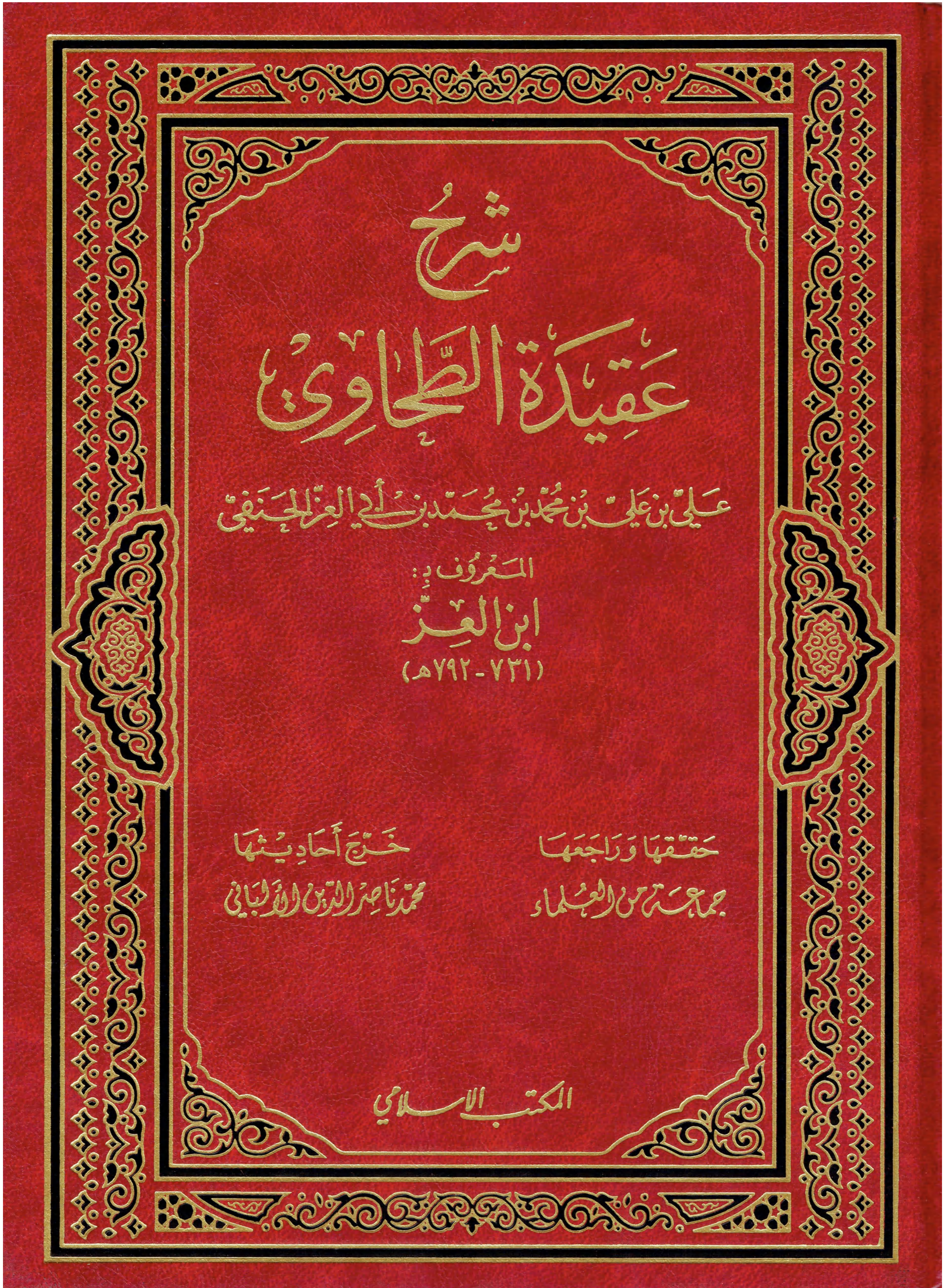
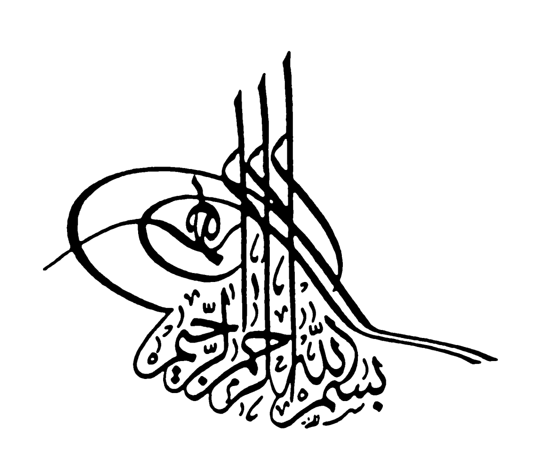


شرح
عقيدة الطحاوي
علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي
المعروف بـ:
ابن العز
(٧٣١ - ٧٩٢هـ)
حققها وراجعها
جماعة من العلماء
خرج أحاديثها
محمد ناصر الدين الألباني
المكتب الإسلامي

شرح

عقيدة الطحاوي


بسم الله الرحمن الرحيم

شرح

عقيدة الطحاوي

علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي

المعروف بـ:

ابن العز

(٧٣١ - ٧٩٢هـ)

حققها وراجعها

جماعة من العلماء

خرج أحاديثها

محمد ناصر الدين الألباني

المكتب الإسلامي

كتبت آيات القرآن الكريم برواية أبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدُّورِيّ؛ عن أبي عمرو بن العلاء البصري، لأن قراءته؛ كانت قراءة أهل الشام ومصر والحجاز واليمن في ذلك العصر وبها كتب الشارح آياته

الطَّبعَة الأولى الجَدِيدَة

١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ ـ هاتف: ٤٥٦٢٨٠(٠٥)

دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ ـ هاتف: ١١١٦٣٧

عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ ـ هاتف: ٤٦٥٦٦٠٥

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فهذا شرح عقيدة الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحَاوي (٢٣٩ ـ ٣١١هـ)، نقدمه في طبعة جديدة إلىٰ الراغبين في الوقوف علىٰ عقيدة السلف الصالح، والتوحيد الخالص، الذي بعث الله تعالىٰ به أنبياءه ورسله عليهم الصلاة والسلام. ونستطيع أن نقول: إن هذا الكتاب القيّم يقلّ نظيره في التحقيق والبيان، والعمق والإحاطة، والتزام منهج الحق الذي كان عليه السلف الصالح.

لذلك لاقت هذه العقيدة مدح عدد كبير جداً من العلماء[١] وشرحها عدد كبير

---

(١) ومما يدلك علىٰ ذلك كلمة العلامة الشيخ عبد الوهاب السبكي (٧٢٧ ـ ٧٧١هـ) في كتابه «معيد النعم ومبيد النقم» التي نقلنا ملخصها علىٰ غلاف عقيدة الطحاوي؛ «بيان السنة والجماعة» وهي:

(وهذه المذاهب الأربعة ـ ولله تعالىٰ الحمد ـ في العقائد واحدة، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم؛ وإلا فجمهورها علىٰ الحق، يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول). ط٤.

وقد أنكر أحد الذين لا همَّ لهم إلا تضليل الناس، وتسفيه أحلامهم بالكذب والباطل: وجودَ هذه الكلمة عند السبكي. ناقلاً عبارة مختصرة من الصفحة (٦١) مع أن كلمتنا كما هي في الصفحة (٢٥) من المطبوعة، وفي مخطوطة قديمة عندي أيضاً.

وفي مطلع سنة ١٤٢٥هـ أجرت محطة (المستقلة) الفضائية حواراً عن تراث ابن تيمية، وشارك فيها الإخوة الأفاضل المشايخ: عدنان عرعور، ود. محمد علي النجيمي، وعائض الدوسري وغيرهم.

وقابلهم ذاك الظالم الذي لا أرىٰ في تسميته ما يفيد ـ وأفراد من نمطه ـ، وزعم بأن ابن تيمية لن يدخل الجنة، وألحق به تكذيبه لعدد من الصحابة الكرام، ومنهم: سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، ثم عرّج بالذم علىٰ «الطحاوية» وشروحها. =

منهم أيضاً، وكان أحسن شروحها المعروفة هذا الشرح، وهو يمثل عقيدة السلف أحسن تمثيل. والمؤلف يكثر من النقل عن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من غير إحالة عليها. ولعل له عذراً في ذلك[١]، وهو: أن عقيدة السلف كانت تحارب من المتعصبين والحشويين وعلماء السوء الذين كان لهم تأثير كبير علىٰ بعض الحكام، مما جعل بعض أصحاب هذه العقيدة لا يتظاهرون بها ـ غالباً ـ في تلك الأيام التي كان فيها بعض الناس مغرماً بإتلاف كتب شيخ الإسلام. الأمر الذي أدىٰ إلىٰ فقدان أو ندرة بعض مؤلفات هذا الإمام العظيم مما حفز ابن عروة الحنبلي الدمشقي (٧٥٨ ـ ٨٣٧هـ) إلىٰ حفظها في مجموعه الضخم المعروف بـ «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد علىٰ أبواب البخاري» فإنه أدخل فيه العديد من كتب شيخ الإسلام لأدنىٰ مناسبة.

وقد استمرت هذه المحنة حتىٰ العصور المتأخرة. فقد كان أحد المتنفذين في دمشق في أواخر القرن الماضي، يتلف ما يستطيع جمعه من كتب شيخ الإسلام وتلامذته، وما وجد من كتب علىٰ رأيهم.

مستخدماً في ذلك ما له من جاه وسلطان انتصاراً لمذهبه واعتقاده في (الحلول والاتحاد)[٢]

= ولكن الأفاضل الذين قابلوه وغيرهم ممن راسل من المشاهدين أظهروا أنه كان كاذباً فيما نقل وقال.

وعليه من الله ما يستحق.

هذا وقد نشرت متن «عقيدة الطحاوي» مرات عدة، ولقيت القبول ولله الحمد.

ثم قام معهد المعارف الحِكَمية للدراسات الدينية والفلسفية: بطبعها ـ في آخر كتابه «السلفية ـ النشأة، المرتكزات، الهوية» ـ كاملة، بعد أن نشر كلمتي (السلفية حركة قائمة في وجه مخالفيها) في أول كتابه. وكان في الكتاب مقالات لعدد من رجالات السلفية ولغيرهم من خصومها أيضاً.

كما طبعتُ «عقيدة الطحاوي؛ شرح وتعليق» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، وكتبتُ مقدمة موضحة لها.

وسبق أن طبعتُ ـ قديماً قبل افتتاح المكتب الإسلامي ـ هذه «العقيدة» بتعليق أستاذي الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع رحمه الله (١٣٠٠ ـ ١٣٨٥هـ).

(١) قلت هذا منذ ثلاث عشرة سنة، ثم تيقنت ذلك بعد معرفة صاحب «الشرح» وهو العلامة ابن العز الحنفي، والتأكد من شرحه لها، وما لاقىٰ في سبيل عقيدته من ظلم أهل الابتداع والضلال، ط٨.

(٢) انظر مقدمة كتاب «الكلم الطيب» (ص٥؛ الطبعة السادسة في المكتب الإسلامي).

وظني أن هذه المحنة وهذا العداء لعقيدة السلف الصالح كانا وراء خفاء اسم المؤلف لهذا الشرح المبارك، وكانا وراء خفاء اسم شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم من «الشرح»، مع أنه نقل عنهما في كتابه نقولاً جمة، ربما تبلغ في بعض المواطن صفحات.

وقد سبق لهذا الكتاب أن طبع مرتين[١] لكن طبعتنا هذه تمتاز بأنها مقابلة علىٰ نسخة خطية كاملة ـ وقعت لي ويسّر الله تملكي لها ـ جلية الخط، حسنة الضبط. أما ما وقع فيها من غلط في بعض المواضع، فإنه من النوع الذي يسهل تداركه. وقد جاء في ختامها ما نصه: (قد تم تحريرها علىٰ يد الفقير الحقير خادم العلماء الأعلام، والمحرر الكتب في جامع مدرسة مرجان عليه الرحمة والرضوان، عبد المحيي بن عبد الحميد بن الحاج محمد مكي الشيخلي البغدادي، يوم الاثنين التاسع من شهر رجب الأصم من شهور سنة اثني (كذا) وعشرين وثلاثمئة بعد الألف).

فاستظهرنا من ذلك أنّ الأصل الذي نسخت عنه، ينبغي أن يكون في بغداد، فحرصت علىٰ أن أظفر بصورة منه، وكتبت في ذلك إلىٰ علامة العراق الشيخ بهجة الأثري (١٣٢٠ ـ ١٤١٦هـ)، مع تزكية لطلبي من أستاذي الجليل الشيخ بهجة البَيْطار (١٣١١ ـ ١٣٩٦هـ). غير أنّ الأستاذ الأثري لم يوفق في الحصول علىٰ الأصل، أو

(١) أولاهما في المطبعة السلفية بمكة ١٣٤٩هـ، وقامت بها لجنة من العلماء برئاسة العلامة الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين بن حسين بن علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٢٨٧ ـ ١٣٧٨هـ)، واعتمدوا علىٰ نسخة خطية، قالوا: إنها (كثيرة الغلط والتحريف)، لم يتيسر لهم الوقوف علىٰ غيرها، فلم يألوا جهداً في تصحيحها، وتقويم ما انحرف عن الصواب فيها، جزاهم الله الخير.
ثم تصدىٰ للنشر ثانية أستاذي العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣٠٩ ـ ١٣٧٧هـ)، فقام بطبعه في القاهرة سنة ١٣٧٣هـ معتمداً علىٰ الطبعة السالفة، وقال (اجتهدت في تصحيح كلام الشارح ما استطعت. وعدت إلىٰ الأحاديث والآثار والنصوص التي ينقلها ـ فيما أجد من أصولها عندي).
كذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكنه تصرف في كثير من المواطن، وزاد زيادات عديدة ظن أنها تصحح النص؛ لكنها أبعدتها عن طبعة مكة الموافقة في كثير من ألفاظها للنسخ المخطوطة.
ولذلك، فإننا في طبعتنا هذه الجديدة، عدّلنا ما سبق منا من اعتماد ما ذهب إليه شيخنا أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنها إسقاط الكثير من زياداته. ولكن يبقىٰ صحة ادعائنا بأن في طبعة مكة سقط وخروم في مواطن عدة تبلغ أحياناً ورقة كاملة، فاختل في بعضها سياق الكلام، واضطرب نظامه.
نقول ذلك لكي لا يظن أحد أنه سقط منا شيء كان في طبعتنا السابقة.

معرفة شيء عنه، واستعنت بعدد من الأفاضل ومنهم: الصديق الأديب الدكتور عبد الله الجبوري، والأستاذ الفاضل الدكتور عبد الكريم زيدان، وغيرهم جزاهم الله كل خير. وزرت العراق غير مرة وبحثت عنها فلم أوفق إلىٰ شيء حتىٰ الآن.

وكانت الطبعة الأولىٰ خِلْواً من اسم المؤلف ـ تبعاً للأصل الذي طبعت عنه ـ وفي الطبعة الثانية استظهر أستاذنا الشيخ أحمد شاكر (١٣٠٩ ـ ١٣٧٧هـ)[١] ـ بعد أن صحح ما أثبته مصححو الطبعة المكية من اسم المؤلف وتاريخه ـ أن مؤلفه هو: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي[٢] وأرشده العالم الكريم الفاضل الشيخ محمد بن حسين نصيف (١٣٠٢ ـ ١٣٩١هـ)[٣]، أن السيد مرتضىٰ الزّبِيديَّ (١١٤٥ ـ ١٢٠٥هـ) نقل عن هذا الكتاب قطعة في «شرح الإحياء» (١٤٦/٢) وعزاها إلىٰ ابن العز المذكور.

وأما نسختنا فقد كان اسم مؤلفها مثبتاً علىٰ الورقة الأولىٰ منها، إلا أنّ بعض الأيدي قد لعبت فيه بالمحو والكتابة غير مرة، وأخيراً أثبت عليه ما أثبته الشيخ أحمد شاكر.

وقد استطعنا أن نتبين من بقايا الكتابة الأولىٰ الكلمات التالية «جمال الدين. . . ابن صلاح الدين أبي البركات موسىٰ بن محمد المَلَطي الحنفي» فاستظهرنا أنه: يوسف بن موسىٰ بن محمد أبو المحاسن جمال الدين المَلَطي (٧٢٥؟ ـ ٨٠٣هـ)، وترجمته في «الضوء اللامع» للسخاوي (١٠/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦) و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٤٠) وابن إياس في «تاريخه» (٣١٥) وغيرهم.

ولكن حال دون القطع بذلك أن صاحب هذا «الشرح» ـ كما ذكر هو نفسه في غير موضع من الكتاب ـ من تلامذة ابن كثير، ولم يذكر أحد ممن ترجموا للملطي المذكور أنه تلميذ لابن كثير، كما لم يذكروا أيضاً أن له شرحاً علىٰ الطحاوية، ويبعد أن يؤلف مثل هذا الشرح السلفي المعتمد علىٰ الحديث النبوي الشريف وهو القائل كما في «شذرات الذهب» (٧/ ٤٠): من نظر في البخاري فقد تزندق. فبقيت

---

(١) توفي عليه رحمة الله في ذي الحجة ١٣٧٧هـ، تموز ١٩٥٨م.

(٢) انظر: ترجمته في الصفحة ٢١م.

(٣) توفي الشيخ محمد نصيف رحمه الله تعالىٰ في ٨ جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٩١هـ، الموافق ٣١ تموز (يوليو) ١٩٧١م، وليلة وفاته كتب إليّ رسالة قيِّمة انظرها في كتاب «محمد نصيف حياته وآثاره» الصفحة ٦٣٩.

المسألة معلقة تنتظر الدليل القاطع للبت، كان هذا في طبعتنا الثالثة، وأما في طبعتنا الثامنة فقد تيقنّا أنها لابن العز جزاه الله خيراً عن الإسلام وأهله[١]

هذا وقد قمنا بمقابلة مخطوطتنا علىٰ مطبوعة مكة، ومطبوعة الشيخ أحمد شاكر، وبما أننا قد جعلنا مخطوطتنا هي الأصل، فكل زيادة كانت فيها، أدرجت دون الإشارة إليها، وهو كثير[٢]، وما كان من زيادة في إحدىٰ المطبوعتين أثبتناه ضمن حاصرتين هكذا [ ]، كما أننا قمنا بترقيم الآيات والعناية بالطبع، والتصحيح ومراجعة النصوص علىٰ أصولها، وضبط ما أشكل منها قدر المستطاع.

ثم يسّر الله لي مصوَّرتين لمخطوطتين لم نكن نعرف عنهما شيئاً، فوضعنا بين { } ما فيهما من زيادة مطولة وهي نادرة لا تعدو زيادة أو زيادتين. أما ما كان فيهما من كلمات أو حروف مغايرة لما عندنا، فلم نشر إليها **في الغالب**.

كما أننا قابلنا المتن علىٰ عدد كبير من المخطوطات، وقد قام أستاذنا الجليل المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بتخريج ما فيها من الأحاديث، وأعاد النظر في تخريجه مرة أخرىٰ ـ أيام عمله في المكتب الإسلامي ـ بما زاد طبعتنا هذه حسناً وإفادة.

وساعد علىٰ مقابلتها وإعدادها للطبع، وتحقيق نصوصها، وضبط ألفاظها في طبعتها الثالثة ـ الأولىٰ بالنسبة لنا ـ كل من الأساتذة الأفاضل: عبد الرحمٰن الباني، ووهبي سليمان غاوجي، وسعيد الطنطاوي، وشعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط[٣]، مساهمة منهم في نشر العلم، جزاهم الله كل خير.

وقد تلقىٰ العلماء طبعتنا بالقَبول. كما قرر تدريسها ـ في المعاهد والكليات بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة ـ أستاذنا الجليل المفتي الأكبر الشيخ

---

(١) انظر: صورة مخطوطة المغرب صفحة (٦٣م). ففيها النقل عن «وجيز الكلام» {وهو في مطبوعه ١/ ٢٩٥} للسخاوي ـ وكذا في «كشف الظنون» ١١٤٣ ـ بنسبة شرحٍ لـ«عقيدة الطحاوي» لابن العز، هذا مع ما سبق من نقل الزَّبِيديِّ قطعةً من هذا الكتاب، وما سيأتي من مسائل قُوضِيَ بسببها وهي في هذا الشرح، ثم بما يسر الله لنا من وقوفنا علىٰ صورة مخطوط لهذا الكتاب صُرح فيه بنسبته للشارح.

(٢) انظر: مثلاً السطر الرابع من الصفحة (١٤) من مطبوعتنا المقابلة للصفحة (٢٣) من مطبوعة شاكر، تلاحظ سقطاً مقداره ٢٨ سطراً ليس في مطبوعة مكة وشاكر.

(٣) وقد طبعْتُها مصورة مرات، غير أن بعض من لا خلاق لهم عمدوا إلىٰ سرقتها تصويراً، أو طباعة بعد حذف أشياء منها، وبعضهم حذف اسم المكتب والبعض أبقاه. فالله ﷻ حسيبهم. كما أن بعضهم صوّر مطبوعة الأستاذ شاكر مزاحمة ومضاهاة، ولو أن أستاذنا الشيخ أحمد رحمه الله ـ بما كان يتمتع به من علم وإنصاف ـ اطلع علىٰ طبعتنا هذه لكان من المستحسنين لها، والمفضلين لها علىٰ طبعته. لأننا أثبتنا فوائد طبعته وزدنا عليها الكثير.

محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣١١ ـ ١٣٨٩هـ) ـ عليه رحمة الله ـ، وقامت كلية الدراسات الإسلامية في بغداد بتدريسها ثم اختصارها ـ بإذن منّا ـ، وكذلك اعتمدها مرجعاً لا غنىً عنه في كلية الشريعة بجامعة دمشق أستاذنا المفضال الدكتور مصطفىٰ السباعي (١٣٣٣ ـ ١٣٨٤هـ) عميد كلية الشريعة آنذاك ـ عليه رحمة الله ـ.

وقد امتازت طبعتنا الثامنة بإضافات جليلة القدر، عظيمة النفع، منها:

- إدخال تعليق سماحة أستاذي العلامة الجليل الشيخ عبد العزيز بن باز (١٣٣٠ ـ ١٤٢٠هـ) الذي تجده في الصفحة ٣٨.
- وإدخال إحالات أستاذي العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي (١٣٢٣ ـ ١٤١٥هـ) علىٰ ما وجدناه مناسباً، اعتماداً منا علىٰ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم مما هو مثبت في هذا الشرح ـ بعد أن كان التعليق والإحالات ملحقة بأول وآخر الطبعة الرابعة وما بعدها ـ وقد غاب عنّا بعض ذلك. ونضع رسالة الشيخ عبد الرزاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصفحة (٦٦م)، وهي إملاءٌ منه علىٰ الأخ الدكتور محمد الصباغ حين إرساله الإحالات لتلحق بالطبعة الرابعة.
- إعادة النظر في تخريج الأحاديث من قبل أستاذي المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مع الإبقاء علىٰ مقدمته القيِّمة.
- كذلك إبقائي لـ «التوضيح» الذي دعت الحاجة إلىٰ نشره، رغم رغبتي وسعيي الحثيث لرفعه من المقدمة مرات متعددة من طبعات «شرح الطحاوية»، ولكن الذين بدؤوا الاعتداء وعملوا علىٰ نشر الباطل في «تقريرهم»، واستمروا في مسعاهم في نشر الرسائل والتعليقات والمقالات، والعمل علىٰ طبع «شرح الطحاوية» محرفاً ومدلساً علىٰ الناس أنه طبعتنا، أوجب علينا إعادة نشر «التوضيح» لمقدمة الشيخ الألباني وهما التي سكت عنهما من وُجهت إليه تلك الحقائق وحاد عنها في كل ما كتب وما زلت عند قولي في «التوضيح»[1]

ونقول: قام أستاذنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدد من مؤلفاته أن «شرح عقيدة الطحاوي» بتحقيقه.

﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾: إنه لم ينظر فيه أصلاً؛ وإنما خرّج الأحاديث التي كنا ننقلها له علىٰ أوراق مفردة.

---

(١) وقد دعت الضرورة أن نطبع كمية من النسخ خالية من المقدمة و«التوضيح» بناء علىٰ رغبة جهة كريمة، لا أشك برغبتها بصدق نيتها في الإصلاح.

هذا ما كان من أستاذنا مخرِّج أحاديث هذا «الشرح» رَحِمَهُ اللهُ، لكننا نعتب علىٰ فاضل آخر حقق إحدىٰ طبعات هذا الكتاب، ونقل فحوىٰ كلام الشيخ شاكر رَحِمَهُ اللهُ ولم يتعقبه بشيء. فلما وصل إلىٰ طبعتنا قال: (اعتُمِد في هذه الطبعة علىٰ أصل خطي حديثِ العهد... وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات... مما دفع اللجنةَ القائمةَ علىٰ طبعه أن تعتمد طبعةَ الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ وتُثبت زيادات طفيفة جاءت في هذا الأصل، وما جاء فيها من تحريفات وأخطاء، فقد صُححت بالاعتماد علىٰ طبعة الشيخ أحمد شاكر، ولم يُشَرْ إلىٰ ذلك في التعليقات).

ونحن لا ندعي أن نسختنا سالمة من الأخطاء، ولكننا ننكر هذا التعليل؛ فالحقيقة أن لجنة المكتب الإسلامي الموقرة ـ ومنهم: الأخ الفاضل ـ تابعت الشيخ أحمد شاكر ـ إجلالاً منها له ـ فيما صححه بظنه المخالفِ لصواب ما في نسختنا المخطوطة الموافقة لمطبوعة مكة. كما ذكرناه في الصفحة (٧م).

وهذا الفاضل ما زال عند ظنه بأن نسخة الشيخ أحمد شاكر صورة طبق الأصل عن طبعة مكة مع بعض التصحيح! ولذلك فهو في طبعته كثيراً ما يذكر: (وفي مطبوعة مكة) وهذه الطبعة المزعومة ما هي إلا أخطاء الشيخ أحمد شاكر في طبعته المصرية. وهذا واضح لمن يملك الطبعة المكية. فلعل هذا المحقق الفاضل لم يرَ الطبعة المكية!

وهذا لا يغير ما وصلنا إليه في طبعتنا هذه، وإنما نذكره لبيان الحقيقة، ومنها اعتمادنا علىٰ كثير من فوارق نسختنا المخطوطة التي أغفلت في الكثير طبعتنا السابقة.

وقد وجدنا من بَلَديِّه الموقر الذي ساعدنا في تحقيق هذا الكتاب، أنه قام في الآونة الأخيرة بطبع «شرح الفقه الأكبر» لملا علي القاري. والشارح ينقل كثيراً من ابن العز، فما كان من هذا الموقر إلا أن غض الطرف عن هذا «الشرح» ولم يذكر الشارح؛ إلا حينما يود الهجوم علىٰ عقيدة السلف، أو علىٰ مخرِّج هذا «الشرح» رَحِمَهُ اللهُ. وقد رأينا في بعض المواضع ينقل من المخرِّج ليرد عليه بكلام المحقق السالف الذكر. وغفر الله له وهداه إلىٰ سواء السبيل.

وإليك بعض ما ذكرت في مقدمتي لـ «عقيدة الطحاوي؛ شرح وتعليق» ـ للمحدث الألباني ـ:

(﴿عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي، هي عقيدة أهل السنّة والجماعة المتفق علىٰ اتباعها من علماء الأمة. لأنها وافقت معتقد علماء هذه الملة، خلال قرون متعددة. ومنهم: أبو حنيفة النعمان، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل،

وأكثر أتباعهم. كما أنها عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري، التي استقر عليها أخيراً بالجملة. ولم يشذ عنها إلا من أشرب في قلبه، نوع من الاعتزال، والجهمية، ومناصبة السنّة العداوة.

وقد امتنّ الله عليَّ، فيسّر لي طبع «شرح عقيدة الطحاوي» للعلامة ابن العزّ الحنفي، بعد حصولي علىٰ مخطوطة قيّمة[١].

ولم أجزم في طبعتنا بنسبة «الشرح» لابن العزّ رحمه الله، غير أن أستاذي الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، في سفرته الأولىٰ إلىٰ المغرب سنة ١٣٩٥هـ، أهدىٰ إليه الأستاذ الفاضل الشيخ محمد أبو خبزة ـ مدير مكتبة مدينة (تطوان) من المملكة المغربية ـ رسالة مصوّرة عن مخطوط، ذكر تحت عنوانها: أن مؤلف «شرح عقيدة الطحاوي، هو ابن العزّ الحنفي.

وهذا مما حداني إلىٰ مراجعة ما سبق وجمعته بشأن معرفة الشارح، واستبعدت أن يكون جمالَ الدين يوسف بن موسىٰ المَلَطي (٧٢٥؟ ـ ٨٠٣هـ)، كما كان ظاهراً من بعض الكلمات الممحية من المخطوطة، لاستبعاد أن يؤلف الملطي مثل هذا الشرح السلفي المعتمد علىٰ الحديث النبوي الشريف، وهو القائل كما في «شذرات الذهب» (٧/ ٤٠): من نظر في «صحيح البُخاري» فقد تزندق؟! وكان يفتي بأكل الحشيشة، ووجوه الحيل في أكل الربا، زاعماً أنه يُخرِّج ذلك علىٰ نصوص مذهبه، وهو بلا شك، افتراء منه ـ ومن أتباعه حتىٰ يومنا هذا ـ علىٰ الإمام أبي حنيفة ورجال مذهبه الأفاضل الأتقياء.

وقد أشار ابن الشِّحنة {٧٤٩ ـ ٨١٥هـ} إلىٰ ذلك، حيث هجاه بقوله {من الطويل}:

عجبت لشيخ يأمرُ الناسَ بالتقىٰ ... وما راقب الرحمـٰنَ يوماً وما اتّقىٰ

يرىٰ جائزاً أكل الحشيشة والربا ... ومن يستمع للوحي حقاً تزندقا!

ثم اتضح أن السبب في إخفاء ابن العز، أو النسّاخ لاسمه، هو الخوف من الهجمة الشرسة، التي كانت سائدة في عصره من قِبَل المخرّفين، والمتعصبين،

---

(١) انظر ذلك: في طبعتنا هذه التي بين يديك، في ثوبها الجديد، ففيها ما يعرفك بالكثير مما يلزمك، ولا تغتر بالطبعات المسروقة عن طبعتنا الرابعة الخالية من «التوضيح» ومن (مقدمة الشيخ ناصر الدين الألباني)، ولا بالمصوّرة عن طبعة العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله؛ فإن في كل ذلك النقص والتحريف. ولو أن أستاذنا الشيخ أحمد شاكر، اطلع علىٰ طبعتنا، لكان من المستحسنين لها، لما كان يتمتع به من علم وإنصاف.

مؤيِّدين بقوة السلاطين الجاهلين: الظاهر برقوق (٧٣٨ ـ ٨٠١هـ)، وابنه الناصر فرج (٧٩١ ـ ٨١٥هـ)، ولاجين بن عبد الله الشركسي (٦٣٥ ـ ٦٩٨هـ) وأمثالهم، وكانوا علىٰ عقيدة سيئة، فضلاً عما في سلوكهم من انحراف، وكانوا يقربون أصحاب وحدة الوجود، وأهل السحر، والزيج، وضرب الرمل. ولا تكاد تجد من المقربين إليهم إلا من اشتهر بذلك أو بما هو أسوأ!

ولا أدلّ علىٰ هذا مما رواه ابن حجر وإليك كلامه بنصه[1]:

وفي سنة ٧٨٤هـ، كانت واقعة الشيخ صدر الدين علي ابن العز الحنفي بدمشق، وأولها أن الأديب علي بن أيبك ~~الصفدي~~[التقصباوي] (٧٢٨ ـ ٨٠٣هـ)، عمل قصيدة لامية علىٰ وزن (بانت سعاد)، وعرضها علىٰ الأدباء والعلماء فقرظوه، ومنهم صدر الدين علي بن علاء الدين ابن العز الحنفي، ثم انتقد فيها أشياء، فوقف عليها علي بن أيبك المذكور، فساءه ذلك ودار بالورقة علىٰ بعض العلماء، فأنكر غالب من وقف عليها، وشاع الأمر.

فالتمس ابن أيبك من ابن العز أن يعطيه شيئاً ويعيد إليه الورقة فامتنع، فدار علىٰ المخالفين وألَّبهم عليه، وشاع الأمر، إلىٰ أن انتهىٰ إلىٰ مصر، فقام بعض المتعصبين إلىٰ أن انتهت القضية للسلطان، فكتب مرسوماً طويلاً منه:

(بلغنا أن علي بن أيبك مدح النبي ﷺ بقصيدة، وأن علي ابن العز اعترض عليه وأنكر أموراً منها التوسل بالنبي ﷺ والقدح في عصمته وغير ذلك، وأن العلماء بالديار المصرية ـ خصوصاً أهل مذهبه من الحنفية ـ أنكروا ذلك فيتقدم بطلبه وطلب القضاة والعلماء من أهل المذاهب ويعمل معه ما يقتضيه الشرع من تعزير وغيره). وفي المرسوم أيضاً:

(بلغنا أن جماعة بدمشق ينتحلون مذهب ابن حزم وداود ويدعون إليه، منهم: القرشي، وابن ألجاي (كذا)[2]، وابن الحُسباني، والياسوفي، فيُتقدم بطلبهم، فإن ثبت عليهم منه شيء عمل بمقتضاه من ضرب ونفي وقطع معلوم، ويقرر في وظائفهم غيرهم من أهل السنّة والجماعة). وفيه:

---

(١) انظر: «إنباء الغمر» (١/ ٢٥٨، ٢/ ٧٥) طبع إحياء التراث، بتحقيق الأستاذ حسن حبشي، و«الضوء اللامع» (٥/ ٦٦٥)، و«النجوم الزاهرة» (٦/ ١٣٨).

(٢) هي مصحفة غالباً عن (الجابي) فيكون أحمد بن عثمان الياسوفي الأصل، الدمشقي المعروف بابن الجابي، مات سنة ٧٨٧هـ.

(وبلغنا أن جماعة من: الشافعية، والحنابلة، والمالكية يظهرون البدع ومذهب ابن تيمية). فذكر نحو ما تقدم في الظاهرية، فطلب النائب القضاة وغيرهم، فحضر أول مرة القضاة ونوابهم وبعض المفتين، فقرئ عليهم المرسوم، وأحضر خط ابن العز فوجد فيه قوله: (حسبي رسول الله: هذا لا يقال إلا لله!) وقوله: (اشفع لي)، قال: (لا تطلب منه الشفاعة). ومنها (توسلت بك) فقال: (لا يُتوسل به). وقوله: (المعصوم من الزلل)، قال: (إلا من زَلَّة العتاب). وقوله: (يا خير خلق الله) فقال: (الراجح تفضيل الملائكة)... إلىٰ غير ذلك.

فسئل فاعترف ثم قال: (رجعت عن ذلك، وأنا الآن أعتقد غير ما قلت أولاً) فكُتب ما قال، وانفصل المجلس.

ثم طُلب بقية العلماء فحضروا المجلس الثانيَ وحضر القضاة أيضاً، وممن حضر: القاضي شمس الدين الصرخدي، والقاضي شرف الدين ابن الشريشي، والقاضي شهاب الدين الزهري وجمع كثير، وأعيد الكلام، فقال بعضهم: (يُعزَّر) وقال بعضهم: (ما وقع معه من الكلام أولاً كافٍ في تعزير مثله) وانفصلوا.

ثم طُلبوا ثالثاً، وطُلب من تأخر وكتبت أسماؤهم في ورقة، فحضر القاضي الشافعي، وحضر ممن لم يحضر أولاً: أمين الدين الأتقىٰ، وبرهان الدين الصُّنهاجي، وشمس الدين ابن عبيد الحنبلي وجماعة. ودار الكلام أيضاً بينهم ثم انفصلوا ثم طُلبوا.

وشدد الأمر علىٰ من تأخر فحضروا أيضاً. وممن حضر: سعد الدين النووي، وجمال الدين الكردي، وشرف الدين الغزي، وزين الدين ابن رجب، وتقي الدين ابن مفلح، وأخوه، وشهاب الدين ابن حِجِّي، فتواردوا علىٰ الإنكار علىٰ ابن العز في أكثر ما قاله. ثم سئلوا عن قضية الذين نسبوا إلىٰ الظاهر، وإلىٰ ابن تيمية، فأجابوا كلهم: أنهم لا يعلمون في المُسَمَّين من جهة الاعتقاد إلا خيراً، وتوقف ابن مفلح في بعضهم.

ثم حضروا خامس مرة واتفق رأيهم علىٰ أنه لا بد من تعزير ابن العز، إلا الحنبلي.

فسئل ابن العز عما أراد بما كتب فقال: (ما أردت إلا تعظيم جانب النبي ﷺ وامتثال أمره: أنه لا يُعطىٰ فوق حقه).

فأفتىٰ القاضي شهاب الدين الزهري بأن ذلك كاف في قَبول قوله، وإن أساء في التعبير، وكتب خطه بذلك.

وأفتىٰ ابن الشريشي وغيره بتعزيره، فحكم القاضي الشافعي بحبسه، فحبس بالعذراوية ثم نُقل إلىٰ القلعة، ثم حكم برفع ما سوىٰ الحبس من التعزيرات، ونفّذه بقية القضاة.

ثم كُتبت نسخة بصورة ما وقع وأُخذ فيها خطوط القضاة والعلماء، وأُرسلت مع البريد إلىٰ مصر، فجاء المرسوم في ذي الحجة بإخراج وظائف ابن العز، فأخذ تدريسَ العزية البرانية شرفُ الدين الهروي، والجوهرية علي الملقب: الأكبر، واستمر ابن العزّ في الاعتقال إلىٰ شهر ربيع الأول من السنة المقبلة.

وأُحدث من يومئذ ـ عقب صلاة الصبح ـ التوسل بجاه النبي ﷺ: أمر القاضي الشافعي بذلك المؤذنين، ففعلوه.

وفي الرابع من ذي القعدة طلب ابنُ الزهري، شمسَ الدين محمد بن خليل الحريري المنصفي، فعزَّره بسبب فتواه بمسألة الطلاق علىٰ رأي ابن تيمية، وبسبب قوله: (الله في السماء). وكان الذي شكاه القرشي، فضربه بالدِّرّة، وأمر بتطويفه علىٰ أبواب دور القضاة، ثم اعتذر ابن الزهريُّ بعد ذلك وقال: (ما ظننته إلا من العوام لأنهم أنهوا إليّ أن فلاناً الحريري قال: كيت وكيت). حكىٰ ذلك ابن حِجِّي. وهذا العذر دالٌّ علىٰ أنه تهوّر في أمره ولم يثبت. فللّه الأمر.

ومن أطرف ما حكي عن ابن المنصفي أن بعض الناس اغتمّ له مما جرىٰ فقال: (ما أسفي إلا علىٰ أخذهم خطي بأني أشعري فيراه عيسىٰ ابن مريم إذا نزل) انتهىٰ.

وهذه الأسباب أوجبت إخفاء المؤلف ابن العز اسمه، أو أن النسّاخ حذفوا اسمه خوفاً من بطش هٰؤلاء الحكام وأتباعهم الظالمين. وإذا تتبعنا تلك الحقبة، وما جرىٰ فيها علىٰ العلماء من الإيذاء والإهانات، لطال بنا البحث.

ولا تغترّ بتعليقات الكوثري التي يدافع بها عن برقوق ولاجين وأمثالهما، فإن للعصبية لأبناء جنسه (الشركسي) دَخَلاً في ذلك، إضافة إلىٰ العصبية للمذهب والمعتقد﴾. **انتهى ما ذكرته من مقدمتي لـ«عقيدة الطحاوي؛ شرح وتعليق»**.)



عملي في الكتاب

يلاحظ القارئ الكريم أننا في طبعتنا هذه (الأولىٰ الجديدة) جعلنا اسم الكتاب
«شرح عقيدة الطحاوي»
بدلاً من الاسم السابق المتداول وهو «شرح العقيدة الطحاوية»، وذلك لأننا وجدنا الاسم الجديد في عدد من المخطوطات، وما نقل عن اسم هذا الكتاب، مما ترجح عندنا أنه هو الاسم الأصيل الذي أراده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد قام على طبعها في طبعتها الثالثة وتحقيقها معي أساتذة أفاضل كما ذكر سابقاً (ص٩م)، ثم أدخلت بعض التعديلات فيما بعدها من الطبعات.

وأما في هذه الطبعة المسماة (الطبعة الأولىٰ الجديدة) فقد اعتمدتُ علىٰ ما اطمأنت إليه نفسي، وكثير منه اعتماداً علىٰ نسختنا الخطية، وعلىٰ مطبوعة مكة، وعلىٰ المصادر التي اقتبس منها الشارح.

○ **المتن:**

ظللنا المتن ووضعناه بترقيم طبعتنا المفردة له، وكتبنا هذا الترقيم أيضاً في أعلىٰ صفحات الكتاب.

○ **الآيات:**

استشهد الشارح بقراءة أبي عمرو بن العلاء البصري (٧٠ ـ ١٥٤هـ) رحمهما الله؛ لأنها القراءة التي كان عليها الناس بعد الخمسمئة هجرية حتى دخل العثمانيون بلادنا (٩٢٢هـ) فحلّت رواية حفص عن عاصم بدلها.

وهي كما قال ابن الجزري: (القراءة التي عليها الناس بالشام، والحجاز واليمن ومصر، فلا تكاد تجد أحداً يلقن القرآن إلا علىٰ قراءة أبي عمرو).

ولذلك فقد أثبتنا الآيات بهذه القراءة، وتجد خلافات أبي عمرو لحفص موضوعاً تحتها خط، وبالعدّ المعتمد للآيات في هذه القراءة، وهي مختلفة قليلاً عن عدّ الآيات في رواية حفص هذه الأيام.

ويلاحظ أننا أكثرنا من ذكر الآيات المقتبسة، وخرجناها بما يوافق سياق الشارح **غالباً**، والتزمنا ذكرها علىٰ الحكاية دون سياقها في إعراب نص الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وننبِّه إلىٰ أننا لم نتصرف فيما استشهد به الشارح من الآيات، فحذفنا ما حذفه من حروف العطف في أول الاستشهاد (= ٢٩ و٣٥ و٦٨ و. . .) ـ كصنيع غيره من السلف ـ **وخشيةً** من اتهامنا بالتحريف لكتاب الله؛ ننقل ما قاله الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ طبعته لكتاب «الرسالة» للإمام الشافعي علىٰ المخطوطة التي هي بخط صاحبه وناقل علمه؛ الربيع بن سليمان المرادي (١٧٤ ـ ٢٧٠هـ)، والتي كتبها من إملاء الشافعي عليه، والتي عليها خطوط كثير من العلماء العظماء والأئمة الحفاظ الكبار من سنة ٣٩٤ إلىٰ ٦٥٦هـ؛ بل إثبات سماعاتهم وأنهم صححوا نسخهم وقابلوها عليها، كالحُمَيديّ وابن ماكولا وابن عساكر وعبد القادر الرُّهاويّ وزكي الدين البِرْزاليّ.

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ الفقرات (٩٧٥ ـ وفيها: ﴿ٱقْتُلُوا۟﴾ بدل ﴿فَٱقْتُلُوا۟﴾ ـ و٩٧٤ و٦٤٣): (الشافعي **كثيراً** ما يحذف حرف العطف اكتفاءً بموضع الاستدلال من الآية، **وليس بصنيعه هذا بأس**).

○ **الأحاديث:**

- **رموز التخريج** أغلبها هي رموز «صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)» و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)» وكلاهما أصلاً للإمام السيوطي، والحكم علىٰ أحاديثهما للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وهما من مطبوعات المكتب الإسلامي، بترتيبي وإشرافي.
- **العزو**: إلىٰ ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحين» وإلىٰ «صحاح السنن»[1] و«ضعافها» برقمه العام الكبير [وهو في «صحيح النسائي» رقم واحد].
- أما العزو إلىٰ «المسند»، فهو إلىٰ «مسند الإمام أحمد بن حنبل» في طبعتنا

---

(١) التي عملها الشيخ ناصر الدين الألباني، وقمت علىٰ إعدادها للطبع لحساب مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ الرياض، ولا تغتر بطبعتها بعد ذلك، فإن فيها اعتداء علىٰ عملي، وعلىٰ العلم وعلىٰ مكتب التربية. . .! وانظر مقدمة الدكتور محمد الأحمد الرشيد ـ حفظه الله ـ في أول «صحيح سنن ابن ماجه».

الجديدة المرقّمة التي أشرف عليها الأخ الدكتور سمير المجذوب وإخوانه.

- وضعنا العزو ضمن النص بين { }.

مصادر المؤلف:

أحلنا مجدداً إلىٰ العديد من المؤلفات العلمية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم التي أخفىٰ أسماءها الشارحُ للظروف التي كان يعيشها متأثراً من مواقف علماء عصره المخالفين والحكّام المترددين، وعزونا ما اقتبسه الشارح من مؤلفاتهما بحروفه **غالباً** ـ دون ما نَقَل عنها بالمعنىٰ ـ وحصرنا هذه النصوص بين "" معقبين عليها بذكر المصدر بين { } مثل صفحة (٤ و٥ و٦).

بعض علامات الترقيم الخاصة بالعمل في نص الكتاب:

- إشارة {❋}:

ما سبق بها ضمن تخريج الآيات فهو مما اختلف عن سابقه في الحركات أو اتصل بلواحق، مثل صفحة (٨٢)؛ وأما ما سُبق بها من رموز التخريج، فهو إمّا أن الحديث أتىٰ بالمعنىٰ، أو من مسند صحابي آخر، أو باختلاف من ناحية الاستشهاد، مثل صفحة (٩ و٢٦٣).

- إشارة {=}:

١ ـ النصوص المنقولة تعني: (تابع القراءة، فالكلام له ارتباط بما بعده، أو قبله).

٢ ـ بين {= }، تعني الإحالة علىٰ **صفحة** سابقة، أو لاحقة في كتابنا مثل صفحة (١٠ و٢٠ و١٨٠).

٣ ـ بين (=)، في أرقام التعليقات أي(=)، تعني الإحالة على رقم **تعليق** سابق أو لاحق. مثل صفحة (٦٩ و١١٠ و٣٣٢).

- إشارة (؟) بعد مصدر تخريج، أو ما لم يخرّج في النص، فهو مما لم نقف عليه تامّاً، ولم نتجرأ بالجزم بعدم وروده فيه.
- الفتحة الصغيرة أو الفَتَحات فوق العدد تعني: رقم الصفحة التالية، أو التواليات لها بعدد الفَتَحات، مثل صفحة (٤ و٥ و١١).
- الكلمات بالحرف الصغير ضمن حاصرتين { } هي: لأسماء المصادر والمراجع.
- إشارة « » هي: للأقوال النبوية.
- إشارة « » هي: لأسماء الكتب.

- إشارة ” “ لبداية ونهاية النص الذي اقتبسه الشارح.
- إشارة (أو) في الهامش الداخلي للكتاب، تشير إلىٰ بداية النص المقتبس أو نهايته علىٰ حسب اتجاه فتحتي القوسين ” ⇐ (،أو “ ⇐).
- الكلام المضروب عليه بخطين يعني: أنه غلط، وتصحيحه بين حاصرتين { }، مثل صفحة (١٣م و٢٦ و١٧٦).
- الحرف العريض هو: لألفاظ المتن، وللأقوال النبوية.

الفهارس:

١ ـ فهرس الأحاديث والآثار منسوقة علىٰ حروف المعجم، وأدخلنا فيه بعض الأقوال والمعاني العامة الواردة في الكتاب تسهيلاً للمُراجع والمُطالع، وهو بعض الواجب علينا في خدمة عقيدتنا، وسنّة نبينا صلىٰ الله عليه وآله وسلم، متبعين في ترتيبها طريقة «صحيح الجامع الصغير».

٢ ـ فهرس الأعلام.

٣ ـ فهرس الأجناس والأقوام والقبائل والملل.

٤ ـ فهرس الأماكن.

٥ ـ فهرس الشعر.

٦ ـ فهرس الكتب.

٧ ـ فهرس الموضوعات منسوقة علىٰ ترتيب حديث جبريل.

٨ ـ فهرس المحتويات.

وقد ساعد بالجهد الأكبر في الفهرسة الأخ الفاضل الأستاذ رجب قمرية.

والله تعالىٰ نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه، وفي سبيل مرضاته، وأن يحسن مثوبة كل من ساعد في نشر عقيدة السلف، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

بيروت ١٥ صفر ١٤٢٦هـ

ابوبكر
زهير شاويش

رموز أصحاب الكتب

١ ـ (خ) صحيح الإمام البخاري
٢ ـ (م) صحيح الإمام مسلم
٣ ـ (ق) للبخاري ومسلم
٤ ـ (د) سنن أبي داود
٥ ـ (ت) سنن الترمذي
٦ ـ (ن) سنن النسائي
٧ ـ (هـ) سنن ابن ماجه
٨ ـ (٤) لهؤلاء الأربعة
٩ ـ (٣) لهم إلا ابن ماجه
١٠ ـ (حم) مسند الإمام أحمد
١١ ـ (عم) . . . . . زوائد عبد الله في المسند
١٢ ـ (طب). . . . . الطبراني في الكبير
١٣ ـ (طس). . . . . الطبراني في الأوسط
١٤ ـ (طص). . . . . الطبراني في الصغير
١٥ ـ (ع). . . . . . مسند أبي يعلىٰ
١٦ ـ (بز). . . . . البزار في مسنده
١٧ ـ (ط). . . . . موطأ مالك
١٨ ـ (خت). . . . . ما ذكره البخاري معلقاً
١٩ ـ (خد). . . . . الأدب المفرد للبخاري
٢٠ ـ (تغ). . . . . التاريخ للبخاري
٢١ ـ (تم). . . . . الترمذي في الشمائل
٢٢ ـ (س). . . . . النسائي في الكبرىٰ
٢٣ ـ (مي). . . . . سنن الدارمي
٢٤ ـ (عب). . . . . مصنف عبد الرزاق
٢٥ ـ (ص). . . . . سنن سعيد بن منصور
٢٦ ـ (ش). . . . . مصنف ابن أبي شيبة
٢٧ ـ (سعد). . . . . ابن سعد في الطبقات
٢٨ ـ (عبد). . . . . عبد بن حميد في المنتخب
٢٩ ـ (نيا). . . . . ابن أبي الدنيا
٣٠ ـ (خز). . . . . صحيح ابن خزيمة
٣١ ـ (عه). . . . . مستخرج أبي عوانة
٣٢ ـ (عق). . . . . الضعفاء للعقيلي
٣٣ ـ (عا). . . . . ابن أبي عاصم في السنة
٣٤ ـ (حب). . . . . صحيح ابن حبان
٣٥ ـ (عد). . . . . الكامل لابن عدي
٣٦ ـ (قط). . . . . الدارقطني
٣٧ ـ (ك). . . . . المستدرك للحاكم
٣٨ ـ (حل). . . . . الحلية لأبي نُعيم
٣٩ ـ (هق). . . . . سنن البيهقي
٤٠ ـ (هب). . . . . شعب الإيمان للبيهقي
٤١ ـ (خط). . . . . للخطيب البغدادي
٤٢ ـ (فر). . . . . مسند الفردوس للديلمي
٤٣ ـ (كر). . . . . ابن عساكر في تاريخه
٤٤ ـ (ضيا). . . . . الضياء في المختارة

ترجمة ابن العز الحنفي

(٧٣١ - ٧٩٢هـ)

هو قاضي القضاة صدر الدين أبو الحسن علي ابن القاضي علاء الدين علي ابن القاضي العالِم شمس الدين محمد ابن الشيخ شرف الدين محمد بن أبي العز الأَذْرَعي[١] الأصل، الدمشقي النشأة، الحنفي المذهب. **المعروف: بابن العز**[٢]

اشتغل في العلم وتقدم فيه، وأفتىٰ وأُشغل في الوظائف وناظر، ودرّس بالقيمازية (٧٤٨هـ) ثم بالركنيّة (٧٧٧هـ)، وخطب بجامع الأفرم، ولِيَ قضاء الحنفية بدمشق ٣ محرم (٧٧٩هـ)، ثم قضاء القاهرة في جمادىٰ الآخرة منها، فذهب وباشر إلىٰ رمضان أي نحو شهرين وأيام، ثم استعفىٰ وعاد إلىٰ دمشق علىٰ وظائفه، بالقيمازية والجوهرية وجامع الأفرم؛ ثم درَّس بالعزِّية البرانية (٧٨٤هـ).

ثم وقعت له المحنة التي ذكرناها سابقاً في شوال (٧٨٤هـ)، فسجن بالقلعة نحو أربعة أشهر، وأُخرجت وظائفه، ثم أُطلق في ربيع الأول (٧٨٥هـ)، واستمر بلا عمل فقيراً مظلوماً، فلما أن جاء الناصري إلىٰ دمشق في ربيع الأول (٧٩١هـ)، وقف أمامه في ١٤ ربيع الآخر منها، وشكىٰ إليه؛ فرسم برد وظائفه إليه. فخطب في اليوم التالي ـ أي ١٥ ربيع الآخر ـ وعادت إليه الجوهرية بعد ذلك.

وما لبث أن توفي ودفن بسفح قاسيون.

وممن امتدحه المؤرخ ابن حِجِّي فقال: ليس في الحنفية اليوم {أي نحو ٧٨٤هـ} أفضل من القاضي بدر الدين بن الرضي، ومن القاضي صدر الدين ابن العزّ.

---

(١) هي مدينة درعا الحالية، جنوبيّ دمشق.

(٢) وهكذا يذكر مراراً في الكتب بـ(ابن العزّ) بإسقاط (أبي) ـ مثل «تاريخ ابن قاضي شهبة» و«الإنباء» المنقول نصه سابقاً، وإحدىٰ مخطوطات الشرح التي اطلعنا عليها حديثاً، وما نقله الزَّبِيدي وغيرهم ـ. ولا يذكرونه بإثبات (أبي) إلا في سياق النسب كما أثبتناه في هذه الترجمة.

وإصرار الكوثري وأتباعه علىٰ إنكار نسبة «شرح الطحاوي» إلىٰ مؤلف حنفي، نوع من المكابرة بالمحسوس الملموس! بل شرحها غير عالم حنفي، وقرظها العشرات من الحنفية، وكيف لا يشرحها حنفي وهي عقيدة الإمام أبي حنيفة وأصحابه ـ رحمهم الله ـ، وهل المذهب الحنفي غير ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه!



ترجمة الإمام الطحاوي صاحب «العقيدة»

(٢٣٩-٣٢١هـ)[1]

الإمامُ العلّامة الحافظُ الكبير، محدِّث الدِّيار المِصْرية وفقيهُها، أبو جعفر أحمدُ بنُ محمد بن سَلامة بن سَلمة بنِ عبدِ الملك، الأَزديُّ الحَجْريُّ المِصْري الطَّحَاويُّ الحَنَفيُّ، صاحب التصانيف من أهل قرية طَحَا من أعْمال مِصْر.

وسمع من: عبدِ الغني بن رِفاعة، وهارون بن سعد الأَيْليِّ، ويونس بن عبد الأعلىٰ، وبحر بن نصر الخَوْلانيِّ، ومحمدِ بنِ عبد الله بن عبد الحكم، وعيسىٰ بن مَثْرُود، وإبراهيم بن مُنْقِذ، والرَّبيع بن سليمان المُرادِيِّ، وخالِه أبي إبراهيم المُزَنيِّ، وبكّار بنِ قُتَيْبَة، ومِقْدامِ بنِ داود الرُّعَينيّ، وأحمد بن عبد الله بن البَرْقي، ومحمد بن عقيل الفِرْيابيِّ، ويزيدَ بنِ سِنان البَصرِيّ وطبقتِهم.

وبرزَ في عِلْمِ الحديث وفي الفِقه، وتفقَّه بالقاضي أحمدَ بنِ أبي عِمْران [موسىٰ] الحَنَفيّ (ح٢٠٠ ـ ٢٨٠هـ)، وجمَعَ وصنَّف.

حدَّثَ عنه: يُوسفُ بنُ القاسم المَيانَجيُّ، وأبو القاسم الطَّبَرانيُّ، ومحمدُ بن بكر بن مطروح، وأحمد بن القاسم الخَشّاب، وأبو بكر بنُ المقرئ، وأحمد بن عبد الوارث الزَّجّاج، وعبد العزيز بنُ محمد الجَوْهَرِيُّ قاضي الصعيد، وأبو الحسن محمد بن أحمد الإخْمِيميُّ، ومحمدُ بنُ الحسن بن عمر التَّنُوخيُّ، ومحمدُ بنُ المُظَفَّر الحافظ، وخَلْقٌ سواهم من الدَّماشقة والمِصريين والرَّحّالين في الحديث.

وارتحل إلىٰ الشّام ٢٦٨هـ. فلقي القاضيَ أبا خازم (ـ ٢٩٢هـ)، وتفقَّه أيضاً عليه، ورجع إلى مصر ٢٦٩هـ.

وتقدم في العلم وصنف التصانيف في «اختلاف العلماء» وفي «الشروط»

---

(١) هذه الترجمة مستقاة من «سير أعلام النبلاء» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر، و«المنهاج» و«المجموع» لابن تيمية.

و«معاني الآثار» و«أحكام القرآن» و«مُشْكِل الآثار» و«الوصايا» و«المحَاضِر والسِّجِلّات» و«شرح الجامع الصغير» و«شرح الجامع الكبير» و«الفرائض» و«النقض على الكَرابيسي» و«المختصر الكبير» و«المختصر الصغير» في الفقه.

قال أبو سليمان بنُ زَبْر (ـ ٣٧٩هـ): قال لي الطَّحاوي: أوّل من كتبتُ عنه الحديثَ: المزني، وأخذتُ بقول الشّافعي، فَلَمّا كان بعد سنين، قدِمَ أحمدُ بنُ أبي عِمران قاضياً علىٰ مِصر، فصحِبْتُه، وأخذتُ بقولِه.

وكان أوّلاً علىٰ مذهب الشافعي ثم تحول إلى مذهب الحنفية لِكائنةٍ جَرَتْ له مع خاله المُزَنيِّ (١٧٥ ـ ٢٦٤هـ)، وذلك أنه كان يقرأ عليه، فمرت مسألة دقيقة فلم يفهمها الطحاوي، فبالَغَ المُزَنيُّ في تقريبها له، فلم يتفق ذلك، فغضب المزنيّ متضجّراً، فقال: واللهِ! لا جاء منك شيءٌ، فقام الطحاوي من عنده، وتَحوَّلَ إلى أبي جعفر بن أبي عمران وكان قاضيَ الديار المصرية بعد القاضي بَكّار (١٨٢ ـ ٢٧٠هـ)، فتفقه عنده ولازمه إلى أنْ صار منه ما صار.

قال الشيخ أبو إسحاق الشِّيرازي (٣٩٣ ـ ٤٧٦هـ، في «الطبقات» ١٤٢): وبلغنا أن الطحاوي لما صنف «مختصره» في الفقه قال: رحم الله أبا إبراهيم ـ يعني المزني ـ لو كان حيّاً لَكَفَّرَ عن يمينه ـ يعني الذي حلفه أنه لا يجيء منه شيء. وتَعَقَّبَ هذا بعضُ الأئمة بأنه لا يلزم المزنيَّ في ذلك كفارة لأنه حلف علىٰ غَلَبةِ ظَنِّه، ويمكن أن يجاب عن الطحاوي بأنه أَورَدَ ذلك علىٰ سبيل المُبالَغَةِ، ولا شك أنه يُستحب الكفارةُ في مثل ذلك ولو لم يُقَل بالوجوب، وليس يخفىٰ مثل ذلك علىٰ الطحاوي. **قال ابن حجر**: لكن قرأت بخط محمد بن الزكي المُنْذِري (٦١٣ ـ ٦٤٣هـ، له «تاريخ مصر») أن الطحاوي إنما قال ذلك كيما يعيّر المزني، فأجابه بعض الفقهاء بأن المُزَنيّ لا يلزمه الحِنْثُ أصلاً، لأن مَنْ تَرَكَ مذهب أصحاب الحديث وأخذ بالرأي؛ لم يُفْلِح.

وناب الطحاوي في القضاء عن محمد بن عبدة (٢٢٠؟ ـ ٣١٣؟هـ) قاضي مصر بعد السبعين ومئتين، وترقت حاله بمصرَ.

قال أبو سعيد بن يونس (٢٨١ ـ ٣٤٧هـ): كان الطحاوي ثقةً ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يُخلِّفْ مثله.

وقال مَسْلَمةُ بن قاسمٍ الأندلسيّ (٢٩٣ ـ ٣٥٣هـ) في كتاب «الصلة»: كان ثقةً جليلَ القدر، فقيهَ البدنِ عالِماً باختلاف العلماء، بصيراً بالتصنيف، وكان يَذهب مذهبَ أبي حنيفة، وكان شديد العصبية فيه، قال، وقال لي أبو بكر محمد بن معاوية ابن الأحمر القُرَشيّ: كان يذهب بمذهب أبي حنيفة لا يرىٰ لله حقاً في خلافه.

وقال ابنُ عبد البرّ في كتاب «العلم» (١٦٨٣): كان الطحاوي مِن أعلم الناسِ بِسِيَرِ الكوفيين وأخبارهم وفِقْههم، مع مُشاركته في جميع مذاهب الفقهاء.

وحكىٰ أبو جعفر الطَّحَاويّ: أن رجلاً مِن أعيان الناس حضر عند القاضي محمد بن عبدة، فقال في مجلسه: تعرفون أَيْشٍ روىٰ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أمّه عن أبيه؟، قال الطحاوي: فذكرتُ له الحديث بإسناده مِن وجهين أحدهما مرفوعاً والآخر موقوفاً، قال، فقال لي الرجل: تدري ما تَكَلَّمُ به؟ فقلت: ما الخبر؟ فقال: رأيتُك العشية مع الفقهاء في ميدانهم ورأيتك الآن في ميدان أهل الحديث! وقَلَّ مَن يجمع ذلك، فقلتُ: هذا من فضل الله وإنعامه.

وقال البيهقيّ في «المعرفة» (١١٠١) بعد أن ذكر كلاماً للطحاويّ في حديث مس الذكر، فتعقَّبه؛ قال: أردتُ أنْ أُبيِّنَ خطأه في هذا، وسكتُّ عن كثيرٍ من أمثال ذلك؛ فبيِّنٌ في كلامه أنّ عِلْمَ الحديث لم يكن مِنْ صِناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة مِن أهله ثم لم يُحْكِمْها. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٨/ ١٩٥): (والطَّحَاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روىٰ في «شرح معاني الآثار» الأحاديث المختلفة، وإنما يرجّح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة، ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد لا يَثبت، ولا يتعرض لذلك؛ فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، **وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً)**. اهـ.

وقال ابن تيمية أيضاً: (الطحَاوي يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات ـ يَبِينُ فسادُها ـ لِتُوافِقَ القولَ الذي ينصره، مع إنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي، لكن البيهقي ينقِّي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحَاوي). اهـ. «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ١٥٤).

قال ابنُ زُولاقٍ (٣٠٦ ـ ٣٨٧هـ، في «أخبار قضاة مصر»): وسمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفرٍ الطَّحَاوي يقول: سمعت أبي يقول، وذكر فضل أبي عبيد بن حربويه (ـ ٣١٩هـ) وفقهه فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة! فقلت له: أيها القاضي أَوَكُلُّ ما قاله أبو حنيفة أقول به؟! فقال: ما ظننتُك إلا مُقلّداً، فقلت له: وهل يُقلِّد إلا عَصَبِيٌّ؟! فقال لي: أَوْ غَبِيٌّ، قال: فطارتْ هذه الكلمة بمصرَ حتىٰ صارت مثلاً وحفظها الناس.

قال الذهبي: من نَظر في تواليف هذا الإمام عَلِمَ محلَّه من العِلم، **وسَعَة معارفه**.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا علىٰ الظالمين، والعاقبة للمتقين، وصلاة الله وسلامه علىٰ نبينا محمد سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلىٰ آله الطاهرين، وأصحابه الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد: فلقد يسّر الله تبارك وتعالىٰ، للأخ الفاضل الأستاذ زهير الشاويش أن يعيد طبع الكتاب العظيم «شرح العقيدة الطحاوية» طبعة رابعة مهذّبة، فرأيت أنا بدوري أن أعيد النظر في تخريج أحاديثه، وأستدرك ما كان قد فاتني من تحقيق القول في بعضها، أو سهو وقع لي في بعض أفرادها، وأن أنسّق الكلام عليها، فإن التخريج بأول أمره كان أشبه شيء بالتعليقات السريعة التي من طبيعتها ألّا تمكن صاحبها من مراجعة الكتب من أجلها إلا قليلاً، ولا من إعادة النظر فيها، لأني كنت يومئذ علىٰ سفر، والمكتب راغب في سرعة طبع الكتاب.

ولقد كنت استدركت شيئاً من ذلك فيما بعد، في مقدمتي التي كان الأخ زهير تفضّل بإلحاقها بالنسخ الباقية من الطبعة الثالثة، كما هو معلوم عند من وقعت له نسخة منها، أو أُرسلت إليه هذه المقدمة مفردة.

وكان مما فاتني يومئذ توحيد طريقة التخريج في أحاديث الكتاب التي أخرجها الشيخان أو أحدهما، فقد جريت في كثير من تخريجاتي وتأليفاتي علىٰ التصريح في أول التخريج بمرتبة الحديث التي ينتهي إليها التحقيق، سواء كان مما أخرجه الشيخان أو أحدهما، فأقول مثلاً: (صحيح، أخرجه الشيخان)، أو (صحيح، أخرجه البخاري)، أو (صحيح، رواه مسلم)، ونحو ذلك. ولكن لم يطرد لي ذلك في كل أحاديثهما، بل وقع هذا التصريح في بعضها دون بعض.

وكان قد بلغني عن بعضهم أنه استشكل أو استنكر هذا التصريح، فحملني ذلك علىٰ أن كتبت كلمة في المقدمة التي سبقت الإشارة إليها، أدفع بها الاستشكال المشار إليه، فقلت فيها ما نصه:

(يلاحظ القارئ الكريم أن كثيراً من الأحاديث التي جاءت في الكتاب معزوَّة إلىٰ «الصحيحين» أو أحدهما، قد علقنا عليه بقولنا: (صحيح). وتارة نقول: (صحيح، متفق عليه)، أو (صحيح، رواه البخاري)، أو (صحيح، رواه مسلم) وذلك حين يكون الحديث غير مخرَّج في الكتاب، فالذي نريد بيانه حول ذلك، أنه قد يقول قائل: إن الجمع بين (صحيح) و(متفق عليه) ونحوه، اصطلاح غير معروف، وقد يتوهم فيه البعض أن أحاديث «الصحيحين» كأحاديث «السنن» وغيرها من الكتب التي تجمع الصحيح والضعيف من الحديث ولم يفرد للصحيح فقط.

وجواباً علىٰ ذلك نقول:

إن الذي دعانا إلىٰ هذا الاصطلاح، إنما هو شيء واحد، ألا وهو رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق علىٰ درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة، مثل قولنا: (صحيح)، جرينا علىٰ هذا في كل حديث صحيح، ولو كان من المتفق عليه، لما ذكرنا، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد يتوهمه البعض. كيف و«الصحيحان» هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالىٰ باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا علىٰ غيرهما من كتب السنّة بتفرُّدهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، علىٰ قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفّق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتىٰ صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة. ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، وليس معنىٰ ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في «الصحيحين» هو بمنزلة ما في «القرآن» لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا؛ فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالىٰ أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: (أبىٰ الله أن يتم إلا كتابه)، ولا يمكن أن يدَّعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهُّم وتدبُّر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه، فهذا مثلاً حديثهما الذي أخرجاه بإسنادهما عن ابن عباس: (أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم) فإن من المقطوع به أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو غير محرم، ثبت ذلك عن

ميمونة نفسها. ولذلك قال العلّامة المحقق محمد بن عبد الهادي {٧٠٤ ـ ٧٤٤هـ} في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١٠٤/ ١) وقد ذكر حديث ابن عباس:

(وقد عدّ هذا من الغلطات التي وقعت في «الصحيح»، وميمونة: أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه. . .) انظر الحديث (١٠٣٧) من «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»}.

وعلىٰ الرغم من هذا البيان القاضي علىٰ الإشكال، فقد علمت في هذه الأيام أن أحد أعداء عقيدة أهل السنّة والجماعة من متعصبة الحنفية، قد رفع «تقريراً» إلىٰ بعض المراجع المسؤولة في الدولة السعودية التي هو مدرس في بعض معاهدها؛ يحط فيه من قيمة هذا التخريج، وينسب إليّ ما لم يخطر لي علىٰ بال، فرأيت أن ألخّص هنا مآخذه عليّ، لأعود بعد ذلك، فأكر عليها بالرد والنقض. ويمكن تلخيصها في خمسة أمور:

{**الأول**: قولي فيما عزاه المصنف للشيخين أو أحدهما: (صحيح) وقولي أحياناً: (صحيح، أخرجه مسلم) أو (صحيح، متفق عليه). وأحياناً لا أقول في كل ذلك: (صحيح)، فاستنتج المتعصب المشار إليه ما أفصح عنه بقوله:

(وما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفاً فيه تحت النظر والمراجعة له فيه حتىٰ يأتي هو بحكمه، فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون!).

الثاني: قولي في بعض الأحاديث والآثار: (لا أعرفه). ويرد عليه بقوله: (فكان ماذا إذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلاً)! وقال في أثر ابن مسعود: (هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر) الذي قلت فيه: (لا أعرفه). فقال في ذلك: (فهل المراد من هذا أنه لا يعرف المعروف من المنكر، أو لا يعرف كلام عبد الله بن مسعود)!!.

الثالث: أخذ عليَّ قولي في حديث صحيح مستدركاً علىٰ الشارح عزوه إياه لـ «الصحيح»: (لكن لم يروه أحد من أهل «الصحيح» والمراد به البخاري أو مسلم).

الرابع: قال: (استدرك بعض المصححين حديثاً نفاه (كذا الأصل) أن يكون موجوداً في كتب السنّة التي اطلع عليها، وقال: لا أصل له باللفظ المذكور في شيء من كتب السنّة التي وقفت عليها وأظنّه وهماً من المؤلف. فإذا به قد رواه الترمذي في «سننه» وابن جرير أيضاً كما قد نبّهه إلىٰ ذلك أحد المصححين في

(المكتب الإسلامي) وأن الحديث بلفظه الذي نفاه جاء في «مشكاة المصابيح» برقم (٢٣٤) فيها)!.

الخامس: أخذ عليَّ أيضاً قولي في حديث: «من عادىٰ لي ولياً...»: (رواه البخاري، وفي سنده ضعف، لكن له طرق لعله يتقوّىٰ بها، ولم يتيسّر لي حتىٰ الآن تتبُّعها وتحقيق الكلام عليها)}.

هذه هي الأمور الهامة التي أخذها عليَّ ذلك المتعصب، وثمة أمور أخرىٰ لا تستحق الذكر ضربت لذلك عنها صفحاً.

ولما كان كلامه قد ينطلي علىٰ البعض، لا سيّما الذين لم يتح لهم الاطلاع علىٰ المقدمة الملحقة بالطبعة الثالثة، كان لا بد من أن أكشف النقاب عما فيه من البعد عن الحق والإنصاف، بل وتعمّد الكذب والتزوير وكتم الحقيقة عن الذين رفع تقريره إليهم، والطعن في مخرج الكتاب بغير حق، ظلمات بعضها فوق بعض. فأقول مجيباً علىٰ كل أمر من تلك الأمور الخمسة مراعياً ترتيبها:

[١] - إن قولي فيما رواه الشيخان أو أحدهما: (صحيح) وكنت قدمت الجواب عنه في المقدمة الملحقة المشار إليها آنفاً وهو قولنا فيها:

(رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق علىٰ درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة...) واطراداً لطريقتي في تخريج الأحاديث حسب ما شرحته في مطلع هذه المقدمة. غاية ما في الأمر أنه لم يطرد لي ذلك في بعض الأحاديث للسبب الذي سبق بيانه فجاء هذا المتعصب فعلّل ذلك بتعليل من عند نفسه إرواءً منه لحقده وغيظه، فقال كما تقدم نقله عنه:

(وما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفاً فيه...) إلخ. ثم أعاد هذا فقال (ص٤) عن تقريره متسائلاً، مجيباً نفسه بنفسه:

(فهل الحكم لهذا الحديث بالصحة آتٍ من حكمه هو له، أو من إخراج مسلم لهذا الحديث في «صحيحه» وحكمه له بالصحة. الجواب: أن الصحة لهذا الحديث وأمثاله آتية من حكمه هو له بالصحة، وليس من حكم الإمام مسلم، بدليل أنه علق علىٰ غيره مما أخرجه مسلم بقوله: (صحيح) وتارة يقول: (صحيح، متفق عليه)).

فأقول، وبالله أستعين:

إن هذا الجواب الذي أجاب به نفسه لهو محض تخرُّص واختلاق، لأن كل من

شم رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة أن قول المحدث في حديث ما: (رواه الشيخان)، أو (البخاري أو مسلم) إنما يعني: أنه صحيح. فإذا قال في بعض المرات: (صحيح، رواه الشيخان) أو (صحيح، رواه البخاري) أو (صحيح، رواه مسلم) فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث. فإذا قال: (رواه الشيخان) أو نحوه فلا ينافي أنه صحيح. غاية ما في الأمر، أن التعبير مختلف والمعنىٰ متحد. فأي شيء في هذا الاختلاف في التعبير؟ وإنما أُتي هذا المتعصّب من جهله بهذا العلم، وضيق فكره وعطنه، إن سلم من سوء قصده، وفساد طويته، الذي يدل عليه بعض أقواله المتقدمة مما سيأتي التعليق عليه، ولفت النظر إليه، وإنما قلت: (من جهله)، لأني لا أستبعد علىٰ مثله أن يخفىٰ عليه مثل هذا التوجيه بين التعبيرين، لأن الجمود علىٰ التقليد الذي ران علىٰ قلبه، لا يفسح له المجال أن يتفهم الحقائق الظاهرة لكل ذي لب وبصيرة، إلا أن يلقنها إياه شيخ مقلد مثله وهيهات! وظني به أنه يجهل أن قولي: (صحيح، رواه الشيخان) ونحوه مما تقدم، قد سُبقت إليه، وإلا لم يبادر إلىٰ الإنكار وإلىٰ هذا الافتراء الذي نسبه إليّ من أني إذا قلت: (رواه الشيخان) فأنا متوقف في صحته ـ زعم ـ ولما قال أيضاً ما سبق نقله عنه: (فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون)!.

وقد سبقني إلىٰ ما ذكرت إمام كبير من أئمة الحديث وحفاظه ألا وهو شيخ الإسلام محيي السُّنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي {ـ ٥١٦هـ} مؤلف الكتاب الجليل: «شرح السُّنة» الذي يقوم بطبعه المكتب الإسلامي لأول مرة[(١)]، فقد جرىٰ فيه مؤلفه رحمه الله تعالىٰ علىٰ مثل ما جريت أنا عليه في تخريج هذا الكتاب: «شرح الطحاوية»، فهو تارة يكتفي بعزو الحديث إلىٰ الشيخين أو أحدهما، وتارة يضم إلىٰ ذلك التصريح بالصحة، والاستعمال الأول، لا شبهة فيه عند صاحب التقرير الجائر، ولذلك فلا فائدة من تسويد الورق بنقل الأمثلة عنه فيه. وإنما المستنكر عنده الاستعمال الآخر: الجمع بين التصريح بالصحة مع العزو إلىٰ الشيخين أو أحدهما، فهذا الذي ينبغي ضرب الأمثلة له من الكتاب المذكور، لعل ذلك المتعصب يرتدع عن جهله وغيّه.

لقد رأيت للحافظ البغوي في المجلد الأول من كتابه المذكور أنواعاً من

(١) وقد تمّ طبعه في ١٦ مجلداً، آخرها للفهارس، وهو بتحقيق الأستاذين شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش.

التعابير، أنقلها مع الإشارة إلىٰ أحاديث كل نوع منها برقمها.

الأول: (صحيح، متفق علىٰ صحته). يعني بين الشيخين.

انظر الأحاديث: (٦، ٦٨، ١٣٢)، وقد يقول:

(صحيح، أخرجاه). رقم (١٥٤).

الثاني: (حديث صحيح، أخرجه محمد) يعني الإمام البخاري(١)

انظر الأحاديث: (٤١، ١١٣، ١٧١).

الثالث: (هذا حديث صحيح)، يقوله في الأحاديث التي يرويها بسنده عن البخاري، وهذا بإسناده عن النبي ﷺ، وهي في «صحيحه».

انظر الأحاديث: (١٢، ٢٣، ٣٤، ٤٤، ٥٧، ٨٦، ٩٤، ١٠٨، ١١٦، ١٢٥، ١٤١، ١٥٨، ٢٠٣، ٢٣٠).

الرابع: (هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم).

وهذا النوع كثير جداً عنده فانظر الأحاديث: (٢، ٤، ٨، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٦، ٤٧، ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٩١، ٩٣، ١٠١، ١٠٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨).

الخامس: ورأيته مرة قال: (هذا حديث حسن، أخرجه مسلم)، فلم يصححه! راجع رقم (١٠٧).

وظني أن عنده أمثلة أخرىٰ من كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ولا سيما الرابع منها، ولكني لا أطول الآن بقية الأجزاء، وفيما ذكرنا كفاية لمن أراد الله له الهداية.

وبهذا البيان يتبين للقارئ الكريم بوضوح تام بطلان ما رماني به المتعصب الجائر في قوله السابق:

(فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون)!.

وإن أراد به ما سبق أن نقلته عنه ما لم أقل فيه (صحيح) مما أخرجه الشيخان أو

---

(١) ومثله قول الإمام الذهبي في حديث: «كان الله علىٰ العرش..» «حديث صحيح، قد خرجه البخاري في مواضع». انظر كتابي: «مختصر العلو» (ص٩٨/ ٤٠) وتعليقي عليه في هذا الموضع رقم (٧٩). ونحو ذلك قال في حديث: «أين الله؟» كما سيأتي {(٣٢٠)}، فهلا اقتنع أبو غدة أم (إنها...)!

أحدهما: أني متوقف فيه تحت النظر والمراجعة! فهو باطل وزور، كما سبق بيانه في مطلع هذا الجواب، وأزيد هنا فأقول:

إن الدليل الذي استدل به علىٰ هذا الباطل لو كان صحيحاً، لشمل معي الإمام البغوي، ومن قال مثل ذلك، فقد قدمت عنه الأمثلة الكثيرة في قوله: (صحيح، متفق عليه) ونحوه، مع أنه في أحاديث أخرىٰ مما أخرجه الشيخان أو أحدهما لم يقل فيها: (صحيح) كما سبقت الإشارة إليه، فهل معنىٰ ذلك عند هذا المتعصب الجائر: أن البغوي أيضاً متوقف في هذا النوع الذي لم يقل فيه: صحيح؟!

ومما يزيد القارئ الكريم علماً ببطلان ما اتهمني به المتعصب المشار إليه أن أذكره بأن الأحاديث التي عزاها الشارح رحمه الله تعالىٰ أو عزوتها أنا إلىٰ الشيخين أو أحدهما، ولم أقل فيها: (صحيح) هي أكثر ـ باعتراف المتعصب في تقريره ـ من الأحاديث التي قلت فيها: (صحيح)، فلو كان ما رماني به حقاً وصدقاً لكان مساوياً لقوله ـ لو قال ـ: (إن أكثر الأحاديث المعزوة في الكتاب للصحيحين أو أحدهما هي مما توقف فيه الألباني وتحت نظره ومراجعته حتىٰ يأتي هو بحكمه)! لو قال هذا أحد لبادر كل القرّاء الذين لهم اطلاع علىٰ شيء من كتبي وتخريجاتي إلىٰ تكذيبه، وهذا المتعصب الجائر وإن لم يقل هذا القول الذي افترضته، فقد قال القول المساوي له والمؤدي إليه، فعليه وزره! بل إن هذا القول الذي رماني به يبطله أيضاً ما كنت صرحت به في مقدمة الطبعة الثالثة: (إن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة. . .) والمتعصب الجائر علىٰ علم بهذا النص يقيناً، فلئن جاز له أن ينسب إليّ ما لم يخطر في بالي مطلقاً بنوع من الاجتهاد منه ـ إن كان أهلاً له ـ قبل أن يطلع علىٰ هذا النص، فكيف جاز له ذلك بعد أن علم به. فالله تعالىٰ يتولىٰ جزاءه.

[٢] ـ إن قولي في بعض الأحاديث والآثار: (لا أعرفه) معناه معروف عند طلاب هذا العلم الشريف فضلاً عن العالمين به: لا أعرف إسناده، فأحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف، وبعض العلماء يعبر في مثل هذا بتعبير آخر، فيقول: لم أجده[1] أو لم أجد له أصلاً وبعضهم يقول: لا أصل له. وهذا كله

(١) قلت: وهذا التعبير يكثر من استعماله أئمة الحديث في كتب «التخريجات»، أمثال الحافظ الزيلعي والعراقي والعسقلاني، وغيرهم، وقد وجدت العراقي قد قال: (لم أجده) في الجزء الأول من «تخريج الإحياء» في أكثر من عشرة أحاديث، وهذه صفحاتها من الطبعة =

معروف عند العلماء، وهذا التعبير الأخير منتقد عند بعض المحققين، لما فيه من الإطلاق الموهم أنه لا أصل له عند العلماء قاطبة، ومثل هذا الحكم صعب، فبالأولىٰ التعابير التي قبله.

فهل المتعصب الجائر علىٰ جهل بهذا، أم هو يتجاهل لغاية في نفسه. فإن كنت لا تدري. . .[1]

وغالب الظن أنه جمع المصيبتين: الجهل والتجاهل معاً، أما الجهل فيدل عليه قوله المتقدم ذكره عنه: (فكان ماذا إذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلاً).

قلت: فظاهر هذه العبارة أنه أراد المتن، أي أن الشارح عرف المتن الذي لم أعرف أنا! وأنا إنما أعني كما جرىٰ عليه من قبلي من المحدثين: لم أعرف إسناده، فما الفائدة من معرفة الشارح لهذا المتن. وكل أحد يعلم ذلك من كتابه، وإن كان يعني المتعصب الجائر أن الشارح عرف إسناده ـ وهذا بعيد جداً عن ظاهر كلامه ـ فمن أين له ذلك والشارح، لم يخرجه، ليمكننا الرجوع إلىٰ مخرجه ولننظر في إسناده؟

وأما التجاهل فهو واضح من قوله: (فهل المراد من هذا أنه لا يعرف المعروف من المنكر)! فإن هذا لا علاقة له ألبتة بقولي في تخريج الخبر: (لا أعرفه). فما معنىٰ تساؤله المذكور إلا لتجاهل المقصود للمراد، وصرف الكلام إلىٰ ما ليس له علاقة بالبحث، ليروي بذلك غيظ قلبه، ويظهر للناس كمين حقده، وعظيم حسده، بسوء لفظه، حتىٰ لا يدري ما يخرج من فمه. نسأل الله العافية.

وبعد كتابة ما تقدم رجعت إلىٰ كتاب «المصنوع في معرفة الموضوع» للشيخ العلامة منلا علي القاري {ـ ١٠١٤هـ}، المطبوع حديثاً. بتحقيق وتعليق صاحب التقرير الجائر، فوجدت فيه عديداً من الأحاديث التي قال الحافظ السخاوي في كل واحد

= التجارية: (٩٢، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧).

وقال في نحو هذا العدد من الأحاديث: (لم أجد له أصلاً). (٧٦، ٨١، ١٠٢، ١٣٥، ١٤١، ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٣١٧)، وقال مرة: (لم أجد له إسناداً) (٢٩٦).

وتارة يقول: (قال ابن الصلاح: لم أجد له أصلاً، وقال النووي: غير معروف) (ص١٣٧)، وهذا مثل قولي: (لا أعرفه)، فهل يفهم أحد من هذا التعبير ـ غير هذا المتعصب ـ أن العراقي يعني به لم يجد متنه وهو يراه ماثلاً أمامه، وحينئذ فأي فرق بين (لم أجده) و(غير معروف) و(لم أعرفه)؟!

(١) {جزء من بيت لِصَفِيِّ الدين الحِلِّي (٦٧٥ ـ ٧٥٠هـ)، من الكامل}.

منها: (لا أعرفه) وهي برقم (١، ٢، ١٢، ١٦، ٤٣، ٨٣، ٩٨، ١٥٨، ١٦٣، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٨٢، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣٣٦، ٣٨١)، وذكر مثله عن الحافظ ابن حجر في الحديث (٢٧٣)، وقال في الحديثين (٢٩٧، ٣٠٢): غير معروف.

قلت: فهل معنىٰ قولهم: (لا أعرفه)، أو (غير معروف)، أنهم لا يعرفون المتن؟ طبعاً: لا، لما سبق بيانه.

وقد رأيت هذا المتعصب قال في تقدمته للكتاب (ص٨) تحت عنوان «شذرات في بيان بعض عبارات المحدثين حول الأحاديث الموضوعة»:

(١ ـ قولهم في الحديث: لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو ليس له أصل، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، أو لم يوجد، أو نحو هذه الألفاظ، يريدون أن الحديث المذكور ليس له إسناد ينقل به). ثم نقل عن ابن تيمية {٦٦١ ـ ٧٢٨هـ} أن معنىٰ قولهم: ليس له أصل، أو لا أصل له، معناه: ليس له إسناد.

قلت: فأنت ترىٰ أن المنفي في هذه الأقوال إنما هو الإسناد، وليس المتن، باعتراف المتعصب نفسه، فهو علىٰ علم به، فهذا يرجح أنه تجاهل هذه الحقيقة، حين انتقدني علىٰ قولي في بعض الأحاديث: (لا أعرفه)، وعليه فقوله: (فكان ماذا إذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلاً)، يعني أنه عرف إسناده الشارح أو غيره، فنقول: هذه دعوىٰ، والله ﷻ يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة]، ورحم الله من قال {البوصيري، من الخفيف}[1]:

والدعاوىٰ ما لم تقيموا عليها ... بينات أبناؤها أدعياء

أقول هذا دون أن يفوتني التنبيه علىٰ أنه من المحتمل أنه كان ناسياً لقول ابن تيمية السابق لما انتقدني في تقريره. فإن الرجل علىٰ كثرة نقله عن كتب العلماء، فهو فيها كحاطب ليل، لأنه في كثير من الأحيان ينقل عنهم ما لم يهضم معناه، فهو لذلك لم يستحضره عند الحاجة إليه، بل قد ينساه مطلقاً فلا يتخذه له منهجاً في منطلقه في هذا العلم، ولذلك تراه متناقضاً في تعليقاته أشد التناقض فيقر في بعضها ما كان انتقده سابقاً، أو العكس، ولست الآن في صدد شرح ذلك في هذه

---

(١) {القائل هو البوصيري (٦٠٨ ـ ٦٩٦هـ) في قصيدته «الهمزية» التي مطلعها: كيف ترقىٰ رقيك الأنبياء. وفي قصيدته هذه والقصيدة الثانية المسماة «البردة» الشعر الجميل، وفيهما أيضاً ما لا يقره الشرع من العقائد، وقد رد عليه في قصيدته الثانية الكثير من علماء السنّة والجماعة، ومنهم الأستاذ عبد البديع صقر (١٣٣٥؟ ـ ١٤٠٧هـ) تغمّده الله برحمته في رسالته «نقد البردة»}.

المقدمة، ولا هو يستحق ذلك، وإنما بين يدي الآن مثالان من تعليق «المصنوع»! لا أريد أن أفوت علىٰ نفسي فائدة التنبيه عليهما:

الأول: قال بعد الفقرة السابقة مباشرة:

(٢ ـ لا أعرفه، أو لم أعرفه أو لم أقف عليه... أو... أو ونحو هذه العبارات إذا صدر من أحد الحفاظ المعروفين، ولم يتعقبه أحد كفىٰ للحكم علىٰ ذلك الحديث بالوضع)!

كذا قال: وهو خطأ واضح، يدل علىٰ بعده عن هذا العلم، فإن هذه العبارات التي ساقها في هذه الفقرة هي في الدلالة علىٰ المراد منها كالعبارات التي ذكرها في الفقرة الأولىٰ السابقة، فكما أن تلك معناها: ليس له إسناد، فكذلك هذه ولا فرق، وإذا كان كذلك، فكون الحديث لم يقف المخرج علىٰ إسناده، فليس معناه عنده أنه موضوع، لأن الحديث الموضوع، إما أن يكون وضعه من قبل إسناده، وذلك بأن يكون فيه كذاب أو وضاع، وهذا لا سبيل إليه إلا من إسناده، والفرض هنا أنه غير معروف، وإما أن يكون من قبل متنه، وذلك بأن يكون فيه ما يخالف القرآن أو السُّنة الصحيحة، أو غير ذلك مما هو مذكور في (مصطلح الحديث)، ومن المعلوم بداهة، أنه ليس كل حديث لا إسناد له؛ في متنه ما يدل علىٰ وضعه، بل لعل العكس هو الصواب، أعني أن غالبها ليس فيها ما يدل علىٰ وضعها، كما أشار إلىٰ ذلك العلامة القاري في الكتاب المذكور (ص١٣٧) وإن تعقبه المتعصب، فإن موضع الشاهد منه مسلم به اتفاقاً، وهو أن كثيراً منها ليس عليها أمارات الوضع، وهذا مما يدل عليه تعليق المتعصب نفسه هناك. فثبت بذلك خطؤه في قوله المتقدم أن قول أحد الحفاظ: (لا أعرفه) أو نحوه كاف للحكم علىٰ الحديث بالوضع! ولو بالشرط الذي ذكره. وبالجملة فقولهم: لا أعرفه، أو لا أصل له، لا يساوي في اصطلاحهم قولهم: حديث موضوع إلا إذا كان هناك قرينة في متنه تدل علىٰ وضعه، فيشيرون إلىٰ ذلك بإضافة لفظة (باطل) كقول الحافظ العراقي {٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ} في حديث الصلاة ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء ١٢ ركعة، وحديث الصلاة ليلة الجمعة بعد العشاء وسنتها عشر ركعات (١/ ٢٠٠ ـ «تخريج الإحياء» المطبعة التجارية) قال في كل منهما: (باطل لا أصل له). وقال مثله في حديث رواه الخضر عن النبي ﷺ! ـ (١/ ٣٥٢). وكذلك قال في حديث رابع (١/ ٣٥٣)، بينما لم يقل ذلك في عشرات الأحاديث الأخرىٰ مما لا أصل له، فانظر الصفحات: (٩٢،

١٤٨، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧ ـ ولفظه فيها: لم أجده) و(٦٠، ١٥٦ بلفظ: لم أجده بهذا اللفظ) و(٦٢، ٧٦، ١٢٥، ٢٣٧ بلفظ: لم أجده هكذا). و(٧٢، ١٥٢، ١٦٩، ٢٤٣، ٢٦٠، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٥٤ بلفظ: لم أقف له علىٰ أصل، ومرة: ليس له أصل). و(٧٦، ٨١، ١٠٢، ١٣٥، ١٤١، ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٩٦، ٣١٧، بلفظ: لم أجد له أصلاً، ومرة: إسناداً).

وكذلك وجدت في «المصنوع» خمسة أمثلة في أحاديثها: (باطل لا أصل له) فانظر: (٧٥، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٧٩، ٣٨٣)، وسائر الأحاديث التي لا أصل لها مما جاء فيه لم يقل فيها: (باطل)، كل ذلك إشارة إلىٰ ما ذكرنا، وهذا النوع (باطل لا أصل له) مما فات علىٰ المتعصب ذكره في تلك الأنواع مع استيفائه إياها، وذلك دليل أيضاً علىٰ بعده عن التحقيق العلمي.

المثال الآخر: جاء في «المصنوع» حديث رد الشمس علىٰ عليّ رضي الله عنه ليصلي العصر بعد أن غربت ولم يصل. فذكر المتعصب في التعليق عليه: جماعة من العلماء قالوا بأنه حديث موضوع، وآخرون ذهبوا إلىٰ تصحيحه منهم شيخه الكوثري {١٢٩٦ ـ ١٣٧١هـ}، فضل المتعصب بين هذين الحكمين المتناقضين، ولم يستطع ـ وهو الأمر الطبيعي الملازم له! ـ أن يرجح أحدهما علىٰ الآخر، ولكنه حاول بادئ الرأي أن يرجح التصحيح بدون مرجح، وإنما تقليداً منه لشيخه الكوثري فقال (ص٢١٥):

﴿وقد جاءت كلمته رحمه الله تعالىٰ علىٰ وجازتها ملخصة المسألة أحسن تلخيص، إذ قال: (ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة، لكن حكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية). فأفاد بهذا الإيجاز البالغ أن الخبر علىٰ صحته لا ينهض في بابه وموضوعه، لأنه من المطالب العلمية التي تتوقف علىٰ اليقينيات وما قاربها. فلا بد علىٰ هذا من تأويل الخبر مع قولنا بصحته لمخالفته ما هو من الأمور العلمية، والله تعالىٰ أعلم﴾.

هكذا قال هذا المسكين، ولم يدر أنه بهذه الفلسفة التي تلقاها من شيخه يجعله كما تقول العامة: (كنا تحت المطر، فصرنا تحت المزراب)، لأنه فتح علىٰ نفسه باباً للشباب الذين لا علم لهم بالسُّنة أن يردوا كل حديث صحيح ورد في الأمور التي ليست من الأحكام، وإنما هي في المعجزات أو بدء الخلق والجنة والنار،

وبكلمة واحدة في الغيبيات التي تتوقف علىٰ اليقينيات بزعمه ويعني بذلك الأحاديث المتواترة، ثم تحفظ فقال: (أو ما قاربها) ويعني الأحاديث المشهورة التي رواها أكثر من اثنين. أما الحديث الذي تفرد به الثقة وهو صحيح عند أهل العلم فليس حجة في الغيبيات عنده فلا بد من تأويله بزعمه، وليت شعري كيف يؤول مثل هذا الحديث الذي يتحدث عن واقعة معينة؟ اللهم إلا بإنكار معناه وتعطيله حتىٰ يتفق مع العقول المريضة والقلوب العليلة، تماماً كما فعلوا في آيات الصفات وأحاديثها! ثم إن المتعصب المذكور يبدو أنه بعد أن كتب عن شيخه ما كتب وقف علىٰ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الحديث فألحقه بكلام شيخه قائلاً:

(علىٰ أن الذي يقرأ كلام الشيخ ابن تيمية يجزم بوضع الحديث)!

هكذا قال بالحرف الواحد، فليتأمل القارئ كيف حكم في أول الأمر بصحة الحديث، ثم ختمه بهذه العبارة التي توهم أنه قد مال أخيراً إلىٰ أن الحديث موضوع! والحقيقة أنه لضعفه في هذا العلم لا يستطيع أن يقطع فيه برأي، هذا إذا أحسنّا الظن به، وإلا فمن غير المعقول أن يخالف شيخه الكوثري إلىٰ رأي ابن تيمية الذي حكم عليه شيخه بأن أكبر بلية أصيب المسلمون بها إنما هو ابن تيمية! وإنما حكىٰ القولين المتناقضين ليفسح له المجال للدفاع عن نفسه إذا ما خاصمه أنصار أحدهما. والله عاقبة الأمور[1]

[٣] و [٤] ـ يريد المتعصب الجائر بما أخذه عليّ في الفقرتين السابقتين، الطعن في قيمة تخريجي لأحاديث الكتاب، كأنه يقول: كما وهم في إنكاره اللفظ المخرج عند الترمذي، فمن الممكن أن يكون نفيه لكون الحديث الآخر في «الصحيح» وهماً منه أيضاً!

وجوابي علىٰ ذلك أن أقول: إذا فتح باب رد كلام الثقة بدون حجة، وإنما لمجرد إمكان كونه أخطأ، أو لأنه أخطأ فعلاً في بعض المواطن، لم يبق هناك مجال لقبول خبر أو علم أي ثقة أو عالم في الدنيا، لأنه لا عصمة لأحد بعد نبينا محمد ﷺ كما هو معلوم من الدين بالضرورة. وإن مما يدلك أيها القارئ علىٰ تحامل هذا المتعصب، وأنه يقول في نقده إياي ما لا يعتقد، أنه هو نفسه قد طبع في تعليقه علىٰ «الرفع والتكميل» (ص١٢٢ ـ الطبعة الثانية) ما نصه:

(وقد يقع للثقة وهم أو أوهام يسيرة، فلا يخرجه ذلك عن كونه ثقة)!.

---

(١) والحق عندنا مع ابن تيمية كما شرحته قديماً في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩٧١).

فهل نسي المتعصب الجائر قوله هذا أم تناساه؟! وصدق الله العظيم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف] ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝٨﴾ [آل عمران].

وإذا كان هذا المتعصب الجائر يحاول أن يسقط الثقة بمخرج «شرح الطحاوية» لوهم أو أكثر من وهم، فماذا يقول في شارح «الطحاوية» نفسه الذي يتظاهر هو بتبجيله والثقة به في مطلع تقريره وهو قوله:

(يرىٰ الناظر في شرح الطحاوية أن الشارح لها من أهل التوثق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث).

ونحن وإن كنا نعتقد أن الشارح رحمه الله تعالىٰ هو من أهل الثقة والضبط حقاً، فإني أريد أن أحصر هنا الأوهام التي تنبّهت لها، وليس ذلك من باب الطعن فيه، ورفع الثقة عنه، كما هو ظاهر من ردنا الآنف علىٰ المتعصب الجائر، وإنما لأمرين:

الأول: إما أن أكون مصيباً فيما نسبت إلىٰ الشارح من الأوهام عند المتعصب الجائر. وحينئذ نسأله: هل الشارح لا زال عندك من (أهل التوثق والضبط والإتقان) علىٰ الرغم من أوهامه كما هو عندنا قبل ذلك وبعده لما سبق ذكره من أن العصمة لله وحده؟ فإن أجاب بالإيجاب، قلنا: فكيف يلتقي ذلك مع سعيك الحثيث لرفع الثقة عن مخرج أحاديث كتابه لمجرد أنه وهم في تخريج حديث واحد؟! أليس هذا من باب الوزن بميزانين والكيل بكيلين، أو من قبيل الجمع بين الصيف والشتاء علىٰ سطح واحد؟!

وإن أجاب بالنفي، فقد ظهر للناس حقيقة ما تخفيه نفسك، وعرفوا أن ما تظهر علىٰ خلاف ما تبطن!

والأمر الآخر: إذا كنتُ مخطئاً في ذلك عنده، فيرجىٰ منه أن يبين لنا ذلك لنرجع عنه كما رجعنا عن الوهم السابق ذكره. وبذلك يعرف الناس أن للألباني أخطاء كثيرة، وأوهاماً عديدة، وهذا هدف هام للمتعصب يسعىٰ إليه حثيثاً، لأنه بذلك ترتفع ـ بزعمه ـ ثقة الناس عن الألباني فعلاً!

إذا تبين هذا، فلنذكر الأوهام المشار إليها، في خطوط عريضة ـ كما يقال اليوم ـ دون أن نذكرها مفصلاً بمفرداتها، مكتفين بالإشارة إلىٰ صفحاتها من هذه الطبعة.

١ ـ عزا لـ«الصحيحين» أو أحدهما وإلىٰ أصحاب «السنن» الأربعة ما ليس عندهم، فانظر الصفحات {عُدِّلت إلى أرقام الأحاديث}: (١١٩ و٣٦٠ و٤٦١ و٦٥٦ و٦٦٨ و٦٨٧ و٦٨٩ و٧١٨ و٧٢١ و٧٨٧).

٢ ـ يذكر الحديث عن صحابي يسميه، وهو في الحقيقة لغيره. انظر الصفحة {وهي بالأرقام}: (٣١٣ و٤٩٧ و٥١٨ و٨٠٤).

٣ ـ صدّر حديثاً عزاه لمسلم بصيغة «روي»، وهي في اصطلاح العلماء موضوعة للحديث الضعيف، مع أن الحديث صحيح، وأيضاً فقد رواه البخاري دون مسلم!! (٣٦٠).

٤ ـ أشار إلىٰ تضعيف حديث أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»! دون أن يذكر وجه تضعيفه، ولا علة فيه عندي، بل له شاهد يقوّيه ذكرته هناك (١٢٨).

٥ ـ عزا إلىٰ «الصحيح» حديثاً من فعل النبي ﷺ، وإنما هو من فعل بعض أصحابه، ولكنه ﷺ قد أقره. (٤٧٠).

٦ ـ رفع حديثاً موقوفاً. (٢/٦٣٥).

٧ ـ ذكر حديثيْن لا أصل لهما. (٥١ و٥٢٠).

إلىٰ غير ذلك من الأوهام التي بيّنّاها في محالها، مما لا يخلو منه كتاب إلا نادراً، لا سيما إذا كان مؤلفه ليس له اختصاص معرفة بعلم الحديث الشريف.

فما رأي المتعصب الحنفي في هذه الأوهام، وهل تسقط بها عنده ثقة «شارح الطحاوية» التي يتظاهر بها ليتخذها سلاحاً للطعن في الألباني وإسقاط الثقة به، مع أنه لم يعلم منه سوىٰ وهم واحد؟! أم هو يلعب علىٰ الحبلين ـ كما تقول العامة عندنا ـ فالرجل ثقة عنده إذا كان مرضياً لديه، ويكفي في ذلك أن يكون حنفياً كالشارح! أو كانت له مصلحة في التظاهر بالرضا عنه لدىٰ القوم المقدرين له! مهما كانت أخطاؤه! وآخر غير ثقة عنده إذا كان هواه في عدائه وإسقاط الثقة به، مهما قلّت أخطاؤه، ولا ذنب له سوىٰ أنه ـ في نظرك ـ طلق حنفيته ألبتة! واتخذ السلفية مذهباً له ومشرباً.

وقبل أن أنهي الكلام علىٰ هاتين الفقرتين أريد أن ألفت النظر إلىٰ تدليس خبيث لهذا المتعصب، فإن قوله عني: (وفي (ص٥٣٦)[1] استدرك بعض

---

(١) كان هذا في الطبعة السابقة {الثالثة}، وأما في طبعتنا الرابعة {وما بعدها} فقد ذكرنا الصواب فقط، وانظر: الحاشية (١٦٦).

المصححين. . .) يشعر من لم يقف علىٰ الاستدراك المشار إليه في الصفحة المذكورة أنه لبعض المصححين، والواقع خلافه، فأنا الذي كتبته ووقعته باسمي، ورغبت في طبعه في آخر الكتاب، خضوعاً للحق واعترافاً بالخطأ، دون أن أنسىٰ وجوب نسبة الفضل إلىٰ الذي نبّهني عليه، فقد قلت في الاستدراك المشار إليه:

(قلت: ثم تبين لي أنني وهمت في توهيم المؤلف رحمه الله تعالىٰ فإن اللفظ المذكور قد أخرجه الترمذي في تمام حديث: «اتقوا الحديث. . .» ورواه ابن جرير أيضاً وقد خرّجته علىٰ الصواب في تحقيق «المشكاة» رقم الحديث (٢٣٤). والفضل في هذا الاستدراك يعود إلىٰ أحد المصححين في المكتب الإسلامي ـ جزاه الله خيراً. محمد ناصر الدين الألباني).

فترىٰ أن كاتب الاستدراك إنما هو أنا، والمصحح المشار إليه إنما له فضل التنبيه إلىٰ وجود الحديث في الترمذي، فلما راجعت له بعض المصادر وجدتني قد كنت خرّجته في تعليقي علىٰ «المشكاة» قبل تخريجي لـ «شرح الطحاوية» بسنوات.

فتأمل أيها القارئ الكريم هل في استدراكي هذا معترفاً بالوهم، وعدم المكابرة فيه ـ كما قد يفعل غيري ـ ما يذم عليه صاحبه أم يمدح؟ ثم انظر كيف يقلب الحقائق فيأخذ من كلامي المذكور في (الاستدراك) نفسه أن الحديث في «المشكاة» وأنه رواه ابن جرير أيضاً، وأنا الذي ذكرته فيه معزواً إليه! فيتجاهل ذلك، ولا ينسبه إلي، وإنما إلىٰ غيري! فهو يشيع الخطأ عن أخيه المسلم ولو بعد اعترافه به، ويكتم فضله عن الناس، أهكذا يكون حال المسلم الذي علق علىٰ كتاب «الرفع والتكميل» (ص٥١): قال التابعي الجليل محمد بن سيرين:

(ظلم لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم، وتكتم خيره)؟! وصدق الله العظيم ﴿. . كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝﴾ [الصف]، ورسول الله ﷺ إذ يقول: «إذا لم تَسْتَحْيِ فاصنع ما شئت» {خ (٣٤٨٤)}.

٥ ـ من الواضح أن المتعصب الجائر يشير في هذه الفقرة إلىٰ الطعن فيَّ لتضعيفي إسناد هذا الحديث وقد رواه البخاري. وجوابي عليه من وجهين:

الأول: إنني لست مبتدعاً بهذا التضعيف، بل أنا متبع فيه لغيري ممن سبقني من كبار أئمة الحديث وحفّاظه، مثل الذهبي {٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ} في «الميزان»، وابن رجب الحنبلي في «شرح الأربعين النووية»، والحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» ـ كتاب الرقاق ـ وقد نقل هذا عن الذهبي أنه قال في ترجمة راويه خالد بن مخلد:

(هذا حديث غريب جداً، لولا هيبة «الصحيح» لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد {ـ ٢١٣هـ}، فإن هذا المتن لم يرو إلا بهذا الإسناد، ولا خرّجه من عدا البخاري، ولا أظنه في «مسند أحمد») قال الحافظ ابن حجر {٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ}: (قلت: ليس هو في «مسند أحمد» جزماً، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد ـ فيه مقال أيضاً ـ وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص، وقدم وأخّر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها. . . ولكن للحديث طرق أخرىٰ، يدل مجموعها علىٰ أن له أصلاً).

ثم خرّج الحافظ هذه الطرق التي أشار إليها، وبعضها حسن عنده، وابن رجب {٧٣٦ ـ ٧٩٥هـ} يقول فيها: (لا تخلو من مقال). ولذلك كنت توقفت عن إعطاء حكم صريح لهذا الحديث بالصحة حتىٰ يتيسر لي النظر في طرقه، ثم يسّر الله لي ذلك، منذ بضع سنين، فتبين لي أنه صحيح بمجموعها، وأودعت تحقيق الكلام فيها، وبيان ما لها وما عليها في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٦٤٠)، وبناء علىٰ ذلك جزمت بصحته في هذه الطبعة كما تراه في الصفحة ٣٨٧ {(٧٥٣)}.

والوجه الآخر: إذا كان المتعصب الجائر أخذ عليّ تضعيفي لإسناد الحديث دون متنه الذي كنت توقفت فيه إلىٰ أن يتيسير لي تتبع طرقه، فماذا يقول في شيخه زاهد الكوثري الذي علق عليه في «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٤٩١) بما يؤخذ منه أنه حديث منكر عنده جزماً، لأنه نقل كلام الذهبي المتقدم وفيه: (ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد) ثم أقرّه عليه، ولم يتعقبه بشيء كما فعل الحافظ، ولا تحفظ تحفظي السابق، الأمر الذي يشعر الواقف علىٰ كلامه بأن الحديث عنده منكر لا يحتمل تقوّيه بطرقه، خلافاً لما صنعته أنا.

فيا أيها القارئ الفاضل: أليس الواجب علىٰ هذا المتعصب الجائر، أن يقدر تحفظي هذا حق قدره، بديل أن ينتقدني، بل أن يوجه نقده إلىٰ شيخه؟! بلىٰ ثم بلىٰ، ذلك هو الواجب عليه لو تجرد عن الغرض والهوىٰ، وصدق من قال {هو عبد الله بن معاوية الجعفري (ـ ١٢٩هـ)، من الطويل}:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

وإذا كان هذا الجائر لم يجد في كل ما خرّجته من أحاديث الكتاب ـ وهي تبلغ المئات ـ ما يتشبث به لينتقدني فيه إلا هذا الحديث الفرد علىٰ التفصيل الذي سلف، ولي فيه سلف كما رأيت، فماذا يقول في نقد شيخه الكوثري {١٢٩٦ ـ ١٣٧١هـ}

لعشرات الأحاديث الصحيحة مما أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» أو أحدهما، فضلاً عن غيرها من الأحاديث الثابتة عند أهل الحديث، وذلك في رسائله وتعليقاته علىٰ بعض كتب السُّنة وغيرها، ولا سلف له في تضعيف أكثرها! ولا بأس من أن أذكر في هذه العجالة ما تيسّر لي منها الآن، وبجانب كل حديث ذكر الكتاب والصفحة ومن خرّجه.

١ ـ حديث: «خلق الله التربة...» رواه مسلم ـ التعليق علىٰ «الأسماء والصفات». (ص٢٦، ٣٨٣).

٢ ـ حديث مراجعة موسىٰ للنبي ﷺ في الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء. متفق عليه. (منه ص١٨٩).

٣ ـ حديث الرؤية يوم القيامة، وفيه أن الله تعالىٰ يأتي المنافقين في غير صورته. أخرجه الشيخان. (ص٢٩٢ منه).

٤ ـ حديث: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة...». أخرجه الشيخان. (ص٣٢٠ منه).

٥ ـ حديث ضحكه ﷺ تصديقاً لليهودي... أخرجه الشيخان. (ص٣٣٦).

٦ ـ حديث الحشر والساق. أخرجه الشيخان. (ص٣٤٤).

٧ ـ حديث قوله ﷺ للجارية: «أين الله؟». رواه مسلم. (ص٤٢١).

٨ ـ حديث أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلقة واحدة. رواه مسلم. «الإشفاق علىٰ أحكام الطلاق» (ص٥٢ ـ ٥٦ ـ طبعة حمص).

٩ ـ حديث عليّ رضي الله عنه في أمر النبي ﷺ إياه بهدم القبور المشرفة. رواه مسلم. (ص١٥٩ ـ «مقالات الكوثري»).

١٠ ـ حديث جابر: نهىٰ النبي ﷺ عن تجصيص القبور. رواه مسلم. (ص١٥٩ ـ «مقالات الكوثري»).

١١ ـ حديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. أخرجه الشيخان. (ص٨٣ ـ «تأنيب الخطيب»).

١٢ ـ حديث وائل بن حجر في رفع اليدين أيضاً. رواه مسلم. (ص٨٣ منه).

١٣ ـ حديث أنس في رضخ رأس اليهودي لرضخه رأس جاريته. رواه الشيخان. (ص٢٣ منه).

١٤ ـ حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضىٰ بيمين وشاهد. رواه مسلم. (ص١٨٥ منه).

هذه الأحاديث كلها في «الصحيحين» أو أحدهما كما رأيت، وقد ضعّفها الكوثري كلها، ومعها أمثالها، لو تتبعها أحد من أهل العلم في كتبه وتعليقاته لجاءت في مجلد! وأما الأحاديث التي ضعفها مما ليس عند الشيخين فحدّث ولا حرج، وتجد بعض الأمثلة منها مع الرد عليه فيها عند الشيخ عبد الرحمٰن المعلمي اليماني {١٣١٣ ـ ١٣٨٦هـ} رحمه الله تعالىٰ في كتابه الفذّ «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»[1]، وقد كنت قمت علىٰ تحقيقه وطبعه منذ بضع سنين.

فما رأي التلميذ البار في شيخه (العلامة المحقق الحجة الإمام... الكوثري) وقد ضعف هذه الأحاديث الصحيحة كلها؟!

بل ما رأيه هو نفسه في تضعيفه لحديث رواه مسلم في «صحيحه»؟! فقد قال تعليقاً علىٰ قول اللكنوي {١٢٦٤ ـ ١٣٠٤هـ} في «الرفع» (ص١٣٤ ـ ١٣٥): ولا يصح الحديث لكونه شاذاً أو معللاً، قال المتعصب الجائر في تعليقه عليه:

مثاله ما انفرد به مسلم في «صحيحه» (٤/ ١١١ {(٣٩٩)}) من رواية... قتادة عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: (صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها).

ثم نقل عن ابن الصلاح وجه الإعلال المشار إليه.

فما قول المتعصب الجائر في إقدامه المكشوف علىٰ تضعيفه لهذا الحديث في «صحيح مسلم»، وهو ينقم عليّ توقفي عن تصحيح حديث البخاري المتقدم؟! مع ضعف سنده عند المحققين؟!

فإن قال: أنا في ذلك تابع لابن الصلاح: فالجواب: إن كان هذا لك عذراً، فأنا أولىٰ به منك لأن متبوعي في التضعيف المشار إليه أكثر وأشهر، كما يعلم مما سبق! مع الفرق الكبير في ذلك وهو أنني ألمحت إلىٰ إمكان ثبوت حديثي بطرقه، وهذا ما لم يصنعه هو في حديثه الذي أعلّه، بل إن الحافظ في «الفتح» دفع عنه علته ورحم الله من قال {الحَيْصَ بَيْصَ (٤٩٢ ـ ٥٧٤هـ)، من الطويل}:

---

(١) ويقوم المكتب الإسلامي بإعادة طبعه مجدداً مع إضافات كثيرة، تبين حال أعداء السنة والحديث. ط٨.

فحسبكمو هذا التفاوت بيننا وكل إناء بالذي فيه ينضح

بل ماذا يقول هذا المتعصب الجائر الجاني علىٰ نفسه فيما جاء في «مقدمة إعلاء السنن» تحت عنوان: (ذكر بعض المغامز في «الصحيحين» وتكلف الجواب عنها)! قال مؤلفه الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي {١٣١٠ ـ ١٣٩٤هـ} عقبه (ص٤٦٣):

(وما يقوله الناس: إن من روىٰ له الشيخان فقد جاوز القنطرة، هذا من التجوُّه (أي التكلف) ولا يقوىٰ. . .) ثم أطال في الاستدلال لما قال!

والغرض من إيراد هذا هنا أن يعلم القارئ الكريم أن هذه المقدمة قام علىٰ طبعها والتعليق عليها المتعصب الجائر، وقد علق في أكثر من موضع منها متعقباً علىٰ المؤلف، وأما هنا فإنه سكت عنه، ولم يتعقبه بشيء البتة الأمر الذي يدل علىٰ أنه مع المؤلف فيما غمز به «الصحيحين»، وفي رد قول الناس المذكور. وقد كنت ذكرت نحوه في مقدمة الطبعة الثالثة، وقد سبق حكايته في هذه المقدمة (ص٢٧م)، وإن القارئ ليزداد عجباً من هذا العنوان وما تحته إذا علم أن لفظة (الناس) فيه، إنما المراد به الحافظ الذهبي وأمثاله من كبار المحدثين، الذين يعرفون فضل «الصحيحين»، ودقة تحريهما للأحاديث الصحيحة، علىٰ ما هو مشروح في كتب «علم مصطلح الحديث» و«مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر، وغيره، فتجد هذا المتعصب يتابع المؤلف المشار إليه في نقد «الصحيحين» نقداً عاماً انتصاراً لمذهبهم الحنفي، الذي لا يأخذ بكثير من أحاديثهما، وقد مضت بعض الأمثلة علىٰ ذلك مما رده الكوثري شيخ هذا المتعصب المشار إليه من أحاديثهما.

هذا حال هذا المتعصب الهالك، وموقفه من «الصحيحين» الحالك، ومع ذلك، فهو لا يستحيي أن يتظاهر بالغيرة عليهما، والمدافعة عنهما، من أجل حديث واحد لأحدهما، قلنا في إسناده ما قاله أهل الاختصاص فيه، دون أن نتجرأ علىٰ تضعيف متنه، حتىٰ يتيسر لنا البحث في طرقه، فلما منَّ الله علينا به، تبيّنت لنا صحته والحمد لله تعالىٰ.

وهذه خدمة لـ«صحيح الإمام البخاري» أقدمها بفضل الله بعد أن قرأت ما قاله الحافظ الذهبي وابن رجب وغيرهما، وهنا يصح لنا أن نتمثل بقول الشاعر {أبي تمام (١٨٨ ـ ٢٣١هـ)، من الكامل}:

وإذا أراد اللّه نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

لقد أراد هذا المتعصب أن يظهرنا أمام الناس بمظهر الطاعنين في «صحيح

البخاري» وكذا «مسلم»، فإذا بالحقائق تشهد أنه هو الطاعن، مصداقاً للمثل السائر: (من حفر بئراً لأخيه وقع فيه)[1]، والمثل الآخر: (من كان بيته من زجاج فلا يرم الناس بالحجارة)!

إن مبلغ تعصب هذا الحنفي، تبعاً لشيوخه الأحناف علىٰ أهل الحديث عامة، والبخاري ومسلم خاصة، لا يعلمه إلا من تتبع مؤلفاتهم، أو تعليقاتهم علىٰ غيرها، وقد سبق ذكر بعض النماذج منها، ومن الأدلة الجديدة التي وقفت عليها، تلك المقدمة التي مضت الإشارة إليها والتي قام هذا المتعصب الجائر علىٰ طبعها حديثاً والتعليق عليها، فقد ذكر مؤلفها في مطلعها (ص٢٠):

(أنه جعلها أساساً لكلامه في كتابه «إعلاء السنن» في تصحيح الأحاديث وتحسينها، مبينةً لقواعد خالف فيها علماءَنا الحنفية جماعةُ المحدثين، (كذا بالضبط وليس العكس!) ولكل وجهة هو موليها في باب التصحيح والتحسين والتضعيف، فرُبّ ضعيف عند المحدثين صحيح عند غيرهم، وكذا العكس)!!

ثم ذكر مخالفة ابن حبان {ح٢٨٠ ـ ٣٥٤هـ} جمهور المحدثين في قبوله رواية المجهول والاحتجاج بها، والتي ردها الحافظ ابن حجر وغيره من المحدثين، علىٰ ما هو مفصل في محله من «علم المصطلح»، ذكر ذلك ليتخذها ذريعة لتبرير مخالفة الحنفية أيضاً إياهم في كثير من قواعدهم متسائلاً بقوله (ص٢):

(فماذا علىٰ الحنفية لو خالفوا كذلك بعض الأصول!). ثم يتدرج من ذلك إلىٰ القول (ص٢٠):

(قلت: ولا يخفىٰ أن ظن المجتهد لا يكون حجة علىٰ مجتهد آخر).

يشير بذلك إلىٰ أن الحنفية مجتهدون في مخالفتهم لأئمة الحديث في أصولهم، فمهما خالفوهم في شيء من قواعدهم، فلا لوم عليهم في ذلك. وبناء علىٰ ما سبق أن صرّح (ص٤٦١): بأن للحنفية في الحديث أصولاً، كما أن للمحدثين أصولاً!

وكل هذه الأقوال مرّ عليها المتعصب الجائر مرور المسلم بها، فإنه سكت عنها، ولم يتعقبها بشيء، بل ذكر في تعليقه علىٰ الصفحة (٢١) أنه عدل اسم هذه المقدمة ـ بموافقة المؤلف ـ إلىٰ: «قواعد في علوم الحديث»!

قلت: وكم كان يكون طريفاً جداً لو أنه ألحق بهذا الاسم الجديد قوله: (علىٰ

---

(١) ويروىٰ مرفوعاً للنبي ﷺ، ولا يعرف له أصل كما في «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي.

مذهب الحنفية)، ليكون عنواناً صادقاً عن مضمون الكتاب وحقيقته، فإنه في الواقع، قد اشتمل علىٰ قواعد كثيرة لهم، خالفوا فيها جماهير علماء الحديث قديماً وحديثاً. وما ذلك إلا ليتسنّىٰ لهم ـ بناء عليها ـ تصحيح ما ضعفه علماء الحديث، أو تضعيف ما صححوا! كما أشار إلىٰ ذلك بقوله المتقدم: (فرُبّ ضعيف عند المحدثين صحيح عند غيرهم) يعني الحنفية!

يقول هذا مع أن من فصول كتابه (ص٤٤٠): (يرجع في كل علم إلىٰ أهله ورجاله)!

ثم أيّده بكلام جيد نقله من «منهاج السُّنة»، لشيخ الإسلام ابن تيمية. فكيف يتفق هذا مع ما قبله يا أولي النهىٰ!

والحقيقة أن هذه المقدمة لم تأت بجديد بالنسبة للعارفين بما عليه الحنفية من التعصب لأقوال علمائهم، حتىٰ المتأخرين منهم، الذين يصرحون بأنهم مقلدون لمن قبلهم ـ زعموا ـ وليسوا مجتهدين ـ أي علماء ـ عند أهل العلم والتحقيق! وذلك بتأويلهم النصوص، أو ردّ ما يمكن ردّه منها حين لا يساعدهم التأويل، وبتقويتهم للأحاديث المعروفة الضعف عند المحدثين، وإنما الجديد في المقدمة المذكورة هو التصريح بما لا يعرفه أكثر الناس عنهم، حتىٰ عامة الحنفية أنفسهم، ألا وهو أن للحنفية في الحديث أصولاً كما أن للمحدثين أصولاً! وذلك ليرجعوا إليها عند الاختلاف في المسائل الفقهية أو غيرها، ويبرروا لأنفسهم عدم الرجوع إلىٰ القواعد المعروفة عند أهل العلم المتخصصين في الحديث!

وعلىٰ هذا فلا لوم علىٰ الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة، إذا ما رجعوا عند الاختلاف إلىٰ أصولهم التي ارتضوها لأنفسهم، كاحتجاج الشيعة مثلاً، بكل ما يروىٰ عن أئمة أهل البيت رضي الله عنهم، بدعوىٰ أنهم معصومون!

وليتأمل العاقل المنصف كم تتسع شقة الخلاف بين المذاهب الأربعة فضلاً عن غيرهم، إذا ما قامت كل طائفة منهم لتضع لها أصولاً في رواية الحديث غير مبالية بجهود أهل الحديث واختصاصهم فيه؟!

وإليك الآن بعض تلك القواعد التي بيّنها المؤلف المشار إليه في «المقدمة» وارتضاها المتعصب:

١ ـ المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له (ص٥٧ ـ ٥٩. ص٦٥ ـ تعليق).

وغرضهم من هذه القاعدة التمهيد لرد تضعيف المحدثين لكثير من أحاديثهم التي يستدلون بها في كتبهم، وهي على قواعدهم معلولة، بالركون إلى هذه القاعدة المزعومة، وصححوا الحديث بها! ومما يؤكد ما قلنا قول المؤلف (ص٥٩):

(قلت: فكل حديث ذكره محمد بن الحسن الإمام {١٣١ ـ ١٨٩هـ} أو المحدث الطحاوي {٢٣٩ ـ ٣٢١هـ} محتجين به فهو حجة صحيحة على هذا الأصل لكونهما محدثين مجتهدين)!

قلت: يقول هذا مع أن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى على جلالته في الفقه، فهو مضعف عند المحدثين، لسوء حفظه، كما تراه مشروحاً في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي وغيره. ومن تعصبهم على المحدثين وسوء ظنهم بهم، ما نقله المعلق على الكتاب (ص٣٤٣) عن الكشميري الحنفي {١٢٩٢ ـ ١٣٥٢هـ} أن وجه تضعيفهم إياه بأنه كان أول من جرد الفقه من الحديث، وكانت مشاكلة التصنيف قبل ذلك ذكر الآثار والفقه مختلطاً، فلما خالف رأيهم طعنوا عليه في ذلك!

هكذا قال! مع أنه يعلم أن الطعن عندهم فيه، إنما هو سوء الحفظ. قال الذهبي في ترجمته محمد بن الحسن من «الميزان»: (ليّنه النسائي وغيره من قبل حفظه).

وقد حكاه عنه المؤلف نفسه (ص٣٤٤)، ولكنه جاء بباقعة[1] أخرى فقال في التعليق عليه: (قلت: تشدده معلوم)! يعني الإمام النسائي!

٢ ـ قبول مرسل غير الصحابي من أهل القرن الثاني والثالث (ص١٣٨)، والقرن الرابع أيضاً (ص٤٥٠).

قلت: ومعنى ذلك أن التابعي، أو تابعه، أو تابع تابعه، أو تابعه، إذا قال: قال رسول الله ﷺ، فهو حجة عندهم يثبت به الحكم الشرعي أي بالحديث المعضل. والمعلق ولو من رجل القرن الرابع! وهذا ضعيف باتفاق علماء الحديث، وغرضهم من ذلك أنه إذا أورد أحد أئمتهم حديثاً ما ولو بدون إسناد إطلاقاً، وكان في قرن من القرون الثلاثة من بعد الأول، ورده علماء الحديث بأنه لا أصل له، أو لا يعرف له إسناد، عارضوا ذلك بهذه القاعدة!

قلت: وهذا أمر خطير جداً إذ يتنافى مع ما هو مقرر عند العلماء: أن الإسناد مطلوب في الدين، وأنه من خصائص هذه الأمة الإسلامية، وعليه يقوم علم

---

(١) الباقعة: الداهية والطائر المحتال.

الحديث والرواية، ولذلك قال ابن المبارك {١١٨ ـ ١٨١هـ} رحمه الله تعالىٰ: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. وقال الشافعي {١٥٠ ـ ٢٠٤هـ} رَحِمَهُ اللَّهُ: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل. والآثار في هذا المعنىٰ كثيرة جداً، وقد ساق الكثير الطيب منها أبو الحسنات اللكنوي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأجوبة الفاضلة» ثم عقب عليها بقوله:

(فهذه العبارات بصراحتها أو بإشارتها تدل علىٰ أنه لا بد من الإسناد في كل أمر من أمور الدين، سواء كان ذلك من قبيل الأخبار النبوية أو الأحكام الشرعية أو المناقب والفضائل، فشيء من هذه الأمور لا ينبغي عليه الاعتماد، ما لم يتأكد بالإسناد، لا سيما بعد القرون المشهود لهم بالخيرية) ثم ذكر الوضاعين وأنواعهم ثم قال (ص٢٩):

(ومن هنا نصوا: أنه لا عبرة بالأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يظهر سندها، أو يعلم اعتماد أرباب الحديث عليها، وإن كان مصنفها فقيهاً جليلاً...) إلخ كلامه. فراجعه فإنه مهم جداً.

قلت: وإذا عرفت هذا، وأن الإسناد لا بد منه حتىٰ في القرون الثلاثة فضلاً عن الرابع وما دونه، وتذكرت أن أكثر كتب الحديث المعتمدة مؤلفوها في قرن من هذه القرون كـ«مسند الطيالسي» وأحمد وأبي يعلىٰ وغيرهم، وأصحاب الكتب الستة وغيرهم، ومثل «معاجم الطبراني الثلاثة» وغيرها، فعلىٰ هذه القاعدة الباطلة إذا قال أحد هؤلاء: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر إسناده وصار الحديث بذلك صحيحاً؛ فما قيمة الإسناد حينئذ، ويا ضيعة جهود المحدثين في جمع الأسانيد!

هذا مع أن المعروف عنهم أنهم يردون كثيراً من الأحاديث المرسلة، فضلاً عن المعضلة إذا كانت خلاف مذهبهم، وما لهم لا يفعلون ذلك، وهم يردون أيضاً الأحاديث الموصولة أيضاً، وتجد بعض الأمثلة علىٰ ذلك في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها»، فهل هذه القواعد وضعت لأجل الرد علىٰ خصومهم والتستر بها، فإذا كانت عليهم لم يلتفتوا إليها؟!

وقابل هذه القاعدة بقاعدتهم الآتية:

٣ ـ لا يقبل قول أئمة الحديث: (هذا الحديث غير ثابت، أو منكر... من غير أن يذكر الطعن)!

سبحان الله! ما هذه المفارقات، قول أهل الاختصاص في الحديث إذا ضعفوا

الحديث لا يقبل، واستدلال المجتهد بحديث مّا تصحيح له. فهذا يقبل مع أنه لم يصرح بالتصحيح، وكذلك قول من دون التابعين: قال رسول الله ﷺ؛ يقبل حديثه علىٰ أنه صحيح وقد لا يكون من العلماء بالحديث؟!

أليس معنىٰ هذه القاعدة هدم جانب كبير من علم الحديث وأقوال العارفين به، فإن هناك مئات بل ألوف الأحاديث لا نعرف ضعفها ونكارتها إلا من قول المحدثين بذلك فيها. فإذا قال مثل الحافظ الزيلعي {ـ ٧٦٢هـ} والذهبي والعراقي {٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ} في حديث ما: إنه ضعيف، فكيف لا يقبل منهم وهم أهل الاختصاص!! ولعلهم يستثنون منهم الحافظ الزيلعي لأنه حنفي المذهب!

نعم لو قيدوا قولهم أو قاعدتهم هذه بما إذا كان هناك مخالف من علماء الحديث ذهب إلىٰ تصحيحه، فالأمر في هذا قريب، ومع ذلك، فالصواب في هذه الحالة أنه لا بد من الرجوع إلىٰ قاعدة أخرىٰ معروفة في علم الحديث وهي: إذا تعارض الجرح والتعديل، فأيهما المقدم؟ والصحيح أن الجرح هو المقدم إذا كان سببه مبيناً وكان في نفسه جارحاً، وبيانه هناك، ومن الغريب أن صاحب «المقدمة» قد رجح فيها (ص١٧٥) هذا الذي صححته، فكيف قعّد هذه القاعدة المنافية لترجيحه؟! ولماذا خص بالذكر فيها أئمة الحديث دون أئمة الحنفية الذين يصححون ويضعفون حسب قواعدهم!. هل هو تنفيس عما يضمرونه في نفوسهم من العداء الشديد لأئمة الحديث أم ماذا؟!

٤ ـ شيوخ إمامنا الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ثقات (٢١٩ ـ ٢٢٠).

قلت: يقول هذا مع علمه أن من شيوخ أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ جابر الجعفي، فقد ذكر هو نفسه (ص٣٤٨): أنه ثبت عن أبي حنيفة أنه قال في جابر الجعفي: ما رأيت أكذب منه!

ولذلك لم يسع المعلق عليه ـ علىٰ بالغ تعصبه ـ من أن يستدرك علىٰ المؤلف فيقول: (إن القاعدة علىٰ الأغلب الأكثر).

والمتقرر عند علماء الحديث: أن رواية العدل ليست بمجردها توثيقاً.

ثم إنني لا أدري كيف يتجرأ هذا المؤلف علىٰ مثل هذه القاعدة.

والواقع في «مسانيد أبي حنيفة» التي جمعها أبو المؤيد الخوارزمي الحنفي {٥٩٣ ـ ٦٥٥هـ} يكذبها بشهادة الجامع نفسه، وإليك عشرة من شيوخ أبي حنيفة الذين أوردهم الخوارزمي مع بيانه لضعفهم، وفيهم غير واحد من المتهمين!

١ ـ محمد بن الزبير الحنظلي. قال البخاري: فيه نظر ٢/ ٣٥٠.

٢ ـ محمد بن السائب الكلبي. قال البخاري: تركه يحيىٰ بن سعيد وابن مهدي ٢/ ٣٥٠.

٣ ـ إبراهيم بن مسلم الهجري. قال البخاري: كان ابن عيينة يضعفه ٢/ ٣٨٢.

٤ ـ إسماعيل بن مسلم المكي. تركه ابن المبارك وابن مهدي ٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

٥ ـ أيوب بن عتبة. قال البخاري: ضعيف عندهم ٢/٣٨٣ ـ ٣٨٤.

٦ ـ حكيم بن جبير. قال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه ٢/٤٢٦.

٧ ـ مسلم بن كيسان أبو عبد الله الضرير. قال البخاري: يتكلمون فيه ٢/ ٥٥١.

٨ ـ مجالد بن سعيد ضعفه يحيىٰ القطان ٢/ ٥٥٤.

٩ ـ نصر بن طريف. قال البخاري: سكتوا عنه ٢/ ٥٦٢.

١٠ ـيزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي. قال البخاري: حديثه مناكير ٢/ ٥٧٤.

وأما شيوخه الذين سرد الخوارزمي أسماءهم وبيَّض لهم، وهم ممن تكلم العلماء فيهم فحدث ولا حرج، فضلاً عن غيرهم ممن لم يذكرهم مثل: عطية العوفي ١/ ١٠٣، وعبد الكريم بن أبي أمية ٢/ ٥١ ـ ٥٢، وأبي سفيان طريف بن شهاب السعدي ١/ ٣١٢ وغيرهم.

هذا، وبعد أن فرغت من الرد علىٰ ما جاء في ذلك «التقرير» الجائر، من الزور والباطل، فقد قوي في نفسي الشعور بأن القارئ قد يتساءل بعد فراغه من قراءة هذا الرد: من هو صاحب ذلك التقرير الجائر حقاً؟ وقد بدا لي أن من حقهم علي أن أجيبهم عن ذلك التساؤل، علىٰ الرغم من أنني حاولت في أثناء كتابته ألّا أبوح باسمه، فقد ظهر لي أخيراً أن الأولىٰ بل الواجب الكشف عن هويته، ليعرف كل قارئ عدوه من صديقه، وحبيبه من بغيضه، فيحب في الله، ويبغض في الله، ولي في ذلك من أهل العلم بالحديث وأصوله أحسن أسوة، الذين صرحوا بجواز بل وجوب ذكر رواة الحديث بأسمائهم وعيوبهم في الرواية ليُعرفوا، فما أكثر ما ترىٰ في كتبهم مثل قولهم: فلان وضّاع، أو كذّاب، أو سيئ الحفظ، ونحو ذلك، حتىٰ إنهم لم يتورعوا عن وصف بعض الأئمة المتبوعين في بعض المذاهب بما علموا فيهم من سوء الحفظ، وقد مضىٰ قريباً قولهم في محمد بن الحسن الشيباني، كل ذلك نصحاً منهم للمسلمين، وغيرة علىٰ الدين، وقد صرحوا بأن غيبة الرجل حياً وميتاً تجوز لغرض شرعي، لا يمكن الوصول

إليه إلا بها[1]، وقد جمعها بعضهم في قوله {الكمال بن أبي شريف (٨٢٢ ـ ٩٠٦هـ)، من الكامل}:

القدح ليس بغيبة في ستة ... متظلم ومعرف ومحذر
ومجاهر فسقاً ومستفت ومن ... طلب الإعانة في إزالة منكر

ولا يخفىٰ علىٰ القارئ اللبيب بأن الأغراض الستة هذه أكثرها يمكن الاعتماد عليها فيما نحن فيه، وعليه أقول:

هو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي {١٣٣٦ ـ ١٤١٧هـ}، المعروف بشدة عدائه لأهل السنة والحديث، لا سيما في بلده (حلب)، حين كان يخطب علىٰ منبر مسجده يوم الجمعة، ويستغله للطعن في أهل التوحيد المعروفين في بلده ـ بالسلفيين ـ خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم الذين ينبزهم بلقب الوهابية عامة، ويعلن عداءه الشديد لهم، ويصرح بتضليلهم بقوله: (إن الاستعانة بالموتىٰ من دون الله تعالىٰ وطلب الغوث منهم جائز، وليست شركاً، ومن زعم أنها شرك أو كفر فهو كافر) ويتهمهم جميعاً بشتىٰ التهم، التي كنا نظن أن أمرها قد انتهىٰ ودُفن، لأن الناس قد عرفوا حقيقة أمرهم، وأن دعوتهم تنحصر في تحقيق العبادة لله تعالىٰ، وإخلاص الاتباع لرسول الله ﷺ، وإذا بأبي غدة هذا، يتجاهل كل ذلك، ويحيي ما كان ميتاً من التهم حولهم، ويلصقها بهم، بل ويزيد عليها ما لم نسمعه من قبل، فيقول من علىٰ المنبر: (إن هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد ﷺ) ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ۝١٦﴾ [النور] إلىٰ غير ذلك من التهم الباطلة مما سمعه منه أهل بلده الذين حضروا خطبه بذلك، وغيره مما جاء في التعليق علىٰ كتاب الأستاذ الفاضل فهر الشقفة: «التصوف بين الحق والخلق» (ص٢٢٠) الطبعة الثانية، وهذا موافق تماماً لما قاله متعصب آخر مثله، من حملة (الدكتوراه) في كتاب له:

(ضل قوم لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ، وراحوا يستنكرون التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته).

فهل هذا توافق غير مقصود بذاته من هذين المتعصبين، وإنما التقيا عليه بجامع الاشتراك في الحقد علىٰ أهل السنة ومعاداتهم، دون اتفاق سابق بينهما علىٰ اتهامهم بهذه التهمة الباطلة التي نخشىٰ أن يكونا أحق بها وأهلها؟ أم الأمر كما قال تعالىٰ: ﴿أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ۝٥٣﴾ [الذاريات].

---

(١) انظر: «الرفع والتكميل» (ص٤٤ ـ ٤٦).

فلما كتب الله علىٰ البلاد السعودية أن يكون أبو غدة مدرساً في بعض معاهدها، كتم عداءه الشديد إياهم ولدعوتهم، وتظاهر بأنه من المحبين لهم، ولسان حاله ينشد {لابن شرف القيرواني (٣٩٠ ـ ٤٦٠هـ)، من مجزوء الرجز}:

ودارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم!

ودعم ذلك بقيامه علىٰ طبع بعض كتب الحديث والتعليق عليها، وأحدها من كتب الإمام ابن القيم {٦٩١ ـ ٧٥١هـ}، ويزين بعضها بالنقل عنه وعن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالىٰ، ولكنه في الوقت نفسه لا يتمالك من النقل عن عدوهما اللدود وعدو أهل الحديث جميعاً، بل والإكثار عنه، ألا وهو المدعو زاهد الكوثري، الذي كان ـ والحق يقال ـ علىٰ حظ وافر من العلم بالحديث ورجاله، ولكنه ـ مع الأسف ـ كان علمه حجة عليه ووبالاً. لأنه لم يزدد به هدىً ونوراً، لا في الفروع ولا في الأصول، فهو جهمي معطل، حنفي هالك في التعصب، شديد الطعن والتحامل علىٰ أهل الحديث قاطبة، المتقدمين منهم والمتأخرين.

فهو في العقيدة يتهمهم بالتشبيه والتجسيم، ويلقبهم في مقدمة «السيف الصقيل» (ص٥) بالحشوية السخفاء، ويقول في كتاب «التوحيد» للإمام ابن خزيمة {٢٢٣ـ٣١١هـ}: (إنه كتاب الشرك)! ويرمي نفس الإمام بأنه مجسم جاهل بأصول الدين!

وفي الفقه يرميهم بالجمود وقلة الفهم، وأنهم حملة أسفار!

وفي الحديث طعن في نحو ثلاثمئة من الرواة أكثرهم ثقات، وفيهم نحو تسعين حافظاً، وجماعة من الأئمة الفقهاء، كمالك والشافعي وأحمد، ويصرح بأنه لا يثق بأبي الشيخ ابن حيان {٢٧٤ـ٣٦٩هـ}، ولا بالخطيب البغدادي {٣٩٢ـ٤٦٣هـ} ونحوهما! ويكذب الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل {٢١٣ ـ ٢٩٠هـ} المتفرد برواية «المسند» عن أبيه، وكأنه لذلك لا يعتبره من المسانيد التي ينبغي الرجوع إليها، والاعتماد عليها فيقول في كتابه «الإشفاق علىٰ أحكام الطلاق» (ص٢٣ طبع حمص):

(«مسند أحمد» **علىٰ انفراد من انفرد به** ليس من دواوين الصحة أصلاً) ثم قال (ص٢٤): (ومثل «مسند أحمد» لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام العنعنة، لقلة ضبط من انفرد برواية مثل هذا «المسند» الضخم)!

ثم هو يصف الحافظ العقيلي {ـ٣٢٢هـ} بقوله: (المتعصب الخاسر)، وبالجملة فقلَّ من ينجو من الحفاظ المشهورين وكتبهم من غمز ولمز هذا المتعصب الخاسر حقاً مثل ابن عدي {٢٧٧ـ٣٦٥هـ} في «كامله» والآجري {ح٢٨٠ ـ ٣٦٠هـ} في «شريعته»! وغيرهما.

وهو إلىٰ ذلك يضعّف من الحديث ما اتفقوا علىٰ تصحيحه، ولو كان مما أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» دون علة قادحة فيه، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها، وعلىٰ العكس من ذلك فهو يصحح انتصاراً لعصبيته المذهبية ما يشهد كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع، مثل حديث: «أبو حنيفة سراج أمتي»! إلىٰ غير ذلك من الأمور التي لا مجال لسردها، وبسط القول فيها الآن. وقد رد عليه وفصّل القول فيها بطريقة علمية سامية، وبحث منطقي نزيه، العلامة عبد الرحمـٰن المعلمي اليماني في كتابه «طليعة التنكيل» ثم في كتابه الفذ العظيم «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، فليراجعهما من شاء الوقوف علىٰ حقيقة ما ذكرنا، فإنه سيجد الأمر فوق ما وصفنا. والله المستعان.

هذا شيء من حال الكوثري، وأبو غدة ـ دون شك ـ علىٰ علم بها، لأنه إن كان لم يتعرف عليها بنفسه من بطون كتب الكوثري التي هو شغوف بمطالعتها ـ وهذا أبعد ما يكون عنه ـ فقد اطلع عليها بواسطة رد العلامة اليماني عليها رداً علمياً نزيهاً كما سبق.

وإن تعليقات أبي غدة الكثيرة علىٰ الكتب التي يقوم بطبعها، والنقول التي يودعها فيها من كلام الكوثري، كل هذا وذاك ليدل دلالة واضحة علىٰ أنه معجب به أشد الإعجاب، وأنه كوثري المشرب. وكيف لا وهو يضفي عليه الألقاب الضخمة، التي لا يطلقها عليه غيره، فيقول: (العلامة المحقق الإمام) (ص٦٨ ـ من التعليق علىٰ «الرفع والتكميل»). بل يقول قبيل مقدمته عليه: (الإهداء ـ إلىٰ روح أستاذ المحققين الحجة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقاد الإمام)!! (وقد بلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري)[1]، وأن سمىٰ ابنه الكبير باسم: زاهد، تبركاً به وإحياء لذكره! فهو إذن راض عنه وعن أفكاره وآرائه مئة في المئة! فهو مشترك معه في تحمل مسؤولياتها. ويؤكده أنه لم يبد أي نقد أو اعتراض في شيء منها في أي تعليق من تعليقاته الكثيرة، بل هو متأثر به إلىٰ أبعد حد، فإنك تراه بينما هو يضفي عليه ما سبق من الألقاب الضخمة، يضنّ علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ببعضها، فهو إذا ذكره لا يزيد علىٰ قوله: (الشيخ ابن تيمية) (ص٥٥، ٦٠ ـ «الرفع والتكميل»)، مع الاعتراف بأننا لا ندري علىٰ وجه اليقين بقصده بـ(الشيخ) هنا، هل يعني في

---

(١) (ص٧٢) من «مقالات الكوثري».

العلم والفضل، أم في العمر والسن، أم في الزيغ والضلال. وكان المفروض ألّا نتوقف في حمله علىٰ المعنىٰ الأول، ولكن منعني من ذلك علمي أن أبا غدة «كوثري» كما عرفت، والكوثري يرمي ابن تيمية في كثير من تعليقاته بالزيغ والضلال! بل لقد قال في كتابه «الإشفاق» (ص٨٩):

(إن كان ابن تيمية لا يزال يعد شيخ الإسلام، فعلىٰ الإسلام السلام)!

وغالب ظني أن هذه الكلمة ـ وأبو غدة متأثر بها قطعاً لأنها من شيخه (أستاذ المحققين الحجة. . . .) ـ هي السبب في اقتصار أبي غدة علىٰ لفظ (الشيخ ابن تيمية) دون (شيخ الإسلام) لأنه لو فعل لكان عاقاً لشيخه وذلك ما لا يكون منه إلا أن يشاء الله هدايته! أقول هذا مع علمي أنه أطلق مرة هذا اللقب عليه في تعليقه علىٰ «الأجوبة الفاضلة» (ص٩٢)، فإن كان ذلك عن اعتقاد منه بما كتب ورام، ولم يكن منه رمية من غير رام، ولا علىٰ سبيل ما يعتقده الناس في بلد إقامته الموقتة (الرياض) ولا من قبيل الزلفىٰ به إليهم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي قد تخطر في البال، فيكون أبو غدة بإطلاقه المذكور، قد أعلن براءته من شيخه الكوثري في كلمته السابقة. فلعل عنده من الشجاعة الأدبية ما يتجرأ به علىٰ أن يعلن صراحة أنه كتب ذلك عن قناعة واعتقاد فقط، وأن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو شيخ الإسلام حقاً. وأن كلمة شيخه الكوثري المتقدم في رد ذلك هو كافر بها ومتبرئ منها، فإن فعل، وذلك مما أشك فيه، سألت الله لنا وله التثبيت!

ومهما يكن قصد أبي غدة من قوله: (الشيخ ابن تيمية)، فالذي لا نشك فيه أنه تلميذ الكوثري حقيقةً ومذهباً. وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون سلفي المذهب في التوحيد والصفات، كما كان عليه ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب {١١١٥ـ١٢٠٦هـ} رحمة الله عليهم، لأن شيخه الكوثري يعاديهم في ذلك أشد المعاداة، وقد قدمت إليك بعض ما رماهم به من التهم كالتجسيم وغيره، ومن نسبته ابن تيمية خاصة إلىٰ الكذب والخيانة في النقل! مما يدل علىٰ أنه ألدّ أعداء أهل السُّنة والحديث إطلاقاً في العصر الحاضر.

وإذا كان كذلك، فأبو غدة لدود أيضاً لهم، ولا يمكن أن يكون غير ذلك؛ وهو يضفي تلك الألقاب الضخمة عليه[١]، فإلىٰ أن يتبرأ من شيخه في معاداته تلك

---

(١) أعني قوله: (أستاذ المحققين الحجة. . .) إلخ ما تقدم عنه؛ ولا شك أن هذا الإطراء من أبي غدة لشيخه الكوثري المعروف بشدة عدائه لأهل السنة، لهو مستنكر أشد الاستنكار عند=

=جماهير القراء، ولكن ماذا يكون شعورهم إذا علموا أن هذا التلميذ البار تلقىٰ مثل هذا الإطراء من شيخه نفسه، مزكياً به الشيخ نفسه بنفسه علىٰ غلاف كتابه؟ فقد جاء تحت عنوان كتابه «تأنيب الخطيب» الذي طبع تحت إشرافه وتصحيحه ما نصه: (تأليف الإمام الفقيه المحدث والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير. . .)! انظر: «التنكيل» (١/ ٥).

ثم سرت هذه العدوىٰ إلىٰ التلميذ نفسه، فقد نشر هو نفسه نشرة، أو بعض أصحابه بإشرافه هو طبعاً وبعلمه، لأن ما فيها من المعلومات الدقيقة عن حياته وأموره الخاصة به، لا يمكن معرفته عادة إلا من طريق المترجم نفسه، فقد جاء فيها ـ وهي بعنوان: «من أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة» ـ ما ملخصه:

(إن أكبر دليل علىٰ عظمة هذا الدين، وأنه من صنع الله العليم الخبير، قدرته علىٰ صنع الرجال العظام الأفذاذ) ثم ذكر عمر ﷺ (ولا أدري لِمَ لم يذكر أبا بكر الصديق ﷺ مع أنه أعظمهم بعد النبي ﷺ) وخالد بن الوليد وسلمان الفارسي. ثم عدد رجالاً من أعلام الإسلام في العصر الحاضر، ثم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة! وترجم له ترجمة مستفيضة في خمس صفحات كبار وصف فيها بما يأتي:

(العالم الفذ، والعامل المجاهد، والمربي الناصح الرشيد، علامة البلاد غير مدافع، ورجلها الموثوق بدينه وعلمه وسيرته، علامة الشام، جمع إلىٰ علمه الفذ الغزير: التقوىٰ والخشية من الله في السر والعلن (!)، فهو وقاف عند حدود الله لا يتعداها، مبتعد عن الشبهات والمكروهات (!) ما عرف عنه قط أنه أمر بمعروف إلا وطبقه علىٰ نفسه (!) ومن يعول (!) ولا نهىٰ عن منكر إلا وقد اجتنبه هو ومن يعول. لديه غرام نادر في معرفة التراث الإسلامي مخطوطه ومطبوعه فما ذكر أمامه مخطوط أو مطبوع إلا بسط لك خصائص الكتاب ومجمل محتواه، وأين طبع وكم طبعة له إن كان مطبوعاً، ومكان وجوده وتاريخ نسخه إن كان مخطوطاً).

قلت: ومن الطرائف أن أحد الظرفاء الأذكياء لما سمع هذا الوصف الأخير. قال: هذا هو الله تبارك وتعالىٰ! يشير إلىٰ ما فيه من الغلو والإطراء بالحفظ الذي لا يبلغه البشر!

وفي «النشرة» من المعلومات والادعاءات الفارغة، والمغالطات المفضوحة ما يدركه كل من اطلع عليها، وهذه نتف منها تدلك علىٰ الهوس الذي أصاب هذا الرجل حتىٰ تورط في إخراج هذه النشرة يمدح بها نفسه ـ أو يرضىٰ بأن يمدح بها ـ بقوله:

(كان في القاهرة مثالاً للعالم المجاهد!! لا يكتفي بما يُلقىٰ عليه في الأزهر، بل يتتبع العلم من أفواه العلماء الأثبات المحققين أمثال شيخه الإمام المحدث الفقيه الأصولي النقادة العف الشيخ محمد زاهد الكوثري).

وقال عن نفسه أيضاً: (علامة البلاد غير مدافع، ورجلها الموثوق بدينه وعلمه وسيرته، والأمل المرجّىٰ لكل مسلم. .)؟!! و(أجمع علماء المسلمين في الهند وباكستان والحجاز والبلاد الشامية علىٰ أن يكون معتمدهم العلمي الموثوق ومرجعهم في الفتوىٰ!!).

و(أن وجوده مصدر إشعاع تستمد به البركة والعصمة) وأنه (النعمة الكبرىٰ!!) و(أنه عرف برقة الطبع، ورهف الحس، وشفافية النفس، وسمو الذوق ولطف المعشر وحلاوة الحديث ولين=

لأهل السُّنة، فهو ملحق به. وليس هذا مما ينافي قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤. الإسراء: ١٥. فاطر: ١٨. الزمر: ٧].

كلا، وإنما هو من باب المؤاخذة علىٰ اعترافه بأنه كوثري، وبعلمه بانحراف شيخه وطعنه في أهل السُّنة وأئمة الحديث والفقه وغير ذلك من مخازيه التي منها مطاعنه العديدة في شيخ الإسلام ابن تيمية حتىٰ لقد قال ـ عامله الله بما يستحق ـ:

(ولو قلنا لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضر من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنا مبالغين في ذلك، وهو سهل متسامح مع اليهود والنصارىٰ. . . .) «الإشفاق» (ص٨٦).

إن أبا غدة يعلم هذا وغيره مما ذكرنا وما لم نذكره عن شيخه الكوثري، ولم نره يتعقبه في شيء من ذلك إطلاقاً، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنه مع شيخه في عدائه لأهل السُّنة والحديث؛ وإلا فليعلن براءته منه جملةً وتفصيلاً، فإن فعل ـ وما إخاله ـ أخذنا بظاهر كلامه، ووكلنا سريرته إلىٰ ربه سبحانه وتعالىٰ.

وبعد هذا كله: أليس لنا أن نتساءل إذا كان أبو غدة بهذا البعد عن أهل السُّنة والتوحيد تبعاً لشيخه الكوثري، حتىٰ كان يعلن في حلب تكفير القائلين بأن الاستغاثة بغير الله كفر، كما سبق {= ٥١م}، فكيف طاب له المقام في البلاد السعودية هذه السنين حتىٰ الآن، وهو يعلم أنهم هم الذين كان يعنيهم أصالة بتكفيره المذكور؟ فهل رجع هو عن تكفيرهم وعن القول بجواز الاستغاثة بغير الله، إلىٰ القول الذي كان ينقمه عليهم: إن الاستغاثة كفر. وبذلك حصل الوئام، فطاب له المقام؟

فأقول: الجواب في قلب أبي غدة، ولكن الذي نعلمه عنه هو ما سبق ذكره، ومن القواعد الأصولية المقررة عند الحنفية وغيرهم قاعدة استصحاب الحال؛ إلا لنص، ولما كان لا نص لدينا برجوع أبي غدة عن تكفيره المذكور، فالواجب علينا البقاء علىٰ ما نعلمه عنه، وعلىٰ ذلك فلم يحصل الوئام المزعوم، لأن السعوديين ـ وخصوصاً أهل العلم منهم ـ لا يزالون ـ والحمد لله ـ محتفظين بعقيدتهم في

=الملمس وتذوق النكتة وسداد الرأي ورجاحة العقل، وتألق الذهن، وقوة الحجة، وصدق العاطفة، وحرارة الإيمان، وسرعة التنقل، وأناقة المظهر، والتواضع والليونة). . .

هذا بعض ما جاء في تلك «النشرة»، ذكرنا ما له ارتباط بموضوعنا، وأما ما فيها من ادعاءات وتزوير للحقائق فمتروك لأصحابها، فإن أهل البيت أدرىٰ بالذي فيه. وإن الواجب يقضي بأن يوقف كل مدعٍ عند حده.

التوحيد، محاربين للشركيات والوثنيات، التي منها الاستغاثة بغير الله تعالىٰ من الأموات، فكيف إذن طاب له المقام بين ظهرانيهم؟

الذي أتصور أنه لم يكن بينهم كما يجب أن يكون (المربي الناصح الرشيد)! يأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المنكر، ويبين لهم أن ما أنتم عليه من أمور منكر وضلال، منها: إنكار قولهم: إن الاستغاثة بغير الله تعالىٰ كفر، فإنه لو فعل، لكان أمر من ثلاثة أمور:

إما أن يقنعهم بضلالهم، بخطبة نارية يلقيها هناك، كما كان يفعل في بلده (حلب)، وهذا مستحيل.

وإما أن يقنعوه هو بضلاله بما عندهم من حجج ناطقة، وأدلة قاطعة من كتاب الله وسنّة رسوله، وهذا بعيد!

وإما أن تكون الثالثة ولا بد، وهي.... إلا أن يشاء الله تعالىٰ.

ولما كان يعلم بأن النتيجة هو ما أشرنا إليه، وكان يستحب البقاء بين أظهرهم، لسبب لا يخفىٰ علىٰ القارئ اللبيب، آثر أن يظل بينهم كأي إنسان آخر ليس له هدف إلا علىٰ حد قول الشاعر {ابن شرف (٣٩٠ ـ ٤٦٠)، من مجزوء الرجز}:

ودارهم ما دمت في دارهم　　　وأرضهم ما دمت في أرضهم!

ولا يستغربن هذا أحد ممن يحسنون الظن بأبي غدة، ولم يعرفوا حتىٰ الآن عقيدته، فإن لدي البرهان القاطع علىٰ ما نسبت إليه من المداراة، ولم أقل: المداهنة!

لقد قال في مطلع «تقريره» الجائز بما نصه:

(يرىٰ الناظر في «شرح الطحاوية» أن الشارح لها من أهل التوثق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث الشريفة وغيرها.... بعبارة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، **وبإمامة ملموسة مشهورة**).

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمناً حقاً بهذه الإمامة الملموسة المشهورة؛ فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلب مخلص فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرىٰ فذلك مما يؤيد ـ مع الأسف ـ ما رميته به من المداراة.

المسألة الأولىٰ: قال الإمام (ص٥٢):

(وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث).

قلت: وهذا الإطلاق هو مما يدندن به شيخه الكوثري في تعليقاته، ليتوصل، إلىٰ نفي حقيقة الكلام الإلـٰهي المسموع. وراجع له «شرح الطحاوية» (ص٩١ ـ ١٠٨) و«التنكيل» (٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢).

المسألة الثانية: قال الإمام تبعاً لأبي جعفر الطحاوي (ص٩١):

(وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله علىٰ رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون علىٰ ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالىٰ بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البريّة).

ثم شرح (الإمام) مذاهب الناس في مسألة الكلام الإلـٰهي علىٰ تسعة مذاهب، وبيّن أن مذهب السلف: أنه تعالىٰ لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتىٰ شاء، وكيف شاء، وأنه يتكلم بصوت.

وشيخ أبي غدة ينفي الصوت المسموع («مقالات الكوثري» ـ ص٢٦)، ويقول في تعليقه علىٰ كتاب البيهقي: «الأسماء والصفات» (ص١٩٤): (إن موسىٰ عليه السلام لما كلمه الله تعالىٰ تكليماً لم يسمعه صوته، وإنما أفهمه كلامه بصوت تولىٰ خلقه من غير كسب لأحد...)!

المسألة الثالثة: قال (الإمام) (ص١٩٢) تبعاً للطحاوي:

(وهو (تعالىٰ) مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه).

والكوثري لا يؤمن بفوقية الله تعالىٰ علىٰ خلقه حقيقة كما يليق بجلاله، بل إنه ينسب القائلين بها من الأئمة إلىٰ القول بالجهة والتجسيم!

المسألة الرابعة: يثبت (الإمام) الفوقية المذكورة بأدلة كثيرة جداً، في بعضها التصريح بلفظ الـ (الأين) الذي سأل به رسول الله ﷺ الجارية ليتعرف علىٰ إيمانها. وشيخك يا أبا غدة ينكر مثل هذا السؤال تبعاً لتشكيكه في صحة الحديث كما سبق (ص٤٢م)، فهل تؤمن أنت بهذا الحديث، وتجيز هذا السؤال الذي سأله الرسول ﷺ.

المسألة الخامسة: يقول (الإمام) تبعاً للأئمة مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي {٨٨ ـ ١٥٧هـ} وإسحاق بن راهويه {١٦١ـ ٢٣٨هـ} وسائر أهل الحديث وأهل المدينة:

(إن الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. وقالوا: يزيد وينقص).

وشيخك تعصباً لأبي حنيفة يخالفهم مع صراحة الأدلة التي تؤيديهم من الكتاب والسُّنة وآثار السلف الصالح رضي الله عنهم، بل ويغمز منهم جميعاً مشيراً إليهم بقوله في

«التأنيب» (ص٤٤ ـ ٤٥) إلىٰ (أناس صالحون) يشير إلىٰ أنهم لا علم عندهم فيما ذهبوا إليه ولا فقه، وإنما الفقه عند أبي حنيفة دونهم، ثم يقول: إنه الإيمان {العَقْدُ} والكلمة، وإنه الحق الصراح. وعليه فالسلف وأولئك الأئمة الصالحون(!) هم عنده علىٰ الباطل في قولهم: بأن الأعمال من الإيمان، وأنه يزيد وينقص. وقد نقل أبو غدة كلام شيخه الذي نقلنا موضوع الشاهد منه، نقله بحرفه، في التعليق علىٰ «الرفع والتكميل» (ص٦٧ ـ ٦٩)، ثم أشار إليه في مكان آخر منه ممجداً به ومكبراً له بقوله (ص٢١٨):

(وانظر لزاماً ما سبق نقله تعليقاً فإنك لا تظفر بمثله في كتاب) ثم أعاد الإشارة إليه (ص٢٢٣) مع بالغ إعجابه به. وظني به أنه يجهل أن هذا التعريف للإيمان ـ الذي زعم شيخه أنه الحق الصراح ـ مع ما فيه من المخالفة لما عليه السلف كما عرفت، مخالف لما عليه المحققون من علماء الحنفية أنفسهم الذين ذهبوا إلىٰ: أن الإيمان هو التصديق فقط ليس معه الإقرار! كما في «البحر الرائق» لابن نجيم {ـ ٩٧٠هـ} الحنفي (٥/ ١٢٩)، والكوثري في كلمته المشار إليها يحاول فيها أن يصور للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي، يشير بذلك إلىٰ أن الأعمال ليست ركناً أصلياً، ثم يتناسىٰ أنهم يقولون: بأنه يزيد وينقص، وهذا ما لا يقول به الحنفية إطلاقاً، بل إنهم قالوا في صدد بيان الألفاظ المكفرة عندهم: «وبقوله: الإيمان يزيد وينقص» كما في «البحر الرائق» باب أحكام المرتدين! فالسلف علىٰ هذا كفار عندهم مرتدون!! راجع «شرح الطحاوية» (ص٢٣٨ ـ ٢٥٨)، و«التنكيل» (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٧٣) الذي كشف عن مراوغة الكوثري في هذه المسألة.

وليعلم القارئ الكريم أن أقل ما يقال في الخلاف المذكور في المسألة، أن الحنفية يتجاهلون أن قول أحدهم ـ ولو كان فاسقاً فاجراً ـ: أنا مؤمن حقاً، ينافي ـ مهما تكلفوا في التأويل ـ التأدب مع القرآن ولو من الناحية اللفظية علىٰ الأقل الذي يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال].

فليتأمل المؤمن الذي عافاه الله تعالىٰ مما ابتلىٰ به هؤلاء المتعصبة، من هو المؤمن حقاً عند الله تعالىٰ، ومن هو المؤمن حقاً عند هؤلاء؟!

المسألة السادسة: ذهب (الإمام) شارح «الطحاوية» (ص٢٥٦) إلىٰ جواز

الاستثناء في (الإيمان) وهو قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله تعالىٰ. علىٰ تفصيل في ذلك بيّنه، والحنفية يمنعون منه مطلقاً، بل إن طائفة منهم ذهبوا إلىٰ ((تكفير من قال ذلك، ولم يقيدوه بأن يكون شاكّاً في إيمانه، ومنهم الأَتقاني {٦٨٥ ـ ٧٥٨هـ} في «غاية البيان»، وصرح في «روضة العلماء» (من كتبهم) بأن قوله: «إن شاء الله» يرفع إيمانه، فلا يجوز الاقتداء به (يعني في الصلاة)، وفي «الخلاصة» {١٦٥أ} و«البزازية» {١١٢/٤} في كتاب النكاح، عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل {٣٠١ ـ ٣٨١هـ}: من قال: أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر لا تجوز المناكحة معه. قال الشيخ أبو حفص {السفكردريّ} في «فوائده»: لا ينبغي للحنفي أن يزوج بنته من رجل شفعوي المذهب. وهكذا قال بعض مشايخنا، ولكن يتزوج بنتهم. زاد في «البزازية»: تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب)). كذا في «البحر الرائق» (٢/ ~~٥١~~{٤٩}))[(١)]

المسألة السابعة: ذهب شارح «الطحاوية» (ص١٥٢ ـ ١٥٥) تبعاً لإمامه أبي حنيفة وصاحبيه إلىٰ كراهة التوسل بحق الأنبياء وجاههم.

وهذا مما خالف فيه الكوثري إمامه أبا حنيفة رحمه الله تعالىٰ، اتباعاً لأهواء العامة، ونكاية بأهل السُّنة. كما يعلم ذلك من اطلع علىٰ رسالة «محق التوسل» وغيرها. وقد كنت بيّنت شيئاً من تعصبه واتباعه لهواه في محاولة تقويته إسناد حديث في التوسل، فيه من هو ضعيف عنده، كما هو مشروح في الجزء الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم (٢٤)، فليراجعه من شاء.

قلت: فهذه سبع مسائل هامة، كلها في العقيدة، إلا الأخيرة منها، قد وجهتها إلىٰ أبي غدة الذي تظاهر بالثناء علىٰ شارح «الطحاوية»، ووصفه بأنه صاحب

---

(١) قلت: ومن عجائب ما في هذا الكتاب {في تكملة الطُّوري (ـ نحو ١٠٣٠هـ) لـ«البحر»} (٢٠٧/٨) حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان علىٰ السنة والجماعة استجاب الله دعاءه، وكتب له بكل خطوة يخطوها عشر حسنات، ورفع له عشر درجات»، فقيل له: يا رسول الله متىٰ يعلم الرجل أنه من أهل السنة والجماعة؟ فقال: «إذا وجد في نفسه عشرة أشياء، فهو علىٰ السنة والجماعة» (قلت: فذكرها وفيها): «ولا يشك في إيمانه...».

قلت: وهذا حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة، بل هو باطل، لوائح الوضع عليه ظاهرة، ومن أجل مثل هذا الحديث اتهم القرطبي{(٥٧٨ ـ ٦٥٦هـ) في «المفهم» ١/ ١١٥} فقهاء أهل الرأي بأنهم كانوا ينسبون الحكم الذي دل عليه القياس الجلي عندهم إلىٰ رسول الله ﷺ نسبة قولية، ولهذا ترىٰ كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوي الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً. نقله الحافظ السخاوي في «شرح ألفية العراقي» (ص١١١) وغيره.

(إمامة ملموسة مشهورة)، فإذا أجاب بمتابعته له فيها ـ وهذا ما أستبعده علىٰ كوثريته ـ فالحمد لله. وإن خالفه فيها، وظل علىٰ كوثريته؛ فقد تبيّن للناس ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ أن ثناءه علىٰ شارح «الطحاوية» (الإمام)، لم يكن عن اعتقاد وثقة به كما زعم، وإنما ليتخذه سلماً للطعن بمخرج أحاديثه، وإلا كيف ساغ له أن يسكت عن الشارح في هذه الأخطاء بل الضلالات السبع بزعمه تبعاً لشيخه الكوثري، وعن أخطائه الأخرىٰ الحديثية التي سبقت الإشارة إلىٰ أنواع منها، وينتقدني شاكياً إلىٰ بعض رؤسائه أو المسؤولين هناك ـ في أمور ـ لو صح نقده فيها، لا تكاد تذكر تجاه تلك، كماً ولا كيفاً؟!

وليت شعري ما الذي منع أبا غدة، إذا كان لديه من الانتقادات عدة، حول هذا الكتاب أو غيره من مؤلفاتي؛ أن يفضي بها إليّ مباشرة حينما كنا نلتقي مرات في أشهر العطلة الصيفية، في المكتب الإسلامي، بدل أن يغافلني، ويرفع ذلك التقرير الجائر خلسة دون علمي أو علم صديقه صاحب المكتب الإسلامي، ترىٰ ماذا يقول عامة الناس فضلاً عن خاصتهم في من كان هذا صنيعه مع أخيه؟! فإن قالوا فيه: إنه... فلا يلومن إلا نفسه، وعلىٰ نفسها جنت براقش، وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [البقرة].

وختاماً أقول:

لقد كنت أود لو أن الإدارة التي رفع إليها هذا المتعصب الجائر «تقريره»، بادرت إلىٰ إعلامي به قبل أن تلوكه ألسنة الناس، أو إحالته مع صاحبه علىٰ لجنة من أهل العلم في بلادها ـ وهم كثر والحمد لله ـ ليناقشوه علىٰ ما ادعاه علىٰ كتاب يدرس في معهدها منذ عشر سنوات، وحاز الرضا والقبول من كافة علمائها، وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم {بن عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٣١١ ـ ١٣٨٩هـ)}، و{أخوه} الشيخ عبد اللطيف {١٣١٥ ـ ١٣٨٦هـ}[1] رحمهما الله تعالىٰ، والشيخ عبد العزيز بن باز {١٣٣٠ ـ ١٤٢٠هـ}، والشيخ عبد الرزاق عفيفي {١٣٢٣ ـ ١٤١٥هـ} بارك الله فيهما وغيرهم، وكذلك الأمر عند علماء سائر الأمصار.

والحقيقة التي تنبه لها بعض الأفاضل أن القصد الكامن وراء ما ادّعاه ذلك المتعصب علىٰ كتاب «شرح عقيدة الطحاوي» متستراً بالطعن بمخرج أحاديثها إنما

---

(١) {كان رحمه الله مما طبع على نفقته «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» لمحمد الأمين الشنقيطي (١٣٢٥ ـ ١٣٩٣هـ) و«الرد على الجهمية» للدارمي؛ طبع المكتب الإسلامي}.

هو الطعن في «العقيدة» نفسها وبمن يؤمن بها في العصر الحاضر، وخصوصاً، وهي تؤيد عقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم، ومجدد دعوة التوحيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله عليهم، تعصباً للكوثري، بل العلقمي، الذي يتهم هؤلاء الأعلام بالتهم الباطلة، ويلصق بهم وبعقيدتهم أشنع الأوصاف.

وإلا فما الذي يضر القارئ لو سكت الألباني عن تخريج حديث قال الشارح عنه: متفق عليه عند البخاري ومسلم، أو قال هو كذلك، أو قال: صحيح متفق عليه عندهما أو أحدهما، أو نحو ذلك، وقد قدمنا الحجة علىٰ ذلك!! ومنه تعلم أن هذا لا يضر القارئ، فكذلك لا يضر الألباني الذي زادت مؤلفاته في الحديث الشريف وفقهه علىٰ الخمسين كتاباً، جعلها الله تعالىٰ خالصة لوجهه الكريم، وتقبّلها منه بمنّه وفضله. .

وكذلك فلن يضر ذلك ناشر الكتاب، **فإن المكتب الإسلامي، وصاحبه الأخ السلفي الأستاذ زهير الشاويش**، وقد نشر حتىٰ الآن ما يزيد علىٰ أربعمئة كتاب في العقيدة، والتفسير والحديث، والفقه، لن يؤذيه تعطل كتاب له عند الجهة التي قدم المخبر «تقريره» إليها، ولن يوقفه ذلك عن **نشر كتب السلف بالروح العلمية والإتقان.... التي اشتهر بها**، فإنه مؤمن بهذه العقيدة، ومن الدعاة إليها، الذين آمنوا بها منذ نعومة أظفارهم، خالصاً لوجه الله، دون ما رغبة أو رهبة، بل نالهم الأذىٰ في بلادهم، والبلاد التي هاجروا إليها، وأكثر ما نالهم الأذىٰ بسبب هذه التقارير التي يقدمها الجواسيس والمخبرون، المنتشرون في كل مكان، مثل مقدم ذلك «التقرير» الجائر.

أسأل الله تعالىٰ أن يطهّر قلوبنا من الغلّ والحقد والحسد، وأن يعمرها بالإيمان والتوحيد الخالص، مصفىً من كل أوضار الشرك والوثنية، وأن يلهمنا العمل الصالح، والحب في الله، والبغض في الله، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر].

بيروت ١٩ رجب سنة ١٣٩١هـ

محمد ناصر الدين الألباني

صورة نسخة الرسالة
التي فيها أن ابن العزّ شارح لـ«عقيدة الطحاوي»

هذا ذكر عقيدة أهل السنة
والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي
حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

زين الإسلام أبو جعفر
ابن محمد الأزدي الطحاوي رحمه الله تعالى

صورة إحدى النسخ المخطوطة من «الطحاوية»

شرح العقيدة المنسوبة الى الشيخ الامام الحافظ
الحجة ابي جعفر احمد بن محمد بن سلمة بن سلامة
الازدي الطحاوي الحنفي الفقيه تأليف
شيخ الاسلام الامام العلامة المحقق
افضل المتأخرين حجة الاسلام ابي المعالي
صدر الدين علي بن ابي العز محمد
ابن العز الاذرعي الدمشقي
الحنفي المتوفى سنة ٧٩٢
رحمهما الله تعالى ونفعنا
بعلومهما آمين

صورة المخطوطة الأصل للطبعة الثالثة
وما بعدها من طبعات المكتب الإسلامي
ويظهر ما أصابها من حذف وتغيير لاسم المؤلف

والعافية من هذه الامور الوهمية المفضية بقائلها الى ما لا يليق امين
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين وحسبنا
الله ونعم الوكيل
تم
قد تم تحريرها على يد الفقير الحقير خادم العلماء الاعلام والمحرر الكتب في جامع سيدنا
مرجان عليه الرحمة والرضوان عبد الحي بن عبد الحميد بن
الحاج محمد مكي الشيخلي البغدادي يوم
الاثنين التاسع من شهر رجب
الاصم من شهور سنة اثنى
وعشرين وثلثماية
بعد الألف
م
في سنة ١٣٢٢ هـ
٩ رجب شريف

صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة الشيخ زهير الشاويش

الهية الا الله لفقدنا لاعتقادهم ان توحيد الربوبية الذى قرروه هو توحيد الالهية الذى
بلغه القران ودعت اليه الرسل عليهم السلام وليس الامر كذلك بل التوحيد الذى دعت اليه
الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية وهو عبادة
الله وحده لا شريك له فان المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية وان
خالق السموت والارض واحد كما اخبر تعالى عنهم بقوله ولئن سألتهم من خلق السموت والارض
ليقولن الله قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون الله قل افلا تذكرون الايات
ومثل هذا كثير فى القران ولم يكونوا يعتقدون فى الاصنام انها مشاركة لله فى خلق العالم بل كان
حالهم فيها كحال امثالهم من مشركى الامم من الهند والترك والبربر وغيرهم تارة يعتقدون ان هذه
تماثيل قوم صالحين من الانبياء والصالحين ويتخذونهم شفعاء ويتوسلون بهم الى الله وهذا كان اصل
شرك العرب قال تعالى حكاية عن قوم نوح وقالوا لا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث و
يعوق ونسرا وقد ثبت فى صحيح البخارى وكتب التفسير وقصص الانبياء وغيرها عن ابن عباس
رضى الله عنهما وغيره من السلف ان هذه اسماء قوم صالحين فى قوم نوح فلما ماتوا عكفوا
على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم طال عليهم الامد فعبدوهم وان هذه الاصنام بعينها
صارت الى قبايل العرب ذكرها ابن عباس رضى الله عنهما قبيلة قبيلة وقد ثبت فى صحيح مسلم
عن ابى الهياج الاسدى قال قال لى على بن ابى طالب رضى الله عنه الا ابعثك على ما بعثنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنى ان لا ادع قبرا مشرفا الا سويته ولا تمثالا الا طمسته وفى
الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال فى مرض موته لعن الله اليهود والنصارى

صورة الصفحة ١٠ وهي تعادل الصفحة ١٤، منقولة عن نسختنا المخطوطة من مكتبة الشيخ زهير الشاويش وهي الزيادة التي أشرنا إليها في المقدمة الصفحة ٩م.

وأملى علي الكلام التالي وطلب مني أن أصوغه لكنني سأبقيه على صياغة الشيخ قال جزاه الله خيراً:

١- يراعى الرجوع بالأرقام التي على النسخة إلى المراجع المحول عليها للتأكد من صحتها وللدقة في مكان وضع الرقم والاستعانة بذلك على تصحيح وتحقيق ما قد يكون من تحريف إما في المرجع وإما في نسخة الطحاوية

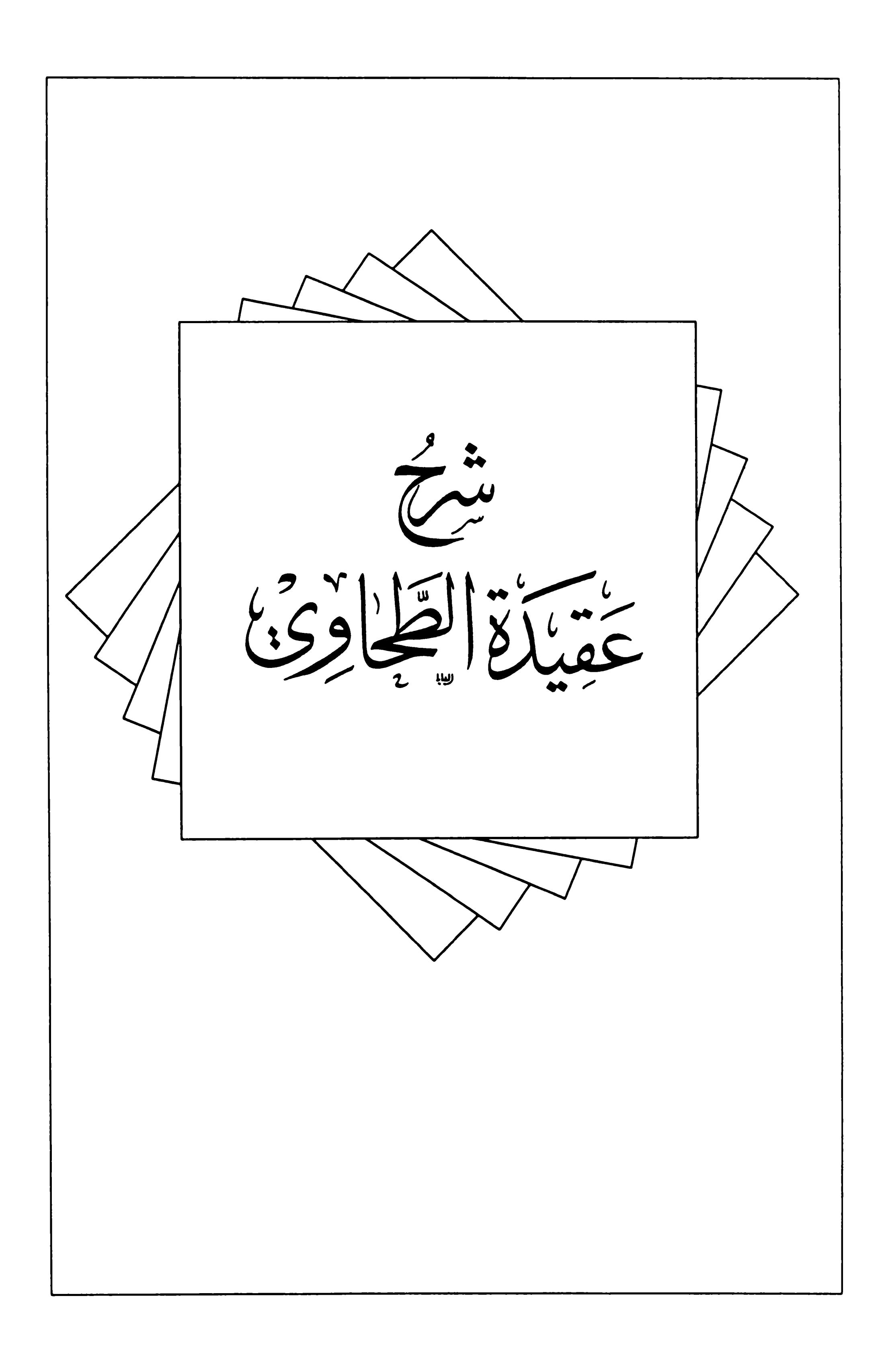
٢- يكتب في مقدمة الناشر لهذه الطبعة الجديدة أنه نظراً لزيادة الفائدة أشرنا إلى جملة من من المراجع التي رجع إليها الشارح في بعض الموضوعات أخذناها من تعليقات على نسخة فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي

٣- وفي ذلك فوائد

- منها تنبيه القارئ إلى أمهات الكتب التي رجع إليها المؤلف ليكون ذلك أعظم للاستفادة
- ومنها أنه قد يتوصل إلى وضوح ما خفي من المعاني أو زيادة بيان إذا اختلفت العبارة في الألفاظ أو بالإيجاز والإطناب
- ومنها معرفة المدرسة التي تخرج منها الشارح والعلماء الذين استفاد منهم وتحديد اتجاهه في علوم الشريعة عامة وفي علم التوحيد خاصة

انتهى كلام الشيخ العفيفي.

صورة ما أملاه الشيخ عبد الرزاق عفيفي على الشيخ محمد بن لطفي الصباغ


شرح
عقيدة الطحاوي

كتبت آيات القرآن الكريم برواية أبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدُّورِيّ؛ عن أبي عمرو بن العلاء البصري، لأن قراءته؛ كانت قراءة أهل الشام ومصر والحجاز واليمن في ذلك العصر وبها كتب الشارح آياته

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله [، نحمده، و]نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم ـ إذ شرف العلم بشرف المعلوم ـ، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلىٰ فقه الفروع ـ ولهذا سمّىٰ الإمام أبو حنيفة {٨٠ ـ ١٥٠هـ} رحمة الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين: «الفقهَ الأكبر» ـ، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة ـ لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طُمأنينة، إلا بأن تعرف ربَّها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه ـ، ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه علىٰ التفصيل = فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرِّفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشِّرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ علىٰ هذه المعرفة تُبنىٰ مطالب الرسالة كلها من أولها إلىٰ آخرها.

(ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، [وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه] من النعيم المقيم.

فأعرَفُ الناس بالله ﷻ أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه. ولهذا سمىٰ الله ما أنزله علىٰ رسوله روحاً، لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً لتوقف الهداية عليه. فقال الله تعالىٰ: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٤] وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ

تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورىٰ]. ولا روح إلا فيما جاء به الرسول، ولا نور إلا في الاستضاءة به، وهو الشفاء، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت:٤٤]. فهو وإن كان هدىً وشفاءً مطلقاً، لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين، خُصوا بالذكر.

والله تعالىٰ ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبة:٣٣. الصف:٩]، فلا هُدىٰ إلا فيما جاء به" {الصواعق ١٥١'}.)

("ولا ريب(١) أنه يجب علىٰ كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً مجملاً، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول علىٰ التفصيل فرضٌ علىٰ الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبُّر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظِ الذكر، والدعاء إلىٰ الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعاء إلىٰ سبيل الرب ﴿بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾، والمجادلة ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]، ونحو ذلك مما(١/٢) أوجبه الله علىٰ المؤمنين، فهو واجب علىٰ الكفاية منهم.

وأما ما يجب علىٰ أعيانهم: فهذا يتنوع بتنوع قُدَرهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أُمر به أعيانُهم، ولا يجب علىٰ العاجز عن سَماع بعض العلم، أو عن فهم دقيقه: ما يجب علىٰ القادر علىٰ ذلك. ويجب علىٰ من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب علىٰ من لم يسمعها، ويجب علىٰ المفتي والمحدِّث والحاكم ما لا يجب علىٰ مَن ليس كذلك.

وينبغي أن [يُعرف] أن عامة من ضل في هذا الباب، أو عَجَزَ فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وتركِ النظر والاستدلال

(١) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي: انظر: «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٧ ـ ٣٠، ٩٥) الجزء الأول. اهـ. **أقول**: كل تعليقات أستاذنا الشيخ عبد الرزاق عفيفي محالة علىٰ طبعة (مطبعة السنة المحمدية) ١٣٧٠هـ بتحقيق الشيخ حامد الفقي (١٣٠٩ ـ ١٣٧٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن الكتاب طبع بتحقيق جديد متقن من قبل الدكتور محمد رشاد سالم (١٣٤٧ ـ ١٤٠٧هـ) بأحد عشر مجلداً باسم «درء تعارض العقل والنقل».

(١/٢) في الأصل: (ما).

الموصل إلىٰ معرفته. فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه].

قال ابن عباس {٣ق هـ - ٦٨هـ} رضي الله عنهما: تكفّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، [أن] لا ﴿يَضِلُّ﴾ في الدنيا ﴿وَلَا يَشْقَىٰ﴾ في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية[٢/٢] وكما في الحديث الذي رواه الترمذي {٣٠٨٢} وغيره عن علي {٢٣ق هـ - ٤٠هـ} رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنها ستكون فتن**» قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «**كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحُكم ما بينكم، هو الفصل، ليس بالهزل، من تركه من جبَّار قصمه الله، ومن ابتغىٰ الهدىٰ في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبِس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع[٣] منه العلماء، من قال به صَدَق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه** ﴿هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران]»[٤] ‟{درء ١/ ٥١ - ٥٥، وعنه المجموع ٣/ ٣١٢″} إلىٰ غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة علىٰ مثل هذا المعنىٰ.

‟ولا يقبل الله من الأولين والآخرين ديناً يدينون به؛ إلا أن يكون موافقاً لدينه الذي شرعه علىٰ ألسنة رسله عليهم السلام.

وقد نزَّه الله تعالىٰ نفسه عما يصفه به العباد؛ إلا ما وصفه به المرسَلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات]. فنزّه نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلّم علىٰ المرسلين، لِسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمِد نفسه علىٰ تفرده بالأوصاف التي يستحِق عليها كمالَ الحمد.

ومضىٰ علىٰ ما كان عليه الرسول ﷺ خيرُ القرون، وهم الصحابة والتابعون

(٢/ ٢) {ك٢/ ٣٨١. وتنظر «الضعيفة» (٤٥٣١)}.

(٣) في الأصل: (يشبع). وفي «سنن الترمذي» بالياء والتاء.

(٤) هذا حديث جميل المعنىٰ، ولكن **إسناده ضعيف**، فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، ولعل أصله موقوف علىٰ علي رضي الله عنه، فأخطأ الحارث فرفعه إلىٰ النبي ﷺ، وقد ضعفه مخرجه الترمذي نفسه فقال: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال».

لهم بإحسان، يوصي به الأولُ للآخرَ[٥] ويقتدي فيه اللاحقُ بالسابق. وهم في ذلك كله بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، وعلىٰ منهاجه سالكون، كما قال تعالىٰ في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف]. فإن كان قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ معطوفاً علىٰ الضمير في ﴿أَدْعُوٓاْ﴾، فهو دليل علىٰ أن أتباعه هم الدعاة إلىٰ الله. وإن كان معطوفاً علىٰ الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون غيرهم، وكلا المعنيين حق"{الصواعق ١٥٢ ـ ١٥٥}.)

وقد بلَّغ الرسول ﷺ البلاغَ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيلَه خيرُ القرون.

ثم خلف من بعدهم خلْفٌ اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصولَ دينها، كما أخبر الصادق ﷺ بقوله: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم**»[٦].

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته، بعد المئتين، فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومئتين، ووفاته [سنة إحدىٰ وعشرين] وثلاثمئة[٧]

فأخبر رحمه الله عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي {٨٠ ـ ١٥٠هـ}، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحِمْيَري الأنصاري {١١٣ ـ ١٨٢هـ}، ومحمد بن الحسن الشيباني {١٣١ ـ ١٨٩هـ} رضي الله عنهم ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين.

وكلما بعُد العهد؛ ظهرت البدع، وكثُر التحريف، الذي سماه أهله تأويلاً ليُقبَلَ،

---

(٥) في {طبعة شاكر: (الآخر)}.

(٦) **متفق عليه** من حديث جمع من الصحابة، «الصحيحة» (٢٧٠) {م(١٩٢٠) ـ ثوبان. خ(٣٦٤٠)، م(١٩٢١) ـ المغيرة. خ(٣٦٤١)، م(١٠٣٧) بعد (١٩٢٣) ـ معاوية. م(١٩٢٢ ـ ١٩٢٥) ـ جابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وسعد بن أبي وقاص}.

(٧) تجد ترجمته مفصلة في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ٢٨ ـ ٢٩)، و«تاريخ ابن كثير» (١١/ ١٧٤)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٦/ ٢٥)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٢٨٨)، و«اللباب» لابن الأثير (٢/ ٨٢)، و«الجواهر المضية» للقرشي (١/ ١٠٢ ـ ١٠٥)، و«الفوائد البهية» (٣١ ـ ٣٤)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٧٤ ـ ٢٨٢)، و«تهذيب تاريخ ابن عساكر» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥)، و«ابن خلكان» (١/ ٥٣ ـ ٥٥، طبعة مكتبة النهضة بمصر).

وقلَّ من يهتدي إلىٰ الفرق بين التحريف والتأويل. إذ قد يسمىٰ[٨] صرفُ الكلام عن ظاهره إلىٰ معنىً آخر يحتمله اللفظ في الجملة: تأويلاً، وإن لم يكن ثَمَّ قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد. فإذا سموه تأويلاً قُبِل وراج علىٰ من لا يهتدي إلىٰ الفرق بينهما.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلىٰ إيضاح الأدلة، ودفع الشُّبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسببُ ذلك إصغاؤهم إلىٰ شُبَه المبطِلين، وخوضهم في الكلام المذموم، الذي عابه السلف، ونهَوْا عن النظر فيه والاشتغال به والإصغاء إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام] فإن معنىٰ الآية يشملهم.

وكلٌّ من التحريف والانحراف علىٰ مراتب: فقد يكون كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ.

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. و[قد] ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً علىٰ ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين: الجن والإنس، باقية إلىٰ يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد علىٰ الله. وقد بيَّن الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبراً وأمراً، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيتَه معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتىٰ يحكّموه ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤]، وأخبر أن المنافقين ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى﴾ [النساء: ٥٩] غيره، وأنهم إذا دُعوا إلىٰ الله والرسول ـ وهو الدعاء إلىٰ كتاب الله وسنّة رسوله ـ صَدُّوا ﴿صُدُودًا﴾ [النساء]، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا ﴿إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء]. وكما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نُحسّ الأشياء بحقيقتها، أي: نُدركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقليات، ـ وهي في الحقيقة: جهليات ـ وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة. وكما يقوله كثير من المبتدعة، من المتنسِّكة والمتصوفة: إنما نريد الإعمال بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدَّعونه من الباطل، الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال. وكما يقوله كثير من المتملِّكة والمتأمِّرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

(٨) في الأصل: (سُمي).

فكل من طلب أن يُحكِّم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمعٌ بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول كافٍ كاملٌ، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلم ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلىٰ شريعة الرسول، بظنهم وتقليدهم، ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيراً مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كَثُر النفاق، ودَرَس كثير من علم الرسالة.

بل [إنما يكون] البحث التام، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به الرسول ﷺ، لِيُعلم ويُعتقد، ويُعمل به ظاهراً وباطناً فيكون قد تُلي حق تلاوته، وألّا يُهمل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به، فلا يَنْهىٰ عما عَجَز عنه مما جاء به الرسول، بل حسبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضىٰ بذلك، ويود أن يكون قائماً به، وألّا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يُصان عن أن يُدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتَّبع ما ليس من عند الله، اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، [وهي طريقة التابعين لهم بإحسان إلىٰ يوم القيامة. وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين]، ثم من بعدهم، ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط(٩/١) بالإمامة.

فعن أبي يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ}(٩/٢) رحمه الله تعالىٰ أنه قال لبشر المَرِيسي {ـ ٢١٨هـ}(١٠): العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار

(٩/١) الوسط هنا: خيار الناس وعدولهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿﴿١٤٣﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة].

(٩/٢) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص١٤٠) جـ١ من «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول».

(١٠) هو بشر بن غياث المريسي أبو عبد الرحمٰن، فقيه معتزلي يرمىٰ بالزندقة، أخذ الفقه عن أبي يوسف، وهو رأس الطائفة المريسية. قال عنه في «اللسان»: مبتدع ضالٌّ لا ينبغي أن يروىٰ عنه ولا كرامة.

الرجل رأساً في الكلام قيل: زِنديق، أو رُمي بالزندقة. أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه، أو ترك الالتفات إلىٰ اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله، فيكون علماً بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضاً أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيميا أفلس، ومن طلب غريب الحديث كَذَب.

وقال الإمام الشافعي {١٥٠ ـ ٢٠٤هـ} رحمه الله تعالىٰ: حُكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في العشائر [والقبائل]، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنّة وأقبل علىٰ الكلام.

وقال أيضاً رحمه الله تعالىٰ {من البسيط}:

كل العلومِ سوىٰ القرآنِ مَشْغَلَةٌ ... إلا الحديثَ وإلا الفقهَ في الدِّينِ

العلمُ ما كان فيه: (قال حدثنا) ... وما سوىٰ ذاك وسواسُ الشياطينِ

وذكر الأصحاب في الفتاوىٰ: أنه لو أوصىٰ لعلماء بلده؛ لا يدخل المتكلمون، وأوصىٰ إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم؛ فأفتىٰ السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوىٰ الظَّهيرية» {٤٤٦أ}.

فكيف يُرام الوصول إلىٰ علم الأصول، بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل {من الخفيف}:

("أيّها المغتدي ليطلُبَ علماً ... كلُّ عِلمٍ عبدٌ لِعلم الرسول

تطلبُ الفَرْعَ كي تُصحِّحَ أصلاً ... كيف أغفلْتَ عِلمَ أصلِ الأصول

ونبينا ﷺ أُوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه {مر(٦٦٠٣) * غ(٢٩٧٧)، م(٥٢٣) * م(٢٠٠١)(٧١) * الصحيحة (١٤٨٣)}، فبُعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخروية") {مجموع ١٣/١٥٨} علىٰ أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة، اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيراً، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، [لا] كما يقوله ضُلال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم! و[لا] كما يقوله من لم يقدرهم من المنتسبين إلىٰ الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباط الفقه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه!

فكل هـٰؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال

بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممُهم مشمَّرة إلىٰ المطالب العالية في كل شيء. فالمتأخرون[١١] في شأن، والقوم في شأن آخر، و﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ [الطلاق].

وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغىٰ إلىٰ أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعَرَض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً علىٰ معانٍ صحيحة، كاصطلاح علىٰ ألفاظ لعلوم صحيحةٍ، ولا كرهوا أيضاً الدلالة علىٰ الحق والمحاجّة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله علىٰ أمور كاذبة مخالفةٍ للحق، ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسنّة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلاً عن علمائهم.

ولاشتمال مقدماتهم علىٰ الحق والباطل، كثُرَ المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد [لهم] عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح، والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال. وسيأتي {=١٢٢} لذلك زيادة بيان عند قوله: (فمن رام علم ما حظر عنه علمه. . .).

وقد أحببت أن أشرحها سالكاً طريق السلف في عباراتهم، وأنسِج علىٰ منوالهم، متطفلاً عليهم، لعلّي أن أنظَمَ في سلكهم، وأُدخل في عدادهم، وأُحشر في زمرتهم ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝٦٩﴾ [النساء]. ولما رأيت النفوس مائلة إلىٰ الاختصار، آثرته علىٰ التطويل والإسهاب. ﴿وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود]. [وهو حسبنا ونعم الوكيل].

١ ـ قوله: (نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له).

ش: اعلم أن ''التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلىٰ الله ﷻ. قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]. وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٦٥]. وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٧٣]. وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٨٥] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

(١١) في الأصل: (والمتأخرون).

وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]. وقال ﷺ: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إلـه إلا الله، وأن محمداً رسول الله**»(١٢) ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب علىٰ المكلف شهادة أن لا إلـه إلا الله، لا النظرُ، ولا القصد إلىٰ النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم"{مدارج ٣/٤٤٣'}. بل أئمة السلف كلهم متفقون علىٰ أن أول ما يُؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون علىٰ أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يُؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يُؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميَّز عند من يرىٰ ذلك. ولم يُوجب أحد منهم علىٰ وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدىٰ هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: كمن صلىٰ ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتىٰ [بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

"فالتوحيد أول ما يُدخل به في الإسلام، وآخر ما يُخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «**من كان آخرُ كلامه لا إلـه إلا الله دخل الجنة**»(١٣)]. وهو أول واجب وآخر واجب" {مدارج ٣/ ٤٤٤}.

فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلـٰهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات. **والثاني**: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء. **والثالث**: توحيد الإلـٰهية، وهو استحقاقه ﷻ أن يُعبد وحده لا شريك له.

أما **الأول**: فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات [في] مسمىٰ التوحيد، كالجهم بن صفوان {ـ ١٢٨هـ}(١٤) ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذاتٍ مجردة عن

---

(١٢) **متفق عليه** من حديث ابن عباس وغيره من الأصحاب وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٠٧) {خ(٢٥)، م(٢٢) ـ ابن عمر. خ(١٣٩٩)، م(٢١) ـ أبو هريرة. خ(٣٩٢) ـ أنس. م(٢١) (٣٥) ـ جابر. م(٢٣) ـ طارق بن أشيم وهو عن ابن عباس عند: **طب**(١١٤٨٧) فقط}.

(١٣) حديث **حسن أو صحيح**، رواه الحاكم وغيره، وقد خرجته في «إرواء الغليل» رقم (٦٨٧) {د(٣١١٦) ك١/ ٣٥١ ـ معاذ. حم١/ ١٦١ و٦٣ ـ طلحة وابن عمر. حب (٣٠٠٤) ـ أبو هريرة. م(٢٦) ـ عثمان}.

(١٤) هو أبو محرز جهم بن صفوان السمرقندي الضال المبتدع.

جميع الصفات؛ لا يُتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل. وهذا القول قد أفضىٰ بقوم إلىٰ القول بالحلول أو الاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارىٰ، فإن النصارىٰ خصوه بالمسيح، وهؤلاء عمُّوا(١٥) جميع المخلوقات. ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله علىٰ الحقيقة.

ومن فروعه: أن عُبّاد الأصنام علىٰ الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنىٰ والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيّقوا علىٰ الناس.

تعالىٰ الله ﴿عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء].

وأما **الثاني**: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام:١٠٣. الرعد:١٨. الزمر:٥٩. غافر:٦٢]، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية، وهذا التوحيد لم يذهب إلىٰ نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة علىٰ الإقرار به أعظم من كونها مفطورة علىٰ الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل ﷺ فيما حكىٰ الله عنهم: ﴿﴿١٢﴾ قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [إبراهيم].

"وأشهر من عُرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع: فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن ـ كما قال له موسىٰ ﷺ: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢] وقال تعالىٰ عنه وعن قومه: ﴿﴿١٣﴾ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ﴾ [النمل] ـ ولهذا ﴿قَالَ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ علىٰ وجه الإنكار له تجاهُلَ العارف، قال [له] موسىٰ: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنۡ حَوۡلَهُۥٓ أَلَا تَسۡتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الشعراء].

---

(١٥) في الأصل: (عمموا).

وقد زعم طائفة {الفصوص ٢٠٧} أن فرعون سأل موسىٰ مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عَجَزَ موسىٰ عن الجواب، وهذا غلط. وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن علىٰ أن فرعون كان جاحداً لله، نافياً له، لم يكن مثبتاً له، طالباً للعلم بماهيته. فلهذا بيَّن لهم موسىٰ أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه بـ: ما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبْين من أن يُجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف»{درء ٨/٣٨}. ولم يُعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالَم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال، فإن الثنوية من المجوس، والمانوية القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدرَ عنهما: متفقون علىٰ أن النور خير من الظلمة، وهو الإلـٰه المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدَثة؟ فلم يثبتوا ربَّين متماثلين.

وأما النصارىٰ القائلون بالتثليث، فإنهم لم يُثبتوا للعالَم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل متفقون علىٰ أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إلـٰه واحد. وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنىً معقول، لا يكاد اثنان يتفقان علىٰ معنىً واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم! والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص. وقد فطر الله العباد علىٰ فساد [هذه] الأقوال بعد التصور التام. وبالجملة فهم لا يقولون بإثبات خالِقَينِ متماثِلَينِ.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعَين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره. ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يُتلقىٰ من السمع.

والمشهور عند أهل النظر إثباته **بدليل التمانع**، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافهما ـ مثل: أن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته ـ: فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلوّ الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلـٰهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون

الآخر، كان هذا هو الإلـٰه القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلـٰهية. وتمام الكلام علىٰ هذا الأصل معروف في موضعه، وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلـٰهية الذي بيَّنه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، **وليس الأمر كذلك**، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلـٰهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يُقرُّون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالىٰ عنهم بقوله: ﴿(٢٣) وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان] ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٥) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٦) . . .﴾ الآيات [المؤمنون]. ومثل هذا كثير في القرآن، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم(١٦) شفعاء، ويتوسلون بهم إلىٰ الله، وهذا كان أصل شرك العرب. قال تعالىٰ حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا (٢٣) وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح]. وقد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» {٤٩٢٠}، وكتب التفسير، وقِصَصِ الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف، أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا علىٰ قبورهم، ثم صوَّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلىٰ قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، قبيلة قبيلة(١٧) * وقد ثَبَتَ في «**صحيح مسلم**» {٩٦٩} عن أبي الهيَّاج الأسدي {ـ ح٩٠هـ}، قال: قال لي عليّ بن أبي طالب {٢٣ق هـ ـ ٤٠هـ} رضي الله عنه: ألا أبعثك علىٰ ما بعثني رسول الله ﷺ؟ أمرني ألّا أدع قبراً مُشْرِفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته(١٨) * وفي «**الصحيحين**» {خ(١٣٣٠)، م(٥٢٩)} عن النبي ﷺ أنه قال في

---

(١٦) في الأصل: (ويتخذوهم). وهذا البحث انفردت به المخطوطة.

(١٧) **صحيح وهو موقوف في حكم المرفوع.**

(١٨) صحيح، أخرجه مسلم وأحمد {٩٦/١} وغيرهما وله طرق ذكرتها في «إرواء الغليل» {(٧٥٩ و١٥٣٠)}، و«أحكام الجنائز» (ص٢٠٧).

مرض موته: «**لعن الله اليهود والنصارىٰ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[١٩] يحذِّر ما فعلوا، قالت عائشة {٩ق هـ ـ ٥٨هـ} رضي الله عنها: ولولا ذلك لأُبرز قبره، ولكن كره أن يُتخذ مسجداً * وفي «**الصحيحين**» {خ(٤٢٧)، م(٥٢٨)} أنه ذُكر في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة، وذكر من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «**إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا علىٰ قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**»[٢٠] * وفي «صحيح **مسلم**» {(٣٢٥)، عه ١/ ٤٠١} عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «**إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك**»[٢١]

ومن أسباب الشرك عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب [من] طباعها. وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان ـ فيما يقال ـ من هذا الباب. وكذلك الشرك بالملائكة والجن واتخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع، وأنه ليس للعالَم صانعان، ولكن اتخذوا هؤلاء شفعاء، كما أخبر عنهم تعالىٰ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] ﴿**وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨**﴾ [يونس].

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل. [كما] حكىٰ الله تعالىٰ عنهم في قصة صالح عليه السلام عن التسعة الرهط الذين ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾، [أي تحالفوا بالله]، ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ﴾ [النمل: ٥١]. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله علىٰ قتل نبيهم وأهله، وهذا بيِّن أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

فعُلم أن التوحيد المطلوب هو **توحيد الإلـٰهية**[٢٢]، الذي يتضمن توحيد الربوبية. قال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ

---

(١٩) صحيح، وهو من حديث عائشة {خ(٤٣٥)، م(٥٣١)}، وأبي هريرة {خ(٤٣٧)، م(٤٣٧)}، وله شواهد كثيرة. خرجتها في «تحذير الساجد» (ص١٦ و٢٠)، وفي «أحكام الجنائز» (ص٢١٦).

(٢٠) صحيح، وهو من حديث عائشة، خرجته في المصدر المذكور (ص٢١٨).

(٢١) صحيح، ورواه أبو عوانة في «صحيحه» أيضاً، وغيره، وهو مخرج فيه أيضاً (ص٢١٧).

(٢٢) ذكر المؤلف النوع الأول والثاني، ولم نجد في النسخة المخطوطة أو في النسخ المطبوعة ذكراً للثالث، ويبدو أن محله هنا.

لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾ . . .﴾ إلى قوله: ﴿{مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣٠﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا۟ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٢﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ} إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الروم] وقال تعالىٰ: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٣].

وقال ﷺ: **«كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجسانه»** {ع(١٣٥٨)، م(٢٦٥٨)}[٢٣] ولا يقال: إن معناه: يولد ساذجاً لا يعرف توحيداً ولا شركاً، كما قال بعضهم؛ لِما تلونا، ولقوله ﷺ فيما يروي عن ربه ﷻ: **«خَلقتُ عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين...»**[٢٤] الحديث {م(٢٨٦٥)، مر(١٧٤٥١)}. وفي الحديث المتقدم ما يدل علىٰ ذلك، حيث قال: **«يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجسِّانه»** ولم يقل: ويُسْلِمانه. وفي رواية: **«يولد علىٰ الملَّة»** وفي أخرىٰ: **«علىٰ هذه الملَّة»**.

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه[٢٥/١]

منها: أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادات[٢٥/٢]، ولا بد له من أحدهما، ولا بدّ له من مرجِّح لأحدهما. ونعلم أنه إذا عُرض علىٰ كل أحد أن يُصدِّق وينتفع وأن يُكذِّب ويتضرر، مال بفطرته إلىٰ أن يُصدِّق وينتفع، وحينئذ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثاني فاسد قطعاً، فتعين الأول، فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به. وبعد ذلك: إما أن يكون [محبته أنفع للعبد أو لا والثاني فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته] محبة ما ينفعه.

ومنها: أنه مفطور علىٰ جلب المنافع ودفع المضار بَحَسَبِهِ. وحينئذ لم تكن فطرة

---

(٢٣) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (١٢٢٠).

(٢٤) رواه **مسلم** وأحمد من حديث عياض بن حمار.

(٢٥/١) قال الشيخ عفيفي: انظر: الباب الثلاثين من كتاب «شفاء العليل» لابن القيم، فإنه نقل أقوال العلماء في تفسير الفطرة، ووفىٰ المقام حقه.

(٢٥/٢) في الأصل: (بالإرادة).

كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلىٰ سبب مُعِين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وجد الشرط وانتفىٰ المانع استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو عُلِّم الجماد والبهائم وحضِّضا لم يقبلا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس وقُدِّر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها ما يفسدها، كانت مقرة بالصانع عابدة له.

ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضية للصلاح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتف.

ويحكىٰ عن أبي حنيفة {٨٠ ـ ١٥٠هـ} رَحِمَهُ اللهُ: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية. فقال لهم: أخبروني ـ قبل أن نتكلم في هذه المسألة ـ عن سفينة في دِجلة، تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبِّرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً! فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله؟! وتحكىٰ هذه الحكاية أيضاً عن غير أبي حنيفة.

فلو أقرّ رجل بتوحيد الربوبية، الذي يقرّ به هؤلاء النظّار، ويفنىٰ فيه كثير من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين» وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ويتبرأ من عبادة ما سواه، كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له. ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم ألّا يُعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً علىٰ الثاني، إذ كانوا يسلِّمون الأول[٢٦/١] وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله [وحده]، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرىٰ؟

(٢٦/١) في الأصل: (للأول).

كقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ ... ﴿٦٦﴾﴾ الآيات [النمل]. يقول الله تعالىٰ في آخر كل آية: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ أي: أإلـٰه مع الله فَعَلَ هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، [فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنىٰ أنه استفهام: هل مع الله إلـٰه؟ كما ظنّه بعضهم، لأن هذا المعنىٰ لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله] آلـهة أخرىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ٢٠]. وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص]. لكنهم ما كانوا يقولون: إن معه إلـٰهاً: ﴿جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ﴾ [النمل: ٦١]. بل هم مقرُّون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة]. وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ۗ﴾ [الأنعام: ٤٦]. وأمثال ذلك.

وإذا كان توحيد الربوبية ـ الذي يجعله هؤلاء النظّار ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد ـ: داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع، ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج، كانت أدلته أظهر، رحمة من الله بخلقه.

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه ﴿مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبيّن الحق في الحكم والدليل ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ﴾؟! وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدل بها، ولم يحتج إلىٰ الاستدلال عليها.

والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة [القرآن، بخلاف ما يدّعيه الجهّال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة] برهانية، بخلاف ما قد يشتبِه ويقع فيه نزاع، فإنه يبيّنه ويدل عليه.

ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلىٰ أنّ ثَمَّ

خالقاً خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية في الظلمة، وكما يقوله القدَرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدُّهرية في حركة الأفلاك، أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجوداً في الناس، بيَّن القرآن بطلانه، كما في ("قوله تعالىٰ: ﴿(٩١) مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ [المؤمنون]. فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر. فإن الإلـٰه الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً، يوصل إلىٰ عابده[(٢/٢٦)] النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إلـٰه آخر يَشْرَكه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضىٰ تلك الشركة، بل إن قدر علىٰ قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلـٰهية دونه، فَعَلَ، وإن لم يقدر علىٰ ذلك، انفرد [بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بملكه، إذا لم يقدر المنفرد] منهم علىٰ قهر الآخر والعلو عليه. فلا بد من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كل إلـٰه بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم علىٰ بعض.

وإما أن يكونوا تحت قهر مَلِكٍ واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإلـٰه، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه.

وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره، من أدل دليل علىٰ أن مدبِّره إلـٰه واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إلـٰه للخلق غيره، ولا رب لهم سواه. كما قد دلّ [دليل] التمانع علىٰ أن خالق العالم واحد، لا رب غيره ولا إلـٰه سواه، فذلك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والإلـٰهية. فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون [لهم] إلـٰهان معبودان") {الصواعق ٤٦٣'}.

فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر في الفِطَرِ، معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلـٰهية اثنين.

(٢/٢٦) في الأصل: (عباده).

فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلـٰهية.

وقريب من معنىٰ هذه الآية قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء]. وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم {=١٣} ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... إلخ، وغَفَلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب.

وأيضاً فإن هذا إنما هو بَعْدَ وجودهما، وأنه لو كان فيهما ـ وهما موجودتان ـ آلهة سواه لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا. ودلت الآية علىٰ أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإلـٰه إلا واحداً، وعلىٰ أنه لا يجوز أن يكون هذا الإلـٰه الواحد إلا الله ﷻ، وأن فساد السماوات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإلـٰه الواحد غير الله، وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإلـٰه فيهما هو الله وحده لا غيره. فلو كان للعالم إلـٰهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السماوات والأرض.

وأظلم الظلم علىٰ الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

وتوحيد الإلـٰهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس. فمن لا يقدر علىٰ أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلـٰهاً. قال تعالىٰ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝١٩١﴾ [الأعراف]. وقال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾ [النحل].

وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ۝٤٢﴾ [الإسراء]. وفيها للمتأخرين قولان: أحدهما: لاتخذوا سبيلاً إلىٰ مغالبته، والثاني ـ وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة {٦١ ـ ١١٨هـ} وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير {٢٢٤ ـ ٣١٠هـ}، لم يذكر غيره ـ: لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ۝٢٩﴾ [الإنسان]. وذلك أنه قال: ﴿لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم لم يقولوا: إن العالم [له] صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، بخلاف الآية الأولىٰ.

[أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل]

(ثم "التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالىٰ وصفاته وأفعاله وأسمائه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ٩] في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا [النوع] كل الإفصاح، كما في أول (الحديد) و(طه) وآخر (الحشر) وأول ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ﴾ (السجدة) وأول (آل عمران) وسورة (الإخلاص) بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تضمنته سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾، و﴿۝٦٣ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران]، وأول سورة ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزمر: ١] وآخرها، وأول سورة (يونس) وأوسطها وآخرها، وأول سورة (الأعراف) وآخرها، وجملة سورة (الأنعام).

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعَي التوحيد، بل كل سورة في القرآن. فالقرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري. وإما دعوة إلىٰ عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي. وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته. وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده. وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في [الدنيا][٢٧] من النَّكال، وما يَحُلُّ بهم في العقبىٰ من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم. فـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ توحيد، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ توحيد، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ توحيد، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ توحيد، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ توحيد متضمن لسؤال الهداية إلىٰ طريق أهل التوحيد، ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله. قال تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١٨ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران]. فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد علىٰ جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجلَّ

---

(٢٧) في الأصل: (العقبىٰ) والصواب من المطبوعة.

شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجلِّ شاهد، بأجلِّ مشهود به.

وعبارات السلف في ﴿شَهِدَ﴾ تدور علىٰ الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها: فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فلها أربع مراتب: فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته. وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يُعلِم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويتذكرها وينطق بها أو يكتبها. وثالثها: أن يُعلِم غيره بما يشهد به ويخبره [به] ويبيّنه له. ورابعها: أن يُلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع: علمه سبحانه بذلك، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

فأما مرتبة العلم فإن الشهادة تضمنتها ضرورة(٢٨)، وإلا؛ كان الشاهد شاهداً بما لا علم له به. قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف]. وقال ﷺ: «**علىٰ مثلها فاشهد**» {ك٤/٩٨، عد٢٢١٣}(٢٩)، وأشار إلىٰ الشمس.

وأما مرتبة التكلم والخبر، فقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الزخرف] فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة، ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل. وهذا شأن كل معلم لغيره بأمر: تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله. ولهذا كان من جعل داره مسجداً وفتح بابها وأفرزها بطريقها، وأذِنَ للناس بالدخول والصلاة فيها: مُعلِماً أنها وقْف، وإن لم يتلفظ به. وكذلك من وُجِد متقرباً إلىٰ غيره بأنواع المسارِّ، يكون معلِماً له ولغيره أنه يحبه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس. وكذلك شهادة الرب ﷻ وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارة، وبفعله أخرىٰ، فالقول ما أرسل به رسله وأنزل به كتبه. وأما بيانه وإعلامه بفعله فكما قال ابن كيسان {ـ٢٩٩هـ}:

---

(٢٨) قال الشيخ عفيفي: ما ذكره الشارح من قوله: أنواع التوحيد.

(٢٩) **ضعيف**، أورده الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» بلفظ: «علىٰ مثلها فاشهد، أو دع» وقال: «أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف، وصححه الحاكم فأخطأ» وقد خرجته في «الإرواء» (٢٦٦٧).

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وقال آخر {أبو العتاهية، من المتقارب}:

وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ تدُلُّ علىٰ أنَّهُ واحدُ

ومما يدل علىٰ أن الشهادة تكون بالفعل، قوله تعالىٰ: ﴿(١٧) مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة]. [فهذه شهادة منهم علىٰ أنفسهم][٣٠] بما يفعلونه.

[والمقصود أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته][٣١] المخلوقة دالة عليه، ودلالتها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به ـ وإن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضع تدل عليه وتتضمنه ـ فإنه سبحانه شهد به شهادة من حَكم به، وقضىٰ وأمر وألزم عباده به، كما قال تعالىٰ: ﴿(٢٣) وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء] وقال الله تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل:٥١] وقال تعالىٰ: ﴿(٤) وَمَآ أُمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُوا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة] ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة:٣١] وقال تعالىٰ: ﴿(٢٢) لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء: * ٣٩] وقال تعالىٰ: ﴿(٨٨) وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص]. والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إلـٰه إلّا هو، فقد أخبر وبيَّن وأعلم وحكم وقضىٰ أن ما سواه ليس بإلـٰه، وأن إلـٰهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلـٰهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلـٰهاً، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلـٰهاً، وهذا يفهمه المخاطَب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً أو يستشهده أو يستطِبّه وهو ليس أهلاً لذلك، وَيَدَعُ من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفْت ولا شاهد ولا طبيب، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلت علىٰ أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة، تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحق الرب تعالىٰ عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم.

وأيضاً: فلفظ (الحكم) و(القضاء) يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة

---

(٣٠) أسقطت هذه العبارة وكلمة: (بالكفر) من الآية، من الأصل.

(٣١) في الأصل: (والمقصد. . . الآية).

الخبرية: قضية، وحكم، وقد حكم فيها بكذا. قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۝١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝١٥٢ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ۝١٥٣ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝١٥٤﴾ [الصافات]. فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكماً. وقال تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝٣٦﴾ [القلم]. لكن هذا حكم لا إلزام معه. والحكم والقضاء بأنه لا إلـٰه إلا هو متضمن الإلزام" {مدارج ٣/٤٤٩ ـ ٤٥٥}.)

ولو كان المراد مجرد شهادة، لم يتمكنّوا من العلم بها، [ولم ينتفعوا بها،] ولم تقم عليهم بها الحجة. بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، ("كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة.

وإذا كان لا يُنتفع بها إلا ببيانها، فهو سبحانه قد بيّنها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل.

أما السمع: فبسمع آياته المتلوّة المبيّنة لِما عَرَّفَنَا إياه من صفات كماله كلها، الوَحْدانية وغيرها، غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعطلة بعض الصفات من دعوىٰ احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالىٰ: ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الزخرف] ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١﴾ [يوسف] ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [الحجر] ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝١٣٨﴾ [آل عمران] ﴿فَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٩٢﴾ [المائدة] ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾ [النحل]. وكذلك السّنّة تأتي مبينة أو مقررة لما دل عليه القرآن، لم يُحْوِجْنا ربنا ﷻ إلىٰ رأي فلان، [ولا إلىٰ ذوق فلان] ووجدِه في أصول ديننا.

ولهذا نجد من خالف الكتاب والسُّنّة مختلفين مضطربين. بل قد قال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٤]. فلا يحتاج في تكميله إلىٰ أمر خارج عن الكتاب والسُّنة.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي فيما يأتي {=١٠٩} **من** كلامه من قوله: (لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سَلِم في دينه إلا من سَلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ).

وأما آياته العِيانية الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل علىٰ ما تدل عليه

آياته القولية السمعية، والعقل يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعذر وإقامة الحجة، لم يبعث نبياً إلا ومعه آية تدل علىٰ صدقه فيما أخبر به. قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٤٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النحل] [وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ﴾ [آل عمران:١٨٣]] وقال تعالىٰ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (١٨٤)﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورىٰ]. حتىٰ إن مِن أخفىٰ آيات الرسل آيات هود، حتىٰ قال له قومه: ﴿يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣]، ومع هذا فبيِّنَتُهُ من أوضح البينات لمن وفَّقه الله لتدبرها، وقد أشار إليه بقوله: ﴿إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ (٥٤) إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٥٥)﴾ [هود]. فهذا من أعظم الآيات: أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب، غير جزع ولا فزع ولا خوَّار، بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهدَ الله أولاً علىٰ براءته من دينهم وما هم عليه، إشهاد واثق به معتمد عليه، معلم لقومه أنه وليه وناصره وغيرُ مسلِّط لهم عليه. ثم أشهدهم إشهاد مجاهر لهم بالمخالفة أنه بريء من دينهم وآلهتهم التي يوالون عليها، ويعادون عليها، ويبذلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها، ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة بهم واحتقارهم وازدرائهم. ولو يجتمعون كلهم علىٰ كيده وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلونه ولا يمهلونه [لم يقدروا علىٰ ذلك إلا ما كتبه الله عليه]. ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير، وبيّن أن ربه تعالىٰ وربهم الذي نواصيهم بيده هو وليه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه علىٰ صراط مستقيم، فلا يخذل من توكل عليه وأقرّ به، ولا يُشمت به أعداءه.

فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادة من الله سبحانه لهم بيّنها لعباده غاية البيان.

ومن أسمائه تعالىٰ ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يصدق الصادقين بما يقيم لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بد أن يُري العباد من الآيات

الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلَّغه رسلُه حق [قال] تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ أي القرآن، فإنه هو المتقدم في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [فصلت]. فشهد سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أنه يُري العباد من آياته الفعلية الخَلْقية ما يشهد بذلك أيضاً. ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجلّ، وهو شهادته سبحانه [بأنه] علىٰ كل شيء شهيد، فإن من أسمائه (الشهيد) الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يَعزُب عنه، بل هو مطلع علىٰ كل شيء مشاهد له، عليم بتفاصيله. وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، واستدلاله بالآيات الأفقية والنفسية استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

فإن قلت: كيف يستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟

فالجواب: أن الله تعالىٰ قد أودع في الفطرة التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما يعرفونه منه. ومن كماله المقدَّس شهادته علىٰ كل شيء واطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السماوات ولا في الأرض باطناً وظاهراً. ومَن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلـٰهاً آخر؟ وكيف يليق بكماله أن يُقرَّ من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبرَ عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصرَه علىٰ ذلك ويؤيدَه ويعليَ شأنه ويجيبَ دعوته ويهلك عدوه، ويظهر علىٰ دينه {يديه} من الآيات والبراهين ما يَعْجِزُ عن مثله قُوىٰ البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه مفتر؟!

ومعلوم أن شهادته سبحانه علىٰ كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يأبىٰ ذلك. ومن جوَّز ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله علىٰ أفعاله وما يليق به أن يفعله [ولا يفعله]، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة]. وسيأتي {=٨١} لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالىٰ. ويُستدل أيضاً بأسمائه وصفاته علىٰ وحدانيته وعلىٰ بطلان الشرك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى

لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحشر]. وأضعاف ذلك في القرآن. وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواصّ. وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة، لأنها أسهل تناولاً وأوسع. والله سبحانه يُفَضِّلُ بعض خلقه علىٰ بعض.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له" {مدارج ٣/ ٤٦٢ ـ ٤٦٩}. قال تعالىٰ لمن طلب آية تدل علىٰ صدق رسوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ . . .﴾ الآيات [العنكبوت].

وإذا عُرف أن توحيد الإلـٰهية هو التوحيد الذي أُرسلت به الرسل وأُنزلت به الكتب، كما تقدمت {=١٨} إليه الإشارة، فلا يُلتفت إلىٰ قول من قسم التوحيد إلىٰ ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوع توحيدَ العامة، والنوع الثاني توحيد الخاصة، وهو الذي يَثْبُتُ بالحقائق، والنوعُ الثالثُ توحيد قائم بالقِدم، وهو توحيد خاصة الخاصة، فإن "أكمل الناس توحيداً الأنبياء [صلوات الله عليهم]، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمد، صلىٰ الله وسلم عليهم أجمعين. وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد وإبراهيم، صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً، ومعرفة، وحالاً، ودعوة للخلق وجهاداً، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه. ولهذا أمر سبحانه نبيه أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالىٰ، بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿﴿٩٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام]. فلا أكمل من توحيد من أُمر رسول الله ﷺ أن يقتدي بهم. وكان ﷺ يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «**أصبحنا علىٰ فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص ودين نبينا محمد وملة أبينا إبراهيم** ﴿حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [آل عمران]»[٣٢]. فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد ﷺ: ما جاء به

(٣٢) حديث **صحيح**. أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٥/ ١٢٣) {٢١١٣٦؛ طبعة المكتب الإسلامي)} عن عبد الرحمٰن بن أبزىٰ عن أُبي بن كعب قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا إذا أصبحنا: أصبحنا علىٰ فطرة الإسلام. . .» الحديث. وفي آخره: «وإذا أمسينا مثل ذلك». وسنده ضعيف. لكن أخرجه أحمد (٣/ ٤٠٦، ٤٠٧)، والدارمي (٢/ ٢٩٢)، وابن السني =

من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً. وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إلـٰه إلا الله. وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له عبودية وذلاً وانقياداً وإنابة.

فهذا توحيد خاصة الخاصة، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء. قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٩﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة]"{مدارج ٣/ ٤٨٠"}. وكل من له حس سليم وعقل يميز به، لا يحتاج في) الاستدلال إلىٰ أوضاع أهل الكلام والجدل واصطلاحهم وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشُبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سَلِم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح ﴿﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ﴾ [الشعراء] به. ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلىٰ الفناء الذي يُشمّر إليه غالب الصوفية، وهو درب خطر، يُفضي إلىٰ الاتحاد. انظر إلىٰ ما أنشد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري {٣٩٦ ـ ٤٨١هـ} رحمه الله تعالىٰ حيث يقول {من السريع}:

ما وحّد الواحدَ من واحد	إذ كل من وحّده جاحد
توحيد من ينطق عن نعته	عاريّة أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده	ونعت من ينعته لاحِدُ

وإن كان قائله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يرد به الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنىٰ الذي حام حوله لو كان مطلوباً منا لنبَّه الشارع عليه ودعا الناس إليه وبَيَّنَه، فإن علىٰ الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة؟ أو ما يقرب من هذا المعنىٰ؟ أو أشار إليه.

هذه النقول، والعقول حاضرة. فهذا كلام الله المنزل علىٰ رسوله ﷺ، وهذه سنّة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذكر الفناء فيها، وهذا التقسيم عن أحد منهم؟ وإنما حصل هذا من زيادة الغلو

= في «اليوم والليلة» رقم (٣٢) من طريقين آخرين عن عبد الرحمٰن بن أبزىٰ قال: «كان النبي ﷺ إذا أصبح قال: . . .» فذكره. وسنده صحيح.

في الدين، المشبه لغلو [الخوارج، بل] لغلو النصارىٰ في دينهم. وقد ذم الله تعالىٰ الغلو في الدين ونهىٰ عنه، فقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء] ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ [المائدة]. وقال ﷺ: «**لا تشددوا فيشدد الله عليكم، فإن من كان قبلكم شدَّدوا فشدَّد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات،** ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ﴾ [الحديد: ٢٦]» رواه أبو داود[٣٣].

٢ ـ قوله: (ولا شيء مثله).

ش: اتفق أهل السنّة ''علىٰ أن الله ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورىٰ:٩]، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنىٰ الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودلّ عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالىٰ لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، ردّ علىٰ الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ٩﴾ [الشورىٰ]، رد علىٰ النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبِّه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارىٰ في كفرهم، ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال [له] قدرة، ولا علم، ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير، لأن العبد يسمىٰ بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره[٣٤] [وإرادته] وغير ذلك. وهم يوافقون أهل السُّنّة علىٰ أنه موجود، عليم قدير، حي. والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دلّ عليه الكتاب والسُّنّة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمىٰ نفسه بأسماء، وسمىٰ بعض عباده بها، وكذلك سمىٰ صفاته بأسماء، وسمىٰ ببعضها صفات خلقه، وليس المسمَّىٰ كالمسمىٰ فسمىٰ نفسه: حياً، عليماً، قديراً، رؤفاً، رحيماً، عزيزاً،

(٣٣) رقم (٤٩٠٤) وفيه سعيد بن عبد الرحمٰن بن أبي العمياء لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه سوىٰ اثنين وقد خرجته في «**الضعيفة**» (٣٤٦٨).

(٣٤) في الأصل: (وبصره ورؤيته) وهما واحد، ولعل المقصود: بصره وإرادته كما هو في إحدىٰ النسخ المطبوعة.

حكيماً، سميعاً، بصيراً، ملكاً، مؤمناً، جباراً، متكبراً. وقد سمىٰ بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام:٩٦. يونس:٣١. الروم:١٨] ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الذاريات] ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصافات] ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة] ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان] ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف:٥١] ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف:٧٨] ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة] ﴿١٧﴾ ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [غافر]. ومعلوم أنه لا يماثل الحيُّ الحيَّ، ولا العليمُ العليمَ، ولا العزيزُ العزيزَ، وكذلك سائر الأسماء، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة:٢٥٣] ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء:١٦٥] ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر:١١] ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٤]. وعن جابر {١٦ق هـ ـ ٧٨هـ} رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «**إذا همّ أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم**[٣٥]**، وأنت علّام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ـ**» أو قال: «**عاجل أمري وآجله ـ فاقدُرْهُ لي، ويسره**[٣٦] **لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ـ**» أو قال: «**عاجل أمري وآجله ـ فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضّني به**» قال: «**ويسمي حاجته**»)[٣٧] رواه **البخاري** {١١٦٢} * وفي حديث عمار بن ياسر {٥٧ق هـ ـ ٣٧هـ} الذي رواه النسائي {(١٢٣٧)، ك ١/ ٥٢٤} وغيره، عن النبي ﷺ، أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم بعلمك الغيب وقدرتك علىٰ الخلق، أَحْيِني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفَّني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة**

(٣٥) في المطبوعة: (فإنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر)، وما أثبتناه هو الموافق لرواية البخاري.

(٣٦) في الأصل: (ويسر). بدل: «ويسره لي».

(٣٧) صحيح، وحسبك أن البخاري أخرجه في «صحيحه»، وقول أحمد في أحد رواته: «روىٰ حديثاً منكراً» يعني هذا، لا يضره بعد قول أحمد فيه: «لا بأس به»، وإنما يضر ذلك فيما إذا خالف من هو أوثق منه، وليس شيء من ذلك هنا. **ثم وجدت** له شاهداً من حديث أبي هريرة صححه ابن حبان {(٨٨٦)}، وقد خرجته في «الضعيفة» (٢٣٠٥) لزيادة فيه عنده.

الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الغنىٰ والفقر، وأسألك نعيماً لا يَنْفَدُ، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وأسألك بَرْدَ العيش بعد الموت، وأسألك لذّة النظر إلىٰ وجهك الكريم، والشوق إلىٰ لقائك، في غير ضَرَّاء مضرة، ولا فتنة مُضِلة، اللهم زيّنا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»(٣٨) فقد سمىٰ الله ورسوله صفات الله علماً وقدرة وقوة. وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضُعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم:٥٣] ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـٰهُ﴾ [يوسف:٦٨]. ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة. وهذا لازم لجميع العقلاء. فإن من نفىٰ صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه، كالرضا والغضب، والمحبة والبغض، ونحو ذلك، وزَعَم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتَّه، إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات! قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنىٰ، مثل: حي، عليم، قدير. والعبد يسمىٰ بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمىٰ أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنىٰ، بل أقول: هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود حق(٣٩) قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلىٰ خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلىٰ خالق، وإما فقير إلىٰ ما سواه، وإما غني عما سواه. وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم علىٰ تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق [غني] عما سواه،

---

(٣٨) حديث **صحيح**، وأخرجه الحاكم أيضاً وصححه ووافقه الذهبي، وهو مخرج في «الكلم الطيب» (١٠٥)؛ و«ظلال الجنة في تخريج السنة» (١٢٩).

(٣٩) كذا الأصل، ولعله: حي.

وما سواه بخلاف ذلك. وقد عُلم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنيّاً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما خالق، والآخر مخلوق. وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً، ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قِدَمُهُ وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق، والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزم اجتماع الضدين علىٰ تقدير تماثلهما. فعُلم أن تماثلهما منتف بصريح العقل، كما هو منتف بنصوص الشرع.

فعُلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه. فمن نفىٰ ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً للباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلاً للباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمىٰ ما اتفقا فيه، فالله [تعالىٰ] مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يَشْرَكه في شيء من ذلك، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته، والله تعالىٰ منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه.

وإذا اتفقا في مسمىٰ الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمىٰ هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلىٰ واجب وممكن، وقديم وحادث. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ (المشتري) الواقع علىٰ المبتاع والكوكب، لا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ (المشتري) يقال علىٰ كذا [وعلىٰ كذا]، وأمثال هذه المقالات التي قد بُسط الكلام عليها في موضعه.

وأصل الخطإ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء[٤٠] العامة الكلية يكون مسماها

---

(٤٠) في الأصل: (الأشياء). والصواب ما أثبتنا.

المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، [بل] لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معيَّناً مختصاً به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصاً به. فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعيَّن لا يَشْرَكه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟»{منهاج ٢/١١٠ ـ ١١٩} ألا ترىٰ أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنىٰ، وزادوا فيه علىٰ الحق فضلُّوا. وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه علىٰ الحق حتىٰ ضلوا. وأن كتاب الله دلّ علىٰ الحق المحض الذي تَعقِله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالىٰ في نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

واعلم أن المخاطب لا يفهم المَعانيَ المعبرَ عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنىٰ، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطَبين بدون هذا قط، حتىٰ في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يُعلم البيان واللغة، يُنطق له باللفظ المفرد ويشار له إلىٰ معناه إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلىٰ كل مسمىً من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنىٰ اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر أول ما علمه الله تعالىٰ أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلّمه وعلّمه بخطاب الوحي ما لم يُعلمه بمجرد العقل.

فدلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ هي بواسطة دلالته علىٰ ما عناه المتكلم وأراده، وإرادته وعنايته في قلبه، فلا يُعرف باللفظ ابتداء، ولكن يُعرف المعنىٰ بغير اللفظ حتىٰ يُعلم أولاً أن هذا المعنىٰ المراد هو الذي يراد بذلك اللفظ ويُعنىٰ به، فإذا عرف ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية، عرف المعنىٰ المراد بلا إشارة إليه. وإن كانت الإشارة إلىٰ ما يُحَس بالباطن، مثل: الجوع والشِّبَعِ والرِّيِّ والعطش والحزن

والفرح، فإنه لا يعرف اسم ذلك حتىٰ يجده من نفسه، فإذا وجده أشير له إليه، وعُرِّف أن اسمه كذا، والإشارة تارة تكون إلىٰ جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع فيقول له: جُعت، أنت جائع، فيسمع اللفظ ويعلم ما عيَّنه بالإشارة أو ما يجري مجراها من القرائن التي تعين المراد، مثل: نظر أمه إليه في حال جوعه وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعني جوعه، أو يسمعهم يعبرون بذلك عن جوع غيره.

إذا عُرف ذلك فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيان معان، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده، أو بمعقوله، وإما ألّا يكون كذلك. فإن كانت من القسمين الأولين لم يحتجْ إلا إلىٰ معرفة اللغة، بأن يكون قد عرف معانيَ الألفاظ المفردة ومعنىٰ التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾﴾ [البلد]، أو قيل له: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل] ونحو ذلك؛ فهم المخاطب بما أدركه بحسّه، وإن كانت المعاني التي يراد تعريفه بها ليست مما أحسّه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلي يتناولها حتىٰ يفهم به المراد بتلك الألفاظ، بل هي مما {لم} يدركه بشيء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلا بد في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بينه وبين معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوىٰ، كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه لما بيّن لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتىٰ بألفاظ تناسب معانيها تلك المعانيَ، وجعلها أسماء لها، فيكون بينهما قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر. وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتىٰ يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها؛ أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يُعلم به حقيقة المراد، كتعليم الصبي، كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن {ـ ١٣٦هـ}(٤١): الناس في حجور علمائهم كالصبيان في حجور آبائهم.

وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم

(٤١) هو ربيعة بن فروخ المدني أبو عثمان، إمام حافظ فقيه مجتهد، كان صاحب الفتوىٰ في المدينة وبه تفقه الإمام مالك، ويلقب بربيعة الرأي.

وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح أهلكت عاداً، فإن عاداً من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد. وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية. ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف]. وقد يكون الذي يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه. كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنىً مشتركاً وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات [ألفاظ] ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم. فإذا كان ذلك المعنىٰ الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه شهادة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنىٰ الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له وشبهاً، به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة.

فينبغي أن يُعرف هذه الدرجات: أولها: إدراك الإنسان المعانيَ الحسية المشاهدة. وثانيها: عقله لمعانيها الكلية. وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة علىٰ تلك المعاني الحسية والعقلية. فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلا بد من تعريفنا المعانيَ المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة. ثم إن كانت مثلها لم يحتجْ إلىٰ ذكر الفارق، كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها بيَّن ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك. وإذا تقرر انتفاء المماثلة، كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع [منه] وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة ولولا المعنىٰ المشترك ما أمكن ذلك قط.

٣ ـ قوله: (ولا شيء يعجزه).

ش: لكمال قدرته. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة] ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر] ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة]. ﴿لَا يَئُودُهُ﴾ أي: لا يَكْرُثُه[٤٢] ولا يثقله

(٤٢) في «القاموس»: كرثه الغم يَكرِثه ويَكرُثه بكسر الراء وضمها: اشتد عليه، كأكرثه.

ولا يعجزه. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالىٰ في الكتاب والسُّنّة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف]، لكمال عدله. ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ:٣]، لكمال علمه. وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [قٓ]، لكمال قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٣]، لكمال حياته وقيّوميته. ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام]، لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصِّرف لا مدح فيه، ألا ترىٰ أن قول الشاعر {للنجاشي الحارثي (ـ ح٤٠هـ)، من الطويل}:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدُِرون بذمة ... ولا يظلمون الناس حَبَّةَ خردل

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله: (قُبيِّلة) عُلم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم. وقول الآخر {للحماسي قُرَيط بن أُنَيف العنبري، من البسيط}:

لكنَّ قومي وإن كانوا ذوي عددٍ ... ليسوا من الشَّرِّ في شيء وإن هانا

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل علىٰ ذمهم، عُلم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضاً.

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا رائحة ولا طعم، ولا مَجَسَّة(٤٣) ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا يجوز عليه المماسّة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة علىٰ حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بِمِساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجُبه الأستار...

---

(٤٣) في الأصل: (مجنسة)، ويبدو أن النقط سهو من الناسخ، وفي النسخ المطبوعة (بجثة). ويظهر أن الذي صححها هكذا غَفَلَ عن ورودها في السطر السابق.

إلىٰ آخر ما نقله {في المقالات ١٥٥} أبو الحسن الأشعري {٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ} رَحِمَهُ اللهُ عن المعتزلة.

وفي هذه الجملة حق وباطل. ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسُّنّة. وهذا النفي المجرَّد مع كونه لا مدح فيه، [فيه] إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك! لأدّبك علىٰ هذا الوصف وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلىٰ منهم وأشرف وأجلّ. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلـٰهية، هو سبيل أهل السُّنّة والجماعة. والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيَهَا، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده. [وأما أهل الحق والسُّنّة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده]. والذي قاله هؤلاء إما أن يُعرضوا عنه إعراضاً جُمْليّاً، أو يبيّنوا حاله تفصيلاً، ويُحكم عليه بالكتاب والسُّنّة، [لا يُحكم به علىٰ الكتاب والسُّنّة].

والمقصود: أن غالب عقائدهم السُّلُوب: (ليس بكذا، ليس بكذا) وأما الإثبات فهو قليل، وهي أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقىً عن الكتاب والسُّنّة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات، فإن الله تعالىٰ قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورىٰ]. ففي هذا الإثبات ما يقرر معنىٰ النفي. ففُهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطّلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق ﷺ في دعاء الكرب: «**اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن [العظيم] ربيع قلبي، ونور صدري، وجَلاء حزني، وذهاب همي وغمي**» {مم(٣٧١١)}(٤٤) وسيأتي {=٤٦} التنبيه علىٰ فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالىٰ.

---

(٤٤) **صحيح**، وإن أعله الذهبي بجهالة أبي سلمة، وتبعته عليه برهة من الزمن، فقد تبين لي فيما بعد أن أبا سلمة هذا ثقة معروف، وأن إسناده متصل صحيح، في تحقيق أجريته عليه، لا أظن أحداً سبقني إليه، أودعته في «الأحاديث الصحيحة» (١٩٩).

وليس قول الشيخ رحمه الله تعالىٰ: (ولا شيء يعجزه) من النفي المذموم، فإن الله تعالىٰ قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر]، فنبّه ﷻ في آخر الآية علىٰ دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يريده الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالىٰ لا يعزُب عنه مثقال ذرة، وهو علىٰ كل شيء قدير، وقد عُلم ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفىٰ العجز، لما بينه وبين القدرة من التضادّ، ولأن العاجز لا يصلح أن يكون إلـٰهاً، تعالىٰ الله عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء].

٤ ـ قوله: (ولا إلـه غيره).

ش: هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلهم، كما تقدم {=١٠} ذكره. وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال. ولهذا ـ والله أعلم ـ لما قال تعالىٰ: ﴿﴿١٦١﴾ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة]. فإنه قد يخطِر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلـٰهنا واحد، فلغيرنا إلـٰه غيره، فقال تعالىٰ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ[ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ]﴾.

وقد اعترض صاحب «المنتخب» علىٰ النحويين في تقدير الخبر في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(١/٤٥)،

(٤٥/ ١) كتب سماحة الشيخ **عبد العزيز بن باز** {١٣٣٠ ـ ١٤٢٠هـ}، جزاه الله كل خير علىٰ هذا الموضع، بالتعليق التالي:

ما قاله صاحب «المنتخب» ليس بجيد وهكذا ما قاله النحاة ـ وأيده الشيخ أبو عبد الله المرسي من تقدير الخبر بكلمة: (في الوجود) ـ ليس بصحيح، لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ: (في الوجود) لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها؛ لأن لقائل أن يقول: كيف تقولون: (لا إلـٰه في الوجود إلا الله)؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١] وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً . . .﴾ الآية [الأحقاف: ٢٨].

فلا سبيل إلىٰ التخلص من هذا الاعتراض، وبيان عظمة هذه الكلمة، وأنها كلمة التوحيد المبطلة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله؛ إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة (حق) لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة وتبين أن الإلـٰه الحق والمعبود بالحق هو الله وحده كما نبه علىٰ ذلك جمع من أهل العلم منهم: أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم وآخرون رحمهم الله.

ومن أدلة ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ =

فقالوا: تقديره: لا إلـٰه في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإلـٰه. ومعلوم أن نفي الماهية أقوىٰ في التوحيد الصِّرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام علىٰ ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولىٰ.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المُرْسيّ {٥٧٠ ـ ٦٥٥هـ}[(٢/٤٥)] في «ريَّ الظمآن» فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن ﴿إِلَٰهَ﴾ في موضع المبتدإ علىٰ قول سيبويه {١٤٨ ـ ١٨٠هـ}، وعند غيره اسم ﴿لَآ﴾، وعلىٰ التقديرين فلا بد من خبر المبتدإ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد. وأما قوله: إذا لم يُضمر يكون نفياً للماهية؛ فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين (لا ماهية) و(لا وجود). وهذا مذهب أهل السُّنّة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية من الوجود، و﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾: مرفوع، بدلاً من ﴿لَآ إِلَٰهَ﴾ لا يكون خبراً لـ ﴿لَآ﴾، ولا للمبتدإ. وذكر الدليل علىٰ ذلك.

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد رفع الإشكال الوارد علىٰ النحاة في

= فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن وسائر المخلوقات، واتضح بذلك أنه المعبود بالحق وحده، ولهـٰذا أنكر المشركون هذه الكلمة وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه ولهـٰذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ، لما قال لهم: «قولوا: لا إلـٰه إلا الله» ـ ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [صٓ]، وقالوا أيضاً: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ ۝٣٦﴾ [الصافات]، وما في معنىٰ ذلك من الآيات.

وبهـٰذا التقدير يزول جميع الإشكال ويتضح الحق المطلوب.

والله ولي التوفيق.

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

(٢/٤٥) في الأصل: (المرشي)، وقال الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله: والمرسي هذا: هو شرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي الأندلسي، (الأديب النحوي المفسر المحدث الفقيه)، كما وصفه ياقوت. لقيه ياقوت بمصر سنة ٦٢٤هـ، وأخبره أن مولده سنة ٥٧٠، وذكر كثيراً من مؤلفاته، منها: «تفسير القرآن»، سمّاه «ري الظمآن في تفسير القرآن»، كبير جداً، قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض. انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٧/ ١٦ ـ ١٧). وتوفي شرف الدين هذا في طريق العريش سنة ٦٥٥هـ. وترجمه ابن كثير في «التاريخ» (١٣/ ١٩٧)، وابن العماد في «الشذرات» (٥/ ٢٦٩). وهو الذي سمع منه رضي الدين الطبري «صحيح ابن حبان»، كما أثبتنا ذلك في مقدمة «صحيح ابن حبان» (ص٢٧). ومما يستغرب من شأنه، ما ذكره ياقوت أنه: (كانت له كتب في البلاد التي يتنقل فيها، بحيث لا يستصحب كتباً في سفره، اكتفاءً بما له من الكتب في البلد الذي يسافر إليه) رحمه الله.

ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة. وهو فاسد؛ فإن قولهم: (في الوجود) ليس تقييداً، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٨﴾ [مريم]. ولا يقال: ليس قوله: (غيره) كقوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، لأن (غير) تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا). فيكون التقدير للخبر فيهما واحداً. فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا.

٥ ـ قوله: (قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء).

ش: قال الله تعالىٰ: ﴿۝٣ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾ [الحديد]. قال ﷺ: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء**» {م(٢٧١٣)}[٤٦] فقول الشيخ: (قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء) هو معنىٰ اسمه: الأول والآخر. والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفِطَرِ، فإن الموجودات لا بد أن تنتهيَ إلىٰ واجب الوجود لذاته، قطعاً للتسلسل. فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودَها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور]. يقول سبحانه: أَحَدَثوا من غير مُحْدث، أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المُحدَث لا يوجِدُ نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يوجده وإلا كان معدوماً، وكل ما أمكن وجوده بدلاً عن عدمه، وعدمه بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له.

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلىٰ بعض ما ذُكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله. قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان].

ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية: فإن الخفاء

---

(٤٦) أخرجه **مسلم** (٨/ ٧٨ ـ ٧٩) في حديث أوله: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول. . .» فذكره.

والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي علىٰ غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرىٰ. وأيضاً فالمقدمات وإن كانت خفية، فقد يسلمها بعض الناس ويُنازع فيما هو أجلىٰ منها، وقد تفرح النفس بما علمته من البحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة. ولا شك أن العلم بإثبات الصانع، ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشُّبه ما يخرجه إلىٰ الطرق النظرية.

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالىٰ (القديم)، وليس هو من الأسماء الحسنىٰ، فإن (القديم) في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم علىٰ غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم علىٰ غيره، لا فيما [لم] يسبقه عدم، كما قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يسٓ]. والعرجون القديم: الذي يبقىٰ إلىٰ حين وجود العرجون الثاني، فإذا وُجد الجديد قيل للأول: قديم. وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ۝١١﴾ [الأحقاف]، أي: متقدم في الزمان. وقال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝٧٦﴾ [الشعراء]. فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي {١٥٠ ـ ٢٠٤هـ} رحمه الله تعالىٰ. وقال تعالىٰ: ﴿۝٩٧ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود]، أي: يتقدمهم. ويستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذت ما قدُم وما حدُث، ويقال: هذا قَدَمَ هذا وهو يقدُمُه. ومنه سُمِّيتِ القَدم قدماً، لأنها تقدُم بقية بدن الإنسان وأما إدخال (القديم) في أسماء الله تعالىٰ، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم {٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ، «الفِصَل» ٢/ ١١٧}. ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم، فإن ما يقدم علىٰ الحوادث كلها، فهو أحق بالتقدم من غيره. لكن أسماء الله تعالىٰ هي الأسماء الحسنىٰ التي تدل [علىٰ] خصوص ما يُمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم علىٰ الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنىٰ. وجاء الشرع باسمه (الأول). وهو أحسن من (القديم)، لأنه يُشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف (القديم). والله تعالىٰ له الأسماء الحسنىٰ لا الحسنة.

٦ ـ قوله: (لا يفنىٰ ولا يبيد).

ش: إقرار بدوام بقائه ﷻ. قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن]. والفناء والبيد متقاربان في المعنىٰ، والجمع

بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقرِّر ومؤكِّد لقوله: (دائم بلا انتهاء).

٧ ـ قوله: (ولا يكون إلا ما يريد).

ش: هذا رد لقول القَدَرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلِّهم، والكافرُ أراد الكفر. وقولهم فاسد مردود، لمخالفته الكتاب والسُّنّة والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي {=١٦٥} لها زيادة بيان إن شاء الله تعالىٰ.

وسُموا قَدَرية لإنكارهم القَدَر، وكذلك تسمىٰ الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً. والتسمية علىٰ الطائفة الأولىٰ أغلب.

أما أهل السُّنّة [فيقولون]: إن الله وإن كان يريد المعاصي قَدَراً، فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويَسخطها ويَكرهها وينهىٰ عنها. وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. "ولهذا اتفق الفقهاء علىٰ أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله؛ لم يحنث إذا لم يفعله، وإن كان واجباً أو مستحباً {ر: صحيح د (٣٢٦١)}. ولو قال: إن أحبّ الله؛ حنِث إذا كان واجباً أو مستحباً.

والمحققون من أهل السُّنّة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خَلْقية، وإرادة دينية أمرية شرعية: فالإرادة الشرعية: هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية: هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات.

وهذا كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام]. وقوله تعالىٰ عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء] وقوله تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٧] وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية، فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل. فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة المعلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولىٰ، فالله تعالىٰ إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور علىٰ [ما] أمر به، وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله.

وتحقيق هذا مما يبين فصل النزاع في أمر الله تعالىٰ: هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟ ""{منهاج ٣/ ١٥ ـ ١٨}"")(فهو سبحانه أمر الخلق علىٰ ألسن رسله ﷺ بما ينفعهم ونهاهم عما يَضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له. ومنهم من لم يُرد أن يخلق فعله، فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات، غير جهة أمره للعبد علىٰ وجه البيان، لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه، إذا أمر فرعون وأبا لهب {ـ ٢هـ} وغيرهما بالإيمان؛ كان قد بيّن لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور ـ إذا فعله ـ أن يكون مصلحة للآمر إذا فعله هو، أو جعل المأمور فاعلاً له. فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟ فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً النصيحة ومبيّناً لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه علىٰ ذلك الفعل، إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه؛ يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده. فجهة أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين، فهو في حق الله أولىٰ بالإمكان.

والقدرية تضرب مثلاً بمن أمر غيره بأمره، فإنه لا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلىٰ فعله، كالبِشر والطلاقة وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكون علىٰ وجهين:

أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلىٰ الآمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد

مُلكه، وأمر السيد عبده بما يصلح مُلكه، وأمر الإنسان شركاءه بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الآمر يرىٰ الإعانة للمأمور مصلحة له، كالأمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور علىٰ البر والتقوىٰ، فإنه قد علم أن الله يثيبه علىٰ إعانته علىٰ الطاعة، وأنه «**في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**» {م (٢٦٩٩)}. فأما إذا قُدِّر أن الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود علىٰ الآمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقُدِّر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للآمر، وأن في حصول مصلحة المأمور مضرة علىٰ الآمر، مثل الذي جاء ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ و﴿قَالَ﴾ لموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ [القصص]. فهذا مصلحته في أن يأمر موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ بالخروج، لا [في] أن يعينه علىٰ ذلك، إذ لو أعانه لضره قومه. ومثل هذا كثير.

وإذا قيل: إن الله أمر العباد بما يصلحهم، لم يلزم من ذلك أن يعينهم علىٰ [ما] أمرهم به، لا سيما وعند القدرية لا يقدر أن يعين أحداً علىٰ ما به يصير فاعلاً. وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها. فلا يلزم إذا كان في نفس الآمر له حكمة في الأمر أن يكون في الإعانة علىٰ فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي ألّا يعينه علىٰ ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضىٰ الحكمة والمصلحة أن يأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للآمر ألّا يعينه علىٰ ذلك: فإمكان ذلك في حق الرب أولىٰ وأحرىٰ.

والمقصود: أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولىٰ بإمكان ذلك في حقه مع حكمته. فمَن أمره وأعانه علىٰ فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره نشأةً وخلقاً ومحبة، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر. ومن لم يُعنْه علىٰ فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده. وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المرض ـ الذي يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه وتوبته وتكفير خطاياه ويرقّ به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان ـ يضاد خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح. ولذلك خلق ظلم الظالم ـ الذي يحصل به

للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض ـ يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح، وإن كانت مصلحته هو في أن يعدل.

وتفصيل حكمة الله عَجَلَّ في خلقه وأمره، يَعْجَزُ عن معرفته عقول البشر، والقدرية دخلوا في التعليل(٤٧) علىٰ طريقة فاسدة: مثَّلوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا حكمة تعود إليه" {منهاج ٣/ ١٧٠ ـ ١٧٧}.

٨ ـ قوله: (لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام).

ش: قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه]. قال في «الصحاح»: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته. فمراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يُرجىٰ كونه، أي: يُظن أنه علىٰ صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به. والله تعالىٰ لا يعلم كيف هو إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة] ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٢٣ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢٤﴾ [الحشر].

٩ ـ قوله: (ولا يشبه الأنام).

ش: هذا رد لقول المشبِّهة، الذين يشبِّهون الخالق بالمخلوق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. قال عَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورىٰ]. وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفقه الأكبر»: لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرىٰ لا كرؤيتنا. انتهىٰ. وقال نُعيم بن حماد {ـ ٢٢٨هـ}(٤٨): من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله؛ تشبيه.

---

(٤٧) في المطبوعة: (التعطيل) وهو خطأ لأن السياق يأباه.

(٤٨) هو نعيم بن حماد الخزاعي المروزي أبو عبد الله، أول من جمع «المسند» في الحديث، كان من أعلم الناس بالفرائض، أقام مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث ثم سكن مصر. قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ كثيراً، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين.

وقال إسحاق بن راهويه {١٦١ ـ ٢٣٨هـ}(٤٩): من وصف الله فشبَّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم. وقال: علامة جَهْم {ـ ١٢٨هـ} وأصحابه: دعواهم علىٰ أهل السُّنّة والجماعة ما أُولعوا به من الكذب: أنهم مشبِّهة، بل هم المعطِّلة. وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجَهْمية تسميتُهم أهل السُّنّة مشبِّهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبتَ لها مشبِّهاً، فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالية الزنادقة؛ القرامطة والفلاسفة، وقال: إن الله لا يقال له: عالم ولا قادر: يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبِّه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجَهْمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة: فهو مشبِّه، ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة؛ قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبِّه، وإنه مجسِّم. ولهذا كُتُب نفاة الصفات، من الجَهْمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم: المالكية، يُنسَبون إلىٰ رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوماً يقال لهم: الشافعية، يُنسبون إلىٰ رجل يقال له: محمد بن إدريس! حتىٰ الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار {ـ ٤١٥هـ}، والزمخشري {٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ}، وغيرهما، يسمُّون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية: مشبِّهاً، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السُّنّة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات. بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم {=٤٥} من كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه تعالىٰ يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرىٰ لا كرؤيتنا. وهذا معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ]. فنفىٰ المِثل وأثبت الصفة.

وسيأتي {=٣٥٦} في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً علىٰ أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات {ر: ٩٢}.

---

(٤٩) هو إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي أبو يعقوب، عالم خراسان في عصره. قال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد. روىٰ عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم.

(

"ومما يوضح هذا: أن العلم الإلـٰهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فلا يجوز أن يُمثل بغيره، ولا يجوز أن يُدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها. ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلـٰهية لم يصلوا بها إلىٰ اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعدَ التناهي الحَيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافيها(٥٠)

ولكن يُستعمل في ذلك قياس الأولىٰ، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أن كل كمال [ثَبَتَ] للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه ـ وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه ـ: فالواجب القديم أولىٰ به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبَّر: فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبِّره، وهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وَجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات: فإنه يجب نفيه عن الرب تعالىٰ بطريق الأولىٰ" {درء ١/ ٢٩'}.

)

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات؛ الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة علىٰ نفي الصفات والأسماء، ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا ولا يكون كذا، ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبّه بالإلـٰه علىٰ قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم علىٰ ذلك بعض من يُطلق هذه العبارة ويروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**تخلّقوا بأخلاق الله**»(٥١)، فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلق العبد علىٰ زعمهم؟!

وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالىٰ، لا يُشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا: النصارىٰ والحلولية والاتحادية لعنهم الله تعالىٰ. ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته. فلذلك اكتفىٰ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (ولا يُشبه الأنام).

---

(٥٠) أصل هذه الكلمة تكافئها، وتسهيل الهمزة حوّلها إلىٰ ما ترىٰ، ومعناها: تساويها.

(٥١) **لا نعرف له أصلاً** في شيء من كتب السنة، ولا في «الجامع الكبير» للسيوطي، نعم أورده في كتابه «تأييد الحقيقة العلية» (ق٨٩/ ١)، لكنه لم يعزه لأحد! {قال في «المدارج» ٣/ ٢٤١: رووا [أي الاتحادية] في ذلك أثراً **باطلاً**: (تخلقوا بأخلاق الله)}.

و(الأنام): الناس، وقيل: الخلق كلهم، وقيل: كل ذي روح، وقيل: الثقلان. وظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمٰن]؛ يشهد للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

١٠ ـ قوله: (حي لا يموت، قيوم لا ينام).

ش: قال تعالىٰ: ﴿۝٢٥٥ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة]، فنفيُ السِّنة والنوم دليل علىٰ كمال حياته وقيُّوميته. وقال تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿۝١١١ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه] وقال تعالىٰ: ﴿۝٥٨ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الفرقان] وقال تعالىٰ: ﴿۝٦٥ هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر]. وقال ﷺ: «**إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام...**»(٥٢) الحديث {م(١٧٩)(٢٩٣)، هـ(١٩٥)}.

لما نفىٰ الشيخ رحمه الله التشبيه، أشار إلىٰ ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالىٰ دون خلقه: فمن ذلك: أنه حي لا يموت، لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالىٰ، دون خلقه، فإنهم يموتون. ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسِّنة، دون خلقه، فإنهم ينامون. وفي ذلك إشارة إلىٰ [أن] نفي التشبيه ليس المراد منه نفي الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، لكمال ذاته. فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة، ولهٰذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يقال: فهٰذه الحياة الآخرة كاملة، وهي للمخلوق ـ: لأنا نقول: الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالىٰ. وكذلك سائر صفاته، فصفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هٰذين الاسمين ـ أعني: ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ ـ مذكوران في القرآن معاً في ثلاث سور كما تقدم {=٤٨}، وهما من أعظم أسماء الله الحسنىٰ، حتىٰ قيل: إنهما الاسم الأعظم {رَ: حسن د(١٤٩٦)}، فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن

---

(٥٢) رواه **مسلم** وابن ماجه وأبو سعيد الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» {ص٣١} وقد قام بطبعه المكتب الإسلامي، وهو طرف من حديث أبي موسىٰ الأشعري، وسيأتي بتمامه رقم (١٧١).

وأصدقه، ويدل القيوم علىٰ معنىٰ الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم. ويدل أيضاً علىٰ كونه موجوداً بنفسه، وهو معنىٰ كونه واجب الوجود. و﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ أبلغ من (القَيَّام) لأن الواو أقوىٰ من الألف، ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل يفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحهما: أنه يفيد ذلك. وهو يفيد دوام قيامه [وكل(٥٣) قيامه]، لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول [و] لا يأفِل، فإن الآفل قد زال قطعاً، أي: لا يغيب ولا ينقص ولا يفنىٰ ولا يعدم، بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال، موصوفاً بصفات الكمال. واقترانه بالحي، يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل علىٰ دوامها وبقائها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً. ولهذا كان قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة] **أعظم آية في القرآن**، كما ثبت ذلك في «الصحيح» {م(٨١٠)} عن النبي ﷺ(٥٤). "فعلىٰ هٰذين الاسمين مدار الأسماء الحسنىٰ كلها، وإليهما ترجع معانيها. فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالىٰ أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتُها إثبات كل كمال يضادّ نفيه كمال الحياة. وأما ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلىٰ غيره بوجه من الوجوه، المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته. فانتظم هٰذان الاسمان صفات الكمال"{بدائع ٢/ ٤١٠} أتم انتظام.

١١ ـ قوله: (خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝﴾ [الذاريات] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ[ٱلْحَمِيدُ] ۝﴾ [فاطر] ﴿[وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ]وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد:٣٩] ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٥].

وقال ﷺ من حديث أبي ذر {ـ ٣٢هـ} رضي الله عنه: «**يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنّكم كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، [يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنّكم كانوا علىٰ أفجر قلب رجل واحد منكم ما**

(٥٣) كذا في النسخ المطبوعة ولعل الأجود: وكمال قيامه.

(٥٤) رواه **مسلم** (٢/ ١٩٩) عن أُبي بن كعب.

نَقَصَ ذلك في ملكي شيئاً]، يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنّكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما يَنْقُصُ(٥٥) **الْمِخيطُ إذا أُدخِلَ البحر...»** الحديث؛ رواه **مسلم** {٢٥٧٧}(٥٦).

وقوله: (**بلا مؤنة**): بلا ثقل ولا كلفة.

١٢ ـ قوله: (مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة).

ش: الموت صفة وجودية، خلافاً للفلاسفة ومن وافقهم. قال تعالىٰ: ﴿ ﴿٢﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك]. والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً. وفي الحديث: أنه «**يؤتىٰ بالموت يوم القيامة علىٰ صورة كبش أملح، فيُذبح بين الجنة والنار**»(٥٧). وهو وإن كان عرضاً فالله تعالىٰ يقلبه عيناً، كما ورد في العمل الصالح: (أنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح علىٰ أقبح صورة) {حم(١٨٤٩١)}(٥٨) * وورد في القرآن أنه (يأتي علىٰ صورة الشاب الشاحب اللون...)(٥٩) الحديث؛ أي قراءة القارئ * وورد في الأعمال أنها (توضع في الميزان)(٦٠)، والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض * وورد في سورة البقرة وآل عمران: أنهما يوم القيامة «**يُظلَّان صاحبهما كأنهما غمامتان أو غيايتان**(٦١) **أو**

---

(٥٥) نَقَصَ: يأتي لازماً مثل نقص المالُ، ومتعدياً كما هو هنا، والمفعول به محذوف، وتقديره: ينقص المخيطُ ماءَ البحر.

(٥٦) «صحيح مسلم» (٨/ ١٧)، ورواه أحمد أيضاً (٥/ ١٦٠ {٢١٤١٢؛ طبعة المكتب الإسلامي}).

(٥٧) **متفق عليه** من حديث أبي سعيد الخدري وغيره {خ(٤٧٣٠)، م(٢٨٤٩) ـ أبو سعيد. خ(٦٥٤٨)، م(٢٨٥٠) (٤٣) ـ ابن عمر}.

(٥٨) يشير إلىٰ حديث البراء في عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين، وهو حديث طويل سيأتي في آخر الكتاب بتمامه في بحث عذاب القبر (ص٢٩٦).

(٥٩) رواه الدارمي (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، وابن ماجه (٣٧٨١)، وأحمد (٥/ ٣٤٨، ٣٥٢) {٢٢٩٤٤، ٢٢٩٧٠}، وابن عدي في «الكامل» (٣٥/ ١)، والحاكم (١/ ٢٥٦) من حديث بريدة بن الحصيب مرفوعاً بلفظ: «يجيء القرآن يوم القيامة كالرجل الشاحب فيقول لصاحبه: أنا الذي أسهرت ليلك، وأظمأت هواجرك». وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط مسلم» وبيض له الذهبي. وقال البوصيري في «الزوائد»: «إسناده صحيح».

قلت: لا، فإن فيه بشير بن المهاجر، وهو صدوق لين الحديث، كما قال الحافظ في «التقريب»، فمثله **يحتمل حديثه التحسين**، أما التصحيح فهو بعيد {ثم جزم بثبوته بشواهده في «الصحيحة» (٢٨٢٩) فقال: الحديث **حسن أو صحيح**}.

(٦٠) فيه أحاديث كثيرة، سيذكرها المؤلف في آخر الكتاب {=٣١٦}.

(٦١) الغيايتان: أدون من الغمامتان في الكثافة، وأقرب إلىٰ رأس صاحبهما.

فِرْقانِ[٦٢] **من طير صَوَافّ**[٦٣]»[٦٤] * وفي «الصحيح» أن (أعمال العباد تصعد إلىٰ السماء)[٦٥] وسيأتي {=٣٠٣} الكلام علىٰ البعث والنشور إن شاء الله تعالىٰ.

١٣ ـ قوله: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً).

ش: أي: أن الله ﷻ لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات، وصفات الفعل. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وُصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده. ولا يرد علىٰ هذا صفاتُ الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك {٩٣ ـ ١٧٩هـ} رضي الله عنه، لما سُئل عن قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٣...]: كيف استوىٰ؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول[٦٦، رَ:٣٠٢] وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في

(٦٢) الفرقان بكسر الفاء: طائفتان.

(٦٣) أي: باسطات أجنحتها متصلاً بعضها ببعض.

(٦٤) رواه **مسلم** {(٨٠٤)} عن أبي أمامة، والحاكم {٥٥٦/١، م٣٤٨/٥} عن بريدة.

(٦٥) روىٰ البخاري (١/ ٢٠٥ ـ طبع أوربا {(٧٩٩)}) عن رفاعة بن رافع الزرقي قال: كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده»، قال رجل وراءه: ربنا لك الحمد، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: «من المتكلم؟» قال: أنا، قال: «رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول».

ورواه الترمذي (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ {(٤٠٥)})، والنسائي (١/ ١٤٧ {(١٠١٧)}) من طريق أخرىٰ عن رفاعة به نحوه بلفظ: «لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم **يصعد** بها» وقال الترمذي: حديث حسن. قلت: **وإسناده جيد**.

وله شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ نحوه وفيه: «والله لقد رأيت كلامك **يصعد في** السماء حتىٰ فتح باب فدخل فيه»، أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٥ و٣٥٦) وابنه في «زوائده»، ورجاله ثقات غير عبد الله بن سعيد، ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥) {رَ: م(٦٠١) ـ ابن عمر}.

(٦٦) اقتصر المؤلف من جواب الإمام مالك علىٰ هذا، وتتمته: «والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». يعني السؤال عن كيفية الاستواء. **وقوله: «معلوم» هذا هو الثابت في جواب مالك** رحمه الله، =

حديث الشفاعة: «**إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»(٦٧) لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق [عليه] أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترىٰ أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر(٦٨) والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمىٰ متكلماً بالقوة، بمعنىٰ أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمىٰ متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته الكتابة.

وحلول الحوادث بالرب تعالىٰ، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنّة، وفيه إجمال: فإن أُريد بالنفي أنه سبحانه لا يحُلِ في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن؛ فهذا نفي صحيح. وإن أُريد [به] نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضىٰ لا كأحد من الورىٰ، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته؛ فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيُسلم السُّنّيُّ للمتكلم ذلك، علىٰ ظن أنه نفىٰ عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي، ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له. وإنما أُتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

وكذا مسألة الصفة: هل هي زائدة علىٰ الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ (الغير)، فيه إجمال، فقد يراد [به] ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالىٰ لا يطلقون علىٰ صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره. لأن إطلاق الإثبات قد يُشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يُشعر بأنه هو هو، إذْ كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات

=وأما ما يلهج به بعض المبتدعة أنه بلفظ: «مذكور» فلا أصل له، كما بينته في «مختصر العلو» (ص١٤٢/ ١١٢؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٦٧) هو في «**الصحيحين**» وغيرهما وسيأتي بتمامه {(١٩٨)}.

(٦٨) في المطبوعة: (كالصغير).

الزائدة عليها؛ فهذا غير صحيح، وإن أُريد به أن الصفات زائدة علىٰ الذات التي يُفهم من معناها غير ما يُفهم من معنىٰ الصفة؛ فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يَفرِض الذهن(٦٩) ذاتاً وصفةً، كلّاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال. ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنىً صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد. {والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل، لأن مسمىٰ الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمىٰ الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات زائدة علىٰ ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالىٰ هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا زال بصفاته) ولم يقل: لا زال وصفاته، لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية، لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إلـٰه واحد سبحانه وتعالىٰ}.

فإذا قلتُ: أعوذ بالله، فقد عذتُ بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

وإذا قلت: أعوذ بعزة الله، فقد عذتُ بصفة من صفات الله تعالىٰ، ولم أعذ بغير الله. وهذا المعنىٰ يفهم من لفظ الذات، فإن (ذات) في أصل معناها لا تُستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلىٰ غير ذلك من الصفات. فـ(ذات كذا) بمعنىٰ صاحبة كذا: تأنيث ذو. هذا أصل معنىٰ الكلمة، فعُلم أن الذات لا يُتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال. و[قد] قال ﷺ: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأُحاذر**»(٧٠) * وقال ﷺ: «**أعوذ**

(٦٩) في المطبوعة: (وإنما يعرض للذهن ذات) وهو خطأ.

(٧٠) صحيح، أخرجه **مسلم** رقم (٢٢٠٢) ونصه بتمامه: عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه =

بكلمات الله التامات من شر ما خلق»(٧١) ولا يعوذ ﷺ بغير الله * وكذا قال ﷺ: **«اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»** {م(٤٨٦)}(٧٢) * وقال ﷺ: **«ونعوذ بعظمتك أن نُغتال من تحتنا»**(٧٣) * وقال ﷺ: **«أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات»**(٧٤)

(”وكذلك قولهم: الاسم عين المُسمىٰ أو غيره؟ وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المُسمىٰ تارة، [و]يراد به اللفظ الدالّ عليه أخرىٰ، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك؛ فهذا المراد به المسمَّىٰ نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمـٰن اسم عربي، والرحمـٰن من أسماء الله تعالىٰ ونحو ذلك؛ فالاسم هٰهنا للمسمىٰ، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال: فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنىٰ فحق، وإن أُريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتىٰ خلق لنفسه أسماء، أو حتىٰ سماه خلقُه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالىٰ“{شفاء ١/ ٢٧٧}.)

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار بقوله: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. . .) إلىٰ آخر كلامه؛ إلىٰ الرد علىٰ المعتزلة والجَهْمية ومن وافقهم من الشيعة. فإنهم (”قالوا: إنه تعالىٰ صار قادراً علىٰ الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وإنه ٱنقلب من الأٱمتناع الذاتي إلىٰ الإمكان الذاتي!

= شكا إلىٰ رسول الله ﷺ وجعاً في جسده منذ أسلم. فقال رسول الله ﷺ: «ضع يدك علىٰ الذي تألم من جسدك وقل: بسم الله ثلاثاً وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» ورواه مالك في «الموطإ» (٢/ ٩٤٢/ ٩) وعنه أبو داود رقم (٣٨٩١)؛ والترمذي {(٢١٧٧)} وقال: حديث حسن صحيح. بلفظ: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد» دون لفظة: «وأحاذر»؛ وكذلك رواه أحمد (٤/ ٢١٧و ٦/ ٣٩٠)، والحاكم (١/ ٣٤٣) وزاد: «في كل مسحة» وقال: «صحيح الإسناد» وهو كما قال.

(٧١) صحيح، أخرجه **مسلم** (٢٧٠٨)، وأبو داود (٣٨٩٨، ٣٨٩٩) وغيره، وسنده صحيح {رَ: م(٢٧٠٩)}.

(٧٢) رواه **مسلم** وغيره، وهو من أدعية السجود.

(٧٣) **صحيح**، أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، وأحمد (٢/ ٢٥ {(٤٧٨٦)}) بسند صحيح، وهو من أدعية الصباح والمساء.

(٧٤) **ضعيف**، رواه ابن إسحاق بسند ضعيف معضل. وقد رواه بعضهم عنه بإسناده موصولاً، لكن فيه عنعنته، وهو مخرج في «تخريج فقه السيرة» (ص١٣٢)، وفي «الضعيفة» (٢٩٣٣). {رَ: «ضعيف الجامع» (١١٨٢)}.

وعلىٰ ابن كُلّاب {ـ ٢٤٥هـ}والأشعري {٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ} ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه. وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجَهْمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري ﷻ لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئة، بل يمتنع أن يكون قادراً علىٰ ذلك، لأن القدرة علىٰ الممتنع ممتنعة! وهذا فاسد، فإنه يدل علىٰ امتناع حدوث العالَم وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً، فلا بد أن يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقدر إلا والإمكان ثابت فيه، وليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها.

قالت الجَهْمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له، وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع، [بل] يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلىٰ الإمكان من غير حدوث شيء. ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الأحداث، أو ما أشبه هذا من العبارات؛ من الامتناع إلىٰ الإمكان، هو مصيّر ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل، وهو أيضاً انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلىٰ الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يقدَّر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً! وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما

فروا منه! فإنه يُعقل كون الحادث ممكناً، ويُعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع؟! وهذا مبسوط في موضعه"{منهاج ١/١٥٦ ـ ١٦٠}.)

"فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ (أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان {ـ ١٢٨هـ} وأبي الهُذيل العَلّاف {١٣٥ ـ ٢٣٥هـ}.

وثانيها: قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث"{منهاج ١/١٧٦}، وهي [من] المسائل الكبار. ولم يقل أحد: يمكن دوامها) في الماضي دون المستقبل.

ولا شك "أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوىٰ الله (تعالىٰ مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارىٰ وغيرهم"{منهاج ١/٣٥٩}.)

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال معه؛ ممتنع [محال]، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخِر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون ﷻ هو الأول الذي ليس قبله شيء. فإن الرب ﷻ لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء. قال تعالىٰ: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ۝٤٠﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ۝٢٥٣﴾ [البقرة] وقال تعالىٰ: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج] وقال تعالىٰ: ﴿۝٢٥ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ﴾ [لقمان] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ۝١٠٩﴾ [الكهف].

"والمثبَتُ إنما هو الكمال[٧٥] الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائماً، (

---

(٧٥) في المطبوعة: (الكلام) وهو خطأ.

فالممكن والأكمل هو التقدم[٧٦] علىٰ كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال، فدوامه دوام الكمال„{منهاج ١/٤١٩}.

"قالوا: والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنّة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلىٰ واجب وممتنع وممكن؛ كالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلىٰ غاية.

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالىٰ في الأبد، وأنه كلما انقضىٰ لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعَّال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعَّال، وقال عثمان بن سعيد {٢٠٠ ـ ٢٨٠هـ}: كل حي فعَّال، ولم يكن ربنا تعالىٰ قط في وقت من الأوقات معطَّلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حيّاً قادراً مريداً متكلماً ـ وذلك من لوازم ذاته ـ فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وأن يفعل أكملُ من ألّا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم علىٰ كل فردٍ فردٍ من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق، كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوىٰ هذا فصريح العقل يردّه ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالىٰ لم يزل قادراً علىٰ الفعل لزمه أحد أمرين، لا بد له منهما: إما أن يقول: بأن الفعل لم يزل ممكناً، وإما أن يقول: لم يزل واقعاً، وإلا تناقض تناقضاً بيّناً، حيث زعم أن الرب تعالىٰ لم يزل قادراً علىٰ الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له. وهذا قول ينقض بعضه بعضاً„{شفاء ١/١٥٦}.

(٧٦) في المطبوعة: (هو القديم) وهو خطأ.

(❝والمقصود: أن الذي دلّ عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوىٰ الله تعالىٰ محدَث كائن بعد أن لم يكن. أما كون الرب تعالىٰ لم يزل معطَّلاً عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل علىٰ نقيضه❞{منهاج ١/ ٤٢٠}.)

(❝وقد أورد أبو المعالي {٤١٩ ـ ٤٧٨هـ} في «إرشاده» {٢٦'} وغيرُه من النُّظّار علىٰ التسلسل في الماضي، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهماً إلا أعطيك بعده درهماً، كان هذا ممكناً، ولو قلت: لا أعطيك درهماً حتىٰ أعطيَك قبله درهماً، كان هذا ممتنعاً.

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً، فتجعل ماضياً قبل ماض، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل. وأما قول القائل: لا أعطيك حتىٰ أعطيَك قبله، فهو نفي للمستقبل حتىٰ يحصل في المستقبل ويكون قبله. فقد نفىٰ المستقبل حتىٰ يوجد المستقبل، وهذا ممتنع. أما نفي الماضي حتىٰ يكون قبله ماض، فإن هذا ممكن. والعطاء المستقبل ابتداؤه من المعطي(٧٧). والمستقبل(٧٨) الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهىٰ ممتنع❞{منهاج ١/ ٤٣٥'}.)

١٤ ـ قوله: (ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم (الخالق) ولا بإحداثه البرية استفاد اسم (الباري)).

ش: ظاهر كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي {=٣١٧} في كلامه ما يدل علىٰ أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: (والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان)، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم {=٥٦}. ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل ـ كما ذهب إليه الجهم {ـ ١٢٨هـ} وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار ـ لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالىٰ.

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها؛ فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيّاً، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج].

(٧٧ و٧٨) في {المخطوطة: (المعطي. والمستقبل) والتصحيح من بقية النسخ و«المنهاج»}.

والآية تدل علىٰ أمور:

أحدها: أنه تعالىٰ يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء علىٰ نفسه، [و] أن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات. وقد قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل]. ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعله، فإن (ما) موصولة عامة، أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله. وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر: فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً لم يوجد الفعل، وإن أراده حتىٰ يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً. وهذه هي النكتة التي خفيت علىٰ القدَرية والجبرية، وخَبَطوا في مسألة القدر، لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد وإرادة أن يجعله فاعلاً، وسيأتي {=٧٢ و١٦٤} الكلام علىٰ مسألة القدر في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعله فَعله، وما فعله فقد أراده. بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، [وقد يفعل] ما لا يريده. فما ثَمَّ فعَّال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفِطَر، فشأنه سبحانه أنه يريد علىٰ الدوام ويفعل ما يريد.

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلىٰ سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يُري عباده نفسه، وأن يتجلىٰ لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه؛ لم يمتنع عليه فعله، فإنه تعالىٰ ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وإنما يتوقف صحة ذلك علىٰ إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التصديق، وكذلك محو ما يشاء، وإثبات ما يشاء، ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمٰن]، سبحانه وتعالىٰ.

والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله ﷻ لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً. ولا يلزم من ذلك قِدم العالم، لأن كل ما سوىٰ الله تعالىٰ محدَث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالىٰ له، ليس له من نفسه إلا العدم والفقر، والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوىٰ الله تعالىٰ، والله تعالىٰ واجب

الوجود لذاته، غني لذاته، والغنىٰ وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالىٰ.

وللناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ و"اختلفوا في (أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود].

وروىٰ البخاري وغيره عن عمران بن حصين {ـ ٥٢هـ} رضي الله عنه، قال: (قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن [أول] هذا الأمر، فقال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله ـ**») {خ(٧٤١٨)}(٧٩) وفي رواية: «**ولم يكن شيء معه**» {(؟)} وفي رواية: «**غيره** {خ(٣١٩١)} ـ ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧] **وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض**» وفي لفظ: «**ثم خلق السماوات والأرض**»"{منهاج ١/٣٦١}.)

"فقوله: «كتب في الذكر»، [يعني اللوح المحفوظ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء] يسمىٰ ما يكتب في الذكر ذكراً]، كما (يسمىٰ ما يكتب في الكتاب كتاباً.

والناس في هذا الحديث علىٰ قولين: منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلىٰ حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدإ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله

---

(٧٩) **صحيح ورواية «معه» لم أجدها عند البخاري**، وقد أخرج الحديث في موضعين من «صحيحه»: «بدء الخلق» و«التوحيد» بالروايتين الأخيرتين: «قبله» و«غيره»، وبالأخرىٰ منهما أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦ و٢٧٠)، ورواه أحمد (٤/ ٤٣١ {(١٩٨١٩)}) بالرواية الأولىٰ منهما، لكن بلفظ: «كان الله تبارك وتعالىٰ قبل كل شيء»، وعزاه الذهبي في «مختصر العلو» (٩٨/ ٤٠) للبخاري وقال: «حديث صحيح»! انظر: المقدمة (ص٣٢م). وكلام الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث يشعر بأن هذه الرواية «معه» **لم يقف عليها**، فقد قال (٦/ ٢٠٦): (تنبيه: وقع في بعض الكتب في هذا الحديث: «كان الله ولا شيء معه، وهو الآن علىٰ ما عليه كان) وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث، نبه علىٰ ذلك العلامة تقي الدين ابن تيمية، وهو مسلّم في قوله: «وهو الآن. . .» إلىٰ آخره، وأما لفظ: «ولا شيء معه»: فرواية الباب بلفظ: «ولا شيء غيره» بمعناها).

قلت: فلو كان عند الحافظ علم بهذه الرواية لذكرها، واستغنىٰ بذلك عن الاحتجاج عليها بمعنىٰ الرواية التي ذكرها، كما هو ظاهر. والله أعلم.

﴿فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٣. يونس: ٣. الفرقان: ٥٩. السجدة: ٣. الحديد: ٤] كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع. وفي «صحيح مسلم» {٢٦٥٣} عن عبد الله بن عمرو {٧ق هـ ـ ٦٥هـ} رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**قدر الله تعالىٰ مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة،** ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]»(٨٠) فأخبر ﷺ: (أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه السماوات بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالىٰ كان حينئذ علىٰ الماء).

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه: أحدها: أن قول أهل اليمن: (جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر)، وهو إشارة إلىٰ حاضر مشهود موجود، و(الأمر) هنا بمعنىٰ المأمور، أي الذي كوّنه الله بأمره. وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه علىٰ الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

وأيضاً فإنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**». وقد روي «**معه**»، وروي «**غيره**»، والمجلس كان واحداً، فعُلم أنه قال أحد الألفاظ والآخران رويا بالمعنىٰ. ولفظ (القَبْل) ثبت عنه في غير هذا الحديث. ففي حديث **مسلم** {٢٧١٣} عن أبي هريرة {٢١ق هـ ـ ٥٩هـ} رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه كان يقول في دعائه: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء...**»(٨١) الحديث. واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القَبْل، كالحُميدي {٤٢٠ ـ ٤٨٨هـ، في «الجَمْع» (٥٥٨)} والبغوي {ـ ٥١٦هـ، في «المشكاة» (٥٦٩٨)} وابن الأثير {٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ، في «جامع الأصول» (١٩٨٨)}. وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

وأيضاً: فإنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله** ـ» أو «**معه**» أو «**غيره** ـ ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] **وكتب في الذكر كل شيء**». فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، «**وخلق السماوات والأرض**» روي بالواو وبـ«ثم»، فظهر أن مقصوده

---

(٨٠) صحيح، وأخرجه أيضاً أحمد (٢/ ١٦٩ {(٦٥٨٠)} والترمذي، وصححه {(٢٢٥٩)} دون قوله: «وكان عرشه...» وهو رواية لمسلم، ورواه البيهقي في «الأسماء» (٢٦٩)، وفي رواية له: «فرغ الله ﷻ من المقادير وأمور الدنيا قبل أن يخلق السماوات والأرض وعرشه علىٰ الماء بخمسين ألف سنة».

(٨١) صحيح، وتقدم برقم (٤٦).

إخباره إياهم بِبَدء خلق السماوات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خُلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذَكر السماوات والأرض بما يدل علىٰ خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل علىٰ كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

وأيضاً: فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما فمن جزم بأن الرسول أراد المعنىٰ الآخر فهو مخطئ قطعاً، ولم يأتِ في الكتاب ولا في السنّة ما يدل علىٰ المعنىٰ الآخر، فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنىٰ الحديث، ولم يرد (كان الله ولا شيء معه) مجرداً، وإنما ورد علىٰ السياق المذكور، فلا يُظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالىٰ دائماً عن الفعل حتىٰ خلق السماوات والأرض.

وأيضاً: فقوله ﷺ: «**كان الله ولا شيء قبله ـ**» أو «**معه**»، أو «**غيره ـ** ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾»، لا يصح أن يكون المعنىٰ أنه تعالىٰ موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً، لأن قوله: «﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾». يَردّ ذلك، فإن هذه الجملة وهي: «﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾» إما حالية، أو معطوفة، وعلىٰ كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعُلم أن المراد: ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود" {مجموع ١٨/٢١١ ـ ٢٢٠}.)

١٥ ـ قوله: (له معنىٰ الربوبية ولا مربوب، ومعنىٰ الخالق ولا مخلوق).

ش: يعني: أن الله تعالىٰ موصوف بأنه (الرب) قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه (خالق) قبل أن يوجد مخلوق. قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: (له معنىٰ الربوبية ومعنىٰ الخالق) دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلىٰ الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي: المُلك والحفظ والتدبير والتربية وهي تبليغ الشيء كماله بالتدريج، فلا جرم أتىٰ بلفظ يشمل هذه المعاني، وهي الربوبية. انتهىٰ. وفيه نظر، لأن الخلق يكون بمعنىٰ التقدير أيضاً.

١٦ ـ قوله: (وكما أنه ﴿مُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم؛ كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم).

ش: يعني: أنه ﷻ موصوف بأنه ﴿مُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ [الروم:٤٩. فصلت:٣٨] قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومن قال بقولهم،

كما حكينا عنهم فيما تقدم {=٥٤}. وتقدم {=٥٦} تقرير أنه تعالىٰ لم يزل يفعل ما يشاء.

١٧ ـ قوله: (ذلك بـ ﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٦﴾ [الحج]، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلىٰ شيء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورىٰ].

ش: (ذلك): إشارة إلىٰ ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه. والكلام علىٰ (كل) وشمولها ـ وشمول (كل) [في كل] مقام بحسب ما يحتف به من القرائن ـ يأتي {=٩٥} في مسألة الكلام إن شاء الله تعالىٰ.

وقد حرَّفت المعتزلة المعنىٰ المفهوم من قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٨٤﴾ [البقرة. آل عمران: ٢٩ و١٨٩. المائدة: ١٩ و٢١ و٤٢. الأنفال: ٤١. التوبة: ٣٩. الحشر: ٦]، فقالوا: إنه قادر علىٰ كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر علىٰ مثلها أم لا؟! ولو كان المعنىٰ علىٰ ما قالوا لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها. فسلبوا صفة كمال قدرته علىٰ كل شيء.

وأما أهل السُّنّة، فعندهم ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١٠٦﴾ [البقرة: و٢٥٩]، وكل ممكن فهو مندرج في هذا. وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمىٰ شيئاً، باتفاق العقلاء. ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه، وإعدام نفسه، وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر علىٰ تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه علىٰ كل شيء قدير. وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟ والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويُخبر به، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ [الحج]، فيكون شيئاً في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يسٓ] وقال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٩﴾ [مريم]، أي: لم تكن شيئاً في الخارج وإن كان شيئاً في علمه تعالىٰ. وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان].

وقوله: (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾)، رد علىٰ المشبهة، وقوله تعالىٰ: (﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورىٰ]) رد علىٰ المعطِّلة، فهو ﷻ موصوف بصفات

الكمال، وليس له فيها شبيه. فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير؛ فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف[٨٢] عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه ـ وما يجب له وما يمتنع عليه ـ وأنصحهم لأمته، وأفصحهم وأقدرهم علىٰ البيان. فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أُنزل [علىٰ] محمد ﷺ، وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به. قال نُعيم بن حماد الخُزاعي {ـ ٢٢٨هـ} شيخ البخاري {١٩٤ ـ ٢٥٦هـ}: من شبّه الله [بخلقه] فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي {=١٣٤} في كلام الشيخ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يُصب التنزيه).

وقد وصف الله تعالىٰ نفسه بأن له المثل الأعلىٰ، فقال تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم]. فجعل سبحانه مثل السَّوء ـ المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال ـ لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلىٰ ـ المتضمن لإثبات الكمال كله ـ لله وحده. "فمن سلب صفة الكمال عن الله تعالىٰ، فقد جعل له مثل السَّوء، ونفىٰ عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلىٰ، [و]هو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل؛ كان بها أكمل وأعلىٰ من غيره.

ولما كانت صفات الرب [سبحانه] وتعالىٰ أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلىٰ، وكان أحقَّ به من كل ما سواه. بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلىٰ المطلق اثنان، لأنهما إن تكافأا من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلىٰ من الآخر، وإن لم يتكافأا، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلىٰ مثل أو نظير.

واختلفت عبارات المفسرين في ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. ووفّق بين أقوالهم من وفّقه الله وهداه، فقال: ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالىٰ بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

(٨٢) في المطبوعة: (تنفي).

فهٰهنا أمور أربعة:

الأول(٨٣/ ١): ثبوت الصفات العليا لله ﷻ، سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنىٰ قول من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنىٰ قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه، من معرفته وذكره، ومحبته وجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ لا يَشْرَكه فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته. وهذا معنىٰ قول من قال من المفسرين: إن معناه: أهل السماوات يعظمونه ويحبونه ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك [به من أشرك]، وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظّمون له، مجلُّون، خاضعون لعظمته، مستكينون لعزته وجبروته. قال تعالىٰ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝٢٥﴾ [الروم].

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل، كان هذا الحب والإخلاص [أقوىٰ].

) فعبارات السلف كلها تدور علىٰ هذه المعاني الأربعة" {الصواعق ١٠٣١ ـ ١٠٣٥}. فَمَنْ أَضَلُّ ممّن يعارض بين قوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم:٢٦] وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:٩] ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ علىٰ نفي الصفات ويعمىٰ عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝٩﴾ [الشورىٰ]؟! حتىٰ أفضىٰ هذا الضلال ببعضهم ـ وهو أحمد بن أبي دُواد القاضي {١٦٠ ـ ٢٤٠هـ} ـ إلىٰ أن أشار علىٰ الخليفة المأمون {١٧٠ ـ ٢١٨هـ} أن يكتب علىٰ سِتر الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرَّف كلام الله لينفي(٨٣/ ٢) وصفه تعالىٰ بأنه السميع البصير كما قال الضالّ الآخر، جهم بن صفوان {ـ١٢٨هـ}: وددت أني أحُكُّ من المصحف قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٣] فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا ﴿بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم:٢٩]، بمنّه وكرمه.

(٨٣/ ١) هذه الزيادة غير موجودة في الأصل ولا المطبوعة، ونظم الكلام يقتضيها {لكنْ جرت عادة المصنفين علىٰ حذف (الأول) لعدم خفائه ولذكر بقية الأعداد}.

(٨٣/ ٢) في المطبوعة: (بنفي).

وفي إعراب ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾؛ وجوه:

أحدها: [أن] الكاف صلة زيدت للتأكيد. قال أوس بن حَجَر {من المتدارك}:

ليس كمثل الفتىٰ زُهيرٍ خَلْقٌ يوازيه في الفضائل

وقال آخر {من البسيط}:

ما إن كَمِثْلِهِمُ في الناس من بشر

وقال آخر {أوس بن حجر، من المتقارب}:

وقَتْلَىٰ كمثل جذوع النخيـ ـل

فيكون (مثله) خبر ﴿لَيْسَ﴾ واسمها ﴿شَىْءٌ﴾. وهذا وجه قوي حسن، تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفىٰ عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب أيضاً زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم {من السريع}:

وصَالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ(٨٤)

وقول الآخر {رؤبة (ـ ١٤٥هـ)، من الرجز}:

فأصبحتْ مثلَ كعصف مأكول

الوجه الثاني: أن الزائد (مثل) أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد، لأن (مثل) اسم، والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولىٰ من القول بزيادة الاسم.

الثالث: أنه ليس ثَمَّ زيادةٌ أَصْلاً، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعله، وأتىٰ بـ (مثل) للمبالغة، وقالوا في معنىٰ المبالغة هنا: أي: ليس كمثله مِثْلٌ لو فُرِضَ المثل، فكيف ولا مثل له.

وقيل غير ذلك، والأول أظهر.

---

(٨٤) رجز لِخِطام {بن نصر} المُجاشِعِي، كما في «اللسان» ثفا. والصاليات: الحجارة المحترقة. و«يؤثفين»: بضم الياء وفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وفتح الفاء وسكون الياء والنون. قال في «اللسان»: «جاء به علىٰ الأصل ضرورة. ولولا ذلك لقال: يثفين. قال الأزهري: أراد يثفين، من أثفىٰ يثفي، فلما اضطره بناء الشعر رده إلىٰ الأصل، فقال: يؤثفين. لأنك إذا قلت: أفعل يفعل ـ علمت أنه كان في الأصل: يؤفعل، فحذفت الهمزة لثقلها، كما حذفوا ألف رأيت من: أرىٰ، وكان في الأصل: أرأىٰ، فكذلك من: يرىٰ، وترىٰ، ونرىٰ. الأصل فيها: يرأىٰ، وترأىٰ، ونرأىٰ. فإذا جاز طرح همزتها ـ وهي أصلية ـ كانت همزة يؤفعل أولىٰ بجواز الطرح، لأنها ليست من بناء الكلمة في الأصل». وأثفىٰ القدر: جعلها علىٰ الأثافي، وهي الحجارة التي تنصب وتجعل القدر عليها.

١٨ ـ قوله: (خلق الخلق بعلمه).

ش: (**خلق**): أي: أوجد وأنشأ وأبدع. ويأتي (خَلَقَ) أيضاً بمعنىٰ: قدَّر. و(الخلق): مصدر، وهو هنا بمعنىٰ المخلوق. وقوله: (**بعلمه**) في محل نصب علىٰ الحال، أي: خلقهم عالماً بهم. قال تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك] وقال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام]. وفي ذلك رد علىٰ المعتزلة.

قال الإمام عبد العزيز المكي {ـ ٢٤٠هـ}صاحب الإمام الشافعي رحمه الله وجليسه، في كتاب «الحَيْدة»[٨٥]، الذي حكىٰ فيه مناظرته بِشْراً المَرِيسيَّ {ـ ٢١٨هـ} عند المأمون {١٧٠ ـ ٢١٨هـ} حين سأله عن علمه تعالىٰ، فقال بِشر: أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم، تقريراً له، وبِشْرٌ يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح، فإن هٰذه الأسطوانة لا تجهل، وقد مدح الله تعالىٰ الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل. فمن أثبت العلم فقد نفىٰ الجهل، ومن نفىٰ الجهل لم يُثبت العلم، وعلىٰ الخلق أن يثبتوا ما أثبته الله تعالىٰ لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه.

("والدليل العقلي علىٰ علمه تعالىٰ: أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم. ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم عِلم الفاعل لها، لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير علم[٨٦]، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع ألّا يكون الخالق عالماً. وهذا له طريقان:

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم

---

(٨٥) قلت: في ثبوت نسبة الكتاب للمكي نظر، راجع الحاشية (١٤٢).

(٨٦) في الأصل: (العالم).

والآخر غير عالم؛ كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالماً لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات، التي هي المخلوقات؛ فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه بل هو أحق به. والله تعالىٰ له المثل الأعلىٰ، ولا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيلٍ، ولا في قياس شمولٍ، بل كلُّ ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما، فتنزيه الخالق عنه أولىٰ"{الأصفهانية ٤٤}.

١٩ ـ قوله: (وقدر لهم أقداراً).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر] وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب] وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الأعلىٰ]. وفي «صحيح مسلم» {٢٧١٣} عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**قدّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة** ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] »(٨٧).

٢٠ ـ قوله: (وضرب لهم آجالاً).

ش: يعني: أن الله تبارك وتعالى قدّر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. قال تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأعراف. النحل: ٦١] وقال تعالىٰ: ﴿﴿١٤٤﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران]. وفي «**صحيح مسلم**» {٢٦٦٣} عن عبد الله بن مسعود {ـ ٣٢هـ}، قال: قالت أم حبيبة {٢٥ق هـ ـ ٤٤هـ} زوج النبي ﷺ ورضي الله عنها: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان {٥٧ق هـ ـ ٣١هـ}، وبأخي معاوية {٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ}، قال: فقال النبي ﷺ: «**قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يعجل شيئاً قبل حَلِّه، ولن يؤخر شيئاً عن حَلِّه، ولو كنتِ سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار وعذاب في القبر؛ كان خيراً وأفضل**»(٨٨) فالمقتول ميت

---

(٨٧) صحيح، وتقدم بالحديث رقم (٨٠).

(٨٨) صحيح، وهو عند مسلم في (القدر) {(٢٦٦٣)}؛ وأحمد في «المسند» (١/ ٣٩٠، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٤٥، ٤٤٦)؛ وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣).

بأجله، فعلم الله تعالىٰ وقدَّر وقضىٰ أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بسبب الحرق، وهذا بالغرق، إلىٰ غير ذلك من الأسباب. والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة. وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يُقتل لعاش إلىٰ أجله فكانَ له أجلان وهذا باطل، لأنه لا يليق أن يُنسب إلىٰ الله تعالىٰ أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه البتة، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القِصاص والضمان علىٰ القاتل، لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحظور.

وعلىٰ هذا يُخرج قوله ﷺ: «**صلة الرحم تزيد في العمر**»[(٨٩)] أي: سبب طول العمر. وقد قدَّر الله أن هٰذا يصل رحمه، فيعيش بهٰذا السبب إلىٰ هـٰذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلىٰ هـٰذه الغاية، ولكن قدر هٰذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هٰذا يقطع رحمه، فيعيش إلىٰ كذا، كما قلنا في القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يلزم من تأثير صلة الرحم في زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك أم لا؟

فالجواب: أن ذلك غير لازم، لقوله ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها: «**قد سألتِ الله تعالىٰ لآجال مضروبة...**» الحديث[(=٨٨)]، كما تقدم {=٦٨}. فعُلم أن الأعمار مقدرة، لم يشرع الدعاء بتغييرها، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة. فإن الدعاء مشروع له نافع فيه، ألا ترىٰ أن الدعاء بتغيير العمر لمّا تضمن النفع الأخروي؛ شُرع كما في الدعاء الذي رواه النسائي {١٢٣٧} من حديث عمار بن ياسر {٥٧ق هـ ـ ٣٧هـ} عن النبي ﷺ أنه قال: «**اللهم بعلمك الغيب وقدرتك علىٰ الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي...**»[(٩٠)] إلىٰ آخر الدعاء. ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في «صحيحه» {١/٤٩٣، هـ(٩٠)}[(٩١)] من حديث ثَوْبان {ـ ٥٤هـ} رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**لا يرد القدَر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل**

---

(٨٩) **صحيح**، وهو قطعة من حديث رواه أبو يعلىٰ عن أنس بسند ضعيف، لكن معناه صحيح، يشهد له أحاديث كثيرة منها حديث أنس أيضاً مرفوعاً: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره، فليصل رحمه». متفق عليه {خ(٢٠٦٧)، م(٢٥٥٧)}. {رَ: «الصحيحة» عند (١٩٠٨ و٥١٩)}.

(٩٠) **صحيح**، وقد تقدم بتمامه برقم (٣٨).

(٩١) إطلاق لفظة الصحيح علىٰ «المستدرك» فيه تسامح ظاهر، لكثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة الواقعة فيه؛ بل وبعض الموضوعات. ولذلك تجد الحذاق من المحدثين يقولون: رواه الحاكم في «المستدرك».

ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه»(٩٢) وفي الحديث رد علىٰ من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في «**الصحيحين**» {م(١٦٣٩)(٤)، خ(٦٦٠٨)}عن النبي ﷺ: أنه نهىٰ عن النذر، وقال: «**إنه لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج به من البخيل**»(٩٣)

واعلم "أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو. ولهذا لا يحبّ الله ﴿ٱلْمُعْتَدِينَ ۝٥٥﴾ [الأعراف] في الدعاء. وكان الإمام أحمد {١٦٤ ـ ٢٤١هـ} رحمه الله يكره أن يدعىٰ له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فُرغ منه") {الاستقامة ١/ ١٥٧}.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾: إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنىٰ: ولا ينقص من عمر معمر آخر، وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحُمل قوله تعالىٰ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٩ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٤٠﴾ [الرعد]، [علىٰ أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾]: اللوح المحفوظ. ويدل علىٰ هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٩﴾ ثم قال: ﴿۝٣٩ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد] أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ. وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أدل علىٰ هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. فأخبر تعالىٰ أن الرسول لا يأتي بالآيات من قِبَل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٩ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد]، أي: أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تنسخ بالشريعة الأخرىٰ، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء. وفي الآية أقوال أخرىٰ، والله أعلم بالصواب.

---

(٩٢) **حسن دون قوله: «وإن الرجل ليحرم...»** وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وفيه راوٍ مجهول، لكن له شاهد دون الزيادة المذكورة فالحديث حسن بدونها، وقد تكلمت علىٰ الحديث في «الأحاديث الصحيحة» رقم (١٥٤؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٩٣) أخرجاه من حديث ابن عمر، ورواه مسلم {(١٦٤٠)} من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تنذروا فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً وإنما يستخرج به من البخيل». وقد خرجته في كتاب «السنة» لابن أبي عاصم برقم (٣١٢ ـ ٣١٤)؛ و«الإرواء» (٢٥٨٥).

٢١ ـ قوله: (لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم).

ش: فإنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون [و]ما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٩] وإن كان يعلم أنهم لا يُردون، ولكن أخبر أنهم لو ردوا لعادوا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال]. وفي ذلك رد علىٰ الرافضة والقدرية، الذين قالوا: إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده. وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي {=١٦٤} لها زيادة بيان، إن شاء الله تعالىٰ.

٢٢ ـ قوله: (وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته).

ش: ذكر الشيخ الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلىٰ أن الله تعالىٰ خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات] وقال تعالىٰ: ﴿﴿٢﴾ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك].

٢٣ ـ قوله: (وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفُذُ، لا مشيئة للعباد؛ إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان] وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير] وقال تعالىٰ: ﴿﴿١١١﴾ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٣] وقال تعالىٰ: ﴿﴿٩٨﴾ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس] وقال تعالىٰ: ﴿﴿١٢٥﴾ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام]. وقال تعالىٰ حكاية [عن] نوح عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿﴿٣٣﴾ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود] وقال تعالىٰ: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنعام]. إلىٰ غير ذلك من الأدلة علىٰ أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكيف [يكون] في ملكه ما لا يشاء! ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئةُ الكافر مشيئةَ الله! تعالىٰ الله عما يقولون ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء].

فإن قيل: يشكل علىٰ هذا قوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا . . .﴾ الآية [الأنعام] وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ . . .﴾ الآية [النحل] وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف]. فقد ذمهم الله تعالىٰ حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلىٰ الله تعالىٰ، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر].

قيل: قد أُجيب علىٰ هذا بأجوبة، من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك، لأنهم احتجوا بمشيئته علىٰ رضاه ومحبته، وقالوا: لو [كره] ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك. أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل علىٰ أمره به. أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه وأمره، الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة علىٰ جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أُمِروا أو نُهوا احتجوا بالقدر. وقد احتج سارق علىٰ عمر {٤٠ق هـ ـ ٢٣هـ} رضي الله عنه بالقدَر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره. يشهد لذلك قوله تعالىٰ في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام:١٤٩]. فعُلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم]؟

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم علىٰ موسىٰ عليه السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومني علىٰ أمر قد كتبه الله عليّ قبل أن أُخلق بأربعين عاماً؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حج موسىٰ {خ(٣٤٠٩)، م(٢٦٥٢)}، أي: غلب عليه بالحجة؟

قيل: نتلقاه بالقَبول والسمع والطاعة، لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه ـ كما فعلت القدرية ـ ولا بالتأويلات الباردة. بل الصحيح أن آدم لم يحتجَّ بالقضاء والقدر علىٰ الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتجُّ بالقدر، فإنه باطل. وموسىٰ عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه [من] أن يلوم آدم علىٰ ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه و﴿ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل:١٢١]، وإنما وقع اللوم علىٰ المصيبة التي أخرجت أولادَه من الجنة، فاحتج آدم بالقدر علىٰ المصيبة، لا علىٰ الخطيئة، فإن القدر يُحتج به عند المصائب، لا عند المعايب. وهذا المعنىٰ أحسن ما قيل في الحديث. فما قُدِّر من المصائب

يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضا بالله ربّاً، وأما الذنوب فليس للعبد أن يُذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوبَ، فيتوبَ من المعايب، ويصبر علىٰ المصائب. قال تعالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، إنما ذُمَّ علىٰ احتجاجه بالقدر، لا علىٰ اعترافه بالقَدَر وإثباته له. ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود]. ولقد أحسن القائل {من المتقارب}:

فما شئتَ كان [و] إن لم أشأ   وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

وعن وَهْبِ بن مُنَبِّهٍ {٣٤ ـ ١١٤هـ}، أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلمَ الناسِ بالقدر أكفَّهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقَهم به.

٢٤ ـ قوله: (يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلاً. ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلاً).

ش: هذا رد علىٰ المعتزلة قولَهم بوجوب فعل الأصلح للعبد علىٰ الله، وهي مسألة الهدىٰ، والضلال. قالت المعتزلة: الهدىٰ من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالّاً، وحكمه تعالىٰ علىٰ العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه. وهذا مبني علىٰ أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم. والدليل علىٰ ما قلناه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص]. ولو كان الهدىٰ بيان الطريق؛ لَمَا صح هذا النفي عن نبيه، لأنه ﷺ بيَّن الطريق لمن أحب وأبغض. وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة] ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]. ولو كان الهدىٰ من الله البيان، وهو عام في كل نفس؛ لَمَا صح التقييد بالمشيئة. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [الصافات] وقوله: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنعام].

٢٥ ـ قوله: (وكلهم يتقلبون في مشيئته، بين فضله وعدله).

ش: فإنهم كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن]. فمن هداه إلىٰ الإيمان فبفضله، وله الحمد، ومن أضله فبعدله، وله

الحمد. وسيأتي {=٣٢٧ و٣٣٧} لهذا المعنىٰ زيادة إيضاح، إن شاء الله تعالىٰ، فإن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لم يجمع الكلام في القدر في مكان واحد، بل فَرَّقَهُ، فأتيت به علىٰ ترتيبه.

٢٦ ـ قوله: (وهو متعال عن الأضداد والأنداد).

ش: الضِّد: المخالف، والنِّد: المثْل. فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا مثْل له، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]. ويشير الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ـ بنفي الضد والند ـ إلىٰ الرد علىٰ المعتزلة، في زعمهم أن العبد يخلق فعله.

٢٧ ـ قوله: (لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره).

ش: أي: لا يرد قضاء الله رادٌّ، ولا يُعقب، أي لا يؤخر حكمه، مؤخر، ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله ﴿ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝٥٠﴾ [إبراهيم. غافر:١٥].

٢٨ ـ قوله: (آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاًّ من عنده).

ش: أما الإيمان، فسيأتي {=٢٣٨} الكلام عليه إن شاء الله تعالىٰ. والإيقان: الاستقرار، من يَقِنَ الماء في الحوض إذا استقر. والتنوين في (كلاًّ) بدل الإضافة[٩٤]، أي: كل كائن محدث من عند الله، أي: بقضائه وقدره [وإرادته] ومشيئته وتكوينه. وسيأتي {=٣٤١} الكلام علىٰ ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالىٰ.

٢٩ ـ قوله: (وإن محمداً عبده المصطفىٰ، ونبيه المجتبىٰ، ورسوله المرتضىٰ).

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنىٰ. واعلم أن "كمال (المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالىٰ. وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو [من] أجهل الخلق وأضلهم، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦﴾ [الأنبياء]" {مجموع ١٠/١٧٦}.) إلىٰ غير ذلك من الآيات. وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء:١] وقال تعالىٰ: ﴿۝١٨ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن] وقال تعالىٰ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم] وقال تعالىٰ: ﴿۝٢١ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة]. وبذلك استحق التقديم علىٰ

(٩٤) في المطبوعة: (إضافي).

الناس في الدنيا والآخرة. ولذلك يقول المسيح عليه السلام يوم القيامة، إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليهم السلام: «**اذهبوا إلىٰ محمد، عبد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**» {خ(٤٤٧٦)، م(١٩٣)(٣٢٢)}[٩٥] فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالىٰ.

وقوله: (**وإن محمداً**): بكسر الهمزة، عطفاً علىٰ قوله: (إن الله واحد لا شريك له). لأن الكل معمول القول، أعني: قوله: (نقول في توحيد الله).

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوّة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا[٩٦] ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتىٰ أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا علىٰ أجهل الجاهلين. بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما، وتُعرّفُ بهما والتمييز[٩٧] بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوىٰ النبوة، فكيف بدعوة النبوة؟! "وما أحسن ما قال حسان {ـ ٥٤هـ} رضي الله عنه {من البسيط}:

لو لم يكن فيه آيات مبيِّنة كانت بديهتُه تأتيك بالخبر

وما من أحد ادّعىٰ النبوة من الكذابين؛ إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه؛ ما ظهر لمن له أدنىٰ تمييز. فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بأمور ويأمرهم بأمور، ولا بد أن يفعل أموراً [يبين بها صدقه]. والكاذب يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه وما يفعله؛ ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة. والصادق ضده. بل كل شخصين ادّعيا أمراً ـ أحدهما صادق والآخر كاذب ـ لا بد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا ولو بعد مدة، إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلىٰ البر، و[إن] البر يهدي إلىٰ الجنة، وما يزال الرجل يصْدق [ويتحرىٰ الصدق]، حتىٰ يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلىٰ الفجور، وإن الفجور يهدي إلىٰ النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرىٰ**

---

(٩٥) **متفق عليه** وهو قطعة من حديث سيأتي بطوله في الكتاب رقم (٢١٠).

(٩٦) في المطبوعة: (وقد روي). وهو خطأ.

(٩٧) في الأصل: (التميز).

الكذب، حتىٰ يُكتب عند الله كذاباً»[٩٨] ولهذا قال تعالىٰ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [الشعراء]. فالكهان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يخبرون بشيء من المغيبات، ويكون صدقاً؛ فمعهم من الكذب والفجور ما يبين[٩٩] أن الذي يُخبرون به ليس عن مَلَك، وليسوا بأنبياء[١٠٠] ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صَيَّاد: **«قد خبأت لك خَبْئاً»** فقال: [هو] الدُّخُّ. قال له النبي ﷺ: **«اخسأ، فلن تعدو قدرك»** {خ(٦١٧٣)، م(٢٩٣٠)}[١٠١] يعني: إنما أنت كاهن. وقد قال للنبي ﷺ: يأتيني صادق وكاذب[١٠٢]. وقال: أرىٰ عرشاً علىٰ الماء {م(٢٩٢٥)}[١٠٣]، وذلك هو عرش الشيطان وبين أن الشعراء ﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾، والغاوي: الذي يتبع هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضراً له في العاقبة.

فمن عرف الرسول وصِدقه ووفاءه ومطابقة قوله لِعِلْمه[١٠٤]؛ علم علماً يقيناً أنه ليس بشاعر ولا كاهن.

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة، حتىٰ في المدعي للصناعات والمقالات، كمن يدعي الفلاحة والنساجة والكتابة، وعلم النحو والطب

---

(٩٨) قال الشيخ أحمد شاكر: الزيادتان ثابتتان في رواية مسلم (٢/ ٢٨٩ {(٢٦٠٧) (١٠٥)})، وكان في المطبوعة: «ولا يزال» في الموضعين، وأثبتنا ما في مسلم أيضاً، لأن الرواية التي نقلها المؤلف أقرب الألفاظ إلىٰ رواية مسلم، من طريق وكيع وأبي معاوية، كلاهما عن الأعمش. وكذلك رواه أحمد: {١/ ٣٨٤} (٤١٠٨)، عن وكيع وأبي معاوية، بنحوه. وقد تساهل المؤلف في نسبة الحديث بهذا اللفظ لـ «الصحيحين». لأن البخاري إنما روىٰ بعضه {(٦٠٩٤)} بنحو معناه مختصراً. من طريق آخر. ولعله تبع في ذلك المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٢٦ ـ ٢٧)، فقد تساهل أيضاً ونسبه للبخاري. انظر «فتح الباري» (١٠/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

قال ناصر الدين: صحيح، وهو في الأدب من «صحيح **البخاري**» **مختصراً**، كما ذكر الشيخ شاكر رحمه الله تعالىٰ، لكنه في «الأدب المفرد» له رقم (٣٨٦) أتم منه.

(٩٩) في الأصل: (بين).

(١٠٠) الجملة في الأصل: (يخبرونه وليس عن ملك وامسوا بأنبياء).

(١٠١) صحيح، وهو من حديث ابن عمر أخرجاه في «**الصحيحين**».

(١٠٢) **صحيح**، وهو قطعة من حديث ابن عمر، الذي قبله.

(١٠٣) صحيح، أخرجه **مسلم** (٨/ ١٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه أن النبي ﷺ قال له: «ترىٰ عرش إبليس علىٰ البحر».

(١٠٤) {أي لِعِلم من يريد التمييز بين الصادق والكاذب}.

والفقه وغير ذلك. والنبوة مشتملة علىٰ علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال. فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب؟! ولا ريب أن المحققين علىٰ أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة: قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضا الرجل وحبه [وبغضه] وفرحه وحزنه وغير ذلك مما في نفسه، بأمور تظهر علىٰ وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد:٣١]. وقد قيل {عثمان، «الجواب الصحيح» ٦/٤٨٧}: ما أسرَّ أحد سريرة إلا أظهرها الله علىٰ صفحات وجهه وفلتات لسانه. فإذا كان صدق المخبر وكذبه يُعلم بما يقترن به من القرائن، فكيف بدعوىٰ المدعي أنه رسول الله؟! كيف يخفىٰ صدق هذا من كذبه؟! وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة؟!

ولهذا لما كانت خديجة {٦٨ ـ ٣ق هـ} رضي الله عنها تعلم من النبي ﷺ أنه الصادق البار، قال لها لما جاءه الوحي: «**إني قد خشيت علىٰ نفسي**»(١٠٥) فقالت: كلا، والله لا يُخزيك الله، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكَل، وتقري الضيف، وتَكسب المعدومَ، وتعين علىٰ نوائب الحق {خ(٣)، م(١٦٠)}(١٠٦) فهو لم يخف من تعمد الكذب، فهو يعلم من نفسه ﷺ أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون [قد] عرض له عارض سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وقد عُلم من سنة الله أن من جبله علىٰ الأخلاق المحمودة ونزهه عن الأخلاق المذمومة: فإنه لا يخزيه.

وكذلك قال النجاشي {ـ ٩هـ} ـ لما استخبرهم عما يخبر به، واستقرأهم القرآن فقرؤوا عليه ـ: (إن هذا والذي جاء به موسىٰ عليه السلام ليخرج من مشكاة واحدة)(١٠٧)

---

(١٠٥) صحيح، وهو قطعة من حديث بدء الوحي الطويل في أول «صحيح **البخاري**» (رقم ٣ ـ «مختصر البخاري» طبع المكتب الإسلامي)، وكان في الأصل وفي مطبوعة مكة «علىٰ عقلي»! وقد قال الشيخ أحمد شاكر في ذلك: «هو خطأ فاحش، لعله من الناسخ. بل هو كلام غير معقول. وحاشى رسول الله ﷺ أن يقول هذا. بل إن بعض العلماء فسر خشيته علىٰ نفسه، في هذا الحديث، بأنه خشي الجنون! واستنكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٣)، قال: وأبطله أبو بكر بن العربي، وحق له أن يبطل».اهـ.

(١٠٦) أخرجه **البخاري** من حديث عائشة، وهو طرف من الحديث الذي قبله.

(١٠٧) **حسن**، وهو طرف من حديث أم سلمة في هجرتها إلىٰ الحبشة الهجرة الأولىٰ. أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (١/ ٣٥٧ ـ ٣٦٣ ابن هشام) وعنه أحمد (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣ {(١٧٣٩)})؛ وسنده حسن.

وكذلك ورقة بن نوفل {ـ ح١٢ق هـ}، لما أخبره النبي ﷺ بما رآه، وكان ورقة [قد] تنصَّر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة {٦٨ ـ ٣ق هـ}: (أي: عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول) فأخبره النبي ﷺ بما رأىٰ فقال: هذا [هو] الناموس الذي كان يأتي موسىٰ {غ(٣)، م(١٦٠)}(١٠٨)

وكذلك هرقل {ـ ٢٠هـ} ملك الروم، فإن النبي ﷺ لما كتب إليه كتاباً يدعوه فيه إلىٰ الإسلام، طلب من كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان {٥٧ق هـ ـ ٣١هـ} قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلىٰ الشام، وسألهم عن أحوال النبي ﷺ، فسأل أبا سفيان، وأمر الباقين إن كذب أن يكذبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له في الأخبار، سألهم: هل كان في آبائه من مَلك؟ فقالوا: لا قال: هل قال هذا القول أحدٌ قبله؟ فقالوا: لا. وسألهم: أهو ذو نسب فيكم؟ فقالوا: نعم. وسألهم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقالوا: لا، ما جربنا عليه كذباً. وسألهم: هل اتبعه ضعفاء الناس أم أشرافهم؟ فذكروا أن الضعفاء اتبعوه. وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فذكروا أنهم يزيدون. وسألهم: هل يرجع أحد منهم عن دينه سُخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقالوا: لا وسألهم: هل قاتلتموه؟ قالوا: نعم. وسألهم عن الحرب بينهم وبينه؟ فقالوا: يُدال علينا مرة ونُدال عليه أخرىٰ. وسألهم: هل يَغدُِر؟ فذكروا أنه لا يَغدِر. وسألهم: بماذا يأمركم؟ فقالوا: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة. وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بيّن لهم ما في هذه المسائل من الأدلة، فقال: سألتكم هل كان في آبائه من ملك؟ فقلتم: لا، قلت: لو كان في آبائه [من] ملك لقلت: رجل يطلب مُلك أبيه. وسألتكم هل قال هذا القول [فيكم] أحد قبله؟ فقلتم: لا، فقلت: لو قال هذا القول أحد [قبله] لقلت: رجل ائتمَّ بقول قيل قبله. وسألتكم هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقلتم: لا، فقلت: قد علمت أنه لم يكن ليَدع الكذب علىٰ الناس، ثم يذهب فيكذب علىٰ الله تعالىٰ. وسألتكم أضعفاء الناس يتبعونه أم أشرافهم؟ فقلتم: ضعفاؤهم وهم أتباع الرسل، يعني في أول أمرهم. ثم قال: وسألتكم هل يزيدون أم ينقصون؟ فقلتم: بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتىٰ يتم وسألتكم هل يرتد أحد منهم عن دينه سُخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقلتم: لا، وكذلك الإيمان، إذا خالطت

(١٠٨) أخرجه **البخاري**، وهو من تمام حديث عائشة الذي قبله.

بشاشته القلوب لا يسخطه أحد[١٠٩]

ـ (وهذا من أعظم علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلاً ثم ينكشف) ـ.

وسألتكم كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دول، وكذلك الرسل تُبتلىٰ وتكون العاقبة لها. قال: وسألتكم هل يغدِر؟ فقلتم: لا، وكذلك الرسل لا تغدُر.

ـ (وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم، أنه تارة ينصرهم وتارة يبتليهم وأنهم لا يغدُرون؛ علم أن هذه علامات الرسل، وأن سنة الله في الأنبياء والمؤمنين أن يبتليهم بالسراء والضراء، لينالوا درجة الشكر والصبر[١١٠] كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**والذي نفسي بيده، لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له**»[١١١] والله تعالىٰ قد بيّن في القرآن ما في إدالة العدو عليهم يوم أُحُد من الحكمة فقال: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ . . .﴾ الآيات [آل عمران]. وقال تعالىٰ: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ . . .﴾ الآيات [العنكبوت]. إلىٰ غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة علىٰ سنته في خلقه وحكمته التي بهرت العقول) ـ.

قال: وسألتكم عما يأمر به؟ فذكرتم أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبي، وقد كنت أعلم أن نبياً يُبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من المُلك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقّاً فسيملك موضع قدميّ هاتين.

---

(١٠٩) **البخاري** من حديث أبي سفيان بطوله، وله عنده تتمة {ستأتي بين الاعتراضات}.

(١١٠) في الأصل: (البصر).

(١١١) مسلم (٨/ ٢٢٧ {(٢٩٩٩)})، وأحمد (٤/ ٣٣٢، ٣٣٣، ٦/ ١٥، ١٦) بلفظ: «عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذلك لأحد. . .» الحديث والباقي مثله سواء، وفي رواية لأحمد: (بينا رسول الله ﷺ مع أصحابه إذ ضحك فقال: «ألا تسألوني مم أضحك؟» قالوا: يا رسول الله! ومم تضحك؟ قال: «عجبت لأمر المؤمن. . .») الحديث وسنده صحيح علىٰ شرط مسلم وله شاهد مختصر، خرجته في «الصحيحة» (١٤٧).

ـ (وكان المخاطَبَ بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذ كافر من أشد الناس بغضاً وعداوة للنبي ﷺ) ـ.

قال أبو سفيان بن حرب: فقلت[١١٢] لأصحابي ونحن خروج: لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة، إنه ليعظمه مَلك بني الأصفر، وما زلت موقناً بأن أمر النبي ﷺ سيظهر، حتىٰ أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كاره {خ(٢٩٤١)}.

ومما ينبغي أن يُعرف: أن ما يحصل في القلب بمجموع أمور، قد لا يستقل بعضها به، بل ما يحصل للإنسان ـ مِنْ شِبَعٍ ورِيٍّ[١١٣] وشكر وفرح وغم ـ بأمور مجتمعة، لا يحصل ببعضها[١١٤]، لكن ببعضها قد يحصل بعض الأمر[١١٥/١]

وكذلك العلم بخبر من الأخبار، فإن خبر الواحد يُحصِّل للقلب نوع ظن، ثم الآخر يقويه، إلىٰ أن ينتهي إلىٰ العلم، حتىٰ يتزايد ويقوىٰ. وكذلك الأدلة علىٰ الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً: فإن الله سبحانه أبقىٰ في العالم الآثار الدالة علىٰ ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كثبوت الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبيّاً بعد نبي، في سورة الشعراء، كقصة موسىٰ وإبراهيم ونوح ومن بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٦٨﴾﴾ [الشعراء: ١٠٣ و١٢١ و١٣٩ و١٥٨ و١٧٤ و١٩٠] ”{أصفهانية ١٢١ ـ ١٣٤}.)

(“وبالجملة: فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول: إنه رسول الله، وأن أقواماً اتبعوهم، وأن أقواماً خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم: هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها. ونقلُ أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار من مضىٰ من الأمم من ملوك الفرس وعلماء الطب، كبقراط {٤٦٠؟ ـ ٣٧٧؟ق م} وجالينوس {١٢٩ ـ ١٩٩؟م} وبَطْلَمْيُوس {القرن٢م}[١١٥/٢]

---

(١١٢) في الأصل: (قلت).

(١١٣) في المطبوعة: (شفيع ووزير) وهو خطأ، وبهذا تصحح الجملة ويستقيم الكلام.

(١١٤) في الأصل: (بعضها). (١/١١٥) في الأصل: (الأمور).

(٢/١١٥) {في جميع طبعات الكتاب: (بطليموس) بتقديم الياء علىٰ الميم وهو خطأ فقد قال الأستاذ أحمد العلاونة في «نظرات في كتاب الأعلام للزركلي» (ص١١٥؛ طبع المكتب الإسلامي): يقول الأستاذ محمد دُهْمان: (وكتابته بهذه الصورة مما عم الخطأ بها من أكثر الكتّاب والأدباء المعاصرين. الصواب: كتابتها بتقديم الميم علىٰ الياء، ثم راجعت عدداً من =

وسقراط {٤٧٠ ـ ٣٩٩ق م} وأفلاطون {٤٢٨؟ ـ ٣٤٧ق م} وأَرِسْطو {٣٨٤ ـ ٣٢٢ق م} وأتباعه.

ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ علمنا يقيناً أنهم كانوا صادقين علىٰ الحق من وجوه متعددة: منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخِذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم. ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم، إذا عُرف الوجه الذي حصل عليه ـ كغرق فرعون وغرق قوم نوح وبقية أحوالهم ـ عُرف صدق الرسل. ومنها: أن من عَرف ما جاءت به الرسل من الشرائع وتفاصيل أحوالها، تبيّن له أنهم أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاؤوا به ـ من المصلحة والرحمة والهدىٰ والخير ودلالة الخلق علىٰ ما ينفعهم ومنع ما يضرهم ـ ما يبين أنه لا يصدر إلا عن راحم بَرٍّ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق" {أصفهانية ١٣٧ ـ ١٣٩}.

ولذكر دلائل نبوة محمد ﷺ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفردها الناس بمصنفات كالبيهقي {٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ} وغيره.

"بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالىٰ، ونسبته له إلىٰ الظلم والسفه، تعالىٰ الله عن ذلك[١١٦] ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]، بل جحدٌ للرب بالكلية وإنكار.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبي صادق، بل مَلك ظالم، فقد تهيأ له أن يفتري علىٰ الله ويتقول عليه، ويستمر حتىٰ يحلل[١١٧] ويُحرم، ويفرضَ الفرائض، ويَشرَعَ الشرائع وينسخَ الملل، ويضربَ الرقاب، ويقتلَ أتباع الرسل [وهم] أهل الحق، ويَسبيَ نساءهم، ويَغنمَ أموالهم وذراريّهم وديارهم، ويتم له ذلك حتىٰ يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلىٰ أمر الله له به ومحبته له، والرب تعالىٰ يشاهده وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويُعلي أمره، ويمكّن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن

= الكتب العربية المطبوعة قبل ستين عاماً [كتابته للمقال ١٣٩٨هـ] كـ «عيون الأبناء» لابن أبي أصيبعة، وكتاب «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» لابن القفطي فلم أجدها إلا بتقديم الميم علىٰ الياء).

ثم قال العلاونة (١١٨): وأضيف إلىٰ أدلته قول البحتري يهجو ابن أبي قماش:

وما حكاه ذُرُوثيُوسُ وَبَطْلَمْـ ... يُوسُ مِن واضِحٍ لَكُم وَخَفِي}.

(١١٦) في الأصل: (ذكر). (١١٧) في الأصل: (يتحلل).

كذب علىٰ الله وأبطل شرائع أنبيائه وبدَّلها وقتل أولياءه، واستمرت نصرته عليهم دائماً، والله تعالىٰ يقره علىٰ ذلك، ولا يأخذ ﴿مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾﴾، ولا يقطع ﴿مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة]. فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم، لأخذ علىٰ يديه ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالاً للصالحين. إذ لا يليق [بالملوك] غير ذلك، فكيف بملك الملوك و﴿أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هود * التين:٨]؟!

ولا ريب أن الله [تعالىٰ] قد رَفع له ذكرَه، وأظهر دعوته، والشهادة له بالنبوة علىٰ رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، وقطعوا دابره واستأصلوه. هذه ﴿﴿٢٣﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح]{زاد ٣/ ٦٤٠}، حتىٰ إن الكفار يعلمون ذلك. قال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور]. أفلا تراه يخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأبىٰ أن يقر من تقوَّل عليه بعض الأقاويل، لا بد أن يجعله عبرة لعباده كما جرت بذلك سنته في المتقولين(١١٨) عليه. وقال تعالىٰ: ﴿﴿٢٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورىٰ] وهنا انتهىٰ جواب الشرط، ثم أخبر خبراً جازماً غير معلق: أنه يمحو ﴿ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الشورىٰ:٢٢]. وقال تعالىٰ: ﴿﴿٩١﴾ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام]. فأخبر سبحانه أن من نفىٰ عنه الإرسال والكلام لم يقدره حق قدره.

وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبَّأه الله بخبر السماء: إنْ أَمَرَهُ أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإنْ لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول. فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذِ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس. فالرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها.

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله علىٰ خلقه، وخصوصاً محمداً ﷺ، كما قال [تعالىٰ]: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

---

(١١٨) في الأصل: (المقتولين).

٣٠/ ١ ـ قوله: (وإنه خاتم الأنبياء).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠]. وقال ﷺ: «**مَثليَ ومَثل الأنبياء كمَثل قصر أُحسن بنيانه، وتُرك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حُسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة، لا يعيبون سواها، فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة، خُتم بي البنيان، وخُتم بي الرسل**»(١١٩) أخرجاه في «الصحيحين» {؟} * وقال ﷺ: «**إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي، يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر، الذي يُحشر الناس علىٰ قدمي، وأنا العاقب، والعاقب الذي ليس بعده نبي**» {خ(٣٥٣٢)، م(٢٣٥٤)}(١٢٠) * [وفي «**صحيح مسلم**» {؟} عن ثوبان {ـ ٥٤هـ}، قال: قال رسول الله ﷺ: «**وإنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابون، كلهم يزعم أنه نبي]، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي...**»(١٢١) الحديث * ولـ«**مسلم**» {٥٢٣}: أن رسول الله ﷺ قال: «**فضلت علىٰ الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلَّت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأُرسلت [إلىٰ] الخلق كافة، وخُتم بي النبيون**»(١٢٢).

٣٠/ ٢ ـ قوله: (وإمام الأتقياء).

ش: هو ﷺ؛ الإمام الذي يؤتم به، أي: يقتدون به. والنبي ﷺ إنما بُعث للاقتداء به، لقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران]. وكل من اتبعه واقتدىٰ به فهو من الأتقياء.

٣٠/ ٣ ـ قوله: (وسيد المرسلين).

ش: قال ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول**

---

(١١٩) **صحيح غير أن عزوه بهذا اللفظ لـ«الصحيحين»، وهم**، وإنما هو عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (٢/ ٢٠٣/ ١)، وأخرجه الشيخان {خ(٣٥٣٥ و٣٥٣٤)، م(٢٢٨٦ و٢٢٨٧)} عنه وعن جابر نحوه. وكذا رواه أحمد (٢/ ٢٤٤، ٢٥٦، ٣١٢، ٣٩٨، ٤١٢، ٣/ ٣٦١)؛ ورواه أيضاً (٣/ ٩ {و: م(٢٢٨٦) (٢٢)}) عن أبي سعيد الخدري.

(١٢٠) أخرجه **الشيخان** من حديث جبير بن مطعم.

(١٢١) وأخرجه أبو داود {(٤٢٥٢)} أيضاً وأحمد {٥/ ٢٧٨} وغيرهما {و: م(٢٨٨٩) أخرج أصله دون موضع الشاهد}.

(١٢٢) صحيح، وهو من حديث أبي هريرة وأخرجه الترمذي أيضاً (١/ ٢٩٣ {(١٦١٠)}) وقال: «حديث حسن صحيح» وأحمد (٢/ ٤١٢) وله عنده طرق بألفاظ أخرىٰ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٨٥).

شافع، وأول مُشفَّع»[(١٢٣)] رواه **مسلم** {٢٢٧٨} * وفي أول حديث الشفاعة: «**أنا سيد الناس يوم القيامة**» {خ(٣٣٤٠)، م(١٩٤)}[(١٢٤)] * [و]روىٰ **مسلم** {٢٢٧٦} والترمذي {٣٨٦٩} عن واثلة بن الأسقع {٢٢ق هـ ـ ٨٣هـ} رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل، واصطفىٰ قريشاً من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»[(١٢٥)]

فإن قيل: يشكل علىٰ هذا قوله ﷺ: «**لا تفضلوني علىٰ موسىٰ، فإن الناس يُصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يُفيق، فأجد موسىٰ باطشاً بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي، أو كان ممن استثنىٰ الله؟**»[(١٢٦)] خرّجاه في «الصحيحين» {؟}، فكيف يُجمع بين هذا وبين قوله: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[(١٢٧)]

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفىٰ موسىٰ علىٰ البشر، فلطمه مسلمٌ، وقال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟

---

(١٢٣) مسلم (٧/ ٥٩)، وكذا أبو داود (٤٦٧٣)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٠)، وأحمد (٢/ ٥٤٠): من حديث أبي هريرة. وله شواهد كثيرة، خرجت بعضها في «ظلال الجنة» (٧٩٢ ـ ٧٩٦).

(١٢٤) **مسلم** (١/ ١٢٧)، وكذا البخاري (٢/ ٣٣٤، ٣/ ٢٧٢)، وأحمد (٢/ ٤٣٥) من حديث أبي هريرة أيضاً، والدارمي (١/ ٢٧ ـ ٢٨)، وأحمد (٣/ ١٤٤) بسند صحيح عن أنس، وزاد: «ولا فخر»، والترمذي عن أبي سعيد، وسيأتي {=(١٢٧)}.

(١٢٥) وقال الترمذي (٢/ ٢٨١): «حديث حسن صحيح» **واللفظ لمسلم**، ولفظ الترمذي {(٣٨٦٦)} أتم، لكن فيه من هو كثير الغلط، كما بينته في «الصحيحة» (٣٠٢).

(١٢٦) البخاري في «الخصومات» (٢/ ٨٩) و«الأنبياء» (١٢/ ٣٥٩) و«الرقاق» (٤/ ٢٣٤) و«التوحيد» (٤/ ٤٧٤ {(٢٤١١ و٣٤٠٨ و٦٥١٧ و٧٤٢٨)})؛ ومسلم في «الفضائل» (٧/ ١٠١)؛ وكذا أحمد (٢/ ٢٦٤) من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا تخيروني»، وأما لفظ: «لا تفضلوني» فإنما هو عند الشيخين من طريق الأعرج عنه في سياق آخر يأتي بعد حديث. وفي حديث أبي سلمة: «فإذا موسىٰ باطش بجانب العرش»، وقال الأعرج: «فإذا موسىٰ آخذ بالعرش» ورواية أحمد من طريق الأعرج وأبي سلمة معاً: «فأجد موسىٰ ممسكاً بجانب العرش».

(١٢٧) **صحيح**، أخرجه الترمذي (٢/ ٢٨٢ {(٣٨٧٥)})، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (٣/ ٢) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» ورواه أحمد (١/ ٢٨١، ٢٩٥) من هذا الوجه عن ابن عباس. وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة». أخرجه مسلم (٧/ ٥٩ {(٢٢٧٨)})، وأبو داود (٤٦٧٣)، وابن سعد (١/ ٢٠)، وهو في «الصحيحين» نحوه، وتقدم قريباً {(١٢٤)}، وذكرنا له هناك شاهداً آخر؛ وله في «الصحيحة» (١٥٧١) شاهد ثالث عن سلمان.

فجاء اليهودي، فاشتكىٰ من المسلم الذي لطمه، فقال النبي ﷺ هذا، لأن التفضيل إذا كان علىٰ وجه الحمية والعصبية وهوىٰ النفس كان مذموماً، بل نفس الجهاد، إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء:٥٥] وقال تعالىٰ: ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة]. فعُلم أن المذموم إنما هو التفضيل علىٰ وجه الفخر، أو علىٰ وجه الانتقاص بالمفضول. وعلىٰ هذا يُحمل أيضاً قوله ﷺ: «**لا تفضلوا بين الأنبياء**»(١٢٨) إن كان ثابتاً، فإن هذا قد روي في نفس حديث موسىٰ، وهو في البخاري وغيره، لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، بخلاف حديث موسىٰ، فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم.

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «**لا تفضلوني علىٰ موسىٰ**»(١٢٩) وقوله: «**لا تفضلوا بين الأنبياء**»؛ نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يفضل بعض الرسل علىٰ بعض بعينه، بخلاف قوله: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»(١٣٠) فإنه تفضيل عام فلا يمنع منه. وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا ينصبّ علىٰ أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أفضل منك. ثم إني رأيت الطحاوي رحمه الله قد أجاب بهذا الجواب في «شرح معاني الآثار» {٣١٥/٤}.

---

(١٢٨) صحيح، وهو رواية من حديث أبي هريرة المتقدم من طريق عبد الرحمٰن الأعرج عنه قال: (بينما يهودي يعرض سلعة له أعطي بها شيئاً كرهه أو لم يرضه، قال: لا والذي اصطفىٰ موسىٰ عليه السلام علىٰ البشر، فسمعه رجل من الأنصار، فلطم وجهه، قال: تقول: والذي اصطفىٰ موسىٰ عليه السلام علىٰ البشر، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟! قال: فذهب اليهودي إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا أبا القاسم! إن لي ذمة وعهداً، وقال: فلان لطم وجهي، فقال رسول الله ﷺ: «لم لطمت وجهه؟» قال: قال: يا رسول الله! والذي اصطفىٰ موسىٰ عليه السلام علىٰ البشر وأنت بين أظهرنا، قال: فغضب رسول الله ﷺ حتىٰ عرف الغضب في وجهه، ثم قال: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السماوات ومن في الأرض، إلا من شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرىٰ فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسىٰ عليه السلام آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي، ولا أقول: إن أحداً أفضل من يونس بن متىٰ عليه السلام»). أخرجه **البخاري** (٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦١ {(٣٤١٤)})، **ومسلم** (٧/ ١٠٠ ـ ١٠١ {(٢٣٧٣) (١٥٩)}) وقد غمز الشارح من صحته، ولا أعلم له علة، ولم يتكلم عليه الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣١٨)، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون...» الحديث نحوه. أخرجه البخاري (٢/ ٨٩ {(٢٤١٢)})، ومسلم (٧/ ١٠٢ {(٢٣٧٤)})، وأحمد (٣/ ٣٣)، وروىٰ أبو داود (٤٦٦٨) الجملة الأولىٰ منه، وهي رواية لأحمد (٣/ ٣١).

(١٢٩) **صحيح**، وتقدم قريباً برقم (١٢٦). (١٣٠) **صحيح**، وتقدم قريباً برقم (١٢٧).

وأما ما يروىٰ أن النبي ﷺ قال: «**لا تفضلوني علىٰ يونس [بن مَتَّىٰ]**»[(١٣١)]، وأن بعض الشيوخ {الجويني} قال: لا يُفسر لهم هذا الحديث حتىٰ يُعطىٰ مالاً جزيلاً، فلما أعطوه فسره بأن قرب يونس من الله وهو في بطن الحوت كقربي من الله ليلة المعراج، وعدُّوا هذا تفسيراً عظيماً. وهذا يدل علىٰ جهلهم بكلام الله وبكلام رسوله لفظاً ومعنىً، فإن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها، وإنما اللفظ الذي في «الصحيح»: «**لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متىٰ**»[(١٣٢)] وفي رواية: «**من قال: إني خير من يونس بن متىٰ، فقد كذب**». وهذا اللفظ يدل علىٰ العموم، أي: لا ينبغي لأحد أن يُفضل نفسه علىٰ يونس بن متىٰ، ليس فيه نهي المسلمين أن يفضلوا محمداً علىٰ يونس، وذلك لأن الله تعالىٰ قد أخبر عنه أنه التقمه ﴿ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ [الصافات] أي: فاعلٌ ما يلام عليه. وقال تعالىٰ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء]. فقد يقع في نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلىٰ هذا المقام، إذ لا يفعل ما يلام عليه. ومن ظن هذا فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾، كما قال أول الأنبياء وآخرهم، فأولهم: آدم، قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف]. وآخرهم وأفضلهم وسيدهم: محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره، بعد قوله: «**وجهت وجهي...**» إلىٰ آخره: «**اللهم أنت الملك لا إلـه إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، لا يغفر الذنوب إلا أنت...**»[(١٣٣)] إلىٰ آخر الحديث. وكذا قال موسىٰ عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي

---

(١٣١) **لا أعرف له أصلاً بهذا اللفظ**، وتقدم قريباً في حديث أبي هريرة: «ولا أقول: إن أحداً أفضل من يونس بن متّىٰ».

(١٣٢) **مسلم** {وَ: خ(٣٤١٦)} وأحمد {٢/٤٠٥} وغيرهما، ولفظه عند مسلم (٢٣٧٦)، «قال ـ يعني الله تبارك وتعالىٰ ـ: لا ينبغي لعبد لي (وفي لفظ: لعبدي)» {ـ أبو هريرة. خ(٣٤١٣)، م(٢٣٧٧) ـ ابن عباس. رَ: خ(٣٤١٢) ـ ابن مسعود}. **والرواية الأخرىٰ للبخاري في** «التفسير» {(٤٦٠٤) ـ أبو هريرة}.

(١٣٣) **مسلم** {(٧٧١)} وأحمد {١/٩٤، د(٧٦٠)} وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه، وهو قطعة من دعاء التوجه بعد الإحرام، وهو مخرج في «صفة الصلاة» (ص٦٤ ـ الطبعة الرابعة عشرة، طبعة المكتب الإسلامي).

﴿فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٥﴾﴾ [القصص]. وأيضاً: فيونس ﷺ لما قيل فيه: ﴿﴿٤٧﴾ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم]، فنُهي نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمره بالتشبه بأولي العزم حيث قيل له: ﴿﴿٣٥﴾ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف]، فقد يقول من يقول: «**أنا خير من يونس**»: للأفضل أن يفخر علىٰ من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان]، وفي «**صحيح مسلم**» {(٢٨٦٥)(٦٤)} عن النبي ﷺ أنه قال: «**أُوحي إليَّ أن تواضعوا، حتىٰ لا يفخر أحدٌ علىٰ أحد، ولا يبغي أحد علىٰ أحد**»[١٣٤]. [فالله تعالىٰ نهىٰ أن يُفخر علىٰ عموم المؤمنين]، فكيف علىٰ نبي كريم؟ فلهذا قال: «**لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متىٰ**». فهذا نهي عام لكل أحد أن يتفضل ويفتخر علىٰ يونس. وقوله: «**من قال: إني خير من يونس بن متىٰ، فقد كذب**»، فإنه لو قُدِّر أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير نقصاً، فيكون كاذباً، وهذا لا يقوله نبي كريم، بل هو تقدير مطلق، أي: من قال هذا فهو كاذب، وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالىٰ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٢]، وإن كان ﷺ معصوماً من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال.

وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم، لأنا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره، إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبله، صلىٰ الله عليهم وسلم أجمعين. ولهذا أتْبعه بقوله: «**ولا فخر**»، كما جاء في رواية. وهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن مقام الذي أُسري به إلىٰ ربه ـ وهو مقرب معظم مكرم ـ كمقام الذي أُلقي في بطن ﴿ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ [الصافات]؟! وأين المعظَّم المقرَّب من الممتحن المؤدَّب؟! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب. فانظر إلىٰ هذا الاستدلال، لأنه بهذا المعنىٰ المحرف اللفظ لم يقله الرسول، وهل يُقاوِم هذا الدليلُ علىٰ نفي علو الله تعالىٰ علىٰ خلقه الأدلةَ الصحيحة الصريحة القطعية علىٰ علو الله تعالىٰ علىٰ خلقه، التي تزيد علىٰ ألف دليل، كما يأتي {= ٢٠٠} الإشارة إليها عند قول الشيخ رحمه الله: (محيط بكل شيء وفوقه)، إن شاء الله تعالىٰ.

٣٠/ ٤ ـ قوله: (وحبيب رب العالمين).

ش: ثبت له ﷺ أعلىٰ مراتب المحبة، وهي الخُلة، كما صح عنه ﷺ أنه قال:

---

(١٣٤) مسلم (٨/ ١٦٠) من حديث عياض بن حمار، وله شاهد من حديث أنس، وقد خرجتهما في «الصحيحة» (٥٧٠).

«**إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً**» {م(٥٣٢)}[(١٣٥)] = وقال: «**ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الرحمٰن**»[(١٣٦)] = والحديثان في «الصحيح»، وهما يبطلان قول من قال: الخلة لإبراهيم والمحبة لمحمد، فإبراهيم خليل الله ومحمد حبيبه. وفي «**الصحيح**» أيضاً: «**إني أبرأ إلىٰ كل خليل من خُلَّته**»[(١٣٧)] والمحبة قد ثبتت لغيره. قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [آل عمران: و١٤٨. المائدة: ٩٥] ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [آل عمران] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة]. فَبَطَلَ قول من خص الخُلة بإبراهيم والمحبة بمحمد، بل الخلة خاصة بهما، والمحبة عامة. وحديث ابن عباس رضي الله عنهما ـ الذي رواه الترمذي {٣٨٧٧} الذي فيه: «**إن إبراهيم خليل الله، ألا وأنا حبيب الله ولا فخر**»[(١٣٨)] ـ: **لم يثبت**.

("والمحبة مراتب: **أولها**: العِلاقة، وهي تعلق القلب بالمحبوب. **والثانية**: الإرادة، وهي ميل القلب إلىٰ محبوبه وطلبه له. **الثالثة**: الصَّبابة، وهي انصباب القلب إليه بحيث لا يملكه صاحبه، كانصباب الماء في الحدور. **الرابعة**: الغرام، وهي الحب اللازم للقلب، ومنه الغريم، لملازمته، ومنه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾﴾ [الفرقان]. **الخامسة**: المودة، والود، وهي صفو المحبة وخالصها ولبُّها، قال تعالىٰ: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾﴾ [مريم]. **السادسة**: الشغف، وهي وصول المحبة إلىٰ شَغَاف القلب. **السابعة**: العشق: وهو الحب المفرط الذي يُخاف علىٰ صاحبه منه، ولكن لا يوصف به الرب تعالىٰ ولا العبد في محبة ربه، وإن كان قد أطلقه بعضهم. واختُلف في سبب المنع، فقيل: عدم التوقيف، وقيل غير ذلك. ولعل امتناع إطلاقه: أن العشق محبة مع شهوة. **الثامنة**: التَّتَيُّم، وهو بمعنىٰ التعبد. **التاسعة**: التعبد. **العاشرة**: الخُلة، وهي المحبة التي تخللت روح المحب وقلبه" {مدارج ٣/٢٨ ـ ٣٠}.)

وقيل في ترتيبها غير ذلك. وهذا الترتيب تقريب حسن، [لا] يعرف حسنه [إلا] بالتأمل في معانيه.

---

(١٣٥) مسلم وأبو عوانة {٢/٤٠١} من حديث جندب، وهو طرف منه مخرج في «أحكام الجنائز» (٢١٧).

(١٣٦) **مسلم** {(٢٣٨٣)} من حديث عبد الله بن مسعود، بلفظ: «خليل الله»، وكذا رواه الترمذي (٢/ ٢٨٩ {(٣٩١٧)}) وصححه، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٢٦) {وَ: ش١١/٤٧٣ **بلفظ الشارح**}.

(١٣٧) هو من حديث ابن مسعود الذي قبله.

(١٣٨) ضعيف، لضعف زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام أيضاً.

واعلم أن وصف الله تعالىٰ بالمحبة والخُلة، هو كما يليق بجلال الله تعالىٰ وعظمته، كسائر صفاته تعالىٰ، وإنما يوصف الله تعالىٰ من هذه الأنواع بالإرادة والود والمحبة والخُلة، حَسَبَ ما ورد النص.

وقد اختُلف في تحديد المحبة علىٰ أقوال، نحو ثلاثين قولاً. ولا تُحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء. وهذه الأشياء الواضحة لا تحتاج إلىٰ تحديد، كالماء والهواء والتراب والجوع ونحو ذلك.

٣١ ـ قوله: (وكل دعوىٰ النبوة بعده فغيٌّ وهوىً).

ش: لما ثبت أنه خاتم النبيين، عُلم أن من ادعىٰ بعده النبوة فهو كاذب. ولا يقال: فلو جاء المدعي للنبوة بالمعجزات الخارقة والبراهين الصادقة كيف يقال بتكذيبه؟ لأنا نقول: هذا لا يُتصور أن يوجد، وهو من باب فرض المحال، لأن الله تعالىٰ لما أخبر أنه خاتم النبيين، فمن المحال أن يأتي مدَّعٍ يدعي النبوة ولا يظهر أمارة كذبه في دعواه. و(الغي): ضد الرشاد. و(الهوىٰ): عبارة عن شهوة النفس. أي: أن تلك الدعوىٰ بسبب هوىٰ النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

٣٢ ـ قوله: (وهو المبعوث إلىٰ عامة الجن وكافة الورىٰ، بالحق والهُدىٰ، وبالنور والضياء).

ش: أما كونه مبعوثاً إلىٰ عامة الجن، فقال تعالىٰ حكاية عن قول الجن: ﴿(٢٩) يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ . . .﴾ الآية [الأحقاف]. وكذا سورة الجن تدل علىٰ أنه أُرسل إليهم أيضاً. قال مقاتل {ـ ١٥٠هـ}: لم يبعث الله رسولاً إلىٰ الإنس والجن قبله. وهذا قول بعيد. فقد قال تعالىٰ: ﴿(١٣٠) يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ . . .﴾ الآية [الأنعام] والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد {٢١ ـ ١٠٤هـ} وغيره من السلف والخلف. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسل من بني آدم، ومن الجن نُذرٌ. وظاهر قوله تعالىٰ حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ . . .﴾ الآية [الأحقاف:٢٩]: يدل علىٰ أن موسىٰ مرسلٌ إليهم أيضاً. والله أعلم.

وحكىٰ ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم {قبل ٢٥ ـ ١٠٥هـ}: أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتج بهذه الآية الكريمة. وفي الاستدلال بها علىٰ ذلك نظر، لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي ـ والله أعلم ـ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ (٢٠)﴾ [الرحمٰن] والمراد: من أحدهما.

وأما كونه مبعوثاً إلىٰ (**كافة الورىٰ**)، فقد قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ] وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف] وقال تعالىٰ: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:٢٠] أي: وأنذر من بلغه. وقال تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ . . .﴾ الآية [يونس] وقال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان] وقد قال تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران:٢٠]. وقال ﷺ: «**أُعطِيت خمساً لم يعطهن أحدٌ من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أُمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحلت لي الغنائم، ولم تحلَّ لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يُبعث إلىٰ قومه خاصة وبُعثت إلىٰ الناس عامة**»(١٣٩) أخرجاه في «**الصحيحين**» {خ(٣٣٥)، م(٥٢١)} * وقال ﷺ: «**لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار**»(١/١٤٠) رواه مسلم. وكونه ﷺ مبعوثاً إلىٰ الناس كافة معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة.

وأما قول بعض النصارىٰ: إنه رسول إلىٰ العرب خاصة. فظاهر البطلان، فإنهم لما صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به. وقد قال: إنه رسول الله إلىٰ الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتماً، فقد أرسل رسله وبعث كتبه في أقطار الأرض إلىٰ كسرىٰ وقيصر {ـ ٢٠هـ} والنجاشي والمقوقِس وسائر ملوك الأطراف، يدعو إلىٰ الإسلام.

وقوله: (**وكافة الورىٰ**): في جر (كافة) نظر، فإنهم قالوا: لم تستعمل (كافة) في كلام العرب إلا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ]، علىٰ ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنها حالٌ من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾ وهي اسم فاعل والتاء فيها للمبالغة، أي: إلا كافّاً للناس عن الباطل، وقيل: هي

---

(١٣٩) صحيح، وهو من حديث جابر، وقد خرجته في «إرواء الغليل» (٢٨٥).

(١/١٤٠) **صحيح**، وهو من حديث أبي هريرة، وهو في مسلم (١/ ٩٣ {(١٥٣)})، ولكنه مغاير في بعض الأحرف لسياق الكتاب. وقد رواه ابن منده في «التوحيد» (ق٤٤/ ١) ولفظه أقرب، وقد خرجته في «الصحيحة» (١٥٧).

مصدر (كفَّ)، فهي بمعنىٰ كفّاً أي: إلا [أن] تكفَّ الناس كفّاً، [و] وقوع المصدر حالاً كثير. **الثاني**: أنها حال من (الناس). واعترض بأن حال المجرور لا يتقدم عليه عند الجمهور، وأُجيب بأنه قد جاء عن العرب كثيراً فوجب قَبوله، وهو اختيار ابن مالك {٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ} رَحِمَهُ اللَّهُ، أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة. **الثالث**: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: إرسالةً كافة. واعتُرض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالاً.

وقوله: (**بالحق والهدىٰ وبالنور والضياء**): هذه أوصاف ما جاء به رسول الله ﷺ من الدين والشرع المؤيد بالبراهين الباهرة من القرآن وسُائر الأدلة. و(الضياء): أكمل من (النور)، قال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس].

٣٣ ـ قوله: (وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله علىٰ رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون علىٰ ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالىٰ بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله، وعابه، وأوعده بسقر، حيث قال تعالىٰ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾، فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر]؛ علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر).

ش: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس. وهذا الذي حكاه الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

"وقد افترق الناس في مسألة الكلام علىٰ تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يَفيض علىٰ النفوس من المعاني، إما من العقل الفعال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة.

وثالثها: أنه معنىً واحدٌ قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبّر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبّر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كُلّاب {ـ ٢٤٥هـ} ومن وافقه، كالأشعري {٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ} وغيره.

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام، ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، وهذا قول الكرّامية وغيرهم.

وسادسها: أن كلامه يرجع إلىٰ ما يُحْدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب «المعتبر» {١٠٨/٣'}، ويميل إليه الرازيّ {٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ} في «المطالب العالية» {٢٠١/٣ ـ ٢٠٧}.

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنىً قائماً بذاته، هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتُريديّ {ـ ٣٣٣هـ}.

وثامنها: أنه مشترك بين المعنىٰ القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي {٤١٩ ـ ٤٧٨هـ} ومن تَبِعه.

وتاسعها: أنه تعالىٰ لم يزل متكلماً إذا شاء ومتىٰ شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يُسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة"{منهاج ٣٥٨/٢ ـ ٣٦٣}.)

وقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وإن القرآن كلام الله)** إن بكسر الهمزة؛ عطف علىٰ قوله: (إن الله واحد لا شريك له) ثم قال: (وإن محمداً عبده المصطفىٰ). وكسر همزة (إن) في المواضع الثلاثة، لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: (نقول في توحيد الله).

وقوله: **(كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً)**: رد علىٰ المعتزلة وغيرهم. فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه، كما تقدم {=٩١} حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يحرفون الكلام عن مواضعه! وقولهم باطل، فإن المضاف إلىٰ الله تعالىٰ معانٍ وأعيانٌ، فإضافة الأعيان إلىٰ الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره؛ فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقاً.

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص. قال تعالىٰ: ﴿﴿١٤٧﴾ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف]. فكان عبَّاد العجل ـ مع كفرهم ـ أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسىٰ: وربك لا يتكلم أيضاً. وقال تعالىٰ عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٨﴾﴾ [طه]. فعُلم أن نفي رجوع القول ونفي التكلم نقص يُستدل به علىٰ عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم؟ فيقال لهم: إذا قلنا: إنه تعالىٰ يتكلم كما يليق بجلاله، انتفت شبهتهم، ألا ترىٰ أنه تعالىٰ قال: ﴿﴿٦٣﴾ ٱلْيَوْمَ

﴿نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ وَتَشۡهَدُ أَرۡجُلُهُم﴾ [يسٓ]. فنحن نؤمن أنها **تَكلَّم**، ولا نعلم كيف تتكلم. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت]. وكذلك تسبيح الحصىٰ [(١٤٠/٢)] والطعام {خ(٣٥٧٩)}، وسلام الحجر {م(٢٢٧٧)}، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من الرئة المعتمد علىٰ مقاطع الحروف.

وإلىٰ هذا أشار الشيخ رحمه الله بقوله: **(منه بدا بلا كيفية قولاً)**، أي: ظهر منه ولا ندري كيفية تكلمه به. وأكَّد هذا المعنىٰ بقوله: (قولاً)، أتىٰ بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أكد الله تعالىٰ التكليم بالمصدر المثبت النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء]. ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ﴾ [يونس: ٣٢]؟!

ولقد قال بعضهم [(١٤٠/٣)] لأبي عمرو بن العلاء {٧٠ ـ ١٥٤هـ} ـ أحد القراء السبعة ـ: أريد أن تقرأ: (وكلَّم الله موسىٰ)، بنصب اسم الله، ليكون موسىٰ هو المتكلمُ لا الله! فقال له أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف]؟! فبُهت المعتزلي!

وكم في الكتاب والسنة من دليل علىٰ تكليم الله تعالىٰ لأهل الجنة وغيرهم. قال تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ٥٨﴾ [يسٓ]، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب جلَّ جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ٥٨﴾ [يسٓ] فلا يلتفتون إلىٰ شيء مما هم فيه من النعيم، ما داموا ينظرون إليه، حتىٰ يحتجب عنهم، وتبقىٰ بركته ونوره**»[(١٤١)] رواه ابن ماجه {١٨٤} وغيره. ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام،

(١٤٠/٢) {**صحيح**. «السنة» لابن أبي عاصم (١١٤٦؛ طبع المكتب الإسلامي)}.

(١٤٠/٣) {هو عمرو بن عبيد (٨٠ ـ ١٤٤هـ) كما في «تلبيس الجهمية» ٢/ ١٢}.

(١٤١) **ضعيف**، أخرجه ابن ماجه (١٨٤) وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وإسناده ضعيف كما قال الذهبي في «العلو» (٩٩)، فيه أبو عاصم العباداني واسمه عبد الله بن عبيد الله. قال الذهبي: واه، عن الفضل الرقاشي وهو منكر الحديث كما في «التقريب» ومنه يتبين أن قول الشيخ أحمد شاكر فيما يأتي: «إسناده جيد» غير جيد، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية ابن عدي، ثم قال: «موضوع، الفضل رجل سوء» وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦١) بأن ابن ماجه أخرجه! وهذا لا شيء. وبأن ابن النجار أخرجه من حديث أبي هريرة نحوه، وفيه سليمان بن أبي كريمة، قال السيوطي: قال ابن عدي: عامة أحاديثه =

وإثبات الرؤية، وإثبات العلوّ، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الربِ كله معنىً واحداً، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران]، فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد: أنه لا يكلمهم تكليم تكريم؛ هو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرىٰ أنه يقول لهم في النار: ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٩﴾﴾ [المؤمنون]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدةٌ أصلاً. وقال البخاري في «صحيحه» {قبل (٧٥١٨)}: باب كلام الرب تبارك وتعالىٰ مع أهل الجنة، وساق فيه عدة أحاديث. فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالىٰ، وتكليمه لهم. فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة وأعلىٰ نعيمها وأفضله الذي ما طابت لأهلها إلا به.

وأما استدلالهم بقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٨]، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم (كل) فيكون مخلوقاً! فمن أعجب العجب. وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالىٰ، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم (كل)، وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ﴾ [الأعراف:٥٣]. ففرَّق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً، للزم أن يكون مخلوقاً بأمر آخر، والآخر بآخر، إلىٰ ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل. وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته تعالىٰ مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم (كل)، فيكون مخلوقاً بعد أنْ لم يكن، تعالىٰ الله ﴿عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء].

وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك، للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين (نَطَقَ) و(أنطَق). وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت:٢٠]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً أو كفراً وهذياناً! تعالىٰ الله عن ذلك. وقد طَرَد ذلك الاتحادية، فقال ابن عربي {٥٦٠ـ٦٣٨هـ، من الطويل}:

= مناكير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً. قلت: وضعفه أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ١٣٨) قلت: وهذا وإن كان ينفي أن يكون الرقاشي تفرد بالحديث فلا يرفع عنه الضعف. والله أعلم.

وكـل كـلام فـي الـوجـود كـلامُـه　　سـواء عـلـيـنـا نـثـره ونـظـامُـه!

ولو صح أن يوصف أحد بصفة قامتْ بغيره، لصح أن يقال للبصير: أعمىٰ، وللأعمىٰ: بصير! لأن البصير قد قام وصف العمىٰ بغيره، والأعمىٰ قد قام وصف البصر بغيره! ولصح أن يوصف الله تعالىٰ بالصفات التي خلقها في غيره، من الألوان والروائح والطعوم والطول والقصر ونحو ذلك.

وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكيُّ بِشْراً المَرِيسيَّ {ـ ٢١٨هـ} بين يَدَيِ المأمون {١٧٠ ـ ٢١٨هـ}[١٤٢]، بعد أن تكلم معه ملتزماً ألّا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة، فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتي بنص التنزيل، ويناظرني بغيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه ويُقر بخلق القرآن الساعة وإلا فدمي حلال. قال عبد العزيز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: [اسأل] أنت، وطمع فيَّ، فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن، وهو عندي أنا كلامه ـ في نفسه، أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاد عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودَع بشراً فقد انقطع. فقال عبد العزيز: إن قال: خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون منه شيء مخلوقاً، وإن قال: خلقه في غيره فيلزم في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه! وإن قال: خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا محال: لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته. فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، عُلم أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبد العزيز في «الحيدة» {٧٩}.

وعموم (كل) في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن. ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴿٢٥﴾﴾ [الأحقاف]، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؟ وذلك لأن المراد

(١٤٢) عبد العزيز المكي: هو عبد العزيز بن يحيىٰ الكِنَاني، أحد الفقهاء من أصحاب الشافعي. قدم بغداد أيام المأمون، وجرىٰ بينه وبين بشر المريسي مناظرة في خلق القرآن، بحضرة الخليفة المأمون. وصنف كتاب «الحيدة» أثبت فيه نص مناظرته لبشر لكن في ثبوت هذه المناظرة نظر، فإنه تفرد بروايتها محمد بن الحسن بن أزهر الدعاء، وقد اتهمه الخطيب بأنه يضع الحديث، وذكر الذهبي أنه هو الذي وضعها. فراجع: «الميزان» (٣/ ٤٤)، و«طبقات السبكي» (١/ ٢٦٥).

تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير. وكذا قوله تعالىٰ حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣]، المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يُفهم من قرائن الكلام. إذْ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلىٰ ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة.

والمراد من قوله تعالىٰ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٨]، أي: كل شيء مخلوق، وكل موجود سوىٰ الله فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالىٰ، وصفاته ليست غيره، لأنه ﷻ هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يُتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم {=٥٣} الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ عند قوله: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه). بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم. فإذا كان قوله تعالىٰ: ﴿﴿٦٢﴾ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يَصْلُح أن يكون دليلاً.

وأما استدلالهم بقوله تعالىٰ: ﴿﴿٣﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف]، فما أفسده من استدلال! فإن (جعل) إذا كان بمعنىٰ (خَلَق) يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١] وقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء]. وإذا تعدىٰ إلىٰ مفعولين لم يكن بمعنىٰ (خلق)، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل:٩١] وقال تعالىٰ: ﴿﴿٢٢٤﴾ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة] وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر] وقال تعالىٰ: ﴿﴿٢٩﴾ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء:٣٩] وقال تعالىٰ: ﴿﴿١٩﴾ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف]. ونظائره كثيرة. فكذا قوله تعالىٰ: ﴿﴿٣﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف].

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالىٰ: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص:٣٠]؛ علىٰ أن الكلام خلقه الله تعالىٰ في الشجرة، فسمعه موسىٰ منها! وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالىٰ قال: ﴿﴿٣٠﴾ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص]، والنداء هو الكلام من بُعد، فسمع موسىٰ عليه السلام النداء من حافَة الوادي، ثم قال: ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص:٣٠] أي أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما

يقول: سمعت كلام زيد من البيت، يكون (من البيت) لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم! ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة، لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٠﴾ [القصص]. وهل قال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٠﴾ [القصص]، غيرُ رب العالمين؟! ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله، لكان قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٢٤﴾ [النازعات]؛ صدقاً، إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غيرُ الله! وقد فرقوا بين الكلامين علىٰ أصولهم الفاسدة: أن ذاك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون! فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقاً غير الله. وسيأتي {=٣٣١} الكلام علىٰ مسألة أفعال العباد، إن شاء الله تعالىٰ.

فإن قيل: فقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠﴾ [الحاقة. التكوير:١٩]. وهذا يدل علىٰ أن الرسول أحدثه، إما جبريل أو محمد.

قيل: ذكر الرسول معرَّف أنه مُبلِّغ عن مرسلِه، لأنه لم يقل: إنه قول ملك أو نبي، فعُلم أنه بلغه عمن أرسله به، لا أنه أنشأ من جهة نفسه. وأيضاً: فالرسول في إحدىٰ الآيتين جبريل، وفي الأخرىٰ محمد، فإضافته إلىٰ كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ، إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر. وأيضاً: فقوله: رسول أمين[١٤٣]، دليل علىٰ أنه لا يزيد في الكلام الذي أُرسل بتبليغه ولا ينقص منه، بل هو أمين علىٰ ما أُرسل به، يُبلِّغه عن مرسله. وأيضاً: فإن الله قد كفَّر من جعله قول البشر، ومحمد ﷺ بشر، فمن جعله قول محمد، بمعنىٰ أنه أنشأه؛ فقد كفر. ولا فرق بين أن يقول: إنه قول بشر، أو جني، أو مَلك، والكلام كلام من قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً. ومن سمع قائلاً يقول {من الطويل}:

قِفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل

قال: هذا شعر امرئ القيس، ومن سمعه يقول: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**» {خ(١)، م(١٩٠٧)}[١٤٤] قال: هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٣ إِيَّاكَ

---

(١٤٣) قال الشيخ أحمد شاكر: الآية التي ذكرها الشارح ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠﴾ جاءت مرتين: في سورة الحاقة: ٤٠ وليس فيما بعدها الوصف بلفظ (أمين). والأخرىٰ في سورة التكوير: ١٩، ثم بعدها: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ۝٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ۝٢١﴾. فتعبير الشارح بقوله: وأيضاً فقوله: رسول أمين؛ فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنىٰ فقط. ولو قال: وأيضاً فوصف الرسول بأنه (أمين. . .) كان أدق وأجود.

(١٤٤) **متفق عليه** من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو أول حديث في «صحيح البخاري».

نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٤﴾ [الفاتحة] قال: هذا كلام الله، إن كان عنده خبر ذلك، وإلا قال: لا أدري مِن كلام من هذا؟ ولو أنكر عليه أحد ذلك لكذّب. ولهذا من سمع من غيره نظماً ونثراً، يقول له: هذا كلام من؟ هذا كلامك أو كلام غيرك؟

وبالجملة، فأهل السنة كلهم، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف، متفقون علىٰ أن كلام الله غير مخلوق. ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنىً واحدٌ قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتىٰ شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم. وقد يُطلق بعض المعتزلة علىٰ القرآن أنه غير مخلوق، ومرادهم أنه غير مختلَق[(١/١٤٥)] مفترىً مكذوب، بل هو حق وصدق، ولا ريب أن هذا المعنىٰ منتف باتفاق المسلمين.

والنزاع بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوباً مفترىً مما لا ينازع مسلم في بطلانه. ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع؛ معترفون[(٢/١٤٥)] بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدَر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن عقلهم دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع.

ولو ترك الناس علىٰ فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة، لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقىٰ الشيطان إلىٰ بعض الناس أُغلوطة من أغاليطه، فرَّق بها بينهم. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ۝١٧٦﴾ [البقرة]. والذي يدل عليه كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه تعالىٰ لم يزل متكلماً إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم. وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في «الفقه الأكبر»، فإنه قال: والقرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلىٰ الألسن مقروء، وعلىٰ النبي ﷺ منزَّل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، والقرآن غير مخلوق، وما ذكر الله في القرآن عن موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وغيره، وعن فرعون وإبليس؛ فإن ذلك كلام الله إخباراً عنهم، وكلام موسىٰ وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كلام الله تعالىٰ، فلما كلم موسىٰ كلمه بكلامه الذي هو من صفاته

(١/١٤٥) في الأصل: (مختلف).

(٢/١٤٥) في الأصل: (مفترون).

لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرىٰ لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهىٰ. فقوله: (ولما كلَّم[١٤٦] موسىٰ كلمه بكلامه الذي هو من صفاته) يُعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلاً وأبداً يقول: يا موسىٰ، كما يُفهم ذلك من قوله تعالىٰ: ﴿﴿١٤٢﴾ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف]، ففُهِم منه الرد علىٰ من يقول من أصحابه: إنه معنىً واحدٌ قائم بالنفس لا يُتصور أن يُسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتُريدي {ـ ٣٣٣هـ} وغيره. وقوله: (الذي هو من صفاته لم يزل) ردٌّ علىٰ من يقول: إنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلماً.

وبالجملة: فكل ما تحتج به المعتزلة مما يدل علىٰ أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فهو حق يجب قَبوله. وما يقول به من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وإنه صفة له، والصفة لا تقوم إلا بالموصوف: فهو حق يجب قَبوله والقول به. فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، والعدول عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما.

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به. قلنا: هذا القول مجمل، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنىٰ به تعالىٰ من الأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك، ونصوص الأئمة أيضاً، مع صريح العقل.

ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس، وأخبروهم أن الله قال ونادىٰ وناجىٰ ويقول، لم يُفهِموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة {٩ق هـ ـ ٥٨هـ} رضي الله عنها في حديث الإفك: (ولشأني في نفسي كان أحقرَ من أن يتكلم الله فيَّ بوحي يُتلىٰ) {خ(٣٦٦١)، م(٢٧٧٠)}[١٤٧] ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه، إذْ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. ولا يُعرف في لغة ولا عقل قائلٌ متكلمٌ لا يقوم به القول والكلام، وإنما قام الكلام بغيره، وإن زعموا أنهم فروا من ذلك حذراً من التشبيه، فلا يثبتوا صفة غيره، فإنهم إذا قالوا: يعلم لا كعلمنا، قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات. وهل يعقل قادرٌ لا تقوم به القدرة، أو حي لا تقوم به الحياة؟ وقد قال ﷺ: «**أعوذ**

(١٤٦) في المطبوعة: (ولما كان)، وهو خطأ.

(١٤٧) أخرجه **البخاري ومسلم** في حديث طويل لها في قصة الإفك.

بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بَرّ ولا فاجر»[(١٤٨)]، فهل يقول عاقل: إنه ﷺ عاذ بمخلوق؟ بل هذا كقوله: «**أعوذ برضاك من سَخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك**» {م(٤٨٦)}[(١٤٩)] * وكقوله: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأُحاذر**» {م(٢٢٠٢)}[(١٥٠)] * وكقوله: «**وأعوذ بعظمتك أن نُغتال من تحتنا**» {د(٥٠٧٤)}[(١/١٥١)] كل هذه من صفات الله تعالىٰ.

وهذه المعاني مبسوطة في مواضعها، وإنما أُشير إليها هنا إشارة.

وكثير من متأخري الحنفية علىٰ أنه معنىً واحد، والتعدد والتكثر والتجزيء والتبعض في الحاصل في الدلالات، لا في المدلول. وهذه العبارات مخلوقة، وسميت (كلام الله) لدلالتها عليه، وتأديه بها، فإن عُبّر بالعربية فهو قرآن، وإن عُبّر بالعبرانية فهو توراة، فاختلفت العبارات لا الكلام. قالوا: وتُسمىٰ هذه العبارات كلام الله مجازاً!

وهذا الكلام فاسد، فإنّ لازِمَه أن معنىٰ قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴿٣١﴾﴾ [الإسراء]، هو معنىٰ قوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة...]. ومعنىٰ آية الكرسي هو معنىٰ آية الدَّين! ومعنىٰ سورة الإخلاص هو معنىٰ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد:١]. وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده، وعلِم أنه مخالف لكلام السلف. والحق: أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالىٰ لا يتناهىٰ، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك. قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [لقمان]. ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لما حَرُم علىٰ الجنب والمحدث مسه، ولو كان ما يقرأ القارئ ليس كلام الله، لما حَرُم علىٰ الجنب قراءة القرآن. بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسن، مكتوب في المصاحف، كما قاله أبو حنيفة في «الفقه الأكبر». وهو في هذه المواضع كلها حقيقةً، وإذا قيل: المكتوب في المصحف كلام الله، فهم منه معنىً صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خط فلان وكتابته؛

---

(١٤٨) **صحيح**، رواه أحمد (٣/ ٤١٩ {(١٥٤٤٠)})، وابن السني (٦٣١) عن عبد الرحمٰن بن خَنْبَش مرفوعاً بسند صحيح.

(١٤٩) **مسلم** وقد مضىٰ برقم (٧٢).

(١٥٠) **صحيح**، وتقدم برقم (٧٠).

(١/١٥١) **صحيح**، وتقدم برقم (٧٣).

فُهم منه معنىً صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كُتب به؛ فُهم منه معنىً صحيح حقيقي، وإذا قيل: المداد في المصحف؛ كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسىٰ، ونحو ذلك. وهذان المعنيان مغايران لمعنىٰ قول القائل: فيه خط فلان الكاتب، وهذه المعاني الثلاثة مغايرة لمعنىٰ قول القائل: فيه كلام الله. ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعاني ضل ولم يهتد للصواب. وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارئ، والمقروء الذي هو قول الباري، من لم يهتد له فهو ضال أيضاً، ولو أن إنساناً وجد في ورقة مكتوباً:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

من خط كاتب معروف. لقال: هذا من كلام لبيد {ـ ٤١هـ} حقيقة، وهذا خط فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تشتبه هذه الحقيقة بالأخرىٰ.

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يُذكر ويراد به القراءة، قال تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ۝٧٨﴾ [الإسراء] وقال ﷺ: «**زيّنوا القرآن بأصواتكم**»[(١٥١/ ٢)] وتارة يُذكر ويراد به المقروء، قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [النحل] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝٢٠٤﴾ [الأعراف]. وقال ﷺ: «**إن هذا القرآن أُنزل علىٰ سبعة أحرف**»[(١٥٢)] إلىٰ غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة علىٰ كل من المعنيين المذكورين. فالحقائق لها وجود عيني وذهني ولفظي ورسمي، ولكن الأعيان تُعلم، ثم تُذكر، ثم تُكتب. فكتابتها في المصحف هي المرتبة الرابعة. وأما الكلام فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذي يُكتب بلا واسطة ذهن ولا لسان.

والفرق بين كونه في زُبُر الأولين، وبين كونه في رق منشور، أو لوح محفوظ، أو في كتاب مكنون: واضح. فقوله عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٩٦﴾ [الشعراء]، أي ذكره ووصفه والإخبار عنه، كما أن محمداً مكتوب عندهم. إذ القرآن أنزله الله علىٰ محمد، لم ينزله علىٰ غيره أصلاً، ولهذا قال: في الزُّبر، ولم يقل: في الصحف، ولا في الرَّق، لأن (الزُّبر) جمع زبور، والزَّبْر هو: الكتابة والجمع،

(١٥١/ ٢) **صحيح**، رواه أبو داود وغيره من أصحاب «السنن» والحاكم وأحمد بسند صحيح عن البراء بن عازب، «صحيح أبي داود» (١٣٢٠) {د(١٤٦٨)، ن(٩٧١)، هـ(١٣٤٢)، مـ٤/ ٢٨٣، ك١/ ٥٧٥}.

(١٥٢) **متفق عليه** {خ(٢٤١٩)، م(٨١٨)} من حديث عمر، وتمامه: «فاقرؤوا ما تيسر منه».

فقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الشعراء] أي: مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يبين المعنىٰ المراد، ويبين كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس. وهذا مثل قوله: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، أي: ذِكره، بخلاف قوله: ﴿فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾﴾ [الطور] و﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج] و﴿كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ [الواقعة]، لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو ذلك، أو يُقدِّر: مكتوب في كتاب، أو في رق. والكتاب: تارة يذكر ويراد به محل الكتابة، وتارة يذكر ويراد به الكلام المكتوب. ويجب التفريق بين كتابة الكلام في الكتاب، وكتابة الأعيان الموجودة في الخارج فيه؛ فإن تلك إنما يكتب ذكرها. وكلما تدبر الإنسان هذا المعنىٰ وضح له الفرق.

وحقيقة كلام الله تعالىٰ الخارجية: هي ما يُسمع منه أو من المبلغ عنه، فإذا سمعه السامع علمه وحفظه. فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلوٌّ، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم. وهو حقيقة في هذه الوجوه كلها لا يصح نفيه والمجاز يصح نفيه، فلا يجوز أن يقال: ليس في المصحف كلام الله، ولا: ما قرأ القارئ كلام الله، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة]. وهو لا يسمع كلام الله من الله، وإنما يسمعه من مبلِّغه عن الله. والآية تدل علىٰ فساد قول من قال: إن المسموع عبارةٌ عن كلام الله وليس هو كلام الله، فإنه تعالىٰ قال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، ولم يقل حتىٰ يسمع ما هو عبارةٌ عن كلام الله. والأصل الحقيقة. ومن قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله؛ فقد خالف الكتاب والسُّنّة وسلف الأمة، وكفىٰ بذلك ضلالاً

وكلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرد قول من قال: إنه معنىً واحد لا يتصور سماعه منه، وأن المسموع المنزَّل المقروء المكتوب ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه. فإن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: كلام الله **منه بدا**. وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا، وإليه يعود. وإنما قالوا: منه بدا، لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خلق الكلام في محل، فبدا الكلام من ذلك المحل. فقال السلف: (منه بدا) أي: هو المتكلم به، فمنه بدا، لا من بعض المخلوقات، كما قال تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر] ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة:١٣] ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل]. ومعنىٰ قولهم:

وإليه يعود؛ يرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقىٰ في الصدور منه آية ولا في المصاحف. كما جاء ذلك في عدة آثار {صحيح. هـ(٤٠٤٩)}.

وقوله (**بلا كيفية**) أي: لا تعرف كيفية تكلمه به (**قولاً**) ليس بالمجاز، (**وأنزله علىٰ رسوله وحياً**) أي: أنزله إليه علىٰ لسان المَلَك، فسمعه الملك جبريل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأ علىٰ الناس قال تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء] وقال تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]. وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالىٰ.

وقد أُورِدَ علىٰ ذلك أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، أو إنزاله ﴿ٱلْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٤]، وإنزال ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٧] من الأنعام.

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله. قال تعالىٰ: ﴿حمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر] وقال تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر] وقال تعالىٰ: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت] وقال تعالىٰ: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾﴾ [الدخان] وقال تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [القصص] وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٥] وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل] ﴿١٠٢﴾. وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء. قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان]. والسماء: العلو. وقد جاء في مكان آخر: أنه منزل ﴿مِنَ ٱلْمُزْنِ﴾ [الواقعة: ٧٢]، والمزن: السحاب. وفي مكان آخر: أنه منزل ﴿مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ [النبأ: ١٤]. وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشبَّه هذا الإنزال بهذا الإنزال؟! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية علىٰ الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلىٰ كان حديده أجود. والأنعام تُخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلىٰ أرحام الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يُنزِل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلىٰ وجه الأرض. ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولها إناثها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من علو إلىٰ رحم الأنثىٰ، وتلقي ولدها عند الولادة من علو إلىٰ سُفل. وعلىٰ هذا فيحتمل قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٧]؛ وجهين:

أحدهما: أن تكون (من) لبيان الجنس. الثاني: أن تكون (من) لابتداء الغاية. وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ [الشورىٰ: ٩].

وقوله: **(وصدقه المؤمنون علىٰ ذلك حقاً)** الإشارة إلىٰ ما ذكره من التكلم علىٰ الوجه المذكور وإنزاله، أي: هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم السلف الصالح، وأن هذا حق وصدق.

وقوله: **(وأيقنوا أنه كلام الله تعالىٰ بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية)**. رَدٌّ علىٰ المعتزلة وغيرهم بهذا القول ظاهر. وفي قوله: (بالحقيقة) رد علىٰ من قال: إنه معنىً واحد قام بذات الله لم يُسمع منه، وإنما هو الكلام النفساني، لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به: إن هذا كلامٌ حقيقة، وإلا للزم أن يكون الأخرس متكلماً، ولزم ألا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلىٰ شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنىٰ الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس، فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنىٰ. وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالىٰ لا يسميه أحد (أخرس)، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنىً قائماً بنفسه، لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهم معنىً مجرداً، ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، وأنَّ الله خلق في بعض الأجسام كالهواء الذي هو دون الملك هذه العبارة.

("ويقال ـ لمن قال: إنه معنىً واحد؛ هل سمع موسىٰ عليه السلام جميع المعنىٰ أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله! وفساد هذا ظاهر. وإن قال: بعضه، فقد قال: يتبعض. وكذلك كل من كلمه الله أو أنزل إليه شيئاً من كلامه" {مجموع ١٢/ ١٣٠}.)

ولما قال تعالىٰ للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٢٩]. ولما قال لهم: ﴿ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٣...]. وأمثال ذلك؛ هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدده.

("وللناس في مسمىٰ الكلام والقول عند الإطلاق؛ أربعة أقوال: **أحدها**: أنه يتناول اللفظ والمعنىٰ جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن معاً، وهذا قول السلف. **الثاني**: اسم اللفظ فقط، والمعنىٰ ليس جزء مسماه، بل هو مدلول

مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم. **الثالث**: اسم للمعنىٰ فقط، وإطلاقه علىٰ اللفظ مجاز، لأنه دالٌّ عليه، وهذا قول ابن كُلّاب {ـ ٢٤٥هـ} ومن اتبعه. **الرابع**: أنه مشترك بين اللفظ والمعنىٰ، وهذا قول بعض المتأخرين من الكُلّابية، ولهم قول **ثالث** يروىٰ عن أبي الحسن {٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ}: أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الآدميين لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه. وهذا مبسوط في موضعه"{الإيمان ١٣٧}. "وأما من قال: إنه معنىً واحد، واستدل عليه بقول الأخطل {١٩ ـ ٩٠هـ، من الكامل}:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جُعل اللسان علىٰ الفؤاد دليلا

فاستدلال فاسد. ولو استدل مستدل بحديث في «الصحيحين» لقالوا: هذا خبرُ واحدٍ! ويكون مما اتفق العلماء علىٰ تصديقه وتلقيه بالقَبول والعمل به! فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه موضوع[١٥٣] منسوب إلىٰ الأخطل، وليس هو في «ديوانه»؟! وقيل: إنما قال: (إن البيان لفي الفؤاد) وهذا أقرب إلىٰ الصحة، وعلىٰ تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به، فإن النصارىٰ قد ضلوا في معنىٰ الكلام، وزعموا أن عيسىٰ عليه السلام نفسُ كلمة الله، واتحد اللاهوت بالناسوت! أي: شيء من الإلـٰه بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنىٰ الكلام علىٰ معنىٰ الكلام، ويُترك ما يُعلم من معنىٰ الكلام في لغة العرب؟!"{الإيمان ١١٣"} وأيضاً: فمعناه غير صحيح، إذ لازمه أن الأخرس يسمىٰ متكلماً لقيام الكلام بقلبه وإن لم ينطق به ولم يُسمع منه، والكلام علىٰ ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أشير إليه إشارة.

وهنا معنىً عجيب، وهو: أن هذا القول له شبه قوي بقول النصارىٰ القائلين باللاهوت والناسوت! فإنهم يقولون: كلام الله هو المعنىٰ القائم بذات الله الذي لا يمكن سماعه، وإنما النظم المسموع مخلوق، فإفهام المعنىٰ القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارىٰ في عيسىٰ عليه السلام، فانظر إلىٰ هذا الشبه ما أعجبه!

ويرُدُّ قول من قال بأن الكلام هو المعنىٰ القائم بالنفس؛ "قوله ﷺ: «**إن صلاتنا**

---

(١٥٣) في الأصل: (مصنوع). وانظر «مختصر العلو للذهبي» ص٢٨٥/ {(٣٤٩)} طبع المكتب الإسلامي.

هذه لا يصلُح فيها شيء من كلام الناس» {م(٥٣٧)}[(١٥٤)] ✽ وقال: «**إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإنما أحدث ألّا تكلَّموا في الصلاة**»[(١٥٥)] واتفق العلماء علىٰ أن المصليَ إذا تكلم في الصلاة عامداً لغير مصلحتها بَطَلَتْ صلاتُه. واتفقوا كلهم علىٰ أن ما يقوم بالقلب، من تصديق بأمور دنيوية وطلب؛ لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعُلم اتفاق المسلمين علىٰ أن هذا ليس بكلام.

وأيضاً: ففي «**الصحيحين**» {خ(٢٥٢٨)، م(١٢٧)} عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله تجاوز لأمتي عما حدَّثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل به**»[(١٥٦)] فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرّق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتىٰ يتكلم به، والمراد: حتىٰ ينطق به اللسان، باتفاق العلماء. فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة، لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب.

وأيضاً ففي «السنن»: أن معاذاً {٢٠ق هـ ـ ١٨هـ} رضي الله عنه قال: يا رسول الله! وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: «**وهل يَكُبُّ الناس في النار علىٰ مناخرهم إلا حصائدُ ألسنتهم؟!**»[(١٥٧)] فبيّن أن الكلام إنما هو باللسان. فلفظ (القول) و(الكلام) وما تصرف منهما، من فعل ماض ومضارع وأمر واسم فاعل: إنما يُعرف في القرآن والسُّنّة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنىً. ولم يكن في مسمىٰ (الكلام) نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان" {الإيمان ١٠٩"}، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع، ثم انتشر.)

ولا ريب أن "مسمىٰ الكلام والقول ونحوهما؛ ليس هو مما يحتاج فيه إلىٰ قول شاعر، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة، وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمّىٰ الرأس واليد والرِّجل ونحو ذلك" {الإيمان ١١٤}. ( )

ولا شك أن من قال: إن كلام الله معنىً واحد قائم بنفسه تعالىٰ، وإن المتلو

---

(١٥٤) **مسلم** وغيره من حديث معاوية بن الحكم، «صحيح أبي داود» (٨٦٢)، و«الإرواء» (٣٩٠).

(١٥٥) النسائي {(١١٦٣)، د(٩٢٤)} وغيره **بسند حسن**، وعلقه البخاري {قبل (٧٥٢٢)} مجزوماً، «صحيح أبي داود» (٨٥٧).

(١٥٦) متفق عليه، من حديث أبي هريرة، «إرواء الغليل» (٢٠٦٢).

(١٥٧) رواه الترمذي وغيره بسند فيه انقطاع، وقد بيّن ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح الأربعين» بياناً شافياً، فليراجعه من شاء {**ثم صححه** في «الصحيحة» (١١٢٢ و٣٢٨٤). ت(٢٧٦٢)، ن(١١٣٩٤)، هـ(٣٩٧٣)}.

المحفوظ المكتوب المسموع من القارئ حكاية كلام الله وهو مخلوق؛ فقد قال بخلق القرآن وهو لا يشعر، فإن الله يقول: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء]. أفتراه ﷻ يشير إلىٰ ما في نفسه أو إلىٰ المتلو المسموع؟! ولا شك أن الإشارة إنما هي إلىٰ هذا المتلو المسموع، إذ ما في ذات الله غير مشار إليه، ولا منزل ولا متلو ولا مسموع. وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾؛ أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما في نفسي مما لم يسمعوه ولم يعرفوه، وما في نفس الله ﷻ لا حيلة إلىٰ الوصول إليه، ولا إلىٰ الوقوف عليه؟!

فإن قالوا: إنما أشار إلىٰ حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلىٰ ذاته فلا؛ فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء بمثله وشبهه. وهذا تصريح بأن صفات الله محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي ـ في زعمهم ـ قد حكىٰ بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف. وليس القرآن إلا سوراً مسوَّرة، وآيات مسطَّرة، في صحف مطهرة. قال تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣] ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [العنكبوت] ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾﴾ [عبس]. ويُكتب لمن قرأ بكل حرف منه عشر حسنات. قال ﷺ: «**أما إني لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**» {ت(٣٠٨٧)}(١٥٨) وهو المحفوظ في صدور الحافظين المسموع من ألسن التالين. قال الشيخ حافظ الدين النسفي {ـ ٧١٠هـ} رحمه الله في «المنار»: إن القرآن اسم للنظم والمعنىٰ. وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما يُنسب إلىٰ أبي حنيفة رحمه الله: أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزأه؛ فقد رجع عنه وقال: لا يجوز القراءة مع القدرة بغير العربية. وقالوا: لو قرأ بغير العربية فإما أن يكون مجنوناً فيداوىٰ، أو زنديقاً فيُقتل، لأن الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

وقوله: (**ومن سمعه وقال: إنه كلام البشر فقد كفر**). لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، مَلكاً كان أو بشراً. وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أوَّل وحرَّف؛ فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ

---

(١٥٨) **صحيح**، أخرجه الترمذي وابن ماجه {؟}، والآجري في «آداب حملة القرآن» بسند صحيح، وهو مخرج في «المشكاة» أيضاً (٢١٣٧).

إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ [المدثر] في بعض ما به كفر، وأولئك الذين ﴿ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [آل عمران:١٥٥] ـ وسيأتي {=٢٢٤} الكلام عليه عند قول الشيخ: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله) إن شاء الله تعالىٰ.

وقوله: **(ولا يشبه قول البشر)**: يعني أنه أشرف وأفصح وأصدق. قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ . . .﴾ الآية [الإسراء] وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود:١٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس:٣٨]. فلما عَجَزوا ـ وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة ـ عن الإتيان بسورة مثله؛ تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله. وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط. هذا مع أنه قرآن عربي ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر:٢٧] ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء] أي: بلغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم ~~ومن حيث التكلم به~~، ومن حيث النظم والمعنىٰ، لا من حيث الكلمات والحروف. وإلىٰ هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور، أي: أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يخاطبون بها. ألا ترىٰ أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن؟! كما في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة] ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ . . .﴾ الآية [آل عمران] ﴿الٓمٓصٓ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ . . .﴾ الآية [الأعراف] ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [يونس] وكذلك الباقي، ينبههم أن هذا الرسول الكريم لم يأتكم بما لا تعرفونه، بل خاطبكم بلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلىٰ نفي تكلم الله به، وسماع جبريل منه، كما يتذرعون بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:٩]، إلىٰ نفي الصفات. وفي الآية ما يردُّ عليهم قولهم، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٩﴾﴾ [الشورىٰ]. كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس:٣٨] ما يرد علىٰ من ينفي الحرف، فإنه قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ ولم يقل فأتوا بحرف، أو بكلمة. وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات. ولهذا قال أبو يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ} ومحمد {١٣١ ـ ١٨٩هـ}: إن أدنىٰ ما يجزئ في الصلاة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، لأنه لا يقع الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

٣٤ ـ قوله: (ومن وصف الله بمعنىً من معاني البشر، فقد كفر. فمن أبصر هذا اعتبر. وعن مثل قول الكفار انزجر. وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر).

ش: لما ذكر فيما تقدم {=٩١} أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدا، نبّه بعد ذلك

علىٰ أنه تعالىٰ بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات، يعني: أن الله تعالىٰ وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنىً من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل: باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه. والمعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً. وسيأتي {=١٣٤} في كلام الشيخ: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه). وكذا قوله: (وهو بين التشبيه والتعطيل) {=٤٠٥} أي: دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شر من التشبيه، بما سأذكره {=١٣٤'} إن شاء الله تعالىٰ. وليس ما وصف الله به نفسه ـ ولا ما وصفه به رسوله ـ تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: **(فمن أبصر هذا اعتبر)** أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف، ونفي التشبيه، ووعيد المشبه؛ اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

٣٥ ـ قوله: (والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة]**. وتفسيره علىٰ ما أراد الله تعالىٰ وعَلِمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه علىٰ ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ وردَّ علم ما اشتبه عليه إلىٰ عالمه)**[(١٥٩/١)].

ش: المخالف في الرؤية الجَهْميةُ والمعتزلةُ ومن تبعهم من الخوارج والإمامية. وقولهم باطل مردود بالكتاب والسُّنّة. وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلىٰ السُّنّة والجماعة.

("وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلّها، وهي الغاية التي شمَّر إليها المشمِّرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون" {حادي ١٩٦}.)

وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأدلة قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾

(١٥٩/١) {في مبحث الرؤية هذا: ما كان معزواً لصفحات مجردة عن ذكر مصدر فهي من «حادي الأرواح» لابن القيم}.

([القيامة]. وهي من أظهر الأدلة. "وأما من أبىٰ إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً: فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها علىٰ أرباب التأويل. ولا يشاء مبطل أن يتأوّل النصوص ويحرِّفها عن مواضعها؛ إلا وجد إلىٰ ذلك من السبيل ما وجده متأوِّل هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين. وهكذا فعلت اليهود والنصارىٰ في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم. وأبىٰ المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنىٰ التأويل الفاسد علىٰ الدين وأهله من جناية. فهل قُتل عثمان {٤٧ق هـ ـ ٣٥هـ} رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد؟! وكذا ما جرىٰ في يوم الجمل {٣٦هـ}، وصِفِّين {٣٧هـ}، ومقتل الحسين {٤ ـ ٦١هـ}، والحَرَّة {٦٣هـ}؟! وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة علىٰ ثلاث وسبعين فرقة(=٢٦٤)؛ إلا بالتأويل الفاسد؟!

وإضافة النظر إلىٰ الوجه، الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة (إلىٰ) الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل علىٰ خلاف حقيقتة(٢/١٥٩) {و} موضوعه: صريح في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلىٰ الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صِلاته وتعديه بنفسه: فإن عُدِّي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد:١٣]. وإن عدي بـ(في) فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿(١٨٤) أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف]. وإن عدي بـ(إلىٰ) فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالىٰ: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام:١٠٠]. فكيف إذا أُضيف إلىٰ الوجه الذي هو محل البصر؟ وروىٰ ابن مردويه {٣٢٣ ـ ٤١٠هـ} بسنده إلىٰ ابن عُمَرَ قال: قال رسول الله ﷺ ـ في قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢١)﴾ قال ـ: «**من البهاء والحُسن**» ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٢)﴾، قال: «**في وجه الله** عز وجل»(١٦٠) * عن الحسن قال: نظرتْ إلىٰ ربها فنُضِّرت بنوره * وقال أبو صالح {ـ ح ١٢٠هـ} عن ابن عباس رضي الله عنهما، [﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٢)﴾، قال: تنظر إلىٰ وجه ربها عز وجل * وقال عكرمة {٢٥ ـ ١٠٥هـ}: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢١)﴾، قال: من النعيم ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٢)﴾ قال: تنظر إلىٰ ربها نظراً، ثم حكىٰ عن ابن عباس مثله]. وهذا قول كل مفسر من أهل السُّنّة

(٢/١٥٩) في {المطبوع: حقيقة}.

(١٦٠) **ضعيف جداً**، لأن في إسناده ثوير ابن أبي فاختة، كذبه الثوري، وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه. (انظر: مقدمة الطبعة الثانية {الثالثة} ص٤ ـ ٥).

)(والحديث"{٢٠٤}. "وقال تعالىٰ: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾ [ق]. قال الطبري: قال علي بن أبي طالب وأنس بن مالك {١٠ق هـ ـ ٩٣هـ}: هو النظر إلىٰ وجه الله ﷻ"{٢٠١}. "وقال تعالىٰ: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس]، فالحسنىٰ: الجنة، والزيادة: هي النظر إلىٰ وجهه الكريم، فسّرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روىٰ **مسلم** في «صحيحه» {١٨١} عن صهيب {٣٢ق هـ ـ ٣٨هـ}، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس]، قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادىٰ مناد: يا أهل الجنة! إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثقِل موازيننا ويبيِّض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويُجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحبّ إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة**»[(١٦١)] "{١٩٩}. ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظ أُخر، معناها: أن الزيادة النظر إلىٰ وجه الله ﷻ. وكذلك فسّرها الصحابة ﷺ. روىٰ ابن جرير [ذلك] عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق {٥١ق هـ ـ ١٣هـ} رضي الله عنه، وحذيفة {ـ ٣٦هـ}، وأبو موسىٰ الأشعري {٢١ق هـ ـ ٤٤هـ}، وابن عباس رضي الله عنهم.

("وقال تعالىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين]. احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية علىٰ الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني {١٧٥ ـ ٢٦٤هـ} عن الشافعي. وقال الحاكم {٣٢١ ـ ٤٠٥هـ}: حدثنا الأصم {٢٤٧ ـ ٣٤٦هـ}، حدثنا الربيع بن سليمان {١٧٤ ـ ٢٧٠هـ} قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين]. فقال الشافعي: لما أن حُجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل علىٰ أن أولياءه يرونه في الرضا"{٢٠١}.)

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالىٰ: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، وبقوله تعالىٰ: ﴿۝١٠٣ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام]؛ فالآيتان دليل عليهم:

("**أما الآية الأولىٰ**: فالاستدلال منها علىٰ ثبوت رؤيته من وجوه: **أحدها**: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته؛ أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال. **الثاني**: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۝٤٦﴾

(١٦١) صحيح، ورواه الترمذي {(٢٦٨٩)} وابن ماجه {(١٨٧)} وأحمد {٤/٣٣٢} نحوه عن صهيب رضي الله عنه، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٤٧٢).

[هود]. **الثالث**: أنه تعالىٰ قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يقل: إني لا أُرىٰ، أو لا تجوز رؤيتي، أوْ لستُ بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترىٰ أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: إنك لن تأكله. وهذا يدل علىٰ أنه سبحانه مرئي، ولكن موسىٰ لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قُوىٰ البشر فيها عن رؤيته تعالىٰ. يوضحه **الوجه الرابع**: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣]. فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلق من ضعف؟! **الخامس**: أن الله سبحانه قادر علىٰ أن يجعل الجبل مستقرّاً، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام. والكل عندهم سواء. **السادس**: قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف:١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلىٰ للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلىٰ لرسوله وأوليائه في دار كرامته؟! ولكن الله تعالىٰ أعلم موسىٰ أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف. **السابع**: أن الله كلم موسىٰ وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة؛ فرؤيته أولىٰ بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما. وأما دعواهم تأبيد النفي بـ(لن) وأن ذلك يدل علىٰ نفي الرؤية في الآخرة: ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل علىٰ دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أُطلقت؟! قال تعالىٰ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة]، مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف] ''{١٩٧'}. ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك. قال تعالىٰ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف:٨٠]. فثبت أن (لن) لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين ابن مالك {٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ} رحمه الله {من الرجز}:

ومن رأىٰ النفي بـ(لن) مؤبدا ... فقوله اردد وسواه فاعضدا

''**وأما الآية الثانية**: فالاستدلال بها علىٰ الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالىٰ إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالىٰ بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السِّنَة والنوم، المتضمن كمال

القَيُّومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير، المتضمن كمال الربوبية والألوهية وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم، المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه، المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل، المتضمن لكمال ذاته وصفاته. ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنىٰ: أنه يُرىٰ ولا يُدرك ولا يُحاط به، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل علىٰ كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يُحاط به، فإن (الإدراك) هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد علىٰ الرؤية، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء: ٦١]، فلم ينف موسىٰ الرؤية، وإنما نفىٰ الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالىٰ يُرىٰ ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط ﴿بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١٠٧]، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية{٢٠١"}، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها علىٰ ما هي عليه.

"وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه، الدالة علىٰ الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب «الصحاح» و«المسانيد» و«السنن». فمنها: حديث أبي هريرة: أن ناساً، قالوا: يا رسول الله! هل نرىٰ ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟**» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟**» قالوا: لا، قال: «**فإنكم ترونه كذلك...**»(١٦٢) الحديث؛ أخرجاه في «**الصحيحين**» {خ(٧٤٣٧)، م(١٨٢)} بطوله * وحديث أبي سعيد الخدري {١٠ق هـ ـ ٧٤هـ} أيضاً في «**الصحيحين**» {خ(٧٤٣٩)، م(١٨٣)} نظيره * وحديث جرير بن عبد الله البَجَلي {ـ ٥١هـ}، قال: كنا جلوساً مع النبي ﷺ، فنظر إلىٰ القمر ليلة أربع عشرة، فقال: «**إنكم سترون ربكم عِياناً، كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته...**»(١٦٣) الحديث؛

---

(١٦٢) متفق عليه، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٤٥٣، ٤٧٥).

(١٦٣) **متفق عليه** {خ(٥٥٤)، م(٦٣٣)}، وهو مخرج في المصدر المذكور (٤٤٦ ـ ٤٥١ و٤٦١)، **وفي ثبوت كلمة «عياناً»** {خ(٧٤٣٥)} **نظر عندي**، بينته هناك فراجعه.

أخرجاه في «الصحيحين» * وحديث صهيب المتقدم(=١٦١)؛ رواه **مسلم** {١٨١} وغيره * وحديث أبي موسىٰ عن النبي ﷺ، قال: «**جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالىٰ إلا رداء الكبرياء علىٰ وجهه في جنة عدن**»(١٦٤) أخرجاه في «**الصحيحين**» {خ(٤٨٧٨)، م(١٨٠)} * ومن حديث عدي بن حاتِم {ـ٦٨هـ}: «**وليلقَيَن اللهَ أحدُكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه حجاب ولا تَرجُمان يترجم له، فيقول: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك؟ فيقول: بلىٰ يا رب، فيقول: ألم أعطك مالاً وأفضل عليك؟ فيقول: بلىٰ يا رب**» أخرجه **البخاري** في «صحيحه» {٣٥٩٥}(١٦٥)

وقد روىٰ أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً. ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث"{رَ: حادي ٢٠٥ ـ ٢٣٣}.

ومن أراد الوقوف عليها فليواظب سماع الأحاديث النبوية، فإن فيها مع إثبات الرؤية أنه يكلم من شاء إذا شاء، وأنه يأتي لفصل القضاء يوم القيامة، وأنه فوق العالم، وأنه (يناديهم بصوت يَسمَعُهُ من بعُد كما يسمعه من قرُب) {حسن: خت قبل (٧٤٨١)، حم (٩٧٠)}، وأنه يتجلىٰ لعباده، وأنه يضحك، إلىٰ غير ذلك من الصفات التي سماعها علىٰ الجَهْمية بمنزلة الصواعق. وكيف تعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله وسنّة رسوله؟! وكيف يفسر كتاب الله بغير ما فسره به رسوله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، الذين نزل القرآن بلغتهم؟! وقد قال ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**»(١٦٦) وفي رواية: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار**»(١٦٧) وسئل أبو بكر رضي الله عنه ـ عن قوله تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾ [عبس] ـ: ما الأبُّ؟ فقال: أي سماء تُظلني، وأي أرض تُقلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟

---

(١٦٤) متفق عليه، وهو مخرج في «الضعيفة» (٣٤٦٤) تحت حديث آخر نحو هذا، لكن فيه زيادة علىٰ هذا، ولذلك خرجته هناك.

(١٦٥) في «المناقب».

(١٦٦) **ضعيف**. أخرجه الترمذي {(٣١٣٥)} من حديث عبد الله بن عباس مرفوعاً، وأوله: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، ومن قال في القرآن برأيه...» الحديث، ورواه ابن جرير أيضاً، وإسناده ضعيف كما ذكرت في تخريج «المشكاة» (٢٣٤)(١)

(١٦٧) **ضعيف**، رواه أبو داود {(٣٦٥٢)}، والترمذي {(٣١٣٦)} وغيرهما من حديث جندب {بل: ت(٣١٣٤) ـ ابن عباس؛ لأن حديث جندب مختلف}.

---

(١) كان هنا في الطبعة الأولىٰ {أي: الثالثة} وَهَمٌ من المخرج استغله صاحب التقرير، متعامياً عن ذكر التصحيح في آخر تلك الطبعة، وانظر: الصفحة (٤١م) من مقدمة الألباني. ـ زهير ـ.

وليس تشبيه رؤية الله تعالىٰ برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل علىٰ علوّ الله علىٰ خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟! ومن قال: يُرىٰ لا في جهة؛ فليراجع عقله! فإما أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يُرىٰ لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته؛ رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزم المعتزلة من نفىٰ العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تُعقل رؤية بلا مقابلة بغير جهة؟! وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوىٰ الآدميين حتىٰ أطاقوا رؤيته. ولهذا لما تجلىٰ الله للجبل: ﴿خَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف] بأنه لا يراك حيٌّ إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يَعْجَزون عن رؤية الملَك في صورته، إلا من أيّده الله كما أيّد نبينا. قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨]. قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكاً لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولاً منّا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لمّا وافقوهم علىٰ أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجوداً يُرىٰ لا في جهة؛ أقرب إلىٰ العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يُرىٰ ولا في جهة.

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجوديّاً؟ أو أمراً عدميّاً؟ فإن أراد بها أمراً وجودياً كان التقرير: كل ما ليس في شيء موجود لا يُرىٰ، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل علىٰ إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يُرىٰ، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً، {كانت} المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسُّنّة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقىٰ تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقَلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل

نقلوا نظْمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسُّنّة فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره.

وقوله: **(والرؤية حق لأهل الجنة)**: تخصيص أهل الجنة بالذكر، يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم. ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يرونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في «**الصحيحين**» عن رسول الله ﷺ(١/١٦٨) ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. (“واختلف في رؤية أهل المحشر علىٰ ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنه لا يراه إلا المؤمنون. **الثاني**: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك. **الثالث**: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار. وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف”{١٩٨}.)

واتفقت الأمة علىٰ أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفىٰ رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ. وحكىٰ القاضي عِيَاض {٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ} في كتابه «الشفا» اختلاف الصحابة ومن بعدهم في رؤيته ﷺ، وإنكارَ عائشة رضي الله عنها أن يكون ﷺ رأىٰ ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق {ـ ٦٣هـ} حين سألها: هل رأىٰ محمد ربه؟ فقالت: لقد قَفَّ شعري مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأىٰ ربه فقد كذب {خ(٤٨٥٥)، م(١٧٧)}(٢/١٦٨) ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور عن ابن مسعود وأبي هريرة واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين * وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رأىٰ ربه بعينه(١٦٩) * وروىٰ عطاء {٢٧ ـ ١١٤هـ} عنه: رآه بقلبه {م(١٧٦)}. ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال: وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع ولا نص، والمعوَّل فيه علىٰ آية النجم، والتنازع فيها مأثور، والاحتمال لها ممكن. وهذا القول الذي قاله القاضي عِيَاض رحمه الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما

(١/١٦٨) انظر: صفحة ١١٣ {(١٦٢)}.

(٢/١٦٨) أخرجه **الشيخان** وأحمد (٦/ ٤٩) في حديث لها معروف.

(١٦٩) **ضعيف**، أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» بألفاظ مضطربة عنه موقوفاً.

سألها موسىٰ عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأىٰ ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل علىٰ نفي الرؤية، وهو ما رواه **مسلم** في «صحيحه» {(١٧٨)} عن أبي ذر {ـ ٣٢هـ} رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «**نور أنَّىٰ أراه؟!**»[١٧٠] وفي رواية: «**رأيت نوراً**» * وقد روىٰ مسلم {١٧٩} أيضاً عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «**إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور ـ**» وفي رواية: «**النار ـ لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه**»[١٧١] فيكون ـ والله أعلم ـ معنىٰ قوله لأبي ذر: «**رأيت نوراً**»: أنه رأىٰ الحجاب، ومعنىٰ قوله: «**نورٌ أنَّىٰ أراه**»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنَّىٰ أراه؟! أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ فهذا صريح في نفي الرؤية. والله أعلم.

وحكىٰ عثمان بن سعيد الدارمي {٢٠٠ ـ ٢٨٠هـ} اتفاق الصحابة علىٰ ذلك، ونحن إلىٰ تقرير رؤيته لجبريل أحوج منّا إلىٰ تقرير رؤيته[١٧٢] لربه تعالىٰ، وإن كانت رؤية الرب تعالىٰ أعظم وأعلىٰ، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها البتة.

وقوله: (**بغير إحاطة ولا كيفية**): هذا لكمال عظمته وبهائه سبحانه وتعالى لا تُدركه الأبصار ولا يحيط به، كما يُعلم ولا يحاط به علماً. قال تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه].

وقوله: (**وتفسيره علىٰ ما أراد الله وعَلِمَه..**) إلىٰ أن قال: (**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا**) أي: كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسُّنّة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه. فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السُّنّة، والفاسد المخالف له. فكل تأويل لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه،

---

(١٧٠) صحيح، أخرجه مسلم في آخر كتاب الإيمان ويشهد له حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «يوم القيامة أول يوم نظرت فيه عين إلىٰ الله ﷻ». رواه الدارقطني كما في «الدر» (٦/ ١٩١)، وله شاهد مرسل، رواه أبو سعيد الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص٦٣) طبع المكتب الإسلامي.

(١٧١) **صحيح**، وقد مضىٰ برقم (٥٢).

(١٧٢) ما في المطبوعتين خطأ، وصوابه ما أثبتناه من الأصل، ويؤيده ما في «الرد علىٰ الجهمية» للدارمي (ص٦٣).

إذ لو قصده لحفَّ بالكلام قرائن تدل علىٰ المعنىٰ المخالف لظاهره، حتىٰ لا يوقع السامع في اللبس والخطإ، فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدىً، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل علىٰ المعنىٰ الذي يتبادر غيره إلىٰ فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدىً. ''فالتأويل إخبار بمراد المتكلم، لا إنشاء.

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنىٰ اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عنىٰ المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً كان كذباً علىٰ المتكلم، ويُعرف مراد المتكلم بطرق متعددة، منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنىٰ. ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنىً ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنىٰ، فكيف إذا حُف بكلامه ما يدل علىٰ أنه إنما أراد حقيقته وما وُضع له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء]. و«**إنكم ترون ربكم عِياناً كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب**»(١٧٣) فهذا مما يقطع به السامع له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وُضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذبٌ عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوىٰ.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله علىٰ كذا، أو: نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازِعه لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله علىٰ خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنىً آخر، لم تذكروه، وهو: أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره علىٰ أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنىٰ هو الإخبار عن المتكلم أنه أراده، وهو إما صدق وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره ولا يبين للسامع المعنىٰ الذي أراده، بل يقرن بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة. ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره، إذا قصد التعمية علىٰ السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكَر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام

(١٧٣) **متفق عليه**، وتقدم برقم (١٦٣) **مع النظر في كلمة «عياناً»**.

) مراده!"{الصواعق ٢٠٢ ـ ٢٠٥} كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال.

وقوله: **(فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلىٰ عالمه)**: أي: سلم لنصوص الكتاب والسُّنّة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد بضد ما دلّ عليه النقل! والعقل أصل النقل! فإذا عارضه قدمنا العقل! وهذا لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يُدَّعىٰ أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يُتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً. ويُعارَض كلام من يقول ذلك بنظيره، "فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل علىٰ صحة السمع ووجوب قَبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنّا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه. وهذا بيِّن واضح، فإن العقل هو الذي دل علىٰ صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم ألّا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يجز أن يُتبع بحال، فضلاً عن أن يُقدم، فصار تقديم العقل علىٰ النقل قدحاً في العقل"{درء ١/ ١٧٠'، وعنه الصواعق ٨٥٣'} .

فالواجب "كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقَبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهةً أو شكّاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسِل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلىٰ غيره، ولا نرضىٰ بحكم غيره، ولا نوقف تنفيذ أمره وتصديق خبره علىٰ عرضه علىٰ قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفَّذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوّضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرَّفه عن مواضعه، وسمّىٰ تحريفه تأويلاً وحملاً، فقال: نؤوِّله

ونحمله. فلأن يلقىٰ العبد ربه بكل ذنب ـ ما خلا الإشراك بالله ـ خيرٌ له من أن يلقاه بهذه الحال. بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعدُّ نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ أن يؤخر قَبوله والعمل به حتىٰ يعرضه علىٰ رأي فلان وكلامه ومذهبه؟! بل كان الفرض المبادرة إلىٰ امتثاله، من غير التفات إلىٰ سواه"{مدارج ٢/٣٨٧'}، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل يستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس، بل تُهْدَر الأقيسة، وتلغىٰ لنصوصه، ولا نحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول! ولا يوقف قَبول قوله علىٰ موافقة فلان دون فلان، كائناً من كان.)

قال الإمام أحمد {٦٦٩٩}: حدثنا أنس بن عِياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بنِ شعيب {ـ١١٨هـ}، عن أبيه، عن جده، قال: لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أُحب أن لي به حمْر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نُفرِّق بينهم، فجلسنا حَجْرَة، إذ ذكروا آية من القرآن، فتمارَوا فيها، حتىٰ ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً، قد احمرّ وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: «**مهلاً يا قوم! بهذا أُهلِكت الأمم من قبلكم، باختلافهم علىٰ أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يُكذِّب بعضه بعضاً، وإنما نزل يُصدِّق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهِلتم منه فردوه إلىٰ عالِمِهِ**»(١٧٤).

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم. قال تعالىٰ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾**﴾ [الأعراف] وقال تعالىٰ: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء]. فعلىٰ العبد "أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصِدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعْرَض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه، لِكَوْنِ ذلك الكلام مجملاً لا يَعرف مراد صاحبه، أو قد عُرف مراده لكن لم يعرف، هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه؛ فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علمٌ من غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، (

(١٧٤) **صحيح**، واخرجه البغوي أيضاً في «شرح السنة» رقم (١٢١؛ طبع المكتب الإسلامي). ورجاله ثقات علىٰ خلاف معروف في عمرو بن شعيب.

) وأما الأمور الإلـٰهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أُخِذ عن الرسول"{مجموع ١٣/١٣٥'} لا غير.

٣٦/١ ـ قوله: (ولا تثبت قدم الإسلام إلا علىٰ ظهر التسليم والاستسلام).

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ القدم الحسي لا تثبت إلا علىٰ ظهر شيء. أي: لا يثبت إسلام من لم يسلِّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه. روىٰ البخاري {خت: قبل (٧٥٣٠) * صب (١٨٦)} عن الإمام محمد بن شهاب الزهري {٥٨ ـ ١٢٤هـ} رحمه الله أنه قال: من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم. وهذا كلام جامع نافع.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير عالماً، ولا يمكن للعالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عرف العامي المقلد عالماً، فدل عليه عاميّاً آخر، ثم اختلف المفتي والدالّ، فإن المستفتيَ يجب عليه قَبول قول المفتي، دون الدالّ، فلو قال الدالّ: الصواب معي دون المفتي، لأني أنا الأصل في علمِك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله علىٰ قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفت، فلزم القدح في فرعه! فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفت، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعيَّن، لا يستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفتَ فيه المفتيَ الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، هذا مع علمه أن ذلك المفتيَ قد يخطئ.

والعاقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالىٰ، لا يجوز عليه الخطأ، (فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره، وقد علمنا "بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك، لكان قدحاً فيما علمنا به صدْقَك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نُعرِض عنه، لا نتلقىٰ منه هدىً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد ألّا يؤمن بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوسواس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا

في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به!؟» {درء ٥/٢١٤'} وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النور:٥٢] وقال: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل] وقال تعالىٰ: ﴿﴿٤﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم] ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة:١٧] ﴿حمٓ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ [الدخان. الزخرف] ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿١﴾﴾ [يوسف] ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف] ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]. ونظائر ذلك كثيرة في القرآن. فأمْر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل علىٰ الحق أم لا؟ الثاني: باطل، وإن كان قد تكلم علىٰ الحق بألفاظ مجملة محتملة، فما بلَّغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدّعي أنه في أصول الدين لم يُبلِّغ البلاغ المبين، فقد افترىٰ عليه ﷺ.

٣٦/ ٢ ـ قوله: (فمن رام عِلْمَ ما حُظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان).

ش: هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يُتكلم في أصول الدين ـ بل وفي غيرها ـ بغير علم. وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء] وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ [الحج] وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٩﴾﴾ [الحج] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص] وقال تعالىٰ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم]. إلىٰ غير ذلك من الآيات الدالة علىٰ هذا المعنىٰ.

وعن أبي أُمامة الباهلي {ـ ٨١هـ} رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما ضل قوم بعد هدىً كانوا عليه إلا أُوتوا الجدل**» ثم تلا: «﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا﴾ [الزخرف:٥٨]»(١٧٥)

(١٧٥) حسن كما قال الترمذي. «المشكاة» (١٨٠)، و«صحيح الترغيب» رقم (١٣٧).

رواه الترمذي {٣٤٨٣}، وقال: حديث **حسن** * وعن عائشة ﵂، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن أبغض الرجال إلىٰ الله الألد الخصِم**» خرّجاه في «**الصحيحين**» {خ(٢٤٥٧)، م(٢٦٦٨)}.

ولا شك أن من لم يسلم للرسول، نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، ويقلد ذا رأي وهوىً بغير هدىً من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذ في ذلك إلـٰهاً غير الله. قال تعالىٰ: ﴿(٢٣) أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية]. أي: عبد ما تهواه نفسه. وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن المبارك {١١٨ ـ ١٨١هـ} رحمة الله عليه {من المتقارب}:

رأيت الذنوب تُميتُ القلوب ... وقد يُورث الذُّلَّ إدمانُها

وتركُ الذنوب حياةُ القلوب ... وخيرٌ لنفسك عِصيانُها

وهل أفسد الدِّينَ إلا الملوكُ ... وأحبارُ سوءٍ ورُهبانُها

فالملوك الجائرة يعترضون علىٰ الشريعة "بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها علىٰ حكم الله ورسوله" {مدارج ٢/٧٠}. وأحبار السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك. والرهبان وهم جهال المتصوفة، المعترضون علىٰ حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه علىٰ لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس. "فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة! وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل! وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف وظاهرُ الشرع قدمنا الذوق والكشف" {مدارج ٢/٧٠}.

ومن كلام أبي حامد الغزالي {٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ} ﵀ في كتابه الذي سماه «إحياء علوم الدين» {١/٩٤ ـ ٩٧} وهو من أجلِّ كتبه، أو أجلُّها: (فإن قلتَ: فعِلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوّاً وإسرافاً في أطراف. فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقىٰ الله بكل ذنب سوىٰ الشرك خيرٌ له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل: إنه فرضٌ، إما علىٰ الكفاية، وإما علىٰ الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلىٰ القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد

ونضال عن دين الله) قال، (وإلىٰ التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان {٩٧ ـ ١٦١} وجميع أئمة الحديث من السلف) وساق الألفاظ عن هؤلاء، قال: (وقد اتفق أهل الحديث من السلف علىٰ هذا. ولا ينحصر ما نُقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا: ما سكت عنه الصحابة ـ مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصحُ بترتيب الألفاظ من غيرهم ـ إلا لما يتولد منه من الشر. ولذلك قال ﷺ: **«هَلَكَ المتنطعون»** {م(٢٦٧٠)}[(١/١٧٦)] أي: المتعمقون في البحث والاستقصاء. واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله ﷺ، ويعلم طريقه، ويُثني علىٰ أربابه) ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر، إلىٰ أن قال، (فإن قلت: فما المختار عندك؟) فأجاب بالتفصيل، فقال، (فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال. وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام) قال، (فأما مضرته: فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم علىٰ الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل) قال، (وأما منفعته، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها علىٰ ما هي عليه، وهيهات! فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل أكثر من الكشف والتعريف) قال، (وهذا إذا سمعته من محدِّث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهِلوا، فاسمع هذا ممن خبَر الكلام، ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلىٰ منتهىٰ درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلىٰ التعمق في علوم أُخر سوى نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلىٰ حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن علىٰ الندور). انتهىٰ ما نقلته عن الغزالي رَحِمَهُ اللهُ.

وكلام مثله في ذلك حجة بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً علىٰ معان صحيحة، كالاصطلاح علىٰ ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة علىٰ الحق والمحاجّة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله علىٰ أمور

(١/١٧٦) **مسلم**، من حديث ابن مسعود، وهو مخرج في «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» رقم (٧).

كاذبة مخالفة للحق. ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسُّنّة وما فيه من علوم صحيحة، فقد ''وعَّروا الطريق إلىٰ تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي (لحم جمل غثّ علىٰ رأس جبل وَعر، لا سهلٌ فيُرْتقىٰ، ولا سمين فينتقل) {خ(٥١٨٩)، م(٢٤٤٨)}. وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً، ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان] فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد. كما قيل {المَعَرّيّ، من البسيط}:

لولا التنافسُ في الدنيا لما وُضِعت كتبُ التناظُر لا «المُغْني» ولا «العَمَدُ»

يُحلِّلون بزعم منهمُ عُقَداً وبالذي وضعوه زادت العُقَدُ

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه، الشُّبه والشكوك، والفاضلُ: الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال ألّا يحصل الشفاء والهدىٰ والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصلُ من كلام هؤلاء المتحيرين!''{إغاثة ١/ ٧٤}. بل ''الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبرَ معناه ويعقله، ويعرفَ برهانه ودليله العقلي والخبري السمعي، ويعرفَ دلالته علىٰ هذا وهذا، ويجعلَ أقوالَ الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول، قُبلَ، وإن أرادوا بها ما يخالفه، رُدَّ. وهذا مثل لفظ المركب والجسم والتحيز والجوهر والجهة والحيِّز والعرض، ونحو ذلك. فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسُّنّة بالمعنىٰ الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يخصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسَّر تلك المعاني بعبارات أُخر، ويُنظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل''{مجموع ١٣/ ١٤٥'}.

مثال ذلك في: التركيب. فقد صار له معانٍ: **أحدها**: التركيب من متباينين فأكثر. ويسمىٰ: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنىٰ منفي عن الله ﷻ، ولا يلزم من وصف الله تعالىٰ بالعلوِّ ونحوه من صفات الكمال، أن يكون مركباً بهذا المعنىٰ المذكور. **والثاني**: تركيب الجوار. كمصراعي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم أيضاً من ثبوت صفاته تعالىٰ إثبات هذا التركيب. **الثالث**: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمىٰ: الجواهر المفردة. **الرابع**: التركيب من الهيولىٰ والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة. وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركباً من الجواهر المفردة. ولهم

كلام في ذلك يطول، ولا فائدة فيه، وهو أنه: هل يمكن التركيب من جزئين، أو من أربعة، أو ستة، أو ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيب لازماً لثبوت صفاته تعالىٰ وعلوه علىٰ خلقه. والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوىٰ، وهذا مبسوط في موضعه. **الخامس**: التركيب من الذات والصفات، هم سموه تركيباً لينفوا به صفات الرب تعالىٰ، وهذا اصطلاح منهم لا يُعرف في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم علىٰ هذه التسمية ولا كرامة. ولئن سمَّوا إثبات الصفات تركيباً؛ فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب علىٰ التسمية بدون المعنىٰ حكم! فلو اصطلح علىٰ تسمية اللبن خمراً، لم يحرُم بهذه التسمية. **السادس**: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج، هل يمكن ذاتٌ مجردة عن وجودها، ووجودها مجردٌ عنها؟ هذا محال. فترىٰ أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير. وأمثلهم طريقة رأيُ الوقف والشك في ذلك. وكم يزول بالاستفسار والتفصيل كثيرٌ من الأضاليل والأباطيل.

وسبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة. وإنما سمي هؤلاء: أهل الكلام، لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أَتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما عُلم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله يُنتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس. وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته ـ مع وجود النص، أو عارَضَ النص بالمعقول ـ فقد ضاهىٰ إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف. ص:٧٥] وقال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء]. وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]. أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتىٰ يحكِّموا نبيه ويرضَوا بحكمه ويسلموا تسليماً.

٣٦/ ٣ ـ قوله: (فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسْوساً تائهاً، شاكاً زائغاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً).

ش: يتذبذب: يضطرب ويتردد. وهذه الحالة التي وصفها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حال كل

من عدل عن الكتاب والسنّة إلىٰ علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسُّنّة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلىٰ الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلىٰ الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد {٥٢٠ ـ ٥٩٥هـ}، وهو من أعلم الناس بمذْهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «تهافت التهافت» {٨٨}: (ومن الذي قال في الإلـٰهيات شيئاً يعتد به؟!) * وكذلك الآمدي {٥٥١ ـ ٦٣١هـ}، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر * وكذلك الغزالي {٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ} رَحِمَهُ اللَّهُ، انتهىٰ آخر أمره إلىٰ الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل علىٰ أحاديث الرسول ﷺ، فمات و«البخاري» علىٰ صدره * وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازيّ {٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ}، قال في كتابه الذي صنفه {في أقسام} اللذات {من الطويل}:

نـهـايـة إقـدام الـعـقـول عِـقـالُ ... وغـايـةُ سـعـي الـعـالـمـيـن ضَـلالُ
وأرواحنا في وَحشة من جسومنا ... وحـاصـل دنـيـانـا أذىً ووبـالُ
ولم نستفد من بحثنا طول عمْرنا ... سوىٰ أن جمعنا فيه: قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة ... فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علتْ شرفاتِها ... رجـالٌ، فزالـوا والـجـبـالُ جـبـالُ

لقد تأملتُ الطرقَ الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تُروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقةَ القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ٩] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه]. ثم قال: (ومن جرب مثل تجرِبتي عرف مثل معرفتي).

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني {٤٧٩ ـ ٥٤٨هـ}: إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال {الأبِيْوَرْدي من الطويل}:

لعمري لقد طفتُ المعاهد كلها ... وسيَّرت طرفي بين تلك المعالم
فـلـم أرَ إلا واضـعـاً كـفَّ حـائـرٍ ... عـلـىٰ ذَقَـنٍ أو قـارعـاً سـنَّ نـادمِ

وكذلك قال أبو المعالي الجُوَيْنيُّ {٤١٩ ـ ٤٧٨هـ}: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفتُ أن الكلام يبلغ بي إلىٰ ما بلغ ما اشتغلت به. وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نَهَوْني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لابن الجوينيّ، وها أنا ذا أموت

علىٰ عقيدة أمي، أو قال: علىٰ عقيدة عجائز نيسابور * وكذلك قال شمس الدين الخُسْرُوشاهيُّ {٥٨٠ ـ ٦٥٢هـ}، وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازيّ {٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ}، لبعض الفضلاء(١٧٦/٢)، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: اشكر الله علىٰ هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكىٰ حتىٰ أخضل لحيته.

ولابن أبي الحديد {٥٨٦ ـ ٦٥٦هـ}، الفاضل المشهور بالعراق {من المديد}:

فيكَ يا أُغلوطة الفكر	حار أمري وانقضىٰ عُمري
سافرتْ فيك العقول فما	ربحتْ إلا أذىٰ السفر
فلحىٰ اللّهُ الأُلىٰ زعموا	أنك المعروف بالنظر
كذَبوا إن الذي ذكروا	خارجٌ عن قوة البشر

وقال الخُونَجيُّ {٥٩٠ ـ ٦٤٦هـ} عند موته: ما عرفت مما حصلته شيئاً سوىٰ أن الممكن يفتقر إلىٰ المرجح، ثم قال، الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئاً. وقال آخر(١٧٦/٣): أضطجع علىٰ فراشي وأضع الملحفة علىٰ وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتىٰ يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء.

ومن يصل إلىٰ مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كَذَبَ * وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حُكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنّة وأقبل علىٰ الكلام. وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام علىٰ شيء ما ظننت مسلماً يقوله، ولأَنْ يُبتلىٰ العبد بكل ما نهىٰ الله عنه ـ ما خلا الشرك بالله ـ خيرٌ له من أن يبتلىٰ بالكلام. انتهىٰ.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلىٰ مذهب العجائز، فيقر بما أقروا به، ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم ـ إذا سلموا من العذاب ـ بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

(١٧٦/٢) {هو ابن باده. «الفتاوىٰ» ٥/ ٢٤٠}.

(١٧٦/٣) {هو محمد بن سالم بن واصل الحموي (٦٠٤ ـ ٦٩٧هـ). «درء» ٣/ ٢٦٣}.

والدواء النافع لمثل هذا المرض، ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله ـ إذا قام من الليل يفتتح الصلاة ـ: «**اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ۝﴾** [البقرة: و٢١١. يونس: ٢٥. النور: ٤٤]»(١٧٧) خرّجه **مسلم** {٧٧٠}. توجّه ﷺ إلىٰ ربه "بربوبية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية. وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبريل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقَطْر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصُّور الذي هو سبب حياة العالم وَعَود الأرواح إلىٰ أجسادها. فالتوسل إلىٰ الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم في حصول المطلوب" {زاد ٤/ ٢٠٥}. والله المستعان.

٣٧/ ١ ـ قوله: (ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنىً يضاف إلىٰ الربوبية ـ تركَ التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يَتَوَقَّ النفي والتشبيه، زلّ ولم يُصب التنزيه).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ الرد علىٰ المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلىٰ من يشبه الله بشيء من مخلوقاته. فإن النبي ﷺ قال: «**إنكم تروْن ربكم كما تروْن القمر ليلة البدر...**»(١٧٨) الحديث. أدخل (كاف) التشبيه علىٰ «**ما**» المصدرية الموصولة بـ «**ترون**» التي تَنْحَلُّ إلىٰ المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي. وهذا بين واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها. وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سُلّط التأويل علىٰ مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ ۝﴾ [الفيل]. ونحو ذلك مما استعمل فيه (رأىٰ) التي من أفعال القلوب! ولا شك أن (ترىٰ) تارة تكون

---

(١٧٧) صحيح، ورواه أبو عوانة أيضاً في «صحيحه» {٢/ ٣٠٥}.

(١٧٨) **متفق عليه**، وقد تقدم (برقم ١٦٣).

بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلّص أحد معانيه من الباقي. وإلا لو أخلىٰ المتكلم كلامه من القرينة المخلِّصة لأحد المعاني لكان مجملاً مُلغزاً، لا مبيَّناً موضحاً. وأي بيان وقرينة فوق قوله: «**ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب**»؟ فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفىٰ مثل هذا إلا علىٰ من أعمىٰ الله قلبه؟

فإن قالوا: ألجأنا إلىٰ هذا التأويل، حكم العقل بأن رؤيته تعالىٰ محال لا يُتصور إمكانها!

فالجواب: أن هذه دعوىٰ منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عُرض علىٰ العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته، لحكم بأن هذا محال.

وقوله: (**لمن اعتبرها منهم بوهم**): أي توهم أن الله تعالىٰ يُرىٰ علىٰ صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم، إن أثبت ما توهمه من الوصف، فهو مشبِّه، وإن نفىٰ الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم فهو جاحد معطِّل. بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما ردّاً علىٰ من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه) فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي! وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟! فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم لا يُرىٰ، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم، ونفي الإحاطة به علماً. فهو سبحانه لا يُحاط به رؤية، كما لا يحاط ﴿بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه].

وقوله: (**أو تأولها بفهم**): أي ادعىٰ أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنىٰ التأويل: أنه صرفُ اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرِّفون علىٰ النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فَسَمَّوُا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل. قال تعالىٰ: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا**﴾ [الأنعام]. والعبرة للمعاني

لا للألفاظ. فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرفٌ عورض به دليل الحق. وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم {=١١٧}: (لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا). ثم أكد هذا المعنىٰ بقوله: (إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنىٰ يضاف إلىٰ الربوبية ـ تركَ التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين). ومراده ترك التأويل [الذي] يسمونه تأويلاً، وهو تحريف. ولكن الشيخ رحمه الله تأدب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالىٰ بقوله: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل:١٢٥]. وليس مراده ترك كل ما يسمىٰ تأويلاً، ولا ترك شيءٍ من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب والسُّنّة. وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسُّنّة علىٰ فسادها، وترك القول علىٰ الله بلا علم.

فمن التأويلات الفاسدة، تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكلم ﴿مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٣﴾ [النساء]، ولم يتخذ ﴿إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾ [النساء]!

ثم قد صار لفظ (التأويل) مستعملاً في غير معناه الأصلي.

فالتأويل في كتاب الله وسنّة رسوله: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به. كما قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي**» يتأول القرآن {خ(٨١٧)، م(٤٨٤)}(١/١٧٩) وقال تعالىٰ: ﴿٥١ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف]. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف:١٠٠]. وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف:٦] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء] وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡتَطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا ٧٨﴾ . . . إلىٰ قوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا ٨٢﴾ [الكهف]، فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟ وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعلم تأويله، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به، أو ما يعرفه قبل ذلك؛ لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله. لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنىٰ الذي قصد المخاطب إفهام المخاطَب إياه،

(١/١٧٩) متفق عليه.

فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحبّ أن يُعلَم ما عنىٰ بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله. فهذا معنىٰ التأويل في الكتاب والسُّنّة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، يحمد حقه، ويُرد باطلُه. وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ . . .﴾ الآية [آل عمران:٧] فيها قراءتان: قراءة من يقف علىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق. ويراد بالأولىٰ المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله. ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويلُه. ولا يريد من وَقَف علىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنىٰ التفسير للمعنىٰ، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل علىٰ رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميعُ الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظّ لهم في معرفة معناها سوىٰ قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]. وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوامّ المؤمنين في ذلك. وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله(٢/١٧٩) ولقد صدق رضي الله عنه، فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «**اللهم فقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل**»(١٨٠) رواه البخاري {؟} وغيره. ودعاؤه ﷺ لا يُردّ. قال مجاهد {٢١ ـ ١٠٤هـ}: عرضت المصحف علىٰ ابن عباس، من أوله إلىٰ آخره، أقفه عند كل آية وأسأله عنها. وقد تواترتِ النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عن آية: إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحدٌ تأويله إلا الله.

(٢/١٧٩) {أخرجه الطبري}.

(١٨٠) **صحيح**، رواه أحمد (١/ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٨٤/ ٢{(١٠٦١٤ و١٢٥٠٦؟)})، والبيهقي في «دلائل النبوة»، والضياء المقدسي في «المختارة» {(٢٣٣ و٢٣٤)} بسند صحيح عن ابن عباس. **وأما عزو المصنف إياه للبخاري فوهم**، وإنما عنده بلفظ: «اللهم علمه الحكمة» ـ وفي لفظ: «الكتاب» بدل: «الحكمة» ـ أخرجه (١/ ٣١، ٢/ ٤٤٥، ٤/ ٤٩٩{(٣٧٥٦، ٧٥ و٧٢٧٠)}) وهو رواية لأحمد (١/ ٢١٤، ٢٦٩، ٣٥٩) والطبراني {(١٠٥٨٨ و١١٩٦١)}، ورواه مسلم (٧/ ١٥٨ {(٢٤٧٧)}، وكذا: غ(١٤٣) بلفظ: «اللهم فقهه في الدين» فقط}) مختصراً بلفظ: «اللهم فقهه». وهو رواية لأحمد (١/ ٣٢٧) وفي أخرىٰ له (١/ ٣٣٠) عن ابن عباس قال: . . فدعا الله أن يزيدني علماً وفهماً. {وتنظر «الأحاديث الصحيحة» (٢٥٨٩)}.

وقول الأصحاب رحمهم الله في الأصول: المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور، ويروىٰ هذا عن ابن عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنىٰ المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابه، كان ما سواها معلومَ المعنىٰ، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإن الله قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العادّين(١٨١/١)

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلىٰ الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسُّنّة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في موضعه. وذكر في «التبصرة» {١٣٠} أن نصير بن يحيىٰ البلخي روىٰ عن عُمَرَ بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن محمد بن الحسن {١٣١ ـ ١٨٩هـ} رحمهم الله: أنه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالىٰ ما يؤدي ظاهره إلىٰ التشبيه؟ فقال: نُمرُّها كما جاءتْ، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف. ويجب أن يُعلم أن المعنىٰ الفاسد الكفريّ ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه، فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس {المتنبي (٣٠٣ ـ ٣٥٤هـ)، من الوافر}:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفتُهُ مِنْ الفهم السّقيمِ

وقيل:

عليَّ نحتُ القوافي مِنْ أمَاكِنها ... وما عليَّ إذا لم تفهمِ البقرُ(١٨١/٢)

فكيف يقال في قول الله، الذي هو ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ١٢١ و٨٦] الكلام و﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وهو الكتاب الذي ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود]؟! إن حقيقة قولهم؛ أن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال، وأنه ليس فيه بيان ما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه! هذا حقيقة قول

(١٨١/١) {عَدَّها الكوفيون فقط آيتين في ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾، وآية في ﴿الٓمٓ ۝١﴾، و﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾، و﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾، و﴿طه ۝١﴾، و﴿طسٓمٓ ۝١﴾، و﴿يسٓ ۝١﴾، و﴿حمٓ ۝١﴾. ولم يعدوها في الباقي: ﴿الٓر﴾، و﴿الٓمٓر﴾، و﴿طسٓ﴾، و﴿صٓ﴾، و﴿قٓ﴾، و﴿نٓ﴾}.

(١٨١/٢) كان البيت مضطرباً في الأصول، وهو للبحتري {٢٠٦ ـ ٢٨٤هـ من البسيط}.

المتأولين. والحقُّ أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلاً لم يدل عليه. والمنازعون يدّعون دلالته علىٰ الباطل الذي يتعين صرفه!

فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به علىٰ إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة خفية؛ فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون علىٰ سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟ فإن قلتم: ما دلّ القاطعُ العقلي علىٰ استحالته تأولناه، وإلا أقررناه! قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القِرمِطي الباطني يزعم قيام القواطع علىٰ بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع علىٰ بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع علىٰ امتناع رؤية الله تعالىٰ، وعلىٰ امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالىٰ! وباب التأويلات التي يدّعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظمُ من أن تنحصر في هذا المقام، ويلزم حينئذ محذوران عظيمان: **أحدهما**: ألّا نقرّ بشيء من معاني الكتاب والسُّنّة حتىٰ نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل! وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعون أن العقل يدل علىٰ ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلىٰ الحيرة المحذورة. **الثاني**: أن القلوب تتخلىٰ عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول. إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسُّنّة عن الدلالة والإرشاد إلىٰ ما أنبأ الله به العباد، وخاصةُ النبيِّ هي الإنباءُ، والقرآن: هو النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسُّنّة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دلّ عليه قبلوه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله العافية.

٣٧/ ٢ قوله: (ومن لم يتَوَقَّ النفي والتشبيه، زلّ ولم يُصِبِ التنزيهَ).

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن. قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب:٣٢]. فهذا مرض الشهوة. وقال تعالىٰ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة] وقال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة]. فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يُرجىٰ له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته. والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها

وتشبيهها، وشبه النفي أردأ من شبه التشبيه، فإن شبه النفي ردّ وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبه التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ. وتشبيه الله بخلقه كفر فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:٩]، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورىٰ]. وهذا أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في ردِّه وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعبَّاد المسيح، وعُزَير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أُرسلت لهم الرسل يدعونهم إلىٰ عبادة الله وحده لا شريك له.

٣/٣٧ ـ قوله: (فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ تنزيه الرب تعالىٰ بالذي هو وصْفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً. وكلام الشيخ مأخوذ من معنىٰ سورة الإخلاص. فقوله: **(موصوف بصفات الوحدانية)**: مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص]. وقوله: **(منعوت بنعوت الفردانية)**، من قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ وقوله: **(ليس في معناه أحد من البرية)** من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص]. وهو أيضاً مؤكد لما تقدم {=١٠٩ و٢٩ و٤٥} من إثبات الصفات ونفي التشبيه. والوصف والنعت مترادفان، وقيل: متقاربان. فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالىٰ موحد في ذاته، منفرد بصفاته. وهذا المعنىٰ حقٌّ ولم ينازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير. وللشيخ نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخُطَب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع[٣/١٨١] بالخطب أليق. و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:٩] أكمل في التنزيه من قوله: (ليس في معناه أحد من البرية).

٣٨ ـ قوله: (وتعالىٰ عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

ش: أذكر بين يديِ الكلام علىٰ عبارة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدمة، وهي: أن للناس في

(٣/١٨١) (التسجيع)، بالسين المهملة، يعني: السجع.

(إطلاق مثل هذه الألفاظ ''ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصِّل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تَبَين {أن} ما أثبت بها فهو ثابت، وما نُفي بها فهو منفي. لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان النفاة ينفون بها حقّاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنىً باطلاً، مخالفاً لقول السلف، ولما دلّ عليه ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٤]''{منهاج ٢/ ٣٢١'}. ولم يرد نص) من الكتاب ولا من السُّنّة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالىٰ بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن يُنظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يُعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها [فـ]لا تطلق حتىٰ ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنىً صحيحاً قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة؛ إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد الرد بهذا الكلام علىٰ المشبهة، كداود الجواربي وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك! تعالىٰ الله ﴿عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]. فالمعنىٰ الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من النفي الذي ذكره هنا حق، لكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقّاً وباطلاً، فيحتاج إلىٰ بيان ذلك. وهو: أن السلف متفقون علىٰ أن البشر لا يعلمون لله حدّاً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته. قال أبو داود الطيالسي {١٣٣ ـ ٢٠٤هـ}: كان سفيان {٩٧ ـ ١٦١هـ} وشعبة {٨٢ ـ ١٦٠هـ} وحماد بن زيد {٩٨ ـ ١٧٩هـ} وحماد بن سلمة {ـ ١٦٧هـ} وشريك {٩٥ ـ ١٧٧هـ} وأبو عوانة {بعد ٧٠ ـ ١٧٦هـ}؛ لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون: كيف؟ وإذا سُئلوا قالوا بالأثر. وسيأتي {=٢٠٤} في كلام الشيخ: (وقد أعجز خلقه عن الإحاطة به). فعلم أن مراده أن الله يتعالىٰ عن أن يحيط أحدٌ بحدّه، لا أن المعنىٰ أنه متميز عن خلقه منفصل عنهم مباين لهم. سئل عبد الله بن المبارك {١١٨ ـ ١٨١هـ}: بِمَ نعرف ربنا؟ قال: بأنه علىٰ العرش، بائن من خلقه، قيل:

بحدّ؟ قال: بحد. انتهىٰ. ومن المعلوم أن الحد يقال علىٰ ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالىٰ غير حالّ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه. فالحد بهذا المعنىٰ لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته. وأما الحدُّ بمعنىٰ العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السُّنّة. قال أبو القاسم القشيريُّ {٣٧٦ـ٤٦٥هـ} في «رسالته» {٥٨٥}: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمٰن السلمي {٣٢٥ـ٤١٢هـ}، سمعت منصور بن عبد الله، سمعت أبا الحسن العنبريَّ، سمعت سهل بن عبد الله التُّسْتَريَّ {٢٠٠ـ٢٨٣هـ} يقول، وقد سُئل عن ذات الله فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدرَكة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حدّ ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبىٰ، ظاهراً في ملكه وقدرته، قد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية.

وأما لفظ **(الأركان والأعضاء والأدوات)**؛ فيستدل بها النفاة علىٰ نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه. قال أبو حنيفة ﵁ في «الفقه الأكبر»: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالىٰ في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة. انتهىٰ. وهذا الذي قاله الإمام ﵁ ثابت بالأدلة القاطعة. قال تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧] وقال تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن] وقال تعالىٰ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦] وقال تعالىٰ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤] وقال تعالىٰ: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴿٤١﴾﴾ [طه] وقال تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٢٨]. وقال ﷺ في حديث الشفاعة لمّا يأتي الناسُ آدمَ فيقولون له: «**خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء...**»[١٨٢] الحديث {خ(٤٤٧٦)}. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: بالقدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد،

---

(١٨٢) صحيح، أخرجه **البخاري** (٤/ ٤٥٤، ٤٦٤)، وأحمد (٣/ ١١٦) في حديث الشفاعة من حديث أنس، وسيأتي بلفظ آخر (ص١٤٦ {(١٩٨)}).

ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك. فإبليس ـ مع كفره ـ كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يسٓ] لأنه تعالىٰ جمع الأيدي لما أضافها إلىٰ ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان اللفظيّان للدلالة علىٰ الملك والعظمة. ولم يقل: (أيديَّ) مضافاً إلىٰ ضمير المفرد، ولا (يدينا) بتثنية اليد مضافاً إلىٰ ضمير الجمع. فلم يكن قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾. وقال النبي ﷺ عن ربه ﷻ: «**حجابه النور، ولو كشفه لأحرقتْ سبُحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه**»(١٨٣)

ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الركن جزء الماهية، والله تعالىٰ هو الأحد الصمد، لا يتجزأ سُبحانه، والأعضاء فيها معنىٰ التفريق والتعضية(١٨٤/١)، تعالىٰ الله عن ذلك، ومن هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر]. والجوارح فيها معنىٰ الاكتساب والانتفاع. وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرَّة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالىٰ، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالىٰ. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب ألّا يُعدل عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لئلا يُثبت معنىً فاسد، أو يُنفىٰ معنىً صحيحٌ. وكل هذه "الألفاظ المجملة عرضة للمحقِّ والمبطل"{مدارج ٣/١٦٦}. ( )

وأما "لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أُريد بالجهة أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالىٰ كان مخلوقاً، والله تعالىٰ لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالىٰ الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيثُ انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عالٍ عليه. ونفاة لفظ (الجهة) الذين يريدون بذلك نفي العلوّ، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة يلزمه (

(١٨٣) **صحيح**، وقد تقدم بتمامه برقم (٥٢ و١٧١).

(١٨٤/١) (التعضية): التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

القول بقدم شيء من العالم، وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها. وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل علىٰ أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق" {منهاج ٢/ ٣٢٣}. ولكن الجهة ليست أمراً وجوديّاً، بل أمرٌ اعتباريّ، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيها لا نهاية له فليس بموجود.

وقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)** هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنىٰ هو الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما يأتي {=١٩٣} في كلامه: (أنه تعالىٰ محيط بكل شيء وفوقه). فإذا جُمع بين كلاميه، وهو قوله: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)، وبين قوله: (محيط بكل شيء وفوقه)؛ عُلم أن مراده أن الله تعالىٰ لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره(٢/١٨٤) من المخلوقات، وأنه تعالىٰ هو المحيط بكل شيء، العالي على كل شيء.

لكن بقي في كلامه شيئان: **أحدهما**: أن إطلاق مثل هذا اللفظ ـ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال ـ كان تركه أولىٰ، وإلا تُسلِّط عليه، وأُلزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أُجيب عنه بما تقدم {=١٣٩}، من أنه إنَّما نفىٰ أن يحويَه شيء من مخلوقاته، فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولىٰ. **الثاني**: أن قوله: (كسائر المبتدعات)؛ يفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محويّ! وفي هذا نظر. فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي، فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل. وإن أراد أمراً عدميّاً، فليس كل مبتدع في العدم، بل منها [ما هو داخل في غيره، كالسماوات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها] ما هو منتهىٰ المخلوقات، كالعرش. فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات، قطعاً للتسلسل، كما تقدم {=١٣٩}. ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال: بأن (سائر) بمعنىٰ البقية، لا بمعنىٰ الجميع، وهذا أصل معناها، ومنه (السؤر)، وهو ما يبقيه الشارب في الإناء. فيكون مراده غالبَ المخلوقات، لا جميعها، إذ (السائر) علىٰ (الغالب) أدل منه علىٰ (الجميع)، فيكون المعنىٰ: أن الله تعالىٰ غير محويّ ـ كما يكون أكثر المخلوقات محويّاً، بل هو غير محوي ـ بشيء، تعالىٰ الله عن ذلك. ولا نظن بالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ممن يقول: إن الله تعالىٰ ليس داخل العالَم ولا خارجه بنفي النقيضين، كما ظنه بعض الشارحين، بل مراده: أن الله تعالىٰ منزّه عن أن

(٢/١٨٤) في الأصل: (بغيره).

يحيط به شيء من مخلوقاته، وأن يكون مفتقراً إلىٰ شيء منها، العرش أو غيره.

وفي ثبوت هذا الكلام عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر، فإن أضداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثل هذا الكلام لشاع عنهم تشنيعهم عليه به، وقد نقل أبو مطيع البلخي {١١٥ ـ ١٩٩هـ} عنه إثبات العلو، كما سيأتي {=٢٠٠} ذكره إن شاء الله تعالىٰ. وظاهر هذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يرد بمثله كتاب ولا سنّة، فلذلك قلت: إن في ثبوته عن الإمام نظراً، وإن الأولىٰ التوقف في إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالاستواء والنزول ونحو ذلك. ومن ظن من الجهال أنه إذا «**نزل إلىٰ سماء الدنيا**»[١٨٥] ـ كما أخبر الصادق ﷺ ـ يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقوله مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسنّة. وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني {٣٧٣ ـ ٤٤٩هـ}: سمعت الأستاذ أبا منصور بن {حمشاذ} {٣١٦ ـ ٣٨٨هـ} ـ بعد روايته حديث النزول ـ يقول: سُئل أبو حنيفة رضي الله عنه عنه؟ فقال: ينزل بلا كيف. انتهىٰ.

وإنما توقف من توقف في نفي ذلك، لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنّة وأقوال السلف، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباينٌ، ولا محايثٌ[١٨٦]، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه[١٨٧] بما وصف به نفسه من العلوّ والاستواء علىٰ العرش، ويقول بعضهم بحلوله في كل موجود، أو يقول: هو وجود كل موجود ونحو ذلك، تعالىٰ الله عما يقول الظالمون والجاحدون ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤٣﴾ [الإسراء].

وسيأتي {=١٩٤} لإثبات صفة العلو لله تعالىٰ زيادة بيان، عند الكلام علىٰ قول الشيخ رحمه الله: (محيط بكل شيء وفوقه) إن شاء الله تعالىٰ.

٣٩ ـ قوله: (والمعراج حق، وقد أُسري بالنبي ﷺ، وعُرج بشخصه في اليقظة، إلىٰ السماء، ثم إلىٰ حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحىٰ إليه ﴿مَآ أَوۡحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١﴾ [النجم]. فصلىٰ الله وسلم عليه في الآخرة والأولىٰ).

---

(١٨٥) متفق عليه بل هو **متواتر**، وقد خرجته في «إرواء الغليل» (٤٥٠)، وراجع إن شئت بعض ألفاظه الصحيحة في «صحيح الجامع الصغير» رقم (١٩١٧ و١٩١٨) {خ(١١٤٥)، م(٧٥٨) ـ أبو هريرة. م(٧٥٨) (١٧٢) عنه وعن أبي سعيد}.

(١٨٦) في الأصل: (محاير).

(١٨٧) في الأصل: (يصفوا).

ش: **(المعراج)**: مفعال، من العروج[(١٨٨)]، أي الآلة التي يُعرج فيها، أي يُصعد، وهو بمنزلة السُّلّم، لكن لا يعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيَّبات، نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته.

وقوله: **(وقد أُسري بالنبي ﷺ بشخصه في اليقظة)**: اختلف الناس في الإسراء.

فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يُفقد جسده، نقله ابن إسحاق {ـ ح١٥١هـ}عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري {٢١ ـ ١١٠هـ} نحوه. لكن ينبغي أن يُعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء مناماً، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم. فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان مناماً، وإنما قالا: أُسري بروحه ولم يُفقد جسده، وفرقٌ ما بين الأمرين؛ إذْ ما يراه النائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرىٰ كأنه قد عرج إلىٰ السماء، وذُهب به إلىٰ مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال. فما أرادا[(١٨٩/ ١)] أن الإسراء كان مناماً، وإنما أرادا أن الروح ذاتها أُسري بها، ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذاتُ روحه الصعود الكامل إلىٰ السماء إلا بعد الموت.

وقيل: كان الإسراء مرتين، مرة يقظة، ومرة مناماً. وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك وقوله: «**ثم استيقظتُ**»، وبين سائر الروايات. وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين: مرة قبل الوحي، ومرة بعده. ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبل الوحي، ومرتين بعده. وكلما اشتبه عليهم لفظٌ زادوا مرة، للتوفيق! وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر {٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ، الاستيعاب ١/ ٢٨} قال شمس الدين ابن القيم {٦٩١ ـ ٧٥١هـ}:

(”يا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مراراً! كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة يفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسىٰ حتىٰ تصير خمساً، فيقول: «**أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي**»، ثم يعيدها في المرة الثانية إلىٰ خمسين، ثم يحطها إلىٰ خمس؟! وقد غلّط الحفّاظ شريكاً في ألفاظ من حديث

---

(١٨٨) في الأصل: (المعروج).

(١٨٩/ ١) قلت: **لم يصح ذلك عنهما**، فهو في غنية عن التأويل.

الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: (فقدَّم وأخَّر وزاد ونقص). ولم يسرد الحديث. وأجاد رَحِمَهُ اللَّهُ"{زاد ٣/ ٤٢}. انتهىٰ كلام الشيخ شمس الدين رَحِمَهُ اللَّهُ.)

وكان من حديث الإسراء: أنه ﷺ "أُسري بجسده في اليقظة، علىٰ الصحيح، (من المسجد الحرام إلىٰ المسجد الأقصىٰ، راكباً علىٰ البراق، صحبة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فنزل هناك، وصلىٰ بالأنبياء إماماً، وربط البراق بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلىٰ فيه، ولا يصح عنه ذلك البتة. ثم عُرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلىٰ السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففُتح لهما، فرأىٰ هناك آدم أبا البشر، فسلّم عليه، فرحب به ورد عليه السلام، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج [به] إلىٰ السماء الثانية. فاستفتح له، فرأىٰ فيها يحيىٰ بن زكريا وعيسىٰ ابن مريم، فلقيهما، فسلّم عليهما، فردَّا عليه السلام، ورحبا به، وأقرَّا بنبوته ثم عُرج [به] إلىٰ السماء الثالثة، فرأىٰ فيها يوسف، فسلّم عليه ورحّب به وأقرّ بنبوته، ثم عُرج [به] إلىٰ السماء الرابعة، فرأىٰ فيها إدريس، فسلّم عليه ورحّب به وأقرّ بنبوته، ثم عُرج [به] إلىٰ السماء الخامسة، فرأىٰ فيها هارون بن عمران، فسلّم عليه ورحّب به وأقر بنبوته، ثم عُرج به إلىٰ السماء السادسة، فلقي فيها موسىٰ فسلم عليه ورحّب به وأقرّ بنبوته، فلما جاوزه بكىٰ موسىٰ، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي، لأن غلاماً بُعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي، ثم عُرج به إلىٰ السماء السابعة، فلقي فيها إبراهيم، فسلّم عليه ورحّب به وأقرّ بنبوّته، ثم رُفع إلىٰ سدرة المنتهىٰ، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عُرج به إلىٰ الجبَّار، جلّ جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتىٰ كان ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم] وفرض عليه خمسين صلاة، فرجع حتىٰ مر علىٰ موسىٰ، فقال: بِمَ أُمِرت؟ قال: بخمسين صلاة، فقال: [إن] أمتك لا تطيق ذلك، ارجع إلىٰ ربك، فاسأله التخفيف لأمتك، فالتفت إلىٰ جبريل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار أن: نعم، إن شئت، (فعلا به جبريل حتىٰ أتىٰ به الجبارَ تبارك وتعالىٰ وهو في مكانه) هذا لفظ البخاري(٢/١٨٩) في «صحيحه». في بعض الطرق: فوضع عنه عشراً، ثم نزل حتىٰ مر

(٢/١٨٩) **لم أجد هذه الفقرة** الأخيرة في «صحيح البخاري» باللفظ المذكور، وهي في «التوحيد» (١٣/ ٤٠٥ ـ فتح {٧٥١٧}) بلفظ: «فالتفت النبي ﷺ إلىٰ جبريل، كأنه يستشيره في ذلك، فأشار إليه جبريل: أي نعم، إن شئت. فعلا به إلىٰ الجبار، فقال وهو في مكانه: يا رب خفف عنا فإن أمتي لا تستطيع هذا». =

بموسىٰ، فأخبره، فقال: ارجع إلىٰ ربك فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسىٰ وبين الله تبارك وتعالىٰ، حتىٰ جعلها خمساً، فأمره موسىٰ بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: «**قد استحييتُ من ربي، ولكن أرضىٰ وأسلّم**»، فلما نفذ «**نادىٰ مناد: قد أمضيتُ فريضتي وخففتُ عن عبادي**»(١/١٩٠) ٢٢ {زاد ٣/ ٣٤"}.

وقد تقدم {=١١٦} ذكر اختلاف الصحابة في رؤيته ﷺ ربَّه ﷻ بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه(٢/١٩٠) بقلبه، ولم يره بعين رأسه، وقوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم]، **صح** عن النبي ﷺ أن هذا المرئيَّ [جبريل]، رآه مرتين علىٰ صورته التي خُلق عليها {خ(٤٨٥٥)، م(١٧٧)}.

وأما قوله تعالىٰ في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾﴾، فهو غير الدنوّ والتدلي المذكورَين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبريل وتدلّيه، كما قالت عائشة وابنُ مسعود ﵄، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾﴾ [النجم]. فالضمائر كلها راجعة إلىٰ هذا المعلم الشديد القُوىٰ، وأما الدنوّ والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلك صريح في أنه دنوّ الرب تعالىٰ وتدليه(١٩١) وأما الذي في سورة النجم: أنه رآه نزلة أخرىٰ عند سدرة المنتهىٰ، فهذا هو جبريل، رآه مرتين، مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهىٰ.

= وهكذا ساقه الحافظ في «تفسيره» من طريق البخاري.

وأنت ترىٰ أن ثمة فرقاً ظاهراً بين اللفظين، فاللفظ الأول الذي في الكتاب صريح في إثبات المكان لله تعالىٰ، بخلاف اللفظ الآخر الذي نقلته عن البخاري، فليس صريحاً في إثباته، وإن كان ظاهراً في ذلك، فإنه يمكن تأويله ـ كما فعل الخطابي ـ بأن المراد به مكان النبي ﷺ في مقامه الأول الذي قام فيه قبل هبوطه، وأيده الحافظ بقوله (١٣/ ٤٠٣):

(وهذا متعين، وليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلىٰ الله تعالىٰ).

علىٰ أن ذكر المكان في حديث الإسراء هذا مما تفرد به شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، كما قال الخطابي، وقد غلطه الحفاظ في ألفاظ أخرىٰ ذكرها في هذا الحديث، منها دنوّه ﷺ من ربه تعالىٰ، كما كنا نبهنا عليه في تخريج {هذا} الحديث، وفاتنا أن ننبه علىٰ هذا أيضاً هناك، فاقتضىٰ ذكره هنا.

(١/١٩٠) حديث الإسراء **صحيح**، وهو ملتقط من أحاديث متفرقة، **غير أن الدنوّ** المذكور في هذا السياق هو من رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر الذي **غلطه الحفاظ** في ألفاظ من حديث الإسراء كما ذكر المؤلف آنفاً، ومن ذلك هذا اللفظ كما بينه الحافظ ابن كثير في تفسير (الإسراء)، ومن قبله البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٤٤٠ ـ ٤٤٢).

(٢/١٩٠) في الأصل: (رأىٰ).

(١٩١) قلت: لكن **في ثبوته نظر** كما تقدم آنفاً.

ومما يدل علىٰ أن الإسراء بجسده في اليقظة. قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]. والعبد عبارةٌ عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح. فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلىٰ إنكار النبوة وهو كُفر.

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلىٰ بيت المقدس أولاً؟ فالجواب ـ والله أعلم ـ: أن ذلك كان إظهاراً لصدق دعوىٰ الرسول ﷺ المعراج حين سألتْه قريشٌ عن نعت بيت المقدس، فنعته لهم وأخبرهم عن عِيرهم التي مر عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلىٰ السماء من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يمكن اطّلاعهم علىٰ ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطّلعوا علىٰ بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديث المعراج دليل علىٰ ثبوت صفة العلو لله تعالىٰ من وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.

٤٠ ـ قوله: (والحوض ـ الذي أكرمه الله تعالىٰ به غياثاً لأمته ـ حق).

ش: الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضعٌ وثلاثون صحابيّاً، ولقد استقصىٰ طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير {٧٠١ ـ ٧٧٤هـ}، تغمده الله برحمته، في آخر تاريخه الكبير، المسمىٰ بـ «البداية والنهاية». فمنها: ما رواه **البخاري** {٦٥٨٠} رحمه الله تعالىٰ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن قدر حوضي كما بين أيلة إلىٰ صنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء**»(١٩٢) * وعنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «**ليردنَّ عليَّ ناس من أصحابي، حتىٰ إذا عرفتهم اختُلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك**»(١٩٣) رواه **مسلم** * وروىٰ الإمام أحمد {١١٩٨٠} عن أنس بن مالك، قال: أغفىٰ رسول الله ﷺ إغفاءة، فرفع رأسه

---

(١٩٢) صحيح، وروىٰ منه أحمد (٣/ ٢٢٥، ٢٣٨) بإسنادين صحيحين الشطر الثاني، وزاد في أحدهما «أباريق الذهب والفضة» وهو رواية لمسلم {(٢٣٠٣)}، ورواه البخاري أيضاً (٤/ ٢٤٨ {(٦٥٨٠)}) بتمامه.

(١٩٣) صحيح، **ورواه البخاري** أيضاً (٤/ ٢٤٨، ٢٤٩{(٦٥٨٢)}) فلو عزاه إليه المؤلف لكان أولىٰ، **فإن اللفظ له**، ولفظ مسلم (٧/ ٧٠ ـ ٧١ {(٢٣٠٤)}) بنحوه.

متبسِّماً، إما قال لهم، وإما قالوا له: لِمَ ضحكتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إنه أنزلت عليَّ آنفاً سورة**» فقرأ «﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ . . . [الكوثر]» حتىٰ ختمها، ثم قال لهم: «**هل تدرون ما الكوثر؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هو نهر أعطانيه ربي ﷻ في الجنة، عليه خير كثير، تردُ عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يُختلج العبد منهم، فأقول: يا رب إنه من أمتي، فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»(١٩٤) ورواه **مسلم** {٤٠٠}، ولفظه: «**هو نهر وعدنيه ربي، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة...**» والباقي مثله. ومعنىٰ ذلك: أنه يَشخُب فيه ميزابان من ذلك الكوثر إلىٰ الحوض، والحوض في العَرَصات قبل الصراط، لأنه يختلج عنه، ويمنع منه، أقوامٌ قد ارتدُّوا علىٰ أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط ❊ وروىٰ **البخاري** {٦٥٨٩} و**مسلم** {٢٢٨٩} عن جندب بن عبد الله البجلي {ـ بعد ٦٦هـ}، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أنا فَرطَكم علىٰ الحوض**»(١٩٥) والفَرَط: الذي يسبق إلىٰ الماء ❊ وروىٰ **البخاري** {(٧٠٥٠)، م(٢٢٩٠)} عن سهل بن سعد الأنصاري {ـ ٩١هـ}، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني فرطكم علىٰ الحوض، من مر عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليرِدن عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم**»(١٩٦) قال أبو حازم {ـ ١٤٠هـ}: فسمعني النعمان بن أبي عياش فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد علىٰ أبي سعيد الخدري، سمعته وهو يزيد فيها: «**فأقول: إنهم من أمتي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سُحقاً سحقاً لمن غيَّر بعدي**». سحقاً: أي بُعداً.

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلىٰ من العسل، وأطيب ريحاً من المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر. وفي بعض الأحاديث: (أنه كلما شُرِب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حالٍ من

---

(١٩٤) صحيح، وهو في «المسند» (٣/ ١٠٢ {(١١٩٨٠)}) بسند صحيح علىٰ شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» كما ذكر المؤلف.

(١٩٥) صحيح، متفق عليه، بل هو حديث **متواتر**، قد أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» عن تسعة من الصحابة (٧٣٦ ـ ٧٤٦)، وزدت عليهم تسعة آخرين في «ظلال الجنة» (ص٣٤١ {(٧٤٦)})، مع تخريجها.

(١٩٦) صحيح، **رواه مسلم أيضاً** (٧/ ٦٦). وهو مخرج في «الظلال» (٧٤١ ـ ٧٤٣).

المسك والرضراض من اللؤلؤ [و] قضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر) فسبحان الخالق الذي لا يُعجِزه شيء. وقد ورد في أحاديث: (إن لكل نبي حوضاً، وإن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأحلاها وأكثرها وارداً) {ت(٢٥٧٣)}(١٩٧). جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.

قال العلامة أبو عبد الله القرطبيُّ {ـ ٦٧١هـ} [رَحِمَهُ الله] في «التذكرة» {٢/ ١٢٢ و١٢٦}: واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسيُّ {٣٢٤ ـ ٤٠٣هـ}: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنىٰ يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم ـ كما تقدم ـ فيقدَّم قبل الميزان والصراط. قال أبو حامد الغزالي {٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ} رَحِمَهُ الله، في كتاب «كشف علم الآخرة» {١٠٥'}: حكىٰ بعض السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يورد بعد الصراط، وهو غلط من قائله. قال القرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يُسفك فيها دم، ولم يُظلم علىٰ ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء. انتهىٰ. فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلقْ بهم أن يُحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر.

٤١ ـ قوله: (والشفاعة التي أدخرها لهم حق، كما روي في الأخبار).

ش: الشفاعة أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.

النوع الأول: الشفاعة الأولىٰ، "وهي العظمىٰ، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلواته الله عليهم أجمعين"{نهاية ٢/ ١٦٩}. في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رَضِيَ الله عَنْه، قال: (أُتيَ رسول الله ﷺ بلحم، فدُفع إليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنَهَسَ منها نهسة، ثم قال: «**أنا سيد الناس يوم القيامة،**

(١٩٧) **حسن**، أخرجه الترمذي (٢/ ٦٧) طبع الهند، وقال: «غريب» ثم ذكر أنه ورد مرسلاً وقال: «وهو أصح».

ورواه الطبراني {(٧٠٥٣)} أيضاً كما في «المجمع» (١٠/ ٣٦٣) وقال: «وفيه مروان بن جعفر السمري وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقية رجاله ثقات». **ثم وجدت ما** يقوي الحديث، فخرجته في «الصحيحة» (١٥٨٩) {مع «الضعيفة (٢٤٥٠)»}.

وهل تدرون مِمَّ ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد [واحد]، فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون ما أنتم فيه؟ ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلىٰ ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم! أنت أبو البشر، خلقك الله بيده {رَ: ص:٧٤}، (ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك) {رَ: الحجر:٢٩. ص:٧١}، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟! ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي، [نفسي]، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ نوح، فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح! أنت أول الرسل إلىٰ أهل الأرض، وسماك الله ﴿عَبْدًا شَكُورًا ۝٣﴾ [الإسراء]، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟! ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول نوح: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لي دعوة دعوت بها علىٰ قومي {رَ: نوح:٢٨}، نفسي نفسي [نفسي]، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ إبراهيم، فيأتون إبراهيم، فيقولون: يا إبراهيم! أنت نبي الله وخليله {رَ: النساء:١٢٤} من أهل الأرض، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟! ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وذكر كَذَباتِه ـ {رَ: غ(٣٣٥٨) }ـ، نفسي نفسي [نفسي]، اذهبوا إلىٰ موسىٰ، فيأتون موسىٰ: فيقولون: يا موسىٰ! أنت رسول الله، اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه {رَ: الأعراف:١٤٤} علىٰ الناس، اشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟! ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول لهم موسىٰ: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قتلت نفساً {رَ: القصص:١٤} لم أومر بقتلها، نفسي نفسي [نفسي]، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ عيسىٰ، فيأتون عيسىٰ، فيقولون: يا عيسىٰ! أنت ﴿رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧٠] ـ قال: هكذا هو ـ وكلَّمتَ الناس في المهد، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟! ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فيقول لهم عيسىٰ: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده [مثله، ولم يذكر ذنباً]، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ محمد ﷺ، فيأتوني، فيقولون: يا محمد! أنت رسول الله، وخاتَم الأنبياء، غفر الله لك ﴿مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢]، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟! ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟! فأقوم، فآتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربي ﷻ، ثم يفتح الله عليَّ،

ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه ما لم يفتحه علىٰ أحد قبلي، فيقال: يا محمد! ارفعْ رأسك، سلْ تعطه، اشفع تُشفَّع، فأقول: [يا] رب أمتي أمتي، [يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي]، فيقال: أدخلْ من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب» ثم قال: «**والذي نفسي بيده، لما بين مصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وهجرَ، أو كما بين مكة وبُصرَىٰ»**[١٩٨] أخرجاه في «الصحيحين» {خ(٤٧١٢)، م(١٩٤)} بمعناه، واللفظ للإمام أحمد.

"والعجب كل العجب، من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولىٰ، في أن يأتي الرب ﷻ لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصُّور[١٩٩]، فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضىٰ سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلىٰ آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلىٰ الجزاء إنما يذكرون الشفاعة في عُصاة الأمة وإخراجهم من النار. وكأن مقصود السلف ـ في الاقتصار علىٰ هذا المقدار من الحديث ـ هو الرد علىٰ الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم، فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث. وقد جاء التصريح بذلك في حديث الصُّور، ولولا خوف الإطالة لسُقته بطوله، لكن من مضمونه: أنهم يأتون آدم ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ، ثم يأتون رسول الله محمداً ﷺ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: الفحص، فيقول الله: ما شأنك؟ وهو أعلم. قال رسول الله ﷺ: «**فأقول: يا رب! وعدتَني الشفاعة، فشفِّعني في خلقك، فاقض بينهم، فيقول** ﷻ: **شفَّعتك، أنا آتيكم فأقضي بينهم**» قال «**فأرجع فأقف مع الناس**» ثم ذكر انشقاق السماوات، وتنزل الملائكة في الغمام «**ثم يجيء الرب** ﷻ **لفصل القضاء، والكَروبيون والملائكة المقربون يسبحونه بأنواع التسبيح**» قال «**فيضع الله كرسيه حيث شاء من أرضه، ثم يقول: إني أنصتُّ لكم منذ خلقتكم إلىٰ يومكم هذا**

---

(١٩٨) **صحيح**، وهو في «المسند» (٢/ ٤٣٥) بسند «الصحيحين»، وهو مخرج في «ظلال الجنة في تخريج السُّنة» (٨١١).

(١٩٩) يأتي ذكر خلاصته بعد سطور.

أسمع أقوالكم، وأرىٰ أعمالكم، فأنصتوا إليّ، فإنما هي أعمالكم وصحفكم تُقرأ عليكم، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه...» ‟ {نهاية ١/ ٣٣٤ ’}إلىٰ أن قال «**فإذا أفضىٰ أهل الجنة إلىٰ الجنة، قالوا: من يشفع لنا إلىٰ ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: من أحق بذلك من أبيكم، إنه خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه، [وكلمه] قُبُلاً** {رَ: البقرة: ٣٢و٣٤و٣٧. الأعراف: ١٨و٢١. طه: ١١٤و١٢٠}، **فيأتون آدم، فيطلبون**(٢٠٠) **ذلك إليه**» وذكر نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ، ثم محمداً ﷺ... إلىٰ أن قال: قال رسول الله ﷺ: «**فآتي الجنة، فآخذ بحلقة الباب، ثم أستفتح، فيُفتح لي، فأُحيَّا ويُرحب بي، فإذا دخلت الجنة فنظرتُ إلىٰ ربي ﷻ خررت له ساجداً، فيأذن لي من حمده وتمجيده بشيء ما أذن به لأحد من خلقه، ثم يقول الله لي: ارفع يا محمد! واشفع تشفّع، وسل تعطه، فإذا رفعت رأسي، قال الله ـ وهو أعلم ـ: ما شأنك؟ فأقول: يا رب! وعدتني الشفاعة، فشفعّني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله ﷻ: قد شفّعتك، وأذنت لهم في دخول الجنة...**»(٢٠١) الحديث؛ رواه الأئمة: ابن جرير في «تفسيره»، والطبراني، وأبو يعلىٰ الموصلي، والبيهقي وغيرهم.

‟**النوع الثاني والثالث من الشفاعة**: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أمِر بهم إلىٰ النار، ألّا يدخلوها‟{نهاية ٢/ ١٧١}.

‟**النوع الرابع**: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم. وقد وافقت المعتزلة علىٰ هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها‟{نهاية ٢/ ١٧٣}.

‟**النوع الخامس**: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا(٢٠٢) الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عُكّاشة بن محصن {ـ ١٢هـ}، حين دعا له رسول الله ﷺ

---

(٢٠٠) في الأصل: (فيطلب).

(٢٠١) **ضعيف**، أخرجه ابن جرير في «تفسيره» ـ كما ذكر الشارح ـ (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، ٢٤/ ٣٠، ١٨٦ ـ ١٨٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده ضعيف لأنه من طريق إسماعيل بن رافع المدني عن يزيد بن أبي زياد ـ وكلاهما ضعيف ـ بسندهما عن رجل من الأنصار، وهو مجهول لم يسم، وقول الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢٤٨، ٤/ ٦٣): إنه حديث مشهور.. إلخ، لا يستلزم صحته كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم {إنما أخرجه الطبراني في «الأحاديث الطوال» (٤٨؛ طبع المكتب الإسلامي)}.

(٢٠٢) في الأصل: (يدخلون) بدل (يدخلوا).

أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب(٢٠٣) والحديث مخرَّج في «**الصحيحين**»{خ(٥٨١١)، م(٢١٦)}"{نهاية ٢/ ١٧٤}.)

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته "في عمه (أبي طالب {٨٥ق هـ ـ ٣ق هـ} أن يخفف عنه عذابه {خ(٣٨٨٣)، م(٢٠٩)}(٢٠٤) "{نهاية ٢/ ١٧٤}.)

"ثم قال القرطبي في «التذكرة» {٢/ ٣٢'} بعد ذكر هذا النوع: (فإن قيل: فقد قال (تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر]. قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين، الذين يُخرجون منها ويدخلون الجنة).

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة كما تقدم. وفي «صحيح مسلم» {=١٩٦} عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا أول شفيع في الجنة**»(٢٠٥) "{نهاية ٢/ ١٧٤}.)

"**النوع الثامن**: شفاعته في أهل الكبائر من أمته، ممن دخل النار، فيخرجون (منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث. وقد خفي علم ذلك علىٰ الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك، جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعناداً ممن علم ذلك واستمر علىٰ بدعته. وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضاً، وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ"{نهاية ٢/ ١٧٥'} أربع مرات. ومن أحاديث هذا النوع،) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»(٢٠٦) رواه الإمام أحمد {٣/ ٢١٣، د(٤٧٣٩)} رحمه الله.

وروىٰ **البخاري** رحمه الله في (كتاب: التوحيد) {٧٥١٠}: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا معبد بن هلال العَنَزيّ، قال: اجتمعنا، ناسٌ من أهل البصرة، فذهبنا إلىٰ أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت [البُنَاني {ـ ١٢٣هـ}]، يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو في قصره، فوافيناه يصلي الضحىٰ، فاستأذنا، فأذن لنا

---

(٢٠٣) صحيح، متفق عليه، وهو الذي فيه قوله ﷺ: «سبقك بها عكاشة».

(٢٠٤) رواه **مسلم** وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره، وقد خرجته في «الأحاديث الصحيحة» رقم (٥٤، ٥٥).

(٢٠٥) وأخرجه أحمد أيضاً (٣/ ١٤٠) وغيره. المصدر السابق برقم (١٥٧٠).

(٢٠٦) **صحيح**، وله طرق وشواهد، «المشكاة» (٥٥٩٨ ـ ٥٥٩٩)، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٨٣١ ـ ٨٣٢)، وهو من الأحاديث الكثيرة التي أنكرها المدعو بـ عز الدين بليق في «منهاجه» (ص٦٢٢) تقليداً منه للربيع بن حبيب الإباضي الذي لهج بإمامته، وأكثر من عزو الأحاديث إليه، وهو لا يعرف عنه شيئاً يوجب الثقة به فضلاً عن اتخاذه إياه إماماً!!.

وهو قاعد علىٰ فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيء أول من حديث الشفاعة، [فقال: يا أبا حمزة! هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاؤوك يسألونك عن حديث الشفاعة]، فقال: حدثنا محمد ﷺ، قال: «**إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم في بعض، فيأتون آدم، فيقولون: اشفعْ لنا إلىٰ ربك، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم، فإنه خليل الرحمٰن، فيأتون إبراهيم، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسىٰ، فإنه كليم الله، فيأتون موسىٰ، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بعيسىٰ، فإنه روح الله وكلمته، فيأتون عيسىٰ، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد، فيأتوني، فأقول: أنا لها، فأستأذن علىٰ ربي فيؤذن لي، ويلهمني محامد أحمده بها، لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخِر له ساجداً، فيقال: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، واشفع تُشفَّع، وسل تعط، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخِر له ساجداً، فيقال: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تُشفَّع، وسل تُعط، فأقول: يا رب! أمتي أمتي! فيقال: انطلق فأخرج من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب! أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال حبة من خردل من إيمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل**». قال: فلما خرجنا من عند أنس، قلت: لو مررنا بالحسَن {٢١ ـ ١١٠هـ}، هو متوار في منزل أبي خليفة، فحدثْناه بما حدثنا به أنس بن مالك، فأتيناه، فسلمنا عليه، فأذن لنا، فقلنا له: يا أبا سعيد {٢١ ـ ١١٠هـ}! جئناك من عند أخيك أنس بن مالك، فلم نرَ مثل ما حدثنا في الشفاعة، فقال: هيه! فحدثناه بالحديث، فأتينا إلىٰ هذا الموضع، فقال: هيه! فقلنا: لم يزدْ لنا علىٰ هذا، فقال: لقد حدثني وهو جميعٌ، منذ عشرين سنة، فما أدري، أنسي أم كره أن تَتَّكِلُوا؟ فقلنا: يا أبا سعيد! فحدثنا، فضحك وقال: خُلق الإنسان ﴿عَجُولًا ۝١١﴾ [الإسراء]! ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدثكم حديثي كما حدثكم، قال: «**ثم أعود الرابعة، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخِرُّ له ساجداً، فيقال: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يُسْمَعْ لك، وسل تعطه، واشفع تُشفَّع، فأقول: يا رب! ائذن لي في من قال: لا إلـٰه إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي، وكبريائي وعظمتي، لأخرجن منها من**

قال: **لا إلـٰه إلا الله»**[٢٠٧] وهكذا رواه **مسلم** {(١٩٣)(٣٢٦)}.

وروىٰ الحافظ أبو يعلىٰ عن عثمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء**»[٢٠٨] وفي «الصحيح» {م(١٨٣)(٣٠٢)} من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «**فيقول الله تعالىٰ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيُخرِج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط...**»[٢٠٩] الحديث.

ثم إن ”الناس في الشفاعة علىٰ ثلاثة أقوال: فالمشركون والنصارىٰ والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظّمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا. والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر. وأما أهل السُّنّة والجماعة، فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحدٌ حتىٰ يأذن الله له ويَحُد له حدّاً، كما في الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: أنهم يأتون آدم، ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ، فيقول لهم عيسىٰ عليه السلام: «**اذهبوا إلىٰ محمد، فإنه عبدٌ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخّر، فيأتوني، فأذهب، فإذا رأيت ربي، خررتُ له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أُحسنها الآن، فيقول: أيْ محمد! ارفعْ رأسك، وقل يُسمع، واشفع تُشفَّع، فأقول: ربي! أمتي، فيحدُّ لي حدّاً، فأُدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لي حدّاً**»[٢١٠] ذكر هذا ثلاث مرات“{صفدية ٢/ ٢٩٠}.

وأما الاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلىٰ الله تعالىٰ في الدعاء، ففيه تفصيل: فإن الداعيَ تارة يقول: بحق نبيّك أو بحق فلان، يقسم علىٰ الله بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين: **أحدهما**: أنه أقسم بغير الله. **والثاني**: اعتقاده أنَّ لأحد علىٰ الله حقّاً. ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد علىٰ الله حق إلا ما أحقه علىٰ نفسه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم]. وكذلك

---

(٢٠٧) صحيح، كما ذكر المؤلف رحمه الله من حديث أنس.

(٢٠٨) **موضوع**، رواه ابن ماجه (٤٣١٣) والعقيلي في «الضعفاء» (ص٣٣١) في ترجمة عنبسة بن عبد الرحمٰن القرشي وقال: «لا يتابع عليه» وروي عن البخاري أنه قال: تركوه. وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث، وهو مخرج في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٩٧٨).

(٢٠٩) صحيح، أخرجه **مسلم** (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، وأحمد (٣/ ٩٤).

(٢١٠) **متفق عليه** من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه {**لكن** اللفظ لـ: خ(٤٤٧٦)، م(١٩٣) (٣٢٢) ـ أنس. خ(٧٤٤٠) ـ أبو سعيد فقط}.

(ما ثبت ‘‘في «**الصحيحين**» {خ(٢٨٥٦)، م(٣٠)} من قوله ﷺ لمعاذ {٢٠ق هـ ـ ١٨هـ} رضي الله عنه، وهو رديفه: «**يا معاذ! أتدري ما حقُّ الله علىٰ عباده؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حقُّ العباد علىٰ الله إذا فعلوا ذلك؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقُّهم عليه ألّا يعذبهم**»(٢١١) فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق’’{اقتضاء ٤٠٩})(‘‘لا أن العبد نفسه مستحق علىٰ الله شيئاً كما يكون للمخلوق علىٰ المخلوق، فإن الله هو المنعم علىٰ العباد بكل خير’’{اقتضاء ٤٠٩})، وحقهم الواجب بوعده هو ألّا يعذبهم، وتركُ تعذيبهم معنىً لا يصلح أن يقسَم به، ولا أن يُسأل بسببه ويُتوسل به، لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً. وكذلك الحديث الذي في «المسند» {٣/٢١، هـ(٧٧٨)} من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ، في قول الماشي إلىٰ الصلاة: «**أسألك بحق ممشايَ هذا، وبحق السائلين عليك**»(٢١٢)، (‘‘فهذا حق السائلين، هو أوجبه علىٰ نفسه، فهو الذي أحق للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يثيبهم’’{قاعدة جليلة ٤٨})، ولقد أحسن القائل {من الكامل}:

مـا لـلـعـبـاد عـلـيـه حـقٌّ واجـبُ ... كـلّا، ولا سـعـيٌ لـديـه ضـائـعُ
إن عُـذبـوا فـبِـعـدْلـه، أو نُـعِّـمـوا ... فـبـفـضْـلـه وهـو الـكـريـمُ الـواسـعُ

فإن قيل: فأي فرق بين قول الداعي: «**بحق السائلين عليك**» وبين قوله: (بحق نبيك) أو نحو ذلك؟ فالجواب: أن معنىٰ قوله: «**بحق السائلين عليك**» أنك وعدتَ السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان ـ فإن فلاناً وإن كان له حقّ علىٰ الله بوعده الصادق ـ فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل. فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي! وأي مناسبة في هذا وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء! وقد قال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأعراف]. وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم يُنقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة رضي الله عنهم، وإنما يوجد مثل هذا في الحروز والهياكل التي يكتب بها الجهال والطرقية. (‘‘والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها علىٰ السنّة والاتباع، لا علىٰ الهوىٰ والابتداع’’{مجموع ٢٧/٨٦}).

وإن كان مراده الإقسام علىٰ الله بحق فلان، فذلك محذورٌ أيضاً، لأن الإقسام

---

(٢١١) متفق عليه من حديث ابن عباس خرجته في «الإرواء» (٨٥٥).

(٢١٢) **ضعيف**، وقد فصلت القول في ذلك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم (٢٤).

بالمخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**» {د(٣٢٥١)}[٢١٣] ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رضي الله عنهم: يُكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك، حتىٰ كره أبو حنيفة ومحمد {١٣١ ـ ١٨٩هـ} رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بِمَعْقِدِ العِزّ من عرشك، ولم يكرهه أبو يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ} رحمه الله لما بلغه الأثر فيه[٢١٤] وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك. ومراده: أنَّ فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا. وهذا أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمِّنون علىٰ دعائه، كما في الاستسقاء وغيره. فلما مات ﷺ قال عمر رضي الله عنه ـ لما خرجوا يستسقون ـ: (اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيَنا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) {خ(١٠١٠)}. معناه بدعائه هو ربَّه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك [به]، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مراداً، لكان جاه النبي ﷺ أعظمَ وأعظمَ من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له، وإيماني به وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك. فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع.

("فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إجمالٌ، غلط بسببه[٢١٥] من لم يفهم معناه: فإن أُريد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به، لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد [به] الإقسام به.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أَوَوْا إلىٰ الغار، وهو حديث مشهور في «**الصحيحين**» {خ(٢٢١٥)، م(٢٧٤٣)} وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا

---

(٢١٣) **صحيح**، رواه أحمد {٦٩/٢} والحاكم {١٨/١} وصححه. «الإرواء» (٢٥٦١).
(٢١٤) قلت: هو حديث مرفوع **موضوع**، كما بينه الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٢٧٣).
(٢١٥) في الأصل: (بتسببه).

إلىٰ الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: «**فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فَٱفْرِجْ عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون**»(٢١٦) فهؤلاء دَعَوُا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلىٰ الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد أن يستجيب للذين ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٤] ״{اقتضاء ٤١٦}.

فالحاصل: أن الشفاعة عند الله [ليست] كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر ״كما أنه شافعٌ للطالب شفعه في الطلب، بمعنىٰ أنه صار به شفعاً فيه بعد أن كان وِتراً، فهو أيضاً قد شَفَعَ المشفوع إليه، وبشفاعته(٢١٧) صار فاعلاً للمطلوب، فقد شَفَع الطالبَ والمطلوبَ منه، واللهُ تعالىٰ وِتر، لا يشفعه أحدٌ، [فلا يشفعُ عنده أحدٌ] إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالىٰ، فقال له الله: «**ارفع رأسك، وقل يُسمع، [واسأل تعطه]، واشفع تشفع**»، فيحد له حدّاً فيدخلهم الجنة؛ فالأمر كله لله. كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يُكرم الشفيع بقَبول شفاعته، كما قال ﷺ: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله علىٰ لسان نبيه ما يشاء**» {خ(١٤٣٢)، م(٢٦٢٧)}(١/٢١٨) ״{الفتاوىٰ العراقية ٢/١٠٦٦} * وفي «الصحيح» {خ(٢٧٥٣)، م(٢٠٤)}: أن النبي ﷺ قال: «**يا بني عبد مناف! لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفيةُ** {٥٣ق هـ ـ ٢٠هـ} **عمةَ رسول الله ﷺ! لا أملك لك من الله من شيء، يا عباسُ** {٥١ق هـ ـ ٣٢هـ} **عمَّ رسول الله! لا أملك لكَ من الله من شيء**»(٢/٢١٨) * وفي «الصحيح» {خ(٣٠٧٣)، م(١٨٣١)} أيضاً عن النبي ﷺ: «**لا أُلفينّ أحدَكم يأتي يوم القيامة علىٰ رقبته بعيرٌ له رُغاءٌ، أو شاة لها يُعارٌ، أو رقاع تخفِق، فيقول: أغثني أغثني، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء**»(٣/٢١٨) فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول

---

(٢١٦) متفق عليه من حديث ابن عمر. (٢١٧) في الأصل: (فبشفاعته).

(١/٢١٨) **متفق عليه** من حديث أبي موسىٰ. وهو مخرج في «الصحيحة» (١٤٦٤).

(٢/٢١٨) أخرجه **مسلم** (١/١٣٣) من حديث أبي هريرة **بأتم منه مركباً** من روايتين عنه.

(٣/٢١٨) أخرجه **البخاري** (٢/٢٦٦)، **ومسلم** (٦/١٠)، وأحمد (٢/٤٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لأخص الناس به: «**لا أملك لكم من الله من شيء**» فما الظن بغيره؟! "وإذا دعاه (الداعي، وشَفع عنده الشفيعُ، فسمع الدعاء، وقبِل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق، فإنه سبحانه [وتعالىٰ] هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفَّق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه. وهذا مستقيمٌ علىٰ أصول أهل السُّنّة المؤمنين بالقدَر، وأن الله خالق كل شيء"{الفتاوىٰ العراقية ٢/١٠٦٧}.)

٤٢ ـ قوله: (والميثاقُ الذي أخذه الله تعالىٰ من آدم وذريته حقّ).

ش: قال تعالىٰ: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾**﴾ [الأعراف]. أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين علىٰ أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إلـٰه إلا هو. وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام، وتمييزهم إلىٰ أصحاب اليمين وإلىٰ أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد {٢٤٥٤} عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «**إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنَعمان يوم عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قُبُلاً، قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ...﴾**» إلىٰ قوله: «﴿**ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾**﴾ [الأعراف]»(٢١٩) ورواه النسائي {١١١٩١} أيضاً، وابن جرير، وابن أبي حاتِم {ـ ٣٢٧هـ}، والحاكم في «المستدرك» {٢/٥٤٤}، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وروىٰ الإمام أحمد {٣١١} أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه سُئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها، فقال: «**إن الله خلق آدم عليه السلام، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية قال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون**». فقال رجل: يا رسول الله! ففيم العمل؟ قال رسول الله ﷺ: «**[إن الله عزّ وجلّ] إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتىٰ يموت علىٰ عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل [به] الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل**

---

(٢١٩) **صحيح**، لطرقه وشواهده وهو مخرج في «الصحيحة» (١٦٢٣).

النار، حتىٰ يموت علىٰ عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار»(٢٢٠) ورواه أبو داود {٤٧٠٣}، والترمذي {٣٢٨٤}، والنسائي {١١١٩٠}، وابن أبي حاتِم، وابن جرير، وابن حبان {ح٢٨٠ ـ ٣٥٤هـ} في «صحيحه» {٦١٣٣}.

وروىٰ الترمذي {٣٢٨٥} عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما خلق الله آدم مسح علىٰ ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلىٰ يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم علىٰ آدم، فقال: أي ربّ، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأىٰ رجلاً منهم، فأعجبه وبيصُ ما بين عينيه، فقال: أي ربّ، من هذا؟ قال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود، قال: [ربّ]، كم عمره؟ قال: ستون سنة، قال: أي ربّ، زده من عمري أربعين سنة، فلما انقضىٰ عمر آدم، جاء ملك الموت، قال: أوَلم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أوَلم تعطها ابنك داود؟**» قال «**فجحد! فجحدت ذريته، ونسي آدم، فنسيت ذريته، وخَطِئَ آدم، فَخَطِئَتْ ذريته**»(٢٢١) ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم {٦٤/١} وقال: صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروىٰ الإمام أحمد {١٢٢٧٤} أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما علىٰ الأرض من شيء، أكنتَ مفتدياً به؟**» قال «**فيقول: نعم**» قال «**فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم ألّا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي شيئاً**»(٢٢٢) وأخرجاه في «**الصحيحين**» {خ(٣٣٣٤)، م(٢٨٠٥)} أيضاً.

وذكر أحاديث أخرىٰ أيضاً كلها دالة علىٰ أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميّز بين أهل النار وأهل الجنة(٢٢٣) ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة

---

(٢٢٠) **صحيح لغيره إلا مسح الظهر، فإنه حسن** جاء في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي بعده، وإسناده حسن وصححه الحاكم، وهو مخرج في «تخريج السنة» رقم (٢٠٥)، وأخرج فيه (٢٠٣) من حديث ابن عباس مرفوعاً بسند ضعيف، وقد كنت غفلت عن هذا في الطبعة السابقة فاستثنيت مسح الظهر {رَ: «الضعيفة» (٣٠٧٠)} من الصحة. فأستغفر الله وأتوب إليه، فإن المعصوم من عصمه الله تعالىٰ.

(٢٢١) **صحيح**، وجدت له أربعة طرق، بعضها عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠٤، ٢٠٥ بتحقيقي؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٢٢٢) صحيح، متفق عليه، وهو في «المسند» (١٢٧/٣، ١٢٩) طبع المكتب الإسلامي.

(٢٢٣) قال الشيخ عفيفي: انظر: المسألة ١٨ من كتاب «الروح» لابن القيم، و«تفسير =

(قبل الأجساد. وهذه الآثار ”لا تدل علىٰ سبق الأرواح الأجساد[(٢٢٤)] سبقاً مستقراً ثابتاً، وغايتها أن تدل علىٰ أن بارئها وفاطرها سبحانه صوَّر النسمة، وقدَّر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدَّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له، ولا يدل علىٰ أنها خلقت خلقاً مستقراً، واستمرت موجودة ناطقة كلها في موضع واحد، ثم يرسل منها إلىٰ الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم {٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ، الفِصَل ٤/٥٨'}. فهذا لا تدل الآثار عليه. نعم، الربُّ سبحانه يخلق منها جملة بعد جملة، [كما قاله] علىٰ الوجه الذي سبق به التقدير[(٢٢٥)] أولاً، فيجيء الخلق الخارجي مطابقاً للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جميع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقداراً وآجالاً، وصفات وهيئات، ثم أبرزها إلىٰ الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق. فالآثار المروية في ذلك إنما تدل علىٰ القدر السابق، وبعضها يدل علىٰ أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم وميّز أهل السعادة من أهل الشقاوة“{الروح ١٦٠'}. ”وأما الإشهاد عليهم هناك، فإنما هو في حديثين)(موقوفين علىٰ ابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم. ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فَطْرهم[(٢٢٦)] علىٰ التوحيد، كما تقدم [كلام المفسرين علىٰ هذه الآية الكريمة] في حديث أبي هريرة رضي الله عنه“{تفسير ابن كثير}. ومعنىٰ) قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾: أي قالوا: بلىٰ شهدنا أنك ربنا. وهذا قول ابن عباس وأُبيّ بن كعب {ك٢/٣٢٣}. وقال ابن عباس أيضاً: أشهد بعضهم علىٰ بعض. وقيل: ﴿شَهِدْنَا﴾ من قول الملائكة، [و] الوقف علىٰ قوله: ﴿بَلَىٰ﴾. وهذا قول مجاهد {٢١ ـ ١٠٤هـ} والضحاك {قبل ٢٥ ـ ١٠٥هـ} والسُّدّيّ {ـ ١٢٧هـ}، وقال السُّدي أيضاً: هو خبر من الله تعالىٰ عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا علىٰ إقرار بني آدم. والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوىٰ القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم علىٰ أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي {ـ ٤٢٧هـ} والبغوي {ـ ٥١٦هـ} وغيرهما. ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة علىٰ ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري {٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ}

=ابن كثير» عند قوله تعالىٰ: ﴿(١٧٢) وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ...﴾ الآيات من سورة الأعراف.

(٢٢٤) في الأصل: (أو الأجساد).

(٢٢٥) في الأصل: (التدبير).

(٢٢٦) في {المطبوع: (فطرتهم) وهو تصحيف}.

وغيره، ومنهم من ذكر القولين، كالواحدي {ـ ٤٦٨هـ} والرازي {٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ} والقرطبي وغيرهم، لكن نسب الرازي القول الأول إلىٰ أهل السنّة، والثانيَ إلىٰ المعتزلة. ولا ريب أن الآية لا تدل علىٰ القول الأول، أعني أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلىٰ الجنة وبعضهم إلىٰ النار، كما في حديث عمر رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذ وإراءة آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة. والذي فيه الإشهاد ـ علىٰ الصفة التي قالها أهل القول الأول ـ موقوفٌ علىٰ ابن عباس وابن عمرو، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في «المستدرك علىٰ الصحيحين» والحاكم معروف التساهل رحمه الله.

والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلىٰ الجنة وبعضهم إلىٰ النار دليل علىٰ مسألة القدَر. وذلك شواهده كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السُّنّة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون.

وأما الأوّل: فالنزاع فيه بين أهل السُّنّة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذكر فيها من المعاني المعقولة ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك، حَسَبَ ما وقفنا عليه. فقال قوم: معنىٰ الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض، ومعنىٰ ﴿أَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]: دلّهم علىٰ توحيده، لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن له ربّاً واحداً [سبحانه وتعالىٰ] قال فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم، كما قال تعالىٰ في السماوات والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [فصلت]، ذهب إلىٰ هذا القفَّال {٢٩١ ـ ٣٦٥هـ} وأطنب. وقيل: إنه [سبحانه وتعالىٰ] أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وإنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها. ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك... إلىٰ آخر كلامه.

وأقوىٰ ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في «الصحيحين»! الذي فيه: «**قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم ألّا**

تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي»[٢٢٧] ولكن قد روي من طريق أخرىٰ {مم (١٣١٤٧)}: «**قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فيرد إلىٰ النار**» وليس فيه: في ظهر آدم. وليس في الرواية الأولىٰ إخراجهم من ظهر آدم علىٰ الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن[٢٢٨] لأمرين عجيبين: أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذ، وأقروا بالإيمان، وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة. والثاني: أن الآية دلت علىٰ ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه: "**أحدها**: أنه قال: ﴿مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾، ولم يقل: من آدم. **الثاني**: أنه قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، ولم يقل: من ظهره، وهذا بدل بعض، أو بدل اشتمال، وهو أحسن. **الثالث**: أنه قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذريته. **الرابع**: أنه قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكراً لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلىٰ هذه الدار ـ كما تأتي {=١٦٠} الإشارة إلىٰ ذلك ـ لا يذكر شهادة قبله. **الخامس**: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة للحجة عليهم، لئلا ﴿يَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فطروا عليها، كما قال تعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٤]. **السادس**: تذكيرهم بذلك، لئلا ﴿يَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم. **السابع**: قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الإشهاد[٢٢٩]: ألّا يدّعوا الغفلة، أو يدَّعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره. ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا علىٰ ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة. **الثامن**: قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف]،

---

(٢٢٧) **صحيح**، وهو الذي قبله، **والطريق الأخرىٰ** عند مسلم (٨/ ١٣٤، ١٣٥) وكذا البخاري (٤/ ٢٣٩) ولا منافاة بينها وبين التي قبلها، لأن زيادة الثقة مقبولة، كما لا يخفىٰ، وفي هذا الحديث زيادات أخرىٰ وقد جمعتها في الحديث وخرجته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (١٧٢). **ثم تبينت** أن الطريق الأخرىٰ ليست هي التي عند الشيخين، وإنما هي **عند أحمد والحاكم بإسناد صحيح** علىٰ شرط مسلم باللفظ الذي ذكره المؤلف حرفاً بحرف، وهي في «الصحيحة» (٣٠٠٨).

(٢٢٨) في الأصل: (يتضمن).

(٢٢٩) في الأصل: (الأخذ الإشهاد).

أي لو عذّبهم[٢٣٠] بجحودهم وشركهم لما قالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم بمخالفة رسله وتكذيبهم، وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك ﴿ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾ [الأنعام] وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل. **التاسع**: أنه سبحانه أشهد كل واحد علىٰ نفسه أنه ربُّه وخالقه، واحتجّ عليه بهذا في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٤]، فهذه هي الحجة التي أشهدهم[٢٣١] علىٰ أنفسهم بمضمونها، وذكَّرتهم بها رسله، بقولهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٣]. **العاشر**: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البيّنة المستلزمة لمدلولها، وهذا شأن آيات الرب تعالىٰ، فقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾﴾ [الأعراف] {الروح ١٦٧'}، وإنما ذلك بالفطرة ﴿ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٢٩] فما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة، لا يولد مولود علىٰ غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا تبديل ولا تغيير. وقد تقدمت {=١٦} الإشارة إلىٰ هذا. والله أعلم.

وقد تفطن لهذا ابن عطية {٤٨١ ـ ٥٤٢هـ} وغيره، ولكن هابوا مخالفة [ظاهر] تلك الأحاديث التي فيها التصريح بأن الله أخرجهم وأشهدهم علىٰ أنفسهم ثم أعادهم. وكذلك حكىٰ القولين الشيخ أبو منصور الماتُريديّ {ـ ٣٣٣هـ} في «شرح التأويلات» {٢/ ٣٠٥} ورجّح القول الثانيَ، وتكلم عليه ومال إليه[٢٣٢]

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلدوه[٢٣٣] عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا، ونحن جرينا علىٰ عادتهم كما يجري الناس علىٰ عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين[٢٣٤] بالصانع، مقرّين بأن الله ربكم لا شريك له، وقد شهدتم بذلك علىٰ أنفسكم، فإن شهادة المرء علىٰ نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالىٰ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء]. وليس المراد أن يقول: أشهد علىٰ نفسي بكذا، بل من أقرَّ بشيء فقد شهد علىٰ نفسه به، فلِمَ عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به علىٰ أنفسكم إلىٰ الشرك؟! بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلىٰ ما لا يُعلم له

---

(٢٣٠) في {المطبوع: (توعدهم) وهو تصحيف}. (٢٣١) في الأصل: (أشهد).

(٢٣٢) قال الشيخ عفيفي: انظر: المسألة ١٨ من «الروح» لابن القيم.

(٢٣٣) في الأصل: (يقلّدون). (٢٣٤) في الأصل: (مقرون).

حقيقة، تقليداً لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يُعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة علىٰ أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب.

فإن الدين الذي يأخذه الصبي عن أبويه هو: دين التربية والعادة، وهو لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لا بدّ له من كافل، وأحقُّ الناس به أبواه، ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع(٢٣٥) أبويه علىٰ دينهما في أحكام الدنيا الظاهرة، وهذا الدين لا يعاقبه الله عليه ـ علىٰ الصحيح ـ حتىٰ يَبْلُغَ ويعقلَ وتقومَ عليه الحجة، وحينئذ فعليه أن يتبع: دينَ العلم والعقل، وهو الذي يعلم بعقله هو أنه دينٌ صحيح. فإن كان آباؤه مهتدين، كيوسف الصديق مع آبائه، قال: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف:٣٨]، وقال ليعقوبَ بنوه: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة:١٣٢]. وإن كان الآباء مخالفين للرسل، كان عليه أن يتّبع الرسل، كما قال تعالىٰ: ﴿ⓧ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ . . .﴾ الآية [العنكبوت].

فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم، إليه، فهذا اتبع هواه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة].

وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا علىٰ الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب(٢٣٦)، وإن كان خطأ ليس هو فيه علىٰ بصيرة، بل هو من مُسلِمة الدار، لا مسلمة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: من ربك؟ قال: هاه هاه، لا أدري(=٥٢٥)، سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته {ر: خ(٨٦)، م(٩٠٥)}.

فليتأملِ اللبيبُ هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم معه، ولينظرْ من أي الفريقين هو؟ والله الموفق، فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلىٰ دليل، فإنه مركوز في الفطر. وأقربُ ما ينظر فيه المرء(٢٣٧) أمرُ نفسه لمّا كان نطفة، وقد خرج ﴿مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ﴿٧﴾﴾ [الطارق] [والترائب]: عظام الصدر(٢٣٨)، ثم صارت تلك الـ﴿نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾ [المؤمنون] ﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر:٧] وانقطع عنها تدبير الأبوين

(٢٣٥) في الأصل: (علىٰ).
(٢٣٦) في الأصل: (مذهبه).
(٢٣٧) في الأصل: (من).
(٢٣٨) في الأصل: (الصدور).

وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة علىٰ لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم علىٰ أن يصوّروا منها شيئاً لم يقدروا. ومحال توهم عمل الطبائع فيها، لأنها مَواتٌ عاجزة، ولا توصف بحياة، وأن يتأتىٰ من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر في ذلك وانتقال هذه النطفة من حال إلىٰ حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل منه إلىٰ توحيد الإلـٰهية. فإنّه إذا علم بالعقل أن له ربّاً أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره؟ وكلما تفكَّر وتدبر ازداد يقيناً وتوحيداً، والله الموفق، لا رب غيره، ولا إلـٰه سواه.

٤٣، ٤٤/ ١ ـ قوله: (وقد علم الله تعالىٰ فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يُزاد في ذلك العدد، ولا ينقص منه. وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه).

ش: قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنفال. التوبة:١١٦. العنكبوت:٦٢. المجادلة:٧] ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب. الفتح:٢٦]. فالله تعالىٰ موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلاً وأبداً، لم يتقدم علمَه بالأشياء جهالةٌ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم]. وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كنا في جِنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكس رأسه فجعل ينكُت بمخصرته ثم قال: «**ما من نفس منفوسة إلا قد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كُتبت شقية أو سعيدة**» قال، فقال رجل: يا رسول الله! أفلا نمكث علىٰ كتابنا وندع العمل؟ فقال: «**من كان من أهل السعادة فسيصير إلىٰ عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلىٰ عمل أهل الشقاوة**» ثم قال «**اعملوا فكل ميسَّر لما خُلق له، أما أهل السعادة فييسَّرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة**» ثم قرأ «﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل]»[(٢٣٩/ ١)] خرّجاه في «**الصحيحين**» {خ(١٣٦٢)، م(٢٦٤٧)}.

٤٤/ ٢ ـ قوله: (و«كلٌّ ميسرٌ لما خُلق له»، و«الأعمال بالخواتيم»، والسعيد من سعِد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله[(٢٣٩/ ٢)]).

ش: تقدم {=١٦٣} حديث علي رضي الله عنه وقوله ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر لما خُلق له**»،

(٢٣٩/ ١) متفق عليه، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (١٧١).

(٢٣٩/ ٢) {هو معنى حديث أخرجه البزار وغيره من حديث أبي هريرة، **وسنده صحيح**. ابن أبي عاصم (١٨٨)، و«الطحاوية» (٤٤؛ بشرح الألباني)، كلاهما طبع المكتب الإسلامي}.

وعن زهير، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: جاء سُرَاقة بن مالك بن جُعشُم {ـ٢٤هـ}، فقال: يا رسول الله! بيّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيمَ العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، [أم] فيما يُستقبل؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**» [قال: ففيمَ العمل؟] قال زهير {ـ١٧٣هـ}: ثم تكلم أبو الزبير {٤٤ـ١٢٨هـ} بشيء لم أفهمه، فسألت: ما قال؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر**»(٢٤٠) رواه **مسلم** {٢٦٤٨} * وعن سهل بن سعد الساعدي{ـ٩١هـ} {رضي الله عنه}، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**»(٢٤١) خرّجاه في «**الصحيحين**» {خ(٦٤٩٣)، م(١١٢) }وزاد البخاري: «**وإنما الأعمال بالخواتيم**» * وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٢٠٨)، م(٢٦٤٣)} أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول الله ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ: «**إن أحدكم يُجمع خلقُه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة**(١/٢٤٢)**، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بِكتْب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد، فوالذي لا إلـه غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبقُ عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»(٢/٢٤٢). والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف. قال أبو عمر بن عبد البر {٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ} في «التمهيد» {١٢/٦}: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثرَ المتكلمون من الكلام فيه، وأهلُ السُّنّة مجتمعون علىٰ الإيمان بهذه الآثار واعتقادها، وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق.

٤٥ ـ وقوله: (وأصل القدر سر الله تعالىٰ في خلقه، لم يطّلع علىٰ ذلك ملك مقرَّب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخِذلان، وسُلّم الحِرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك: نظراً، وفكراً، ووسوسة. فإن الله تعالىٰ

---

(٢٤٠) أخرجه مسلم في «القدر» (٤٨/٨)، وأحمد أيضاً (٢٩٢/٣ ـ ٢٩٣) وصححه ابن حبان (١٨٠٨، ١٨٠٩).

(٢٤١) متفق عليه، وهو مخرج في «الظلال» (٢١٦).

(١/٢٤٢) {زاد أبو عَوَانة: «نطفة». أفاده الحافظ في «الفتح»}.

(٢/٢٤٢) متفق عليه، وهو مخرج أيضاً في «الظلال» (١٧٥، ١٧٦).

طوىٰ علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالىٰ في كتابه: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]. فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب، كان من الكافرين).

ش: أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنىٰ، وأفقر وأغنىٰ، و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٣﴾﴾ [النجم]، وأضل وهدىٰ. قال عليّ كرّم الله وجهه ورضي عنه: القدر سر الله فلا نكشفه. والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور.

والذي عليه أهل السُّنّة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالىٰ خالق أفعال العباد. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر] وقال تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان]. وأن الله تعالىٰ يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه ديناً.

وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة، وزعموا: أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكنَّ الكافر شاء الكفر، فرّوا إلىٰ هذا لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذَّبه عليه! ولكن صاروا: كالمستجير من الرمضاء بالنار![٢٤٣/١]

فإنهم هربوا من شيء، فوقعوا فيما هو شر منه! فإنه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالىٰ، فإن الله قد شاء الإيمانَ منه ـ علىٰ قولهم ـ والكافر شاء الكفر، فوقعتْ مشيئةُ الكافر دون مشيئة الله تعالىٰ! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

روىٰ اللالَكَائي {١١١٦}، من حديث بقية {١١٠ـ١٩٧هـ} عن الأوزاعي {٨٨ـ١٥٧هـ}، حدثنا العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي؛ أن رجلاً قدم علينا يكذّب بالقدر، فقال: دلوني عليه، وهو يومئذ أعمىٰ، فقالوا له: ما تصنع به؟ فقال: (والذي نفسي بيده، لئن استمكنت منه لَأَعَضَّنَّ أنفه حتىٰ أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنّها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كأني بنساء بني فهم**[٢٤٣/٢] **يطفن بالخزرج، تصطفق أَلَيَاتهن مشركات**» وهذا أول شرك في الإسلام، والذي نفسي بيده لينتهين بهم سوء رأيهم حتىٰ يُخرجوا الله من أن يُقدّر الخير، كما أخرجوه من أن يُقدّر الشر)[٢٤٤]. قوله: وهذا

(٢٤٣/ ١) صدر البيت {من البسيط، وينسب لِكُلَيب}: المستجير بعمرٍو عند كُرْبته...

(٢٤٣/ ٢) بالفاء وهم بطن من قيس عيلان كما في «الأنساب» للسمعاني.

(٢٤٤) **ضعيف**، وعلته العلاء بن الحجاج، فإنه في عداد المجهولين، ولم يوثقه أحد، حتىٰ ولا ابن حبان! بل ضعفه الأزدي، كما قال الذهبي، وتضعيفه وإن كان مغموزاً فيه، فهو معتبر=

أول شرك في الإسلام. . . إلىٰ آخره، من كلام ابن عباس. وهذا يوافق قوله: القدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله، وكذّب بالقدر، نقض تكذيبُه توحيدَه(٢٤٥) * وروىٰ عمرو بن الهيثم {ـ ٢٠٠هـ} قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتىٰ يريد الله، فقال القدري: إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما! * ووقف أعرابي علىٰ حلْقة فيها عمرو بن عبيد {٨٠ ـ ١٤٤هـ}، فقال: يا هؤلاء! إن ناقتي سُرقت، فادعوا الله أن يردّها عليّ، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم تُرد أن تُسرق ناقته فسُرقتْ، فارْدُدْها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولِمَ؟ قال: أخافُ ـ كما أراد ألّا تُسرق فسُرقتْ ـ أن يريد ردّها فلا تُرد! * وقال رجل لأبي عصام القسطلّانيّ(٢٤٦): أرأيت إن منعني الهدىٰ وأوردني الضلال ثم عذّبني، أيكون منصفاً؟ فقال له أبو عصام: إن يكنِ الهدىٰ شيئاً هو له، فله أن يعطيه من يشاء، ويمنعه من يشاء.

وأما الأدلة من الكتاب والسُّنّة: فقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السجدة] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ

= هٰهنا لأنه لم يخالف بذلك توثيق أحد، ولذلك فإن تحسين الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالىٰ لمثل هذا الإسناد من تساهله الذي عرف به عند أهل العلم بهذا الشأن. وقد أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٩).

(٢٤٥) **ضعيف موقوفاً ومرفوعاً**، أما الموقوف فرواه اللالكائي في «شرح السنة» (١/ ١٤٢/ ١، ٦/ ٢٦٢/ ٢{(١١١٢ و١٢٢٤)}) وفيه من لم يُسمّ، وأما المرفوع، فرواه بنحوه الطبراني في «الأوسط» {(٣٥٧٣)} وفيه هانئ بن المتوكل وهو ضعيف، وهو مخرج في «الضعيفة» (٤٠٧٢).

(٢٤٦) دخل عبد الجبار الهَمَذاني ـ أحد شيوخ المعتزلة ـ علىٰ الصاحب ابن عباد وعنده أبو إسحاق الإسفراييني ـ أحد أئمة السنة ـ فلما رأىٰ الأستاذ قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء، فقال الأستاذ فوراً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، فقال القاضي: أيشاء ربنا أن يعصىٰ؟ قال الأستاذ: أيعصىٰ ربنا قهراً؟ فقال القاضي: أرأيت إن منعني الهدىٰ وقضىٰ عليَّ بالردىٰ أحسن إلي أم أساء؟ فقال الأستاذ: إن منعك ما هو لك فقد أساء وإن منعك ما هو له فهو ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥. آل عمران: ٧٤]. فبهت القاضي عبد الجبار.

وفي «تاريخ الطبري» (٨/ ١٢٥) أن غيلان قال لميمون بن مهران بحضرة هشام بن عبد الملك الذي أتىٰ به ليناقشه: أشاء الله أن يعصىٰ؟ فقال له ميمون: أفعصي كارهاً {وبنحوهما عن ابن عباس في «طريق الهجرتين» ١٤٨}.

﴿تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير] ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان] وقال تعالىٰ: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ ﴿١٢٥﴾ [الأنعام].

ومنشأ الضلال: من التسوية بين: المشيئة، والإرادة، وبين: المحبة، والرضا، فسوّىٰ بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدَره، فيكون محبوباً مرضياً. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدَّرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه. وقد دلّ علىٰ الفرق بين المشيئة، والمحبة: الكتابُ والسنّةُ والفطرةُ الصحيحة. أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم {=٤٢} ذكر بعضها. وأما نصوص المحبة والرضا، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة]. ''﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ﴾ [الزمر:٨]. وقال تعالىٰ عُقَيب ما نهىٰ عنه من الشرك والظلم والفواحش والكِبر: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «**إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»(٢٤٧) * وفي «المسند» {٥٨٦٠}: «**إن الله يحب أن يؤخذ برُخصه، كما يكره أن تؤتىٰ معصيته**»(٢٤٨) * وكان من دعائه: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك**»(٢٤٩) فتأمل ذكر استعاذته بصفة الرضا من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة. فالأول: للصفة، والثاني: لأثرها المرتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلىٰ غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضىٰ عن عبدك وتعافيَه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإعاذتي مما أكره ومنعه أن يَحُل بي، هي بمشيئتك أيضاً، فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك، وعياذي بحولك وقوتك

---

(٢٤٧) صحيح **متفق عليه**، البخاري في «الاستقراض»، ومسلم في «الأقضية» {خ(١٤٧٧)، م(١٥٩٣) ـ المغيرة. م(١٧١٥) ـ أبو هريرة}.

(٢٤٨) صحيح، رواه أحمد وغيره **بسند صحيح**. وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٥٦٤).

(٢٤٩) **صحيح**، وتقدم برقم (٧٢). وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٨٢٣).

ورحمتك مما يكون بحولك وقوتك وعدلك وحكمتك، فلا أستعيذ بغيرك من غيرك، ولا أستعيذ بك من شيء صادر عن غير مشيئتك، بل هو منك. فلا يعلم ما في هذه الكلمات من التوحيد والمعارف والعبودية، إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفة عبوديته‘‘{مدارج ١/ ٢٥٣’’}(٢٥٠))

’’فإن قيل: كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويكوّنه؟ (وكيف تجتمع إرادته له وبغضه وكراهته؟ قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقاً، وتباينت طرقهم وأقوالهم. فاعلم أن المراد نوعان: مرادٌ لنفسه، ومراد لغيره. فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادةَ الغايات والمقاصد. والمراد لغيره، قد لا يكون مقصوداً لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلىٰ ذاته، وإن كان وسيلة إلىٰ مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلىٰ مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه، وإرادته. ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما. وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل، إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلىٰ مراده ومحبوبه. بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفىٰ عليه ﴿خَافِيَةٌ ۝﴾ [الحاقة]؟! فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلىٰ أمر هو أحبُّ إليه من فَوته.

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعملهم بما يغضب الرب سبحانه تبارك وتعالىٰ وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه. ومع هذا فهو وسيلة إلىٰ محابّ كثيرة للرب تعالىٰ ترتبت علىٰ خلقه، ووجودها أحبُّ إليه من عدمها:

منها: أنه يُظهر للعباد قدرة الرب تعالىٰ علىٰ خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات، التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر، في مقابلة ذات جبريل، التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتباركَ خالق هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدواء والداء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر. وذلك من أدل دليل علىٰ كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض،

---

(٢٥٠) قال الشيخ عفيفي: انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥) طبع السنة المحمدية.

وجعلها محالّ تصرفه وتدبيره. فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير مملكه.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهار، والمنتقم، والعدل، والضارّ، والـ ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝١٩٥﴾ [البقرة: ٢٠٩،...] والـ ﴿سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنعام: ١٦٧ الأعراف: ١٦٧] وذي البطش الشديد، والخافض، والمذل. فإن هذه الأسماء والأفعال كمال، لا بد من وجود متعلَّقها، ولو كان الجن والإنس علىٰ طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لِحِلمه وعفوه ومغفرته وسَتره وتجاوزه عن حقه وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلىٰ ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد. وقد أشار النبي ﷺ إلىٰ هذا بقوله: **«لو لم تذنبوا، لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون، فيغفر لهم»**(٢٥١)

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه ﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٩﴾ [الأنعام: و٧٤. سبأ: ١ * هود: ١] الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله في غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته. فهو ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وأعلم بمن يصلح لقَبولها ويشكره علىٰ انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك. فلو قدر عدم الأسباب المكروهة، لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر، لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس والمطر والرياح، التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحبّ أنواع العبودية إليه سبحانه. ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه [وتعالىٰ] والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوىٰ وإيثار محابّ الله تعالىٰ، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه ويعصمه من كيده وأذاه. إلىٰ غير ذلك من الحكم التي تَعْجَز العقول عن إدراكها(٢٥٢)

---

(٢٥١) أخرجه **مسلم** (٨/ ٩٤ {(٢٧٤٩ و٢٧٤٨)}) عن أبي هريرة، وأبي أيوب نحوه، وهما مخرجان في «الصحيحة» (٩٦٨، ٩٦٩)، وله فيه شواهد (٩٦٧، ٩٧٠).

(٢٥٢) قال الشيخ عفيفي: انظر هذا الاعتراض وتفصيل جوابه في {ج٢} (ص١٩٣ ـ ١٩٨)=

فإن قيل: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب؟

فهذا سؤال فاسد! وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تفضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبة من هذا الوجه، أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟ قيل: هذا السؤال يرد علىٰ وجهين: أحدهما: من جهة الرب تعالىٰ، وهل يكون محبّاً لها من جهة إفضائها إلىٰ محبوبه، وإن كان يبغضها لذاتها؟ والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له الرضا بها من تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشر كله يرجع إلىٰ العدم، أعني عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر، وأما من جهة وجوده المحض فلا شر فيه. مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها، فإنها خُلقت في الأصل متحركة، فإن أُعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تُركت تحركت بطبعها إلىٰ خلافه. وحركتُها من حيث هي حركة: خير، وإنما تكون شرّاً بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشر كله ظلم، وهو وضع الشيء في غير محله، فلو وضع في موضعه لم يكن شراً، فعُلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية. ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالّها خيراً في نفسها، وإن كانت شرّاً بالنسبة إلىٰ المحل الذي حلّت به، لما أحدثتْ فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة مستعدة له، فصار ذلك الألم شرّاً بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلىٰ الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شرّاً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبىٰ ذلك. فلا يمكن في جناب الحق تعالىٰ أن يريد شيئاً يكون فساداً من كل وجه، لا مصلحة في خلقه بوْجه ما، هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرّاً، فتأمله. فانقطاع نسبته إليه هو(١/٢٥٣) الذي صيره شرّاً.

فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقاً ومشيئة؟ قيل: هو من هذه الجهة ليس بشرّ،

=من «مدارج السالكين»، و(٢٨٢ ـ ٢٨٣) من كتاب «الداء والدواء» والمسمىٰ «الجواب الكافي» للإمام ابن القيم، فإنه وفىٰ هذا المقام حقه.

(١/٢٥٣) في أصل مخطوطتنا: (هذا). وله وجهه غير أن هذا أوضح.

فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشرّ، والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء، حتىٰ ينسب إلىٰ من بيده الخير.

فإن أردت مزيد إيضاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد. فإيجاد هذا خير، وهو إلىٰ الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإذا لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد، حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلىٰ الفاعل، وإنما إليه ضده.

فإن قيل: هلّا أمده إذ أوجده؟ قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده. فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده.

فإن قيل: فهلّا أمد الموجودات كلها؟ فهذا سؤال فاسد، يظن مُورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة! وهذا عين الجهل! بل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع لأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق ﴿مِن تَفَٰوُتٍۚ﴾. فإن اعتاص عليك هذا، ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل {من الوافر}:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه   وجاوزه إلىٰ ما تستطيع(٢/٢٥٣)

فإن قيل: كيف يرضىٰ لعبده شيئاً ولا يعينه عليه؟ قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظمَ من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالىٰ إلىٰ ذلك في قوله: ﴿۞ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ...﴾ الآيتين [التوبة]. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلىٰ الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم ثبَّطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي تترتب علىٰ خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، أي فساداً وشرّاً ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ﴾، أي: سَعَوْا بينكم بالفساد والشرّ ﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْۗ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: قابلون منهم(٢٥٤) مستجيبون لهم، فيتولد من سعي هؤلاء وقَبول هؤلاء من الشرّ ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أنْ أقعدهم عنه. فاجعلْ هذا المثال أصلاً، وقس عليه.

وأما الوجه الثاني، وهو الذي من جهة العبد: فهو أيضاً ممكن، بل واقع. فإن

(٢/٢٥٣) هو منسوب إلىٰ {الصحابي} الشاعر عمرو بن مَعْدِيكَرِب {٧٥ق هـ ـ ٢١هـ} رضي الله عنه.

(٢٥٤) في الأصل: (قائلون معهم)، وهو غير سديد.

العبد يسخط الفسوق والمعاصي ويكرهها، من حيث هي فعل العبد، واقعة بكسبه وإرادته واختياره، ويرضىٰ بعلم الله وكتابه ومشيئته وإرادته وأمره الكوني، فيرضىٰ بما مِنَ الله ويسخط ما هو منه. فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان. وطائفة أخرىٰ كرهتها مطلقاً، وقولهم يرجع إلىٰ هذا القول، لأن إطلاقهم الكراهة لا يريدون به شموله لعلم الرب وكتابِه(٢٥٥) ومشيئته. وسر المسألة: أن الذي إلىٰ الرب منها غيرُ مكروه، والذي إلىٰ العبد مكروه(١/٢٥٦)

فإن قيل: ليس إلىٰ العبد شيء منها. قيل: هذا هو الجبْر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدَري المنكِر أقربُ إلىٰ التخلص منه من الجبري. وأهل السُّنّة، المتوسطون بين القدَرية والجبرية أسعدُ بالتخلص من الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتّىٰ الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير، ومع شهود القيُّومية والمشيئة النافذة؟ قيل: هذا هو الذي أوقع من عميتْ بصيرته في شهود الأمر علىٰ غير ما هو عليه، فرأىٰ تلك الأفعال طاعات، لموافقته فيها المشيئة والقدَر، وقال: إن عصيتُ أمرَه فقد أطعتُ إرادته! [و] في ذلك قيل {لابن إسرائيل (٦٠٣ ـ ٦٧٧هـ)، مجموع ٨/ ٢٥٧، من الكامل}:

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره مِنّي، ففعلي كله طاعات!

وهؤلاء أعمىٰ الخلق بصائر، وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية، فإن الطاعة هي موافقة الأمر الديني الشرعي، لا موافقةُ القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعةً لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قومُ نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وقوم فرعون؛ كلهم مطيعين! وهذا غاية الجهل، لكن إذا شهد العبد عجزَ نفسه، ونفوذَ الأقدار فيه، وكمال فقره إلىٰ ربه، وعدمَ استغنائه عن عصمته وحفظه طرفةَ عين: كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فوقوع الذنب منه لا يتأتىٰ في هذه الحال البتة، فإنّ عليه حصناً حصيناً {مِنْ}: «**فبي يسمع، وبي يُبصر، وبي يبطِش، وبي يمشي**»(٢/٢٥٦) فلا يُتصور منه الذنب في هذه الحال، فإذا حُجب عن هذا المشهد وبقي بنفسه، استولىٰ عليه حكم النفس، فهنالك نُصبت عليه الشِّباكُ والأشراك،

(٢٥٥) في الأصل: (وكتابته).

(١/٢٥٦) قال الشيخ عفيفي: ارجع في الاعتراضات والأجوبة التي ذكرها الشارح من هذا الموضع إلىٰ قول المصنف في (ص١٧٣): (وللتعمق والنظر في ذلك) إلىٰ (٢/ ١٩٨) من «المدارج».

(٢/٢٥٦) {لم نره عند أحد من المخرجين. رَ: «الصحيحة» (١٦٤٠)}.

وأُرسلتْ عليه الصيادون، فإذا انقشع عنه ضبابُ ذلك الوجود الطَّبَعي، فهنالك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن ربه، فلمّا فارق ذلك الوجودَ صار في وجود آخر، فبقي بربه لا بنفسه"{مدارج ٢/١٩٣ ـ ٢٠٤}.

فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضىٰ بقضاء الله، فكيف ننكره ونكرهه؟!

فالجواب: أن يقال **أولاً**: نحن غير مأمورين بالرضا بكل ما يقضيه الله ويُقدّره، ولم يرد بذلك كتابٌ ولا سُنَّة، "بل من المقضيّ ما يُرضَىٰ به، ومنه ما يُسخط ويُمقت، كما لا يرضىٰ به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغضب عليه ويُمقت ويُلعن ويُذم.

ويقال **ثانياً**: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالىٰ. ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه. فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، نرضىٰ به كله. والمقضي قسمان: منه ما يُرضىٰ به، ومنه لا يُرضىٰ به.

ويقال **ثالثاً**: القضاء له وجهان: أحدهما: تعلقه بالرب تعالىٰ ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يُرضىٰ به. والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلىٰ ما يُرضىٰ به وإلىٰ ما لا يُرضىٰ به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدّره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره: يُرضىٰ به، ومن حيث صدَر من القاتل وباشره وكَسَبه وأقدم عليه باختياره وعصىٰ الله بفعله: نسخطه ولا نرضىٰ به"{مدارج ١/٢٥٦}.

وقوله: (**والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخِذلان**...) إلىٰ آخره. التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء. والمعنىٰ: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخِذلان. الذريعة: الوسيلة. والذريعة والدرجة والسُّلم: متقارب المعنىٰ، وكذلك الخِذلان والحرمان والطغيان متقارب المعنىٰ أيضاً. لكن الخِذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر. والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: (**فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة**). عن أبي هريرة ﷺ، قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ إلىٰ رسول الله ﷺ، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدُنا أن يتكلم به؟ قال: «**وقد وجدتموه؟!**» [قالوا: نعم]، قال: «**ذلك صريح الإيمان**»(٢٥٧) رواه **مسلم** {١٣٢}. الإشارة بقوله: «**ذلك صريح الإيمان**»

---

(٢٥٧) أخرجه مسلم (١/٨٣)، وكذا أحمد (٢/٤٥٦).

إلىٰ تعاظم أن يتكلموا به * **ولمسلم** {١٣٣} أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوسوسة؟ فقال: «**تلك محض الإيمان**»[(١/٢٥٨)] وهو[(٢/٢٥٨)] بمعنىٰ حديث أبي هريرة، فإن وسوسة النفس أو مدافعة وسوَاسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية واستعظامها صريحُ الإيمان ومحضُ الإيمان. هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان. ثم ﴿خَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [مريم:٥٨] سوّدُوا الأوراقَ بتلك الوساوس، التي هي شكوك وشُبه، بل وسوّدوا القلوب ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر:٤ * الكهف:٥٥] ولذلك أطنب الشيخ رحمه الله في ذم الخوض في الكلام في القدر والفحص عنه. وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أبغض الرجال إلىٰ الله الألد الخصِم**» {خ(٢٤٥٧)، م(٢٦٦٨)}[(٢٥٩)] * وقال الإمام أحمد {٦٦٦٥}: حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند، عن عمرو بن شعيب {ـ ١١٨هـ} عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناسُ يتكلمون في القدَر، قال[(٢٦٠)]: فكأنما تفقَّأ في وجهه حبّ الرّمان من الغضب، قال، فقال: «**ما لكم تضربون كتاب الله بعضَه ببعض؟! بهذا هَلَكَ من كان قبلكم**». قال، فما غبطتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده، بما غبطتُ نفسي بذلك المجلس، أنّي لم أشهده[(٢٦١)] ورواه ابن ماجه {٨٥} أيضاً. ”وقال تعالىٰ: ﴿فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ﴾ [التوبة:٦٩]، الخلاق: النصيب ـ قال تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ ۝١٩٨﴾ [البقرة] ـ أي: استمتعتم بنصيبكم {من الدنيا} كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ﴾ أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذي خاضوا. وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض، لأن فساد الدين إما في العمل وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات“{اقتضاء ٢٤، و٢٣} * وروىٰ **البخاري** {٧٣١٩} عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**لتأخذن أمتي مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر،**

(١/٢٥٨) رواه مسلم عنه، وأحمد (١٠٦/٦) من حديث عائشة.

(٢/٢٥٨) في الأصل: (فهو).

(٢٥٩) **متفق عليه**.

(٢٦٠) القائل هو المشاهد لغضب النبي ﷺ عندما سمعهم يخوضون في بحث القدر، لما في الخوض به من مخالفة لما شرعه الله سبحانه.

(٢٦١) صحيح، رواه أحمد وغيره **بسند جيد**.

وذراعاً بذراع»، قالوا: فارس والروم؟ قال: «**فَمَنِ الناسُ إلا أولئك**»[٢٦٢] * وعن عبد الله بن عَمْرٍ{و} رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليأتينّ علىٰ أمتي ما أتىٰ علىٰ بني إسرائيل حذْوَ النعل بالنعل، حتىٰ إن كان منهم من أتىٰ أُمه علانية، كان من أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرّقوا علىٰ اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملّة واحدة**»، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[٢٦٣] رواه الترمذي {٢٧٩٢} * وعن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**تفرقت [اليهود] علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارىٰ مثل ذلك، وتفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة**»[٢٦٤] رواه أبو داود {٤٥٩٦} وابن ماجه {٣٩٩١} والترمذي {٢٧٩١}، وقال: حديث حسن صحيح * وعن معاوية بن أبي سفيان {٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ} رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم علىٰ اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين ملة**»[٢٦٥] يعني: الأهواء «**كلها**[٢٦٦] **في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**» {د(٤٥٩٧)}.

وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة: مسألة القدَر. وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

وقوله: (**فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردّ حكم الكتاب، ومن ردّ حكم الكتاب كان من الكافرين**): اعلم أن "مبنىٰ العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله: علىٰ التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع. ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبيّ صدَّقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلَّغها عن ربها، ولو فعلتْ ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفتْ من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها علىٰ معرفته، ولا جعلتْ ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: (يا بني إسرائيل! لا تقولوا: لِمَ أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بِمَ أمر ربنا)، ولهذا كان سلف هذه

---

(٢٦٢) أخرجه البخاري في «الاعتصام»، وكذا أحمد (٢/ ٣٢٥، ٣٦٧).

(٢٦٣) ضعيف بهذا السياق، وقد **حسنه الترمذي** في بعض النسخ، وهو ممكن باعتبار شواهده، ولذلك أوردته في «صحيح الجامع» (٥٣٤٣)، «الصحيحة» (١٣٤٨).

(٢٦٤) **صحيح**، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٠٣).

(٢٦٥) **صحيح**، وهو مخرج في المصدر المذكور (٢٠٤).

(٢٦٦) في الأصل: (كلّهم).

الأمة ـ التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارفَ وعلوماً ـ لا تسأل نبيها: لِمَ أمر الله بكذا؟ ولِمَ نهىٰ عن كذا؟ ولـمَ قدَّر كذا؟ ولـمَ فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادّ للإيمان والاستسلام، وأن قدَم الإسلام لا تثبت إلا علىٰ درجة التسليم. فأول مراتب تعظيم الأمر: التصديقُ به، ثم العزم الجازمُ علىٰ امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به ~~والحذر عن~~ {رغم} القواطع والموانع، ثم بذلُ الجهد والنصح في الإتيان به علىٰ أكمل الوجوه، ثم فعلُه لكونه مأموراً {به}، بحيث لا يتوقف الإتيان به علىٰ معرفة حكمته ـ فإن ظهرتْ له فعله وإلا عطَّله ـ فإن هذا ينافي الانقياد، ويقدح في الامتثال" {الصواعق ١٥٦٠'}. قال القرطبي {عند: المائدة: ١٠٣'} ناقلاً عن ابن عبد البر {٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ، في التمهيد ٢١/ ٢٩٢}: فمن سأل مستفهماً راغباً في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثاً عن معنىً يجب الوقوف في الديانة عليه: فلا بأس به، فـ«**شفاء العي السؤال**» {حسن، د(٣٣٦')}. ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليلُ سؤاله ولا كثيره. قال ابن العربي {٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ}[(٢٦٧)]: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة علىٰ الاستمداد. قال، فإذا عرضتْ نازلة، أُتيتْ من بابها، ونُشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها. انتهىٰ. وقال ﷺ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[(٢٦٨/ ١)] رواه الترمذي {٢٤٣٣} وغيره. ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأوّل حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بُيّن له الصواب ليرجع إليه، فالله ﷻ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ (٢٣) [الأنبياء] لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرّد قهره وقدرته، كما يقول جهم {ـ١٢٨هـ} وأتباعه. وسيأتي {=٢٢٤} لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله).

٤٦ ـ قوله: (فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّرٌ قلبه من أولياء الله تعالىٰ، وهي درجة الراسخين في العلم، لأن العلم عِلمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادّعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقَبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود).

ش: الإشارة بقوله: **(فهذا)** إلىٰ ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به،

---

(٢٦٧) هو الإمام محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي من حفاظ الحديث المتوفىٰ ٥٤٣هـ. وهو غير محمد بن علي الحاتِمِي الصوفي صاحب (وحدة الوجود) المتوفىٰ ٦٣٨هـ.

(٢٦٨/ ١) **صحيح** روي عن جمع من الصحابة، وقد خرجته في «الروض النضير» (٢٩٣، ٣٢١).

مما[٢/٢٦٨] جاءت به الشريعة.

وقوله: (**وهي درجة الراسخين في العلم**): أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً، نفياً وإثباتاً.

ويعني بـ (**العلم المفقود**): علم القَدَر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه. ويعني بـ(**العلم الموجود**): علمَ الشريعة، أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعىٰ علم الغيب كان من الكافرين. قال تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ . . .﴾ الآية [الجن]. وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان]. ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمُها، ولا من جهلنا انتفاءُ حكمته[٢٦٩]. ألا ترىٰ أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيّات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يُعلم منها إلا المضرة: لم يَنف أن يكون الله تعالىٰ خالقاً لها، ولا يلزم ألّا يكون فيها حكمة خفيتْ علينا، لأن عدم العلم لا يكون علماً بالمعدوم.

١/٤٧ ـ قوله: (ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رُقِم).

ش: قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج]. وروىٰ الحافظ أبو القاسم الطبراني بسنده إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله خلق لوحاً محفوظاً، من دُرة بيضاء، صفحاتها من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاثمئة لحظة، يخلق ويرزق ويميت ويحيي، ويعزّ ويذل، ويفعل ما يشاؤه**»[٢٧٠]. اللوح المذكور: هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه، والقلم

(٢/٢٦٨) في الأصل: (متىٰ).

(٢٦٩) في الأصل: (ولا انتفاؤها جهلنا حكمته).

(٢٧٠) **ضعيف**، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٦٥/ ١ {(١٢٥١١)})، وفيه زياد بن عبد الله وهو البكائي عن ليث وهو ابن أبي سليم وكلاهما ضعيف، وقد رواه (٣/ ٨٨/ ٢ {(١٠٦٠٥)}) من طريق أخرىٰ نحوه عن ابن عباس موقوفاً عليه، وإسناده يحتمل التحسين، فإن رجاله كلهم ثقات غير بكير بن شهاب وهو الكوفي قال فيه أبو حاتم: «شيخ»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٣٢).

(**تنبيه**): كان الحديث محرفاً في مطبوعة أحمد شاكر، وكان هو صححه من «مجمع الزوائد» الذي أورد الحديث عن ابن عباس موقوفاً، وصححناه نحن من حديثه المرفوع من «المعجم» وهو الصواب، لأن المؤلف ساقه من الطريق المرفوعة، فلا يصح تصحيح ما وقع فيه من التحريف من الطريق الموقوفة، كما لا يخفىٰ، لاختلاف لفظيهما، كما أشرت إلىٰ ذلك بقولي: «نحوه».

المذكور: هو الذي خلقه الله، وكتب به في اللوح المذكور المقاديرَ، "كما في («سنن أبي داود» {٤٧٠٠}، عن عُبادة بن الصامت {٣٨ق هـ ـ ٣٤هـ}، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتبْ، قال: يا رب! وما أكتب؟ قال: اكتبْ مقاديرَ كل شيء حتىٰ تقوم الساعة»**[٢٧١]

(٢٧١) **صحيح غير أنني متوقف في صحة الحرف الذي استدل به المؤلف وهو «فقال»**، فقد جاء في بعض الروايات بلفظ: «ثم قال»، فأخرجه أبو داود (٤٧٠٠) من طريق أبي حفصة قال: قال عبادة بن الصامت فذكره بلفظ: «فقال...».

قلت: وأبو حفصة اسمه حبيش بن شريح الشامي لم يوثقه غير ابن حبان، وفي «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة، وقد توبع، لكن الطريق إلىٰ المتابع لا يصح، فقال الطيالسي (٥٧٧): حدثنا عبد الواحد بن سليم عن عطاء بن أبي رباح، حدثني الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه به. ومن طريق الطيالسي رواه الترمذي (٢/ ٢٣٢{(٢٢٥٨)}) وقال: «حديث حسن غريب، وفيه عن ابن عباس».

قلت: وعبد الواحد هذا ضعيف كما في «التقريب».

وقد خالفه أيوب بن زياد فقال: حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة حدثني أبي به، لكنه قال: «ثم قال: اكتب...».

وهذا أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) وسنده حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير زياد هذا، وقد روىٰ عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالىٰ، لكن قد أخرجه الآجري في كتاب «الشريعة» (ص١٧٧) من طريقه بلفظ: «فقال له: أجر...».

ورواه يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عبادة به بلفظ: «ثم قال له: اكتب».

ورجاله ثقات غير ابن لهيعة فإنه سيئ الحفظ.

ويشهد له حديث أبي هريرة بلفظ: «إن أول شيء خلق الله ﷻ القلم، ثم خلق النون وهي الدواة، ثم قال: اكتب...» الحديث.

رواه الآجري والواحدي في «تفسيره» (٤/ ١٥٧/ ٢) وفيه الحسن بن يحيىٰ الخشني مختلف فيه، وفي «التقريب»: «صدوق كثير الغلط».

وبالجملة، فالروايات في هذا الحرف مختلفة، ولذلك فإنه لا يتم للمصنف الاستدلال بالرواية الأولىٰ علىٰ تقدم خلق العرش علىٰ القلم، حتىٰ يثبت أرجحيتها علىٰ الأخرىٰ: «ثم قال...»، وإذا كان لا بد من الترجيح بينهما، فالأخرىٰ أرجح من الأولىٰ لاتفاق أكثر الرواة عليها، ولأن لها شاهداً عن أبي هريرة كما تقدم، ولأنها تتضمن زيادة في المعنىٰ، وعليه فلا تعارض بين الحديث علىٰ هذه الرواية وبين حديث عبد الله بن عمرو، لأن حديثه صريح في أن الكتابة تأخرت عن خلق العرش، والحديث علىٰ الرواية الراجحة صريح في أن القلم أول مخلوق، ثم أمر بأن يكتب كل شيء يكون، ومنه العرش، **فالأرجح عندي أن القلم متقدم علىٰ العرش**. والله أعلم.

[وسواء كان الراجح هذا أم ذاك، فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا =

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ علىٰ قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني {٤٨٨ ـ ٥٦٩هـ} أصحهما: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في «الصحيح» {م(٢٦٥٣)} من حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قدّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، و**﴿عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]»[٢٧٢] فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عُبادة هذا. ولا يخلو قوله: «**أول ما خلق الله القلم...**» إلخ: إما أن يكون جملة أو جملتين. فإن كان جملة ـ وهو الصحيح ـ كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «**اكتب**»، [كما في اللفظ: «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب]**» بنصب «**أولَ**» و«**القلمَ**». وإن كان جملتين ـ وهو مروي برفع «**أولُ**» و«**القلمُ**» ـ فيتعين حمله علىٰ أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفقُ الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عَمْرٍو صريح في أن العرش سابق علىٰ التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم. وفي اللفظ الآخر: «**لما خلق الله القلم قال له: اكتب**». فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلُّها. وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به في قوله تعالىٰ: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١﴾ [القلم]. والقلم الثاني: قلم الوحي: وهو الذي يُكتب به وحي الله إلىٰ أنبيائه ورسله، وأصحاب هذا القلم هم: الحكَّام علىٰ العالم. والأقلام كلها خدَمٌ لأقلامهم. وقد رُفع النبي ﷺ ليلةَ أسري به إلىٰ مستوىً يسمع فيه صريفَ الأقلام {خ(٣٤٩)، م(١٦٣)}، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه الله تبارك وتعالىٰ من الأمور التي يدبر بها أمر العالم العلوي والسفلي"{التبيان ١٢٩'}.

=على أن هناك أول مخلوق، والقائلون بحوادث لا أول لها، مخالفون لهذا الاتفاق، لأنهم يصرحون بأن ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، وهكذا إلى ما لا أول له، كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه، فإن قالوا: العرش أول مخلوق، كما هو ظاهر كلام الشارح، نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها. وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق! فتأمل هذا فإنه مهم. والله الموفق. اهـ. «الطحاوية» (٤٧؛ بشرح الألباني وطبع المكتب الإسلامي)].

وفي الحديث إشارة لطيفة إلىٰ **الرد علىٰ** من يقول من العلماء: بـ **حوادث لا أول لها**، وأنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بمخلوق وهكذا إلىٰ ما لا أول له! فتأمل. وراجع لهذا «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (١٣٣).

(٢٧٢) **صحيح**، وتقدم برقم (٨٠).

٢/٤٧ ـ قوله: (فلو اجتمع الخلق كلهم علىٰ شيء كتبه الله تعالىٰ فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن: لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلهم علىٰ شيء لم يكتبه الله تعالىٰ فيه، ليجعلوه كائناً: لم يقدروا عليه. جفَّ القلمُ بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة).

ش: تقدم {=١٦٤} حديث جابر عن رسول الله ﷺ، قال: جاء سراقة بن مالك بن جُعشم {ـ ٢٤هـ}، فقال: يا رسول الله! بيّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيمَ العملُ اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرتْ به المقادير أم فيما استقبل؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**» {م(٢٦٤٨)}[٢٧٣] * وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «**يا غلام! ألا أُعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجاهَك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت علىٰ أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا علىٰ أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلامُ، وجفت الصحف**»[٢٧٤] رواه الترمذي {(٢٦٤٨)} وقال: حديث حسن صحيح. وفي رواية غير الترمذي: «**احفظ الله تجده أمامك، تعرّف إلىٰ الله في الرخاء يعرفك في الشدّة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفَرجَ مع الكرب، وأن ﴿مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥﴾**» [الشرح:و٦] {«مسند عبد بن حميد» (٦٣٦)، مر(٢٨٠٣)}.

وقد جاءت «**الأقلام**» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك علىٰ أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول، الذي تقدم {=١٧٧} ذكره مع اللوح المحفوظ.

والذي دلت عليه السُّنة أن الأقلام أربعة، وهذا التقسيم غير التقسيم المقدَّم {=١٧٩} ذكره:

القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدم {=١٧٧} ذكره مع اللوح.

القلم الثاني: خبر[٢٧٥] خلق آدم، وهو قلم عام أيضاً، لكن لبني آدم، ورد في هذا آياتٌ تدل علىٰ أن الله قدَّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم، عقيب خلق أبيهم.

---

(٢٧٣) **صحيح**، وتقدم برقم (٢٤٠).

(٢٧٤) **صحيح لغيره**، وقد خرجته في «السنة» لابن أبي عاصم (٣١٦ ـ ٣١٨).

(٢٧٥) في الأصل: (حين).

القلم الثالث: حين يُرسل الملك إلىٰ الجنين في بطن أمه، «**فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بِكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد**» {خ(٣٢٠٨)، م(٢٦٤٣)}(١/٢٧٦) كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.

القلم الرابع: الموضوع علىٰ العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين {ر: الانفطار:١١}، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسُّنّة {صحيح. د(٤٤٠١) ـ عمر وعلي. د(٤٣٩٨) ـ عائشة. ك(٤/ ٣٨٩) ـ أبو قتادة}.

وإذا علم العبد أن كلّاً من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوىٰ. قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٦] ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة] ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة] ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النور] ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر].

ونظائر هذا المعنىٰ في القرآن كثيرة. ولا بد لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحده، ولو كان ملكاً مطاعاً، فلا بد أن يتقي أشياء يراعي بها رعيته. فحينئذ فلا بد لكل إنسان أن يتقي، فإن لم يتق الله اتقىٰ المخلوق، والخلق لا يتفق حبهم كلهم وبغضهم، بل الذي يريده هذا يبغضه هذا، فلا يمكن إرضاؤهم كلهم، كما قال الشافعي رضي الله عنه: رضا الناس غاية لا تُدرَك(٢/٢٧٦)، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تُعانه. فإرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدورٌ(٢٧٧) ومأمور. [و]أيضاً فالمخلوق لا يغني عنه من الله شيئاً، فإذا اتقىٰ العبد ربَّه كفاه مُؤْنة الناس. كما كتبت عائشة إلىٰ معاوية {٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ}، ـ روي مرفوعاً {ت(٢٥٤٠)}، وروي موقوفاً {ت(٢٥٤١)} عليها ـ: من أرضىٰ الله بسُخْط الناس، رضي الله عنه وأرضىٰ عنه الناس، ومن أرضىٰ الناس بسَخَط الله، عاد حامده من الناس [له] ذامّاً(٢٧٨) فمن أرضىٰ الله كفاه مُؤْنة الناس ورضي عنه، ثم

(١/٢٧٦) **متفق عليه** من حديث ابن مسعود، وقد مضىٰ بتمامه برقم (٢/٢٤٢).

(٢/٢٧٦) {الجملة الأولى من قول الشافعي؛ قالها أكثم بن صيفي (ـ ٩هـ)، وأما كامله فهو في **حل** ٩/ ١٢٣. وغيره}.

(٢٧٧) في الأصل: (فمقدور).

(٢٧٨) **صحيح**، رواه الترمذي (٢/ ٦٧ {(١٩٦٧)}) من طريق عبد الوهاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة قال: كتب معاوية إلىٰ عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن اكتبي لي كتاباً وصيني فيه، ولا تكثري علي. فكتبت عائشة رضي الله عنها إلىٰ معاوية: سلام عليك، أما بعد: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضا الله بسخط الناس، كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا =

فيما بعد يرضون، إذ ﴿ٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١٣٢﴾﴾ [طه]، ويحبه الله فيحبه الناس. كما في «**الصحيحين**» {خ(٣٢٠٩)، م(٢٦٣٧)} عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أحب اللهُ العبد نادىٰ: يا جبريل! إني أحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في السماء: إن الله**

=الناس بسخط الله، وكله الله إلىٰ الناس»، والسلام عليك. ثم رواه من طريق هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة: أنها كتبت إلىٰ معاوية... فذكر الحديث بمعناه، ولم يرفعه.

قلت: والمرفوع إسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسم.

وأما الموقوف فسنده صحيح رجاله كلهم ثقات.

ورواه عثمان بن واقد عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة بن الزبير به مرفوعاً بلفظ:

«من التمس رضا الله بسخط الناس رضي الله عنه، وأرضىٰ عنه الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس».

رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق٤٢/ ٢)، ومشرق بن عبد الله في «حديثه» (ق٦١/ ٢)، وابن عساكر (١٥/ ٢٧٨/ ١).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون، وفي عثمان بن واقد كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وفي «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

وروىٰ بعضه ابن بشران في «الأمالي» (١٤٤/ ١٤٥)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٨٢/ ١)، وأبو القاسم المهراني في «الفوائد المنتخبة» (٣/ ٢٣/ ١)، وابن شاذان الأزجي في «الفوائد المنتقاة» (١/ ١١٨/ ٢)، والقضاعي (٤٢/ ٢) عن قطبة بن العلاء بن المنهال الغنوي، ثنا أبي، عن هشام بن عروة به بلفظ:

«من طلب محامد الناس بمعصية الله عاد حامده ذاماً».

وقال المهراني:

«حديث غريب، لا أعلم رواه عن هشام غير العلاء بن المنهال».

وروي عنه بلفظ:

«من التمس محامد الناس بمعاصي الله تعالىٰ عاد حامده من الناس ذاماً له».

رواه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢/ ٥/ ٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (ق٢٧٢/ ٢)، وأبو الحسن بن الصلت في «حديث ابن عبد العزيز الهاشمي» (ق٧٦/ ١) وقال العقيلي: «العلاء بن المنهال لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

وقال ابن عدي: «وليس بالقوي».

قلت: وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»!

ثم قال العقيلي:

«ولا يصح في الباب مسند، وهو موقوف من قول عائشة».

قلت: الصواب عندي: أن الحديث **صحيح موقوفاً ومرفوعاً**، أما الموقوف فظاهر الصحة، وأما المرفوع، فلأنه جاء من طريق حسنة عن عثمان بن واقد كما تقدم، فإذا انضم إليه طريق الترمذي ارتقىٰ الحديث إن شاء الله إلىٰ درجة الصحة {رَ: «الصحيحة» (٢٣١١)}.

يحب فلاناً فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القَبول في الأرض»(٢٧٩) وقال في البغض مثل ذلك.

فقد بيّن أنه لا بد لكل مخلوق من أن يتقي إما المخلوق، وإما الخالقَ. وتقوىٰ المخلوق ضررها راجح علىٰ نفعها من وجوه كثيرة، وتقوىٰ الله هي التي يحصل بها(٢٨٠) سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل للتقوىٰ، وهو أيضاً أهل للمغفرة {ر:المدثر:٥٦}، فإنه هو الذي يغفر الذنوب، لا يقدر مخلوق علىٰ أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذي ﴿يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون:٨٩]. قال بعض السلف: ما احتاج تقي قط؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢]، فقد ضمن الله للمتقين أن يجعل لهم مخرجاً مما يضيق علىٰ الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فإذا لم يحصل ذلك دل علىٰ أن في التقوىٰ خللاً، فليستغفر الله وليتبْ إليه، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٢]، أي فهو كافيه، لا يُحْوِجه إلىٰ غيره.

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطيَ الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلىٰ الأسباب! وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرضٌ، ومنه مستحبّ، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ أفضلَ المتوكلين، يلبس لأمةَ الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتىٰ قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان:٧]. ولهذا تجد كثيراً ممن يرىٰ الاكتساب ينافي التوكل؛ يُرزقون علىٰ يد من يعطيهم، إما صدقة، وإما هدية، وقد يكون [ذلك] من مكّاس، أو والي شرطة، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يسعه هذا المختصر. وقد تقدمت {=٧٠} الإشارة إلىٰ بعض الأقوال التي في [تفسير] قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٠﴾﴾ [الرعد]. وأما قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن]؛ فقال البغوي {ـ ٥١٦هـ}: قال مقاتل {ـ ١٥٠هـ}: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت! قال المفسرون: من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق، ويعزّ قوماً ويذل آخرين، ويشفي مريضاً، ويفك عانياً، ويُفرج

---

(٢٧٩) متفق عليه عن أبي هريرة، وهو مخرج في «الضعيفة» (٢٢٠٨) تحت حديث آخر عن أنس مخالف لهذا في اللفظ.

(٢٨٠) في الأصل: (لها).

مكروباً، ويُجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويغفر ذنباً، إلىٰ ما لا يحصىٰ من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء.

٣/٤٧ ـ قوله: (وما أخطأ العبدَ لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه).

ش: هذا بناء علىٰ ما تقدم {=١٨٠} من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل حيث يقول {من الخفيف}:

ما قضىٰ اللّه كائن لا محالهْ   والشقي الجهول من لام حالهْ

والقائل الآخر {من المنسرح}:

اقنع بما تُرزق يا ذا الفتىٰ   فليس يَنسىٰ ربُّنا نملهْ

إنْ أقبل الدهرُ فقم قائماً   وإن تولىٰ مدبراً نم لهْ

١/٤٨ ـ قوله: (وعلىٰ العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقص، ولا معقِّب، ولا مزيل، ولا مغير، ولا ناقص، ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه).

ش: هذا بناء علىٰ ما تقدم من أن الله تعالىٰ قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «**قدّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**، و﴿عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]» {م(٢٦٥٣)}(٢٨١). فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، علىٰ ما اقتضته حكمته البالغة [فكانت كما علم]. فإن حصول المخلوقات علىٰ ما فيها من غرائب الحكم لا يُتصوّر إيجادها إلا من عالم قد سبق علمه علىٰ إيجادها. قال تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٥﴾﴾ [الملك]. وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل، وقالوا: إن الله تعالىٰ لا يعلم أفعال العباد [حتىٰ يفعلوا]! تعالىٰ الله ﴿عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]. قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقرّوا به خُصِموا، وإن أنكروا كفروا. فإن الله [تعالىٰ] يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيُثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه علىٰ ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فيلزم أن يكون العبد قادراً علىٰ تغيير علم الله، لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قَدَرَ علىٰ الفعل قَدِرَ علىٰ تغيير علم الله؟ قيل: هذه مَغْلَطةٌ، وذلك أن

---

(٢٨١) **صحيح**، وتقدم برقم (٨٠).

مجرد قُدْرته علىٰ الفعل لا تستلزم تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعَه لا عدمَ وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع. ونحن لا نعلم عِلْمَ الله إلا بما يظهر، وعِلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يغيّر العلم، [بل هو قادر علىٰ فعل لم يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قَدَرَ العبد علىٰ وقوعه، قَدَرَ علىٰ تغيير العلم]؟ قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يَقْدُرَ علىٰ وقوعه وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، [فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه. وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه! وهو فرض محال. وذلك بمنزلة من يقول: افرِض وقوعه مع عدم وقوعه]! وهو جمع بين النقيضين.

فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب {بعدم} وقوعه محالاً لم يكن مقدوراً؟ قيل: لفظ المحال مجمل، وهذا ليس محالاً لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه في نفسه، بل هو ممكن مقدور مستطاع، ولكن إذا وقع كان الله عالماً بأنه سيقع، وإذا لم يقع كان عالماً بأنه لا يقع، فإذا فُرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازِمِهِ. وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال! مما يُلزم هؤلاء: ألّا يبقىٰ أحد قادراً علىٰ شيء، لا الرب، ولا الخلق، فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته علىٰ تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته علىٰ فعله»{مجموع ١٤/١٠٣"}، فكذلك ما قدّره من أفعال عباده. والله تعالىٰ أعلم.)

٢/٤٨ ـ قوله: (وذلك من عقد[٢٨٢] الإيمان، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالىٰ وربوبيته، كما قال تعالىٰ في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان] وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب]).

ش: الإشارة إلىٰ ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها. قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم**

(٢٨٢) في الأصل: (عقائد).

الآخر، وتؤمن بالقدَر خيره وشرّه»[٢٨٣] وقال ﷺ في آخر الحديث: «**يا عمر! أتدري من السائل؟**» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه جبريل، أتاكم يعلمكم دينكم**» رواه **مسلم**.

وقوله: (**والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته**): أي لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالىٰ، فإن من زعم خالقاً غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت القدَريةُ مجوسَ هذه الأمة، وأحاديثهم في «السنن». وروىٰ أبو داود {٤٦٩١}عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[٢٨٤] * وروىٰ أبو داود {٤٦٩٢} أيضاً عن حذيفة بن اليمان {ـ ٣٦هـ} {رضي الله عنهما} قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل أمة مجوس، ومجوسُ هذه الأمة الذين يقولون: لا قدَرَ، من مات منهم فلا تشهدوا جِنَازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق علىٰ الله أن يُلحقهم بالدجال**»[٢٨٥] * وروىٰ أبو داود {٤٧١٠} أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**لا تجالسوا أهل القَدَر ولا تُفاتحوهم**»[٢٨٦] * وروىٰ الترمذي {٢٢٥٣} عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**صنفان من بني آدم ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئةُ والقدريةُ**»[٢٨٧] لكن كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة. وإنما يصح الموقوفُ منها: فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (القدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله، وكذَّب بالقدر، نقض تكذيبُه توحيدَه)[٢٨٨] وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم وما أظهر من علمه الذي لا يُحاط به وكتابة مقادير الخلائق. وقد ضل في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم، ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإن ذلك

---

(٢٨٣) صحيح، رواه مسلم {(٨)} عن عمر، والبخاري {(٥٠)} ومسلم {(٩)} أيضاً عن أبي هريرة نحوه.

(٢٨٤) إسناده ضعيف، لكن **له طرق يتقوىٰ بها**. ثم خرجته في «ظلال الجنة في تخريج السنة» برقم (٣٣٨ ـ ٣٤٢).

(٢٨٥) **إسناده ضعيف**، وقد خرجته في المصدر المذكور برقم (٣٢٩).

(٢٨٦) **إسناده ضعيف**، وهو مخرج في «المشكاة» (١٠٨)؛ و«الظلال» (٣٣٠).

(٢٨٧) **إسناده ضعيف**، ولا يغتر بتصحيح صاحب «التاج الجامع للأصول» إياه. ثم خرجته في «تخريج السنة» (٣٤٤، ٣٤٥).

(٢٨٨) **ضعيف موقوفاً ومرفوعاً** كما سبق بيانه برقم (٢٤٥).

كله مما يدخل في التكذيب بالقدر. وأما قدرة الله علىٰ كل شيء فهوَ الذي يكذب به القدريةُ جملة، حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

والقدرُ ـ الذي لا ريب في دلالة الكتاب والسُّنّة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هم القدَرية المحضة بلا نزاع ـ هو ما قدّره الله من مقادير العباد. وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية يعني به هؤلاء، كقول ابن عمر رضي الله عنهما ـ لما قيل له: يزعمون أنْ لا قدر وأن الأمر أُنُفٌ ـ: أخبرهم أني منهم بريء وأنهم مني بُرَآء {مم(٥٨٥٠)، م(٨)}(=٢٨٣).

والقدر، الذي هو التقدير المطابق للعلم: يتضمن أصولاً عظيمة: **أحدها**: أنه عالم بالأمور المقدَّرة قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفي ذلك الرد علىٰ من ينكر علمه القديم. **الثاني**: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هي صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله ﴿قَدْ جَعَلَ . . . لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝﴾ [الطلاق]. قال تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝﴾ [الفرقان]. فالخلق يتضمن التقدير، تقديرَ الشيء في نفسه، بأن يَجعل له قَدْراً، وتقديره قبل وجوده. فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته وكيفيته، كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعيَّنة، خلافاً لمن أنكر ذلك وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات! فالقدَر يتضمن العلم القديم والعلمَ بالجزئيات. **الثالث**: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخباراً مفصلاً، فيقتضي أنه يمكن أن يعلم العباد الأمور قبل وجودها علماً مفصلاً، فيدل ذلك بطريق التنبيه علىٰ أن الخالق أولىٰ بهذا العلم، فإنه إذا كان يُعلم عبادَه بذلك فكيف لا يعلمه هو؟! **الرابع**: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته. **الخامس**: أنه يدل علىٰ حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن، فإنه يقدِّره ثم يخلُقه.

٣/٤٨ ـ قوله: (فويل لمن صار لله تعالىٰ في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفّاكاً أثيماً).

(**ش**: [اعلم أن] ’’القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن. قال تعالىٰ: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]. أي: كان ميتاً بالكفر فأحييناه بالإيمان. فالقلب الصحيح الحي إذا عُرض عليه الباطل والقبائح، نَفَرَ منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرق بين الحسن

والقبيح، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (هَلَكَ من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر) {طب(٨٥٦٤)}[٢٨٩] وكذلك القلب المريض بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلىٰ ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه"{إغاثة ١/ ٣١'}.)

ومرض القلب نوعان، كما تقدم {=١٣٤}: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأردؤهما مرض الشبهة، وأردأ الشُّبه ما كان من أمر القدر. "وقد يمرض القلب ويشتد مرضه ولا يشعر[٢٩٠/١] به صاحبه، لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائدُه الباطلة. فإن القلب إذا كان فيه حياة تألم بورود القبيح عليه، وتألم بجهله بالحقّ بحسب حياته و: (

ما لجرح بميت إيلام[٢٩٠/٢]

وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤْثر بقاءَ ألمه علىٰ مشقة الدواء، فإن دواءه في مخالفة الهوىٰ، وذلك أصعب شيء علىٰ النفس، وليس له أنفع منه. وتارة يوطن نفسه علىٰ الصبر، ثم ينفسخ عزمه ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مفض إلىٰ غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضىٰ الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلىٰ قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتىٰ ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عدم الرفيق واستوحشَ من الوحدة وجعل يقول: أين ذهب الناس؟ فلي أُسوة بهم! وهذه حال أكثر الخلق، وهي التي أهلكتهم. فالصابر[٢٩١] الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق ولا من فقده، إذا استشعر قلبُه مرافقة الرَّعيل الأول ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء].

وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمٰن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة {٥٩٩ ـ ٦٦٥هـ} ـ في كتاب «الحوادث والبدع» {٢٢} ـ: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد لزوم الحق واتّباعُه، وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولىٰ من عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا ننظر إلىٰ كثرة أهل الباطل بعدهم. وعن الحسن البصري {٢١ ـ ١١٠هـ} رحمه الله أنه

---

(٢٨٩) **لا أعرفه** {قال في «المجمع» (٧/ ٢٧٥): رجاله رجال الصحيح}.

(٢٩٠/ ١) في الأصل: (يعرف).

(٢٩٠/ ٢) {للمتنبي أحمد بن الحسين (٣٠٣ ـ ٣٥٤هـ)، من الخفيف}.

(٢٩١) في الأصل: (فالبصير).

قال: السُّنّة ـ والذي لا إلـٰه إلا هو ـ بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السُّنّة كانوا أقلّ الناس فيما مضىٰ، وهم أقلّ الناس فيما بقي، الذين [لم] يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعتهم، وصَبروا علىٰ سنتهم حتىٰ لقوا ربهم، فكذلك فكونوا ـ {مي ٢١٦} ـ.

وعلامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة، إلىٰ الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع، إلىٰ دوائه الضار. فهٰهنا أربعة أشياء: غذاء نافع، ودواء شاف، وغذاء ضار، ودواء مهلك. فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافيَ، علىٰ الضارّ المؤذي، والقلب المريض بضد ذلك. وأنفعُ الأغذية غذاء الإيمان، وأنفعُ الأدوية دواءُ القرآن، وكل منهما فيه الغذاء والدواء"{إغاثة ١/ ١١٤"}، فمن طلب الشفاء في غير الكتاب والسُّنّة؛ فهو من أجهل الجاهلين وأضلّ الضالين، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَآءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت] وقال تعالىٰ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء]. و﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿مِنَ الْقُرْءَانِ﴾ لبيان الجنس، لا للتبعيض. وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [يونس]. "فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يُؤهل للاستشفاء به. وإذا أحسن العليلُ التداويَ به، ووضعه علىٰ دائه بصدق وإيمان وقَبول تامّ واعتقاد جازم واستيفاء شروطه: لم يقاوم الداءُ أبداً. وكيف تقاوم الأدواءُ كلامَ ربّ الأرض والسماء، الذي لو نزل علىٰ الجبال لصدَعها، أو علىٰ الأرض لقطَعها؟! فما من مرض [من أمراض] القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيلُ الدلالة علىٰ دوائه وسببه والحِمْية منه، لمن رزقه الله فهماً في كتابه"{زاد ٤/ ٣٥٢}.

وقوله: (**لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً**): أي: طلب بوهمه في البحث عن الغيب سراً مكتوماً، إذ القدر سر الله في خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع علىٰ الغيب، وقد قال تعالىٰ: ﴿عَـٰلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ . . .﴾ إلىٰ آخر السورة [الجن]. وقوله: (**وعاد بما قال فيه**): أي في القدر: (**أفّاكاً**) كذاباً (**أثيماً**)، أي مأثوماً.

٤٩ ـ قوله: (والعرش والكرسي حق).

ش: كما بيّن تعالىٰ في كتابه. قال تعالىٰ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج]

﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر] ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، في غير ما آية من القرآن [الأعراف:٥٣](٢٩٢)، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٤﴾ [طه] ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ۝١١٧﴾ [المؤمنون] ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۩ ۝٢٦﴾ [النمل] ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر] ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة] ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر]. وفي دعاء الكرب المروي في «الصحيح» {خ(٦٣٤٥)، م(٢٧٣٠)}: «**لا إلـه إلا الله العظيم الحليم،** ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢٦﴾ [النمل]، **لا إلـه إلا الله رب السمـاوات ورب الأرض** ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ۝١١٧﴾ [المؤمنون]»(٢٩٣) * وروىٰ الإمام أحمد {١٧٦٩} في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب {٥١ق هـ ـ ٣٢هـ} رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**هل تدرون كم بين السماء والأرض؟**» قال، قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**بينهما مسيرة خمسمئة سنة، ومن كل سماء إلىٰ سماء مسيرة خمسمئة سنة، وكِثَفُ كل سماء مسيرة خمسمئة، وفوق السماء السابعة بحر [بين] أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، [ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين ركبهن وأظلافهنّ كما بين السماء والأرض]، ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفىٰ عليه من أعمال بني آدم شيء**»(٢٩٤) ورواه أبو داود {٤٧٢٣} والترمذي {٣٥٥٤} وابن ماجه {١٩٣} * وروىٰ أبو داود {٤٧٢٦} وغيره، بسنده إلىٰ رسول الله ﷺ، من حديث الأطِيط، أنه ﷺ قال: «**إن عرشه علىٰ سماواته كهكذا**»، وقال بأصابعه، مثل القبة... الحديث.(٢٩٥) وفي «**صحيح البخاري**» {٧٤٢٣} عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلىٰ الجنة**

---

(٢٩٢) ورد الاستواء في سورة الأعراف: ٥٣، ويونس: ٣، والرعد: ٢، والفرقان: ٥٩، والسجدة: ٣، والحديد: ٤.

(٢٩٣) **متفق عليه** من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو مخرج في «الضعيفة» (٥٤٤٣) لزيادة منكرة وقعت في آخره عند الطبراني وغيره.

(٢٩٤) **ضعيف الإسناد**، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٥٧٧) {و«الضعيفة» (١٢٤٧)}.

(٢٩٥) **ضعيف الإسناد**، ولا يصح في أطيط العرش حديث، وهو مخرج في «الظلال» (٥٧٥، ٥٧٦). وانظر فيه الحديث الذي قبله.

وأوسط الجنة، وفوقُه عرش الرحمٰن»(٢٩٦) يروىٰ: «وفوقَه» بالنصب علىٰ الظرفية، وبالرفع علىٰ الابتداء، أي: وسقفه.

وذهب طائفة من أهل الكلام إلىٰ أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه: الفلكَ الأطلس، والفلكَ التاسع! وهذا ليس بصحيح، لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال ﷺ: «**فإن الناس يُصعقون، فأكون أول من يُفيق، فإذا أنا بموسىٰ آخذٌ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور**»(٢٩٧) والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للمَلك، كما قال تعالىٰ عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [النمل]. وليس هو فلكاً، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة علىٰ العالم، وهو سقفُ المخلوقات. فمن شعر أمية بن أبي الصلت {ـ ٥هـ} {من الخفيف}:

مـجِّدوا الـلّـه فـهـو لـلـمـجـد أهـلٌ ... ربـنـا فـي الـسـمـاء أمـسـىٰ كـبـيـرا

بـالـبـنـاء الـعـالـي الـذي بـهـر الـنـا ... سَ وسـوَّىٰ فـوق الـسـمـاء سـريـرا

شَـرْجَـعـاً لا يـنـالـه بـصـر الـعـيـ ... ـن تُـرىٰ حـولـه الـمـلائـكُ صُـوْرا

الصُّور هنا: جمع: أصْوَر، وهو: المائل العنق لنظره إلىٰ العلو. والشرْجع: هو العالي المنيف. والسرير: هو العرش في اللغة. ومن شعر عبد الله بن رَوَاحة {ـ ٨هـ} رضي الله عنه، الذي عرَّض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته {من الوافر}:

شـهـدتُ بـأن وعـد الـلّـه حـقٌّ ... [وأن] الـنـار مـثـوىٰ الـكـافـريـنـا

وأن الـعـرش فـوق الـمـاء طـافٍ ... وفـوقَ الـعـرش ربُّ الـعـالـمـيـنـا

وتـحـمـلـه مـلائـكـةٌ شـداد ... مـلائـكـة الإلـٰـه مـسـوَّمـيـنـا

ذكره ابن عبد البر {٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ، في الاستيعاب} وغيره من الأئمة * ورویٰ أبو داود {٤٧٢٧} عن النبي ﷺ أنه قال: «**أُذن لي أن أُحدِّث عن ملَك من ملائكة الله عز وجل من حملة العرش، إن ما بين أذنيه [شحمة أذنه] إلىٰ عاتقه مسيرةُ سبعمئة عام**»(٢٩٨) ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «**مَخفق الطير سبعمئة عام**».

---

(٢٩٦) صحيح، وأخرجه الإمام أحمد أيضاً، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٢١)، و«الظلال» (٥٨١).

(٢٩٧) **متفق عليه**، وتقدم نحوه الحديث برقم (١٢٦).

(٢٩٨) **صحيح**، رواه أبو داود وغيره. وقد خرجته في «الصحيحة» (١٥١).

وأما من حرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن المُلْك، كيف يصنع بقوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة]. وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]؟! أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟! وكان ملكه علىٰ الماء! ويكون موسىٰ عليه السلام آخذاً بقائمة من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقلٌ يدري ما يقول؟!

وأما الكرسي فقال تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٣]. وقد قيل: هو العرش. والصحيح أنه غيره، نُقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. روىٰ ابن أبي شيبة {ح٢١٠ ـ ٢٩٧هـ} في كتاب «صفة العرش» {٦١}، والحاكم في «مستدركه» {٢/٢٨٢} ـ وقال: إنه علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه ـ عن سعيد بن جبير {٤٥ ـ ٩٥هـ}، عن ابن عباس، في قوله تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٣]، أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدْره إلا الله تعالىٰ[٢٩٩] وقد روي مرفوعاً {ص(٣٣٣)}، والصواب أنه موقوف علىٰ ابن عباس. وقال السُّدّيُّ {ـ ١٢٧هـ}: السماوات والأرض في جوف الكرسي، {والكرسي} بين يدي العرش. وقال ابن جرير: قال أبو ذر {ـ ٣٢هـ} رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما الكرسي في العرش إلا كحلْقة من حديد أُلقيت بين ظهري فلاة من الأرض**»[٣٠٠]. وقيل: كرسيه علمه، وينسب إلىٰ ابن عباس. والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة كما تقدم {=١٩٢}. ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن. والظاهر أنه من جِراب الكلام المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو ـ كما قال غير واحد من السلف ـ: بين يديِ العرش كالمرقاة إليه.

٥٠، ٥١ ـ قوله: (وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه).

ش: أما قوله: (**وهو مستغن عن العرش وما دونه**). فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [العنكبوت] وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥﴾ [فاطر]. وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا، لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد

(٢٩٩) **صحيح موقوفاً، وأما المرفوع فضعيف**، كما بينته في تخريج كتاب «ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان» للآلوسي، وقد طبعه المكتب الإسلامي {ص٩٨ و٣١}. وراجع له الظلال {«مختصر العلو»} (٣٦/١٠٢) {ر: «مختصر العلو» (٤٥)}.

(٣٠٠) **صحيح** كما بينته في «ما دلّ عليه القرآن» (ص٤٩ و٩٨)، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٩).

ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش، ليبين أن خلقه العرش لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل، لا يلزم أن يكون "السافل حاوياً للعالي، محيطاً به، حاملاً له، [ولا] أن يكون الأعلىٰ[٣٠١] مفتقراً إليه. فانظر إلىٰ السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالىٰ أعظم شأناً وأجلّ من أن يلزم من علوّه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حمله بقدرته للسافل، وفقرُ السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطتُه ﷻ به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له. وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاةُ العلوّ، [أهلُ التعطيل]، لو فصّلوا بهذا التفصيل، لهُدوا إلىٰ سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل، فـ﴿ضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ۝٧٧﴾ [المائدة] "{الصواعق ١٢١٩/٤}. والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك {٩٣ ـ ١٧٩هـ} رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما سئل عن قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٣. يونس: ٣. الرعد: ٢. الفرقان: ٥٩. السجدة: ٣. الحديد: ٤]: كيف استوىٰ؟ فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول. ويروىٰ هذا الجواب عن أم سلمة {٢٨ق هـ ـ ٦٢هـ} رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا موقوفاً ومرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ[٣٠٢ ر: ٦٦]

وأما قوله: (**محيط بكل شيء وفوقه**)، وفي بعض النسخ: محيط بكل شيء فوقه، {بغير واو} من قوله: فوقه، والنسخة الأولىٰ هي الصحيحة، ومعناها: أنه تعالىٰ محيط بكل شيء وفوق كل شيء. ومعنىٰ الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش. وهذا ـ والله أعلم ـ إما أن يكون أسقطها بعض النسّاخ سهواً، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية! وإلا فقد قام الدليل علىٰ أن العرشَ فوقَ المخلوقات، وليس فوقه شيء من المخلوقات، فلا يبقىٰ لقوله: محيط بكل شيء فوق العرش ـ والحالة هذه ـ معنىً! إذْ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحاط به، فتعيَّن ثبوت الواو. ويكون المعنىٰ: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

أما كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ ۝٢٠﴾ [البروج]

---

(٣٠١) في الأصل: (للإعلاء).

(٣٠٢) لا يصح، **والصواب موقوف** علىٰ مالك أو أم سلمة، والأول أشهر.

﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴿٥٤﴾﴾ [فصلت] ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾﴾ [النساء] وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالىٰ الله عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]. وإنما المراد: إحاطة عظمته وسَعَةُ علمه وقدرته[٣٠٣]، وأنها بالنسبة إلىٰ عظمته كخردلة. كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمٰن؛ إلا كخردلة في يد أحدكم. "ومن المعلوم ـ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠] ـ أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاط قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها"{مجموع ٦/ ٥٦٤}، عال عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف. فلو شاء لقبض السماوات والأرض اليومَ، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد به إذْ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو علىٰ عرشه فوق سماواته؟ أو يُدني إليه من يشاء من خلقه؟ فمن نفىٰ ذلك لم يقدِرْه حقّ قدره. وفي حديث أبي رَزِين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الرب تعالىٰ: فقال له أبو رزين: كيف يسعنا ـ يا رسول الله ـ وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: «**سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، آيةٌ من آيات الله، كلكم يراه مُخْلِياً به، والله أكبر من ذلك**» {د(٤٧٣١)}[٣٠٤]، وإذا أَفِلَ تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء. فهذا يزيل كل إشكال، ويبطل كل خيال.

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: و٦٢] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم ذكره: «**والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله**»[٣٠٥] * وقد أنشد عبد الله بن رَوَاحة {ـ ٨هـ} شعره المذكور بين يدي النبي ﷺ، وأقرّه علىٰ ما قال وضحك منه[٣٠٦] * وكذا أنشده حسان بن ثابت {ـ ٥٤هـ} رضي الله عنه قوله {من الطويل}:

شهدت بإذن اللّه أن محمداً ... رسول الذي فوقَ السماوات من علُ

---

(٣٠٣) في الأصل: (إحاطة عظمة وسعة وعلم وقدرة). وكلا العبارتين حسن، وهو من التأويل الذي ينقمه الشارح، مع أنه لا بد منه أحياناً.

(٣٠٤) **ضعيف الإسناد، حسن المتن**، كما هو مبين في «الظلال» (٤٥٩، ٤٦٠).

(٣٠٥) **ضعيف**، وتقدم قريباً الحديث برقم (٢٩٤).

(٣٠٦) **ضعيف**، وقول ابن عبد البر: «رويناه من وجوه صحاح» فيه نظر، فقد قال الذهبي في «العلو» (ص١٠٦) معقباً عليه: «روي من وجوه مرسلة. . .» ثم ذكرها.

وأن أبا يحيىٰ ويحيىٰ كلاهما ... له عمل من ربه متقبلُ
وأن الذي عادىٰ اليهود ابن مريم ... رسول أتىٰ من عند ذي العرش مرسلُ
وأن أخا الأحقاف إذْ قام فيهم ... يجاهد في ذات الإلـٰه ويعدلُ

فقال النبي ﷺ: «**وأنا أشهد**»[٣٠٧] * وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لما قضىٰ الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي**»[٣٠٨] ـ وفي رواية: «**تغلب غضبي**» ـ رواه البخاري {(٣١٩٤)، م(٢٧٥١)} وغيره * وروىٰ ابن ماجه {١٨٤} عن جابر يرفعه، قال: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نورٌ، فرفعوا إليه رؤوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم**» ثم قرأ قوله تعالىٰ: «﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٧﴾﴾ [يسٓ] **فينظر إليهم، وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلىٰ شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه**»[٣٠٩] * وروىٰ **مسلم** {٢٧١٣} عن النبي ﷺ، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿﴿٣﴾ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد] بقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[٣١٠] والمراد بالظهور هنا: العلو. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿﴿٩٧﴾ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف]، أي: يعلوه. "فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب تبارك وتعالىٰ وأبديته، واسمان لعلوه وقربه * وروىٰ أبو داود {٤٧٢٦} عن جُبير بن محمد بن جبير بن مُطْعِم، عن أبيه، عن جده {ـ ٥٩هـ} قال: أتىٰ رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله! جُهدت الأنفس، ونُهكت الأموال، أو هَلِكَ{تْ} فاستسق لنا، فإنا نستشفع بك إلىٰ الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «**ويحك! أتدري ما تقول؟**» وسبّح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتىٰ عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويحك! إنه لا يُستشفع بالله علىٰ أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته**» وقال بأصابعه! مثل القبة «**وإنه ليئِطّ به أطيط الرّحل**

---

(٣٠٧) **ضعيف**، رواه ابن سعد في «الطبقات» بسند ضعيف ومنقطع.

(٣٠٨) **متفق عليه**، وهو مخرج في «الظلال» (٦٠٨ و٦٠٩).

(٣٠٩) **ضعيف**، وتقدم في الحديث رقم (١٤١)، وقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «وإسناده جيد» غير جيد، لما ذكرته هناك.

(٣١٠) صحيح، وتقدم الحديث برقم (٤٦).

الجديد بالراكب»[٣١١] ""{مختصر الصواعق ٢/ ٢٠٩} * وفي قصة سعد بن معاذ {ـ ٥هـ} يوم)
بني قريظة، لما حكم فيهم أن تُقتل مقاتلتهم وتُسبىٰ ذراريّهم، فقال النبي ﷺ: «**لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات»**[٣١٢] وهو حديث صحيح؛ أخرجه الأموي {ـ١٩٤هـ} في «مغازيه»، وأصله في «الصحيحين» * وروىٰ البخاري {٧٤٢٠} عن زينب {٣٣ق هـ ـ ٢٠هـ} رضي الله عنها؛ أنها كانت تفخر علىٰ أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوجكنّ أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات[٣١٣] * وعن عمر رضي الله عنه: أنه مر بعجوز فاستوقفته، فوقف معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين! حبستَ الناس بسبب هذه العجوز؟! فقال: ويلك! أتدري من هذه؟ امرأةٌ سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات، هذه خولة التي أنزل الله فيها ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١][٣١٤] أخرجه الدارمي * وروىٰ عكرمة {٢٥ ـ ١٠٥هـ} عن ابن عباس، في قوله: ﴿ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف]، قال: ولم يستطع أن يقول: من فوقهم، لأنه قد علم أن الله سبحانه من فوقهم.

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر. ولا ريب أن الله سبحانه لما خَلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالىٰ الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذي ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، و""لو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات ـ مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم ـ لكان متصفاً بضدّ ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم علىٰ الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده. (

---

(٣١١) **ضعيف**، وتقدم برقم (٢٩٥).

(٣١٢) **صحيح بدون قوله: «فوق سبع سماوات»** كذلك هو في «الصحيحين»، و«المسند» {خ(٣٨٠٤)، م(١٧٦٨)، حم٣/ ٢٢ ـ أبو سعيد}. وأما هذه الزيادة فتفرد بها محمد بن صالح التمار، كما في «العلو» (١٠٢) وقال: «وهو صدوق» وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ»، قلت: فمثله لا يقبل تفرده، وإن صححه المؤلف وكذا الذهبي، وفي إثبات الفوقية أحاديث صحيحة تغني عن هذا، وسيذكر المؤلف بعضها. وانظر: تخريج الحديث في «مختصر العلو» (٨٧/ ١١).

(٣١٣) **صحيح**، وهو عند البخاري في «التوحيد» من حديث أنس قال: فكانت زينب تفخر... إلخ. فليس هو من مسند زينب نفسها كما يفيده صنيع المصنف رحمه الله.

(٣١٤) **ضعيف**، أخرجه أبو سعيد الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص٢٦؛ طبع المكتب الإسلامي) من طريق أبي يزيد المدني عن عمر به. قال الذهبي (١١٣): «وهذا إسناد صالح فيه انقطاع، أبو يزيد لم يلحق عمر».

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتىٰ يلزم من نفيها ثبوت ضدها. قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية، لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتىٰ أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيّاً فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلىٰ وأظهر من الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل علىٰ ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين. وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سنّة ولا إجماعاً؛ فنفي حقيقته يكون عينَ الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً. فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله: إلا بذلك؟! فكيف إذا انضم إلىٰ ذلك شهادةُ العقول السليمة، والفطر [المستقيمة]؟! "{مختصر الصواعق ٢/ ٢١٤}، و"النصوص الواردة المتنوعة المحكمة علىٰ علو الله علىٰ خلقه، وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعاً:

أحدها: التصريح بالفوقية مقروناً بأداة: (من) المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. **الثاني**: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: و٦٢]. **الثالث**: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج]. وقوله ﷺ: «**يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم**» {خ(٥٥٥)، م(٦٣٢)}[(٣١٥)]. **الرابع**: التصريح بالصعود إليه كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. **الخامس**: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله تعالىٰ: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء] وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٤]. **السادس**: التصريح بالعلو المطلق، الدال علىٰ جميع مراتب العلو، ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة] ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ] ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورىٰ]. **السابع**: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر] ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر] ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت] ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت] ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل] ﴿حم

---

(٣١٥) **متفق عليه**، وهو قطعة من حديث لأبي هريرة ﷺ، أوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...»، وهو مخرج في «الظلال» (٤٩١).

بالأمرين معاً، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفىٰ العلوّ مذبذباً بين ذلك ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء:١٤٢]! وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسطت أفرادها لبلغتْ نحو ألف دليل"{إعلام ٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣}، "فعلىٰ المتأول أن يُجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك!"{الصواعق ٢٩٤})( )

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدّاً: فمنه: ما روىٰ شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري {٣٩٦ ـ ٤٨١هـ} في كتابه «الفاروق»، بسنده إلىٰ أبي مطيع البلخي {١١٥ ـ ١٩٩هـ}: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر، لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] وعرشه فوق سبع سماواته، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرش، في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلىٰ عليين، وهو يُدعىٰ من أعلىٰ، لا من أسفل. انتهىٰ. ولا يُلتفت إلىٰ من أنكر ذلك ممن ينتسب إلىٰ مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينتسب إلىٰ مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في [بعض] اعتقاداتهم. "وقصة أبي يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ} في استتابة بِشْرٍ المَرِيسيِّ {ـ ٢١٨هـ}، لما أنكر أن يكون الله ﷻ فوق العرش: مشهورة؛ رواها عبد الرحمٰن بن أبي حاتِم وغيره"{مختصر الصواعق ٢/ ٢١٢}. ( )

ومن تأول (فوق)، بأنه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه "خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم"{مختصر الصواعق ٢/ ١٤١}: فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز منه القلوب الصحيحة! فإن "قول القائل [ابتداء]: الله خير من عباده، وخير من عرشه؛ من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلىٰ من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصىٰ، ورسول الله أفضل من فلان اليهود[ي]، والسماء فوق الأرض! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع ﴿ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ﴾ بمثله لما أتوا بمثله ﴿وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ۝٨٨﴾ [الإسراء]؟! بل في ذلك تنقّص، كما قيل في المثل السائر {لأبي درهم البندنيجي، تتمة اليتيمة، من الطويل}: ( ) ( )

ألـم تـر أن الـسـيـف يَـنْـقُـصُ قَـدْرُهُ ... إذا قيل إن السيف أمضىٰ من العصا")
{مختصر الصواعق ٢/ ١٤٢}

() ولو قال قائل: ''الجوهر فوق قشر البصل'' {مختصر الصواعق ٢/ ٢٠٦} وقشر السمك! لضحك منه العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فإن التفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم. بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً علىٰ مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾﴾ [يوسف] وقوله تعالىٰ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل] ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿٧٣﴾﴾ [طه].

وإنما يثبت هذا المعنىٰ من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله تبارك وتعالى فوقية القهر، وفوقية القدر[٣٢٤]، وفوقية الذات. ومن أثبت البعض ونفىٰ البعض فقد تنقّص، وعلوه تعالىٰ مطلق من كل الوجوه. فإن قالوا: بل علو المكانة لا المكان!؛ فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ (المكانة والمنزلة) تستعمل في المكانات النفسانية والروحانية[٣٢٥]، كما يستعمل لفظ (المكان والمنزل) في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «**إذا أحبَّ أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظرْ كيف منزلةُ الله في قلبه، فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه**»[٣٢٦]. فقوله: «**منزلة الله في قلبه**»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عُرف أن (المكانة والمنزلة): تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرع علىٰ المذكر في اللفظ والمعنىٰ، وتابعٌ له، فعلوُّ المثل الذي يكون في الذهن يتبع علوَّ[٣٢٧] الحقيقة، إذا كان مطابقاً كان حقّاً، وإلا كان باطلاً. فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلىٰ في القلوب من كل شيء. قيل: وكذلك هو، وهذا العلوّ مطابق لعلوه في نفسه علىٰ كل شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه علىٰ كل شيء، كان علوُّه في القلوب غيرَ مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلىٰ أعلىٰ.

---

(٣٢٤) في الأصل: (الفضل). (٣٢٥) في الأصل: (والعرجانية).

(٣٢٦) لا أعرفه.

ثم وجدته بدلالة بعض الإخوان جزاه الله خيراً في «مستدرك الحاكم» (١/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) بنحوه وصححه، وتعقبه الذهبي بأن فيه عمر بن عبد الله مولىٰ غفرة، ضعيف، ومن طريقه أخرجه أبو يعلىٰ {(١٨٦٥)} وغيره، وهو مخرج في «**الضعيفة**» (٥٤٢٧)، وهو من الأحاديث الكثيرة، من الضعيفة والموضوعة، التي سود بها المدعو عز الدين بليق «منهاجه» وهي قرابة أربعمئة حديث ما بين ضعيف وموضوع، ومع ذلك زعم في مقدمته أن أحاديث «منهاجه» كلها صحيحة! وعسىٰ أن ييسّر لي نشرها في رد عليه، ومع ذلك أرجو أن أنتهي منه قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

(٣٢٧) في الأصل: (يقع علىٰ).

وعلوه ﷻ كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل والفطرة، أما ثبوته بالعقل فمن وجوه: **أحدها**: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودَين، إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر. **الثاني**: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل، أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس[٣٢٨] والقاذورات، تعالىٰ الله عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]. والثاني: يقتضي كونَ العلم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغيرَ منفصل عنه؛ غيرُ معقول. **الثالث**: أن كونه تعالىٰ لا داخل العالم ولا خارجه: يقتضي [نفي] وجوده بالكلية، لأنه غير معقول، فيكون موجوداً إما داخله وإما خارجه. والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديَهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلوّ بقلوبهم عند التضرع إلىٰ الله تعالىٰ. وذكر محمد بن طاهر المقدسي {٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ} أن الشيخ أبا جعفر الهَمَذاني {بعد ٤٤٠ ـ ٥٣١هـ} حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين {٤١٩ ـ ٤٧٨هـ}، وهو يتكلم في نفي صفة العلوّ، ويقول: كان الله ولا عرشَ وهو الآن علىٰ ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذُ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا ألله، إلّا وجد في قلبه ضرورةً تطلب[٣٢٩] العلوّ، لا يلتفت يَمنةً ولا يَسرةً، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال، فلطم أبو المعالي علىٰ رأسه ونزل! وأظنه قال وبكىٰ! وقال: حيَّرني الهَمَذاني حيَّرني! أراد الشيخ: أنّ هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقّوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلباً ضرورياً يتوجه إلىٰ الله ويطلبه في العلو.

وقد اعتُرض علىٰ الدليل العقلي بإنكار بداهته، لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهيّاً لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية؟ والجواب عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه، ولكن أشيرُ إليه هنا إشارة مختصرة، وهو أن يقال: إن العقل إن قَبل قولكم فهو لقولنا أقبل، وإن ردّ العقلُ قولنا فهو لقولكم أعظم ردّاً، فإن كان قولنا باطلاً في العقل، فقولكم أبطل، وإن كان قولكم حقّاً مقبولاً في العقل، فقولنا أولىٰ أن يكون مقبولاً في العقل. فإن دعوىٰ الضرورة

---

(٣٢٨) في الأصل: (للحشائش).

(٣٢٩) في الأصل: (بطلب).

مشتركة، فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل؟ قابلناكم بنظير قولكم، وعامةُ فطر الناس ـ ليسوا منكم ولا منّا ـ موافقون لنا[٣٣٠] علىٰ هذا، فإن كان حكم فطر بني آدم مقبولاً ترجحنا عليكم، وإن كان مردوداً غيرَ مقبول بَطَلَ قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم علىٰ ما تدَّعون أنه مقدماتٌ معلومة بالفطرة الآدمية، وبَطَلَتْ عقلياتنا أيضاً، وكان السمعُ الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم.

فإن قلتم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا؟ قيل: ليس الأمر كذلك، فإن الذين يصرحون [بأن] صانع العالم ليس هو فوقَ العالم، {وليس فوق العالم} شيء موجود وأنه لا مباين للعالم ولا حالٌّ في العالم: طائفةٌ من النظار، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جهم بن صفوان {ـ ١٢٨هـ} وأتباعه.

واعتُرِض علىٰ الدليل الفطري: أن ذلك إنما كان لكون السماء قِبلة للدعاء، كما أن الكعبة قِبلة للصلاة[٣٣١]، ثم هو منقوض بوضع الجبهة علىٰ الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض؟ وأجيب علىٰ هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قِبلة الدعاء؛ لم يقله أحدٌ من سلف الأمة، ولا ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ به ﴿مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾ [يوسف:٤٠.النجم:٢٣]، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفىٰ علىٰ جميع سلف الأمة وعلمائها.

الثاني: أن قِبلة الدعاء هي قِبلة الصلاة، فإنه يُستحبُّ للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي ﷺ يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة[٣٣٢/١]، فمن قال: إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو إن له قبلتين: إحداهما الكعبة والأخرىٰ السماء؛ فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

الثالث: أن القبلة: هي ما يستقبله العابد بوجهه، كما تُستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء، والذكر والذبح، وكما يوجه المحتضر والمدفون، ولذلك سميت وِجهة.

---

(٣٣٠) في الأصل: (يوافقونا).

(٣٣١) قال الشيخ عفيفي: انظر: (٢/ ٥١) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» لابن القيم.

(٣٣٢/ ١) **صحيح، والأحاديث في ذلك كثيرة**، منها حديث عبد الله بن زيد قال: «خرج النبي ﷺ إلىٰ هذا المصلىٰ يستسقي، فدعا واستسقىٰ، ثم استقبل القبلة» متفق عليه {خ(٦٣٤٣)، م(٨٩٤)}، وترجم له البخاري في (الدعوات) بـ «باب الدعاء مستقبل القبلة».

والاستقبال خلاف الاستدبار، فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمىٰ قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، فلو كانت السماء قِبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يُشرع، والموضع الذي ترفع اليدُ إليه لا يُسمىٰ قِبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، ولأن القِبلة في الدعاء أمر شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعيَ يستقبل السماء بوجهه، بل نَهوا [عن] ذلك. ومعلوم أن التوجه بالقلب، واللَّجَأَ والطلب الذي يجده الداعي من نفسه أمرٌ فطري، يفعله المسلم والكافر، والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فُطر علىٰ أنه إذا مسه الضُّرُّ يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلىٰ الكعبة(٢/٣٣٢). وأمر التوجّه في الدعاء إلىٰ الجهة العلوية مركوزٌ في الفطر، والمستقبِل للكعبة يعلم أن الله تعالىٰ ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلىٰ ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده. وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض! فإن واضع الجبهة إنما قصدُه الخضوع لمن فوقه بالذلّ له، لا بأن يميل إليه إذْ هو تحته! هذا لا يخطر في قلب ساجد. لكن يُحكىٰ عن بِشْرٍ المَرِيسيِّ {ـ ٢١٨هـ} أنه سُمع وهو يقول [في سجوده]: سبحان ربي الأسفل! تعالىٰ الله عما يقول الظالمون والجاحدون ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]. وإنّ مَن أفضىٰ به النفي إلىٰ هذه الحال حري أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح. قال تعالىٰ: ﴿﴿١١٠﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]. فمن لم يطلب الاهتداء من مظانّه يعاقَبْ بالحرمان. نسأل الله العفو والعافية.

وقوله: (**وقد أعجز عن الإحاطة خلقه**): أي: لا يحيطون به علماً ولا رؤية، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.

٥٢ ـ قوله: (ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلّم الله موسىٰ تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً).

ش: قال [الله] تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء]. الخلة: كمال المحبة. ”وأنكرت الجهمية حقيقة (

(٢/٣٣٢) {خ(٤٠)، م(٥٢٥) ـ البراء. خ(٤٠٣)، م(٥٢٦) ـ ابن عمر}.

المحبة من الجانبين، زعماً منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدَث توجب المحبة! وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، كما تقدم {=٩١}، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم {ـ ح١١٨هـ}، في أوائل المئة الثانية، فضحّىٰ به خالدُ بن عبد الله القسري {٦٦ ـ ١٢٦هـ} أميرُ العراق والمشرق بواسط، خطب الناس يوم الأضحىٰ فقال: أيها الناس ضَحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني[٣٣٣] مُضَحّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسىٰ تكليماً، ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بفتوىٰ أهل زمانه من علماء التابعين ﷺ، فجزاه الله عن الدين وأهله خيراً. وأخذ هذا المذهبَ [عن الجعد]: الجهم بن صفوان {ـ ١٢٨هـ}، فأظهره وناظر عليه، وإليه أُضيف قول (الجهمية). فقتله ~~مسلم~~{سَلْم} بن أحوز أمير خراسان بها، ثم انتقل ذلك إلىٰ المعتزلة أتباع عمرو بن عُبيد {٨٠ ـ ١٤٤هـ}، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون {١٧٠ ـ ٢١٨هـ}، حتىٰ امتُحن أئمة الإسلام، ودعوهم إلىٰ الموافقة لهم علىٰ ذلك. وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم ينكرون أن يكون إبراهيم خليلاً وموسىٰ كليماً، لأن الخلة هي كمال المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل {البحتري، من الخفيف}:

قد تخللت مسلك الروح مني ... ولذا سمي الخليل خليلا

ولكن محبته وخلته كما يليق به تعالىٰ، كسائر صفاته. ويشهد لما دلت عليه الآية الكريمة ما ثبت في «الصحيح» {بنحوه: خ(٣٦٥٤)، م(٢٣٨٢)} عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: **«لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله»** {م(٢٣٨٣)(٦)}[٣٣٤] يعني نفسه، وفي رواية: **«إني أبرأ إلىٰ كل خليل من خُلته، ولو كنت [متخذاً] من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»** {م(٢٣٨٣)(٧)} وفي رواية: **«إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»** {م(٥٣٢)}. فبيّن ﷺ أنه لا يصلح له أن يتخذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس به أبو بكر الصديق. مع أنه ﷺ قد وصف نفسه بأنه يحبّ أشخاصاً، كقوله لمعاذ {٢٠ق هـ ـ ١٨هـ}: **«والله إني لأحبك»** {د(١٥٢٢)}[٣٣٥] * وكذلك قوله

(٣٣٣) في الأصل: (فإنه).

(٣٣٤) **صحيح**، وتقدم نحوه بالحديث رقم (١٣٦).

(٣٣٥) **صحيح**، رواه أحمد وغيره، وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وهو مخرج في «صحيح أبي داود» برقم (١٣٦٢) {حم٥/ ٢٤٥، خز(٧٥١)، حب(٢٠٢٠)}.

للأنصار {خ(٣٧٨٦)، م(٢٥٠٩)}[(٣٣٦)] * وكان زيد بن حارثة {ـ ٨هـ} حِبَّ رسول الله ﷺ {خ(٣٧٣٠)، م(٢٤٢٦)}، وابنه أسامةُ {٧ق هـ ـ ٥٤هـ} حِبَّه {خ(٦٧٨٨)، م(١٦٨٨)}. وأمثال ذلك * وقال له عمرو بن العاص {٥٠ق هـ ـ ٤٣هـ}: أي الناس أحبّ إليك؟ قال: «**عائشة**»، قال: فمن الرجال؟ قال: «**أبوها**» {خ(٣٦٦٢)، م(٢٣٨٤)}[(٣٣٧)] فعُلم أن الخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محبوباً لذاته، لا لشيء آخر، إذ المحبوب لغيره هو مؤخر في الحب عن ذلك الغير، ومن كمالها لا تقبل الشركة {و} المزاحمة، لتخللها المُحِبَّ، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب"{مجموع ١٠/ ٦٦"}. ولذلك "لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولداً صالحاً، فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولد شعبة من قلبه، فغار الخليل علىٰ قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه بذبحه، ليظهر سر الخلة في تقديمه محبةَ خليله علىٰ محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه، وعزم علىٰ فعله، وظهر سلطان الخلة في الإقدام علىٰ ذبح الولد إيثاراً لمحبة خليله علىٰ محبته؛ نسخ الله ذلك عنه، وفداه بالذِّبح العظيم، لأن المصلحة في الذبح كانت ناشئة من العزم وتوطين النفس علىٰ ما أُمِر، فلما حصلت هذه المصلحة عاد الذبح نفسه مفسدة، فنُسخ في حقه، وصارت الذبائح والقرابين من الهدايا والضحايا سنة في أتباعه إلىٰ يوم القيامة"{جلاء ٢٧٤'}. وكما أن منزلة الخلة الثابتة لإبراهيم صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ كما تقدم {=٨٨}، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسىٰ صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء(=١٩٠/١)

وهنا سؤال مشهور، وهو: "أن النبي ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له من الصلاة مثل ما لإبراهيم، مع أن المشبَّه به أصله أن يكون فوق المشبه؟ وكيف الجمع بين هذين الأمرين المتنافيين؟"{جلاء ٢٧٨} وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة، يضيق هذا المكان عن بسطها. وأحسنها: "أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم، فإذا طلب للنبي ﷺ ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء؛ حصل لآل محمد ما يليق بهم، فإنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء، وتبقىٰ الزيادة ـ التي للأنبياء وفيهم إبراهيم ـ لمحمد ﷺ، فيحصل

---

(٣٣٦) يشير إلىٰ حديث أنس قال: جاءت امرأة من الأنصار إلىٰ رسول الله ﷺ ومعها صبي لها، فكلمها رسول الله ﷺ، فقال: «والذي نفسي بيده. إنكم أحب الناس إلي (مرتين)» أخرجه **البخاري**.

(٣٣٧) **متفق عليه** من حديث عمرو بن العاص.

له من المزية ما لم يحصل لغيره. وأحسن من هذا: أن النبي ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أفضل آل إبراهيم، فيكون قولنا: «**كما صليت علىٰ [آل] إبراهيم**»؛ متناولاً الصلاة عليه وعلىٰ سائر النبيين من ذرية إبراهيم" {جلاء ٢٨٩'} بل هو متناول لإبراهيم أيضاً كما في قوله تعالىٰ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران] فإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر] فإن لوطاً داخل في آل لوط، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿﴿٤٧﴾ إِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة] وقوله: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر] فإن فرعون داخل في آل فرعون. ولهذا ـ والله أعلم ـ أكثر روايات حديث الصلاة علىٰ النبي ﷺ إنما فيها: «**كما صليت علىٰ آل إبراهيم**». وفي كثير منها: «**كما صليت علىٰ إبراهيم**» ولم يرد: «**كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم**» إلا في قليل من الروايات(٣٣٨) وما ذلك ـ والله أعلم ـ إلا لأن في قوله: «**كما صليت علىٰ إبراهيم**»، يدخل آله تبعاً. وفي قوله: «**كما صليت علىٰ آل إبراهيم**»، هو داخل في آل إبراهيم. ـ وكذلك لما جاء أبو أوفىٰ رضي الله عنه بصدقة إلىٰ النبي ﷺ دعا له النبي ﷺ وقال: «**اللهم صلِّ علىٰ آل أبي أوفىٰ**» {خ(١٤٩٧)، م(١٠٧٨)}(٣٣٩) ـ. فعلىٰ رواية من روىٰ: «**كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم**» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر

"ولما كان بيت إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم علىٰ الإطلاق، خصهم الله بخصائص: منها: أنه جعل فيه ﴿ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٢٦، الحديد: ٢٥] فلم يأت بعد إبراهيم نبي إلا من أهل بيته. ومنها: أنه سبحانه جعلهم ﴿أَئِمَّةً يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٢، السجدة: ٢٤] بأمره إلىٰ يوم القيامة، فكل من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم، فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم. ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدم {=٨٨} ذكره. ومنها: أنه جعل صاحب هذا البيت إماماً للناس. قال تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [البقرة]. ومنها: أنه أجرىٰ علىٰ يديه بناء بيته الذي جعله ﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٩] و﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، وجعله قِبلة لهم وحجاً، فكان ظهور هذا البيت في الأكرمين. ومنها: أنه أمر عباده أن يصلُّوا علىٰ أهل البيت" {جلاء ٣٠٩'} إلىٰ غير ذلك من الخصائص.

---

(٣٣٨) قلت: وذلك لا يمنع صحتها، لا سيما وبعضها في «صحيح البخاري» {(٣٣٧٠)}. انظر كتابي «صفة الصلاة» (ص١٣٠؛ الطبعة الرابعة عشر؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٣٣٩) أخرجه **البخاري** في «صحيحه» عن عبد الله بن أبي أوفىٰ.

٥٣ ـ قوله: (ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة علىٰ المرسلين، ونشهد أنهم كانوا علىٰ الحق المبين).

ش: هذه الأمور من أركان الإيمان. قال تعالىٰ: ﴿(٢٨٥) ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ . . .﴾ الآيات [البقرة] وقال تعالىٰ: ﴿(١٧٧) لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ . . .﴾ الآية [البقرة]. فجعل الله ﷻ الإيمانَ هو الإيمانَ بهذه الجملة، وسمىٰ من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا (١٣٦)﴾ [النساء]. وقال ﷺ في الحديث المتفق علىٰ صحته، حديث جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**» {خ(٥٠)، م(٩ * ٨)}[(٣٤٠)]. فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه، ولم يؤمن بها حقيقةَ الإيمان إلا أتباع الرسل.

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها، وأعظم الناس لها إنكاراً الفلاسفة المسمَّون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن من علم حقيقة قولهم عَلم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر، فإن مذهبهم أن الله سبحانه وجودٌ مجرَّدٌ لا ماهيةَ له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازمٌ له أزلاً وأبداً، وإن سمَّوه مفعولاً له، فمصانعةً ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته! فهذا إيمانهم بالله.

وأما كتبه عندهم، فإنهم لا يصفونه بالكلام، فلا يكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعَّال علىٰ قلب بشر زاكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإنساني بثلاث خصائص: قوة الإدراك وسرعته، لينال العلمَ أعظم مما يناله غيره! وقوة النفس، ليؤثر بها في هيولىٰ العالم بقلب صورة إلىٰ صورة! وقوة التخييل، ليخيل بها القوىٰ العقلية في أشكال محسوسة، وهي

---

(٣٤٠) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة رضي الله عنه {وتقدم برقم (٢٨٣)}.

الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترىٰ وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان. وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيباً وإنكاراً له في الأعيان، وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السماوات [رَ:الانشقاق:١] ولا تنفطر [رَ:المزمل:١٨،الانفطار:١]، ولا تنكدر ﴿ٱلنُّجُومُ﴾ [التكوير:٢] ولا تكوَّر ﴿ٱلشَّمْسُ﴾ [التكوير:١] والقمر، ولا ﴿يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين:٦] من قبورهم ويبعثون إلىٰ جنة ونار! كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقةَ لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرسل. فهذا إيمان هذه الطائفة ـ الذليلة الحقيرة ـ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهذه هي أصول الدين الخمسة.

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين: فإنهم بَنَوْا أصل دينهم علىٰ الجسم والعرض، الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض، علىٰ حدوث الموصوف الذي هو الجسم، وتكلموا في التوحيد علىٰ هذا الأصل، فنفَوا عن الله كل صفة، تشبيهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام، ثم تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القَدَر، وسموا ذلك (العدل)، ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين، ومسألة إنفاذ الوعيد، ثم تكلموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه جواز الخروج علىٰ الأئمة بالقتال. فهذه أصولهم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بُعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة.

وأصول أهل السُّنّة والجماعة تابعة لما جاء به الرسول. وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم {=٢٧} بيان ذلك، ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة ـ لما تضمنتا هذا الأصل ـ لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففي «**الصحيحين**» {خ(٤٠٠٨)، م(٨٠٨)} عن أبي مسعود عقبة بن عمرو {٤٠هـ} عن النبي ﷺ، قال: «**من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفَتاه**»(٣٤١) * وفي «صحيح مسلم» {٨٠٦} عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: (بينا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع

---

(٣٤١) صحيح لإخراج «الصحيحين» له، وعزاه في «الجامع الصغير» لأصحاب السنن الأربعة فقصر، انظر: «صحيح الجامع» (٦٤٦٥).

رأسه، فقال: هذا باب من السماء فُتح اليوم، لم يُفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلىٰ الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم، وقال: أبشر بنورين أوتيتهما، لم يُؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أُوتيته)[٣٤٢] وقال أبو طالب المكي {ـ ٣٨٦هـ}: أركان الإيمان سبعة، يعني هذه الخمسة، والإيمان بالقدر، والإيمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلة عليه ثابتة محكمة قطعية. وقد تقدم الإشارة إلىٰ دليل التوحيد والرسالة.

وأما الملائكة فهم الموكلون بالسماوات والأرض، "فكل حركة في العالم فهي (ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥﴾ [النازعات] ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤﴾ [الذاريات]. وهم الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل، وأما المكذبون بالرسل المنكرون للصانع فيقولون: هي النجوم. وقد دلّ الكتاب والسُّنّة علىٰ أصناف الملائكة، وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكَل بالجبال ملائكة، ووكل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتىٰ يتم خلقها، ثم وكَل بالعبد ملائكة لحفظ[٣٤٣] ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكَل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعِمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعِمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة. فالملائكة أعظم جنود الله ومنهم: ﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١﴾ ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ۝٣﴾ و﴿ٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ۝٤﴾ و﴿ ٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٥﴾ [المرسلات] ومنهم: ﴿ٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ۝٤﴾ [النازعات] ومنهم: ﴿ٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣﴾ [الصافات]. ومعنىٰ جمع التأنيث في ذلك كله: الفِرَق والطوائف والجماعات، التي مفردها: (فرقة) و(طائفة) و(جماعة). ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكِلوا بحمل العرش، وملائكة قد وُكِلوا بِعِمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلىٰ غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله.

ولفظ (الملَك) يشعر بأنه رسول منفّذ لأمر مرسِله، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝٤٨﴾ [إبراهيم. غافر: ١٥] وهم ينفذون أمره: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ

(٣٤٢) صحيح لإخراج مسلم إياه (٢/ ١٩٨).

(٣٤٣) في الأصل: (تحفظ).

بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ [يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ] وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل]. فهم ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾، منهم ﴿ٱلصَّآفُّونَ﴾، ومنهم ﴿ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾، ليس منهم ﴿إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿٦٤﴾﴾ [الصافات] ولا يتخطاه، وهو علىٰ عمل قد أُمر به، لا يُقصر عنه ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء]، ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبريل وميكائيل وإسرافيل، الموكلون بالحياة، فجبريل موكَل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصُّور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم" {إغاثة ٢/ ١٧١'}.

"فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد «**أطَّت السماوات بهم، وحقّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله**» {حسن: هـ(٤١٩٠)}، ويدخل البيتَ المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم {خ(٣٢٠٧)، م(١٦٢)}. والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم" {إغاثة ٢/ ١٧٦''}، فتارة يقرن الله تعالىٰ اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفَّهم بالعرش وحملهم له، ومراتبهم من الدنو(٣٤٤)، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة والقوة والإخلاص. قال تعالىٰ: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران] ﴿١٧﴾ ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الأحزاب] ﴿٤٣﴾ ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر] ﴿٧﴾ ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر] ﴿٧٥﴾ ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف] ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [فصلت] ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار] ﴿كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس] ﴿يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المطففين] ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات] ﴿٨﴾. وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم. فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحدَ الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان.

---

(٣٤٤) في الأصل: (وبراءتهم من الذنوب).

وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، ويُنسب إلىٰ أهل السُّنّة تفضيل صالحي البشر والأنبياء فقط علىٰ الملائكة، وإلىٰ المعتزلة تفضيل الملائكة. وأتباع الأشعري {٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ} علىٰ قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولاً. وحكي عن بعضهم ميلهم إلىٰ تفضيل الملائكة. وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السُّنّة وبعض الصوفية. وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة. ومن الناس من فصَّل تفصيلاً آخر. ولم يقل أحد ممن له قول يؤثر: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض. وكنتُ ترددت في الكلام علىٰ هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يَعني، و«**من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**» {مم(١٧٣٦) * ت(٢٤٣٣)}(٣٤٥) والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتعرض إلىٰ هذه المسألة بنفي ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصداً، فإن الإمام أبا حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقف في الجواب عنها، [علىٰ] ما ذكره في «مآل الفتاوىٰ» {٣٣ب}(٣٤٦)، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء. وهذا هو الحق، فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجب لبيّن لنا نصّاً. وقد قال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٤] ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم] وفي الصحيح: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء ـ رحمة بكم غير نسيان ـ فلا تسألوا عنها**» {ك٤/ ١١٥، قط٤/ ١٨٤}(٣٤٧). فالسكوت(٣٤٨) عن الكلام في هذه المسألة نفياً وإثباتاً ـ والحالة هذه ـ أولىٰ. ولا يقال: إن هذه المسألة نظيرُ غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسُّنّة، لأن الأدلة هنا متكافئة، علىٰ ما أشيرُ إليه، إن شاء الله تعالىٰ(٣٤٩) وحملني علىٰ بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان المَلَك خادماً للنبي ﷺ! أو:

---

(٣٤٥) **صحيح**، رواه أحمد وغيره، وقد مر الحديث برقم (٢٦٨/ ١).

(٣٤٦) «مآل الفتاوىٰ»، في «كشف الظنون» أنه للإمام ناصر الدين السمرقندي الحنفي، أتمه في شعبان سنة ٥٤٩ {ورجعنا في العزو إليه إلىٰ نسخة الظاهرية ٧٧٧٧}.

(٣٤٧) حسن لغيره، رواه الدارقطني وغيره. **ثم تبينت** أن الشواهد التي رفعته إلىٰ الحسن ضعيفان جداً لا يصلحان للشهادة، كما أوضحته في «غاية المرام» (٤).

(٣٤٨) في الأصل: (والسكوت).

(٣٤٩) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٣٥٠) وما بعدها من ج٤ من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

إن بعض الملائكة خدّام بني آدم! يعنون الملائكة الموكَلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانبة للأدب. والتفضيل إذا كان علىٰ وجه التنقّص أو الحمية والعصبية للجنس: لا شكّ في رده، وليس هذه [المسألة] نظير المفاضلة بين الأنبياء، فإن تلك قد وُجد فيها نصٌّ، وهو قوله: ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ . . .﴾ الآية [البقرة] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقد تقدم {=٨٥} الكلام في ذلك عند قول الشيخ: (وسيد المرسلين)، يعني النبي ﷺ. والمعتبر رُجحانُ الدليل، ولا يُهجر القول لأن بعض أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكون المسألة مختلفاً فيها بين أهل السُّنّة. وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً بتفضيل الملائكة علىٰ البشر، ثم قال بعكسه، والظاهر أن القول بالتوقف أحد أقواله. والأدلة في هذه المسألة من الجانبين إنما تدل علىٰ الفضل، لا علىٰ الأفضلية، ولا نزاع في ذلك. وللشيخ تاج الدين الفَزَاريِّ {٦٢٤ ـ ٦٩٠هـ} رحمه الله مصنف سماه «الإشارة في البشارة في تفضيل البشر علىٰ الملك»، قال في آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا مَن بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كبير من المقاصد. ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعةٌ من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه، لم يخلُ كلامه عن ضعف واضطراب. انتهىٰ، والله الموفق للصواب.

فمما استدل به علىٰ تفضيل الأنبياء علىٰ الملائكة: أن الله أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم، وذلك دليل علىٰ تفضيله عليهم، ولذلك امتنع إبليس واستكبر وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]. قال الآخرون: إن سجود الملائكة كان امتثالاً لأمر ربهم، وعبادة [وانقياداً] وطاعة له، وتكريماً لآدم وتعظيماً، ولا يلزم من ذلك الأفضلية، كما لم يلزم من سجود يعقوب لابنه يوسف عليه السلام تفضيل ابنه عليه، ولا تفضيل الكعبة علىٰ بني آدم بسجودهم إليها امتثالاً لأمر ربهم. وأما امتناع إبليس، فإنه عارض النص برأيه وقياسه الفاسد بأنه خير منه، وهذه المقدمة الصغرىٰ، والكبرىٰ محذوفة، تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول! وكلتا المقدمتين فاسدة: أما **الأولىٰ**: فإن التراب يفوق النار في أكثر صفاته، ولهذا خان إبليسَ عنصرُه، فـ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٣] فإن من صفات النار طلب العلوّ والخفةَ والطيش والرعونة، وإفساد ما تصل إليه ومحْقه وإهلاكه وإحراقه، ونفع آدمَ عنصرُه،

في التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر الله، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن من صفات التراب الثبات والسكون والرصانة، والتواضعَ والخضوع والخشوع والتذلل، وما دنا منه ينبتُ ويزكو، وينمي ويبارك فيه، ضد النار. وأما المقدمة **الثانية** ـ وهي: أن الفاضل لا يسجد للمفضول ـ: فباطلة، فإن السجود طاعة لله وامتثال لأمره، ولو أمر الله عباده أن يسجدوا لحجر، لوجب عليهم الامتثال والمبادرة، ولا يدل ذلك علىٰ أن المسجود له أفضلُ من الساجد، وإن كان فيه تكريمه وتعظيمه، وإنما يدل علىٰ فضله. قالوا: وقد يكون قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء:٦٢]، بعد طرده؛ لامتناعه عن السجود له، لا قبله، فينتفي الاستدلال به.

ومنه: أن الملائكة لهم عقول وليست لهم شهوات، والأنبياء لهم عقول وشهوات، فلما نَهَوْا أنفسهم عن الهوىٰ، ومنعوها عما تميل إليه الطباع، كانوا بذلك أفضل. وقال الآخرون: يجوز أن يقع [من الملائكة ـ من] مداومة الطاعة وتحمّل العبادة وترك الونىٰ والفتور فيها ـ ما يفي بتجنب الأنبياء شهواتهم، مع طول مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن الله تعالىٰ جعل [الملائكة] ﴿رُسُلًا﴾ [الحج:٧٣.فاطر:١] إلىٰ الأنبياء، وسفراء بينه وبينهم. وهذا الكلام قد اعتل به من قال: إن الملائكة أفضل، واستدلالهم به أقوىٰ، فإن الأنبياء المرسلين، إن ثبت تفضيلهم علىٰ المرسَل إليهم بالرسالة، ثبت تفضيل الرسل من الملائكة إليهم، عليهم، فإن الرسول الملكي يكون رسولاً إلىٰ الرسول البشري.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿﴿٣١﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا . . .﴾ الآيات [البقرة]. قال الآخرون: وهذا دليل علىٰ الفضل لا علىٰ التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علَّمهم الله، وليس الخَضِرُ أفضلَ من موسىٰ، بكونه علم ما لم يعلمه موسىٰ، وقد سافر ﴿مُوسَىٰ﴾ [الكهف:٥٩] وفتاه في طلب العلم إلىٰ الخضر، وتزوّد لذلك، وطلب موسىٰ منه العلم صريحاً، وقال له الخضر: إنك علىٰ علم من علم الله. . . إلىٰ آخر كلامه {خ(٤٧٢٧)، م(٢٣٨٠)}. ولا الهدهد أفضلَ من سليمان عليه السلام، بكونه أحاط بما لم يحط به سليمان عليه السلام [علماً] {ز:النمل:٢٢}.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٤]. قال الآخرون: هذا دليل الفضل لا الأفضلية، وإلا لزم تفضيله علىٰ محمد ﷺ. فإن قلتم: هو من ذريته! فمِن ذريته البَرُّ والفاجر، بل يومَ القيامة إذا قيل لآدم: «**ابعثْ من ذريتك بعثاً إلىٰ النار**»؛ «**يبعث من كل ألفٍ تسعمئة وتسعة وتسعينِ إلىٰ النار، وواحداً**

إلىٰ الجنة»(٣٥٠) فما بال هذا التفضيل سرىٰ إلىٰ هذا الواحد من الألف فقط.

ومنه: قول عبد الله بن سلام {ـ٤٣هـ} رضي الله عنه: ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ... الحديث(٣٥١)، فالشأن في ثبوته، وإن صح عنه فالشأن في ثبوته في نفسه، فإنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات.

ومنه: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيتَ بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبَسون ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾** [البقرة:٢٩] **ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة؟ قال: لا أجعل صالح ذرية من ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص:٧٤] **كمن قلت له: كن فكان»**(٣٥٢)

---

(٣٥٠) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة {خ(٣٣٤٨)، م(٢٢٢) ـ أبو سعيد فقط}.

(٣٥١) «المستدرك» (٤/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩) **بسند صحيح عنه** وصححه هو والذهبي.

(٣٥٢) ضعيف، كما أشار إليه المصنف، وأما تعقب الشيخ أحمد شاكر عليه بقوله:

{هكذا أعل الشارح الحديث إسناداً ومتناً، وما أصاب في ذلك السداد، إذ قصر في تخريجه. أما رواية الطبراني، فإنها ضعيفة حقاً، بل غاية في الضعف. فقد نقلها ابن كثير في «التفسير» (٥/ ٢٠٦) بإسنادها من «المعجم الكبير» ونقلها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٢) وقال: رواه الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط». وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك. وفي إسناد «الأوسط» طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً». فهذان إسنادان لا نعبأ بهما. ولكن الحديث رواه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب «الرد علىٰ المريسي» (ص٣٤) بإسناد صحيح، مطولاً: رواه عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وهذا إسناد لا مغمز فيه، وقد أشار إليه الحافظ ابن كثير في «التاريخ» (١/ ٥٥)، مختصراً، من رواية عثمان بن سعيد، وأشار إلىٰ صحته.

وأما رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: فإنها من زياداته في كتاب «السنة» الذي رواه عن أبيه (ص١٤٨ من طبعة السلفية بمكة)، فقال عبد الله: «حدثني الهيثم بن خارجة، حدثنا عثمان بن علاق، وهو عثمان بن حصن بن علاقة [وكتب في المطبوعة: محصن! خطأ]، سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري، عن النبي ﷺ...».

فهذا إسناد ظاهره الصحة أيضاً، وإن لم أستطع أن أجزم بذلك. لأن عروة بن رويم لم يصرح فيه بأن «الأنصاري» الذي حدثه به صحابي، فجهالة الصحابي لا تضر. وهو يروي عن أنس بن مالك الأنصاري، فإن يكنه يكن الإسناد صحيحاً. وهذا محتمل جداً، وإن كنت لا أقطع به.. فإن الحديث ذكره ابن كثير في «التفسير» (٥/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) نقلاً عن ابن عساكر، بإسناده إلىٰ عثمان بن علاق: «سمعت عروة بن رويم اللخمي، حدثني أنس بن مالك، عن النبي ﷺ...». فهذا قد يرجح أن «الأنصاري» في رواية عبد الله بن أحمد: هو «أنس بن مالك الأنصاري». ولكن إسناد ابن عساكر لم يتبين لي صحته من ضعفه.

وأياً ما كان، فرواية عبد الله بن أحمد، ورواية ابن عساكر، تصلحان للاستشهاد، وتؤيدان صحة حديث عبد الله بن عمرو، بإسناد الدارمي. =

= أما إعلاله من جهة المتن والمعنىٰ، فإنه غير جيد، ولا مقبول. فإن الملائكة لم يعترضوا بهذا علىٰ ربهم، ولم يتبرموا بأحوالهم، وإنما سألوا ربهم، وهم عباد مطيعون، يرضون بما أمرهم الرب تبارك وتعالىٰ، إذا لم يستجب دعاءهم. ومثال ذلك الآيات في خلق آدم في أول سورة البقرة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ الآيات ٣٠ ـ ٣٣)} {اهـ. كلام الشيخ أحمد شاكر}.

قلت: فلا نرىٰ فيه ما ينهض علىٰ تصحيح الحديث، وإليك البيان بإيجاز:

١ ـ أما قوله في طريق الدارمي: «وهذا إسناد صحيح لا مغمز فيه، وقد أشار الحافظ ابن كثير إلىٰ صحته» ففيه نظر لأمرين:

الأول: أننا لا نسلم بصحته مع وجود عبد الله بن صالح في طريقه، فإنه وإن كان البخاري أخرج له في «صحيحه» فهو متكلم فيه من قبل حفظه، ولا يتسع هذا التعليق للإفاضة في ذكر أقوال الأئمة فيه، فحسبنا ما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمته من «التقريب» وهو إنما يذكر فيه عادة خلاصة أقوال الأئمة فيمن يترجمه، قال: «صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

الثاني: أننا لا نسلم أيضاً أن ابن كثير أشار إلىٰ صحة الحديث، ذلك لأن غاية ما قال فيه: «وهو أصح» وهذا القول لا يفيد تصحيحاً مطلقاً للحديث، بل تصحيحاً نسبياً، وهو لا ينافي ضعفه كما في قول الترمذي في كثير من الأحاديث: «وهو أصح شيء في الباب» فهذا لا يؤخذ منه صحة الحديث كما هو مقرر في «المصطلح» فكذلك قول الحافظ ابن كثير هنا. والله أعلم.

٢ ـ حديث عبد الله بن أحمد بسنده عن الأنصاري، فلا شك في عدالة رواته باستثناء الأنصاري، وإنما البحث في كون الأنصاري إنما هو أنس بن مالك ﷺ، لأنه إن كان هو فالحديث متصل الإسناد، صحيح كما قال الشيخ أحمد، لكن استئناسه علىٰ ذلك برواية ابن عساكر التي نقلها عن «تفسير ابن كثير»، مما لا يصلح له، لأن ابن عساكر أورده (١٥/٦٦/١ ـ ٢) من طريق محمد بن أيوب بن الحسن الصيدلاني وفي ترجمته ساق الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ودونه جماعة لم أجد من ترجمهم، فمثل هذا الإسناد الواهي، لا يترجح كون الأنصاري هو أنس، علىٰ أنني قد وقفت له في ابن عساكر علىٰ طريق أخرىٰ ضعيفة أيضاً، سمي فيه الصحابي جابر بن عبد الله[(١)] الأنصاري، أخرجه (٩/٤٠٧/٢) من طريق هشام بن عمار: نا عبد ربه بن صالح القرشي قال: سمعت عروة بن رويم يحدث عن جابر بن عبد الله الأنصاري مرفوعاً به. والقرشي هذا لم أجد له ترجمة وهشام بن عمار وإن أخرج له البخاري فهو متكلم فيه أيضاً قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن». وجملة القول أن حديث ابن رويم هذا ضعيف لجهالة الأنصاري واضطراب الروايتين الأخيرتين في تعيينه، فأولاهما تقول: إنه أنس، والأخرىٰ تقول: إنه جابر، ولا يصلح عندي تقويته بحديث عبد الله بن صالح لاحتمال أنه مما أدخل عليه، قال ابن حبان: «كان في نفسه صدوقاً، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث علىٰ شيخ أبي صالح ويكتبه=

---

(١) {في الأصل: «عبد الله بن جابر» ولعله سبق قلم أو سهو من الشيخ}.

أخرجه الطبراني {طس(٦١٧٣)}= وأخرجه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل {٢١٣ ـ ٢٩٠هـ} عن عروة بن رُوَيم {ـ ١٣٥هـ}، [أنه] قال: أخبرني الأنصاري، عن النبي ﷺ: «**إن الملائكة قالوا ...**» الحديث، وفيه: «**وينامون ويستريحون، فقال الله تعالىٰ: لا، فأعادوا القول ثلاث مرات، كل ذلك يقول: لا**»= والشأن في ثبوتهما، فإن **في سنديهما مقالاً وفي متنهما شيئاً**، فكيف يظن بالملائكة الاعتراض علىٰ الله مرات عديدة؟! وقد أخبر الله تعالىٰ عنهم أنهم ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء] وهل يظن بهم أنهم متبرمون بأحوالهم، متشوفون إلىٰ ما سواها من شهوات بني آدم؟ و«**النوم أخو الموت**» {«الصحيحة» (١٠٨٧)}، فكيف يغبَطونهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يغبَطونهم باللهو، وهو من الباطل؟! قالوا: بل الأمر بالعكس، فإن إبليس إنما وسوس إلىٰ آدم ودلّاه ﴿بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢١] إذْ أطمعه [في] أن يكون مَلكاً بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأعراف]. فدلّ أن أفضلية الملك أمر معلوم مستقرّ في الفطرة، يشهد لذلك قوله تعالىٰ، حكاية عن ﴿ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠] عند رؤية يوسف ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [يوسف] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥١]. قال الأولون: إن هذا إنما كان لما هو مركوز في النفس: أن الملائكة خلق جميل عظيم، مُقْتَدِرٌ علىٰ الأفعال الهائلة، خصوصاً العرب، فإن الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا: إن الملائكة بنات الله [رَ: الصافات: ١٤٩ ـ ١٥٣. الأنعام: ١٠١. النحل: ٥٧. الطور: ٣٧] تعالىٰ الله عن قولهم ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء].

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران]. قال الآخرون: قد يذكر (العالمون)، ولا يقصد به العموم المطلق، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان] ﴿قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [الحجر] ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء] ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان].

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾﴾ [البيّنة]. والبرية: مشتقة من البَرْء، بمعنىٰ الخلق، فثبت أن صالحي البشر خير

=بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به!».

هذا، ويحتمل أن يكون أصل الحديث من الإسرائيليات التي كان يحدث بها بعض الذين أسلموا من أهل الكتاب، ثم أخطأ بعض الرواة فرفعه إلىٰ النبي ﷺ كما صنعوا بقصة هاروت وماروت. والله أعلم.

الخلق. قال الآخرون: إنما صاروا خير البرية لكونهم آمنوا وعملوا الصالحات، والملائكة في هذا الوصف أكمل، فإنهم ﴿لَا يَسْـَٔمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [فصلت] و﴿لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء] فلا يلزم أن يكونوا خيراً من الملائكة. هذا علىٰ قراءة من قرأ (البريئة) بالهمز(١/٣٥٣) وعلىٰ قراءة من قرأ بالياء، إن قلنا: إنها مخففة من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلىٰ البرىٰ وهو التراب ـ كما قاله الفراء {١٤٤ ـ ٢٠٧هـ، في «المعاني» ٣/ ٢٨٢} فيما نقله عنه الجوهري {ـ ٣٩٣هـ} في «الصحاح» ـ يكون المعنىٰ: أنهم خيرُ من خُلق من التراب، فلا عموم فيها إذاً لغير من خُلق من التراب. قال الأولون: إنما تكلمنا في [تفضيل] صالحي البشر إذا كَمُلُوا، ووصلوا إلىٰ غايتهم وأقصىٰ نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفىٰ، وسكنوا ﴿ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٤﴾﴾ [طه] وحباهم الرحمٰن بمزيد قربه، وتجلىٰ لهم ليستمتعوا بالنظر إلىٰ وجهه الكريم. وقال الآخرون: الشأن في أنهم هل صاروا إلىٰ حالة يفوقون فيها الملائكة أو يساوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت لهم أنهم يصيرون إلىٰ حال يفوقون فيها الملائكة سُلِّم المدعَىٰ، وإلا فلا.

ومما استُدل به علىٰ تفضيل الملائكة علىٰ البشر: قوله تعالىٰ: ﴿﴿١٧٠﴾لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء]. وقد ثبت من طريق اللغة أن مثل هذا الكلام يدل علىٰ أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه، لأنه لا يجوز أن يقال: لن يستنكف الوزير أن يكون خادماً للملك، ولا الشرطي أو الحارس! وإنما يقال: لن يستنكف الشرطي أن يكون خادماً للملك [ولا] الوزير. ففي مثل هذا التركيب يترقىٰ من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، فإذا ثبت تفضيلهم علىٰ عيسىٰ عليه السلام ثبت في حق غيره، إذْ(٢/٣٥٣) لم يقل أحد: إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض. أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنها، أو من أحسنها: أنه لا نزاع في فضل قوة المَلَك وقدرته وشدته وعِظَم خلقه، وفي العبودية خضوع وذل وانقياد، وعيسىٰ عليه السلام لا يستنكف عنها ولا مَن هو أقدرُ منه وأقوىٰ وأعظم خَلقاً، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كل وجه.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿﴿٥٠﴾ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام]. ومثل هذا يقال بمعنىٰ: إني لو قلت ذلك لادعيتُ فوق منزلتي، ولست ممن يدعي ذلك. أجاب الآخرون: أنّ الكفار كانوا قد قالوا: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. فأمر أن يقول لهم: إني

(١/٣٥٣) {وهم: نافع وابن ذكوان}.
(٢/٣٥٣) في الأصل: (إذا).

بشر مثلكم أحتاج إلىٰ ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب، لستُ من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجةً إلىٰ الطعام والشراب، فلا يلزم حينئذ الأفضلية المطلقة.

ومنه: ما روىٰ **مسلم** {٢٦٦٤} بإسناده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القويّ خير وأحبّ إلىٰ الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خيرٌ**»(٣٥٤). ومعلوم أن قوة البشر لا تداني قوة الملك ولا تقاربها. قال الآخرون: [الظاهر] أن المراد؛ المؤمن من البشر ـ والله أعلم ـ فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

ومنه: ما ثبت في «الصحيح» {خ(٧٤٠٥)، م(٢٦٧٥)(٢)} عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ أنه قال فيما يروي عن ربه عز وجل، قال: «**يقول الله تعالىٰ: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ خير منهم...**»(٣٥٥) الحديث. وهذا نص في الأفضلية. قال الآخرون: يحتمل أن يكون المراد: خيرٍ منه للمذكور لا الخيرية المطلقة.

ومنه: ما رواه إمام الأئمة محمد بن خزيمة {٢٢٣ ـ ٣١١هـ}، بسنده في كتاب «التوحيد» عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينا أنا جالس إذْ جاء جبريل، فوكز بين كتفيّ، فقمت إلىٰ شجرة مثل وكري الطير، فقعد في إحداهما، وقعدتُ في الأخرىٰ، فسمتْ وارتفعتْ حتىٰ سدَّت الخافقين، وأنا أقلِّب بصري، ولو شئت أن أَمُسَّ السماء مسِستُ، فنظرتُ إلىٰ جبريل كأنه حِلسٌ لاطئ، فعرفتُ فضل علمه بالله [عليّ]...**»(٣٥٦) الحديث. قال الآخرون: في سنده [مقال] فلا نسلم الاحتجاج به إلا بعد ثبوته.

وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل. ولهذا لم يتعرض لها كثير

---

(٣٥٤) وهو طرف حديث عند مسلم (٨/ ٥٦)، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٣٥٦).

(٣٥٥) صحيح، لإخراج **الشيخين** له، وهو مخرج في «الصحيحة» تحت الحديث (٢٠١٢).

(٣٥٦) **ضعيف**، فيه الحارث بن عبيد الإيادي وهو ضعيف لسوء حفظه، وقول الشيخ أحمد شاكر: «تكلم فيه بغير حجة، والراجح توثيقه» مردود، فقد قال فيه الإمام أحمد: مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه حتىٰ خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا. ومن المقرر في المصطلح أن الجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل، وقد تبين من هذه الكلمات أن ضعفه بسبب وهمه، ومن الغريب أنه ليس هناك نقل عن إمام في توثيقه، وأحسن ما قيل فيه قول النسائي: «صالح» أفمثل هذا يرد نصوص الأئمة الجارحة؟!

ثم وجدت للحديث علة أخرىٰ، وهي المخالفة والإرسال، أشار إلىٰ ذلك البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ١٠٩ ـ هندية)، ولا يتسع المجال لبيان ذلك هنا، فإلىٰ «الضعيفة» (٥٤٤٤).

من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رضي الله عنه في الجواب عنها، كما تقدم {=٢١٢}. والله أعلم بالصواب.

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمّىٰ الله تعالىٰ في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالىٰ أرسل رسلاً سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءَهم وعددَهم إلا الله تعالىٰ الذي أرسلهم(١/٣٥٧) فعلينا الإيمان بهم جملةً، لأنه لم يأت في عددهم نصّ. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر]. وعلينا الإيمان بأنهم بلَّغوا جميعَ ما أُرسلوا به علىٰ ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه(٢/٣٥٧) بياناً لا يسع أحداً ممن أُرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه. قال تعالىٰ: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل] و﴿إِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل] ﴿[وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟] وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور] ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾ [التغابن].

وأما أولو العزم من الرسل، فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي {ـ٥١٦هـ} وغيره عن ابن عباس وقتادة {٦١ـ١١٨هـ}: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم. قال، وهم المذكورون في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب] وفي قوله تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ [كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ]﴾ [الشورىٰ].

وأما الإيمان بمحمد ﷺ؛ فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالاً وتفصيلاً.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة علىٰ المرسلين، فنؤمن بما سمَّىٰ الله تعالىٰ منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالىٰ سوىٰ ذلك كتباً أنزلها علىٰ أنبيائه، لا يعرف أسماءَها وعددَها إلا الله [تعالىٰ].

وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، [و] اتباع ما فيه، وذلك أمر زائد علىٰ الإيمان بغيره من الكتب. فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة علىٰ رسل الله أتتهم(٣٥٨) من عند الله، وأنها حق وهدىً ونور وبيان وشفاء. قال تعالىٰ: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ

(١/٣٥٧) {صح أن عدد الرسل (٣١٥) والأنبياء (١٢٤٠٠٠). حب (٦١٩٠)، حم٥/ ٢٦٥ ـ أبو أمامة حل ١/ ١٦٦''، ك ٢/ ٥٩٧ ـ أبو ذر. «الصحيحة» (٢٦٦٨)}

(٢/٣٥٧) في الأصل: (بيَّنوا).

(٣٥٨) في الأصل: (آيتهم).

أُنزِلَ إِلَيْنَا . . . ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة] ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿١﴾ . . . ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴿٣﴾﴾ [آل عمران] ﴿﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة] ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]. إلىٰ غير ذلك من الآيات الدالة علىٰ أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو. وقال تعالىٰ: ﴿﴿٢١٠﴾ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة] ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤١﴾﴾ [فصلت] ﴿﴿٥﴾ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [يونس] ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٣] ﴿﴿٧﴾ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن]. وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

٥٤ ـ قوله: (ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين).

ش: قال رسول الله ﷺ: «**من صلىٰ صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**»(٣٥٩). ويشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلىٰ أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله. والمراد بقوله: (**أهل قبلتنا**): من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ. وسيأتي {=٢٢٤و٢٦١} الكلام علىٰ هذين المعنيين عند قول الشيخ: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله)، وعند قوله: (والإسلام والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء).

٥٥ ـ قوله: (ولا نخوض في الله، ولا نُماري في دين الله).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلىٰ الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم، فإنهم يتكلمون في الإلـٰه بغير علم وغير ﴿سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ [غافر: ٣٥ و٥٦] ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم]. وعن أبي حنيفة رحمه الله، أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه.

---

(٣٥٩) أخرجه **البخاري** {(٣٩١)} في الصلاة من حديث أنس **إلا أنه** قال: «له ما للمسلم وعليه ما علىٰ المسلم». وأخرجه أبو داود {(٢٦٤١)} وغيره عنه نحوه. وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٠٣).

("وقال بعضهم: الحق سبحانه يقول: من ألزمته القيام مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدب، ومن كشفت له حقيقة ذاتي ألزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب. ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته ساخ الجبل وتدكدك ولم يثبت علىٰ عظمة الذات [ر: الأعراف:١٤٣]. وقال الشبلي {٢٤٧ ـ ٣٣٤هـ}: الانبساط بالقول مع الحق تركُ الأدب"{مدارج ٢/٣٧٧'}.)

وقوله: (**ولا نماري في دين الله**). معناه: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترائهم وميلهم، لأنه في معنىٰ الدعاء إلىٰ الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

٥٦ ـ قوله: (ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣﴾ [الشعراء] **فعلمه سيد المرسلين محمداً ﷺ. وهو كلام الله تعالىٰ، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين).**

ش: فقوله: (**ولا نجادل في القرآن**): يحتمل أنه أراد: أنّا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر:٥] بل نقول: (**إنه كلام** ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣﴾ [الشعراء]. . .) إلىٰ آخر كلامه. ويحتمل أنه أراد: أنّا لا نجادل في القراءة الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح. وكلٌّ من المعنيين حقّ. يشهد بصحة المعنىٰ الثاني، ما روي عن عبد الله بن مسعود ﵁، أنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلىٰ رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفتُ في وجهه الكراهة، وقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**» رواه مسلم {(؟)، خ(٢٤١٠)}[٣٦٠] نهىٰ رسول الله ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق، لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلّل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فَهَلَكوا. ولهذا قال حذيفة {ـ ٣٦هـ} ﵁ لعثمان ﵁: أدرك هذه الأمة لا تختلفْ كما اختلفت الأمم قبلهم {خ(٤٩٨٧)}. ("فجمعَ الناس علىٰ حرف واحد اجتماعاً سائغاً. وهم معصومون أن يجتمعوا علىٰ ضلالة، ولم يكن في

(٣٦٠) **صحيح**، ولم يروه مسلم، بل **تفرد به البخاري** دونه، أخرجه في «الخصومات» و«الأنبياء» ومن الغريب تصدير الشارح إياه بقوله: «روي» المشعر بضعفه في اصطلاح المحدثين! وهذا أمر تساهل فيه أكثر المتأخرين كما نبه عليه النووي وغيره.

ذلك تركٌ لواجب[٣٦١]، ولا فعل لمحظور، إذْ كانت قراءة القرآن علىٰ سبعة أحرف جائزةً لا واجبةً، رخصةً من الله تعالىٰ، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه. كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوصاً. ولهذا كان ترتيبُ مصحف عبد الله علىٰ غير ترتيب المصحف العثماني، وكذلك مصحف غيره. وأما ترتيب آيات السور فهو ترتيب منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يقدموا آية علىٰ آية، بخلاف السور. فلما رأىٰ الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إنْ لم تجتمع علىٰ حرف واحد: جمعهم الصحابةُ عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقراء. قاله ابن جرير وغيره. {و}منهم من يقول: إن الترخص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لما في المحافظة علىٰ حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذللتْ ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم علىٰ حرف واحد يسيراً عليهم، وهو أوفق لهم: أجمعوا علىٰ الحرف الذي كان في العَرْضة الأخيرة. وذهب طوائفُ من الفقهاء وأهل الكلام إلىٰ أن المصحف يشتمل علىٰ الأحرف السبعة لأنه لا يجوز أن يهمل شيء من الأحرف السبعة. وقد اتفقوا علىٰ نقل المصحف العثماني، وترك ما سواه. وقد تقدمت {=٢٢٣} الإشارةُ إلىٰ الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً. وأما من قال عن ابن مسعود: إنه كان يجوّز القراءةَ بالمعنىٰ! فقد كذَب عليه، وإنما قال: قد نظرتُ إلىٰ القَرَأَةِ[٣٦٢/١] فرأيتُ قراءتهم متقاربةً، وإنما هو كقول أحدكم: هلم، وأقبِلْ، وتعال، فاقرؤوا كما علمتم {طب(٨٦٨٠)}، أو كما قال" {مجموع ١٣/٣٩٥"}. والله تعالىٰ قد أمرنا ألّا نجادل ﴿أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت:٤٦] فكيف بمناظرة أهل القِبلة؟ فإن أهل القِبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب، فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافر، قبل أن تقامَ عليه الحجة التي حكم الرسول بكفر من تركها. والله تعالىٰ قد عفا لهذه الأمة عن الخطإ والنسيان {صحيح: هـ(٢٠٤٥)}. ولهذا ذم السلفُ أهلَ الأهواء، وذكر[وا] أن آخر أمرهم السيف. وسيأتي {=٤٠٢} لهذا المعنىٰ زيادة بيان، إن شاء الله تعالىٰ، عند قول الشيخ: (ونرىٰ الجماعة حقّاً وصواباً، والفُرقة زيغاً وعذاباً).

وقوله: **(ونشهد أنه كلام رب العالمين)**: قد تقدم {=٩١} الكلام علىٰ هذا المعنىٰ عند قوله: (وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً).

---

(٣٦١) في الأصل: (واجب).

(٣٦٢/١) في الأصل: (القرّاء).

وقوله: (﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾): هو جبريل عليه السلام، سمي رُوحاً لأنه حامل الوحي الذي به حياةُ القلوب إلىٰ الرسل من البشر صوات الله عليهم أجمعين، وهو أمينٌ حقٌّ أمين، صلوات الله عليه. قال تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير]. وهذا وصف جبريل. بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ . . .﴾ الآيات [الحاقة]. فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

وقوله: (**فعلَّمه سيدَ المرسلين**): تصريح بتعليم جبريل إياه، إبطالاً لتوهّم القرامطة وغيرهم أنه تصوره في نفسه إلهاماً.

وقوله: (**ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين**): تنبيه علىٰ أن من قال بخلق القرآن فقد خالف جماعة المسلمين، فإن سلف الأمة كلهم متفقون علىٰ أن {القرآن} كلام الله بالحقيقة غير مخلوق، بل قوله: (ولا نخالف جماعة المسلمين)، مجرىً علىٰ إطلاقه: أنا لا نخالف جماعة المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه، فإن خلافهم زيغٌ وضلال وبدعة.

٥٧، ٥٨ ـ قوله: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ، ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله).

ش: أراد بأهل القبلة؛ الذين تقدم {=٢٢١} ذكرهم في قوله: (ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، [ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدّقين])، يشير الشيخ رحمه الله [بهذا الكلام] إلىٰ الرد علىٰ الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

واعلم ـ رحمك الله وإيانا[٢/٣٦٢] ـ أن باب التكفير وعدم التكفير، بابٌ عظمت الفتنةُ والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم. فالناس فيه ـ في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم ـ علىٰ طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

(٢/٣٦٢) {الأولىٰ أن يقال: رحمني الله وإياك؛ فقد صحّ عند: **طب**(٤٠٨١) ـ أبو أيوب. ت(٣٦٢٥)، م(٢٣٨٠) ـ أُبيّ؛ أنه كان ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه}.

فطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفيرَ نفياً عامّاً، مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارىٰ بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين. وأيضاً: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يُستتاب، فإن تاب، وإلا قُتل كافراً مرتداً. والنفاقُ والرِّدّة مظنتها البِدع والفجور، كما ذكره الخلّال {ـ٣١١هـ} في كتاب «السنة»، بسنده إلىٰ محمد بن سيرين {٣٣ ـ ١١٠هـ}، أنه قال: إنّ أسرع الناس رِدّةً أهلُ الأهواء، وكان يرىٰ هذه الآية نزلت فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنّا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله[٣٦٣] الخوارج. وفرْقٌ بين النفي العامّ ونفي العموم. والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضةً لقول الخوارج الذين يكفِّرون بكل ذنب. ولهذا ـ والله أعلم ـ قيده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [بقوله]: (ما لم يستحله). وفي قوله: (ما لم يستحله) إشارةٌ إلىٰ أن مراده من هذا النفي العام لكل ذنب؛ الذنوبُ العمليةُ لا العلمية. وفيه إشكال فإن الشارع لم يكتف من المكلف في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصوراً علىٰ عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبعٌ. إلا أن يضمّن قوله: (يستحله) بمعنىٰ: يعتقده، أو نحو ذلك.

وقوله: (**ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله**...) إلىٰ آخر كلامه، ردّ علىٰ المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعةٌ. فهؤلاء في طرف، والخوارج في طرف، فإنهم يقولون: نكفّر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون: يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقىٰ معه شيء من الإيمان. لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر! والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار! وطوائفُ من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون ذلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البِدْعية، وإن كان صاحبها متأولاً، فيقولون: يكفر كل من قال هذا القول،

---

(٣٦٣) في الأصل: (يفعله).

لا يفرقون بين المجتهد المخطئ وغيره، أو يقولون: يكفر كل مبتدع. وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمورٌ عظيمة، فإن النصوص المتواترة قد دلت علىٰ أنه «**يخرج من النار من في قلبه [مثقالُ] ذرة من إيمان**»(=٤٥٦)، ونصوصُ الوعد التي يحتجّ بها هؤلاء تعارض نصوصَ الوعيد التي يحتج بها أولئك. والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه. وسيأتي {=٢٧٢} بعضه عند الكلام علىٰ قول الشيخ: (وأهل الكبائر في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون).

والمقصود هنا: أن البدع هي من هذا الجنس، فإن الرجل يكون مؤمناً باطناً وظاهراً، لكن تأول تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهداً وإما مفرطاً مذنباً، فلا يقال: إن إيمانه حبِطَ لمجرد ذلك، إلا أن يدل علىٰ ذلك دليل شرعي، بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر، بل العدلُ هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدَعة المحرّمة المتضمنة نفيَ ما أثبته الرسول، أو إثباتَ ما نفاه، أو الأمرَ بما نهىٰ عنه، أو النهي عما أمر به: يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفس والأموال، وكما قد قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن [وأن الله لا يُرىٰ في الآخرة ولا يعلم الأشياء قبل وقوعها. وعن أبي يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ} رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدةً، حتىٰ اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر {«مختصر العلو» (١٥٩)}].

وأما الشخص المعيَّن، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلّا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يُشهد علىٰ معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حُكْم الكافر بعد الموت. ولهذا ذكر أبو داود في «سننه» {٤٩٠١} في كتاب الأدب: (باب النهي عن البغي)، وذكر فيه عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدُهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يَرَىٰ الآخر علىٰ الذنب، فيقول: أَقصِرْ، فوجده يوماً علىٰ ذنب، فقال له: أَقصِرْ. فقال: خلّني وربي، أَبُعثْتَ عليَّ رقيباً؟! فقال: والله! لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الجنة، فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالماً؟! أو كنتَ علىٰ ما في يديّ قادراً؟! وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلىٰ النار**» قال أبو هريرة: والذي

نفسي بيده، لتكلم بكلمة أوْبَقتْ دنياه وآخرته(٣٦٤) وهو حديث **حسن**. ولأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، [أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص]، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما غفر للذي قال: «**إذا مِتُّ فاسحقوني ثم اذْرُوني، ثم غفر الله له لخشيته**» {خ(٣٤٨١)، م(٢٧٥٦)}(٣٦٥) وكان يظن أن الله لا يقدِر على جمعه وإعادته، أو شكّ في ذلك. لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه. ثم إذا كان القول في نفسه كفراً قيل: إنه كفرٌ، والقائلُ له يكفر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذلك إلا [إذا] صار منافقاً زنديقاً. فلا يُتصور أن يُكفَّر أحدٌ من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا من يكون منافقاً زنديقاً. وكتاب الله يبين ذلك، فإن الله صنَّف الخلق فيه ثلاثة أصناف: صنفٌ: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرون بالشهادتين ، وصنفٌ: المؤمنون باطناً وظاهراً، وصنفٌ: أقرّوا به ظاهراً لا باطناً. وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة. وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقراً بالشهادتين، فإنه لا يكون إلا زنديقاً، والزنديق هو المنافق.

وهنا يظهر غلط الطرفين، فإنه من كفَّر كلَّ من قال القول المبتدع في الباطن، يلزمه أن يكفِّر أقواماً ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في «صحيح **البخاري**» {٦٧٨٠} عن أسلم {٣٤ق هـ ـ ٨٠هـ} مولىٰ عمر[ﷺ]، عن عمر: أن رجلاً كان علىٰ عهد النبي ﷺ كان اسمه: عبد الله، وكان يلقب: حماراً، وكان يُضحك رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ قد جلده من الشراب، فأُتي به يوماً، فأمر به فجُلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه! ما أكثر ما يؤتىٰ به! فقال رسول الله ﷺ: «**لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله**»(٣٦٦) وهذا أمر متيقن به في طوائفَ كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج. ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها. ولهذا انتحل أهلُ هذه الأهواء لطوائف(٣٦٧) من السلف المشاهير.

---

(٣٦٤) حسن كما قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ، وفيه عكرمة بن عمار، احتج به مسلم، وفيه ضعف.

(٣٦٥) صحيح، أخرجه **البخاري** وغيره.

(٣٦٦) وهو في «الحدود» من «البخاري».

(٣٦٧) في الأصل: «الطوائف».

(" فمن عيوب أهل البدع تكفيرُ بعضهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِّئون ولا يكفِّرون" {منهاج ٥/٢٥١}.)

ولكن بقي هنا إشكال يَرِد علىٰ كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وهو: أن الشارع قد سمّىٰ بعض الذنوب كفراً، قال الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]. وقال ﷺ: «**سباب المسلم**[٣٦٨] **فسوق، وقتاله كفر**»[٣٦٩] **متفق عليه** من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ {خ(٤٨)، م(٦٤)}. وقال ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضكم رقابَ بعض**»[٣٧٠] = و«**إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء بها أحدُهما**»[٣٧١] = **متفق عليهما** من حديث ابن عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وقال ﷺ: «**أربعٌ من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه [خصلة منهن كان فيه] خَصْلةٌ من النفاق حتىٰ يَدَعها: إذا حدّث كذَب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدَرَ، وإذا خاصم فجرَ**»[٣٧٢] **متفق عليه** من حديث عبد الله بن عَمْرٍ[و] رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وقال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبةُ معروضةٌ بعدُ**»[٣٧٣]. وقال ﷺ: «**بين المسلم وبين الكفر تركُ الصلاة**»[٣٧٤] رواه مسلم {٨٢} عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال ﷺ: «**من أتىٰ كاهناً فصدّقه، أو أتىٰ امرأة في دبرها، فقد كفر بما أُنزِل علىٰ محمد**» {د(٣٩٠٤)}[٣٧٥]. وقال ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر**»[٣٧٦] رواه الحاكم {١/١٨} بهذا اللفظ. وقال ﷺ: «**ثنتان في أمتي هما [بهم] كفرٌ: الطعن في الأنساب، والنياحةُ علىٰ الميت**» {م(٦٧)}[٣٧٧] ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة متفقون كلهم علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يكفرُ كفراً ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملَّة لكان

---

(٣٦٨) في الأصل: «المؤمن» {وكذا المنذري وهي لفظ: ت، وحديث ش}.
(٣٦٩) وهو في «الإيمان» من «الصحيحين». وانظر «صحيح الجامع الصغير» (٣٥٩٥ و٣٥٩٦).
(٣٧٠) أخرجه الشيخان، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٤٣) {خ(٤٤٠٣)، م(٦٦) (١٢٠) ـ ابن عمر. خ(١٢١)، م(٦٥) (١١٨) ـ جرير. خ(١٧٤١)، م(١٦٧٩) ـ أبو بكرة. خ(١٧٣٩) ـ ابن عباس}.
(٣٧١) أخرجه الشيخان {خ(٦١٠٤)، م(١١) (٦٠) ـ ابن عمر. خ(٦١٠٣) ـ أبو هريرة}.
(٣٧٢) أخرجه الشيخان {خ(٣٤)، م(٥٨) ـ ابن عمرو. خ(٣٣)، م(٥٩) ـ أبو هريرة}.
(٣٧٣) أخرجه **الشيخان** {خ(٢٤٧٥)، م(٥٧) ـ أبو هريرة. خ(٦٧٨٢) ـ ابن عباس}.
(٣٧٤) أخرجه مسلم.
(٣٧٥) **صحيح**، وهو مخرج في «آداب الزفاف» (ص٣٣؛ طبعة المكتب الإسلامي).
(٣٧٦) **صحيح** وتقدم الحديث برقم (٢١٣).
(٣٧٧) صحيح، رواه مسلم (١/٥٨) بلفظ: «اثنتان في الناس...» والباقي مثله.

مرتدّاً يقتل علىٰ كل حال، ولا يُقبل عفو ولي القِصاص، ولا تجري الحدود في الزنىٰ والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلومٌ بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام. ومتفقون علىٰ أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة. فإن قولهم باطل أيضاً، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالىٰ: ﴿(١٧٦) يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى . . .﴾ إلىٰ أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة]. فلم يُخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لوليّ القِصاص، والمراد أخُوَّةُ الدين بلا ريب. وقال تعالىٰ: ﴿(٨) وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا . . .﴾ إلىٰ أن قال: ﴿(٩) إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات]. ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل علىٰ أن الزانيَ والسارق والقاذف لا يُقتل، بل يُقام عليه الحد، فدل علىٰ أنه ليس بمرتد. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**من كانت عنده لأخيه اليومَ مَظلَمةٌ من عرض أو شيء فليتحلّلهُ منه اليوم، قبل ألّا يكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أُخذ منه بِقَدْرِ مَظلَمته، وإن لم يكن له حسنات، أُخِذ من سيئات صاحبه فطُرحتْ عليه، ثم أُلقي في النار**»[٣٧٨] أخرجاه في «الصحيحين» {؟}. فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه. وكذلك ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما تعدُّون المفلسَ فيكم؟**» قالوا: المفلس فينا من لا له درهم ولا دينار، قال: «**المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسناتٌ أمثال الجبال، [فيأتي] وقد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا، فيقتصُّ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أُخِذ من خطاياهم فطُرحت عليه، ثم طُرِح في النار**»[٣٧٩] رواه **مسلم** {٢٥٨١}. وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤]. فدل ذلك علىٰ أنه في حال إساءته يعمل[٣٨٠] حسنات تمحو سيئاته. وهذا مبسوط في موضعه.

---

(٣٧٨) أخرجه **البخاري** في «المظالم» و«الرقاق» {(٢٤٤٩ و٦٥٣٤)} من حديث أبي هريرة **دون** قوله: «ثم ألقي. .» وكذلك رواه أحمد (٢/ ٤٣٥ و٥٠٦) **ولم أره في «صحيح مسلم»**. وانظر: «أحكام الجنائز» (ص٤؛ طبعة المكتب الإسلامي)، {و«صحيح الجامع» (٦٥١١)}.

(٣٧٩) رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وهو مخرج في «الصحيحة» (٨٤٧).

(٣٨٠) في الأصل: (يفعل).

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة، فإنهم وافقوهم علىٰ أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، لكن قالت الخوارج: نسميه كافراً، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، فالخلاف بينهم لفظي فقط. وأهل السنة أيضاً متفقون علىٰ أنه يستحق الوعيدَ المرتب علىٰ ذلك الذنب، كما وردت به النصوص. لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعةٌ! وإذا اجتمعتْ نصوصُ الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوصُ الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة: تبين لك فسادُ القولين! ولا فائدة في كلام هؤلاء سوىٰ أنك تستفيد من كلام كل طائفة فسادَ مذهب الطائفة الأخرىٰ.

ثم بعد هذا الاتفاق بَيْنَ أهل السنة اختلفوا خلافاً لفظياً، لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر علىٰ مراتب، كفراً دون كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان علىٰ مراتب، إيماناً دون إيمان؟ وهذا الاختلاف نشأ من اختلافهم في مسمىٰ (الإيمان): هل هو قول وعمل يزيدُ وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم علىٰ أن من سماه الله تعالىٰ ورسوله كافراً، نسميه كافراً، إذ من الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً. ويسمي رسولُه من تقدم ذكره كافراً: ولا نطلق عليهما اسم الكفر. ولكن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيدُ وينقص، قال: هو كفر عمليّ لا اعتقاديّ، والكفر عنده علىٰ مراتب، كفرٌ دونَ كفر، كالإيمان عنده. ومن قال: إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمىٰ الإيمان، والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان؛ قال: هو كفر مجازيّ غير حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان ـ كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٢]، أي: صلاتكم إلىٰ بيت المقدس {ن(١١٠٠٣)* غ(٤٠)} ـ: إنها سميت إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها علىٰ الإيمان، أو لدلالتها علىٰ الإيمان، إذ هي دالة علىٰ كون مؤديها مؤمناً. ولهذا يُحكم بإسلام الكافر إذا صلىٰ كصلاتنا. فليس بين فقهاء الملة نزاعٌ في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مقرّين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. ولكن أردأ ما في ذلك التعصب من بعضهم، وإلزامه لمن يخالف قوله بما لا يلزمه، والتشنيع عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادَلوا ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦] فكيف لا يعدل بعضُنا علىٰ بعض في مثل

هذا الخلاف؟! قال تعالىٰ: ﴿(٨) يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ . . .﴾ الآية [المائدة].

وهنا أمر يجب أن يُتفطَّن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً: كبيرةً أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازياً، وإما كفراً أصغر، علىٰ القولين المذكورين. "وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أنّ الحكم بما أنزل الله غيرُ واجب، وأنه مخيَّر فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله: فهذا كفرٌ أكبر(١/٣٨١) وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة: فهذا عاص، ويسمىٰ كافراً كفراً مجازيّاً، أو كفراً أصغر. وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وُسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ، له أجرٌ(٢/٣٨١) علىٰ اجتهاده، وخطؤه مغفور" {مدارج ١/٣٣٦'}.

وأراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله) مخالفةَ المرجئة. وشبهتهم كانت قد وقعتْ لبعض الأولين، فاتفق الصحابة علىٰ قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك. فإن قُدَامة بن ~~عبد الله~~{مظعون}{ـ٣٦هـ} شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأوّلوا قوله تعالىٰ: ﴿(٩٤) لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ [وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ] . . .﴾ الآية [المائدة]. فلما ذكروا ذلك لعمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، اتفق هو وعليّ بن أبي طالب وسائر الصحابة علىٰ أنهم إن اعترفوا بالتحريم جُلدوا، وإن أصرّوا علىٰ استحلالها قُتلوا. وقال عمر لقدامة: أخطأتِ ٱسْتُكَ الحفرةَ، أما إنك لو اتقيت وآمنت وعملتَ الصالحات لم تشرب الخمر. وذلك أن هذه الآية نزلتْ بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر، وكان تحريمها بعد وقعة أُحُد، قال بعض الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله هذه الآية {ت(٣٢٥٨)* غ(٢٤٦٤)، م(١٩٨٠)} ـ بيَّن فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم يُحرَّم فيها فلا جناح عليه إذا كان

(١/٣٨١) قال الشيخ أحمد شاكر: وهذا مثل ما ابتلي به الذين درسوا القوانين الأوربية، من رجال الأمم الإسلامية، ونسائها أيضاً! الذين أشربوا في قلوبهم حبها، والشغف بها، والذب عنها، وحكموا بها، وأذاعوها. بما ربوا من تربية أساسها صنع المبشرين الهدامين أعداء الإسلام. ومنهم من يصرح، ومنهم من يتوارىٰ. ويكادون يكونون سواء. فإنا لله وإنَّا إليه راجعون.

(٢/٣٨١) في الأصل: (حكم).

من المؤمنين المتَّقين المصلحين كما كان من أمر استقبال بيت المقدس ـ ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا {وعلموا} أنهم أخطؤوا وأيسوا من التوبة. فكتب عمر إلىٰ قدامة يقول له: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر]. ما أدري أيُّ ذنبيك أعظم؟ استحلالك المحرَّم أولاً؟ أم يأسك من رحمة الله ثانياً؟ وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام.

٥٩ ـ قوله: (ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفوَ عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمنُ عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نُقنِّطهم).

ش: وعلىٰ المؤمن أن يعتقد هذا الذي قاله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حق نفسه وفي حق غيره. قال تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ [الإسراء]. و"قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ۝٤١﴾ [البقرة] ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ۝٤٠﴾ [البقرة] ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ [البقرة: ١٤٩] ومدح أهل الخوف، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ۝٥٨ . . .﴾ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ۝٦١﴾ [المؤمنون].

وفي «المسند» {٢٥٢٥٠} والترمذي {٣٤٠١} عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: قلت: يا رسول الله! ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦١]، هو الذي يزني ويشرب الخمر ويسرق؟ قال: **«لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف ألّا يُقبل منه»**(٣٨٢). قال الحسن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: عملوا ـ والله ـ بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُردّ عليهم، إن المؤمن جمع إحساناً وخشيةً، والمنافق جمع إساءةً وأمناً. انتهىٰ"{مدارج ١/٥١١'}. وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢١٨﴾ [البقرة]. فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إتيانهم بهذه الطاعات؟! فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالىٰ، شرعه وقدرته(٣٨٣) وثوابه وكرامته. "ولو أن رجلاً له أرض يؤمل أن يعود عليه من مَغَلّها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مَغَلّها مثل ما يأتي من حَرث وزرع وتعاهد الأرض: لعدّه الناس من أسفه السفهاء! وكذا لو رجا وحسن ظنه أن يجيئه ولدٌ من غير

---

(٣٨٢) حديث حسن، وقد خرجته في «الأحاديث الصحيحة» (١٦٢).

(٣٨٣) في الأصل: (وقدره).

جماع! أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام! وأمثال ذلك. فكذلك من حسن ظنه وقوي رجاؤه في الفوز بـ﴿ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٤﴾﴾ [طه] والنعيم الـ﴿مُقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [التوبة]، من غير طاعة ولا تقرب إلىٰ الله تعالىٰ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه. ومما ينبغي أن يُعلم أنّ من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً: أحدها: محبة ما يرجوه. الثاني: خوفه من فواته. الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان. وأما رجاءٌ لا يقارنه شيء من ذلك، فهو من باب الأماني، والرجاء شيء، والأماني شيء آخر. فكل راج خائف، والسائر علىٰ الطريق إذا خاف أسرع السيرَ، مخافة الفوات"{الجواب ٥٥'}. وقال تعالىٰ: ﴿﴿٤٦﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:١١٥]. فالمشرك لا تُرجىٰ له المغفرة، لأن الله نفىٰ عنه المغفرة، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذّبه. وفي «معجم الطبراني»: «**الدواوين عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك بالله**»، ثم قرأ: «﴿﴿٤٦﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:١١٥] **وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وهو مظالم العباد بعضهم بعضاً. وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه**»(٣٨٤).

وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بيں الكبائر والصغائر، وستأتي {=٢٧٣} الإشارة إلىٰ ذلك عند قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يخلدون). ولكن ثَم "أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يُلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يُلحقها بالكبائر. وهذا أمر مرجعه إلىٰ ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد علىٰ مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره. [وأيضاً]: فإنه قد يُعفىٰ لصاحب الإحسان(٣٨٥) العظيم ما لا يُعفىٰ لغيره"{مدارج ٣٢٨/١}، فإن فاعل السيئات يسقط عنه عقوبةُ جهنم بنحو عشرة أسباب، عُرفتْ بالاستقراء من الكتاب والسنة(٣٨٦):

---

(٣٨٤) **ضعيف ولم يروه الطبراني** بل أحمد (٦/ ٢٤٠)، والحاكم (٤/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦) وقال: «صحيح الإسناد»! ورده الذهبي بقوله: «قلت: صدقة، ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة» {وينظر شِبْهه في «الصحيحة» (١٩٢٧)}.

(٣٨٥) في الأصل: (السيئات).

(٣٨٦) قال الشيخ عفيفي: انظر: أسباب سقوط العقوبة عن العبد (ص٤٨٧ ـ ٥٠١) من كتاب «الإيمان الصغير» ـ «مجموع الفتاوىٰ».

السبب الأول: التوبة، قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم:٥٩. الفرقان:٧٠] ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ [البقرة:١٥٩]. والتوبة النصوح، وهي الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها علىٰ أن تكون عامةً؟ حتىٰ لو تاب من ذنب وأصر علىٰ آخر لا تُقبل؟ والصحيح أنها تُقبل. وهل يَجُبُّ الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتُب منها؟ أم لا بدّ مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتىٰ لو أسلم وهو مصرٌّ علىٰ الزنىٰ وشرب الخمر مثلاً، هل يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنىٰ وشرب الخمر؟ أم لا بدّ أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوبَ توبةً عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لا بد من التوبة مع الإسلام، وكونُ التوبة سبباً لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها: مما لا خلاف فيه بين الأمة. وليس شيءٌ يكون سبباً لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالىٰ: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]، وهذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُواْ﴾، وقال بعدها: ﴿﴿٥٤﴾ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ. . .﴾ الآية [الزمر].

السبب الثاني: الاستغفار، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنفال]. لكن الاستغفار تارةً يُذكر وحدَه، وتارةً يُقرن بالتوبة، فإن ذُكر وحده دخلتْ معه التوبة، كما إذا ذُكرت التوبةُ وحدها شمِلَتِ الاستغفار. فالتوبةُ تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منهما يدخل في مسمىٰ الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدىٰ اللفظتين بالأخرىٰ، فالاستغفار: طلبُ وقاية شرّ ما مضىٰ، والتوبة: الرجوعُ وطلبُ وقاية شرّ ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله. ونظير هذا: الفقير والمسكين، إذا ذكر أحدُ اللفظين شَمِلَ الآخر، وإذا ذكرا معاً كان لكل منهما معنىً. قال تعالىٰ: ف﴿{كَفَّٰرَتُهُۥٓ} إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٩١] ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًاۚ﴾ [المجادلة:٤] ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ﴾ [البقرة:٢٧٠]. لا خلاف أن كل واحد من الاسمين في هذه الآيات لما أفرد شمل المقِلّ والمعدِمَ، ولما قُرن أحدهما بالآخر في قوله تعالىٰ: ﴿﴿٥٩﴾ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ. . .﴾ الآية [التوبة]: كان المراد بأحدهما المقلّ، والآخر المعدم، علىٰ خلاف فيه. وكذلك: الإثم والعدوان، والبر والتقوىٰ، والفسوق والعصيان. ويقرب من هذا [المعنىٰ]: الكفر والنفاق، فإن الكفر أعم، فإذا ذكر الكفر شَمِلَ النفاق، وإن ذكرا معاً كان لكل منهما معنىً. وكذلك الإيمان والإسلام، علىٰ ما يأتي {=٢٥١} الكلام فيه، إن شاء الله تعالىٰ.

السبب الثالث: الحسنات: فإن الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، فالويل لمن [غلبت] آحادُه عشراته. وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وقال ﷺ: «**وأتبع السيئةَ الحسنةَ تمحها**» {ت(٢٠٧٠)}[٣٨٧]

السبب الرابع: المصائب الدنيوية، قال ﷺ: «**ما يصيب المؤمنَ من وصب ولا نصَب، ولا غمّ ولا هم ولا حزن، حتىٰ الشوكةُ يشاكها: إلا كُفِّر بها من خطاياه**» {خ(٦٥٤١)، م(٢٥٧٣)}[٣٨٨] * وفي «المسند» {٦٨}: أنه لما نزل قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٢]؛ قال أبو بكر: يا رسول الله! نزلت قاصمةُ الظهر[٣٨٩]، وأينا لم يعمل سوءاً؟ فقال: «**يا أبا بكر! ألسْتَ تَنصَبُ؟! ألستَ تحزَن؟! ألستَ يُصيبك اللأواء؟! فذلك ما تجزَوْن به**»[٣٩٠]. فالمصائب نفسها مكفرة، وبالصبر عليها يُثاب العبد، وبالسخط يأثم. والصبر والسخط أمر آخر غير المصيبة، فالمصيبة من فعل الله لا من فعل العبد، وهي جزاءٌ من الله للعبد علىٰ ذنبه، ويكفّر ذنبه بها، وإنما يُثاب المرء ويأثم علىٰ فعله، والصبرُ والسخط من فعله، وإن كان الأجر قد يحصل بغير عمل من العبد، بل هديةً من الغير، أو فضلاً من الله من غير سبب، قال تعالىٰ: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٤٠﴾ [النساء]. فنفس المرض جزاءٌ وكفارة لما تقدم. وكثيراً ما يُفهم من الأجر غفرانُ الذنوب، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه.

السبب الخامس: عذاب القبر. وسيأتي {=٢٩٦} الكلام عليه، إن شاء الله تعالىٰ.

---

(٣٨٧) حديث **حسن**، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٥٥).

(٣٨٨) **متفق عليه** من حديث أبي سعيد وأبي هريرة معاً.

(٣٨٩) في الأصل: (للظهر).

(٣٩٠) **ضعيف الإسناد، صحيح المعنىٰ**، قال أحمد شاكر في تعليقه هنا: حديث أبي بكر هذا في «المسند»، برقم (٦٨) بشرحنا. ولكن أوله هناك أن أبا بكر قال: يا رسول الله! كيف الصلاح بعد هذه الآية؟. . فكل سوء عملناه جزينا به؟». ليس فيه قوله هنا: «نزلت قاصمة الظهر. .» وهو حديث ضعيف، إسناده منقطع. وكان الأجدر بالشارح أن يذكر حديث أبي هريرة في «المسند»: (٧٣٨٠) {٢/٢٤٨(٧٣٧٨)} أنه لما نزلت هذه الآية: «شقت علىٰ المسلمين وبلغت منهم ما شاء الله أن تبلغ، فشكوا ذلك إلىٰ رسول الله ﷺ، فقال لهم: قاربوا وسددوا، فكل ما يصاب به المسلم كفارة، حتىٰ النكبة ينكبها». وهو حديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٢٨٢{(٢٥٧٤)})، وزاد في آخره: «والشوكة يشاكها». ولو رجع الشارح رحمه الله إلىٰ تفسير شيخه ابن كثير في هذه الآية (٢/ ٥٨٦ ـ ٥٩٠) لوجد حديث أبي هريرة، وأحاديث أخر في معناه، بعضها أصح إسناداً من حديث أبي بكر.

قلت: وهو في «مسند أبي بكر الصديق» للحافظ أبي بكر المروزي رقم (٢٠ و١١١) طبع المكتب الإسلامي تحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط من طريقين ضعيفين عن الصديق رضي الله عنه.

السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارُهم في الحياة وبعد الممات.

السبب السابع: ما يُهدىٰ إليه بعد الموت، من ثواب صدقة أو قراءة أو حجّ، ونحو ذلك، وسيأتي {=٣٤٥} الكلام علىٰ ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

السبب التاسع: ما ثبت في «الصحيحين»: «**إن المؤمنين إذا عبروا الصراط وُقفوا علىٰ قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هذِّبوا ونُقُّوا أُذن لهم في دخول الجنة**» {خ(٢٤٤٠)، م(؟)}[٣٩١].

السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم {=١٤٦} عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٧ و١١٥]. فإن كان ممن لم يشإ الله أن يغفر له لعظم جُرمه، فلا بدّ من دخوله إلىٰ الكير، لِيَخْلُصَ طيبُ إيمانه من خبث معاصيه، فلا يبقىٰ في النار «**من في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال ذرة من إيمان**» بل «**من قال: لا إلـه إلا الله**» كما تقدم {=١٥١} من حديث أنس رضي الله عنه {خ(٧٥١٠)، م(١٩٣)(٣٢٦)}[٣٩٢] وإذا كان الأمر كذلك، امتنع القطع لأحد معين من الأمة، غير من شهد له الرسول ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخاف عليهم.

٦٠ ـ قوله: (والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة).

ش: يجب أن يكون العبد خائفاً راجياً، فإن "الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط" {مدارج ٥١٤/١}. والرجاء المحمود: "رجاءُ رجل عمل بطاعة الله علىٰ نور من الله، فهو راجٍ لثوابه، أو رجل أذنب ذنباً ثم تاب منه إلىٰ الله، فهو راجٍ لمغفرته. قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة]. أما إذا كان الرجل متمادياً في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب. قال أبو علي الروذباري {ـ ٣٢٢هـ} رحمه الله: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوىٰ الطير وتم طيرانه، وإذا نَقَصَ أحدُهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار

---

(٣٩١) هو طرف من حديث أخرجه **البخاري** في «المظالم» و«الرقاق» وأحمد (١٣/٣ و٦٣ و٧٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، **ولم أره في «صحيح مسلم»**، ولا عزاه السيوطي إليه.

(٣٩٢) **متفق عليه** {=(٢٠٧)}.

) الطائر في حدّ الموت"{مدارج ٢/ ٣٦}. وقد مدح الله أهلَ الخوف والرجاء بقوله: ﴿ﭸ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ. . .﴾ الآية [الزمر] وقال: ﴿ﭷ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا. . .﴾ الآية [السجدة]. فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمْناً، والخوفُ يستلزم الرجاء، (ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً. "وكل أحد إذا خفتَه هربتَ منه، إلا اللهَ تعالىٰ،)(فإنك إذا خفته هربتَ إليه، فالخائف هارب من ربه إلىٰ ربه"{مدارج ١/ ٥١٣}. "وقال صاحب «منازل السائرين» رَحِمَهُ اللهُ: الرجاء أضعف منازل المريد. وفي كلامه نظر،) بل الرجاء والخوف علىٰ الوجه المذكور من أشرف منازل المريد"{مدارج ٢/ ٤١}. وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**يقول الله عزّ وجلّ: أنا عند ظن عبدي بي. فليظن [بي] ما شاء**»[٣٩٣] وفي «**صحيح مسلم**» {٢٨٧٧} عن جابر رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث: «**لا يموتَنَّ أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه**»[٣٩٤]، ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن (الصحة، فإنه يكون خوفه أرجحَ من رجائه. "وقال بعضهم: مَن عَبد الله بالحب [وحده] فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء) وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحِّد"{مجموع ١٠/ ٨١ والعبودية ١١٢}. ولقد أحسن محمود الوراق {ـ ح٢٢٥هـ} في قوله {من المنسرح}:

لو قد رأيت الصغير من عمل الـ ـخير ثواباً عجبت من كبَره
أو قد رأيت الحقير من عمل الشْـ ـشَرِّ جزاءً أشفقت من حذره

٦١ ـ قوله: (ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه).

ش: يشير الشيخ إلىٰ الرد علىٰ الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة. وفيه تقرير لما قال أولاً: (لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله). وتقدم {=٢٢٤} الكلام علىٰ هذا المعنىٰ.

---

(٣٩٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة بلفظ «. . وأنا معه إذا ذكرني. .» الحديث، وقد مضىٰ في الكتاب برقم (٣٥٥) معزواً لـ«الصحيح» أيضاً، وعزوه إليه هنا خطأ، فإنه إنما رواه بهذا اللفظ الذي هنا عن أبي هريرة الإمام أحمد {٢/ ٣٩١}، وفيه ابن لهيعة، لكن له شاهد من حديث واثلة، رواه أحمد {٣/ ٤٩١} وغيره بسند صحيح، وصححه ابن حبان {٦٣٥} والحاكم {٤/ ٢٤٠} والذهبي، وهو مخرج في «**الصحيحة**» تحت الحديث (١٦٦٣).

(٣٩٤) رواه مسلم وغيره كما في «أحكام الجنائز» (ص٣).

٦٢ ـ ٦٤ ـ قوله: (والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان. وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق. والإيمان واحد. وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقىٰ، ومخالفة الهوىٰ، وملازمة الأوْلىٰ).

ش: اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان، اختلافاً كثيراً: فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي {٨٨ ـ ١٥٧هـ} وإسحاق بن راهويه {١٦١ ـ ٢٣٨هـ} وسائر أهل الحديث وأهلُ المدينة رحمهم الله وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين: إلىٰ أنه تصديق بالجَنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. وذهب كثير من أصحابنا إلىٰ ما ذكره الطحاوي رحمه الله: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان. ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلىٰ هذا ذهب أبو منصور الماتُريدي {ـ ٣٣٣هـ} رحمه الله، ويروىٰ عن أبي حنيفة رضي الله عنه. وذهب الكرَّامية إلىٰ أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكنهم يقولون: بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد. وذهب الجهم بن صفوان {ـ ١٢٨هـ} وأبو الحسين الصالحي أحدُ رؤساء القدَرية: إلىٰ أن الإيمان هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فساداً مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومَه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسىٰ وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسىٰ لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢] وقال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل]. وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب {٨٥ق هـ ـ ٣ق هـ} عنده يكون مؤمناً، فإنه قال {من الكامل}:

ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ ... من خير أديان البريَّة دينا

لولا الملامةُ أو حِذارُ مسبَّةٍ ... لوجدتَني سمحاً بذاك مُبينا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان! فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر] ﴿٣٨﴾ ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر] ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص]. والكفر عند الجهم: هو الجهل بالرب تعالىٰ، ولا أحد أجهل منه بربه! فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافراً بشهادته علىٰ نفسه! وبين هذه المذاهب مذاهب أُخَر، بتفاصيل وقيود، أعرضتُ عن ذكرها اختصاراً، ذكر هذه

المذاهب أبو المعين النسفي[٣٩٥] في «تبصرة الأدلة» {٧٩٨/'} وغيره.

وحاصل الكل [يرجع] إلىٰ أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله، كما تقدم {=٢٣٨}، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله. أو باللسان وحده، كما تقدم ذكره عن الكرّامية. أو بالقلب وحده، وهو: إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتُريدي رحمه الله. وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان {ـ١٢٨هـ} ظاهرٌ.

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة: اختلاف صوريّ. فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من الإيمان، مع الاتفاق علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد. والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلىٰ هذا الأصل أدلة أُخرىٰ. وإلا فقد نفىٰ النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية، اتفاقاً. ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالىٰ أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يُعنىٰ به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل. لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمُله اسم الإيمان؟ أم الإيمان أحدُهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمُله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا علىٰ أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: [أنه] عاصٍ لله ورسوله، مستحق الوعيد، لكن في من يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمىٰ الإيمان مَن قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما! بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهما السلام! وهذا غلوّ منه. فإن الكفر مع الإيمان كالعمىٰ مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش والأعشىٰ، و[من] يرىٰ الخط الثخين، دون الدقيق[٣٩٦] إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرىٰ عن قرب زائد علىٰ العادة، وآخر بضده.

---

(٣٩٥) هو ميمون بن محمد بن محمد أبو المعين النسفي الحنفي عالم بالأصول والكلام كان بسمرقند وسكن بخارىٰ. له كتب عدة (٤١٨ ـ ٥٠٨هـ).

(٣٩٦) في الأصل: (الرفيع).

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: **(وأهله في أصله سواء)**، يشير إلىٰ أن التساويَ إنما هو في أصله[(٣٩٧)]، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل "تفاوت نور (لا إلـٰه إلا الله) في قلوب أهلها لا يحصيها إلا الله تعالىٰ: فمن الناس من نور [(لا إلـٰه إلا الله)] في قلبه كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدري، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف. ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الحديد:١٢.التحريم:٨] علىٰ هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علماً وعملاً، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم؛ أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلىٰ حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنباً إلا أحرقه، وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حُرس بالرجوم [ر: الملك:٥] من كل سارق.
ومن عرف هذا عرف معنىٰ قول النبي ﷺ: «**إن الله حرم علىٰ النار من قال: لا إلـٰه إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**» {خ(٤٢٥)، م(٣٣)}[(٣٩٨)] * وقوله: «**لا يدخل النار من قال: لا إلـٰه إلا الله**»[(٣٩٩)]، وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت علىٰ كثير من الناس، حتىٰ ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضهم علىٰ نار المشركين والكفار، وأوَّل بعضهم الدخول بالخلود، ونحو ذلك. والشارع صلوات الله وسلامه عليه لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين ﴿فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء:١٤٤] فإن الأعمال لا تتفاضل بصُورِها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب. وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كِفَّة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجلّ منها مدُّ البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها[(١/٤٠٠)] ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار. وتأمل ما قام بقلب قاتل المئة {خ(٣٤٧٠)، م(٢٧٦٦)} من حقائق الإيمان، التي لم

---

(٣٩٧) في الأصل: (العلم).

(٣٩٨) **متفق عليه** من حديث عتبان بن مالك.

(٣٩٩) **متفق عليه**، نحوه من حديث عتبان {خ(١٢٨)، م(٣٢) ـ أنس. م(٢٩ و٩١) ـ عبادة وابن مسعود}.

(١/٤٠٠) **صحيح**، وهو من حديث عبد الله بن عمرو، أخرجه أحمد {٢/٢١٣} والترمذي {٢٧٨٩} وغيرهما، وهو مخرج في «الأحاديث الصحيحة» (١٣٥) وغيره، وسيأتي لفظ الحديث في الكتاب برقم (٥٦٧).

تشغله عند السياق عن السير إلىٰ القرية، وحملته وهو في تلك الحال أن جعل ينوء بصدره وهو يعالج سكرات الموت وتأمل ما قام بقلب البغي من الإيمان، حيث نزعت موقها وسقت الكلب من الركية، فغُفر لها{خ(٣٤٦٧)، م(٢٢٤٥)}"{مدارج ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢}.

"وهكذا العقل أيضاً، فإنه يقبل التفاضل، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقل من بعض. وكذلك الإيجاب والتحريم، فيكون إيجاب دون إيجاب، وتحريم دون تحريم. هذا هو الصحيح، وإن كان بعضُهم قد طَرَدَ ذلك في العقل والوجوب"{ز: الإيمان ٣١٨}(٤٠٠/ ٢)

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل: "فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب علىٰ كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب علىٰ من بلغه خبره"{١٨٣}، كما في حق النجاشي وأمثاله. وأما الزيادة بالعمل و"التصديق، المستلزم لعمل القلب والجوارح: [فهو] أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يحصل اللازم دل علىٰ ضعف الملزوم. ولهذا قال النبي ﷺ: «**ليس المُخْبَر كالمعايِن**»(٤٠١) وموسىٰ عليه السلام لما أُخبِر أن قومه عبدوا العجل لم يُلقِ الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسىٰ في خبر الله، لكن المُخْبَر، وإن جزم بصدق المُخْبِر، فقد لا يتصور [المخبَر به في نفسه، كما يتصوره] إذا عاينه"{١٨٥}، كما قال إبراهيم الخليل صلوات الله علىٰ نبينا محمد وعليه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٥٩]. "وأيضاً: فمن وجب عليه الحج والزكاة مثلاً، يجب عليه [من] الإيمان أن يعلم ما أُمِر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب علىٰ غيره إلا مجملاً، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل. وكذلك الرجل أول ما يُسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أُمِروا به من الإيمان"{مجموع ١٣/ ٥١'}.

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوىٰ علىٰ معارضته شهوة

(٤٠٠/ ٢) {ما كان في هذا المبحث معزواً لصفحات مجردة من ذكر مصدر فهي من «الإيمان» لابن تيمية من طبعة المكتب الإسلامي الخامسة ١٤١٦هـ}.

(٤٠١) **صحيح**، أخرجه أحمد (١/ ٢١٥، ٢٧١) والطبراني {(١٢٤٥١)} والخطيب {٦/ ٥٦} وغيرهم بسند صحيح بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة». وانظر «تخريج المشكاة» (٥٧٣٨).

ولا شبهة: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصىٰ، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيبُ عنه التصديق والوعيد فيعصي. ولهذا ـ والله أعلم ـ ”قال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...**»[(٤٠٢)] الحديث {خ(٢٤٧٥)، م(٥٧)}. فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنىٰ، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده. فإن المتقين كما وصفهم الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الأعراف]. قال ليث {ـ ١٣٨هـ} عن مجاهد {٢١ ـ ١٠٤هـ}: هو الرجل يَهُم بالذنب فيذكر الله فيدعُه. والشهوة والغضب مبدأ السيئات، [فإذا أبصر رجع. ثم قال تعالىٰ: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف]، أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يُقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات]، ولا الشياطين تمسك عنهم. فإذا لم يبصر بقي قلبه في عمىً، والشيطان يمده في غيِّه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه. وهذا كما أن الإنسان يغمض عينه فلا يرىٰ، وإن لم يكن أعمىٰ، فكذلك القلب، بما يغشاه من رَيْن الذنوب، لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمىٰ كعمىٰ الكافر. وجاء هذا المعنىٰ مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ: أنه قال: «**إذا زنىٰ العبد نُزع منه الإيمان، فإذا تاب أعيد إليه**»{د(٤٦٩٠)، ك١/٢٢}[(٤٠٣)] “{٢٩′}.

وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظيّاً، فلا محذور فيه، سوىٰ ما يحصل من عدوان إحدىٰ الطائفتين علىٰ الأخرىٰ والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلىٰ بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلىٰ ظهور الفسق والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقّاً كامل الإيمان والإسلام، وليٌّ من أولياء الله! فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي. وبهذا المعنىٰ قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله! وهذا باطل قطعاً. فالإمام أبو حنيفة رضي الله عنه نظر إلىٰ حقيقة الإيمان لغة مع أدلة من كلام الشارع. وبقية الأئمة رحمهم الله نظروا إلىٰ حقيقته في عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلىٰ التصديق أوصافاً وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

---

(٤٠٢) **متفق عليه**، وقد مضىٰ الحديث برقم (٣٧٣).

(٤٠٣) **صحيح**، أخرجه أبو داود والحاكم وصححه هو والذهبي، وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٠٩).

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رحمه الله: أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالىٰ خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]، أي: بمصدق لنا، ومنهم من ادعىٰ إجماع أهل اللغة علىٰ ذلك. ثم هذا المعنىٰ اللغوي، وهو التصديق بالقلب، هو الواجب علىٰ العبد حقاً لله، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله، فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالىٰ، والإقرارُ شرطُ إجراء أحكام الإسلام في الدنيا. هذا علىٰ أحد القولين، كما تقدم، ولأنه ضد الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادُّهما. وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، يدل علىٰ أن القلب هو موضع الإيمان، لا اللسان، ولأنه لو كان مركباً من قول وعمل، لزال كله بزوال جزئه، ولأن العمل قد عُطف علىٰ الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، قال تعالىٰ: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة:٢٤...]، في مواضع من القرآن.

وقد اعتُرض علىٰ استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق: بمنع الترادف بين التصديق والإيمان[٤٠٤]، "وهب أن الأمر يصح في موضع، فلمَ قلتم: إنه يوجب الترادف مطلقاً؟! وكذلك اعتُرض علىٰ دعوىٰ الترادف بين الإسلام والإيمان. ومما يدل علىٰ عدم الترادف: أنه يقال للمخبَر إذا صدَّق: صدَّقه، ولا يقال: آمَنه، ولا آمَن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالىٰ: ﴿۞ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت] ﴿۞ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ﴾ [يونس] وقال تعالىٰ: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١]، ففرَّق بين المعدَّىٰ بالباء والمعدَّىٰ باللام، فالأول يقال للمخبَر به، والثاني للمخبِر. ولا يرد كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدِّق لنا، لأن دخول اللام لتقوية العامل، [كما إذا تقدم المعمول، أو كان العامل] اسم فاعل، أو مصدراً، علىٰ ما عُرف في موضعه. فالحاصل أنه لا يقال: قد آمنتُه، ولا صدقتُ له، إنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بـ(أقررت): أقربَ من تفسيره بـ(صدَّقتُ)، مع الفرق بينهما، ولأن الفرق بينهما ثابت في المعنىٰ، فإن كل مخبر عن مشاهَد أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ. فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت. وأما لفظ الإيمان

---

(٤٠٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٢٩٠ ـ ٢٩٦) من كتاب «الإيمان» ج٧ من «مجموع الفتاوىٰ».

فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب، فيقال ـ لمن قال: طلعت الشمس ـ: صدَّقناه، ولا يقال: آمنَّا له، فإن فيه أصل معنىٰ الأمن، والائتمان إنما يكون في الخبَر عن الغائب، فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبِرُ. ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ آمن له: إلا في هذا النوع. ولأنه لم يقابَل لفظ الإيمان قط بالتكذيب كما يقابَل لفظ التصديق، وإنما يقابل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أُعاديك وأُبغضك وأُخالفك؛ لكان كفراً أعظم، فعُلم أن الإيمان ليس التصديقَ فقط، ولا الكفر التكذيب فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب. فكذلك الإيمان، يكون تصديقاً وموافقة وموالاة وانقياداً، ولا يكفي مجرد التصديق، فيكون الإسلامُ جزءَ مسمَّىٰ الإيمان. ولو سُلِّم الترادفُ، فالتصديق يكون بالأفعال أيضاً. كما ثبت في «الصحيح» {خ(٦٢٤٣)، م(٢٦٥٧)} عن النبي ﷺ أنه قال: «**العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزني، وزناها السمع**...» إلىٰ أن قال: «**والفرجُ يصدِّق ذلك ويكذبه**»(٤٠٥/١)

وقال الحسن البصري {٢١ ـ ١١٠هـ} رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال(٤٠٥/٢) ❞{٢٢٧ ـ ٢٣٠}. ❝ولو كان تصديقاً فهو تصديق مخصوص، كما في الصلاة ونحوها كما قد تقدم❞{ر: الإيمان ٢٣٢}، ❝وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص، وصفه وبيَّنه❞{١٠١}. ❝فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنىٰ أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص، من غير تغيير اللسان ولا قلبه، بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق❞{١٠٥}. ولأن التصديق ❝التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازمُ الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل علىٰ انتفاء الملزوم. ونقول: إن هذه لوازم تدخل في مسمىٰ اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرىٰ، أو إن اللفظ باق علىٰ معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً، أو أن يكون الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية،

(٤٠٥/١) **متفق عليه.**

(٤٠٥/٢) {أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٩٣؛ طبع المكتب الإسلامي)، والخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (٥٦؛ طبع المكتب الإسلامي) وضعفه محققهما الألباني، وهو في «الإيمان» لابن تيمية (٢٣٠؛ طبع المكتب الإسلامي)، وانظر «الضعيفة» (١٠٩٨)}.

) مجاز لغوي، أو أن يكون قد نقله الشارع"{١٠١}. وهذه الأقوال لمن سلك هذا الطريق.

(وقالوا: إن "الرسول قد وَقَفَنَا علىٰ معاني الإيمان، وعلمنا من مراده علماً ضرورياً أن من قيل: إنّه صدّق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته علىٰ ذلك، ولا صلىٰ، ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله؛ بل كان مبغضاً للرسول، معادياً له يقاتله: أن هذا ليس بمؤمن"{١٠٨}. كما علمنا أنه رتَّب الفوز والفلاح علىٰ التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما. فقد قال ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إلـه إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**»(٤٠٦) * وقال أيضاً ﷺ: «**الحياء شعبة من الإيمان**»(٤٠٧) * وقال أيضاً ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيماناً أحسنُهم خُلقاً**»(٤٠٨) * وقال أيضاً ﷺ: «**البَذاذة من الإيمان**»(٤٠٩). فإذا كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمىٰ: إيماناً، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتىٰ تنتهيَ هذه الشعب إلىٰ إماطة الأذىٰ عن الطريق، فإنه من شُعب الإيمان. وهذه الشُّعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها [إجماعاً]، كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً، كترك إماطة الأذىٰ عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذىٰ. وكما أن شُعب الإيمان إيمان، فكذا شعب الكفر كفر، فالحكم بما أنزل الله ـ مثلاً ـ من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كفر. وقد قال ﷺ: «**من رأىٰ منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»(٤١٠)

---

(٤٠٦) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة، واللفظ لمسلم {(٣٥)، خ(٩)} باختلاف يسير. وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٦٩).

(٤٠٧) **متفق عليه**، وهو طرف من الحديث الذي قبله.

(٤٠٨) **صحيح**، رواه أبو داود وابن حبان والحاكم وأحمد وغيرهم {د(٢٦٨٢)، حب(٤٧٩)، ك١/٣، حم٢/٢٥٠}.

(٤٠٩) **حسن**، رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وأحمد والطبراني، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٤١) {د(٤١٦١)، هـ(٤١١٨)، ك١/٩١، حم في «الزهد» ٧، طب(٧٩٠)}. والمراد بـ«البذاذة» التواضع في اللباس، وترك التبجح به.

(٤١٠) مسلم باللفظين، وهو مخرج في «تخريج مشكلة الفقر» (٦٦) و«صحيح أبي داود» (١٠٣٤).

رواه **مسلم** {٤٩} = وفي لفظ: «**ليس وراء ذلك من الإيمان حبةُ خردل**» {م(٥٠)}. وروىٰ الترمذي {(٢٦٥٥) * د(٤٦٨١)} عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أحب لله، وأبغض لله، وأعطىٰ لله، ومنع لله: فقد استكمل الإيمان**»[٤١١] ومعناه ـ والله أعلم ـ أن الحب والبغض أصل حركة القلب، وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك، فإن المال آخر المتعلقات بالنفس، والبدن متوسط بين القلب والمال، فمن كان أول أمره وآخره كله لله، كان الله إلـٰهه في كل شيء، فلم يكن فيه شيء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصدُه ورجاؤه، فيكون مستكملاً الإيمان. إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الدالة علىٰ قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

وسيأتي {=٣٥٩} في كلام الشيخ رحمه الله في شأن الصحابة رضي الله عنهم: (وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان). فسمىٰ حب الصحابة إيماناً، وبغضهم كفراً.

وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النسفي {٤١٨ ـ ٥٠٨هـ، في التبصرة ٨٠٣} وغيره، عن استدلالهم بحديث شُعب الإيمان المذكور! وهو: أن الراوي قال: بضع وستون أو بضع وسبعون، فقد شهد الراوي بغفلة نفسه حيث شك فقال: بضع وستون أو بضع وسبعون، ولا يُظن برسول الله ﷺ الشك في ذلك! وأن هذا الحديث مخالف للكتاب!

فطعن فيه بغفلة الراوي ومخالفته الكتاب. فانظر إلىٰ هذا الطعن ما أعجبه! فإن تردد الراوي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه، مع أن البخاري رحمه الله إنما رواه: بضع وستون من غير شك[٤١٢] وأما الطعن بمخالفته الكتابَ، فأين في الكتاب ما يدل علىٰ خلافه؟! وإنما فيه ما يدل علىٰ وفاقه، وإنما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب.

وقالوا أيضاً: "وهنا أصل آخر، وهو: أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم ينفع بقية الأُخَر[٤١٣]، فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها وكونها نافعة، وإذا بقي تصديق القلب وزال الباقي فهذا موضع المعركة!

---

(٤١١) **صحيح**، وهو مخرج في «تخريج المشكاة» (٣٠ ـ ٣١)، و«الصحيحة» (٣٨٠).

(٤١٢) قلت: ورواه مسلم بلفظ: «**بضع وسبعون**» كما تقدم برقم (٤٠٦)، وهو **الأرجح عندي** كما هو مبين في المجلد المشار إليه من «الصحيحة».

(٤١٣) في الأصل: (الأجزاء).

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب، إذ لو أطاع القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة"{الصلاة ٥٤}. قال ﷺ: «**إن في الجسد مضغة إذا صَلَحَت صَلَحَ لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**» {خ(٥٢)، م(١٥٩٩)}(٤١٤) فمن صَلَحَ قلبه صَلَحَ جسده قطعاً، بخلاف العكس. وأما كونه "يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أُريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، فمسلَّم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء"{٣١٦}، فيزول عنه الكمال فقط.

والأدلة علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جدّاً: منها: "قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ ﴿٧٦﴾﴾ [مريم] ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ ﴿٤﴾﴾ [الفتح] ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]. وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها: إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمَن به؟! فهل في قول الناس: ﴿قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟! وهل في إنزال السكينة في قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟! وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقيناً، ويؤيد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة]"{١٨٠}. وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي {ـ ٣٧٣هـ} رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في «تفسيره» {٢/ ٨٣} عند هذه الآية، فقال: حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم الساباذي، قالا: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن العابد، قال: حدثنا يحيىٰ بن عيسىٰ، قال: حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي المحزَّم، عن أبي هريرة، قال: جاء وفد ثقيف إلىٰ رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «**لا، الإيمان**

---

(٤١٤) هو طرف من حديث **متفق عليه** عن النعمان بن بشير، وهو مخرج في «غاية المرام في تخريج الحلال والحرام» برقم (٢٠).

مكمل في القلب، زيادته ونقصانه شرك»[(٤١٥)] . فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير {٧٠١ ـ ٧٧٤هـ} رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الحديث؟ فأجاب: بأن الإسناد من أبي الليث إلىٰ أبي مطيع مجهولون لا يُعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة. وأما أبو مطيع {١١٥ ـ ١٩٩هـ}، فهو: الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وعمرو بن علي الفلّاس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي[(١/٤١٦)] ، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم. وأما أبو المهزم، الراوي عن أبي هريرة، وقد تصحَّف علىٰ الكاتب، واسمه: يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضاً، غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج {٨٢ ـ ١٦٠هـ}، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فَلسين لحدثهم سبعين حديثاً! * وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين[(٢/٤١٦)] . وقال ﷺ: **«لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»** {خ(١٥)، م(٤٤)}[(١/٤١٧)] . والمراد نفي الكمال، ونظائره كثيرة، وحديث شُعب الإيمان[(=٤٠٦)] ، وحديث الشفاعة، وأنه «**يخرج من النار من في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال ذرة من إيمان»**[(=٤٥٦)] فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السماوات والأرض سواء؟! * وإنما التفاضل بينهم بمعان أخر غير الإيمان؟! * وكلام الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في هذا المعنىٰ كثير أيضاً. منه: قول أبي الدرداء {ـ ٣٢هـ} رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "من فِقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فِقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينتقص * وكان عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله تعالىٰ عَزَّ وَجَلَّ[(٢/٤١٧)] * وكان ابن مسعود {ـ ٣٢هـ} رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول في دعائه: اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً {طب(٨٥٤٩)} * وكان معاذ بن جبل {٢٠ق هـ ـ ١٨هـ} رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن ساعة[(١/٤١٨)] * ومثله

---

(٤١٥) **موضوع** آفته أبو المهزم، فقد اتهمه شعبة كما ذكره الشارح وغيره، وأبو مطيع اتهمه الجوزقاني والذهبي بالوضع كما في «اللسان»، ونحوه ما سأذكره عن ابن حبان.

(١/٤١٦) قال في «المجروحين والضعفاء» (١/ ٢٥٠): «كان من رؤساء المرجئة، ممن يبغض السنن ومنتحليها، وهو الذي روىٰ. . » ثم ساق له هذا الحديث.

(٢/٤١٦) {خ(٣٠٤)، م(٨٠) ـ أبو سعيد. م(٧٩ و٨٠) ـ ابن عمر وأبو هريرة}.

(١/٤١٧) **متفق عليه** من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢/٤١٧) {أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٠٨؛ طبع المكتب الإسلامي) **وضعّفه محققه** الألباني}.

(١/٤١٨) رواه ابن أبي شيبة في «الإيمان» رقم (١٠٥ و١٠٧ بتحقيقي) وكذا أبو عبيد في =

عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه[(٤١٨/ ٢)] * وصح عن عمار بن ياسر {٥٧ق هـ ـ ٣٧هـ}{رضي الله عنهما} أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالَم[(٤١٩)] ذكره البخاري رحمه الله في «صحيحه»{١٧٧'}. وفي هذا القَدر كفاية وبالله التوفيق.

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلاً في مسمى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقاً عن العمل وعن الإسلام وتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام. فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿(٢) إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ . . .﴾ الآية [الأنفال] ﴿(١٤) إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ . . .﴾ الآية [الحجرات] ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨٣]. وقال ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...»**[(٤٢٠)] الحديث {خ(٢٤٧٥)، م(٥٧)} * **«لا تؤمنوا حتى تحابُّوا»** {م(٥٤)}[(٤٢١)] * **«من غشنا فليس منا»**[(٤٢٢)] * **«من حمل علينا السلاح فليس منا»**{١٢٩'}. وما أبعد قول من قال: إن معنى قوله: **«فليس منّا»**[(٤٢٣)]؛ أي

= «الإيمان» (٢٠) **بسند صحيح** عنه، وعلقه البخاري في «صحيحه» رقم (٢ ـ «مختصر البخاري»؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٤١٨/ ٢) {أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١١٦؛ طبع المكتب الإسلامي) **وضعّفه محققه** الألباني}.

(٤١٩) رواه ابن أبي شيبة في «الإيمان» رقم (١٣١) **بإسناد صحيح عنه موقوفاً**، وأورده البخاري في (الإيمان) {قبل (٢٨)} معلقاً مجزوماً موقوفاً، رقم (٩ ـ «مختصر البخاري») ورواه بعضهم مرفوعاً، وهو خطأ، كما قال أبو زرعة وغيره. ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٩٠ طبع مصطفى الحلبي). وقال: «إلا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع». وهو مخرج في تعليقي على «الكلم الطيب» (رقم ١٩٦؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٤٢٠) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة، ورواه ابن أبي شيبة رقم (٣٨ ـ ٤١ و٧٣) عنه وعن عائشة وابن أبي أوفى.

(٤٢١) رواه **مسلم** وأبو عوانة في «صحيحيهما» وغيرهما، وصححه الترمذي، وهو مخرج في «الإرواء» (٧٧٧).

(٤٢٢) رواه **مسلم**، وأبو عوانة في «صحيحيهما» وغيرهما، وصححه الترمذي والحاكم وهو مخرج في «الإرواء» (١٣١٩) {م(١٠١) ـ أبو هريرة وعنده جملتا الحمل والغش. م(١٠٢)، عو ١/ ٦٠، ت(١٣٣٧)، ك٢/ ٩}.

(٤٢٣) رواه **البخاري ومسلم** {خ(٦٨٧٤)، م(٩٨)، عو١/ ٦١ ـ ابن عمر. خ(٧٠٧١)، م(١٠٠)، ت(١٥٠٠) ـ أبو موسى. م(١٠١)، عو١/ ٦٠ ـ أبو هريرة وعند مسلم جملتا السلاح والغش}.

فليس مثلنا! فليت شعري! فمن لم يغشَّ يكون مثل النبي ﷺ وأصحابه!

أما إذا عطف عليه العمل الصالح، فاعلم أن ''عطف الشيء علىٰ الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذُكر لهما، والمغايرة علىٰ مراتب(٤٢٤): **أعلاها**: أن يكون متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءاً منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام:١] ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ [آل عمران:٢]، وهذا هو الغالب. **ويليه**: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة] ﴿﴿٩٢﴾ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة]''{١٣٨}. ''**الثالث**: عطف بعض الشيء عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٦] ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٧] ﴿﴿٦﴾ [وَإِذۡ أَخَذۡنَا] مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب]. ـ[''وفي مثل هذا وجهان: أحدهما: أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين. والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ: (الفقراء والمساكين) ونحوه مما تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران''] {مجموع ١٨/١٦٦} ـ. **الرابع**: عطف الشيء علىٰ الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالىٰ: ﴿﴿٢﴾ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر]. وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط، كقوله {عدي بن زيد، من الوافر}:

فألفىٰ قولها كذباً ومَينا

ومن الناس من زعم أن في القرآن من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة:٥٠] ''{١٤٢}. والكلام علىٰ ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العطف في الكلام يكون علىٰ هذه الوجوه، نظرنا في كلام الشارع: كيف ورد فيه الإيمانُ، فوجدناه ''إذا أُطلق يراد به ما يراد بلفظ البِر، والتقوىٰ، والدِّين، ودين الإسلام. ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان؟ فأنزل الله هذه الآية: ﴿﴿١٧٥﴾ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ . . .﴾ الآيات [البقرة]. قال محمد بن نصر {(٤٠٨)}: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، والمُلائي، قالا: حدثنا المسعودي، عن القاسم، قال: جاء رجل إلىٰ أبي ذر {ـ٣٢هـ} رضي الله عنه، فسأله عن الإيمان؟ فقرأ: ﴿﴿١٧٥﴾ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ . . .﴾ إلىٰ

(٤٢٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: ص(١٧٢) وما بعدها من كتاب «الإيمان».

آخر الآية [البقرة]، فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك، فقال: جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ [عليه] الذي قرأتُ عليك، فقال له الذي قلتَ لي، فلما أبىٰ أن يرضىٰ، قال: «**إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها**»(٤٢٥) {١٤٣'}. وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب. وفي «الصحيح» {خ(٥٣)، م(١٧)} قوله لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخُمس من المغنم**»(٤٢٦) ومعلوم أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان. وأي دليل علىٰ أن الأعمال داخلة في مسمىٰ الإيمان فوق هذا الدليل؟! فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد [مع] الجحود. وفي «المسند» {١٢٣٦٦} عن أنس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»(٤٢٧) وفي هذا الحديث دليل علىٰ المغايرة بين الإسلام والإيمان. ويؤيده حديث جبريل، وقد قال فيه النبي ﷺ: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»(٤٢٨) فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاثة: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً، كما أنه أُريد بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسان يكون مجرداً عن الإيمان. هذا محال. وهذا كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم

---

(٤٢٥) **ضعيف بهذا السياق والإسناد**، وعلته الانقطاع، واختلاط المسعودي، لكن صح الحديث من رواية أبي أمامة أن رسول الله ﷺ سأله رجل، فقال: يا رسول الله! ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئتك فأنت مؤمن»، قال: يا رسول الله ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء فدعه»، رواه الحاكم (١/ ١٤) وصححه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وإنما هو علىٰ شرط مسلم وحده، فإن ممطوراً لم يخرج له البخاري في «صحيحه». «الصحيحة» (٥٥٠).

(٤٢٦) أخرجه **البخاري ومسلم** عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤٢٧) **إسناده ضعيف**، فيه علي بن مسعدة، قال العقيلي في «الضعفاء»: قال البخاري: «فيه نظر»، وقال عبد الحق الأزدي في «الأحكام الكبرىٰ» (ق٣/ ٢): «حديث غير محفوظ».

(٤٢٨) أخرجه **مسلم** {٨} من حديث ابن عمر، والبخاري {(٥٠)، م(٩)} من حديث أبي هريرة نحوه.

مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [فاطر]. والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد. وهكذا من أتىٰ بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه معرض للوعيد. فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله من الإسلام. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين. وهذا كالرسالة والنبوة، فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبي، ولا ينعكس”{١٠/'}.

“وقد صار الناس في مسمىٰ الإسلام علىٰ ثلاثة أقوال: فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة؛ وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سُئل عن الإسلام والإيمان حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان [بالإيمان] بالأصول الخمسة(٤٢٩) ـ وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلوا معنىٰ قول الرسول ﷺ: «**إن الإسلام شهادة أن لا إلـه إلا الله وإقام الصلاة...**»(٤٣٠) الحديث: شعائر الإسلام. والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبي ﷺ: «**اللهم لك أسلمتُ وبك آمنت**» {خ(١١٢٠)، م(٧٦٩)}(٤٣١). وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة ـ. فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب النبي ﷺ. وأما إذا أُفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أُفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلماً ولا يقال له مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلامُ الإيمانَ؟ فيه النزاع المذكور. وإنما وعد الله بالجنة في القرآن، وبالنجاة من النار باسم الإيمان، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ

(٤٢٩) **مسلم**، وهو حديث جبريل المتقدم آنفاً.

(٤٣٠) **متفق عليه** {تقدم (٤٢٨)}.

(٤٣١) **متفق عليه** من حديث ابن عباس. وهو طرف من دعاء النبي ﷺ في استفتاح صلاة الليل. انظر: «صفة الصلاة».

لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس] وقال تعالىٰ: ﴿﴿١٩﴾ سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد] وأما اسم الإسلام مجرداً فما عُلق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه، وبه بعث النبيين، ﴿﴿٨٣﴾ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران] ”{٢٠٤”}.)

فالحاصل أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرىٰ، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان وإحداهما مرتبطة بالأخرىٰ في المعنىٰ والحكم، كشيء واحد. كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان [له]، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه. ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران، منها: “لفظ الكفر والنفاق، فالكفر (إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾﴾ [المائدة]. ونظائره كثيرة. وإذا قُرن بينهما كان الكافر مَن أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه”{٤٧'}. وكذلك لفظ البر والتقوىٰ، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة) والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان، قوله تعالىٰ: ﴿﴿١٤﴾ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا . . .﴾ إلىٰ آخر السورة [الحجرات]. وقد اعتُرض علىٰ هذا بأن معنىٰ الآية: ﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾: اِنْقَدْنا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولِي المفسرين في هذه الآية الكريمة. وأجيب بالقول الآخر، ورُجح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الإيمان، لا أنهم منافقون، كما نفىٰ الإيمان عن القاتل، والزاني، والسارق، ومن لا أمانة له. ويؤيد هذا سياق الآية، فإن السورة من أولها إلىٰ هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة، ثم قال: ﴿﴿١٥﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ . . .﴾ الآية [الحجرات]، يعني ـ والله أعلم ـ: أن المؤمنين الكاملي الإيمان، هم هؤلاء، لا أنتم، بل أنتم منتف عنكم الإيمان

الكامل. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذن لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفىٰ عنهم الإسلام، كما نفىٰ عنهم الإيمان، ونهاهم أن يمنُّوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يمنُّوا به علىٰ رسوله، ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون:١]. والله أعلم بالصواب.

وينتفي بعد هذا التقرير والتفصيل دعوىٰ الترادف، وتشنيعُ من ألزم بأن الإسلام لو كان [هو] الأمور الظاهرة لكان ينبغي ألّا يقابل بذلك، ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا ظاهر الفساد، فإنه قد تقدم {=٢٥٣} تنظير الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد. فانظر إلىٰ كلمة الشهادة، فإن النبي ﷺ قال: «**أُمرت أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا: لا إلـٰه إلا الله...**»[٤٣٢] الحديث، فلو قالوا: لا إلـٰه إلا الله، وأنكروا الرسالة: [ما] كانوا يستحقون العصمة، بل لا بد أن يقولوا: لا إلـٰه إلا الله قائمين بحقها، ولا يكون قائماً بـ(لا إلـٰه إلا الله) حق القيام، إلا من صدق بالرسالة، وكذا من شهد أن محمداً رسول الله، [لا يكون قائماً بهذه الشهادة حق القيام، إلا من صدق هذا الرسول في كل ما جاء به. فانتظمت التوحيد، وإذا ضممت شهادة أن لا إلـٰه إلا الله إلىٰ شهادة أن محمداً رسول الله]: كان المراد من شهادة أن لا إلـٰه إلا الله إثبات التوحيد، ومن شهادة أن محمداً رسول الله إثبات الرسالة. كذلك الإسلام والإيمان: إذا قرن أحدهما بالآخر ـ كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب]، وقوله ﷺ: «**اللهم لك أسلمت وبك آمنت**» {خ(١١٢٠)، م(٧٦٩)}[٤٣٣] ـ كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر * وكما قال ﷺ: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**» {مم/٣/١٣٥(١٢٣٦٦)}[٤٣٤] وإذا انفرد أحدهما شَمِلَ معنىٰ الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يقال ـ في قوله تعالىٰ: ﴿{كَفَّٰرَتُهُۥ} إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٩١] ـ: إنه يعطىٰ المقلُّ دون المعدِم، أو

(٤٣٢) متفق عليه من حديث جمع من الصحابة، وهو حديث **متواتر** كما قال السيوطي، وقد خرجت طائفة من طرقه في «الأحاديث الصحيحة» (٤٠٧) {وتقدم (١٢)}.

(٤٣٣) **متفق عليه**، كما تقدم قريباً رقم (٤٣١).

(٤٣٤) **ضعيف** كما سبق آنفاً بالحديث رقم (٤٢٧).

بالعكس؟! وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

ويندفع أيضاً تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم؟ أو أسلم ولم يؤمن؟ في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله! ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالىٰ يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غيريْن، وقد قيل لرسول الله ﷺ: ما لك عن فلان والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: «**أو مسلماً**» {خ(٢٧)، م(١٥٠)}[٤٣٥] قالها ثلاثاً، فأثبت له الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء؛ كان مخالفاً، والواجب رد موارد النزاع إلىٰ الله ورسوله. وقد يتراءىٰ في بعض النصوص معارضة، ولا معارضة بحمد الله تعالىٰ، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاج ـ بقوله تعالىٰ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات] ـ علىٰ ترادف الإسلام والإيمان، فلا حجة فيه، لأن البيتَ المخرج كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة ﷺ، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة! وقد حكىٰ الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد {٩٨ ـ ١٧٩هـ}، [وأن حماد بن زيد] لما روىٰ له حديث: أي الإسلام أفضل. . .[٤٣٦] إلىٰ آخره، قال له: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل، قال: «**الإيمان**»، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بِمَ أُجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ.

) ومن ثمرات هذا الاختلاف: مسألة "الاستثناء في الإيمان[٤٣٧]، وهو أن يقول

---

(٤٣٥) **متفق عليه** من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٤٣٦) **متفق عليه** من حديث أبي موسىٰ الأشعري، ولهما نحوه من حديث ابن عمرو. وانظر لفظهما إن شئت في «مختصر البخاري» (٨ و٩).

{**نقول**: لكن لفظهما مختلف عن موضع الشاهد الذي أخرجه أحمد ٤/ ١١٤ وساقه ابن تيمية في «الإيمان» (٨ و٢٠٨ و٢١١؛ طبعة المكتب الإسلامي) وهو في «ضعيف الترغيب» (٦٨٦)، والقصة في «التمهيد» ٩/ ٢٤٧}.

(٤٣٧) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٤٢٩ ـ ٤٦٠) من {ج ٧} «مجموع الفتاوىٰ».

[أيِ] الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه علىٰ ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

أما من يوجبه فلهم **مأخذان**: **أحدهما**: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يتعقّبه الكفر فيموت صاحبه كافراً: ليس بإيمان، كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال، والصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكُلّابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعدُ!"{٣٣٤'} "وليس هذا قول السلف، ولا كان يعلل بهذا من يستثني من السلف في إيمانه"{٣٣٦}، وهو فاسد، فإن الله تعالىٰ قال: ﴿(٣٠) قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران]، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول، فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة. ثم صار إلىٰ هذا القول طائفة غَلَوْا فيه، حتىٰ صار الرجل منهم يستثني "في الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القَبول. ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله! هذا حبل إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شك فيه! يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره!"{٣٣٧} "**المأخذ الثاني**[٤٣٨]: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار؛ فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين، القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله المقربين! وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات علىٰ هذه الحال. وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوَّزوا ترك الاستثناء، بمعنىً آخر، كما سنذكره {=٢٥٧} إن شاء الله تعالىٰ"{٣٤٨}. ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه[٤٣٩]، كما "قال تعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ

---

(٤٣٨) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٤٤٦) من كتاب «الإيمان».

(٤٣٩) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٤٥٠) من كتاب «الإيمان».

ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**» {م(٢٤٩ * ٩٧٤ * ٩٧٥)}[(٤٤٠)] * وقال أيضاً: «**إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله**» {م(١١١٠ * ١١٠٨) * غ(٥٠٦٣)}[(٤٤١)] "{٣٥١}. ونظائر هذا.

) وأما من يحرمه، فكل من جعل "الإيمان شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنىٰ في إيمانه فهو شاكٌّ فيه، وسَمَّوُا الذين يستثنون في إيمانهم الشكَّاكة"{٣٣٤}. وأجابوا عن الاستثناء ـ الذي في قوله تعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧] ـ بأنه "يعود إلىٰ الأمن والخوف، فأما الدخول فلا شك فيه! وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم، لأنه علم أن بعضهم يموت! وفي كلا الجوابين نظر؛ فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض، فإن الله قد علم من يدخل فلا شك فيه أيضاً، فكان قول: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم علىٰ أن يفعله لا محالة: والله لأفعلنَّ كذا إن شاء الله، لا يقولها لشكٍّ في إرادته وعزمه"{٣٥٤'}، "ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده"{٣٥٦}. وأُجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو: أنه قال [ذلك] تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هذا المعنىٰ مراداً من النص: نظر فإنه ما سيق الكلام له إلا أن يكون مراداً من إشارة النص. وأجاب الزمخشري {٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ} بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون الملك قد قاله، فأثبت قرآناً! أو أن الرسول قاله! [فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله! فيدخل في وعيد من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر]. نسأل الله العافية].

وأما من يجوز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها؛ فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه مُنع من الاستثناء، وهذا مما [لا] خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

---

(٤٤٠) أخرجه **مسلم** من حديث عائشة رضي الله عنها. انظر: «أحكام الجنائز وبدعها» (ص١٨٩؛ طبعة المكتب الإسلامي).

(٤٤١) أخرجه **مسلم**، والبخاري نحوه.

يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال] وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات]. فالاستثناء حينئذ جائز. وكذلك "من استثنىٰ (وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنىٰ تعليقاً للأمر بمشيئة الله، لا شكّاً في إيمانه"{مجموع ١٨/٢٧٩}. وهذا القول في القوة كما ترىٰ.)

٦٣ ـ قوله: (وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق).

يشير الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بذلك إلىٰ الرد علىٰ الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر، وإن كان قطعيَّ السند، لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن علىٰ الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يُحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدُّوا علىٰ القلوب معرفة الرب تعالىٰ وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس علىٰ قضايا وهمية، ومقدمات خيالية[٤٤٢]، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية! وهي في التحقيق ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٨﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٣٩﴾﴾ [النور]. ومن العجب أنهم قدموها علىٰ نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا[٤٤٣] بالعقول الصحيحة المؤيَّدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية. ولو حكَّموا نصوص الوحي لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص علىٰ بدعته، وما ظنه معقولاً: فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمىٰ رده تفويضاً! أو حرفه، وسمىٰ تحريفه تأويلاً! فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة: ألّا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ رَحِمَهُ اللهُ. وكما قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: سمعت

---

(٤٤٢) في الأصل: (خالية).

(٤٤٣) في الأصل: (ولم يظفروا بقضايا).

الحميدي {ـ ٢١٩هـ} يقول: كنا عند الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال: قضىٰ فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟! فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بِيعة! تراني علىٰ وسطي زنار؟! أقول لك: قضىٰ رسول الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟! ونظائر ذلك في كلام السلف كثير. وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ ﴿٣٦﴾ [الأحزاب].

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقَبول، عملاً به وتصديقاً له: يفيد العلم [اليقيني] عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر. ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**إنما الأعمال بالنيات**» {خ(١)، م(١٩٠٧)}[(٤٤٤)] * وخبر ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: نهىٰ عن بيع الولاء وهبته {خ(٢٥٣٥)، م(١٥٠٦)}[(٤٤٥)] * وخبر أبي هريرة: «**لا تُنكح المرأة علىٰ عمتها ولا علىٰ خالتها**» {خ(٥١٠٩)، م(١٤٠٨)}[(٤٤٦)] * وكقوله: «**يحرُم من الرَّضاع ما يحرُم من النسب**»[(٤٤٧)]، وأمثال ذلك. وهو نظير خبر الذي أتىٰ {٢هـ} مسجد قُباء، وأخبر أن القبلة تحولت إلىٰ الكعبة، فاستداروا إليها[(٤٤٨)] وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحاداً، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسَل إليهم يقولون: لا نقبله لأنه خبر واحد! وقد قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ ﴿٣٣﴾ [التوبة. الصف:٩]. فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته علىٰ خلقه، لئلا تَبْطُلَ حججه وبيناته.

ولهذا فضح الله من كذَب علىٰ رسوله في حياته وبعد وفاته، وبيَّن حاله للناس. قال سفيان بن عيينة {١٠٧ ـ ١٩٨هـ}: ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث. وقال عبد الله بن المبارك {١١٨ ـ ١٨١هـ}: لو هَمَّ رجل في السَّحَرِ[(٤٤٩)] أن يكذب في الحديث، لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب. وخبر الواحد وإن كان يحتمل

---

(٤٤٤) **متفق عليه**، من حديث عمر، وهو أول حديث في «صحيح البخاري».

(٤٤٥) **متفق عليه** من حديث ابن عمر.

(٤٤٦) **متفق عليه**، وهو مخرج في «الإرواء» برقم (١٨٨٢).

(٤٤٧) **متفق عليه** من حديث عائشة، وهو في «الإرواء» أيضاً (١٨٧٦) {خ(٢٦٤٥)، م(١٤٤٧) ـ ابن عباس. خ(٢٦٤٦)، م(١٤٤٤) ـ عائشة}.

(٤٤٨) **متفق عليه** من حديث البراء بن عازب، وانظر: لفظه وتخريجه في «صفة الصلاة» {(ص٥٠، ٥١ ط١٤ ـ المكتب الإسلامي)} {خ(٤١)، م(٥٢٥) ـ البراء. خ(٧٢٥١)، م(٥٢٦) ـ ابن عمر. م(٥٢٧) ـ أنس}.

(٤٤٩) في الأصل: (السجن).

الصدق والكذب؛ ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سيرةِ الرواة، ليقف علىٰ أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وكانوا بحيث لو قُتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة يتقولها علىٰ رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك. وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، فهم يَزَكُ الإسلام(٤٥٠) وعصابة الإيمان، وهم نقاد الأخبار، وصيارفة الأحاديث. فإذا وقف المرء علىٰ هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم: ظهر له العلم فيما نقلوه وَرَوَوْه. ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث نهم [من] العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره، ما ليس لغيرهم به شعور، فضلاً أن يكون معلوماً لهم أو مظنوناً. كما أن النحاة عندهم من أخبار سيبويه {٨٤١ ـ ١٨٠هـ} والخليل {١٠٠ ـ ١٧٠هـ} وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط {٤٦٠؟ ـ ٣٧٧؟ق.م} وجالينوس {١٢٩ ـ ١٩٩؟م} ما ليس عند غيرهم، وكل ذي صنعة هو أخبر بها من غيره، فلو سألت البقال عن أمر العطر، أو العطار عن البَزِّ، ونحو ذلك! لعد ذلك جهلاً كثيراً.

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:٩]: مستنداً لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته(٤٥١) خواطرهم وأفكارهم: ردوه بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:٩]، تلبيساً منهم وتدليساً علىٰ من هو أعمىٰ قلباً منهم، وتحريفاً لمعنىٰ الآي عن مواضعه. ففهموا من أخبار الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه(٤٥٢) يقتضي إثباتُها التمثيلَ بما(٤٥٣) للمخلوقين! ثم استدلوا علىٰ بطلان ذلك بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تحريفاً للنصين! ويصنفون الكتب، ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذي أمر الله به وجاء من عنده، ويقرؤون كثيراً من القرآن ويفوضون معناه إلىٰ الله تعالىٰ، من غير تدبّر لمعناه الذي بيّنه الرسول، وأخبر أنه معناه الذي أراده الله. وقد ذم الله تعالىٰ أهل الكتاب الأول علىٰ هذه الصفات الثلاث، وقص علينا ذلك من خبرهم لنعتبر وننزجر عن مثل طريقتهم. فقال تعالىٰ:

---

(٤٥٠) {اليَزَك؛ كلمة فارسية، تطلق على: الحَرَس. قال ابن القيم في «الكافية» (١٢٢؛ طبع المكتب الإسلامي):

يَزَكٌ على الإسلام بل حِصنٌ له ... يأوي إليه عساكر الفرقان}.

(٤٥١) في الأصل: (وصفته).

(٤٥٢) في الأصل: (إنها).

(٤٥٣) في الأصل: (بها).

﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾ . . .﴾، إلىٰ أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة] والأماني: التلاوة المجردة، ثم قال تعالىٰ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة]. فذمهم علىٰ نسبة ما كتبوه إلىٰ الله، وعلىٰ اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسب إلىٰ الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضاً من الدنيا مالاً أو رياسة. نسأل الله تعالىٰ أن يعصمنا من الزلل، في القول والعمل، بمنّه وكرمه.

ويشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: **(من الشرع والبيان)** إلىٰ أن ما صح عن النبي ﷺ نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله في كتابه العزيز، وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

٦٤ ـ وقوله: (وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالحقيقة ومخالفة الهوىٰ، وملازمة الأولىٰ).

وفي بعض النسخ: (بالخشية والتقىٰ) بدل قوله: (بالحقيقة). ففي العبارة الأولىٰ يشير إلىٰ أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بعضه أقوىٰ من بعض وأثبت، كما تقدم {=٢٣٩} تنظيره بقوة البصر وضعفه. وفي العبارة الأخرىٰ يشير إلىٰ أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه. والمعنىٰ الأول أظهر قوة، والله أعلم بالصواب.

٦٥/ ١ ـ قوله: (والمؤمنون كلهم أولياء الرحمٰن).

ش: قال تعالىٰ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ الآية [يونس]. الولي: من الوَلاية بفتح الواو، التي هي ضد العداوة. وقد قرأ حمزة {٨٠ـ١٥٦هـ}: ﴿مَا لَكُم مِّن وِلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، بكسر الواو، والباقون بفتحها. وقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النصرة، وبالكسر الإمارة. قال الزجّاج {٢٤١ـ٣١١هـ}: وجاز الكسر، لأن في تولي [بعض] القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل: الخياطة ونحوها. فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالىٰ وليُّهم، قال الله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۖ [وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ

إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ]. . .﴾ الآية [البقرة] وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد] ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ [وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ] بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ . . .﴾ الآية [التوبة: ٧٢] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ . . .﴾ إلىٰ آخر السورة [الأنفال] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة]. فهذه النصوص [كلها] ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم. فالله يتولىٰ عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضىٰ عنهم ويرضون عنه، ومن عادىٰ له ولياً فقد بارزه بالمحاربة(=٤٥٨) وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجة إليه، قال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء]. فالله تعالىٰ ليس له ولي من الذل، بل ﴿لِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ﴾ [فاطر: ١٠] خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه[٤٥٤] لذله وحاجته إلىٰ ولي ينصره.

والولاية أيضاً نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة: فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِۚ﴾ [يونس]، فـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾: منصوب علىٰ أنه صفة أولياء الله، أو بدل منه، أو بإضمار (أمدح)، أو مرفوع بإضمار (هم)، أو خبر ثان لـ ﴿إِنَّ﴾، وأجيز فيه الجر، بدلاً من ضمير ﴿عَلَيْهِمْ﴾. وعلىٰ هذه الوجوه كلها، فالولاية لمن كان من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث. وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابّه ومَسَاخطه، ليست بكثرة صوم ولا صلاة، ولا تملق ولا رياضة. وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مبتدأ، والخبر: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾، وهو بعيد، لقطع الجملة عمّا قبلها، وانتثار نظم الآية.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوىٰ وفجور، ونفاق وإيمان. وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم {=٢٤٢}

---

(٤٥٤) في الأصل: (يتوالىٰ).

في الإيمان. ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنىٰ: أولىٰ من موافقته في المعنىٰ وحده، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا . . .﴾ الآية [الحجرات: ١٤]. وقد تقدم {=٢٥٣} الكلام علىٰ هذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين علىٰ أصح القولين. وقال ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خَلّة منهن كانت فيه خَلّة من النفاق حتىٰ يدعها: إذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدَرَ، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر**»(٤٥٥) وفي رواية: «**وإذا ائتمن خان**» بدل: «**وإذا وعد أخلف**» أخرجاه في «**الصحيحين**» * وحديث: (شُعب الإيمان) {خ(٩)، م(٣٥)}(=٤٠٦) تقدم * وقوله ﷺ: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**» {ت(٢٥٩٨) * خ(٧٥١٠)، م(١٩٣)(٣٢٦)}(٤٥٦) فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلَّد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار علىٰ قدر [ما معه] من ذلك، ثم يُخرج من النار. فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق. وأما ما يُروىٰ مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله، لا هم يدرون به، ولا هو يدري بنفسه**»(٤٥٧)؛ فـ**لا أصل له**، وهو كلام **باطل**، فإن الجماعة قد يكونون كفاراً، وقد يكونون فساقاً يموتون علىٰ الفسق وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ . . .﴾ الآية [يونس]. والتقوىٰ هي المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ . . .﴾ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة]. وهم قسمان: مقتصدون، ومقربون. فالمقتصدون: الذين يتقربون إلىٰ الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح. والسابقون: الذين يتقربون إلىٰ الله بالنوافل بعد الفرائض. كما في «صحيح البخاري» {؟} عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالىٰ: من عادىٰ لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرَّب إليّ عبدي بمثل أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل، حتىٰ أحِبَّه، فإذا أحببته كنتُ**

---

(٤٥٥) متفق عليه، وسبق بالحديث رقم (٣٧٢).

(٤٥٦) **متفق عليه**.

(٤٥٧) باطل لا أصل له كما قال المؤلف.

سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطِش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموتَ وأكره مَسَاءته»[٤٥٨] . والولي: خلاف[٤٥٩] العدو، وهو مشتق من الولاء{الولي} وهو الدنو والتقرب، فولي الله: هو من والىٰ الله بموافقته في محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢]. قال أبو ذر {ـ٣٢هـ} رضي الله عنه: لما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: **«يا أبا ذر! لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم»**[٤٦٠] . فالمتقون يجعل الله لهم مخرجاً مما ضاق علىٰ الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضارّ، ويَجْلِبُ لهم المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها، من المكاشفات والتأثيرات.

٦٥/ ٢ ـ قوله: (وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن).

ش: أراد أكرم المؤمنين هو الأطوعُ لله والأتبعُ للقرآن، وهو الأتقىٰ، والأتقىٰ هو الأكرم، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]. وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا فضل لعربي علىٰ عجمي، ولا لعجمي علىٰ عربي، ولا لأبيض علىٰ أسود، ولا لأسود علىٰ أبيض: إلا بالتقوىٰ، الناس من آدم، وآدم من تراب»**[٤٦١] وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم "في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما علىٰ الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلىٰ ذات الفقر والغنىٰ، وإنما يرجع إلىٰ الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في

---

(٤٥٨) **صحيح** لإخراج البخاري {٦٥٠٢} إياه، وإسناده قوي لغيره، له طرق وشواهد عدة، خرجتها في «الأحاديث الصحيحة» (١٦٤٠)، **لكن لفظ المبارزة ليس عند البخاري**، وإنما هو عند غيره من حديث أبي أمامة بسند **فيه ضعيفان**، كما بينته هناك. وقد كنت توقفت فيه قبل سنين، ثم يسر الله تعالىٰ لي جمع كثير من طرقه، وحققت الكلام عليها، فتبين لي أنه صحيح بمجموعها، وأودعت تفصيل ذلك في الموضع المشار إليه، وعليه استجزت إيراده في كتابي الكبير «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (١٧٨٢).

(٤٥٩) في الأصل: (من القرب).

(٤٦٠) **ضعيف**، رواه أحمد والحاكم بسند فيه انقطاع {حم٥/ ١٧٨، ك٢/ ٤٩٢، هـ(٤٢٢٠)}.

(٤٦١) **صحيح لكن عزوه لـ «السنن» وهم**، فإنه لم يروه أحد منهم، وإنما هو في «مسند الإمام أحمد» {٥/ ٤١١ (٢٣٤٧٩)}. وتنظر «الصحيحة» (٢٧٠٠). **نقول**: ولعله اختلط علىٰ الشارح بحديث أبي داود (٥١١٦)}.

نفسها. فإن التفضيل عند الله بالتقوىٰ وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنىً. ولهذا ـ والله أعلم ـ قال عمر رضي الله عنه: الغنىٰ والفقر مطيتان، لا أبالي أيهما ركبت. والفقر والغنىٰ ابتلاء من الله تعالىٰ لعبده، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ ﴿١٥﴾ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٦﴾﴾ الآية [الفجر]. فإن استويا ـ الفقير الصابر والغنيُّ الشاكر ـ في التقوىٰ، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنىٰ لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر. ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان [نصف] صبر ونصف شكر، فكل منهما لا بد له من صبر وشكر. وإنما أخذ الناس فرعاً من الصبر وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فجرَّدوا غنياً منفقاً متصدقاً باذلاً ماله في وجوه القُرَب شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرغاً لطاعة الله ولأداء العبادات صابراً علىٰ فقره. وحينئذ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا تساوت درجتهما. والله أعلم"{مدارج ٢/ ٤٤٢'}. ولو صح التجريد، لصح أن يقال: أيما أفضل معافىً شاكر، أو مريض صابر، ومطاع شاكر، أو مهان صابر، وآمن شاكر، أو خائف صابر؟ ونحو ذلك.

٦٦ ـ قوله: (والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالىٰ).

ش: تقدم {=٢٠٨'} أن هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق علىٰ صحته، حين جاء إلىٰ النبي ﷺ علىٰ صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام؟ فقال: «**أن تشهد لا إلـه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتيَ الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً**» {م(٨) * غ(٥٠)، م(٩)}[(٤٦٢)]، وسأله عن الإيمان؟ فقال: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره**»، وسأله عن الإحسان؟ فقال: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» * وقد ثبت في «الصحيح» {م(٧٢٦)} عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتيِ الفجر تارة بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ [الكافرون]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص]. وتارة بآيتي الإيمان والإسلام: التي في سورة البقرة: ﴿﴿١٣٦﴾ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا . . .﴾ الآية [البقرة]، والتي في آل عمران: ﴿﴿٦٤﴾ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟

(٤٦٢) متفق عليه، وقد تقدم {(٢٨٣)}.

﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ . . .﴾(٤٦٣) الآية [آل عمران] {م(٧٢٧)}. [و] فسر ﷺ الإيمان في حديث ''وفد عبد القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خُمس ما غنمتم**» {خ(٥٣)، م(١٧)}(٤٦٤) ومعلوم أنه لم يُرِد [أن] هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إيمان القلب. فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان'' {الإيمان ١٠'}، وقد تقدم {=٢٤٦} الكلام على هذا. ( )

''والكتاب والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة'' {الإيمان ١٠٥'}. فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ . . .﴾ الآية [الأنفال] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ . . .﴾ الآية [الحجرات]. و''قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء]، فنفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية: دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد؛ لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب، الذي وُعد أهلُه بدخول الجنة بلا عذاب'' {الإيمان ٣٤}. ولا يقال: إن بين تفسير النبي ﷺ الإيمان في حديث جبريل وتفسيره إياه في حديث وفد عبد القيس معارضة، لأنه فسر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسير الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمن للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره. بخلاف حديث وفد عبد القيس، لأنه فسره ابتداء، لم يتقدم قبله تفسير الإسلام. ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رحمه الله من تفسير الإيمان، فحديث وفد عبد القيس مشكل عليه.

''ومما يُسأل عنه(٤٦٥): أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من (

---

(٤٦٣) **مسلم** {٧٢٧}، وهو في «صفة الصلاة» {ص٨١، ط١٤؛ المكتب الإسلامي}.

(٤٦٤) **متفق عليه** {تقدم (٤٢٦)}.

(٤٦٥) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٣١٤) من كتاب «الإيمان».

الخصال الخمس التي أجاب [بها] النبي ﷺ في حديث جبريل المذكور، فلم قال: إن الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده. والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً، الذي يجب لله عبادةً محضةً علىٰ الأعيان، فيجب علىٰ كل من كان قادراً عليه، ليعبد ﴿ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢ و١٢]، وهذه هي الخمس، وما سوىٰ ذلك فإنما يجب بأسباب مصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضاً علىٰ الكفاية كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك. وإما أن يجب[٤٦٦] بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه، من قضاء الديون، ورد الأمانات والغصوب، والإنصاف من المظالم، من الدماء والأموال والأعراض، وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك، فإن الواجب من ذلك علىٰ زيد غير الواجب علىٰ عمرو. بخلاف صوم رمضان وحج البيت والصلوات الخمس والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقاً ماليّاً فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن يفعلها الغير عنه بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار. وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته، ويطالب بها الكفار. وما يجب حقّاً لله تعالىٰ، كالكفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنىٰ العقوبة، ولهذا كان التكليف شرطاً في الزكاة، فلا تجب علىٰ الصغير والمجنون"{الإيمان ٢٤٥"} عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالىٰ، علىٰ ما عرف في موضعه.

وقوله: **(والقدر خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالىٰ)** تقدم قوله ﷺ في حديث جبريل: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**» {م(٨) * غ(٥٠)، م(٩)}[٤٦٧] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ۝٧٧ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ . . .﴾ الآية [النساء].

---

(٤٦٦) {في المطبوع: (ما يجب) وهو مخالف لما في كتاب «الإيمان»}.

(٤٦٧) **متفق عليه علىٰ التفصيل المشار إليه قبل قليل.**

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ وبين قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾؟ قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة، [كلها من عند الله]، وقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾: أي ما أصابك من سيئة من الله فبذنب نفسك عقوبةً لك، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ:٢٨]. يدل علىٰ ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ (وأنا كتبتها عليك). والمراد بالحسنة هنا: النعمة، وبالسيئة: البلية، في أصح الأقوال. وقد قيل: الحسنة: الطاعة، والسيئة: المعصية. [و] قيل: الحسنة: ما أصابه يوم بدر، والسيئة: ما أصابه يوم أُحُد. والقول الأول شامل لمعنىٰ القول الثالث. "والمعنىٰ الثاني ليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجميع مقدر، فإن المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولىٰ، فتكون من سيئات الجزاء، مع أنها من سيئات العمل، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولىٰ" {الفتاوىٰ العراقية ٢/٩٨٣}، كما دل علىٰ ذلك الكتاب والسنة. "وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالىٰ: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، فإنهم يقولون: إن فعل العبد ـ حسنةً كان أو سيئةً ـ فهو منه لا من الله! والقرآن قد فرق بينهما، وهم لا يفرقون، ولأنه قال تعالىٰ: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء. وقوله بعد هذا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِن سَيِّئَةٍ﴾، [مثل قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾]. وفرّق سبحانه بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان" {العراقية ٢/٩٨٨}، لأن "الحسنة مضافةٌ إلىٰ الله، إذ هو أحسنَ بها من كل وجه، فما من وجه من أوجهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئةً قط، بل فعله كله حسن وخير.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «**والخير كله بيديك، والشر ليس إليك**» {م(٧٧١)}. أي: فإنك لا تخلق شرّاً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمةٌ، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرّ جزئي إضافي، فأما شر كُليٌّ، أو شر مطلق: فالرب سبحانه منزه عنه. وهذا هو الشر الذي ليس إليه، ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات،

كقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٨. الزمر: ٥٩]، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧]، وإما أن يضاف إلىٰ السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾﴾ [الفلق]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن] ؟؟{العراقية ٢/ ٩٩٩'}، ؟؟وليس إذا خلق ما يتأذىٰ به بعضُ الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدُر قدرَه إلا الله تعالىٰ، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة: يكون شرّاً كليّاً [عامّاً]، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً أو مصلحةً للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عامٍّ. وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيد كذاباً عليه بالمعجزات التي أيّد بها الصادقين، فإن هذا شرّ عام للناس، يضلهم، فيفسدُ عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم. وليس هذا كالملك الظالم [والعدو، فإن الملك الظالم] لا بد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدّر كثرةُ ظلمه، فذاك خير في الدين، كالمصائب، تكون كفارةً لذنوبهم، ويثابون علىٰ الصبر عليه، ويرجعون فيه إلىٰ الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو. ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدةً، وأما المتنبئون الكذابون فلا يطيل تمكينهم، بل لا بد أن يهلكهم، لأن فسادهم عامّ في الدين والدنيا والآخرة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة] ؟؟{الفتاوىٰ العراقية ٢/ ١٠٠٠'}.

؟؟وفي قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ ـ من الفوائد[٤٦٨]: أن العبد لا يطمئن إلىٰ نفسه ولا يسكن إليها، فإن الشر كامنٌ فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساؤوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلىٰ الذنوب، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه علىٰ طاعته. فبذلك يحصُل له كل خير، ويندفع عنه كل شر.

ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٦﴾ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة]. فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانه علىٰ طاعته وترك معصيته، فلم يصبه شر، لا في الدنيا ولا في الآخرة. لكن الذنوب هي لوازم نفس الإنسان، وهو محتاج إلىٰ الهدىٰ كل لحظة، وهو إلىٰ الهدىٰ أحوج منه إلىٰ الطعام والشراب. ليس كما يقوله

---

(٤٦٨) قال الشيخ عفيفي: انظر: (١٤/ ٣١٩) من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

بعض المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يسأل الهدىٰ؟! وإن المراد التثبيت، أو مزيد الهداية! بل العبد محتاج إلىٰ أن يعلّمه الله ما يفعله من تفاصيل أحواله، وإلىٰ ما يتركه من تفاصيل الأمور، في كل يوم، وإلىٰ أن يلهمه أن يعمل ذلك. فإنه لا يكفي مجردُ علمه إن لم يجعله مريداً للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلم حجةً عليه، ولم يكن مهتدياً. و{العبد} محتاجٌ إلىٰ أن يجعله {الله} قادراً علىٰ العمل بتلك الإرادة الصالحة، فإن المجهول لنا من الحق أضعافُ المعلوم، وما لا نريد فعله تهاوناً وكسلاً مثلُ ما نريده أو أكثر منه أو دونه، وما لا نقدِر عليه مما نريده كذلك، وما نعرف جملته ولا نهتدي لتفاصيله فأمرٌ يفوتُ الحصر. ونحن محتاجون إلىٰ الهداية التامة، فمن كمُلت له هذه الأمور كان سؤالهُ سؤالَ تثبيت، وهي آخر الرتب. وبعد ذلك كله هدايةٌ أخرىٰ، وهي الهداية إلىٰ طريق الجنة في الآخرة. ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة، لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلىٰ شيء أحوجَ منهم إلىٰ هذا الدعاء. فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر" {الفتاوىٰ العراقية ٢/١٠٣١'}، فقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله[(٤٦٩)]، وأن الحسنات كلها من الله تعالىٰ. وإذا كان الأمر كذلك "وجب أن يُشكر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألّا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو. فأوجب ذلك توحيدَه، والتوكلَ عليه وحده، والشكر له وحده، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «**ربنا لك الحمد، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه**»[(٤٧٠)] * «**ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما شئتَ من شيء بعد، أهلَ الثناء والمجد، أحقّ ما قاله العبد، وكلنا لك عبد**»[(٤٧١)] فهذا حمد، وهو شكر لله تعالىٰ، وبيانُ أن حمده أحقّ ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «**لا مانع لما أعطيت،**

---

(٤٦٩) قال الشيخ عفيفي: انظر: (١٤/٣١٦) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٤٧٠) البخاري {٧٩٩}، **لكن ليس من فعله** ﷺ، بل إنه سمع رجلاً يقول ذلك فقال ﷺ: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً». انظر كتابي «صفة الصلاة» (ص١١٩؛ طبعة المكتب الإسلامي).

(٤٧١) صحيح **متفق عليه**، وهو حديث آخر، والمصنف دمجه بالأول، فأوهم أنهما حديث واحد! انظر: المصدر الآنف الذكر {غ(؟)، م(٤٧٦ ـ ٤٧٨ و٧٧١) ـ ابن أبي أوفىٰ، وأبو سعيد، وابن عباس، وعلي}.

ولا معطيَ لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجد». وهذا تحقيقٌ لوحدانيته، لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدَراً، وبدايةً ونهاية(٤٧٢)، هو المعطي المانع، لا مانعَ لما أعطىٰ، ولا معطيَ لما منع، ولتوحيد الإلـٰهية، شرعاً وأمراً ونهياً، و{هو} أن العباد وإن كانوا يعطون جَدّاً: ملكاً وعظمةً وبختاً ورياسةً، في الظاهر، أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجَدّ منك الجد، أي لا ينجيه ولا يخلّصه، ولهذا قال: لا ينفعه منك، ولم يقل: ولا ينفعه عندك، لأنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضرّه. فتضمن هذا الكلام تحقيقَ التوحيد، أو تحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٤﴾ [الفاتحة] ''{الفتاوىٰ العراقية ٢/ ١٠٦٣'} ''فإنه لو قُدّر أن شيئاً من الأسباب يكون مستقلاً بالمطلوب ـ وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره ـ لكان الواجب ألّا يُرجىٰ إلا الله، ولا يُتوكل إلا عليه، ولا يُسأل إلا هو، ولا يُستغاث إلا به، ولا يُستعان إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكىٰ، وهو المستعان، وبه المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به. فكيف وليس شيء من الأسباب مستقلاً بمطلوب؟! بل لا بد من انضمام أسباب أخر إليه، ولا بد أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتىٰ يحصُل المقصود، فكل سبب فله شريك، وله ضد، فإن لم يعاونه شريكه، ولم ينصرف عنه ضده: لم تحصُل مشيئته. والمطر وحده لا يُنبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتىٰ تصرف عنه الآفاتُ المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذّي إلا بما جُعل في البدن من الأعضاء والقُوىٰ، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تُصرف عنه المفسداتُ.

والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك، فهو ـ مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل ـ فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه علىٰ مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المتعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكل سبب معيَّن فإنما هو جزءٌ من المقتضي، فليس في الوجود شيء واحد هو مقتض تامّ، وإن سمي مقتضياً، وسُمي سائر ما يعينه شروطاً: فهذا نزاع لفظي. وأما أن يكون في المخلوقات علةٌ تامةٌ تستلزمُ معلولها فهذا باطل.

ومن عَرف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق أن يُسأل غيره، فضلاً عن أن يُعبد غيره، ولا يُتوكل علىٰ غيره، ولا يُرجىٰ غيره''{مجموع ٨/ ١٦٦''}.

---

(٤٧٢) في الأصل: (وهداية).

٦٧ ـ قوله: (ونحن مؤمنون بذلك كله، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٤] **ونصدقهم كلهم علىٰ ما جاؤوا به).**

ش: الإشارة بذلك إلىٰ ما تقدم، مما يجب الإيمان به تفصيلاً، وقوله: (﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٤]. . .) إلىٰ آخر كلامه؛ أي: لا نُفرق بينهم بأن ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء:١٤٩]، بل نؤمن بهم ونصدقهم كلهم، فإن من آمن ببعض وكفر ببعض، كافر بالكل. قال تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٤٩﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ﴾ [النساء]. فإن المعنىٰ الذي لأجله[٤٧٣] آمن بمن آمن منهم: موجود في الذي لم يؤمن به، وذلك الرسول الذي آمن به قد جاء بتصديق [بقية] المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافراً بمن في زعمه أنه مؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافراً حقّاً، وهو يظن أنه مؤمن، فكان من ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿٩٩﴾﴾ [الكهف].

٦٨ ـ قوله: (وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يَخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين. وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء:٤٧ و١١٥] **وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته و﴿شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾** [المدثر] **من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلىٰ جنته. وذلك بأن الله تعالىٰ مولىٰ أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته. اللهم يا وليّ الإسلام وأهله، ثبتنا علىٰ الإسلام حتىٰ نلقاك به).**

ش: فقوله: **(وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون)** رد لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار. لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم من الإيمان، لا بدخولهم في الكفر، بل لهم منزلة بين منزلتين، كما تقدم {=٢٢٥} عند الكلام علىٰ قول الشيخ رحمه الله: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله).

وقوله: **(وأهل الكبائر من أمة محمد)** تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، [حكمهم] مخالف لأهل

(٤٧٣) في الأصل: (للرجاء).

الكبائر من أمة محمد. وفي ذاك نظر، فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**» {خ(٧٥١٠)، م(١٩٣)(٣٢٦)}[٤٧٤] ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً، فتأمله. وليس في بعض النسخ ذكر الأمة. وقوله: **(في النار)** معمول لقوله: **(لا يخلدون)**. وإنما قدمه لأجل السجعة، لا أن يكون [في النار] خبراً لقوله: **(وأهل الكبائر)**، كما ظنه بعض الشارحين.

واختلف العلماء في الكبائر[٤٧٥] علىٰ أقوال، فقيل: سبعة، وقيل: سبعة عشر. وقيل: ما اتفقت الشرائع علىٰ تحريمه. وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله. وقيل: ذهاب الأموال والأبدان. وقيل: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلىٰ ما دونها. وقيل: لا تعلم أصلاً. أو: إنها أخفيت كَلَيلة القدر. وقيل: إنها إلىٰ السبعين أقرب. وقيل: كل ما نهىٰ الله عنه فهو كبيرة. وقيل: إنها ما يترتب عليها حدٌّ أو تُوعِّدَ عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب. وهذا أمثل الأقوال. واختلفت عبارات السلف[٤٧٦] في تعريف الصغائر: منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدَّين: حد الدنيا وحد الآخرة. ومنهم من قال: كل ذنب لم يُختم بلعنة أو غضب أو نار. ومنهم من قال: "الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، والمراد بالوعيد: الوعيد الخاص بالنار أو اللعنة أو الغضب، فإن الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا، أعني المقدَّرة، فالتعزير في الدنيا نظير الوعيد بغير النار أو اللعنة والغضب. وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة علىٰ غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة، كالشرك، والقتل، والزنىٰ، والسحر، وقذف ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٢٣] ونحو ذلك، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وأمثال ذلك" {مجموع ١١/ ٦٥٠}.

وترجيح هذا القول من "وجوه: **أحدها**: أنه هو المأثور عن السلف، كابن عباس، وابن عيينة {١٠٧ ـ ١٩٨هـ}، وابن حنبل ﵁، وغيرهم. **الثاني**: أن الله تعالىٰ قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء]. فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أُوعِد بغضب الله ولعنته

---

(٤٧٤) **متفق عليه**، وهو مخرج في «الظلال» (٨٤٩ ـ ٨٥٢).

(٤٧٥) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٣١٦) وما بعدها من «مدارج السالكين» لابن القيم، و(ص٤٩٤ إلىٰ ٤٩٧) من «مختصر الفتاوىٰ»، و(١١/ ٦٥٠) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٤٧٦) في الأصل: (عبارة قائليه).

وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناب الكبائر. **الثالث**: أن هذا الضابط مرجعه إلىٰ ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقىً من خطاب الشارع. **الرابع**: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلىٰ السبعين أقرب؛ مجرد دعوىٰ. ومن قال: ما اتفقت الشرائع علىٰ تحريمه دون ما اختلفت فيه؛ يقتضي أن شُرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوّج ببعض المحارم، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك؛ ليس من الكبائر! وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكَذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك؛ من الكبائر! وهذا فاسد. ومن قال: ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان؛ يقتضي أن شُرب الخمر، وأكل الخنزيرِ والميتةِ والدمِ، وقذفَ المحصنات؛ ليس من الكبائر! وهذا فاسد. ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلىٰ ما دونها، أو كل ما نهىٰ الله عنه فهو كبيرة؛ يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلىٰ صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلاف النصوص الدالّة علىٰ تقسيم الذنوب إلىٰ صغائر وكبائر. ومن قال: إنها لا تعلم أصلاً، أو إنها مبهمة؛ فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره"{مجموع ١١/ ٦٥٤ ـ ٦٥٧} والله أعلم.)

وقوله: **(وإن لم يكونوا تائبين)** لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب، وإنما الخلاف في غير التائب.

وقوله: **(بعد أن لقوا الله تعالىٰ عارفين)** لو قال: مؤمنين، بدل قوله: عارفين، كان أولىٰ، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر. وإنما اكتفىٰ بالمعرفة وحدها الجهم {ـ ١٢٨هـ}، وقوله مردود باطل، كما تقدم {=٢٣٨}. فإن إبليس عارف بربه، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر] ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨١﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص]. وكذلك فرعون وأكثر الكافرين. قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان] ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون]. إلىٰ غير ذلك من الآيات الدالة علىٰ هذا المعنىٰ. وكأن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أراد المعرفة الكاملة المستلزمة للاهتداء، التي يشير إليها أهل الطريقة، وحاشىٰ أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر، بل هم سادة الناس وخاصتهم.

وقوله: **(وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله...)** إلىٰ

آخر كلامه؛ فَصَل الله تعالىٰ بين الشرك وغيره لأن الشرك أكبر الكبائر، كما قال ﷺ {خ(٦٨٧١ * ٢٦٥٤)، م(٨٧)}، وأخبر الله تعالىٰ أن الشرك غير مغفور [ر:النساء:٤٨، ١١٦] وعلَّق غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلَّق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنىً. ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلَّق بالمشيئة، كما قال تعالىٰ: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]. فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوىٰ الشرك بالله [قبل التوبة].

وقوله: **(ذلك أن الله مولىٰ أهل معرفته)** فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدم {=٢٧٤}.

وقوله: **(اللهم يا ولي الإسلام وأهله مسِّكنا بالإسلام)** ـ وفي نسخة: (ثبِّتنا علىٰ الإسلام حتىٰ نلقاك به) ـ روىٰ شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري {٣٩٦ ـ ٤٨١هـ} في كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنس رضي الله عنه، قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ يقول: «**يا ولي الإسلام وأهله، مسِّكني بالإسلام حتىٰ ألقاك عليه**»(٤٧٧). ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة. وبمثل هذا الدعاء دعا يوسف الصديق صلوات الله عليه، حيث قال: ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسىٰ صلوات الله علىٰ نبينا وعليه، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الأعراف]. ومن استدل بهاتين الآيتين علىٰ جواز تمني الموت، فلا دليل له فيه، فإن الدعاء إنما هو بالموت علىٰ الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر.

٦٩ ـ قوله: (ونرىٰ الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر من أهل القبلة، وعلىٰ من مات منهم).

ش: قال ﷺ: «**صلوا خلف كل برٍّ وفاجر**»(٤٧٨) رواه مكحول {ـ ١١٢هـ} عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطني {٢/٥٧}، وقال: مكحول لم يلق أبا هريرة. وفي إسناده

---

(٤٧٧) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (ق١٥٠/١ {٢٢٩٠})؛ رواه من طريق الطبراني {طس(٦٦١)} بسنده عن أنس بن مالك به. وهو **إسناد جيد**، كما حققته في «الأحاديث الصحيحة» (١٨٢٣) وراجع مقدمة الطبعة الثالثة (ص٦) {حذفت من ط٤ وما بعدها}.

(٤٧٨) **ضعيف**، علته الانقطاع بين مكحول وأبي هريرة، وهو مخرج في «ضعيف سنن أبي داود» (٩٧).

معاوية بن صالح {ح٨٠ـ١٧٢هـ}، متكلَّم فيه، وقد احتج به مسلم في «صحيحه» * وخرَّج له الدارقطني {٥٦/٢} أيضاً وأبو داود {٥٩٤}، عن مكحول، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم**، بَرٍّ أو فاجرٍ، **وإن هو عمل بالكبائر، والجهاد واجب مع كل أمير، برّاً كان أو فاجراً، [وإن] عمل بالكبائر**»(٤٧٩)

وفي «صحيح البخاري» {ز: ٥١٢/٣ (١٦٦٠)}: أن عبد الله بن عمر {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} كان يصلي خلف الحجّاج [بن يوسف] الثقفي {٤٠ـ٩٥هـ}، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً * وفي «**صحيحه**» {٦٩٤} أيضاً، أن النبي ﷺ قال: «**يُصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم**»(٤٨٠) * وعن عبد الله بن عمر {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}، أن رسول الله ﷺ قال: «**صلوا خلف من قال لا إلـه إلا الله، وصلوا علىٰ من مات من أهل لا إلـه إلا الله**»(٤٨١) أخرجه الدارقطني {٥٦/٢، طب(١٣٦٢٢)} من طرق، وضعَّفها.

(اعلم ـ رحمك الله وإيانا(١/٤٨٢) ـ: أنه "يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعةً ولا فسقاً، باتفاق الأئمة(٢/٤٨٢)، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يصلي خلف المستور الحال، ولو صلىٰ خلف مبتدع يدعو إلىٰ بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق ـ وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك ـ فإن المأموم يصلي خلفه، عند عامة السلف والخلف. ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء. والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفُجّار ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما تقدم {=٢٧٦} * وكذلك عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره يصلون خلف الوليد بن عُقبة بن أبي معيط {ـ٦١هـ}، وكان يشرب الخمر، حتىٰ إنه صلىٰ بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: أزيدكم؟! فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة! * وفي «الصحيح» {خ(٦٩٥)}: أن عثمان بن

---

(٤٧٩) **ضعيف** أيضاً للعلة المذكورة، وهو مخرج في «الإرواء» (٥٢٧).

(٤٨٠) صحيح، رواه أحمد {٣٥٥/٢} أيضاً، وهو في «مختصر البخاري» برقم (٣٨٣).

(٤٨١) **ضعيف**.

(١/٤٨٢) {الأولىٰ أن يقال: رحمني الله وإياك؛ فقد صحّ عند: **طب**(٤٠٨١) ـ أبو أيوب. **ت**(٣٦٢٥)، **م**(٢٣٨٠) ـ أُبيّ؛ أنه كان ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه}.

(٢/٤٨٢) قال الشيخ عفيفي: انظر: (ص٢٨٠) وما بعدها من ج٣ من «مجموع الفتاوىٰ».

عفان رضي الله عنه لما حُصر صلىٰ بالناس شخصٌ، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة، وهذا الذي صلىٰ بالناس إمام فتنة؟ فقال: يا ابن أخي، إن الصلاة مِن أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسِن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم[٤٨٣]

والفاسق والمبتدع صلاتُه في نفسها صحيحة، فإذا صلىٰ المأموم خلفه لم تَبْطُلْ صلاته، لكن إنما كَره من كَره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتىٰ يتوب، فإذا أمكن هجره حتىٰ يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا تَرك الصلاة خلفه وصلىٰ خلف غيره أثَّر ذلك في إنكار المنكر حتىٰ يتوب أو يُعزل أو ينتهيَ الناس عن مثل ذنبه؛ فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة. وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوِّت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يَترك الصلاةَ خلفه، إلا مبتدع مخالف للصحابة رضي الله عنهم، وكذلك إذا كان الإمام قد رتَّبه ولاةُ الأمور ـ ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية ـ فهنا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الأفضل)(أفضل"{مجموع ٢٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٤}، "فإذا أمكن الإنسان ألّا يقدم مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك[٤٨٤]، لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر؛ فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان. فتفويتُ الجمع والجماعات أعظمُ فساداً من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً، فيبقىٰ تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلف البَرّ، فهذا أولىٰ من فعلها خلف الفاجر. وحينئذ، فإذا صلىٰ خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهاد) للعلماء: [منهم من قال: يعيد]، ومنهم من قال: لا يعيد"{المسائل الماردينية ٦٣" ط المكتب الإسلامي}. وموضع بسط ذلك في كتب الفروع.

---

(٤٨٣) أخرجه **البخاري** في الأذان، وهو في «المختصر» برقم (٣٨٤).

(٤٨٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: (٢٣/ ٣٤٢ ـ ٣٦٠) من «مجموع الفتاوىٰ».

(”وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ، ولم يعلم المأمومُ بحاله، فلا إعادة علىٰ المأموم، للحديث المتقدم {=٢٧٦}. وقد صلىٰ عمر رضي الله عنه وغيره وهو جُنب ناسياً للجنابة، فأعادَ الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة[٤٨٥] ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان علىٰ غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغُ عند المأموم. وفيه تفاصيل موضعنا كتب الفروع. ولو علم أن إمامه يصلي علىٰ غير وضوء! فليس له أن يصليَ خلفه، لأنه لاعبٌ، وليس بمصلٍّ“{مجموع ٢٣/٣٥٢}.)

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن وليّ الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأميرَ الحرب، وعاملَ الصدقة: يُطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدةَ الفُرقة والاختلاف: أعظمُ من أمر المسائل الجزئية. ولهذا لم يَجُزْ للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض.

(والصواب المقطوع به صحةُ صلاة بعض هؤلاء خلف بعض. ”يروىٰ عن أبي يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ}: أنه لما حجَّ مع هارون الرشيد {١٤٩ ـ ١٩٣هـ}، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلىٰ بالناس، فقيل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أميرُ المؤمنين. يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع“{رَ: مجموع ٢٠/٣٦٥} * وحديث أبي هريرة، الذي رواه **البخاري** {٦٩٤}، أن) رسول الله ﷺ قال: «**يُصَلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم**»[٤٨٦]؛ نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا علىٰ المأموم. والمجتهد غايتُه أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظوراً اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة علىٰ من يُطلق من الحنفية والشافعية والحنبلية أن الإمام إذا ترك ما يعتقدُ المأموم وجوبه لم يصح اقتداؤه به! فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضي إلىٰ الفساد.

وقوله: **(وعلىٰ من مات منهم)**؛ أي ونرىٰ الصلاة علىٰ من مات من الأبرار

---

(٤٨٥) عبد الرزاق في «المصنف» (٢/٣٤٧ ـ ٣٤٩؛ طبع المكتب الإسلامي)، وكذا ابن أبي شيبة (١/٣٩٣) **بأسانيد بعضها صحيح**.

(٤٨٦) صحيح، وتقدم بالحديث رقم (٤٨٠).

والفجار، وإن كان يُستثنىٰ من هذا العموم البُغاةُ وقطّاع الطريق، وكذا قاتلُ نفسه، خلافاً لأبي يوسف {١١٣ ـ ١٨٢هـ}، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، علىٰ ما عُرف في موضعه. لكن الشيخ إنما ساق هذا لبيان أنّا لا نترك الصلاة علىٰ من مات من أهل البدع والفجور، لا للعموم الكلي، ولكن ''المظهرون للإسلام قسمان: إما مؤمن، وإما منافق، فمن عُلم نفاقه لم تَجُزِ الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يُعلم ذلك منه صُلي عليه. فإذا علم شخص نفاق شخص لم يصلّ هو عليه، وصلىٰ عليه من لم يعلم نفاقه، وكان عمر رضي الله عنه لا يصلي علىٰ من لم يصلّ عليه حُذيفة {ـ ٣٦هـ}، لأنه كان في غزوة تبوك {٩هـ} قد عَرَف المنافقين''{منهاج ٥/٢٣٦'}، وقد نهىٰ الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ عن الصلاة علىٰ المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلَّل ذلك بكفرهم بالله ورسوله [ر: التوبة:٨٥] فمن كان مؤمناً بالله ورسوله لم يُنَه عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية الفجورية ما له، بل قد أمره الله تعالىٰ بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالىٰ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:٢٠]. فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كما له. فالدعاء لهم بالمغفرة والرحمة وسائر الخيرات، إما واجب وإما مستحب، وهو علىٰ نوعين: عام وخاص، أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاء الخاص، فالصلاةُ علىٰ الميت، فما من مؤمن يموت إلا وقد أُمِر المؤمنون أن يصلوا عليه صلاةَ الجِنَازة، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روىٰ أبو داود {٣١٩٩} وابن ماجه {١٤٩٧} عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا صليتم علىٰ الميت فأخلصوا له الدعاء**»[٤٨٧].

١/٧٠ ـ قوله: (ولا نُنزل أحداً منهم جنة ولا ناراً).

ش: يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة: إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادقُ ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة رضي الله عنهم {صحيح: ت٤٠١٢}. وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من شاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بـ﴿شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر]، ولكنا ''نقف في الشخص المعيَّن، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن الحقيقة باطنة، وما

(٤٨٧) **إسناده جيد**، «أحكام الجنائز» (ص١٢٣)، و«إرواء الغليل» (٧٣٢).

مات عليه لا نُحيط به، لكن نرجو للمحسنين، ونخاف علىٰ المسيئين.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال: أحدها: ألّا يُشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد ابن الحنفية {٢١ ـ ٨١هـ}، والأوزاعي {٨٨ ـ ١٥٧هـ}. والثاني: أنه يُشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث. والثالث: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في «**الصحيحين**» {خ(١٣٦٧)، م(٢٦٤٢)}: أنه مُر بِجَنَازة، فأثنوا عليها بخير، فقال النبي ﷺ: «**وَجبتْ**»، ومُر بأخرىٰ، فأُثني عليها بشرٍّ، فقال: «**وجبت**». وفي رواية؛ كَرَّرَ: «**وجبت**» ثلاث مرات، فقال عمر: يا رسول الله! ما وجبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هذا أثنيتم عليه خيراً وجبتْ له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرّاً وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»[٤٨٨] * وقال ﷺ: «**توشكو{ن} أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**»، قالوا: بمَ يا رسول الله؟ قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيئ**»[٤٨٩]. فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهل الجنة وأهل النار" {منهاج ٥/ ٢٩٥'}.

٧٠/ ٢ ـ قوله: (ولا نشهد عليهم بكفر، ولا بشرك، ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلىٰ الله تعالىٰ).

ش: لأنّا قد أُمِرنا بالحكم بالظاهر، ونُهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم. قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ . . .﴾ الآية [الحجرات] وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء].

٧١ ـ قوله: (ولا نرىٰ السيف علىٰ أحد من أمة محمد ﷺ؛ إلا من وجب عليه السيف).

ش: في «الصحيح» {خ(٦٨٧٨)، م(١٦٧٦)} عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إلـه إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدىٰ ثلاث: الثيّب**

(٤٨٨) صحيح، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٤٤).

(٤٨٩) إسناده محتمل للتحسين، فإنه من رواية ابن أبي زهير الثقفي عن أبيه مرفوعاً. أخرجه ابن ماجه (٤٢٢١)، وأحمد (٣/ ٤١٦، ٦/ ٤٦٦) قال في «الزوائد»: «إسناده صحيح، رجاله ثقات»، قلت: أبو بكر هذا، لم يرو عنه غير اثنين، ولم يوثقه غير ابن حبان (١/ ٢٦٧)، وقال في «التقريب»: «مقبول»، يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث. {**نقول**: وقد جزَمَ بحُسنه في ابن ماجه}.

الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»(٤٩٠).

٧٢ ـ قوله: (ولا نرىٰ الخروج علىٰ أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرىٰ طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة).

ش: قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴿٥٩﴾﴾ [النساء]. وفي «الصحيح» {خ(٧١٣٧)، م(١٨٣٥)} عن النبي ﷺ، أنه قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصىٰ الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني**»(٤٩١) * وعن أبي ذر {ـ٣٢هـ} رضي الله عنه، قال: إن خليلي أوصاني أن «**أسمع وأُطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف**» {م(٦٤٨)(٢٤٠)}(٤٩٢) وعند **البخاري** {٦٩٣}: «**ولو لحبشي كأن رأسه زَبيبة**»(٤٩٣) * وفي «**الصحيحين**» {خ(٢٩٥٥)، م(١٨٣٩)} أيضاً: «**علىٰ المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، [فإن أُمِر بمعصية] فلا سمع ولا طاعة**»(٤٩٤) * وعن حذيفة بن اليمان {ـ٣٦هـ} قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشرّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ فقال: «**نعم**»، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ فقال: «**نعم، وفيه دَخَنٌ**»، قال، قلت: وما دَخنُه؟ قال: «**قوم يستنّون بغير سنتي، ويهتدُون بغير هديي، تَعرف منهم وتُنكر**»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شرّ؟ قال: «**نعم، دعاةٌ علىٰ أبواب جهنم، من أجابهم قَذَفوه فيها**» فقلت: يا رسول الله! صِفهم لنا؟ قال: «**نعم، قوم من جِلدتنا، يتكلمون بألسنتنا**»، قلت: يا رسول الله! فما ترىٰ إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم**» قلت: فإن لم يكن جماعةٌ ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تَعَضّ علىٰ أصل شجرة، حتىٰ يدركك الموت وأنت علىٰ ذلك**» {خ(٣٦٠٦)، م(١٨٤٧)}(٤٩٥) * وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأىٰ من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق**

---

(٤٩٠) **متفق عليه** من حديث ابن مسعود، وهو مخرج في «الإرواء» (٢١٩٦)، و«الظلال» (٦٠ و٨٩٣ و٨٩٤).

(٤٩١) رواه **البخاري ومسلم** من حديث أبي هريرة، وهو مخرج في «الإرواء» (٣٩٤).

(٤٩٢) رواه **مسلم** عنه.

(٤٩٣) البخاري (٤/ ٣٨٥) عن أنس.

(٤٩٤) متفق عليه من حديث ابن عمر.

(٤٩٥) **متفق عليه**.

الجماعة شبراً فمات، فميتَتُه جاهلية» {خ(٧٠٥٣)، م(١٨٤٩)}[(٤٩٦)] وفي رواية: **«فقد خلع رِبْقةَ الإسلام من عنقه»** {ت(٣٠٣٥ * ٤٧٥٨)}[(٤٩٧)] * وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخِرَ منهما»** {م(١٨٥٣)}[(٤٩٨)] وعن عوف بن مالك {ـ ٧٣هـ} رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: **«خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلُّون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»**، فقلنا: يا رسول الله! أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: **«لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألَا مَن ولي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، [فليكره ما يأتي من معصية الله]، ولا ينزِعَنّ يداً من طاعته»** {م(١٨٥٥)}[(٤٩٩/١)] * فقد دلّ الكتاب والسنة علىٰ وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالىٰ: ﴿(٥٩) أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء]؛ كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟! لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول لأن ﴿(٨٠) مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء] فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما وَليّ الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم **(وإن جارُوا)** فلأنه يترتب علىٰ الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جَوْرهم، بل في الصبر علىٰ جَوْرِهم تكفيرُ السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالىٰ ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل[(٤٩٩/٢)]، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل.

---

(٤٩٦) **متفق عليه** من حديث ابن عباس، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٤٥٣).

(٤٩٧) صحيح، وهي من رواية الحارث الأشعري في حديث طويل، أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠) وغيره **بسند صحيح، وليست من رواية ابن عباس** كما أوهم الشارح، وهو بتمامه في «صحيح الترغيب» (٥٥٣)، و«صحيح الجامع الصغير» (١٧٢٤)، وفيه الرد علىٰ من حاول إعلاله بما لا يقدح من الدكاترة المعاصرين! فليراجعه من شاء فإن فيه الشفاء.

(٤٩٨) **مسلم** وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير»، و«الزيادة علىٰ الجامع الصغير» لأحمد أيضاً، ولم نره في «مسنده» {رَ: مم٣/٢٩؟}.

(٤٩٩/١) **مسلم** وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٠٧).

(٤٩٩/٢) {دل الكتاب والسنة في أكثر من مئة موضع على أن الجزاء من جنس العمل في الخير والشر. رَ: حاشية ابن القيم على: د(٥٢٢٤)}.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورىٰ] وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام]. فإذا أراد الرعية أن يتخلَّصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

وعن مالك بن دينار {ـ ١٣١هـ}: أنه جاء في بعض كتب الله: أنا الله مالكُ الملك، قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتُهم عليه رحمةً، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمةً، فلا تَشْغَلوا أنفسكم بسبِّ الملوك، لكن توبوا أعطِّفهم عليكم[٥٠٠].

٧٣ ـ قوله: (ونتَّبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ، والخلاف، والفُرقة).

ش: السنة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين. فاتباعهم هدىً، وخلافهم ضلال. قال الله تعالىٰ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران] وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور] وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام].

وثبت في «السنن» الحديث الذي **صححه** الترمذي {(٢٨٢٨)، د(٤٦٠٧)}، عن العِرباض بن سارية {ـ ٧٥هـ}، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرفتْ منها العيون، ووَجِلتْ منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله! كأن هذه موعظةُ مُودِّع؟ فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «**أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يَعشْ منكم بعدي فسيرىٰ اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي،**

(٥٠٠) هذا من الإسرائيليات، وقد رفعه بعض الضعفاء إلىٰ النبي ﷺ، رواه الطبراني في «الأوسط» {٨٩٦٢} عن أبي الدرداء، قال الهيثمي (٥/ ٢٤٩): «وفيه إبراهيم بن راشد وهو متروك».

تمسكوا بها، [وَعَضُّوا عليها] بالنواجذ، وإياكم ومُحدَثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[٥٠١] * وقال ﷺ: **«إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة»** يعني الأهواء **«كلها في النار إلا واحدةً، وهي: الجماعة»** {د(٤٥٩٧) * هـ(٣٩٩٢)}[٥٠٢] وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: **«ما أنا عليه وأصحابي»** {ت(٢٦٤١)}[٥٠٣] فبيَّن ﷺ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا أهل السنة والجماعة.

وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: من كان منكم مستنّاً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقها علماً وأقلَّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم. وسيأتي {=٣٩٨} لهذا المعنى زيادة بيان إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: (ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفُرقة زيغاً وعذاباً).

٧٤ ـ قوله: (ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجَور والخيانة).

ش: وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته. فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يُحَب في الله، لا مع الله، فإن ''المحب يحب ما يحب محبوبُه، ويبغض ما يبغض، ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عما ينهى عنه، فهو موافق لمحبوبه''{مجموع ١٠/٥٨} في كل حال. والله تعالى ﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، و﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾، ونحن نحب من أحبه الله و﴿ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ و﴿لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾، و﴿لَا يُحِبُّ

(٥٠١) صحيح كما قال الترمذي. انظر: «الإرواء» (٢٤٥٥)، و«السنة» لابن أبي عاصم رقم (٢٧ ـ ٣٤).

(٥٠٢) **صحيح**، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٠٣ و٢٠٤)، وفي «تخريج السنة» برقم (٦٣ ـ ٦٩).

(٥٠٣) هذه الرواية فيها ضعف، **وحسنها الترمذي في (الإيمان)**، وهو ممكن باعتبار شواهده كما تقدم بيان {ذلك} في التعليق عليه رقم (٢٦٣)، وقد ذكرت لها شاهداً في «الصحيحة» تحت الحديث (٢٠٤) (ص١٧).

﴿ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾، ونحن لا نحبهم أيضاً، ونبغضهم، موافقةً له ﷻ. وفي «**الصحيحين**» {خ(١٦)، م(٤٣)} عن النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يُلقىٰ في النار**»(٥٠٤)

"فالمحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته. ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة، فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف]"{مجموع ١٠/٦٠}. والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوباً من وجه ومبغوضاً من وجه، والحكم للغالب. وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه ويكرهه من وجه آخر، كما "قال ﷺ، فيما يَرْوي عن ربه ﷻ: «**وما تردَّدْتُ في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموتَ، وأنا أكره مساءَته، ولا بد له منه**»(٥٠٥) فبيَّن أنه يتردد، لأن التردد تعارُض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: «**وأنا أكره مساءته**»، وهو سبحانه قضىٰ بالموت فهو يريد كونه، فسمىٰ ذلك تردداً، ثم بيَّن أنه لا بد من وقوع ذلك"{مجموع ١٠/٥٨'}، إذْ هو يفضي إلىٰ ما هو أحب منه.

٧٥ ـ قوله: (ونقول: الله أعلم، فيما اشتبه علينا علمه).

ش: تقدم {=١١٩} في كلام الشيخ رحمه الله أنه (ما سَلم في دينه إلا من سلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلىٰ عالِمِهِ). ومن تكلم بغير علم فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص:٥٠] وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَّرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج] وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَـٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝٣٥﴾ [غافر]

---

(٥٠٤) أخرجه الشيخان عن أنس.

(٥٠٥) **صحيح**، وهو طرف من حديث تقدم بتمامه رقم (٤٥٨)، وتكلمت عليه هناك.

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]. وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يَرُد علم ما لم يعلم؛ إليه، فقال تعالىٰ: ﴿﴿٢٥﴾ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف] ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢]. وقد قال ﷺ، لما سئل عن أطفال المشركين: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[٥٠٦] * ”وقال عمر رضي الله عنه: اتهموا الرأي في الدين، فلو رأيتني يوم أبي جندل {ـ ١١هـ}، فلقد رأيتُني وإني لأرُدُّ أمرَ رسول الله ﷺ برأيي، فأجتهد ولا آلو، وذلك يومَ أبي جندل، والكتاب يُكتب، وقال: «**اكتب**: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾»، قال: اكتب: باسمك اللهم، فرضي رسول الله ﷺ، وكتبَ وأبَيْتُ، فقال: «**يا عمر! تَراني قد رضيتُ وتأبىٰ؟**»[٥٠٧]. وقال أيضاً رضي الله عنه: السنة: ما سنَّه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة“{إعلام ١/ ٥٤}. ”وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أيّ أرض تُقلّني، وأي سماء تُظلّني، إنْ قلت في آية من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم. وذكر الحسن بن علي الحُلواني {ـ ٢٤٢هـ}: حدثنا عارم، حدثنا حمّاد بن زيد، عن سعيد بن أبي صَدقة، عن ابن سيرين {٣٣ ـ ١١٠هـ} قال: لم يكن أحدٌ أهيبَ لما لا يعلم من أبي بكر، ولم يكن بعد أبي بكر أهيبَ لما لا يعلم من عمر رضي الله عنهما، وإن أبا بكر نزلتْ به قضيةٌ، فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً، ولا في السنة أثراً، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني، وأستغفر الله“{إعلام ١/ ٥٤}.

٧٦ ـ قوله: (ونرىٰ المسح علىٰ الخفين، في السفر والحضر، كما جاء في الأثر).

ش: ”تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح علىٰ الخفين وبغسل الرجلين، والرافضةُ تخالف هذه السنة المتواترة“{منهاج ٤/ ١٧٤} ”فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبي ﷺ الوضوء قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوء منه وتوضؤوا علىٰ عهده

---

(٥٠٦) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما {خ(١٣٨٤)، م(٢٦٥٩) ـ أبو هريرة. خ(١٣٨٣)، م(٢٦٦٠) ـ ابن عباس}.

(٥٠٧) الطبراني في «الكبير» (١/ ٥/ ١ {٨٢})، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٤٦) ورجاله ثقات غير أن ~~فضالة بن~~ مبارك {بن فضالة} مدلس كما في «التقريب» وقد عنعنه، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٧٩): «رواه أبو يعلىٰ ورجاله موثوقون وإن كان فيهم مبارك بن فضالة». وقال في موضع آخر ـ (٦/ ١٤٥ ـ ١٤٦) وقد ساقه بأطول من هذا، لكنه لم يذكره بتمامه ـ: «رواه البزار {١٤٨} ورجاله رجال الصحيح»، وطرفه الأول في «الصحيحين» {خ(٤١٨٩)، م(١٧٨٥) (٩٥)} من قول سهل بن حنيف.

ـ وهو يراهم ويقرهم، ونقلوه إلىٰ مَن بعدَهم ـ أكثر عدداً من الذين نقلوا لفظ هذه الآية. فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون علىٰ عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه، فإن هذا العمل لم يكن معهوداً عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصي عدده إلا الله تعالىٰ، ونقلوا عنه ذِكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث، حتىٰ نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح وغيرها، أنه قال: «**ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار**»(٥٠٨)

مع أن الفرض إذا كان مسحَ ظاهر القدم، كان غَسلُ الجميع كلفة لا تدعو إليها الطباع، كما تدعو الطباع إلىٰ طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطعن في تواتر صفة الوضوء، لكان في نقل لفظ آية [الوضوء] أقربَ إلىٰ الجواز، وإذا قالوا: لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن فيه الكذب ولا الخطأ، فثبوت التواتر في نقل الوضوء عنه أولىٰ وأكمل، ولفظ الآية لايخالف ما تواتر من السنة، فإن المسح كما يطلق ويراد به الإصابة: كذلك يطلق ويراد به الإسالة، كما تقول [العرب]: تَمسَّحتُ للصلاة، وفي الآية ما يدل علىٰ أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قَسيم الغَسل، بل المسحَ الذي الغَسلُ قسمٌ منه، فإنه قال: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٧]، ولم يقل: إلىٰ الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٧]، فدل علىٰ أنه ليس في كل رِجْل كعب واحد، كما في كل يد مَرْفِقٌ واحد، بل في كل رجْل كعبان، فيكون تعالىٰ قد أمر بالمسح إلىٰ العظمين الناتئين، وهذا هو الغَسل، فإن من يمسح المسحَ الخاص يجعل المسحَ لظهور القدمين‟{منهاج ٤/ ١٧١ ـ ١٧٤}، وجعل الكعبين في الآية غايةً يردُّ قولهم. ‟فدعواهم أن الفرض مسحُ الرجلين إلىٰ الكعبين، اللذين هما مجتمع الساق والقدم عند معقد الشِّراك‟{منهاج ٤/ ١٧٧}: مردود بالكتاب والسنة.

‟وفي الآية قراءتان مشهورتان: النصب والخفض‟{منهاج ٤/ ١٧٥}، وتوجيه إعرابهما مبسوط في موضعه. ‟وقراءة النصب نص في وجوب الغَسل، لأن العطف علىٰ المحل إنما يكون إذا كان المعنىٰ واحداً، كقوله {لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي (ـ ٧٥هـ)، من الوافر}:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وليس معنىٰ: مسحت برأسي ورجلي؛ هو معنىٰ: مسحت رأسي ورجلي، بل

---

(٥٠٨) متفق عليه دون قوله: «وبطون الأقدام» وهو عند أحمد (٤/ ١٩١) **بسند صحيح** من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي {خ(٦٠)، م(٢٤١) ـ ابن عمرو. خ(١٦٥)، م(٢٤٢) ـ أبو هريرة. م(٢٤٠) ـ عائشة}.

ذكر الباء يفيد معنىً زائداً علىٰ مجرد المسح، وهو إلصاق شيء من الماء بالرأس، فتعين العطف علىٰ قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾"{منهاج ٤/١٧٧'}. "فالسنة المتواترة تقضي علىٰ ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإن الرسول بيَّن للناس لفظَ القرآن ومعناه. كما قال أبو عبد الرحمٰن السلمي {ـ ح٧٣هـ}: حدثنا الذين كانوا يُقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشرَ آيات لم يجاوزوها حتىٰ يتعلموا معناها"{منهاج ٤/١٧٦'}. "وفي ذكر المسح في الرجلين تنبيهٌ علىٰ قلة الصبّ في الرجلين، فإن السرف يُعتاد فيهما كثيراً"{منهاج ٤/١٧٤}. والمسألة معروفة، والكلام عليها في كتب الفروع.

٧٧ ـ قوله: (والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، بَرِّهم وفاجرهم، إلىٰ قيام الساعة، لا يُبطلهما شيء ولا يَنقضهما).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ الرد علىٰ الرافضة، حيث "قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتىٰ يخرج الرضا من آل محمد، وينادي مناد من السماء: اتبعوه!"{منهاج ١/٣٠'} وبطلان هذا القول أظهر من أن يُستدلّ عليه بدليل. وهم شرطوا في الإمام أن يكون معصوماً، اشتراطاً، من غير دليل! بل في «صحيح **مسلم**» {١٨٥٥} عن عوف بن مالك الأشجعي {ـ ٧٣هـ}، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، [وتصلُّون عليهم] ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قال، قلت: يا رسول الله! أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا مَن ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزِعنَّ يداً من طاعته**»(٥٠٩). وقد تقدم {=٢٨١} بعض نظائر هذا الحديث في الإمامة، ولم يقل: إن الإمام يجب أن يكون معصوماً. والرافضة أخسر الناس صفقةً في هذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدومَ، الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا! فإنهم يدَّعون أنه الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكري، الذي دخل السرْداب في زعمهم، سنة ستين ومئتين، أو قريباً من ذلك "بسامَرَّا! وقد يقيمون هناك دابةً، إما بغلةً وإما فرساً، ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك في أوقات عَيَنُوا فيها من ينادي عليه بالخروج: يا مولانا، اخرج! يا مولانا، اخرج! ويُشهرون السلاح، ولا أحد

---

(٥٠٩) صحيح، وقد تقدم بالحديث رقم (٤٩٩/ ١).

هناك يقاتلهم!؟{منهاج ١/ ٤٤} إلىٰ غير ذلك من الأمور التي يضحك عليهم فيها العقلاء!

وقوله: **(مع أولي الأمر بَرّهم وفاجرهم)** لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوِمُ العدو، وهذا المعنىٰ كما يحصل بالإمام البَرّ يحصل بالإمام الفاجر.

٧٨ ـ قوله: (ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾ [الانفطار] وقال تعالىٰ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [قٓ] وقال تعالىٰ: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد] وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠﴾ [الزخرف] وقال تعالىٰ: ﴿هَٰذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٢٩﴾ [الجاثية] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ۝٢١﴾ [يونس]. وفي «الصحيح» {خ(٥٥٥)، م(٦٣٢)} عن النبي ﷺ أنه قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعد إليه الذين كانوا فيكم، فيسألهم، والله أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون، وفارقناهم وهم يصلون**»(٥١٠) * وفي الحديث الآخر: «**إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء وعند الجماع، فاستحيُوهم، وأكرموهم**» {ت(٢٩٦٤)}(٥١١) * جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، ومَلكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل، بدلاً، حافظان وكاتبان * وقال عكرمة {٢٥ـ١٠٥هـ} عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد:١١]، قال: ملائكةٌ يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قَدَرُ الله خَلَّوْا عنه.

ورویٰ **مسلم** {٢٨١٤} والإمام أحمد {٣٦٤٧} عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا وقد وُكل به قرينُه من الجن، وقرينُه من الملائكة**»، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «**وإياي، ولكن أعانني الله عليه فأسلَمَ، فلا يأمرني**

(٥١٠) **متفق عليه** عن أبي هريرة، وهو مخرج في «الظلال» (٤٩١).

(٥١١) **ضعيف**، «الضعيفة» رقم (٢٣٠٠) {ر: «إرواء الغليل» (٦٤)}.

إلا بخير»[٥١٢] الرواية بفتح الميم من ''«**فأسلَمَ**» [ومن رواه «**فأسلمُ**» برفع الميم؛ فقد حرَّف لفظه. ومعنىٰ «**فأسلم**»]، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصح القولين، ولهذا قال: «**فلا يأمرني إلا بخير**»، ومن قال: إن الشيطان صار مؤمناً؛ فقد حرَّف معناه''{منهاج ٨/٢٧١}، ''فإن الشيطان لا يكون مؤمناً''{مجموع ١٧/٥٢٣}[١/٥١٣]
ومعنىٰ: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:١٢]؛ قيل: حفظهم له من أمر الله، أي الله أمرهم بذلك، يشهد لذلك قراءة من قرأ: يحفظونه بأمر الله.

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تكتب القول والفعل، وكذلك النية، لأنها فعل القلب، فدخلت في عموم ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار]. ويشهد لذلك قوله ﷺ: «**قال الله ﷻ: إذا همَّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئة، وإذا هم عبدي بحسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً**»[٢/٥١٣] = وقال رسول الله ﷺ: «**قالت الملائكة: ذاك عبد يريد أن يعمل سيئةً، وهو أبصرُ به، فقال: ارقُبُوه، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جَرَّايَ**» {خ(٧٥٠١)، م(١٢٩)}[٣/٥١٣] = خرّجاهما في «**الصحيحين**» **واللفظ لمسلم**.

---

(٥١٢) عبد الله هو ابن مسعود، وأخرجه الدارمي {٣٠٦/٢} عنه أيضاً في (الرقاق) وقال: من الناس من يقول: «أسلم»: استسلم، يقول: ذل.

(١/٥١٣) قال الشيخ أحمد شاكر: والخلاف في ضبط الميم من «فأسلم»، خلاف قديم. والراجح فيها الفتح ـ كما قال الشارح ـ ولكن المعنىٰ الذي رجحه غير راجح. فقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢١٨/٢): «رويناه بالضم والفتح. فمن ضم رد ذلك إلىٰ النبي ﷺ، أي: فأنا أسلم منه. ومن فتح رده إلىٰ القرين، أي: أسلم من الإسلام. وقد روي في غير هذه الأمهات: فاستسلم». يريد بالأمهات: «الموطأ» و«الصحيحين»، التي بنىٰ عليها كتابه، وإن كان هذا الحديث لم يروه مالك ولا البخاري.

وقال النووي في «شرح مسلم»: «هما روايتان مشهورتان. واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابي: الصحيح المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتح».

وأما الحافظ ابن حبان، فإنه روىٰ الحديث في «صحيحه» (٢٨٣/٢، من المخطوطة المصورة {٦٤١٧})، وجزم برواية فتح الميم، وقال: «في هذا الخبر دليل علىٰ أن شيطان المصطفىٰ ﷺ أسلم حتىٰ لم يكن يأمره إلا بخير، لا أنه كان يسلم منه وإن كان كافراً». وهذا هو الصحيح الذي ترجحه الدلائل. وادعاء الشارح {تبعاً لابن تيمية} أن هذا تحريف للمعنىٰ: «فإن الشيطان لا يكون مؤمناً». انتقال نظر. فأولاً: أن اللفظ في الحديث: «قرينه من الجن»، لم يقل: «شيطانه». وثانياً: أن الجن فيهم المؤمن والكافر. والشياطين هم كفارهم، فمن آمن منهم لم يسم شيطاناً.

(٢/٥١٣) متفق عليه عن أبي هريرة {خ(٧٥٠١)، م(١٢٨) ـ أبو هريرة * خ(٦٤٩١)، م(٢٠٧) ـ ابن عباس}.

(٣/٥١٣) متفق عليه عن أبي هريرة.

٧٩ ـ قوله: (ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين).

ش: قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّـٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة]. ولا تعارض هذه الآية قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام] وقولَه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزمر]؛ لأن مَلك الموت يتولىٰ قبضَها واستخراجها، ثم يأخذها منه ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب، ويتولَّونها بعدَه، كل ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحُكمه وأمره، فصحَّتْ إضافة التوفي إلىٰ كل بحسبه.

وقد اختُلف في حقيقة النفس ما هي؟ وهل هي جزء من أجزاء البدن؟ أو عرَض من أعراضه؟ أو جسم مساكن له مودَع فيه؟ أو جوهر مجرد؟ وهل هي الروح أو غيرها؟ وهل الأمَّارة، و[هل] اللوّامة، والمطمئنة؛ نفس واحدةٌ، أم هي ثلاثة أنفس؟ وهل تموت الروح، أو الموت للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتمل مجلداً(١/٥١٤)، ولكن أشيرُ إلىٰ الكلام عليها مختصراً، إن شاء الله تعالىٰ:

(فقيل: الروح قديمة، وقد ”أجمعت الرسل علىٰ أنها محدَثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبَّرة. وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، أن العالم محدَث، ومضىٰ علىٰ هذا الصحابة والتابعون، حتىٰ نبغتْ نابغةٌ ممن قَصُرَ فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها من أمر الله، وأمرُه غير مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء:٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر:٢٩]، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعَه وبصره ويدَه. وتوقف آخرون“{الروح ١٤٤}(٢/٥١٤). ”واتفق أهل السنة والجماعة علىٰ أنها مخلوقة. وممن نقل الإجماعَ علىٰ ذلك: محمدُ بن نصر المرْوَزي، وابن قُتيبة وغيرهما“{١٤٥}. ومن الأدلة [علىٰ] أن الروح مخلوقة، ”قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد:١٨. الزمر:٥٩]، فهذا عامّ لا تخصيص فيه بوجه ما، ولا يدخل في ذلك صفاتُ الله تعالىٰ، فإنها داخلةٌ في مسمىٰ اسمه، فالله تعالىٰ هو الإلـٰه الموصوف بصفات الكمال، فعلمه

(١/٥١٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: مباحث الروح من الصفحة (٢١٦/٤) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٢/٥١٤) {في مبحث الروح هذا: ما كان معزواً لصفحات مجردة من ذكر مصدر فهو من «الروح» لابن القيم}.

وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته: داخل في مسمىٰ اسمه(٥١٥) فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالقُ، وما سواه مخلوق، ومعلومٌ قطعاً أن الروح ليست هي الله، ولا صفةً من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته. ومنها قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان] وقوله تعالىٰ لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٨﴾ [مريم]. والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض، [والإمساك] والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدَث"{١٤٨}. وأما احتجاجُهم بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء:٨٥]؛ "فليس المراد هنا بالأمر الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يُذكر ويراد به اسمُ المفعول، وهذا معلوم مشهور"{١٥٠'}. "وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِن رُّوحِى﴾ [الحجر:٢٩]: فينبغي أن يُعلم أن المضاف إلىٰ الله تعالىٰ نوعان: صفاتٌ لا تقوم بأنفسها، كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلىٰ الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفاتٌ له، وكذا وجهه ويدُه سبحانه. والثاني: إضافةُ أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافةُ مخلوق إلىٰ خالقه، لكن إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يتميز بها المضاف عن غيره"{١٥٤}.

واختُلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده؟ وقد تقدم {=١٥٧'} عند ذكر الميثاق الإشارةُ إلىٰ ذلك.

واختلف في الروح: ما هي؟ فقيل: هي جسم، وقيل: هي عرَض، وقيل: لا ندري ما الروح، أجوهر أم عرض؟ "وقيل: ليس الروح شيئاً أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكُدرة والعفونات(٥١٦)، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: [هو] جوهر بسيط منبثّ في العالم كله من الحيوان، علىٰ جهة الإعمال له والتدبير، [وهي] علىٰ ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبِنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنىً واحد لا غير، وقيل: النفس هي النسيم الداخل والخارج بالتنفس، {والروح عرض وهو الحياة فقط}"{ز: ١٧٦'} وقيل غير ذلك. "وللناس في مسمىٰ الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه:

(٥١٥) قال الشيخ عفيفي: انظر «العقل والنقل» لابن تيمية (٢/ ١٧٧).

(٥١٦) في الأصل: (الكدر).

هل هو اللفظ، أو المعنىٰ فقط، أو هما، أو كل منهما؟ فالخلاف بينهم في الناطق ونطقه"{١٧٨}. "والحق: أن الإنسان اسمٌ لهما، وقد يطلق علىٰ أحدهما بقرينة"{١٧٨}، وكذا الكلام.

"والذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماعُ الصحابة وأدلةُ العقل: أن النفس جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني عُلوي، خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم. فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقَبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجسم اللطيف سارياً في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار، من الحسّ والحركة الإرادية، وإذا فسدتْ هذه، بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قَبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلىٰ عالم الأرواح. والدليل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿(٣٨) ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...﴾ الآية [الزمر] ففيها الإخبار بتوفيها وإمساكها وإرسالها. وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾[الأنعام:٩٤]، ففيها بسط الملائكة أيديَهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلىٰ ربها. وقوله تعالىٰ: ﴿(٦٠) وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ...﴾ الآية [الأنعام]. ففيها الإخبار بتوفي النفس بالليل، وبعثها إلىٰ أجسادها بالنهار، وتوفي الملائكة لها عند الموت. وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ (٣٠) ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً (٣١) فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى وَٱدْخُلِى جَنَّتِى (٣٢)﴾ [الفجر] ففيها وصفُها بالرجوع والدخول والرضا. وقال ﷺ: «**إن الروح إذا قُبض تبعه البصر**» {م(٩٢٠)}[517] ففيه وصفُه بالقبض، وأن البصر يراه * وقال ﷺ في حديث بلال {ـ ٢٠هـ}: «**قبضَ أرواحكم وردَّها عليكم**» {خ(٧٤٧١)}[518] * وقال ﷺ: «**نَسمة المؤمن طائرٌ يَعْلَقُ في شجر الجنة**» {هـ(٤٢٧١)}[519] "{١٧٨"}. وسيأتي {=٢٩٦} في الكلام علىٰ عذاب القبر أدلة كثيرة من خطاب ملك الموت لها، وأنها تخرج تسيل كما تسيل القطرة مِن فِيْ

---

(٥١٧) **مسلم** عن أم سلمة، «أحكام الجنائز» (ص١٢).

(٥١٨) صحيح أخرجه **البخاري من حديث أبي قتادة** وليس من حديث بلال كما هو ظاهر كلام المؤلف. وكذلك أخرجه أحمد {٣٠٧/٥} وغيره. «صحيح أبي داود» (٤٦٥).

(٥١٩) «**الصحيحة**» (٩٩٥).

السقاء، وأنها تصعد ويوجد منها [من المؤمن] كأطيب ريح، ومن الكافر كأنتن ريح. . .، إلىٰ غير ذلك، من الصفات. وعلىٰ ذلك أجمع السلف ودل العقل، وليس مع من خالف سوىٰ الظنون الكاذبة، والشبه الفاسدة، التي لا يعارَض بها ما دل عليه نصوصُ الوحي والأدلة العقلية.

وأما اختلاف الناس في مسمىٰ النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسمّاهما واحد؟ فالتحقيق: أن النفس تطلق علىٰ أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارةً، ويختلف تارةً. فالنفس تطلق علىٰ الروح، ولكن غالب ما يسمّىٰ نفساً إذا كانت متصلةً بالبدن، وأما إذا أخذت مجردةً فتسمية الروح أغلب عليها. ويطلق علىٰ ''الدم، ففي الحديث: «**ما لا نفسَ له سائلةٌ لا يُنجس الماء إذا مات فيه**»[٥٢٠] والنفس: العين، يقال: أصابت فلاناً نفسٍ أي: عين. والنفس: الذات، ﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [النور:٥٩] ﴿لَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النساء:٢٩]، ونحو ذلك. وأما الروح فلا يطلق علىٰ البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس. وتطلق الروح علىٰ القرآن، وعلىٰ جبريل، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشورىٰ:٤٩] ''{٢١٧} ''﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣﴾ [الشعراء] ''{١٥٤}. ويطلق الروح علىٰ الهواء المتردد في بدن الإنسان أيضاً. ''وأما ما يؤيدُ الله به أولياءَه، فهي روح أخرىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [المجادلة:٢٢]. وكذلك القُوىٰ التي في البدن، فإنها أيضاً تسمىٰ أرواحاً، فيقال: الروح الباصر، والروح السامع، والروح الشامُّ. ويطلق الروح علىٰ أخص من هذا كله، وهو: قوة المعرفة بالله والإنابة إليه ومحبته، وانبعاث الهمة إلىٰ طلبه وإرادته. ونسبة هذه الروح إلىٰ الروح، كنسبة الروح إلىٰ البدن، فللعلم روح، وللإحسان روح، وللمحبة روح، وللتوكل روح، وللصدق روح، والناس متفاوتون في هذه الروح. فمن الناس من تغلب عليه هذه الأرواح فيصير روحانياً، ومنهم من يَفقدها أو أكثرَها فيصير أرضيّاً بهيميّاً. وقد وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاثة أنفس: مطمئنة، ولوّامة، وأمّارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٣٠﴾ [الفجر] ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ٢﴾ [القيامة] ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف:٥٣]. والتحقيق: أنها نفسٌ واحدة، لها صفات''{٢١٩'}، فهي أمّارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان صارت لوّامةً، تفعل

(٥٢٠) **لا أعرف له أصلاً**، وإنما هو من كلام الفقهاء {ر: ص٢/٢٥٣}.

الذنب ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان صارت مطمئنةً ولهذا قال النبي ﷺ: «**من سرّته حسنتُه وساءته سيئتُه فهو مؤمن**» {ت(٢٢٦٨)}[٥٢١] مع قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...**»[٥٢٢] الحديث[١/٥٢٣]

(''واختلف الناس: هل تموت الروح أم لا[٢/٥٢٣]؟ فقالت طائفة: تموت، لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، وقد قال تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٤﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٥﴾﴾ [الرحمـٰن] وقال تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]. قالوا: وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولىٰ بالموت. وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خُلقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان. قالوا: وقد دل علىٰ ذلك الأحاديثُ الدالة علىٰ نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلىٰ أن يُرْجِعَها اللهُ في أجسادها. والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتُها لأجسادها وخروجُها منها، فإن أُريد بموتها هذا القدر، فهي ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥. الأنبياء:٣٥. العنكبوت:٥٧]، وإن أُريد أنها تعدم وتفنىٰ بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي {=٢٩٧} إن شاء الله تعالىٰ. وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة ﴿﴿٥٦﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان]، وتلك الموتةُ هي مفارقة الروح للجسد. وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر:١٠] وقوله تعالىٰ: ﴿﴿٢٦﴾ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة][١/٥٢٣]، فالمراد: أنهم كانوا أمواتاً وهم نُطَف في أصلاب آبائهم وفي أرحام أمهاتهم ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاثَ مَوْتَات. وصعقُ الأرواح عند النفخ في الصُّور لا يلزم منه موتُها، «**فإن الناس يُصعقون يوم القيامة**»[=١٢٦] إذا جاء الله لفصل القضاء، ﴿﴿٦٥﴾ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزمر] بنوره''{٣٤'}، وليس ذلك بموت. وسيأتي {=٣١٠} ذكر ذلك، إن شاء الله تعالىٰ. وكذلك صَعْق موسىٰ عليه السلام [الأعراف:١٤٣] لم يكن موتاً، والذي يدل عليه أن نفخة الصعق ـ والله أعلم ـ ''موت كل من لم يذق الموت قبلها من

(٥٢١) «**الصحيحة**» (٥٥٠) {و«صحيح الجامع» (٦٢٩٤)}.

(٥٢٢) **متفق عليه**، وقد مضىٰ الحديث برقم (٣٧٣).

(١/٥٢٣) قال الشيخ عفيفي: انظر (ص٢٦٤) من كتاب «الروح».

(٢/٥٢٣) قال الشيخ عفيفي: انظر المسألة الرابعة في الكلام علىٰ موت «الروح» لابن القيم.

الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يُكتب عليه الموتُ من الحور والولدان وغيرهم، فلا تدل الآية علىٰ أنه يموت موتةً ثانية. والله أعلم"{٣٥}.

٨٠، ٨١ ـ قوله: (وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال مُنكرٍ ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، علىٰ ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم. و«القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران»(٥٢٤)).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ (٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ (٤٦)﴾ [غافر] وقال تعالىٰ: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ (٤٥) يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ (٤٦) وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٤٧)﴾ [الطور]. وهذا يحتمل أن يُراد به عذابهم بالقتل وغيره في الدنيا، وأن يُراد به عذابهم في البرزَخ، وهو أظهر، لأن كثيراً منهم مات ولم يعذَّب في الدنيا، أو المراد أعم من ذلك. وعن البراء بن عازب {ـ ٧١هـ، رضي الله عنه}، قال: كنا في جِنَازة في بَقيع الغَرْقَد، فأتانا النبي ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، كأنّ علىٰ رؤوسنا الطير وهو يُلحَد له، فقال: «**أعوذ بالله من عذاب القبر**»، ثلاث مرات، ثم قال، «**إن العبد [المؤمن] إذا كان في إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه الملائكة، كأن علىٰ وجوههم الشمس، معهم كفنٌ من أكفان الجنة، وحَنوط من حَنوط الجنة، فجلسوا منه مَدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت حتىٰ يجلس عند رأسه، فيقول: يا أيتها النفسُ الطيبة، اخرجي إلىٰ مغفرة من الله ورضوان**»، قال، «**فتخرج تسيل كما تسيل القطرةُ من فِيْ السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يَدَعوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحَنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسكٍ وُجدت علىٰ وجه الأرض**»، قال، «**فيصعدون بها، فلا يمرون بها**» يعني: علىٰ ملإ من الملائكة «**إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه به في الدنيا، حتىٰ ينتهوا بها إلىٰ السماء، فيستفتحون له، فيُفتح له، فيشيعه من كل سماء مقربُوها، إلىٰ السماء التي تليها، حتىٰ يُنتهىٰ بها إلىٰ السماء التي فيها الله، فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلىٰ الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أُعيدهم، ومنها أُخرجهم ﴿تَارَةً أُخْرَىٰ (٥٥)﴾ [طه]**»، قال، «**فتُعاد روحه في جسده فيأتيه**

(٥٢٤) {قطعة من حديث ضعيف جداً. ت(٢٥٩١)}.

ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: من ربُّك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان له: ما دينُك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله، فيقولان له: ما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به وصدقتُ، فينادي منادٍ من السماء أن: صدق عبدي، فافرُشوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلىٰ الجنة»، قال، «فيأتيه من رَوحها وطيبها، ويُفسح له في قبره مَدُّ بصره»، قال، «ويأتيه رجل حسنُ الوجه، حسنُ الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرُّك، هذا يومك الذي كنت تُوعَد، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه [الذي] يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، فيقول: يا ربّ، أقم الساعةَ حتىٰ أرجع إلىٰ أهلي ومالي» قال،

«وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المُسُوح، فيجلسون منه مدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت حتىٰ يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلىٰ سخط من الله وغضب»، قال، «فتتفرق في جسده، فينتزعها كما يُنتزع السَّفُّود من الصوف المبلول، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتىٰ يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح خبيثة وجدتْ علىٰ وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها علىٰ ملإ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأقبح أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتىٰ ينتهي بها إلىٰ السماء الدنيا، فيُستفتح له، فلا يُفتح له» ثم قرأ رسول الله ﷺ «﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف:٣٩] فيقول الله ﷻ: اكتبوا كتابه في سجّين، في الأرض السفلىٰ، فتطرحُ روحه طرْحاً» ثم قرأ «﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [الحج] فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هَاهْ، هَاه، لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعث فيكم، فيقول: هاه، هاه، لا أدري، فينادي منادٍ من السماء أن: كذب، فافرُشوه من النار، وافتحوا له باباً إلىٰ النار، فيأتيه من حرّها وَسَمومها، ويضيق عليه قبره، حتىٰ تختلف أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب منتن الريح، فيقول: أبشر بالذي يسؤوك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه [الذي] يجيء بالشرّ، فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول: ربِّ لا تُقم الساعة»[٥٢٥] رواه الإمام أحمد {١٨٤٩١} وأبو داود

---

(٥٢٥) صحيح، انظر «أحكام الجنائز» (ص١٥٦ ـ ١٥٩).

{٤٧٥٣}، وروىٰ النسائي {١٨٩١} وابن ماجه {١٥٤٩} أوّله، ورواه الحاكم {٣٧/١} وأبو عَوَانة الإسفَرَاييني في «صحيحيهما»، وابن حبان {ز: بعد ٣١١٧!}.

وذهب إلىٰ موجب هذا الحديث جميع أهل السنة والحديث، وله شواهد من «الصحيح»؛ فذكر **البخاري** {(١٣٣٨)، م(٢٨٧٠)} رَحِمَهُ اللهُ عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن العبد إذا وُضع في قبره وتولىٰ عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان، فَيُقْعِدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل، محمد ﷺ؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقول له: انظر إلىٰ مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً**»[٥٢٦] قال قتادة: ورُوي لنا أنه يُفسح له في قبره. . .، وذكر الحديث * وفي «**الصحيحين**» {خ(٢١٦)، م(٢٩٢)} عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ مر بقبرين، فقال: «**إنهما ليعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة**»، فدعا بجريدة رطبة، فشقها نصفين، وقال: «**لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا**»[٥٢٧] * وفي «صحيح أبي حاتم» {(٣١١٧)، ت(١٠٨٣)} عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «**إذا قُبر أحدكم، أو الإنسانُ، أتاه مَلكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير...**»[٥٢٨/١] وذكر الحديث... إلخ.

"وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين"{ز: الروح ٥٢}، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمانُ به، ولا نتكلّم في كيفيته، إذْ ليس للعقل وقوف علىٰ كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما تُحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تَحارُ فيه العقول. فإن عود الروح إلىٰ الجسد ليس علىٰ الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادةً غيرَ الإعادة المألوفة في الدنيا. "فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، متغايرةُ الأحكام: **أحدها**: تعلقها به في بطن الأم جنيناً. **الثاني**: تعلقها به بعد خروجه إلىٰ وجه الأرض. **الثالث**: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من

---

(٥٢٦) «الصحيحة» (١٣٤٤).

(٥٢٧) متفق عليه. «صحيح أبي داود» (١٥).

(٥٢٨/١) حسن، أخرجه الترمذي أيضاً (١/١١٩ {«صحيح سننه» (٨٥٦)}) وقال: «حديث حسن غريب»، قلت: **وإسناده حسن**، وفيه رد علىٰ من أنكر من المعاصرين تسمية الملكين بـ: «المنكر» و«النكير»، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٣٩١).

وجه. **الرابع**: تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقىٰ لها إليه التفات البتة، فإنه ورد رَدها إليه وقتَ سلام المسلّم {حسن: د (٢٠٤١)}، وورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه(=٥٢٦) وهذا الردّ إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة. **الخامس**: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، إذْ هو تعلق لا يقبل البدنُ معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، فـ «**النوم أخو الموت**» {«الصحيحة» (١٠٨٧)}. فتأمل هذا يُزِيحُ عنك إشكالات كثيرة" {٤٣′}.

وليس السؤال في القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم {٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ، الفِصَل ٤/ ٥٦} وغيره، وأفسد منه قول من قال: إنه للبدن بلا روح! والأحاديث الصحيحة تَرُدُّ القولين. وكذلك عذاب القبر يكون "للنفس والبدن جميعاً، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفسُ وتعذب مفردةً عن البدن ومتصلة به" {٥١}.

واعلم "أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، [قُبر أو لم يُقبر]، أكلته السباع أو احترق حتىٰ صار رماداً ونُسف في الهواء، أو صُلب أو غرق في البحر، وصل إلىٰ روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلىٰ المقبور" {٥٨}. وما ورد من إجلاسه واختلاف أضلاعه ونحو ذلك؛ فيجب "أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من [غير] غلّو ولا تقصير، فلا يُحمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقصَّر به عن مراده وما قصده من الهدىٰ والبيان، فكم حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله! بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطإٍ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد. والله المستعان" {٦٢′}.

فالحاصل أن الدُّور ثلاث(٥٢٨/ ٢): "دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القَرَار. وقد جعل الله لكل دار أحكاماً تخصها، وركَّب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا علىٰ الأبدان، والأرواح تبعٌ لها" {٦٣}، وجعل أحكام البرزخ علىٰ الأرواح، والأبدان تبع لها، "فإذا جاء يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم، صار الحكم والنعيم والعذاب علىٰ الأرواح والأجساد" {٦٤} جميعاً.

"فإذا تأملت هذه المعنىٰ حقَّ التأمل، ظهر لك أن كون «**القبر روضة من رياض**

(٥٢٨/ ٢) قال الشيخ عفيفي: انظر الأمر الثالث من المسألة السابعة من كتاب «الروح» لابن القيم.

الجنة أو حُفرة من حفر النار»(=٥٢٤) مطابق للعقل، وأنه حق(٥٢٩) لا مِرْية فيه"{٦٤}،)
وبذلك يتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم. ويجب أن يُعلم أن النار التي في القبر والنعيم، ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالىٰ "يحمي عليه (التراب والحجارة التي فوقه وتحته حتىٰ يكون أعظم حرّاً من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يُحِسُّوا بها. بل أعجب من هذا أن الرجلين يُدفن أحدُهما إلىٰ جنب صاحبه، وهذا في حفرة من النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلىٰ جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هذا إلىٰ جاره شيء من نعيمه. وقدرةُ الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوس مُولعة بالتكذيب بما لم تُحِط به علماً"{٦٦}. وقد) أرانا الله في هذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير. "وإذا شاء الله أن (يُطلع علىٰ ذلك بعض عباده أطلعه وَغيَّبه عن غيره، ولو أطلع الله علىٰ ذلك العبادَ كلهم لزالت حكمةُ التكليف والإيمان بالغيب، ولما تَدافن الناس، كما في «الصحيح» {م(٢٨٦٧)} عنه ﷺ: «**لولا ألّا تدافَنوا لَدَعوتُ الله أن يُسمعكم من عذاب القبر ما أسمع**»(٥٣٠). ولمَّا كانت هذه الحكمةُ منتفية في حق البهائم سمعته وأدركته"{٦٦}.)

وللناس في سؤال منكر ونكير: هل هو خاص بهذه الأمة أم لا؟ ثلاثةُ أقوال(٥٣١): الثالث التوقف، وهو قول جماعة، "منهم أبو عمر بن عبد البر {٣٦٨ـ (٤٦٣هـ، في التمهيد ٢٢/٢٥٣}، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت {١١ق هـ ـ ٤٥هـ} عن النبي ﷺ، قال: «**إن هذه الأمة تُبتلىٰ في قبورها**» {م(٢٨٦٧)}(٥٣٢)، منهم من يرويه «**تُسأل**»، وعلىٰ هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خُصت بذلك، وهذا أمر لا يُقطع به"{٨٧}،)
ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم * "وكذلك اختلف في سؤال الأطفال (أيضاً"{ر: الروح ٨٧} * وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع؟ "جوابه: أنه نوعان: منه ما)(هو دائم، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر]. وكذا في حديث البراء بن عازب {ـ ٧١هـ} في قصة الكافر؛ «**ثم يفتح له باب إلىٰ النار، فينظر إلىٰ مقعده فيها حتىٰ تقومَ الساعة**»(٥٣٣)

---

(٥٢٩) في الأصل: (لاحق).

(٥٣٠) أخرجه **مسلم** عن أبي سعيد وعن أنس، لكن دون قوله: «ما أسمع» {م(٢٨٦٧) ـ أبو سعيد عن زيد. م(٢٨٦٨) ـ أنس}.

(٥٣١) قال الشيخ عفيفي: انظر: المسألة الثانية عشرة من كتاب «الروح».

(٥٣٢) **مسلم** وأحمد، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٥٩).

(٥٣٣) **صحيح**، وقد تقدم بتمامه الحديث رقم (٥٢٥).

رواه الإمام أحمد {١٨٥٧٠} في بعض طرقه. والنوع الثاني: أنه مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفَّتْ جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه"{٨٩}، كما تقدم {=٢٣٣} ذكره [في] الممحّصات العشرة.)

(وقد اختلف في "مستقرّ الأرواح[٥٣٤] ما بين الموت إلىٰ قيام الساعة: فقيل: أرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار. وقيل: إن أرواح المؤمنين بِفِناء الجنة؛ علىٰ بابها، يأتيهم من رَوْحها ونعيمها ورزقها. وقيل: علىٰ أفنية قبورهم. وقال مالك: بلغني أن الروح مرسَلة، تذهب حيث شاءت. وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله ﷻ، ولم يزيدوا علىٰ ذلك. وقيل: إن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببَرْهُوتَ بئر بحضرموت! وقال كعب {ـ ٣٢هـ}: أرواح المؤمنين في عليين في السماء السابعة، وأرواح الكافرين في سجين في الأرض السابعة تحت خدّ إبليس! وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر برهوت. وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله. قال ابن حزم {٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ، الفِصَل ٤/٥٨′} وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها. وقال أبو عمر بن عبد البر {رَ: «التمهيد» ١١/٦٥، ٢٠/٢٤٠}: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين علىٰ أفنية قبورهم. وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن أرواح الشهداء كطير خُضر معلَّقة بالعرش، تغدو وتروح إلىٰ رياض الجنة، تأتي ربها كل يوم تسلم عليه. وقالت فرقة: مستقرُّها العدم المحض. وهذا قول من يقول: إن النفس عَرَض من أعراض البدن، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسنة. وقالت فرقة: مستقرها بعد الموت أبدانٌ أخر تُناسب أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كل روح إلىٰ بدن حيوان يشاكل تلك الروح! وهذا قول التناسخية منكري المعاد، وهو قول خارج عن أهل الإسلام كلهم"{٩٠ ـ ٩٣}.) ويضيق هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوال والكلام عليها.

(ويتلخص من أدلتها: أن "الأرواح في البرزخ متفاوتةٌ أعظم تفاوت، فمنها: أرواح في أعلىٰ عليين، في الملإ الأعلىٰ، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون في منازلهم. ومنها أرواحٌ في حواصل طير خُضر، تسرح في الجنة حيث شاءت، وهي أرواح بعض الشهداء، لا كلّهم، بل من الشهداء من

(٥٣٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: أقوال العلماء في مستقر الأرواح بعد الموت وقبل يوم القيامة في المسألة الخامسة عشرة من كتاب «الروح» لابن القيم.

تُحبس روحه عن دخول الجنة لدَين عليه. كما في «المسند» {(١٩٠٢٩)، ن(٢٩٥٧)} عن محمد بن عبد الله بن جحش[٥٣٥]؛ أن رجلاً جاء إلىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «**الجنة**»، فلما ولىٰ، قال: «**إلا الدَّين، سارّني به جبريل آنفاً**»[٥٣٦] ومن الأرواح من يكون محبوساً علىٰ باب الجنة، كما في الحديث [الذي] قال فيه رسول الله ﷺ: «**رأيت صاحبكم محبوساً علىٰ باب الجنة**» {صـ(٢٤٣٣)}[٥٣٧] ومنهم من يكون محبوساً في قبره. ومنهم من يكون في الأرض. ومنها أرواح تكون في تَنُّور الزُّناة والزواني. وأرواحٌ في نهر الدم تسبح فيه وتُلقم الحجارة ”{١١٥′}، كل ذلك تشهد له السُّنة {غ(٧٠٤٧)}، والله أعلم.)

وأما الحياة التي اختص بها الشهيد وامتاز بها عن غيره، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البقرة]، [فهي]: أن الله تعالىٰ جعل أرواحهم في أجواف طير خُضر. كما في ”حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما أصيب إخوانكم**» يعني يوم أُحُد «**جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر، ترد أنهارَ الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلىٰ قناديل من ذهب مذللة في ظل العرش...**»[٥٣٨] ”{٩٦}،) (الحديث؛ رواه الإمام أحمد {٢٣٨٧} وأبو داود {٢٥٢٠}، وبمعناه في حديث ابن مسعود؛ رواه مسلم {١٨٨٧}. ”فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله ﷻ حتىٰ أتلفها أعداؤه (فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبداناً خيراً منها، تكون فيها إلىٰ يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكملَ من تنعُّم الأرواح المجردة عنها. ولهذا كانت نَسَمَة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد في جَوْف طير. وتأمل لفظ الحديثين”{٩٨}، ففي «الموطإ» {(١/ ٢٤٠، صـ(٤٢٧١)} ”أن كعب بن مالك {ـ ٥٠هـ} كان)(يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «**إن نسمة المؤمن طائرٌ يَعْلُقُ في شجر الجنة، حتىٰ يُرْجِعَه [الله] إلىٰ جسده يوم يبعثه**»[٥٣٩] ”{٩٤}. فقوله: ”«**نسمة المؤمن**» تعم)(

---

(٥٣٥) في الأصل: (عن محمد بن عبد الله بن محسن).

(٥٣٦) **صحيح**، «مسند أحمد» (٤/ ١٣٩ و٣٥٠).

(٥٣٧) **صحيح**، «أحكام الجنائز» (١٥).

(٥٣٨) **صحيح**، وأخرجه الحاكم {٢/ ٨٨}، وصححه علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي، وانظر: «المشكاة» (٣٨٥٣) {و«صحيح الجامع» (٥٢٠٥)}.

(٥٣٩) **صحيح**، وقد مضىٰ الحديث برقم (٥١٩).

الشهيد وغيره، ثم خَص الشهيد بأن قال: «**هي في جوف طير خضر**»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير: صدق عليها أنها طير'' {٩٨'}، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، ''فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكملُ من نصيب غيرهم من الأموات علىٰ فُرُشهم، وإن كان الميت أعلىٰ درجةً من كثير منهم، فلهم نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه'' {٩٨}، والله أعلم. و«**حرم الله علىٰ الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء**»، كما روي في «السنن» {صحيح: د(١٠٤٧)}. وأما الشهداء فقد شُوهد منهم بعد مُدَد من دفنه كما هو لم يتغير {رَ: خ(١٣٥١)}، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلىٰ يوم محشره، ويحتمل أنه يَبلىٰ مع طول المدة، والله أعلم. وكأنه ـ والله أعلم ـ كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول.

٨٢ ـ قوله: (ونؤمن بالبعث، وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان).

ش: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسنة، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردَّ علىٰ منكريه في غالب سور القرآن. وذلك: أن الأنبياء عليهم السلام كلهم متفقون علىٰ الإيمان بالله(١/٥٤٠)، فإن الإقرار بالربِّ عام في بني آدم، وهو فطريّ، كلهم يقرّ بالرب، إلا من عاند، كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بُعث هو «**والساعةُ كهاتين**»(٢/٥٤٠)، وكان هو الحاشر {خ(٤٨٩٦)، م(٢٣٥٤)} المقفِّي {حسن: «مختصر الشمائل» (٣١٦)}، بيَّن تفصيل الآخرة بياناً لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء. ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ، وجعلوا هذه حجةً لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري.

والقرآن بين معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرىٰ في غير موضع. وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرىٰ، وينكرون معاد الأبدان، ويقول من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد ﷺ علىٰ طريق التخييل! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرىٰ هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلىٰ نوح، إلىٰ إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ وغيرهم عليهم السلام، وقد أخبر الله بها من حين أُهبِط آدم، فقال تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا

(١/٥٤٠) في الأصل: (بالآخرة).

(٢/٥٤٠) {خ(٤٩٣٦)، م(٢٩٥١) ـ سهل. خ(٦٥٠٤)، م(٢٩٥١) ـ أنس. خ(٦٥٠٥) ـ أبو هريرة. م(٨٦٧) ـ جابر}.

بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴿٢٣﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأعراف]. ولما قال إبليس اللعين: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٨﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿٧٩﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿٨٠﴾﴾ [ص]. وأما نوح عليه السلام فقال: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح]. وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾ ...﴾ إلى آخر القصة [الشعراء] وقال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم] وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ...﴾ الآية [البقرة:٢٥٩]. وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لما ناجاه: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه]. بل مؤمن آل فرعون كان يعلم المعاد، وإنما آمن بموسى، قال تعالى حكايةً عنه: ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴿٣٩﴾ ...﴾ إلى قوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر]. وقال موسى: ﴿﴿١٥٥﴾ وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف]. وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة]. وقد أخبر الله أنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، في آيات [من] القرآن، وأخبر عن أهل النار أنهم إذا ﴿قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزمر]. وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا. فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم، من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة. فعامة سور القرآن التي فيها ذكر الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة. وأمر نبيه أن يقسم به على المعاد، فقال: ﴿﴿٣﴾ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ...﴾ الآيات [سبأ] وقال تعالى: ﴿۞ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس] وقال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن]. وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١﴾﴾ [القمر] ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنبياء] ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِّلْكَافِرِينَ ...﴾ إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ

يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج]. وذم المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [يونس] [﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ [الأنعام: ٣٢]] ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٨﴾﴾ [الشورى] ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [النمل] ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا...﴾ إلىٰ أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [النحل] ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر] ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ ۞ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [الإسراء] "﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ ۞ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء].

فتأمل(٥٤١) ما أُجيبوا به عن كل سؤال علىٰ التفصيل: فإنهم قالوا أولاً: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الإسراء]؟!، فقيل لهم في جواب هذا السؤال: إن كنتم تزعمون أنه لا خالق لكم ولا رب لكم، فهلا كنتم خلقاً لا يفنيه الموت، كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك؟! فإن قلتم: كنا خلقاً علىٰ هذه الصفة التي لا تقبل البقاء؛ فما الذي يَحُول بين خالقكم ومنشئكم وبين إعادتكم خلقاً جديداً؟! وللحجة تقريرٌ آخر، وهو: لو كنتم من حجارة أو حديد أو خلق أكبر منهما، [فإنه] قادرٌ علىٰ أن يُفنيكم ويحيل ذواتكم، وينقلها من حال إلىٰ حال، ومن يقدِر علىٰ التصرف في هذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة: فما الذي يعجزه فيما دونها؟ ثم أخبر أنهم يسألون آخراً بقولهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت جسومنا وفنيت؟! فأجابهم بقوله: ﴿قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فلما أخذتهم الحجةُ، ولزمهم حكمها، انتقلوا إلىٰ سؤال آخر يتعللون به بعلل

---

(٥٤١) قال الشيخ عفيفي: انظر «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧) ط مكة.

المنقطع، وهو قولهم: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾﴾ [الإسراء] ""{الصواعق ٤٧٨'} .)

ومن هذا قوله(٥٤٢): ""﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٧﴾ . . .﴾ إلىٰ آخر السورة [يسٓ]. فلو رام أعلم البشر وأفصحهم وأقدرهم علىٰ البيان، أن يأتي بأحسن من هذه الحجة، أو بمثلها بألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضَح الأدلة وصحة البرهان لما قدَر. فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحدٌ، اقتضىٰ جواباً، فكان في قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ [يسٓ: ٧٧] ما وفىٰ بالجواب. وأقام الحجة وأزال الشبهة لما أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿٧٧﴾﴾ [يسٓ]، فاحتج بالإبداء علىٰ الإعادة، وبالنشأة الأولىٰ علىٰ النشأة الأخرىٰ. إذ كل عاقل يعلم ضروريّاً أنّ من قدِر علىٰ هذه قدِر علىٰ هذه، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية لكان عن الأولىٰ أعجزَ وأعجزَ. ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق علىٰ المخلوق، وعلمه بتفاصيل خلقه أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يسٓ]، فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثاني. فإذا كان تام العلم كامل القدرة كيف يتعذر عليه أن يُحييَ العظام وهي رميم؟! ثم أكد الأمر بحجة قاهرة، وبرهان ظاهر، يتضمن جواباً عن سؤال ملحد آخر يقول: العظام إذا صارت رميماً عادت طبيعتها باردةً يابسة، والحياة لا بد أن تكون مادتها وحاملها طبيعته حارةً رطبةً بما يدل علىٰ أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معاً، فقال: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [يسٓ]. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة، فالذي يخرج الشيء من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها [و] لا تستعصي عليه؛ هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودَفعه، من إحياء العظام وهي رميم. ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجلّ الأعظم، [علىٰ] الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قَدِرَ علىٰ العظيم الجليل فهو علىٰ ما دونه بكثير أقدرُ وأقدرُ، فمن قَدَرَ علىٰ حمل قنطار فهو علىٰ حمل أوقية أشد اقتداراً، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ﴾ [يسٓ] فأخبر أن الذي أبدع السماوات والأرض ـ علىٰ جلالتهما وعظم

(٥٤٢) قال الشيخ عفيفي: انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (١/ ١٠٤ ـ ١٠٦).

شأنهما، وكبر أجسامهما، وَسَعَتِهما، وعجيب خلقهما ـ أقدرُ علىٰ أن يحييَ عظاماً قد صارت رميماً، فيردّها إلىٰ حالتها الأولىٰ. كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر] وقال: ﴿{أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ} بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٢]. ثم أكد سبحانه ذلك وبيّنه ببيان آخر، وهو أنه ليس فعله بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكلفة، والنصب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لا بدّ معه من آلة ومعين، بل يكفي في خلقه ـ لما يريد أن يخلقه ويكوِّنه ـ نفسُ إرادته، وقوله للمكوِّن: ﴿كُن﴾، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأراده. ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يسٓ] ”{الصواعق ٤٧٣ ـ ٤٧٧}.)

(“ومن هذا قوله سبحانه[٥٤٣]: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٥﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٦﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٧﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [القيامة]. فاحتج سبحانه علىٰ أنه لا يتركه مهملاً عن الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وأن حكمته وقدرته تأبىٰ ذلك أشد الإباء، كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٦﴾ . . .﴾ إلىٰ آخر السورة [المؤمنون]. فإن من نقَله من النطفة إلىٰ العلقة، ثم إلىٰ المضغة، ثم شقَّ سمعه وبصره، وركّب فيه الحواسّ والقُوىٰ، والعظامَ والمنافع، والأعصاب والرباطات التي هي أشده، وأحكم خلقه غاية الإحكام، وأخرجه علىٰ هذا الشكل والصورة، التي هي أتمُّ الصور وأحسنُ الأشكال كيف يَعْجِزُ عن إعادته وإنشائه مرةً ثانية؟! أم كيف تقتضي حكمته وعنايته به أن يتركه سدىً؟! فلا يليق ذلك بحكمته، ولا تَعْجِزُ عنه قدرته. فانظر إلىٰ هذا الاحتجاج العجيب، بالقول الوجيز، الذي لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذي لا يُتوهم أوضح منه، ومأخذه القريب، الذي لا تقع الظنون علىٰ أقرب منه”{الصواعق ٤٨٠'}.)

وكم في القرآن [من] مثل هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ . . .﴾ إلىٰ أن قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [الحج] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ . . .﴾ إلىٰ أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون]. وذكر قصة أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم موتىٰ ثلاثمئة سنة شمسية،

---

(٥٤٣) قال الشيخ عفيفي: انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

وهي ثلاثمئة وتسع سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف].

والقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم في المعاد خبط واضطراب. وهم فيه علىٰ قولين: منهم من يقول: تُعدم الجواهر ثم تعاد. ومنهم من يقول: تفرَّق الأجزاء ثم تَجْتَمِع. فأورد عليهم: الإنسانُ الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا، لم تُعد من هذا؟ وأُورِدَ عليهم: أن الإنسان يتحلل دائماً، فماذا الذي يعاد؟ أهو الذي كان وقت الموت؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يعاد علىٰ صورة ضعيفة، وهو خلاف ما جاءت به النصوص، وإن كان غير ذلك، فليس بعضُ الأبدان بأولىٰ من بعض! فادعىٰ بعضهم أن في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني! والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كله يتحلل، ليس فيه شيء باق، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوَّىٰ شبهةَ المتفلسفة في إنكار معاد الأبدان.

والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء: أن الأجسام تنقلب[٥٤٤] من حال إلىٰ حال، فتستحيل تراباً، ثم ينشئها الله نشأة أخرىٰ، كما استحال في النشأة الأولىٰ: فإنه كان نطفةً، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظاماً ولحماً، ثم أنشأه خلقاً سويّاً. كذلك الإعادة: يعيده الله بعد أن يبلىٰ كله إلا عَجْبَ[٥٤٥] الذنَب، كما ثبت في «الصحيح» {خ(٤٨١٤)، م(٢٩٥٥)(١٤٢)} عن النبي ﷺ، أنه قال: «**كل ابن آدم يبلىٰ إلا عجب الذنب، منه خُلق ابنُ آدم، ومنه يُركب**»[٥٤٦] * وفي حديث آخر: «**إن السماء[٥٤٧] تمطر مطراً كمني الرجال، ينبتون في القبور كما ينبت النبات**»[٥٤٨] فالنشأتان نوعان تحت جنس، يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان

---

(٥٤٤) في الأصل: (تتقلب).

(٥٤٥) «العجب»، فتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة: عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع. قاله الحافظ في «الفتح».

(٥٤٦) **البخاري ومسلم وأحمد واللفظ له** في بعض رواياته (٢/٤٢٨) وزاد: «ويأكله التراب» وسنده جيد.

(٥٤٧) في الأصل: (الأرض).

(٥٤٨) **ضعيف**، أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٤٦/١ ـ ٢ {(٩٧٦١)}) في حديث طويل عن أبي الزعراء قال: ذكروا عند عبد الله الدجال، فقال: فذكره بطوله موقوفاً، وله حكم المرفوع لكنه منقطع بين أبي الزعراء واسمه يحيىٰ بن الوليد، لم يرو عن أحد من الصحابة، =

ويتنوعان من وجه. والمعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجبُ الذنب هو الذي يبقىٰ، وأما سائره فيستحيل، فيعاد من المادة التي استحال إليها. ومعلوم أن من رأىٰ شخصاً وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخاً، علم أن هذا هو ذاك، مع أنه دائماً في تحلل واستحالة. وكذلك سائر الحيوان والنبات، فمن رأىٰ شجرة وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هذه تلك. وليست [صفةُ] تلك النشأة الثانية مماثلةً لصفة هذه النشأة، حتىٰ يقال: إن الصفات هي المغيّرة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها فإنهم يدخلونها «**علىٰ صورة آدم، طوله ستون ذراعاً**» كما ثبت في «الصحيحين» {م(٢٨٤١)، خ(٣٣٢٦)} وغيرهما، وروي: أن عرضه «**سبعة أذرع**» {مر٢/ ٢٩٥}[(٥٤٩/ ١)] وتلك نشأةٌ باقيةٌ غيرُ معرّضة للآفات، وهذه النشأة فانية[(٥٤٩/ ٢)] معرضة للآفات.

وقوله: (**وجزاء الأعمال**). قال تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٣﴾ [الفاتحة] ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ٢٥﴾ [النور] [والدِّين: الجزاء، يقال: كما تَدين تُدان[(٥٤٩/ ٣)]، أي كما تجازي تجازىٰ]، وقال تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ [السجدة. الأحقاف: ١٣. الواقعة: ٢٦] ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا ٢٦﴾ [النبأ] ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦٠﴾ [الأنعام] ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٠﴾ [النمل] ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٨٤﴾ [القصص]، وأمثال ذلك. وقال ﷺ، فيما يروي عن ربه عز وجل، من حديث أبي ذر الغِفاري {ـ ٣٢هـ} رضي الله عنه: «**يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أُوْفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه**» {م(٢٥٧٧)}[(٥٥٠)] وسيأتي {=٣١٠} لذلك زيادة بيان عن قريب، إن شاء الله تعالىٰ.

=بل عن بعض التابعين، ثم إن في الحديث فقرة لم تذكر هنا مخالفة لحديث صحيح نبه عليه الهيثمي (١٠/ ٣٣٠)، وقد أخرجه الحاكم (٤/ ٦٠٠) وصححه علىٰ شرطهما ورده الذهبي بأنهما ما احتجا بأبي الزعراء، وفاته أنه منقطع كما بينا.

(٥٤٩/ ١) {حسن لغيره. صحيح الترغيب (٣٧٠٠)}. (٥٤٩/ ٢) في الأصل: (فاسدة).

(٥٤٩/ ٣) {قطعة من أبيات ليزيد بن الصَّعِق الكلابي}.

(٥٥٠) أخرجه **مسلم** وأحمد من حديث أبي ذر {مر٥/ ١٥٤ و١٦٠ و١٧٧وغيرها وليس فيها جميعاً موضع الشاهد!}.

وقوله: **(والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب)**. قال تعالىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١٤﴾ وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٥﴾ وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٦﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٧﴾ ...﴾ إلىٰ آخر السورة [الحاقة] ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا ﴿١٥﴾﴾ [الانشقاق] ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف] ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف] ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ [وَالسَّمَاوَاتُ] وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿٥٠﴾ ...﴾ إلىٰ آخر السورة [إبراهيم] ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ [ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ] ...﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٧﴾﴾ [غافر] ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة]. وروىٰ **البخاري** رَحِمَهُ اللهُ في «صحيحه» {(١٠٣)، م(٢٨٧٦)}، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «**ليس أحد يحاسَب يوم القيامة إلا هَلَكَ**»، فقلت: يا رسول الله! أليس قد قال الله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق]، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرْضُ**(٥٥١)، **وليس أحد يناقَش الحسابَ يوم القيامة إلا عُذِّب**»(٥٥٢) يعني: أنه لو ناقش في حسابه لعبيده «**لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم**»(=٦٣٠) ولكنه تعالىٰ يعفو ويصفح. وسيأتي {=٣٤٢} لذلك زيادة [بيان]، إن شاء الله تعالىٰ * "وفي «الصحيح» {خ(٢٤١٢)، م(٢٣٧٤)} عن النبي ﷺ، أنه قال: «**إن الناس يُصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يُفيق، فإذا موسىٰ آخذٌ بقائمة العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور؟**»(٥٥٣) وهذا صعق في موقف القيامة(١/٥٥٤)، إذا جاء الله لفصل القضاء ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزمر] بنوره، فحينئذ يُصعق الخلائق كلهم"{الروح ٣٥}. "فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «**إن الناس يُصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فأجد**

---

(٥٥١) في الأصل: (للعرض). (٥٥٢) صحيح.

(٥٥٣) **متفق عليه**، وقد تقدم الحديث برقم (٢٩٧).

(١/٥٥٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: المسألة الرابعة من كتاب «الروح» لابن القيم.

موسىٰ باطشاً بقائمة العرش»(٢/٥٥٤)؟ قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال. ولكنه دخل منه علىٰ الراوي حديثٌ في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا: أحدهما: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يُفيق»**(=٥٥٣)، كما تقدم، والثاني: «**أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة»**(٥٥٥)، فدخل علىٰ الراوي هذا الحديث في الآخر" {الروح ٣٧}. وممن نبّه علىٰ هذا أبو الحجاج المِزّي {٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ} وبعده الشيخ شمس الدين ابن القيم {٦٩١ ـ ٧٥١هـ} وشيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير {٧٠١ ـ ٧٧٤}، رحمهم الله. وكذلك اشتبه علىٰ بعض الرواة، فقال: "«**فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنىٰ الله ﷻ»**(٥٥٦)؟ والمحفوظ الذي تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول، وعليه المعنىٰ الصحيح، فإن الصعق يوم القيامة لتجلي الله لعباده إذا جاء لفصل القضاء، فموسىٰ عليه السلام إن كان لم يُصعق معهم، فيكون قد جوزي بصعقة يوم ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ فـ ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف:١٤٣]، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً عن صعقة الخلائق لتجلي ربه يوم

(٢/٥٥٤) **صحيح**، أخرجه البخاري في أول كتاب «الخصومات» {(٢٤١٢)} من حديث وهيب، حدثنا عمرو بن يحيىٰ عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً في قصة ضرب الصحابي لليهودي بلفظ: «لا تخيروا بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسىٰ آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان في من صعق أم حوسب بصعقته الأولىٰ».

وأخرجه مسلم رقم (٢٣٧٤) من طريق سفيان عن عمرو بن يحيىٰ به. لكنه لم يسق لفظه بتمامه، وقد ساقه أحمد (٣/ ٣٣) من هذه الطريق بلفظ: «وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة فأفيق، فأجد موسىٰ. . .» الحديث.

ويشهد لهذه الرواية حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٣٧٣) بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا مَنْ شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرىٰ فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسىٰ عليه السلام آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي».

ومن هذين الحديثين يتبين أن هذه **الصعقة الثانية إنما هي صعقة البعث**، المذكورة في الآية، وليست صعقة تقع لفصل القضاء كما ذكر الشارح تبعاً للإمام ابن القيم. وعلىٰ ذلك فلا إشكال في الحديث، والله أعلم.

(٥٥٥) رواه **مسلم** رقم (٢٢٧٨) باب تفضيل نبينا ﷺ بلفظ: «وأول من ينشق عنه القبر». وأبو داود والترمذي وأحمد.

(٥٥٦) صحيح، وهو آخر حديث أبي هريرة المذكور قبله في رواية عنه عند **البخاري**، والمراد بقوله: «ممن استثنىٰ الله» أي: لا تصيبه النفخة، كما صرحت به رواية ابن أبي الدنيا في كتاب «البعث» عن الحسن مرسلاً. كما في «الفتح».

القيامة. فتأمل هذا المعنىٰ العظيم" {الروح ٣٧} ولا تهمله. وروىٰ الإمام أحمد {١٩٦٦٠}،)
(والترمذي {٢٤٢٧}، وأبو بكر بن أبي الدنيا، "عن الحسن، قال: سمعت أبا موسىٰ الأشعري يقول: قال رسول الله ﷺ: «**يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات، فعرضتان جدالٌ ومعاذير، وعرضة تطاير الصحف، ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾** [الإسراء: ٧١]، **وحوسب ﴿حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾** [الانشقاق] **دخل الجنة، و﴿مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ ﴿٢٤﴾﴾** [الحاقة] **دخل النار**»(٥٥٧). وقد روىٰ ابن أبي الدنيا [عن ابن المبارك {١١٨ ـ ١٨١هـ}]: أنه أنشد في ذلك شعراً {من البسيط}:

وطارت الصحف في الأيدي مُنشَّرةً ... فيها السرائرُ والأخبار تُطَّلعُ
فكيف سَهْوُك والأنباءُ واقعةٌ ... عما قليل، ولا تدري بما تقعُ
أفي الجنان وفوزٌ لا انقطاعَ له ... أم الجحيمُ فلا تُبقي ولا تدعُ
تهوي بساكنها طوراً وترفعهُم ... إذا رجَوْا مخرجاً من غمِّها قُمعوا
طال البكاء(٥٥٨) فلم يُرحم تضرُّعهم ... فيها، ولا رقية(٥٥٩) تُغني ولا جزَعُ
لينفعِ العلمُ قبل الموت عالِمَه ... قد سال قوم بها الرُّجعىٰ فما رجعوا")

{نهاية ٢/٣٩'}

قوله: **(والصراط)**: أي: ونؤمن بالصراط، وهو جسر علىٰ جهنم، إذا انتهىٰ الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلىٰ الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ سئل: أين الناسُ ﴿﴿٤٩﴾ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم]؟ فقال: «**هم في الظلمة دون الجسر**» {م(٣١٥)}(٥٦٠/١) وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم. وروىٰ البيهقي بسنده، عن مسروق {ـ ٦٣هـ}، عن عبد الله، قال: «**يجمع الله الناس يوم القيامة...**» إلىٰ أن [قال]: «**فيعطون نورَهم علىٰ قدر أعمالهم**» وقال: «**فمنهم من يُعطىٰ نورَه مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يُعطىٰ نوره فوق**(٥٦٠/٢) **ذلك، ومنهم من يُعطىٰ نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم**

---

(٥٥٧) **ضعيف**، لأن الحسن البصري مدلس وقد عنعنه، وهذه علة، وإن ثبت سماعه من أبي هريرة وأبي موسىٰ، فإن ثبوت مطلق السماع لا يغني في رواية المدلس حتىٰ يصرح بالتحديث كما هو مقرر في «المصطلح»، إلا إذا ثبتت رواية الكتاب التي فيها التصريح بسماع الحسن من أبي موسىٰ.

(٥٥٨) في الأصل: (الكلام).

(٥٥٩) في الأصل: (رقَّة).

(٥٦٠/١) رواه مسلم (١/ ١٧٣).

(٥٦٠/٢) كذا في الرواية الموقوفة عند الحاكم، وفي المرفوعة عنده: «دون» وعند الطبراني: «أصغر» ولعل هذه الرواية أولىٰ لأن السياق يدل عليها.

من يُعطىٰ دون ذلك بيمينه، حتىٰ يكون آخر {ذلك} **من يُعطىٰ نوره علىٰ إبهام قدمه، يُضيء مرةً ويُطفَأُ مرةً، إذا أضاء قدّم قدَمه، وإذا طَفِئ قام»** قال «**فيمرُّ ويمرون**(٥٦٠/ ٣) **علىٰ الصراط، والصراط كحد السيف، دَحْضٌ، مَزِلّة، فيقال لهم: امضوا علىٰ قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشدّ الرَّجُل، يَرْمُل رَمَلاً**(٥٦٠/ ٤)**، فيمرون علىٰ قدر أعمالهم، حتىٰ يمر الذي نوره علىٰ إبهام قدمه، تخرُّ يدٌ، وتعلقُ يد، وتخر**(٥٦١) **رجل، وتعلق رجل، وتصيب جوانبه النار»** [قال] «**فيخلُصون، فإذا خَلَصوا قالوا: الحمد لله الذي نجّانا منك بعد أن أراناك، لقد أعطانا الله ما لم يعطَ أحدٌ...»**(٥٦٢) الحديث.

(واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالىٰ: ”﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ﴿٦٩﴾ [مريم]، ما هو؟ والأظهر والأقوىٰ أنه المرور علىٰ الصراط. قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ ﴿٧١﴾ [مريم]“{نهاية ٢/ ٩١}.) وفي «الصحيح» {م(٢٤٩٦)}أنه ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، لا يلج النارَ أحدٌ بايع تحت الشجرة**»، قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله! أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ﴿٦٩﴾ [مريم]، فقال: «**ألم تسمعيه؟ قال**: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ ﴿٧١﴾ [مريم]»(٥٦٣) أشار ﷺ إلىٰ أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن

(٥٦٠/ ٣) كذا في «الموقوفة» وفي المرفوعة عند الحاكم والطبراني: «فيمرون».

(٥٦٠/ ٤) وكذا في «المستدرك» و«المعجم» وأما الرواية التي علقها هنا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بلفظ: «ثم كشد الرجال، ثم كمشيهم» فهي رواية أخرىٰ للحاكم (٢/ ٣٧٥) من طريق غير الدالاني، وهذه الطريق لم يقع بصر الشيخ عليها، مع أنها في الصفحة التي تلي صفحة الرواية الأخرىٰ. والموفق الله تبارك وتعالىٰ.

(٥٦١) في الأصل: (تجرّ).

(٥٦٢) **صحيح**، وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٧٦)، وأظن أن البيهقي من طريقه رواه، وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين». ووافقه الذهبي! قلت: وفيه يزيد بن عبد الرحمٰن أبو خالد الدالاني، ولم يخرج له الشيخان شيئاً، ثم هو وإن كان صدوقاً، فقد كان يخطئ كثيراً، وكان يدلس، كما في «التقريب». وقد صرح في هذا الأثر بالتحديث، فأمنا بذلك تدليسه، فإنما يخشىٰ منه الخطأ فيه، لكنه قد توبع كما يأتي، فأمنَّا بذلك خطأه أيضاً، وقد أخرجه الحاكم أيضاً (٤/ ٥٩٠ ـ ٥٩٢) بتمامه مطولاً، وكذلك الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٤٦/ ٢ ـ ٤٧/ ٢{(٩٧٦٣)}) من طريق أبي خالد هذا عن ابن مسعود مرفوعاً وقد تابعه زيد بن أبي أنيسة مرفوعاً أيضاً بتمامه عند الطبراني، وزيد ثقة، فصح بذلك الحديث والحمد لله {**نقول**: ساقه ابن كثير في «النهاية» من طريق البيهقي عن الحاكم ٢/ ٣٧٦}.

(٥٦٣) صحيح، رواه **مسلم**، وأحمد {٦/ ٢٨٥} نحوه من حديث أُم مبشر.

(’’النجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوُّه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم. ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود:٥٧] ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هود] ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود]

) ‘‘{درء ٧/ ٥٠}. ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك. وكذلك حال الوارد في النار، يمرون

(فوقها علىٰ الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذرُ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾. ’’فقد

) بيّن ﷺ في حديث جابر المذكور: أن الورود هو الورود علىٰ الصراط‘‘{درء ٧/ ٤٩}.

(’’وروىٰ الحافظ أبو نصر الوائلي[٥٦٤]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «**عَلِّم الناسَ سنتي وإن كرهوا ذلك، وإن أحببتَ ألّا توقف علىٰ الصراط طرفة عين حتىٰ تدخل الجنة، فلا تُحدِثن في دين الله حدثاً برأيك**» {خط ٤/ ٣٨٠}[٥٦٥] أورده القرطبي {٢/ ١٧٦} * وروىٰ أبو بكر ~~بن~~ أحمد بن ~~سليمان النجار~~ {سَلْمان النَّجاد} {٢٥٣ ـ ٣٤٨هـ}، عن يعلىٰ بن مُنْيَة {ـ ٣٧هـ}، عن رسول الله ﷺ قال: «**تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جُزْ

) يا مؤمن، فقد أطفأ نورُك لهبي**» {طب ٢٢/ (٦٦٨)}[٥٦٦] ‘‘{نهاية ٢/ ٩٢}.

وقوله: **(والميزان)**: أي: ونؤمن بالميزان. ’’قال تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ

(لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء] وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون]. قال القرطبي {في «التذكرة» ٢/ ١٣٤ و١٥١}: قال العلماء: إذا انقضىٰ الحساب كان بعده وزن الأعمال، لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها. قال، وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء]؛ يحتمل أن يكون ثَمّ موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات، فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة. والله أعلم.

---

(٥٦٤) هو الحافظ الوائلي البكري، أبو نصر السجزي، المتوفىٰ سنة ٤٤٤. ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٧٩ ـ ٢٩٨).

(٥٦٥) **موضوع**، وهو قطعة من حديث رواه أبو نعيم، والخطيب عن أبي هريرة مرفوعاً، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وتكلمت عليه في «الأحاديث الضعيفة» (٢٦٥).

(٥٦٦) **ضعيف**، رواه الطبراني وابن عدي {٦/ ٣٩٤} وأبو نعيم {٩/ ٣٢٩} وغيرهم بسند فيه ضعف وانقطاع. {رَ: «الضعيفة» (٣٤١٣)}.

والذي دلّت عليه السُّنّة: أن ميزان الأعمال له كِفتان حسيتان مشاهدتان. روىٰ الإمام أحمد {٦٩٩٢}، من حديث أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله سيُخلِّصُ رجلاً من أمتي علىٰ رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مدُّ البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيُبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلىٰ، إن لك عندنا حسنةً واحدةً، لا ظلم عليك اليوم، فتُخرج له بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إلـٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تُظلم**» قال «**فتوضع السجلات في كِفة، [والبطاقة في كَفة]**» قال «**فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء بسم الله الرحمٰن الرحيم**»(٥٦٧) وهكذا روىٰ الترمذي {٢٧٨٩}، وابن ماجه {٤٣٠٠}، وابن أبي الدنيا، من حديث الليث {٩٤ ـ ١٧٥هـ}، زاد الترمذي: «**ولا يثقل شيء اسم الله**». وفي سياق آخر: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتىٰ بالرجل فيوضع في كِفة...**»(٥٦٨) الحديث {مر(٧٠٦٣)}. وفي هذا السياق فائدة جليلة، وهي أن العامل يوزن مع عمله"{نهاية ٢/ ٢٣"}، ويشهد له ما روىٰ **البخاري** "عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزنُ عند الله جناح بعوضة**»، وقال: «**اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾** [الكهف]»(٥٦٩) "{نهاية ٢/ ٢٨} * وروىٰ الإمام أحمد {٣٩٩٢}، عن ابن مسعود: أنه كان يجتني(٥٧٠) سِواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تَكْفَؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «**ممَّ تضحكون؟**» قالوا: يا نبي الله! من دقة ساقيه، فقال: «**والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أُحُد**»(٥٧١) * وقد وردت الأحاديث أيضاً بوزن الأعمال أنفسها، كما

---

(٥٦٧) **صحيح**، وصححه الحاكم {٦/١} علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي وفي روايتيهما: «فلا يثقل مع اسم الله شيء» **وأما رواية الكتاب فهي** رواية لأحمد (٢/ ٢١٣) وهي **شاذة**. وقد تكلمت علىٰ إسناد الحديث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٣٥).

(٥٦٨) هو الحديث المتقدم، وهذا لفظ آخر له، **ولا يصح من قبل سنده**، لأن فيه ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ فلا يحتج بما تفرد به، أخرجه أحمد (٢/ ٢٢١).

(٥٦٩) صحيح، ورواه **مسلم أيضاً** (٨/ ١٢٥).

(٥٧٠) في «المسند»: (يجتني).

(٥٧١) حسن، رواه أحمد في «المسند» (١/ ٤٥٠) **بسند حسن**.

في «**صحيح مسلم**» {٢٢٣}، عن أبي مالك الأشعري {ـ١٨هـ} قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطُّهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان**»(٥٧٢) * وفي «الصحيح» {خ(٦٤٠٦)، م(٢٦٩٤)}، وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله ﷺ: «**كلمتان خفيفتان علىٰ اللسان، حبيبتان إلىٰ الرحمـٰن، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(٥٧٣) * ورویٰ الحافظ أبو بكر البيهقي، "عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**يؤتىٰ بابن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كِفّتي الميزان، ويوكل به ملك، فإن ثقل ميزانه، نادىٰ الملك بصوت يُسمع الخلائق: سَعِدَ فلان سعادةً لا يشقىٰ بعدها أبداً، وإن خفّ ميزانه، نادىٰ الملك بصوت يُسمع الخلائق: شَقِيَ فلانٌ شقاوةً لا يسعد بعدها أبداً**»(٥٧٤) "{نهاية ٢/ ٣١}. فلا يُلتفت إلىٰ ملحد معاند يقول: الأعمال أعراضٌ لا تقبل الوزنَ، وإنما يقبل الوزن الأجسام! فإن الله يقلب الأعراض أجساماً، كما تقدم {=٢٩٧}، وكما رویٰ الإمام أحمد {٩٤٤٧}، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**يُؤتىٰ بالموت كبشاً أغبر**(٥٧٥)**، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة! فيشرئبون وينظرون، ويقال: يا أهل النار! فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج، فيُذبح، ويقال: خلود لا موتَ**»(٥٧٦) ورواه البخاري {(٤٧٣٠)، م(٢٨٤٩)} بمعناه(=٥٧) فثبت وزنُ الأعمال والعاملِ وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كِفتان. والله تعالىٰ أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق ﷺ، من غير زيادة ولا نقصان. ويا خيبة من ينفي وضع ﴿ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ كما أخبر الشارع(٥٧٧)، لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلىٰ الميزان إلا البقال والفوّال! وما أحرَاهُ بأن يكون من الذين لا يقيمُ الله ﴿لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾. ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهورُ عدله سبحانه لجميع عباده، [فإنه]

---

(٥٧٢) صحيح، وهو مخرج في «تخريج مشكلة الفقر» برقم (٥٩).

(٥٧٣) **متفق عليه**، وتقدم {؟}.

(٥٧٤) **موضوع**، ورواه أبو نعيم أيضاً في «الحلية» (٦/ ١٧٤) وقال: «تفرد به داود بن المحبر» قلت: وهو متروك متهم بالوضع.

(٥٧٥) في {المطبوعة: (أغرّ)}.

(٥٧٦) **صحيح**، أخرجه في «المسند» (٢/ ٤٢٣) بسند صحيح {وهو في«صحيح الجامع» (٧٩٩٩)}.

(٥٧٧) قال الشيخ عفيفي: انظر: أحاديث الوعيد في (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧) من «مدارج السالكين».

«لا أحدَ أحبّ إليه العذرُ من الله من أجل ذلك أرسل الرسل ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾» {خ(٧٤١٦)، م(١٤٩٩ * ٢٧٦٠)}. فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه. فتأمل قول الملائكة، لما قال [الله] لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء]. وقد تقدم {=١٤٦} عند ذكر الحوض كلام القرطبي {ـ ٦٧١هـ} رَحِمَهُ اللَّهُ، أن الحوض قبل الميزان، والصراط بعد الميزان. ففي «الصحيحين» {خ(٦٥٣٥)، م(؟)}: أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا **«علىٰ قنطرة بين الجنة والنار، فيُقتصُّ لبعضهم من بعض، فإذا هُذبوا ونُقُّوا أُذن لهم في دخول الجنة»**[٥٧٨] وجعل القرطبي في «التذكرة» {١٧٩/٢} هذه القنطرة صراطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحدٌ في النار، والله تعالىٰ أعلم.

٨٣، ٨٤ ـ قوله: (والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، وأن الله تعالىٰ خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلىٰ الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلىٰ النار عدلاً منه، وكل يعمل لما [قد] فُرغ له، وصائر إلىٰ ما خُلق له. والخير والشر مقدَّران علىٰ العباد).

ش: أما قوله: **(إن الجنة والنار مخلوقتان)**: فاتفق أهل السُّنّة علىٰ أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن[١/٥٧٩]، "ولم يزل أهل السُّنّة علىٰ ذلك، حتىٰ نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية، فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة! وحملهم علىٰ ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا! وقاسوه علىٰ خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة! وقالوا: خلقُ الجنة قبل الجزاء عبثٌ! لأنها تصير معطلةً مُدداً متطاولة! فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالىٰ، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدّعوا" {حادي ١١}[٢/٥٧٩] من خالف شريعتهم.

---

(٥٧٨) أخرجه **البخاري** في أول المظالم {(٢٤٤٠)} وأحمد (١٣/٣، ٦٣، ٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري، **ولم أره في «مسلم»**.

(١/٥٧٩) قال الشيخ عفيفي: هذا المبحث في كتاب «حادي الأرواح» لابن القيم.

(٢/٥٧٩) {ما كان في هذا المبحث معزواً لصفحات مجردة من ذكر المصدر فهو من «حادي الأرواح» لابن القيم}.

فمن نصوص الكتاب: قوله تعالىٰ عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران] ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد:٢٠]. وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران] ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾﴾ [النبأ] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [النجم]. وقد رأىٰ النبي ﷺ سدرة المنتهىٰ، ورأىٰ عندها جنة المأوىٰ. كما في «**الصحيحين**» {خ(٣٢٠٧)، م(١٦٤)} في حديث أنس رضي الله عنه، في قصة الإسراء، وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبريل، حتىٰ أتىٰ سدرة المنتهىٰ، فغشيها ألوانٌ لا أدري ما هي**»، قال «**ثم دخلت الجنة، فإذا هي جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**»(٥٨٠) * وفي «**الصحيحين**» {خ(١٣٧٩)، م(٢٨٦٦)} من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتىٰ يبعثك الله يوم القيامة**»(٥٨١) * وتقدم {=٢٩٧} حديث البراء بن عازب {ـ ٧١هـ}، وفيه: «**ينادي مناد من السماء أنْ: صدق عبدي، فافرُشوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلىٰ الجنة**»، قال «**فيأتيه من رَوْحها وطيبها...**» {د(٤٧٥٣)}(٥٨٢) * وتقدم {=٢٩٨} حديث أنس بمعنىٰ حديث البراء {خ(١٣٣٨)، م(٢٨٧٠)} * وفي «صحيح **مسلم**» {(٩٠١)(٣)، خ(١٢١٢)}، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خَسَفَتِ الشمسُ علىٰ عهد رسول الله ﷺ... فذكرت الحديث، وفيه: وقال رسول الله ﷺ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وُعِدتم به، حتىٰ لقد رأيتني آخذ قِطفاً من الجنة حين رأيتموني تقدّمت ولقد رأيت جهنم يَحْطِمُ بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرت**»(٥٨٣) * وفي «**الصحيحين**» ـ واللفظ للبخاري {(٢٠٥٢)، م(٩٠٧)} ـ عن عبد الله بن عباس، قال: انخسفت الشمس علىٰ عهد رسول الله ﷺ...، فذكر الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله! رأيناك تناولت شيئاً في مقامك، ثم رأيناك تكعكعت؟ فقال: «**إني رأيت الجنة، وتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار، فلم أرَ منظراً كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء**»،

---

(٥٨٠) صحيح.

(٥٨١) صحيح، وأخرجه أحمد أيضاً (٢/١٦ و٥١ و١١٣ و١٢٣).

(٥٨٢) **صحيح**، وتقدم الحديث بطوله رقم (٥٢٥).

(٥٨٣) صحيح، وهو طرف من حديث طويل في صلاة الكسوف، وهو مخرج عندي في «الجزء الخاص بهذه الصلاة».

تالوا: بِمَ، يا رسول الله؟ قال: «**بكفرهن**»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «**يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلىٰ إحداهنّ الدهرَ كله، ثم رأتْ منك شيئاً، قالت: ما رأيتُ خيراً قط!**»[٥٨٤] * وفي «**صحيح مسلم**» {٤٢٦} من حديث أنس: «**وايم الذي نفسي بيده، لو رأيتم ما رأيتُ، لضحكتم قليلاً وبكيتم كثيراً**». قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «**رأيت الجنة والنار**»[٥٨٥] * وفي «الموطإ» {١/ ٢٤٠} و«السنن» {ن(١٩٦٠)، هـ(٤٢٧١)}، من حديث كعب بن مالك {ـ ٥٠هـ}، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما نسمة المؤمن طيرٌ تَعْلُقُ في شجر الجنة، حتىٰ يُرْجِعَها الله إلىٰ جسده يوم القيامة**»[٥٨٦] وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة * وفي «صحيح مسلم» {؟} و«السنن» {د(٤٧٤٤)، ت(٢٦٩٨)} و«المسند» {٨٣٧٢} من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**لما خلق الله الجنة والنار، أرسل جبريل إلىٰ الجنة، فقال: اذهب فانظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها وإلىٰ ما أعدّ الله لاهلها فيها، فرجع فقال: وعزتك، لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بالجنة، فحُفَّتْ بالمكاره، فقال: ارجع فانظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها**»، قال «**فنظر إليها، ثم رجع فقال: وعزتك، لقد خشيتُ ألّا يدخلها أحد**»، قال «**ثم أرسله إلىٰ النار، قال: اذهب فانظر إليها وإلىٰ ما أعددت لأهلها فيها**»، قال «**فنظر إليها، فإذا هي يركبُ**[٥٨٧] **بعضها بعضاً، ثم رجع فقال: وعزتك، لا يدخلها أحد سمع بها، فأمر بها فحُفَّتْ بالشهوات، ثم قال: اذهب فانظر إلىٰ ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها، فرجع فقال: وعزتك، لقد خشيت ألّا ينجوَ منها أحد إلا دخلها**»[٥٨٨]"{١٤ ـ ١٧}. ونظائر ذلك في السُّنّة كثيرة.

"وأما علىٰ قول من قال: إن الجنة الموعود بها هي الجنة التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف في ذلك معروف"{ر: حادي ١٨}.

وأما شبهة من قال: إنها لم تخلق بعد، وهي: أنها "لو كانت مخلوقة الآن لوجب اضطراراً أن تفنىٰ يوم القيامة، وأن يَهْلَكَ كل من فيها ويموت، لقوله تعالىٰ:

---

(٥٨٤) صحيح، وهو مخرج هناك. (٥٨٥) صحيح.

(٥٨٦) **صحيح**، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٩٥).

(٥٨٧) في الأصل: (تركب).

(٥٨٨) **صحيح**، وصححه الترمذي والحاكم (١/ ٢٦) ووافقه الذهبي، **وعزو المؤلف لمسلم خطأ**، انظر: «صحيح الجامع» (٥٢١٠)، و«المشكاة» (٥٦٩٦). وإنما له منه «حفت الجنة.. وحفت النار بالشهوات». وهذا رواه البخاري {(٦٤٨٧)، م(٢٨٢٣)} أيضاً.

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران]. وقد رویٰ الترمذي في «جامعه» {٣٤٥٨}، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقيت إبراهيم ليلة أُسري بي، فقال: يا محمد! أقرئ أمتك مني السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبةُ الماء، وأنها قيعان، وأن غِرَاسها: سبحان الله، والحمد لله، ولا إلـه إلا الله، والله أكبر**»(٥٨٩) قال: هذا حديث حسن غريب * وفيه {٣٧١١} أيضاً من حديث أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**من قال: سبحان الله وبحمده، غُرست له نخلة في الجنة**»(٥٩٠) قال: هذا حديث حسن صحيح. قالوا: فلو كانت مخلوقةً مفروغاً منها لم تكن قيعاناً، ولم يكن لهذا الغراس معنىً. قالوا: وكذا قوله تعالىٰ عن امرأة فرعون: إنها ﴿قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم:١١] فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم: إنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده ما تقدم {=٣١٧'} من الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لم يَكْمُلْ خلق جميع ما أعدّ الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يُحدث فيها شيئاً بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أموراً أُخر: فهذا حق لا يمكن ردُّه، وأدلتكم هذه إنما تدل علىٰ هذا القدر. وأما احتجاجكم بقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، فأُتيتم من سوء فهمكم معنىٰ الآية، واحتجاجكم بها علىٰ عدم وجود الجنة والنار الآن: نظير احتجاج إخوانكم بها علىٰ فنائهما وخرابهما وموت أهلهما! فلم تُوفقوا أنتم ولا إخوانكم لفهم معنىٰ الآية، وإنما وُفق لذلك أئمة الإسلام. فمن كلامهم: أن المراد ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ مما كتب [الله] عليه الفناء والهلاك ﴿هَالِكٌ﴾، والجنة والنار خُلقتا للبقاء لا للفناء، وكذلك العرش، فإنه سقف الجنة. وقيل: المراد: إلا مُلكه. وقيل: إلا ما أريد به وجهُه. وقيل: إن الله تعالىٰ أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمٰن]، فقالت الملائكة: هَلَكَ أهل الأرض، وطمعوا في البقاء، فأخبر تعالىٰ عن أهل السماء والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، لأنه حي لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت"{٣٤''}. وإنما قالوا ذلك توفيقاً) بينها وبين النصوص المحكمة، الدالة علىٰ بقاء الجنة، وعلىٰ بقاء النار أيضاً، علىٰ ما يذكر {=٣٢١ و٣٢٣} عن قريب، إن شاء الله تعالىٰ.

---

(٥٨٩) وهو مخرج في «**الصحيحة**» (١٠٥).

(٥٩٠) **صحيح**، وهو مخرج في المصدر السابق (٦٤).

وقوله: **(لا تفنيان أبداً ولا تبيدان)**: هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف. وقال ببقاء الجنة وفناء النار جماعة من السلف والخلف[٥٩١]، والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها. وقال بفناء الجنة والنار "الجهم بن صفوان {ـ ١٢٨هـ} إمام المعطلة، وليس له سلف قط[٥٩٢]، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السُّنّة. وأنكره عليه عامة أهل السُّنّة، وكفَّروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض. وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع وجود [ما] لا يتناهىٰ من الحوادث! وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التي استدلوا بها علىٰ حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم. فرأىٰ جهم أن ما يمنع من حوادثَ لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل! فدوام الفعل عنده علىٰ الرب في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي! وأبو الهذيل العلّاف {١٣٥ ـ ٢٣٥هـ} شيخ المعتزلة، وافقه علىٰ هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتىٰ يصيروا في سكون دائم، لا يقدِر أحد منهم علىٰ حركة!" {٢٤٤'} وقد تقدم {=٥٦} الإشارة إلىٰ اختلاف الناس في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، "وهي مسألة دوام فاعلية الرب تعالىٰ، وهو لم يزل ربّاً قادراً فعالاً لما يريد، فإنه لم يزل حيّاً عليماً قديراً. ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعاً عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكناً لذاته، من غير تجدد [شيء]، وليس للأول حد محدود حتىٰ يصير الفعل ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعاً عليه. فهذا القول تصوره كاف في الجزم بفساده" {٢٤٦}.

فأما أبدية الجنة، وأنها لا تفنىٰ ولا تبيد، فهذا "مما يُعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ أخبر به. قال تعالىٰ: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

---

(٥٩١) قلت: لم يثبت القول بفناء النار عن أحد من السلف، وإنما هي آثار واهية لا تقوم بها حجة، وبعض أحاديثه موضوعة، لو صحت لم تدل علىٰ الفناء المزعوم، وإنما علىٰ بقاء النار، وخروج الموحدين منها، وقد كنت خرجت بعض ذلك في «الضعيفة» برقم (٦٠٦ و٦٠٧). ثم وقفت علىٰ رسالة مخطوطة في مكتبة المكتب الإسلامي للعلامة الأمير الصنعاني في هذه المسألة الخطيرة ردَّ فيها علىٰ ابن القيم رحمه الله، فعلقت عليها وخرجت أحاديثها وقدمت لها بمقدمة ضافية، وقد طبعت بعناية المكتب الإسلامي.

(٥٩٢) يعني قوله بفناء الجنة، ونحن نزيد علىٰ المؤلف فنقول: وليس له سلف أيضاً في قوله بفناء النار، كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك آنفاً.

ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود]، أي: غير مقطوع، ولا ينافي [ذلك] قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾. واختلف السلف في هذا الاستثناء: فقيل: معناه إلا مدة مُكثهم في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلىٰ النار ثم أُخرج منها، لا لكلهم. وقيل: إلا مدة مقامهم في الموقف. وقيل: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف. وقيل: هو استثناء الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن أرىٰ غير ذلك، وأنت لا تراه، بل تجزم بضربه. وقيل: (إلا) بمعنىٰ الواو، وهذا علىٰ قول بعض النحاة، وهو ضعيف. وسيبويه {١٤٨ ـ ١٨٠هـ} يجعل (إلا) بمعنىٰ (لكن)، فيكون الاستثناء منقطعاً، ورجحه ابن جرير وقال: إن الله تعالىٰ لا خُلف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود]. قالوا: ونظيره أن تقول: أسكنتك داري حولاً إلا ما شئتُ، أي سوىٰ ما شئت، ولكن ما شئت من الزيادة عليه. وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنهم مع خلودهم في مشيئة الله، لأنهم لا يخرجون[٥٩٣] عن مشيئته، ولا ينافي ذلك عزيمته وجزمه لهم بالخلود[٥٩٤]، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء] وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورىٰ:٢٢] وقوله: ﴿﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس]. ونظائره كثيرة. يُخبر عباده سبحانه أن الأمور كلها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. وقيل: إن (ما) بمعنىٰ (من) أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء[٥٩٥]. وقيل غير ذلك. وعلىٰ كل تقدير، فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود]؛ محكم. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾ [ص] وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٦][٥٩٦] وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر]. وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿﴿٥٥﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان]، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضممته إلىٰ الاستثناء في قوله تعالىٰ:

---

(٥٩٣) في الأصل: (لا أنهم يخرجون). {قال الشيخ ناصر:} أظنه الصواب فليراجع «رفع الأستار». {علماً أنه لم يبق داع لهذه الحاشية بعد أن تبيّنا أنّ حرف النفي (لا) المثبت في النص سقط من الطبعات السابقة}.

(٥٩٤) قال الشيخ عفيفي: انظر «مجموع الفتاوىٰ» (٢/٤٨).

(٥٩٥) في الأصل: (الشعراء).

(٥٩٦) قال الشيخ عفيفي: انظر (ص٢٥١) من «حادي الأرواح».

﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٨]؛ تبين أنّ {لك} المراد من الآيتين، واستثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة الأولىٰ من جملة الموت، فهذه موتة تقدمت علىٰ حياتهم الأبدية، وذلك مفارقة للجنة تقدمت علىٰ خلودهم فيها.

والأدلة من السُّنّة علىٰ أبدية الجنة ودوامها كثيرة: كقوله ﷺ: «**من يدخل الجنة ينعم ولا يبأس ويخلد ولا يموت**»(٥٩٧) * وقوله: «**ينادي منادٍ: يا أهل الجنة! إن لكم أن تَصِحّوا فلا تَسقَموا أبداً، وأن تشِبّوا فلا تهرموا أبداً، وأن تحيَوا فلا تموتوا أبداً**» {م(٢٨٣٧)}(٥٩٨) * وتقدم {=٣١٦} ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار، ويقال:) «**يا أهل الجنة! خلود فلا موت، ويا أهل النار! خلود فلا موت**»(٥٩٩) ''{٢٤٢''}.

(وأما أبدية النار ودوامها، فللناس في ذلك ثمانية أقوال: ''**أحدها**: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة. **والثاني**: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم وتبقىٰ طبيعة النارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم! وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي {٥٦٠ ـ ٦٣٨هـ، الفصوص ٩٤ و١٦٩ و١٧٢}! **الثالث**: أن أهلها يُعذبون فيها إلىٰ وقت محدود، ثم يُخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون(٦٠٠)، وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ، وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالىٰ، فقال عز من قائل: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٩﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [البقرة]. **الرابع**: يخرجون منها، وتبقىٰ علىٰ حالها ليس فيها أحد. **الخامس**: أنها تفنىٰ بنفسها، لأنها حادثة وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه! وهذا قول الجهم {ـ ١٢٨هـ} وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدم {=٣٢١}. **السادس**: تفنىٰ حركات أهلها ويصيرون جماداً، لا يحسّون بألم، وهذا قول أبي الهذيل العلّاف {١٣٥ ـ ٢٣٥هـ} كما تقدم {=٣٢١}. **السابع**: أن الله يخرج منها من يشاء، كما) ورد في الحديث، ثم يبقيها شيئاً، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه''{٢٤٨'}.

---

(٥٩٧) **مسلم** {٢٨٣٦}، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٨٦).

(٥٩٨) أخرجه **مسلم** (١٤٨/٨) عن أبي سعيد وأبي هريرة معاً بتقديم الجملة الأخيرة علىٰ التي قبلها، وزاد: «وإن لكم أن تنعموا فلا تبتئسوا أبداً، فذلك قوله ﷻ: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾».

(٥٩٩) **متفق عليه** {ز: (٥٧)}.

(٦٠٠) قال الشيخ عفيفي: انظر الباب السابع والستين من «حاديث الأرواح» (ص٢٩٨).

الثامن: أن الله تعالىٰ يخرج منها من شاء، كما ورد في السُّنّة، ويبقىٰ فيها الكفار، بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان.

وهذان القولان لأهل السُّنّة ينظر في دليليهما.

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام] وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود]. ولم يأت بعد هذين الاستثناءين ما أتىٰ بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود]. وقوله تعالىٰ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ]. "وهذا القول ـ أعني: القول بفناء النار دون الجنة ـ منقول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم. وقد روىٰ عَبْدُ بن حميد {بعد ١٧٠ ـ ٢٤٩هـ} في «تفسيره» المشهور، بسنده إلىٰ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: «**لو لبث أهل النار في النار كقَدْر رمل عالج، لكان لهم علىٰ ذلك وقت يخرجون فيه**»[٦٠١] ذكر

(٦٠١) **ضعيف** لأنه من رواية الحسن قال: قال عمر. والحسن لم يدرك عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن القيم في «حادي الأرواح» (٢/ ٧١ طبع الكردي) عقبه: والحسن لم يسمع من عمر. ومع ذلك فقد حاول تقويته بكلام خطابي، لا غناء فيه فقال: «وحسبك بهذا الإسناد جلالةً (!) والحسن وإن لم يسمع من عمر فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به، وقال: قال عمر بن الخطاب»!

قلت: وهذا كلام عجيب من مثل ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لأن معناه الاحتجاج بحديث التابعي المجهول العين! لأنه إذا كان الحسن قد أخذه من بعض التابعين، فمن هو؟ وما حاله في الحديث حفظاً وضبطاً؟ أليس منطق ابن القيم هذا يؤدي إلىٰ قلب القواعد الأصولية الحديثية ـ التي تجعل حديث المجهول ضعيفاً، والحديث المرسل والمنقطع ضعيفاً كذلك، لأنهما يرجعان إلىٰ راوٍ لم يذكر ولم يسم ـ؟! ويؤدي كذلك إلىٰ قبول أحاديث الحسن البصري المعنعنة، فضلاً عن المنقطعة والمرسلة، مثل حديثه عن سمرة: «لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره».

وهو حديث ضعيف، بل باطل، ولا علة فيه سوىٰ عنعنة الحسن البصري، وقد فسر هو الآية التي يفسرها بعض المفسرين بهذا الحديث، فسرها الحسن نفسه بغير ما دل عليه حديثه، وتبعه علىٰ ذلك بعض المحققين، منهم ابن القيم نفسه، كما بينت ذلك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم الحديث (٣٤٢).

ومثل حديثه المرسل في إبطال الوضوء بالقهقهة، وهو ضعيف باتفاق المحدثين!.

سامح الله ابن القيم وغفر له، فإنه بتصحيحه لمثل هذا الأثر عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يفتح باباً كبيراً لبعض الفرق الضالة يلجون فيه إلىٰ تأييد ضلالهم، كالقاديانية، فإن من ضلالهم القول بفناء =

)(ذلك في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ] ''{٢٤٩}. قالوا: ''والنار موجَب غضبه، والجنة موجَب رحمته. وقد قال ﷺ: «**لما قضىٰ الله الخلق، كتب كتاباً، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي**»(٦٠٢) وفي رواية: «**تغلب**
) **غضبي**»''{٢٥٨} رواه البخاري في «صحيحه» {(٣١٩٤)، م(٢٧٥١)} من حديث أبي
(هريرة رضي الله عنه. قالوا: والله ''سبحانه يخبر عن العذاب أنه: ﴿عَذَابُ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥٦﴾﴾ [الشعراء] و﴿أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾﴾ [هود. الزخرف:٦٥] و﴿عَقِيمٍ ﴿٥٥﴾﴾ [الحج]. [ولم يخبر] ولا في
(موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم. ـ [''وقد قال تعالىٰ: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ(٦٠٣) وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف:١٥٦]. وقال تعالىٰ حكايةً عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر:٦]. فلا بد أن تسع رحمته
) هؤلاء المعذّبين، فلو بقوا في العذاب لا إلىٰ غاية لم تسعهم رحمته'']{٢٦٥} ـ وقد ثبت في «الصحيح» {م(٩٨٧)} تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة(٦٠٤)، والمعذّبون فيها متفاوتون في مدة لُبثهم في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة ﴿أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هود * التين:٨] ورحمة ﴿أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٥١﴾﴾ [الأعراف. يوسف:٦٤ و٩٢. الأنبياء:٨٢] أن يخلق خلقاً يعذبهم أبد الآباد عذاباً سرمداً لا نهاية له.
) وأما أنه يخلق خلقاً ينعم عليهم ويحسن إليهم نعيماً سرمداً ''{٢٦٧}، فمن مقتضىٰ
() الحكمة. ''والإحسان مرادٌ لذاته، والانتقام مرادٌ بالعرض''{ز: حادي ٢٥٨}. قالوا: وما
(ورد من الخلود فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابها ''مقيم، وأنه غرام: كله حق مسلَّم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب ما دامت باقيةً، وإنما

=النار، وانتهاء عذاب الكفار، كما بينته في «السلسلة» المشار إليها، عند الكلام علىٰ الحديث الذي في معنىٰ هذا الأثر. وكنت أشرت إليه في الكلام علىٰ هذا الأثر. فلما وقفت علىٰ إسناده تكلمت عليه بتفصيل، وألحقته بالحديث المشار إليه.

وجملة القول: إن هذا الأثر لا يصح عن عمر، كما لا يصح عن غيره مرفوعاً، والله ولي التوفيق. وراجع لهذا البحث كتاب «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار». للعلامة الصنعاني بتقديمي وتعليقي.

وقد روي نحوه عن عبد الله بن عمرو موقوفاً بسند ضعيف، وأبي أمامة مرفوعاً بسند فيه تالف، وقد تكلمت عليه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» {(٦٠٧)} كما تقدم قريباً.

(٦٠٢) **متفق عليه**، وقد تقدم الحديث رقم (٣٠٨).

(٦٠٣) قال الشيخ عفيفي: انظر: (٢٥٤ ـ ٢٧٩) من «حادي الأرواح».

(٦٠٤) صحيح، أخرجه **مسلم** في حديث لأبي هريرة في عقوبة مانع الزكاة يوم القيامة. وفي الباب عن ابن عمرو عند الحاكم (٤/ ٥٧٢) وصححه ووافقه الذهبي {و: مم٢/١١٢ ـ ابن عمر}.

يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد. ففرقٌ بين من يخرج من الحبس وهو حبسٌ علىٰ حاله، وبين من يبطُل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه"{٢٥٥}.)

ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: "﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٩﴾﴾ [المائدة] (﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزخرف] ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾﴾ [النبأ] ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٨. الأحزاب: ٦٥. الجن: ٢٣. البينة: ٨] ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر](٦٠٥) ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة] ﴿لَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٣٩] ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦] ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾﴾ [الفرقان]، أي: مقيماً لازماً. وقد دلّت السُّنّة المستفيضة أنه «**يخرج من النار من قال: لا إلـٰه إلا الله**»(=٣٩٢ و٣٩٨)، وأحاديث الشفاعة صريحةٌ في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكمٌ مختصٌّ بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختصّ الخروج بأهل الإيمان"{٢٥٤}. وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما(٦٠٦)(٦٠٧))

وقوله: (**وخلق لهما أهلاً**). قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ...﴾ الآية [الأعراف]. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دعي رسول الله ﷺ إلىٰ جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله! طوبىٰ لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل سوءاً ولم يدركه، فقال: «**أوَغير ذلك؟! يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم**»(٦٠٨) رواه **مسلم** {٢٦٦٢} وأبو داود {٤٧١٣} والنسائي {١٨٣٩}. وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان]. والمراد: الهداية العامة، وأعم منها الهداية المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [طه].

---

(٦٠٥) هذه الآية في أهل الجنة كما تقدم (ص٣٢٢) فلعله أراد آية المائدة ٣٧: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾، وقد وقع هذا الوهم لابن القيم وغيره، فانظر تعليقي علىٰ «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» {١١٨ (١٠٤)}.

(٦٠٦) قلت: وهذه الأدلة قاطعة في بقاء النار وأهلها فيها من الكفار، بخلاف أدلة القول الذي قبله، فليس فيها شيء صريح، كما بسطه الإمام الصنعاني في «رفع الأستار»، فكن رجلاً يعرف الحق بدليله وليس بالرجال، فكل أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي ﷺ.

(٦٠٧) آخر الجزء الأول من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة».

(٦٠٨) صحيح، وهو مخرج في «ظلال الجنة {في} تخريج السنة» لابن أبي عاصم (٢٥١).

فالموجودات نوعان: أحدهما: مسخَّر بطبعه، والثاني: متحرك بإرادته فهدىٰ الأول لما سخَّره له طبيعةً، وهدىٰ الثانيَ هدايةً إراديةً تابعةً لشعوره وعلمه بما ينفعه ويُضره. ثم قسم هذا النوع إلىٰ ثلاثة أنواع: نوع لا يريد إلا الخير ولا يتأتىٰ منه إرادة سواه، كالملائكة، ونوع لا يريد إلا الشر ولا يتأتىٰ منه إرادة سواه، كالشياطين، ونوع يتأتىٰ منه إرادةُ القسمين، كالإنسان. ثم جعله ثلاثة أصناف: صنفاً يغلب إيمانُه ومعرفتُه وعقله؛ هواه وشهوتَه، فيلتحق بالملائكة. وصنفاً عكسه، فيلتحق بالشياطين. وصنفاً تغلبُ شهوتُه البهيمية عقلَه، فيلتحق بالبهائم. والمقصود: أنه سبحانه أعطىٰ الوجودَين: العيني والعلمي، فكما أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلة علىٰ كمال قدرته، وثبوت وحدانيته، وتحقيق ربوبيته، سبحانه وتعالىٰ.

وقوله: (**فمن شاء منهم إلىٰ الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلىٰ النار عدلاً منه...**) إلخ. مما يجب أن يُعلم: أن الله تعالىٰ لا يمنع الثواب إلا إذا منع سببه، وهو العمل الصالح، فإنه: ﴿مَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه]. وكذلك لا يعاقب أحداً إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الشورىٰ]. وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطىٰ، ولا مُعطي لما منع. لكن إذا مَنَّ علىٰ الإنسان بالإيمان [والعمل] الصالح، لا[(٦٠٩)] يمنعه موجب ذلك أصلاً، بل يعطيه من الثواب والقرَب «**ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر علىٰ قلب بشر**» {خ(٣٢٤٤)، م(٢٨٢٤ * ٢٨٢٥ * ١٨٩)}. وحيث منعه ذلك فلانتفاء سببه، وهو العمل الصالح. ولا ريب أنه (يهدي من يشاء، و﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾) [النحل: ٩٣. فاطر: ٨]، لكنّ ذلك كله حكمةٌ منه وعدلٌ، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله. وأما المسببات بعد وجود أسبابها، فلا يمنعُها بحال، إذا لم تكن أسباباً غير صالحة، إما لفساد في العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه: فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع. وإذا كان منْعُه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح ـ وهو لم يعط ذلك [ابتلاءً] وابتداءً؛ حكمةً منه وعدلاً ـ فله الحمد في الحالين، وهو المحمود علىٰ كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل، فإن الله تعالىٰ حكيم يضعُ الأشياء في مواضعها التي تصلح

---

(٦٠٩) في {طبعة شاكر: (فلا)، ولا داعي للفاء}.

لها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام]. وكما قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام]. ونحو ذلك. وسيأتي {٣٣٣ و٣٤٤} [لذلك] زيادةٌ، إن شاء الله تعالىٰ.

٨٥ ـ قوله: (والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا [يجوز أن] يوصف المخلوق به؛ [تكون] مع الفعل. وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوُسع، والتمكن[٦١٠] وسلامة الآلات، فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة]).

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوُسع، ألفاظ متقاربة. وتنقسم الاستطاعة إلىٰ قسمين، كما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ‹‹قول عامة أهل السُّنّة، وهو الوسط. وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل. وقابلهم طائفةٌ من أهل السُّنّة [فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامة أهل السُّنّة]: إن للعبد قدرةً هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما القدرة التي من جهة الصحة والوُسع، والتمكن وسلامة الآلات: فقد تتقدم الأفعال. وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]. فأوجب الحج علىٰ المستطيع، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحجُّ قد وجبَ إلّا علىٰ من حج، ولم يُعاقب أحداً علىٰ ترك الحج! وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن]. فأوجب التقوىٰ بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوىٰ، لم يكن قد أوجب التقوىٰ إلا علىٰ من اتقىٰ، ولم يعاقِبْ من لم يتق!›› {منهاج ٣/٤١} وهذا معلوم الفساد. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:٤]. والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات. وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة:٤٢]. وكذَّبهم في ذلك القول، ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقةُ قدرة الفعل: ما كانوا بنفيهم عن

(٦١٠) في الأصل: (والتمكين).

أنفسهم كاذبين، وحيث كذَّبهم دل [علىٰ] أنهم أرادوا بذلك المرضَ أو فقدَ المال، علىٰ ما بيّن تعالىٰ بقوله: ﴿(٩١) لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ . . .﴾ إلىٰ أن قال: ﴿(٩٣) إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة]. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿(٢٤) وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [النساء]. والمراد: استطاعةُ الآلات والأسباب. "ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حُصَيْن {ـ ٥٢هـ}: «صلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلىٰ جَنب» {خ(١١١٧)}(٦١١)؛ إنما نفىٰ استطاعة الفعل معها"{منهاج ٣/٤٨}.

وأما ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، فقد ذكروا فيها قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ (٢٠)﴾ [هود]. والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات، لأنها كانت ثابتة. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: (ولا يطيقون إلا ما كلفهم)، إن شاء الله تعالىٰ {=٣٤١}. وكذا قول صاحب موسىٰ: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا (٦٧)﴾ [الكهف] وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا (٧٥)﴾ [الكهف]. والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب [الصبر] وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترىٰ أنه عاتبه علىٰ ذلك؟! ولا يلام مَن عَدِم آلات الفعل وأسبابه علىٰ عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أمر به، أو شغله إيّاها بفعل ما أمر به. ومن قال: إن القدرة لا تكون إلا حين الفعل؛ "يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين، فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجد بدونه. وما قالته القدرية ـ بناء علىٰ أصلهم الفاسد، وهو إقدار(٦١٢) الله للمؤمن والكافر، والبَرّ والفاجر سواء؛ فلا يقولون: إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمان، بل هذا بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية! كالوالد الذي أعطىٰ كل واحد من بنيه سيفاً، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق ـ: وهذا القول فاسد باتفاق أهل السُّنّة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون علىٰ أن لله علىٰ عبده المطيع نعمةً دينيةً، خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه علىٰ الطاعة إعانةً لم يُعِنْ بها الكافر. كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ (٧)﴾ [الحجرات]، فالقدرية يقولون: إنَّ هذا التحبيب

(٦١١) **البخاري** وغيره «صفة الصلاة» (ص٥٢ ـ الطبعة الرابعة عشر؛ طبعة المكتب الإسلامي).

(٦١٢) في الأصل: (إقرار).

والتزيين عامٌّ في كل الخلق، وهو بمعنىٰ البيان وإظهار دلائل الحق. والآية تقتضي أن هذا خاصّ بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ [الحجرات] والكفار ليسوا راشدين. وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٢٦﴾ [الأنعام]. وأمثال هذه الآية في القرآن كثير، يبيّن أنه سبحانه هدىٰ هذا وأضل هذا"{منهاج ٣/٤٣"}. قال تعالىٰ: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ۝١٧﴾ [الكهف]. وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، إن شاء الله تعالىٰ.)

"وأيضاً فقول القائل: يرجح بلا مرجح. إن كان لقوله: يرجح، معنىً زائد علىٰ الفعل، فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنىً زائد، كان حال الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدىٰ الحالتين دون الأخرىٰ بلا مرجح! وهذا مكابرة للعقل! فلما كان أصل قول القدرية: إن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء؛ امتنع علىٰ أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصّه، لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالىٰ. وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل؛ قالوا: لا تكون مع الفعل، لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحالَ وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل! وهذا باطل قطعاً، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل. فنقيض قولهم حق، وهو: أن الفعل لا بد أن يكون معه قدرة.

لكن صار أهل الإثبات هنا حزبين: حزب قالوا: لا تكون القدرة إلا معه، ظنّاً منهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين، وظنّاً من بعضهم أن القدرة عرَض، فلا تبقىٰ زمانين، فيمتنع وجودها قبل الفعل. والصواب: أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقىٰ إلىٰ حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول: إن الأعراض لا تبقىٰ زمانين، وهذه قد تصلح للضدَّين، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضد هذه العجز"{منهاج ٣/٤٦"}،)

(كما تقدم. ”وأيضاً: فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون ما يتصوَّر الفعل مع عدمها وإن لم يَعْجِزْ عنه. فالشارع ييسر علىٰ عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٦]، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه، فهذا في الشرع غير مستطيع، لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمىٰ مستطيعاً. فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلىٰ مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلىٰ لوازم ذلك، فإن كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعةً شرعية، كالذي يَقْدُِرُ علىٰ الحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائماً مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك. فإذا كان الشارع قد اعتبر في المكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلِّف مع العجز؟! ولكن هذه الاستطاعة مع بقائها إلىٰ حين الفعل: لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافيةً لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرىٰ تقارن، مثل جعل الفاعل مريداً، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة، والاستطاعة المقارنة تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يُشترط فيها الإرادة. فالله تعالىٰ يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لَعَجِزَ عنه. وهكذا أمرُ الناس بعضهم لبعض، فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يَعْجِزُ عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة، لزم وجود الفعل“{منهاج ٣/٤٨”} ”وعلىٰ هذا ينبني تكليف ما لا يطاق، فإن من قال:)(القدرة لا تكون إلا مع الفعل؛ يقول: كل كافر وفاسق قد كلّف ما لا يطيق. وما لا يطاق يفسَّر بشيئين: بما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحداً، ويفسَّر بما لا يطاق للاشتغال بضده، فهذا هو الذي وقع فيه التكليف، كما في أمر العباد بعضهم بعضاً، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمىٰ بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعداً أن يقوم، ويعلم الفرق بين الأمرين بالضرورة“{منهاج ٣/٥٢’}.)

٨٦ ـ قوله: (وأفعال العباد [هي] خلق الله وكسب من العباد).

ش: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية. فزعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان الترمذي {ـ ١٢٨هـ}: أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالىٰ، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار،

وإضافتها إلىٰ الخلق مجاز! وهي علىٰ حسب ما يضاف الشيء إلىٰ محله دون ما يضاف إلىٰ محصله! وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالىٰ. واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالىٰ يقدر علىٰ أفعال العباد أم لا؟!

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالىٰ، والحق ﷻ منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه. فالجبرية غَلَوْا في إثبات القدر، فنفوْا صنع العبد [أصلاً]، كما غلت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا. والقدرية نفاةُ القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالىٰ. ولهذا كانوا **«مجوس هذه الأمة»**(=٢٨٤)، بل أَرْدأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا خالقَينِ، وهم أثبتوا خالقِينَ! وهدىٰ الله المؤمنين أهلَ السُّنّة ﴿لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة] فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل علىٰ أن ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر. الرعد:١٨] ﴿وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾﴾ [الحج] وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل علىٰ أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار. وكل دليل صحيح يقيمه القدَري فإنما يدل علىٰ أن العبد فاعل لفعله حقيقةً، وأنه مريد له مختارٌ له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافةُ حق، ولا يدل علىٰ أنه غير مقدور لله تعالىٰ وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته. فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلىٰ حق الأخرىٰ: فإنما يدل ذلك علىٰ ما دلّ عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقةً، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يُصدِّق بعضه بعضاً. ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخر. ولكن أذكر شيئاً مما استدل به كل من الفريقين، ثم أُبيّن أنه لا يدل علىٰ ما استدل عليه من الباطل:

فمما استدلت به الجبرية، قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]. فنفىٰ الله عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل علىٰ أنه لا صنع للعبد. قالوا: والجزاء غير مرتب علىٰ الأعمال، بدليل قوله ﷺ: **«لن يدخل أحدٌ**

الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلّا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»(٦١٣)

ومما استدل به القدرية، قوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾ [المؤمنون]. قالوا: والجزاء مرتب علىٰ الأعمال ترتب العِوَض، كما قال تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ [السجدة. الأحقاف:١٣. الواقعة:٢٦] ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٧٢﴾ [الزخرف]. ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال:١٧]؛ فهو دليل عليهم، لأنه تعالىٰ أثبت لرسوله[ﷺ] رمياً، بقوله: ﴿إِذۡ رَمَيۡتَ﴾، فعلم أن المثبت غيرُ المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء: فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمىٰ رمياً، فالمعنىٰ حينئذ والله تعالىٰ أعلم: وما أصبتَ إذْ حذفتَ ولكن الله أصاب. وإلا فطرْدُ قولهم: وما صليتَ إذْ صليت ولكن الله صلىٰ! وما صُمْتَ إذْ صمت! وما زنيتَ إذ زنيتَ! وما سرقت إذ سرقتَ!! وفساد هذا ظاهر.

وأما ترتّب الجزاء علىٰ الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدَىٰ الله أهل السنة، وله الحمد والمنَّة. فإن الباء التي في النفي غيرُ الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»؛ باء العِوَض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلىٰ الجنة ـ كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحقّ دخول الجنة علىٰ ربه بعمله! ـ بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ [السجدة] ونحوها؛ باء السبب، أي بسبب عملكم، والله تعالىٰ هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلىٰ محض فضل الله ورحمته.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾ [المؤمنون]؛ فمعنىٰ الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين. و(الخلق) يذكر ويراد به التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٨. الزمر:٥٩]، أي: الله خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم: (كل). وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالىٰ في عموم: (كل)، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقاً! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم: (كل)! وهل

---

(٦١٣) **مسلم** من حديث أبي هريرة وجابر وعائشة بألفاظ متقاربة {مم/٢، ٢٥٦، غ(٥٦٧٣)، م(٢٨١٦) ـ أبو هريرة. غ(٦٤٦٤)، م(٢٨١٨) ـ عائشة. م(٢٨١٧) ـ جابر}.

يدخل في عموم: (كل) إلا ما هو مخلوق؟! فذاته المقدسة وصفاته غير داخله في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات]. ولا نقول: إن (ما) مصدرية، أي خلقكم وعملكم؛ إذ سياق الآية يأباه، لأن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما أنكر عليهم عبادةَ المنحوت، لا النحتَ، والآية تدل علىٰ أن المنحوت مخلوق لله تعالىٰ، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقاً لله تعالىٰ، ولو لم يكن النحت مخلوقاً لله تعالىٰ لم يكن المنحوت مخلوقاً له، بل الخشب أو الحجر لا غير. وذكر أبو الحسين البصري {ـ ٤٣٦هـ} إمام المتأخرين من المعتزلة: أن العلم بأن العبد يُحدث فعله؛ ضروري. وذكر الرازي {٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ} أن افتقار الفعل المحدَث الممكن إلىٰ مرجح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه؛ ضروري، وكلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري، ثم ادعاء كل منهما أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة؛ غير مسلَّم، بل كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضروري، وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق. فإنه لا منافاة بين كون العبد محدِثاً لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس]. فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾؛ إثباتٌ للقدَر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾، وإثباتٌ لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوىٰ إلىٰ نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية. وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس]؛ إثباتٌ أيضاً لفعل العبد. ونظائر ذلك كثيرة.

وهذه شُبهة أخرىٰ من شُبه القوم التي فرَّقتهم، بل مزّقتهم ﴿كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧ و١٩]، وهي: أنهم قالوا[٦١٤]: كيف يستقيم الحكم علىٰ قولكم بأن الله يعذب المكلفين علىٰ ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟! فأين العدل في تعذيبهم علىٰ ما هو خالقه وفاعله فيهم؟! وهذا السؤال لم يزل مطروقاً في العالم علىٰ ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرق: فطائفة أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالىٰ، وطائفة أنكرت الحكم والتعليل، وسدَّت باب السؤال. وطائفة أثبتت كسباً لا يُعقل! جعلت الثواب [والعقاب] عليه. وطائفة التزمت لأجله وقوعَ مقدور بين قادرَين، ومفعول بين فاعلَين! وطائفة التزمت الجبر، وأن الله يعذبهم

(٦١٤) قال الشيخ عفيفي: انظر: (١/ ٣٢٩) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» لابن القيم، ط مكة؛ و(١٤/ ٣٣١) من «مجموع الفتاوىٰ».

علىٰ ما لا يقدرون عليه! وهذا السؤال هو الذي أوجب هذا التفرق والاختلاف.

(والجواب الصحيح عنه، "أن يقال: إن ما يُبتلىٰ به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالىٰ، فهي عقوبة له علىٰ ذنوب قبلها، فالذنب يُكْسِب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئةُ بعدها. فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضاً. يبقىٰ أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب؟ يقال: هو عقوبة أيضاً علىٰ عدم فعل ما خُلق له وفُطر عليه، فإن الله سبحانه خلقه لعبادته وحدَه لا شريك له، وفطره علىٰ محبته وتألُّهه والإنابة إليه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. فلما لم يفعل ما خُلق له وفُطر عليه، من محبة الله وعبوديته، والإنابة إليه؛ عوقب علىٰ ذلك بأن زَين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي" {الفتاوىٰ العراقية ٢/١٠٣٨}) ، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخيرُ الذي يمنع ضدَّه لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. وقال إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٣] وقال الله عزّ وجلّ: ﴿هَٰذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر]. والإخلاص: خلوص القلب من تألُّه ما سوىٰ الله تعالىٰ وإرادته ومحبته، فَخَلَصَ لله، فلم يتمكن منه الشيطان. وأما إذا صادفه فارغاً من ذلك، تمكن منه بحسب فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذه الحال عقوبةً له علىٰ عدم هذا الإخلاص. وهي محض العدل.

فإن قلت[٦١٥]: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلىٰ تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمراً وجوديّاً حتىٰ يضاف إلىٰ الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إلىٰ الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: **«لبيك وسعديك، والخير كله بيديك، والشر ليس إليك»** {م(٧٧١)}[٦١٦] * وكذا في حديث الشفاعة يوم القيامة، حين يقول الله له: يا محمد، فيقول: **«لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك»**[٦١٧] وقد

---

(٦١٥) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣٠) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة».

(٦١٦) **صحيح**، وهو طرف من حديث علي في دعاء الاستفتاح، وهو مخرج في «صفة الصلاة» (ص٦٥ ـ الطبعة الرابعة عشر؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٦١٧) رواه البزار {٢٩٢٦} عن حذيفة موقوفاً ورجاله رجال الصحيح، والطبراني في =

أخبر الله تعالىٰ أن تسليط الشيطان إنما هو ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [النحل]، فلما تولوه دون الله وأشركوا به معه: عوقبوا علىٰ ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبة خلوّ القلب وفراغه من الإخلاص. فإلهامُ البر والتقوىٰ ثمرةُ هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهام الفجور عقوبةٌ علىٰ خلوّه من الإخلاص.

فإن قلت(٦١٨): إن كان هذا الترك أمراً وجودياً عاد السؤال جَذَعاً، وإن كان أمراً عدمياً فكيف يعاقَب علىٰ العدم المحض؟! قيل: ليس هنا ترك هو كفّ النفس ومنعها عما تريده وتحبه، فهذا قد يقال: إنه أمر وجوديّ، وإنما هنا عدمٌ وخلو من أسباب الخير، وهذا العدم هو محض خلوّها مما هو أنفع شيء لها، والعقوبة علىٰ الأمر العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل. فلله فيه عقوبتان: إحداهما: جعله مذنباً خاطئاً، وهذه عقوبة عدم إخلاصه وإنابته وإقباله علىٰ الله، وهذه العقوبة قد لا يحس بألمها ومضرتها، لموافقتها شهوته وإرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات. والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات. وقد قرن الله تعالىٰ بين هاتين العقوبتين في قوله تعالىٰ: ﴿﴿٤٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ فهذه العقوبة الأولىٰ، ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأنعام:٤٥]، فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل(٦١٩): فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم، ويجعلهم مخلصين له منيبين إليه محبين له؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا، بل هو محض مِنَّته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يَقدُِرُ أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وَقاه.

فإن قيل(٦٢٠): فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ولم يوفقوا له، ولا سبيل لهم إليه

= «الأوسط» {١٠٥٨} عنه مرفوعاً، وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، كذا في «المجمع» (١٠/ ٣٧٧).

قلت: ومن طريق الليث أخرجه الحاكم أيضاً (٤/ ٥٧٤) وقال: «وقد استشهد مسلم بليث بن أبي سُلَيم» {ر: الظلال (٧٨٩)}.

(٦١٨) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣١) من «مختصر الموصلي».

(٦١٩) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣٢) من «مختصر الموصلي».

(٦٢٠) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣٢) من «مختصر الموصلي».

بأنفسهم، عاد السؤال، وكان منعهم منه ظلماً، ولزمكم القول: بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء] قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقّاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرّمه الربُّ علىٰ نفسه، وأوجب علىٰ نفسه خلافه. وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنّته عليه: لم يكن ظالماً بمنعه، فمنع الحق ظلم، ومنعُ الفضل والإحسان عدل. وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنّان بعطائه.

فإن قيل[٦٢١]: فإذا كان العطاء والتوفيق إحساناً ورحمة، فهلّا كان العمل له والغلبةُ، كما أن (رحمته تغلب غضبه)[=٣٠٨]؟! قيل: المقصود في هذا المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة علىٰ هذا المنع، والمنعَ المستلزم للعقوبة؛ ليس بظلم، بل هو محض العدل. وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل علىٰ الفضل في بعض المحالّ؟ وهلّا سوّىٰ بين العباد في الفضل؟! وهذا السؤال حاصله: لِمَ تفضّل علىٰ هذا ولمْ يتفضلْ علىٰ الآخر؟ وقد تولىٰ الله سبحانه الجواب عنه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾ [الحديد. الجمعة: ٤]. وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحديد]. ولمّا سأله اليهود والنصارىٰ عن تخصيص هذه الأمة بأجرَين وإعطائهم هم أجراً أجراً، قال: «**هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء**» {خ(٥٥٧)}[٦٢٢] وليس في الحكمة اطلاعُ كل فرد من أفراد الناس علىٰ كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد، حتىٰ أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأملَ أحوالَ محالِّ ذلك؛ استدلَّ بما علمه علىٰ ما لم يعلمه. ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيصَ، قالوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ﴾؟ قال تعالىٰ مجيباً لهم: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام]. فتأمل هذا الجواب، تَرَ في ضمنه أنه سبحانه أعلمُ بالمحلّ الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر، من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو

(٦٢١) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣٣) من «مختصر الموصلي»، و(١٤/ ٣٢٧) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٦٢٢) **البخاري** في حديث لابن عمر أوله: «إنما بقاؤكم..».

غُرست فيه لم تُثمر، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق بالحكمة، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٥].

فإن قيل: إذا حكمتم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذاً لا فعل للعبد أصلاً؟ قيل: العبد فاعل لفعله حقيقةً، [وله قدرةٌ حقيقةً]. قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [هود]، وأمثال ذلك. وإذا ثبت كونُ العبد فاعلاً، فأفعاله نوعان: نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفةً له ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش. ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية. والله تعالىٰ هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً، وهو الذي يَقدُِرُ علىٰ ذلك وحده لا شريك له. ولهذا أنكر السلف الجبر، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلّا مع الإكراه، يقال: للأب [ولايةُ] إجبار البكر الصغيرة علىٰ النكاح، وليس له إجبار الثيِّب البالغ، أي: ليس له أن يزوجها مكرهة. والله تعالىٰ لا يوصف بالإجبار(٦٢٣) بهذا الاعتبار، لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قادرٌ أن يجعله مختاراً بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: (الجبْل) دون (الجبر)، كما قال ﷺ لأشجّ عبد القيس: «**إن فيك لخلتين يحبهما الله: الحِلمُ والأناة**» فقال: أخُلقين تخلقتُ بهما؟ أم خُلقين جُبِلتُ عليهما؟ فقال: «**بل خُلقين جُبِلتَ عليهما**» فقال: الحمد لله الذي جبلني علىٰ خُلُقين يحبهما الله تعالىٰ {د(٥٢٢٥)}(١/٦٢٤) والله تعالىٰ إنما يعذب عبده علىٰ فعله الاختياري. والفرق بين العقاب علىٰ الفعل الاختياري وغير الاختياري مستقر في الفِطَر والعقول.

"وإذا قيل: خلقُ الفعل مع العقوبة عليه ظلم؟! كان بمنزلة أن يقال: خلقُ أكل السم ثم حصول الموت به ظلم!" {منهاج ٢٨/٣} فكما أن هذا سببٌ للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما.

فالحاصل: أن فعل العبد فعلٌ له حقيقةً، ولكنه مخلوقٌ لله تعالىٰ، ومفعول لله تعالىٰ، ليس هو نفسَ فعل الله. ففرْقٌ بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق.

(٦٢٣) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٦ ـ ٣٧) من «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية. «منهاج السنة» (١/ ٩٠ ـ ٩١) طبعة المدني و(ص٣٤)، ط. بولاق.

(١/٦٢٤) **مسلم** {(١٧) (٢٥)} وغيره عن ابن عباس، وهو مخرج في «الروض النضير» (٤٠٦) {**نقول**: إنما أخرج مسلم منه: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة»}.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (**وأفعال العباد خلقُ الله وكسبٌ من العباد**) أثبت للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق إلى الله تعالىٰ. والكسب: هو الفعل الذي يعود علىٰ فاعله منه نفعٌ أو ضرر، كما قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

٨٧، ٨٨ ـ قوله: (ولم يكلفهم الله تعالىٰ إلا ما يُطيقون، ولا يُطيقون إلا ما كلفهم. وهو تفسير «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقول: لا حيلة لأحد [ولا تحوُّل لأحد]، ولا حركة لأحد عن معصية الله، إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد علىٰ إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله. وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالىٰ، وعلمه وقضائه وقدره. غلبت مشيئته المشيئات كلها، [وعكست إرادته الإرادات كلها]، وغلب قضاؤه الحيل كلها. يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]).

ش: فقوله: (**لم يكلفهم الله تعالىٰ إلا ما يطيقون**) قال تعالىٰ: ﴿﴿٢٨٦﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة] [﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٣. الأعراف: ٤١ * المؤمنون: ٦٣]]. وعند أبي الحسن الأشعري {٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ} أن تكليف ما لا يطاق جائزٌ عقلاً، ثم تردد أصحابُه [أنه]: هل ورد به الشرع أم لا؟ واحتج من قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالىٰ أخبر بأنه لا يؤمن، [وأنه ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾﴾ [المسد]، فكان مأموراً بأن يؤمن بأنه لا يؤمن. وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال. والجواب عن هذا بالمنع: فلا نسلم بأنه مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن]، والاستطاعة التي بها يقدر علىٰ الإيمان كانت حاصلةً، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان، فما كلف إلا ما يطيقه كما تقدم {=٣٢٨} في تفسير الاستطاعة. ولا يلزم قوله تعالىٰ للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]؛ مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصورين يوم القيامة؛ «**أحيوا ما خلقتم**»(٢/٦٢٤)، وأمثال ذلك؛ لأنه ليس بتكليف طلب فعل يثاب فاعله ويعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز. وكذا لا يلزم دعاء المؤمنين في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، لأن تحميل ما لا يطاق ليس تكليفاً، بل يجوز أن يحمّله جبلاً لا يطيقه فيموت. وقال ابن الأنباري {٢٧١ ـ ٣٢٨هـ}: أي لا تحملنا ما يثقُل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له علىٰ تجشُّم وتحمُّل مكروه، قال، فخاطب العرب علىٰ حسب ما تعقل،

(٢/٦٢٤) {خ(٥٩٥١)، م(٢١٠٨) ـ ابن عمر. خ(٢١٠٥)، م(٢١٠٧) (٩٦) ـ عائشة}.

فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه يثقُل عليه. ولا يجوز في الحكمة أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يُثاب ولو امتنع يعاقَب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه ﴿لَا يُكَلِّفُ... نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة].

ومنهم من يقول: يجوز تكليفُ الممتنع عادةً، دون الممتنع لذاته، لأن ذلك لا يُتصور وجوده، فلا يعقل الأمر به، بخلاف هذا.

ومنهم من يقول: ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما لا يطاق للاشتغال بضده، فإنه يجوز تكليفه. وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة في المعنىٰ، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق لكونه تاركاً له مشتغلاً بضده؛ بدعةٌ في الشرع واللغة. فإن مضمونه أنّ فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه! وهم التزموا هذا، لقولهم: إن الطاقة ـ التي هي الاستطاعة وهي القدرة ـ لا تكون إلا مع الفعل! فقالوا: كل من لم يفعل فعلاً فإنه لا يطيقه! وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف، وخلافُ ما عليه عامةُ العقلاء، كما تقدمت {=٣٢٨} الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يكون إلا مقارناً للفعل، فذلك ليس شرطاً في التكليف، مع أنه في الحقيقة [إنما] هناك إرادةُ الفعل. وقد يحتجون بقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: و٧١ و٧٤]. وليس في ذلك إرادة ما سمَّوْه استطاعةً، وهو ما لا يكون إلا مع الفعل، فإن الله ذمّ هؤلاء علىٰ كونهم لا يستطيعون السمع، ولو أراد بذلك المقارِنَ، لكان جميعُ الخلق لا يستطيعون السمع قبلَ السمع! فلم يكن لتخصيص هؤلاء بذلك معنىً، ولكن هؤلاء لبغضهم الحقَّ وثقله عليهم ـ إما حسداً لصاحبه وإما اتِّباعاً للهوىٰ ـ لا يستطيعون السمع. وموسىٰ عليه السلام لا يستطيع الصبر، لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع، وليس عنده منه علم. وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يُبغض غيره يقال: إنه لا يستطيع الإحسان إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته، لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول[٦٢٥]: لأضربنه حتىٰ يموت، والمراد الضرب الشديد. وليس هذا عذراً، فلو لم يأمر العباد إلا بما يَهْوَوْنه لفسدت السماوات والأرض، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون].

---

(٦٢٥) في الأصل: (يقال).

وقوله: (**ولا يطيقون إلا ما كلفهم به...**) إلىٰ آخر كلامه؛ أي: ولا يُطيقون إلا ما أقدرهم عليه. وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة والوُسع والتمكن وسلامة الآلات. و(**لا حول ولا قوة إلا بالله**): دليل علىٰ إثبات القدَرِ. وقد فسرها الشيخ بعدها. ولكن في كلام الشيخ إشكال: فإن التكليف لا يستعمل بمعنىٰ الإقدار، وإنما يستعمل بمعنىٰ الأمر والنهي، وهو قد قال: (لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم). وظاهره أنه يرجع إلىٰ معنىً واحد، ولا يصح ذلك، لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٤] وقال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٦]. فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضَّل علينا ورحمنا، وخفَّف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج. ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم {=٣٤١}: أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات، ففي العبارة قلق، فتأمله.

وقوله: (**وكل [شيء] يجري بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره**) يريد بقضائه القضاء الكوني لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونياً وشرعياً، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك. أما القضاء الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت]. والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء]. وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم {=٤٢} ذكرها عند قول الشيخ: (ولا يكون إلا ما يريد). وأما الأمر الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨١﴾﴾ [يس]. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإسراء] في أحد الأقوال، وهو أقواها. والأمر الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ . . .﴾ الآية [النحل] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء]. وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠١]. والإذن الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر]. وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [فاطر]

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء]. والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ﴿٤٦﴾ [المائدة] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ ﴿١٨١﴾ [البقرة]. وأما الحكم الكوني، ففي قوله تعالىٰ عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [يوسف] وقوله تعالىٰ: ﴿قُل رَّبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١١﴾﴾ [الأنبياء]. والحكم الشرعي، في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة] وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠]. وأما التحريم الكوني، ففي قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿٢٦﴾ [المائدة] ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء]. والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ [وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ]﴾ ﴿٣﴾ [المائدة] و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ...﴾ ﴿٢٣﴾ الآية [النساء]. وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ ﴿١٣٧﴾ [الأعراف] وفي قوله ﷺ: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**» {م(١٥٤٤٠)}(٦٢٦) والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ ﴿١٢٤﴾ [البقرة].

وقوله: (**يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً**) الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد، يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية(٦٢٧)، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه! وقياس له عليهم! هو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون. وليس الظلم عبارةً عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون [في] الممكن المقدور ظلم! بل كل ما كان ممكناً فهو منه ـ لو فعله ـ عدلٌ، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك. فإن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه] وقوله

(٦٢٦) **صحيح**، وتقدم الحديث برقم (١٤٨).

(٦٢٧) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣١٥ ـ ٣٢٩) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» لابن القيم، و(٦/ ١٢٥) من «مجموع الفتاوىٰ».

تعالىٰ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق] وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف] وقوله تعالىٰ: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف] وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر]. وذلك يدل علىٰ نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «**يا عبادي! إني حرّمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا**» {م(٢٥٧٧)}(٦٢٨) فهذا دل علىٰ شيئين: أحدهما: أنه حرم علىٰ نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك. الثاني: أنه أخبر أنه حرَّمه علىٰ نفسه، كما أخبر أنه ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٣] وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي، والله ليس كذلك. فيقال لهم: هو سبحانه ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٣] وحرّم علىٰ نفسه الظلم، وإنما كتب علىٰ نفسه وحرَّم علىٰ نفسه ما هو قادر عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

وأيضاً: فإن قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه]؛ قد فسره السلف، بأن الظلم: أن توضع عليه سيئات غيره، والهضم: أن ينقص من حسناته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء:١٥].

وأيضاً فإن الإنسان لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتىٰ يأمن من ذلك، وإنما يأمن مما يمكن، فلما آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه:١٠٩]؛ عُلم أنه ممكن مقدور عليه. وكذا قوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَيَّ . . .﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق]؛ لم يعنِ بها نفي ما لا يقدر عليه، ولا يمكن منه، وإنما نفىٰ ما هو مقدور عليه ممكن، وهو أن يُجزَوا بغير أعمالهم، فعلىٰ قول هؤلاء؛ ليس الله منزهاً عن شيء من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن أن يفعله، بل كل ممكن فإنه لا يُنزَّه عن فعله، بل فعله حسن، ولا حقيقةَ للفعل السُّوء، بل ذلك ممتنع، والممتنع لا حقيقة له! والقرآن يدل علىٰ نقيض هذا القول، في مواضع، نزَّه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح له ولا ينبغي له، فعُلم أنه منزَّه مقدَّس عن فعل السوء والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزه مقدّس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم. وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [المؤمنون]. فإنه نزَّه نفسه عن خلق الخلق عبثاً، وأنكر علىٰ من حسب ذلك، وهذا فعل. وقوله تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [القلم]

---

(٦٢٨) **مسلم**، وتقدم الحديث برقم (٥٦)، وهو في «مختصر صحيح مسلم» (١٨٢٨).

وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص]؛ إنكار منه علىٰ من جوَّز أن يسوّيَ الله بين هذا وهذا. وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية]؛ إنكار علىٰ من حسب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكم سيئ قبيح، وهو مما ينزه الرب عنه.

وروىٰ أبو داود {؟}[٦٢٩] والحاكم في «المستدرك» {؟} من حديث ابن عباس، وعُبادة بن الصامت {٣٨ق هـ ـ ٣٤هـ}، وزيد بن ثابت {١١ق هـ ـ ٤٥هـ}، عن النبي ﷺ: **«لو أنَّ الله عذَّب أهل سماواته وأرضه، لعذّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمتُه خيراً لهم من أعمالهم»**[٦٣٠] وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية فلا يتأتىٰ علىٰ أصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل! وأسعد الناس به أهل السنة، الذين قابلوه بالتصديق، وعلموا من عظمة الله وجلاله، وقدْر نِعَم الله علىٰ خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما تفريطاً وإضاعةً، وإما تقصيراً في المقدور من الشكر، ولو من بعض الوجوه. فإن حقه علىٰ أهل السماوات والأرض أن يُطاع فلا يُعصىٰ، ويُذْكر فلا يُنسىٰ، ويُشكر فلا يُكفَر، وتكونَ قوة الحب والإنابة، والتوكل والخشية، والمراقبة والخوف والرجاء: جميعها متوجهةً إليه، ومتعلقةً به، بحيث يكون القلب عاكفاً علىٰ محبته وتألُّهه، بل علىٰ إفراده بذلك، واللسان محبوساً علىٰ ذكره، والجوارح وقفاً علىٰ طاعته. ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة، ولكن النفوس تَشُِحُّ به، وهي في الشح علىٰ مراتب لا يُحصيها إلا الله تعالىٰ. وأكثر المطيعين تَشُِحُّ به نفسه من وجه، وإن أتىٰ به من وجه آخر. فأين الذي لا تقعُ منه إرادةٌ تزاحمُ مُرادَ الله وما يحبه منه؟! ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له، ولو في وقت من الأوقات؟! فلو وضع الربّ سبحانه عدله علىٰ أهل سماواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالماً لهم. وغاية ما يُقدَّر، توبةُ العبد من ذلك واعترافه، وقَبولُ التوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عذَّب عبدَه علىٰ جنايته لم يكن ظالماً ولو قُدِّر أنه تاب منها. لكن أوجب علىٰ نفسه ـ بمقتضىٰ فضله ورحمته ـ أنه لا يعذب

---

(٦٢٩) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣٥) من «مختصر الصواعق».

(٦٣٠) **صحيح**، وقد خرجته في «تخريج السنة» (٢٤٥)، {وانظره في «صحيح الجامع» (٥٢٤٤) **نقول**: لم نره في المصادر عن ابن عباس وعبادة، وإنما وجدناه عن زيد وأُبيٍّ وابن مسعود وحذيفة وسعْدٍ وعمران}.

من تاب، وقد ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٣] فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه، ولا يبلغ عملُ أحد منهم أن ينجو به من النار، أو يدخل به الجنة، كما قال أطوعُ الناس لربه، وأفضلهم عملاً، وأشدُّهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «**لن ينجي أحداً منكم عمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»[٦٣١] * وسأله الصِّديقُ[٦٣٢] دعاءً يدعو به في صلاته، فقال: «**قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم**» {خ(٨٣٤)، م(٢٧٠٥)}[٦٣٣/١]. فإذا كان هذا حال الصدِّيق ـ الذي هو أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين ـ فما الظنُّ بسواه؟! بل إنما صار صِدّيقاً بتوفيته هذا المقامَ حقه، الذي يتضمن معرفة ربه، وحقه وعظمته، وما ينبغي له، وما يستحقه علىٰ عبده، ومعرفة تقصيره. فسحقاً وبُعداً لمن زعم أن المخلوقَ يستغني عن مغفرة ربه ولا يكون به حاجةٌ إليها! وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية! فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزلْ إلىٰ وطأة النِّعَم، وما عليها من الحقوق، ووازنْ من[٦٣٣/٢] شَكرها وكَفرها، فحينئذ تعلم أنه سبحانه «**لو عذَّب أهل سماواته وأرضه، لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم**»[=٦٣٠].

٨٩ ـ قوله: (وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات).

ش: اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين[٦٣٤/١]:

("**أحدهما**: ما تسبب إليه الميت في حياته. **والثاني**: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، علىٰ نزاع فيما يصل من ثواب الحج" {الروح ١١٧}[٦٣٤/٢].)

فعن محمد بن الحسن {١٣١ ـ ١٨٩هـ}: أنه إنما يصل إلىٰ الميت ثواب النفقة، والحجّ للحاجّ. وعند عامة العلماء: ثواب الحج للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

---

(٦٣١) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة، وتقدم بنحوه الحديث برقم (٦١٣).

(٦٣٢) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٣٩) من «مختصر الصواعق».

(٦٣٣/ ١) **متفق عليه** من حديث أبي بكر الصديق (انظر «مسند أبي بكر الصديق» طبع المكتب الإسلامي ص١٢٢).

(٦٣٣/ ٢) في الأصل: (بين).

(٦٣٤/ ١) قال الشيخ عفيفي: انظر المسألة السادسة عشر من كتاب «الروح» لابن القيم.

(٦٣٤/ ٢) {ما كان في هذا المبحث معزوّاً لصفحات مجردة من ذكر المصدر فهو من «الروح» لابن القيم}.

(''واختُلف في العبادات البدنية، كالصوم، والصلاة، وقراءة القرآن، والذكر؛ فذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف إلىٰ وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها. وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلىٰ عدم وصول شيء البتة، لا الدعاء ولا غيره''{١١٧}.) وقولهم مردود بالكتاب والسنة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٨﴾﴾ [النجم] وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [يسٓ] وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٥]. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (''**«إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده»** {م(١٦٣١)}[(٦٣٥/١)]''{١١٧}.) فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة فهو منقطع عنه. واستدل (''المقتصرون علىٰ وصول العبادات التي تدخلها النيابة {كالصدقة والحج؛ بأن النوع الذي لا تدخله النيابة} بحال، كالإسلام والصلاة والصوم وقراءة القرآن؛ يختص ثوابها بفاعله لا يتعداه، كما أنه في الحياة لا يفعله أحدٌ عن أحد، ولا ينوب فيه عن فاعله غيرُه، وقد روىٰ النسائي {؟} بسنده عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدّاً من حنطة»**[(٦٣٥/٢)]''{١٢٤}.)

(''والدليل علىٰ انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه، الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح. أما الكتاب، فقال تعالىٰ: ﴿﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر]. فأثنىٰ عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل علىٰ انتفاعهم باستغفار الأحياء، وقد دل علىٰ انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة علىٰ الدعاء له في صلاة الجِنَازة، والأدعية التي وردت بها السنة في صلاة الجِنَازة مستفيضة. وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي «سنن أبي داود» {٣٢٢١}، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: **«استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل»**[(٦٣٦)] وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم» {٩٧٥}،

(٦٣٥/١) **مسلم** وغيره من حديث أبي هريرة، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص١٧٤).

(٦٣٥/٢) **لا أعرف له أصلاً مرفوعاً**، لا عند النسائي ولا عند غيره، وإنما رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٤٣/٤ /١{(٢٩١٨)}) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤١/٣) عن ابن عباس موقوفاً عليه. وسنده صحيح.

(٦٣٦) **صحيح**، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص١٥٥).

من حديث بُريدة بن الحصيب {ـ ٦٣هـ}، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلىٰ المقابر أن يقولوا: «**السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية**»[٦٣٧] * وفي «صحيح مسلم» {٩٧٤} أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: سألت النبي ﷺ: كيف تقول إذا استغفرت لأهل القبور[٦٣٨]؟ قال: «**قولي: السلام علىٰ أهل الديارِ من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا [ومنكم] والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[٦٣٩]

وأما وصول ثواب الصدقة، ففي «**الصحيحين**» {خ(١٣٨٨)، م(١٠٠٤) بعد (١٦٣٠)}، عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً أتىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إنّ أمي افتُلِتتْ نفسها، ولم تُوْص، وأظنها لو تكلمت تصدقت، أفلها أجرٌ إن تصدقتُ عنها؟ قال: «**نعم**»[٦٤٠] * وفي «صحيح **البخاري**» {(٢٧٦٥ * ٢٧٦١)، م(١٦٣٨)}، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن سعد بن عبادة {ـ ١٤هـ} توفيت أمه وهو غائب عنها فأتىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إن أمي توفيت وأنا غائبٌ عنها، فهل ينفعها إن تصدقتُ عنها؟ قال: «**نعم**»، قال: فإني أُشهدك أن حائطي المخرافَ صدقةٌ عنها[٦٤١] وأمثال ذلك كثيرة في السنة.

وأما وصول ثواب الصوم، ففي «**الصحيحين**» {خ(١٩٥٢)، م(١١٤٧)}، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «**من مات وعليه صيامٌ صام عنه وليُّه**»[٦٤٢] وله نظائر في «الصحيح». ولكن أبو حنيفة رحمه الله قال بالإطعام عن الميت دون الصيام عنه، لحديث ابن عباس المتقدم[٦٤٣] والكلام علىٰ ذلك معروف في كتب الفروع.

وأما وصول ثواب الحج، ففي «صحيح **البخاري**» {١٨٥٢}، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة من جُهينة جاءت إلىٰ النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحجّ، فلم تحج حتىٰ ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «**حجي عنها، أرأيتِ لو كان علىٰ أمك دينٌ، أكنت**

---

(٦٣٧) صحيح، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (١٨٩ ـ ١٩٠).
(٦٣٨) قال الشيخ عفيفي: انظر (١/ ٣٥٤) من «مختصر الصواعق».
(٦٣٩) صحيح، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (١٨١ ـ ١٨٣).
(٦٤٠) صحيح، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (١٧٢).
(٦٤١) صحيح، وهو مخرج هناك {في «أحكام الجنائز»} (١٧٢).
(٦٤٢) صحيح، وهو مخرج هناك {في «أحكام الجنائز»} (١٦٩).
(٦٤٣) الحديث رقم (٦٣٥/ ٢)، وقد عرفت أنه **موقوف**.

قاضيتَه؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء»(٦٤٤) ونظائره أيضاً كثيرة. وأجمع المسلمون علىٰ أن قضاء الدين يُسقطه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تركته. وقد دل علىٰ ذلك حديث أبي قتادة {١٨ق هـ ـ ٥٤هـ}، حيث ضَمِن الدينارين عن الميت، فلما قضاهما، قال النبي ﷺ: **«الآن بَرَّدت عليه جلدته»**{مر(١٤٥٢٠)}(٦٤٥)"{١١٨ ـ ١٢١}.)

وكل ذلك جارٍ علىٰ قواعد الشرع. وهو محض القياس، فإن الثواب حق العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم لم يُمنع من ذلك، كما لم يُمنع من هبة ماله له في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته. وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصوم علىٰ وصول ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية. يوضحه: أن الصوم كفُّ النفس عن المفطرات بالنية، وقد نص الشارع علىٰ وصول ثوابه إلىٰ الميت، فكيف بالقراءة التي هي عمل ونية؟!(٦٤٦)

والجواب عما استدلوا به من قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم]؛ قد أجاب العلماء بأجوبة: أصحها جوابان:

أحدهما: أن "الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدىٰ الخير وتودَّد إلىٰ الناس، فترحَّموا عليه، ودَعَوْا له، وأهدَوْا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثرَ سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين في عَقد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كلّ من المسلمين إلىٰ صاحبه، في حياته وبعد مماته، و(دعوة المسلمين **«تُحيط مِن ورائهم»**){صـ(٣٠٥٦). «الصحيحة» (٤٠٤)}. يوضحه: أن الله تعالىٰ جعل الإيمان سبباً لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتىٰ به، فقد سعىٰ في السبب الذي يوصل إليه ذلك. (

الثاني، وهو أقوىٰ منه: أن القرآن لم ينف انتفاع الرجل بسعي غيره، وإنما نفىٰ مُلكه لغير سعيه، وبين الأمرين فرق لا يخفىٰ. فأخبر تعالىٰ أنه لا يملك إلا سعيه، وأما سعي غيره فهو مُلكٌ لساعيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يبقيه لنفسه"{١٢٨'}.)

"وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ (

---

(٦٤٤) صحيح، وهو مخرج في «الإرواء» (٩٩٣). قلت: وانظر تحقيق المراد منه في كلام ابن القيم في «أحكام الجنائز» في فصل ما ينتفع به الميت (ص١٧٠ ـ ١٧١).

(٦٤٥) **حسن**، رواه الحاكم {٥٨/٢} وغيره، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص١٦).

(٦٤٦) في هذا الكلام نظر لا يخفىٰ علىٰ المتأمل، وقد حققت القول في المسألة بما يشرح الصدر، ويثلج القلب في الفصل المشار إليه آنفاً {فصل «ما ينتفع به الميت» في كتاب «أحكام الجنائز» (ص١٦٨ ـ ١٧٨)}، فراجعه فإنه مهم.

[النجم]. آيتان محكمتان، مقتضيتان عدل الرب تعالىٰ: **فالأولىٰ**: تقتضي أنه لا يعاقب أحداً بجُرم غيره، ولا يؤاخذه بجريرة غيره، كما يفعله ملوك الدنيا. **والثانية**: تقتضي أنه لا يفلح إلا بعمله، لينقطع طمعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه
) أصحاب الطمع الكاذب" {١٢٧}، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعىٰ.
("وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٥] وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [يسٓ]. علىٰ أن سياق هذه الآية يدل علىٰ أن المنفي عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالىٰ قال: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [يسٓ].

وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله**» {م(١٦٣١)}(٦٤٧) فاستدلال ساقط، فإنه لم يقل: انقطع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله، وأما عمل غيره فهو لعامله، [فإن] وهبه له؛ وصل إليه ثواب عمل العامل، لا ثواب
) عمله هو"{١٢٩}، وهذا كالدَّين يُوَفِّيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفىٰ به(٦٤٨) الدين.

(وأما تفريق من فرّق بين العبادات المالية والبدنية؛ فقد "شرع النبي ﷺ الصوم
) عن الميت، كما تقدم {=٣٤٧}، مع أن الصوم لا تجزئ فيه النيابة"{١٣٦}، وكذلك حديث جابر رضي الله عنه، قال: صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحىٰ، فلما انصرف أتىٰ بكبش فذبحه، فقال: «**بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعمن لم يضحّ من أمتي**»(٦٤٩) رواه أحمد {١٤٨٢١} وأبو داود {٢٨١٠} والترمذي {١٥٧٤} * وحديث الكبشين اللذين قال في أحدهما: «**اللهم هذا عن أُمتي جميعاً**»، وفي الآخر: «**اللهم هذا عن محمد وآل محمد**» رواه أحمد {٢٧١٨٣}(٦٥٠) والقُربة في الأضحية إراقةُ الدم، وقد جعلها لغيره.

وكذلك عبادة الحج؛ بدنية، وليس [المال] ركناً فيه، وإنما هو وسيلة، ألا تَرىٰ أن المكي يجب عليه الحج إذا قَدِرَ علىٰ المشي إلىٰ عرفات، من غير شرط المال؟!

---

(٦٤٧) **صحيح** ومضىٰ قريباً برقم (٦٣٥/ ١).

(٦٤٨) في الأصل: (هذا).

(٦٤٩) صحيح لشواهده، انظر: «المجمع» (٤/ ٢٢ ـ ٢٣)، ومن شواهده الذي بعده. ثم حققت في «الإرواء» أنه **صحيح لذاته**، فليراجعه من شاء الوقوف علىٰ الحقيقة رقم (١١٣٨).

(٦٥٠) **حسن**، وهو في «المسند» (٦/ ٣٩١ ـ ٣٩٢) وفي إسناده اختلاف بينته هناك.

وهذا هو الأظهر، أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن، بل بدني محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين. وانظر إلىٰ فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقين؟ ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاصّ ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يعطيَ أجرته لمن شاء.

وأما استئجار قوم يقرؤون القرآن ويهدونه للميت! فهذا لم يفعله أحد من السلف، ولا أمر به أحد من أئمة الدين، ولا رخص فيه. والاستئجار علىٰ نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف. وإنما اختلفوا في جواز الاستئجار علىٰ التعليم ونحوه، مما فيه منفعة تصل إلىٰ الغير. والثواب لا يصل إلىٰ الميت إلا إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادةً خالصة، فلا يكون ثوابه ممّا يُهدىٰ إلىٰ الموتىٰ! ولهذا لم يقل أحد: إنه يكتري من يصوم ويصلي ويهدي ثواب ذلك إلىٰ الميت، لكن إذا أعطىٰ لمن يقرأ القرآن ويعلمه ويتعلمه معونةً لأهل القرآن علىٰ ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز. وفي «الاختيار»: لو أوصىٰ بأن يُعطىٰ شيء من ماله لمن يقرأ القرآن علىٰ قبره، فالوصية باطلة، لأنه في معنىٰ الأجرة، انتهىٰ. وذكر الزاهدي {ـ٦٥٨هـ} في «القُنية» {١٨٧أ}: أنه لو وقف علىٰ من يقرأ عند قبره، فالتعيين باطل.

("وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوّعاً بغير أجرة، فهذا يصل إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج. فإن قيل: هذا لم يكن معروفاً في السلف، ولا أرشدهم إليه النبي ﷺ؟ فالجواب: إنْ كان مُورد هذا السؤال معترفاً بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجةً في عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟! فإن قيل: فرسول الله ﷺ أرشدهم إلىٰ الصوم والحج والصدقة دون القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميته، فأذن له فيه، وهذا سأله عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوىٰ ذلك، وأي فرق بين وصول ثواب الصوم ـ الذي هو مجرد نية وإمساك ـ وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟! فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلىٰ رسول الله ﷺ؟ قيل: من المتأخرين من استحبه، ومنهم من رآه بدعةً، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبي ﷺ له مثل أجر كل من عمل خيراً من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء، لأنه هو الذي دل أمته علىٰ كل خير، وأرشدهم إليه"{١٤٢'}.)

ومن قال: إن الميت ينتفع بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كلام الله؛ فهذا

لم يصحّ عن أحد من الأئمة المشهورين. ولا شك في سماعه، ولكن انتفاعه بالسماع لا يصح، فإن ثواب الاستماع مشروط بالحياة، فإنه عمل اختياريّ، وقد انقطع بموته، بل ربما يتضرر ويتألم، لكونه لم يمتثل أوامر الله ونواهيَه، أو لكونه لم يَزْدَدْ من الخير.

واختلف العلماء في قراءة القرآن عند القبور، علىٰ ثلاثة أقوال: هل تكره، أم لا بأس بها، {أم لا بأس بها} وقت الدفن، وتكره بعده؟ فمن قال بكراهتها ـ كأبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ـ قالوا: لأنه محدَث، لم تَرِد به السنة، والقراءة تشبه الصلاة، والصلاة عند القبور منهيّ عنها، فكذلك القراءة. ومن قال: لا بأس بها ـ كمحمد بن الحسن {١٣١ ـ ١٨٩هـ} وأحمد في رواية ـ استدلوا بما نُقل عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه أوصىٰ أن يُقرأ علىٰ قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها[٦٥١]. ونُقل أيضاً عن بعض المهاجرين[٦٥٢] قراءة سورة البقرة. ومن قال: لا بأس بها وقت الدفن فقط ـ وهو روايةٌ عن أحمد ـ أخذ بما نُقل عن ابن عمر وبعض المهاجرين[٦٥٢]. وأما بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءة عنده؛ فهذا مكروه، فإنه لم تأت به السنة، ولم ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلاً. وهذا القول لعله أقوىٰ من غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين.

٩٠ ـ [قوله]: (والله تعالىٰ يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر] ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة]. والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم: أن الدعاء من أقوىٰ الأسباب في جلب المنافع ودفع المضارّ، وقد أخبر تعالىٰ عن الكفار أنهم إذا مسَّهم الضرّ في البحر ﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢. العنكبوت: ٦٥. لقمان: ٣١]، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه ﴿لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: ١٢]. وإجابة الله لدعاء العبد، مسلماً كان أو كافراً، وإعطاؤه سُؤْله: من جنس رزقه لهم، ونصره لهم. وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقاً، ثم قد يكون ذلك فتنةً في حقه ومضرةً عليه، إذ كان

(٦٥١) قلت: **لا يصح إسناده**، فيه من يجهل كما هو مبين في «أحكام الجنائز» (ص١٩٢؛ طبع المكتب الإسلامي).

(٦٥٢) **لم أره بلفظ: «المهاجرين»**، وإنما بلفظ: «الأنصار»، ذكره ابن القيم، وفي ثبوت ذلك عنهم نظر بينته في «أحكام الجنائز» (ص١٩٣).

كفره وفسوقه يقتضي ذلك. وفي «سنن ابن ماجه» {٣٨٢٧} من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من لم يسأل الله [يغضب عليه]»**[(١/٦٥٣)] وقد نظم بعضهم هذا المعنىٰ، فقال {من الكامل}:

الرب يغضب إن تركتَ سؤاله ... وبُنيّ آدمَ حين يُسأل يغضبُ[(٢/٦٥٣)]

قال ابن عقيل {٤٣١ ـ ٥١٣هـ}: قد ندب الله تعالىٰ إلىٰ الدعاء، وفي ذلك معانٍ: **أحدها**: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يُدعىٰ. **الثاني**: الغنىٰ، فإن الفقير لا يدعىٰ. **الثالث**: السمع، فإن الأصم لا يدعىٰ. **الرابع**: الكرم، فإن البخيل لا يدعىٰ. **الخامس**: الرحمة، فإن القاسيَ لا يدعىٰ. **السادس**: القدرة، فإن العاجز لا يدعىٰ. ومن يقول بالطبائع يعلمُ أن النار لا يقال لها: كُفّي! ولا النجم يقال له: أصلح مزاجي! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فشرع الدعاءَ وصلاةَ الاستسقاء ليبين كذب أهل الطبائع.

وذهب قوم من المتفلسفة وغاليةُ المتصوفة [إلىٰ][(٣/٦٥٣)] أن الدعاء لا فائدة فيه! قالوا: لأن المشيئة الإلٰهية إن اقتضتْ وجودَ المطلوب، فلا حاجة إلىٰ الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء! وقد يخص بعضهُم بذلك خواصّ العارفين! ويجعل الدعاء عليه في مقام الخواص! وهذا من غلطات بعض الشيوخ. فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام: فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية، فإن منفعة

(١/٦٥٣) صحيح، وهو مخرج في «المشكاة» (٢٢٣٨) الطبعة الثانية.

كذا وقع في «الطبعة السادسة» من «شرح عقيدة الطحاوي»، لكن في موضع آخر منها متقدم علىٰ هذا بصفحتين (٥١٦) ما نصه: «ضعيف الإسناد، فيه أبو صالح الخوزي. قال في «التقريب»: «لين الحديث»، وأما الحاكم فقال في هذا الحديث (١/ ٤٩١): «صحيح الإسناد»، وسكت عليه الذهبي! وقال الترمذي: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وليست في متناول يدي نسختي من «المشكاة» التي عليها التحقيق الثاني، لأقابل ما بينه وبين التضعيف المذكور، ثم أثبت هنا الصواب منهما، ويبدو لي الآن ـ والله أعلم ـ أن التضعيف هو المعتمد، فقد خرجت الحديث في «الضعيفة» برقم (٤٠٤٠)، وأحلت عليه في المجلد الأول منه (ص٥٤٢) {تحت الحديث (٢١)} منبهاً علىٰ خطإٍ ما جاء في (ص٢٩) منه من التحسين، فوجب التنبيه علىٰ ذلك كله {**ثمّ قوّاه بالشواهد أو بذاته** فأخرجه في «الصحيحة» (٢٦٥٤)}. والمعصوم من عصمه الله تعالىٰ.

(٢/٦٥٣) {ذكره السيوطي في «الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار» (٦٤؛ طبعة المكتب الإسلامي) نقلاً عن «شعب الإيمان» (١١٠٠) ولم يعزواه لأحد}.

(٣/٦٥٣) في الأصل: (لما).

الدعاء أمرٌ اتفقت(٦٥٣/٤) عليه تجارب الأمم، حتىٰ إن الفلاسفة تقول: ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك المؤثرات! هذا وَهُمْ مشركون.

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين(٦٥٤/١): فإن قولهم عن المشيئة الإلـٰهية: إما أن تقتضيه أو لا؛ ثَمَّ قسم ثالث، وهو: أن تقتضيَه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثوابَ مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشبع والرِّيّ عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قُدّر وقوع المدعوّ به بالدعاء لم يصحَّ أن يقال: لا فائدة في الدعاء، كما [لا] يقال: لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب. فقول هؤلاء؛ كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالف للحسّ والفطرة.

(‹‹ومما ينبغي أن يُعلم، ما قاله طائفة من العلماء(٦٥٤/٢)، وهو: أن الالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد! ومَحو الأسباب أن تكون أسباباً نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع. ومعنىٰ التوكل والرجاء، يتألف من وجوب التوحيد والعقل والشرع.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلىٰ السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه. وليس في المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس بمستقلّ، ولا بدّ له من شركاء وأضداد مع هذا كله، فإن لم يُسخِّره مسببُ الأسباب لم يُسخَّر››{مجموع ٨/ ١٦٩}.)

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلىٰ الدعاء؟ قلنا: بل قد يكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرىٰ عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرىٰ عاجلة وآجلة. وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضارّ، كما نبه عليه النبي ﷺ(٦٥٦=)، بل ما يعجل للعبد، من معرفته بربه، وإقراره به، وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب. فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللاً بفعل العبد، كما يعقل من

(٦٥٣/ ٤) في الأصل: (متفق).

(٦٥٤/ ١) كذا الأصل، ولعل الصواب يمنع الحصر في المقدمتين، كما يدل عليه السياق.

(٦٥٤/ ٢) {منهم: الغزالي [في «الإحياء» ٤/ ٢٤٣] وابن الجوزي وغيرهما، كما قاله ابن تيمية في «البغية» ٢٦٢، و«المنهاج» ٥/ ٣٦٦}.

إعطاء المسؤول للسائل، كان السائل قد أثَّر في المسؤول حتىٰ أعطاه؟! قلنا: الرب سبحانه هو الذي حرّك العبد إلىٰ دعائه، فهذا الخير منه، وتمامه عليه. كما قال عمر رضي الله عنه: إني لا أحمل همَّ الإجابة، وإنما أحمل همّ الدعاء، ولكن إذا أُلهمتُ الدعاءَ فإن الإجابة معه. وعلىٰ هذا قوله تعالىٰ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة]. فأخبر سبحانه أنه يبتدئ بتدبير [الأمر]، ثم يصعد إليه الأمر الذي دبَّره، فالله سبحانه هو الذي يقذف في قلب العبد حركةَ الدعاء، ويجعلها سبباً للخير الذي يعطيه إياه، كما في العمل والثواب، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، [وهو الذي وفَّقه للعمل ثم أثابه]، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، فما أثّر فيه شيء من المخلوقات، بل هو جعل ما يفعله سبباً لما يفعله. قال مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير {ـ٨٧هـ} أحد أئمة التابعين: نظرتُ في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله، وتمامه علىٰ الله، ووجدتُ مِلاك ذلك الدُّعاء.

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطَىٰ شيئاً، أو يعطَىٰ غير ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة:

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً، وإنما تضمنت إجابةَ الداعي، والداعي أعمّ من السائل، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل. ولهذا قال النبي ﷺ: «**ينزل ربنا في كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**»(٦٥٥) ففرق بين الداعي والسائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بالعموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص. وإذا عَلم العباد أنه قريب، يجيب دعوة الداعي، علموا قربه منهم، وتمكنهم من سؤاله، وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوه دعاء العبادة في حال، ودعاء المسألة في حال،[وجمعوا بينهما في حال]، إذِ الدعاء اسم يجمع العبادة والاستعانة، وقد فسر قوله: ﴿﴿٥٩﴾وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾؛ بالدعاء، الذي هو العبادة، والدعاء الذي هو الطلب؛ وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر:٦٠]؛ يؤيد المعنىٰ الأول.

الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعمّ من إعطاء عين السؤال، كما فسره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في «صحيحه» {؟} أن النبي ﷺ قال: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدىٰ ثلاث خصال: إما**

(٦٥٥) صحيح **متواتر**، وقد ذكرت بعض طرقه في «إرواء الغليل» (٤٥٠) {رَ: (١٨٥)}.

أن يعجل له دعوته، أو يدَّخِرَ له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها»، قالوا: يا رسول الله! إذاً نكثر، قال: «**الله أكثر**»[٦٥٦] فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا بد في الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤال معجلاً، أو مثله من الخير مؤجلاً، أو يُصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتضٍ لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره. وهكذا سائر الكلمات الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلّق عليها جلبُ منافعَ أو دفع مضارَّ، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعل، تختلف باختلاف قوته وما يُعينها، وقد يعارضها مانع من الموانع.

(ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة في الظاهر: من هذا الباب. "وكثيراً ما تجد أدعيةً دعا بها قوم فاستجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه وإقباله علىٰ الله، أو حسنةٌ تقدمتْ منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوته شُكرَ الحسنة، أو صادف وقت إجابة، ونحو ذلك، فأُجيبت دعوته، فيظن أن السر في ذلك الدعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي. وهذا كما إذا استعمل رجل دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظن آخرُ أن استعمال هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصول المطلوب، وكان غالطاً. وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر، فيجابُ، فيظنّ أن السرَّ للقبر، ولم يَدْر أن السر للاضطرار وصدْق اللَّجَإ[٦٥٧] إلىٰ الله تعالىٰ، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالىٰ كان أفضلَ وأحبَّ إلىٰ الله تعالىٰ. فالأدعية والتعوذات والرُّقىٰ بمنزلة السلاح، والسلاحُ بضاربه، لا بحدِّه فقط، فمتىٰ كان السلاح سلاحاً تامّاً، والساعدُ ساعداً قويّاً، والمحلّ قابلاً، والمانعُ مفقوداً: حصلت به النِّكاية في العدو، ومتىٰ تخلَّف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير. فإذا كان الدعاءُ في نفسه غيرَ صالح، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء، أو كان ثَمَّ مانعٌ من الإجابة: لم يحصل الأثر"{الجواب الكافي ٢٤}.)

---

(٦٥٦) **صحيح ولكنه ليس في «صحيح مسلم»**، وإنما أخرجه أحمد {١٨/٣} وغيره من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم {٤٩٣/١} والذهبي وهو كما قالا، وإنما رواه مسلم {(٢٧٣٥)} من حديث أبي هريرة مختصراً، ورواه الترمذي {(٣٨٥٩)} مطولاً، إلا أنه قال في الخصلة الثالثة: «وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما دعا»، وهو منكر بهذا اللفظ، ولذلك خرجته في «الضعيفة» (٤٤٨٣)، وذكرت تحته ما صحّ منه كحديث أبي سعيد هذا.

(٦٥٧) {اللجَأ ـ بفتحتين ـ} مصدر، كاللجوء.

٩١ ـ قوله: (ويملك كل شيء، ولا يملكه شيء. ولا غنىً عن الله تعالىٰ طرفة عين، ومن استغنىٰ عن الله طرفة عين فقد كفر، وصار من أهل الحَين).

ش: كلام حق ظاهر لا خفاء فيه. و(الحين)، بالفتح: الهلاك.

٩٢ ـ قوله: (والله يغضب ويرضىٰ، لا كأحد من الوَرَىٰ).

ش: قال تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة:١٢١. التوبة:١٠١. البينة:٨ * المجادلة:٢٢] ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح] وقال تعالىٰ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٦٢] ﴿[وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ] وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٢] ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦٠]. ونظائر ذلك كثيرة. ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضا، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة(٦٥٨) بالله تعالىٰ. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم {=١٢٩} بقوله: (إذْ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنىً يضاف إلىٰ الربوبية: ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين(٦٥٩)). وانظر إلىٰ جواب الإمام مالك رضي الله عنه في صفة [الاستواء] كيف؟ قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وروي أيضاً عن أم سلمة {٢٨ق هـ ـ ٦٢هـ} رضي الله عنها موقوفاً عليها، ومرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ(٦٦٠). وكذلك قال الشيخ رحمه الله فيما تقدم {=١٣٤}: (من لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يصب التنزيه). ويأتي {=٤٠٤} في كلامه أن الإسلام (بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل). فقول الشيخ رحمه الله: (لا كأحد من الورىٰ)، نفي التشبيه. ولا يقال: إن الرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام؛ فإن هذا نفيٌ للصفة. وقد اتفق أهل السنة علىٰ أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهىٰ عما يَسْخَطه ويكرهه، ويبغضه ويغضب علىٰ فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده. فقد يحبُّ عندهم ويرضىٰ ما لا يريده، ويكره ويسخط ويغضب لما أراده.

ويقال لمن تأوَّل الغضب والرضا بإرادة الإحسان: لمَ تأولتَ ذلك؟ فلا بد أن يقول: إن الغضب غليان دم القلب، والرضا: الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله

---

(٦٥٨) في الأصل: (اللائقة بما).
(٦٥٩) في الأصل: (المرسلين).
(٦٦٠) قلت: **لا يصح مرفوعاً** {ز: (٣٠٢)}.

تعالىٰ! فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب، لا أنّه الغضب. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهي مَيل الحي إلىٰ الشيء أو إلىٰ ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يَجْلِبُ له منفعةً، أو يدفع عنه مضرةً، وهو محتاج إلىٰ ما يريده ومفتقر إليه، ويزداد بوجوده، وينتقص بعدمه. فالمعنىٰ الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنىٰ الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: [الإرادة] التي يوصف الله بها مخالفةٌ للإرادة التي يوصَف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً؟! قيل له: فقل: إن الغضب والرضا الذي يوصف الله به مخالفٌ لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً. فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، لم يتعين التأويل، بل يجب تركه، لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضاً من تعطيل معنىٰ أسماء الله تعالىٰ وصفاته بلا موجب. فإنّ صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرامٌ، ولا يكون الموجب للصرف ما دلّه عليه عقله، إذ العقول مختلفة، فكلٌّ يقول: إن عقله دلَّه علىٰ خلاف ما يقوله الآخر!

وهذا الكلام يقال لكل من نفىٰ صفةً من صفات الله تعالىٰ، لامتناع مسمىٰ ذلك في المخلوق، فإنه لا بد أن يثبت شيئاً لله تعالىٰ علىٰ خلاف ما يَعْهَده حتىٰ في صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري تعالىٰ كما يليق به، فوجوده تعالىٰ يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمىٰ به الرب نفسه وسمىٰ به مخلوقاته، مثل الحي والعليم والقدير، أو سمىٰ به بعضَ صفاته، كالغضب والرضا، وسمىٰ به بعضَ صفات عباده: فنحن نعقل بقلوبنا معانيَ هذه الأسماء في حق الله تعالىٰ، وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضاً معانيَ هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل أن بين المعنيين قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنىٰ لا يوجد في الخارج مشتركاً، إذ المعنىٰ المشترك الكلي لا يوجد مشتركاً إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيناً مختصّاً. فيثبت [في] كل منهما كما يليق به. بل لو قيل: غضب مالك خازن النار وغضب غيره من الملائكة؛ لم يجب أن يكون مماثلاً لكيفية غضب الآدميين، لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة، حتىٰ تغليَ دماء قلوبهم كما يغلي دمُ قلب الإنسان عند غضبه. فغضب الله أولىٰ.

وقد نفىٰ الجهم {ـ ١٢٨هـ} ومن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلةٌ

عنه، ليس هو في نفسه متصفاً بشيء من ذلك! وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كُلّاب {ـ ٢٤٥هـ} ومن وافقه[٦٦١]، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جميع هذه الأمور صفاتٌ لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضىٰ في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت. كما قال في حديث الشفاعة: «**إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**» {خ(٤٧١٢)، م(١٩٤)}[٦٦٢] * وفي «**الصحيحين**» {خ(٦٥٤٩)، م(٢٨٢٩)} عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إن الله تعالىٰ يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة! فيقولون: لبيك ربّنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضىٰ يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعطِ أحداً من خلقك؟! فيقول: ألا أُعطيكم أفضلَ من ذلك؟ فيقولون: يا رب! وأيُّ شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أُحلُّ عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبداً**»[٦٦٣] فيستدل به علىٰ أنه يُحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يُحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضىٰ، لكن هؤلاء أحل عليهم رضواناً لا يتعقبه سخط. وهم قالوا: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضىٰ إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضا والغضب والحب والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفات أخرىٰ، وعلىٰ التقديرين فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذْ لو تعلّق بذلك لكان محلّاً للحوادث! فنفىٰ هؤلاء الصفات الفعلية الذاتية بهذا الأصل، كما نفىٰ أولئك الصفات مطلقاً بقولهم: ليس محلاً للأعراض. وقد يقال: بل هي أفعال، ولا تُسمىٰ حوادث، كما سُميت تلك صفات، ولم تُسَمَّ أعراضاً. وقد تقدمت {=٢٩} الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ، ولكن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتنِ فيه بترتيب. وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيبُ جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر [خيره وشره]**...» {م(٩ * ٨)، خ(٥٠)}[٦٦٤] الحديث؛ فيبدأ بالكلام علىٰ التوحيد والصفات وما

---

(٦٦١) قال الشيخ عفيفي: انظر (٧/ ٦٦٢) من «مجموع الفتاوىٰ».

(٦٦٢) **متفق عليه** من حديث أبي هريرة، وقد مضىٰ لفظه بتمامه رقم (١٩٨).

(٦٦٣) صحيح، وهو مخرج في «صحيح الجامع الصغير» (١٩١١).

(٦٦٤) **متفق عليه**، علىٰ ما سبق بيانه {ر: (٢٨٣)}.

يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم، وثم، إلى آخره.

٩٣ ـ وقوله: (ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نُفرِط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم. ونُبغض من يُبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبُغضهم كفر ونفاق وطغيان).

(**ش**: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الروافض والنواصب. وقد "أثنى الله تعالى على الصحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحُسنى، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا [أَبَدًا] ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة] وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا...﴾ إلى آخر السورة [الفتح] وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ...﴾ إلى آخر السورة [الأنفال] وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحديد] وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر]. وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله ألّا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء [هم] المستحقون للفيء" {منهاج ٢/١٧'}. فمن كان في قلبه غلّ للذين آمنوا ولم يستغفر) لهم، لا يستحق في الفيء نصيباً، بنص القرآن. "وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٦٧٣)، (م(٢٥٤١)} عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كان بين خالد بن الوليد {ـ ٢١هـ} وبين عبد الرحمٰن بن عوف {٤٤ق هـ ـ ٣٢هـ} شيء، فسبّه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أحداً من أصحابي، فلو أن أحدكم لو أنفق مثل أُحُد ذهباً، ما أدرك مُدّ**

أحدهم ولا نَصيفه»[٦٦٥] ‟{منهاج ٢/٢٠'}. انفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمٰن،) دون البخاري. فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «**لا تسبوا أصحابي**»، يعني عبد الرحمٰن وأمثاله، لأن عبد الرحمٰن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، [فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان]، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة، ومنهم: خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلىٰ فتح مكة، وسُمُّوا الطلقاء، منهم: أبو سفيان {٥٧ق هـ ـ ٣١هـ} وابناه يزيد {ـ ١٨هـ} ومعاوية {٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ}، والمقصود أنه نهىٰ من له صحبة آخِراً أن يسب من له صحبةٌ أوّلاً، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يَشْرَكوهم فيه، حتىٰ لو أنفق أحدُهم مثل أُحُد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نَصيفهُ، فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة، فكيف حال من ليس من الصحابة بحال مع الصحابة؟! رضي الله عنهم أجمعين.

(‟والسابقون الأولون ـ من المهاجرين والأنصار ـ هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمئة. وقيل: إن السابقين الأولين من صلىٰ إلىٰ القبلتين، وهذا ضعيف[٦٦٦]؛ فإن الصلاة إلىٰ القبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلةً، لأن النسخ ليس من فعلهم، ولم يدل علىٰ التفضيل به دليل شرعي، كما دل علىٰ التفضيل بالسبق إلىٰ الإنفاق والجهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة ‟{منهاج ٢/٢٦'}.)

وأما ما يُروىٰ عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم**»[٦٦٧] فهو حديث ضعيف، قال البزار {ـ ٢٩٢هـ}: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة.

(‟وفي «صحيح مسلم» {؟} عن جابر، قال: قيل لعائشة رضي الله عنها: إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتىٰ أبا بكر وعمر! فقالت: وما تعجبون من هذا! انقطع عنهم العمل، فأحبَّ الله ألّا يقطع عنهم الأجر{مط١١/٢٧٦}[٦٦٨] * وروىٰ ابن بَطَّة

---

(٦٦٥) صحيح، ورواه مسلم {٢٥٤٠} من حديث أبي هريرة أيضاً، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٩٨٨ ـ ٩٩١)، وفيه بيان أن **ذكر أبي هريرة فيه شاذ**، فراجعه إن شئت.

(٦٦٦) قال الشيخ عفيفي: انظر (٣٩٨/٤) وما بعدها من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

(٦٦٧) بل هو **حديث باطل** كما بينته في «الأحاديث الضعيفة والموضوعة» رقم (٥٨).

(٦٦٨) هذا **حديث غريب** عندي، **وعزوه لمسلم أغرب** فإني لم أقف عليه فيه، بعد الاستعانة =

بإسناد صحيح، عن ابن عباس؛ أنه قال: لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ {فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتتِلون {مرفي الفضائل (١٨ و١٧٤١)} * وعن ابن عمر: لا تسبوا أصحاب محمد}، فلَمَقام أحدهم ساعةً ـ يعني مع النبي ﷺ ـ، خير من عمل أحدكم أربعين سنة(٦٦٩) وفي رواية وكيع {هـ(١٦٢)}: (خير من عبادة أحدكم عُمُرَه) ❞{منهاج ٢/٢١″} * وفي «**الصحيحين**» {غ(٢٦٥١)، م(٢٥٣٥)} من حديث عِمران بن حُصين {ـ ٥٢هـ} وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، قال عِمران: فلا أدري: أذَكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة(٦٧٠) الحديث * ❝وقد ثبت في «صحيح مسلم» {٢٤٩٦} عن جابر {عن أم مبشر}، أن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة**»(٦٧١). وقال تعالىٰ: ﴿(١١٧) لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ . . .﴾ الآيات [التوبة] ❞{منهاج ٢/٢٨′}. ولقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصفهم، حيث قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون علىٰ دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ(١/٦٧٢) [وفي رواية]: وقد رأىٰ أصحاب محمد جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر. وتقدم {=٢٨٤} قول ابن مسعود: من

=عليه بكل الوسائل الممكنة، ولم يتيسر لي مراجعته في مصادر أخرىٰ من كتب الحديث، فإني علىٰ وشك السفر إلىٰ المدينة المنورة إن شاء الله تعالىٰ. **ثم تيقنت** عدم وجوده فيه بعد أن فرغت منذ بضع سنين من اختصار «صحيح مسلم»، وأنا الآن في صدد اختصار «صحيح البخاري» علىٰ منهج علمي دقيق.

ثم صدر المجلد الأول منه، وفيه قرابة ألف حديث من الأحاديث المسندة. و(٣١٨) من الأحاديث المعلقة، و(٤٠٩) من الآثار الموقوفة.

(٦٦٩) **صحيح**، وهو مخرج في «الظلال» (١٠٠٦).

(٦٧٠) صحيح، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» من طرق (١٤٧١ ـ ١٤٧٥)، وصحح أحدها ابن حبان {(٧٢٢٩)}، وهو مخرج في «الصحيحة» (٦٩٩) {غ(٢٦٥١)، م(٢٥٣٥) ـ عمران. غ(٢٦٥٢)، م(٢٥٣٣) (٢١٢) ـ ابن مسعود. م(٢٥٣٤) (٢١٣) ـ أبو هريرة}.

(٦٧١) صحيح.

(١/٦٧٢) **حسن موقوفاً**، أخرجه الطيالسي {(٢٤٦)} وأحمد وغيرهما بسند حسن، وصححه الحاكم {٧٨/٣} ووافقه الذهبي، واشتهر علىٰ الألسنة مرفوعاً، وفي سنده كذاب، والصحيح وقفه، وهما مخرجان في «الضعيفة» (٥٣٢ و٥٣٣).

كان منكم مستنّاً فليستن بمن قد مات. . . إلخ؛ عند قول الشيخ: (ونتبع السنة والجماعة).

فمن أضلّ ممن يكون في قلبه غِل لخيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالىٰ بعد النبيين؟! بل قد "فضلهم اليهود والنصارىٰ بخصلة(٦٧٢/ ٢)؛ قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسىٰ، وقيل للنصارىٰ: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسىٰ، وقيل للرافضة: من شَرّ أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد!"{منهاج ١/ ٢٧ و٣٣} لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفي من سبُّوهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة.

وقوله: (**ولا نُفْرِط في حب أحد منهم**) أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين. قال تعالىٰ: ﴿(١٦٩) يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء].

وقوله: (**ولا نتبرأ [من أحد] منهم**) كما فعلت الرافضة! فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي: لا يَتولىٰ أهلَ البيت حتىٰ يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما! وأهل السنة يوالونهم كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوىٰ والتعصب. فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ [الجاثية:١٦]. وهذا معنىٰ قول من قال من السلف: الشهادة بدعة، والبراءة بدعة، يُروىٰ ذلك عن جماعة من السلف، من الصحابة والتابعين، منهم: أبو سعيد الخدري، والحسن البصري {٢١ ـ ١١٠هـ}، وإبراهيم النَّخَعي {٤٦ ـ ٩٦هـ}، والضحاك {قبل ٢٥ ـ ١٠٥هـ}، وغيرهم. ومعنىٰ الشهادة: أن يشهد علىٰ معيَّن من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله [له] به.

وقوله: (**وحبهم دين وإيمان وإحسان**)، لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص. وروىٰ الترمذي {٤١٣٦} عن عبد الله بن مُغفل {ـ ٥٧هـ}، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً [بعدي]، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذىٰ الله [تعالىٰ]، [ومن آذىٰ الله] فيوشك أن يأخذه**»(٦٧٣) وتسمية حب الصحابة إيماناً مشكل علىٰ الشيخ رحمه الله، لأن الحب عمل القلب، وليس هو التصديق، فيكون

(٦٧٢/ ٢) قال الشيخ عفيفي: انظر خطبة كتاب «منهاج السنة» لابن تيمية.

(٦٧٣) **ضعيف**، وقال الترمذي: «غريب» وهو مخرج في «الأحاديث الضعيفة» (٢٩٠١).

العمل داخلاً في مسمىٰ الإيمان، وقد تقدم {=٢٣٨} في كلامه أن (الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجَنان)، ولم يجعل العمل داخلاً في مسمىٰ الإيمان، وهذا هو المعروف من مذهب أهل السنة، إلا أن تكون هذه التسمية مجازاً.

وقوله: **(وبغضهم كفر ونفاق وطغيان)**، تقدم {=٢٢٥'} الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]. وقد تقدم {=٢٢٨} الكلام في ذلك.

١/٩٤ ـ قوله: (ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً له وتقديماً علىٰ جميع الأمة).

ش: اختلف أهل السنة في خلافة الصديق رضي الله عنه: هل كانت بالنص، أو بالاختيار؟ فذهب "الحسن البصري {٢١ ـ ١١٠هـ} وجماعة من أهل الحديث إلىٰ أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة" {منهاج ١/ ٤٨٧}. "ومنهم من قال بالنص الجلي" {منهاج ١/ ٤٨٨}، وذهب "جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلىٰ أنها ثبتت بالاختيار" {منهاج ١/ ٤٨٧}.

"والدليل علىٰ إثباتها بالنص أخبارٌ: من ذلك ما أسنده **البخاري** {(٣٦٥٩)، م(٢٣٨٦)} عن جُبير بن مُطعم {ـ ٥٩هـ}، قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئتُ فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «**إن لم تجديني فأتي أبا بكر**»(٦٧٤) وذكر له سياقاً آخر، وأحاديث أخر. وذلك نص علىٰ إمامته * وحديث حُذيفة بن اليمان {ـ ٣٦هـ}، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»(٦٧٥) رواه أهل «السنن» {ت(٣٩٢٤)}" {منهاج١/ ٤٨٨'} * وفي «**الصحيحين**» {م(٢٣٨٧)*خ(٥٦٦٦)} عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها، قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ في اليوم الذي بُدئ فيه، فقال: «**ادعي لي أباك وأخاك، حتىٰ أكتب لأبي بكر كتاباً**»، ثم قال: «**يأبىٰ الله والمسلمون إلا أبا بكر**»(٦٧٦) وفي رواية: «**فلا يطمع في هذا الأمر طامع**» وفي رواية: قال «**ادعي لي عبد الرحمٰن بن أبي بكر**{ـ ٥٣هـ}، **لأكتب لأبي بكر كتاباً لا يُختلف عليه**» ثم قال «**معاذَ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر**». وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «**مروا**

---

(٦٧٤) صحيح، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (١١٥١).

(٦٧٥) **صحيح**، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٢٣٣).

(٦٧٦) صحيح، وهو مخرج في «الصحيحة» (٦٩٠)، وانظر: «ظلال الجنة» (١١٥٦).

أبا بكر فليصلِّ بالناس»(٦٧٧) وقد روجع في ذلك مرةً بعد مرة، فصلىٰ بهم مدة مرض النبي ﷺ * وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٦٦٤)، م(٢٣٩٢)} عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينا أنا نائم رأيتُني علىٰ قليب، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذَنوباً أو ذنوبين، وفي نَزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غَرْباً، فأخذها ابن الخطاب، فلم أرَ عبقريّاً من الناس يَفري فَرِيَّه، حتىٰ ضربَ الناسُ بعَطَن**»(٦٧٨) * وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال علىٰ منبره: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، لا يبقينّ في المسجد خوخة إلا سدَّت، إلا خوخة أبي بكر**»(٦٧٩) * وفي «سنن أبي داود» وغيره، من حديث الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة {ـ ٥٢هـ}، أن النبي ﷺ قال ذات يوم: «**من رأىٰ منكم رؤيا؟**» فقال رجل: أنا رأيت ميزاناً [أنزل] من السماء، فَوُزِنتَ أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وُزِن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر، ووُزِن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رُفع، فرأيت الكراهة في وجه النبي ﷺ، فقال: «**خلافة نبوَّة، ثَم يُؤتي الله الملك من يشاء**»(٦٨٠) فبيّن رسول الله ﷺ، أن ولاية هؤلاء خلافةُ نبوة، ثم بعد ذلك ملك. وليس فيه ذكر عليٍّ رضي الله عنه، لأنه لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافةُ النبوة ولا الملك * وروىٰ أبو داود {٤٦٣٦} أيضاً عن جابر رضي الله عنه، أنه كان يحدث، أن رسول الله ﷺ قال: «**رأىٰ الليلة رجل صالح أن أبا بكر نِيطَ برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر**»، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ، قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما المنوط بعضُهم

---

(٦٧٧) **متفق عليه**، وهو مخرج في «الظلال» (١١٦٤، ١١٦٧)، وانظر (١١٥٩ و١١٦٠) {خ(٦٦٤) ـ عائشة. خ(٦٧٨)، م(٤٢٠) ـ أبو موسىٰ. خ(٦٨٢) ـ ابن عمر}.

(٦٧٨) صحيح، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٥٩).

(٦٧٩) **متفق عليه**، وتقدم بنحوه الحديث رقم (١٣٦) {خ(٣٩٠٤)، م(٢٣٨٢) ـ أبو سعيد. خ(٤٦٧) ـ ابن عباس}.

(٦٨٠) **صحيح**، رواه أبو داود (٤٦٣٤، ٤٦٣٥) من طريقين عن أبي بكرة، واللفظ الذي في الكتاب هو عنده من طريق الأشعث التي ذكرها المؤلف، لكن ليس فيها قوله في آخره: خلافة..

وهذه الزيادة عنده من الطريق الأخرىٰ، وفيها علي بن زيد وهو ابن جدعان وفيه ضعف، لكن يشهد لها حديث سفينة الآتي بعد حديثين. والحديث مخرج في «ظلال الجنة» (١١٣١ ـ ١١٣٣ و١١٣٥ و١١٣٦).

ببعض فهم وُلاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه[٦٨١] * وروىٰ أبو داود {٤٦٣٧} أيضاً عن سَمُرة بن جُنْدُب {ـ ٦٠هـ}: أن رجلاً قال: يا رسول الله! رأيتُ كأنّ دلواً دُلِيَ من السماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعَرَاقِيها، فشرب شرباً ضعيفاً، ثم جاء عمر فأخذ بعَرَاقِيها، فشرب حتىٰ تضلَّع، ثم جاء عثمان فأخذ بعَرَاقِيها، فشرب حتىٰ تضلّع، ثم جاء علي فأخذ بعَرَاقِيها، فانتُشِطت منه، فانتضح عليه منها شيء[٦٨٢] وعن سعيد بن جُمْهَان، عن سَفينة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يُؤتي الله مُلكه من يشاء**»[٦٨٣] أو «**الملك**» {د(٤٦٤٦)}.

("واحتج من قال: لم يستخلف، بالخبر المأثور، عن عبد الله بن عمر، عن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: (إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني، ـ يعني أبا بكر ـ، وإن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير [مني] يعني رسول الله ﷺ {خ(٧٢١٨)، م(١٨٢٣)}[٦٨٤] * وبما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها سُئلت من كان رسول الله ﷺ مُستخلِفاً لو استخلف؟ {م(٢٣٨٥)}"{منهاج ٤٩٧/١}) . والظاهر ـ والله أعلم ـ أن المراد أنه لم يستخلِف بعهد مكتوب، ولو كتب عهداً لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «**يأبىٰ الله والمسلمون إلا أبا بكر**» {م(٢٣٨٧)، خ(٥٦٦٦)}[٦٨٥] فكان (هذا أبلغ من مجرد العهد، فإن النبي ﷺ "دلَّ المسلمين علىٰ استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك، حامد له، وعزم علىٰ أن يكتب بذلك عهداً، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب {خ(٧٣٦٦)، م(١٦٣٧)(٢٢)} اكتفاءً بذلك، ثم عزم علىٰ ذلك في مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم شكّ ـ: هل ذلك القول من جهة المرض؟ أو هو قول يجب اتباعُه؟ ـ ترك الكتابة، اكتفاءً بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر. فلو كان التعيين مما يشتبه علىٰ الأمة لبيّنه بياناً قاطعاً للعذر، لكن لما دلهم دلالات متعددةً علىٰ أن أبا بكر المتعين، وفهموا ذلك، حصل المقصود. ولهذا قال عمر رضي الله عنه، في خطبته التي خطبها بمحضر من

---

(٦٨١) **ضعيف**، وبيانه في «ظلال الجنة» (١١٣٤).

(٦٨٢) **ضعيف**، فيه عبد الرحمٰن الجرمي، فيه جهالة، ومن طريقه أيضاً أخرجه أحمد (٥/ ٢١).
و(العَرَاقِي) جمع (عَرْقوة) وهي أعواد يخالف بينها ثم تشد في عرىٰ الدلو ويعلق بها الحبل.

(٦٨٣) **حسن**، يشهد له ما قبله بحديثين، وهو مخرج في «الظلال» (١١٣٠).

(٦٨٤) **متفق عليه**، واللفظ لمسلم.

(٦٨٥) **مسلم** وغيره، ومضىٰ برقم (٦٧٦).

المهاجرين والأنصار"{منهاج ١/٥١٦}: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلىٰ رسول الله ﷺ،)
("ولم ينكر ذلك منهم أحد، ولا قال أحد من الصحابة: إن غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعض الأنصار، طمعاً في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانه. ثم الأنصار كلهم بايعوا أبا بكر، إلا سعد بن عبادة {ـ ١٤هـ}، لكونه هو الذي كان يطلب الولاية، ولم يقل أحد من الصحابة قط: إن النبي ﷺ نصّ علىٰ غير أبي بكر، لا عليّ، ولا العباس {٥١ق هـ ـ ٣٢هـ}"{منهاج ١/٥١٨}، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع! * وروىٰ ابن بَطَّةَ)
بإسناده: أن عمر بن عبد العزيز {٦١ ـ ١٠١هـ} بعث محمد بن الزبير الحنظلي إلىٰ الحسن {٢١ ـ ١١٠هـ} فقال: هل كان النبي ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أوَفي شكٍّ صاحِبُك؟! نعم، والله الذي لا إلـٰه إلا هو، استخلفه، لهو كان أتقىٰ لله من أن يتوثب عليها.

("وفي الجملة: فجميع من نُقل عنه أنه طلب توليةَ غير أبي بكر، لم يذكر حجةً دينية شرعيةً، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحقُّ بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط"{منهاج ١/٥٢٠}، وهم كانوا يعلمون فضل أبي بكر رضي الله عنه، وحبَّ)
رسول الله ﷺ له. ففي «**الصحيحين**» {خ(٣٦٦٢)، م(٢٣٨٤)} عن عمرو بن العاص {٥٠ق هـ ـ ٤٣هـ}: أن رسول الله ﷺ بعثه علىٰ جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحبُّ إليك؟ قال: «**عائشة**»، قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**»، قلت: ثم من؟ قال: «**عمر**»، وعدّ رجالاً[686] * وفيهما {خ(٣٦٦١)، م(؟)} أيضاً، عن أبي الدرداء {ـ ٣٢هـ}، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه، حتىٰ أبدىٰ عن رُكبتيه، فقال النبي ﷺ: «**أمّا صاحبُكم فقد غامر**»، فسلَّم، وقال: إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي [فأبىٰ عليّ، فأقبلت إليك]، فقال: «**يغفر الله لك يا أبا بكر**» ثلاثاً، ثم إن عمر ندم، فأتىٰ منزل أبي بكر، فسأل: أثَمّ هو؟ فقالوا: لا، فأتىٰ إلىٰ النبي ﷺ: [فسلم عليه]، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعّر، حتىٰ أشفق أبو بكر، فجثا علىٰ ركبتيه، فقال: يا رسول الله! والله أنا كنت أظلمَ، مرتين، فقال النبي ﷺ: «**إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبتَ، وقال أبو بكر: صَدَقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي**

(٦٨٦) صحيح، وهو في كتاب «السنة» لابن أبي عاصم من طرق عن عمرو (١٢٣٣ ـ ١٢٣٦).

صاحبي؟!» مرتين، فما أُوذي بعدَها[٦٨٧] ومعنىٰ: غامر: غاضبَ وخاصَم. ويضيق هذا المختصر عن ذكر فضائله.

وفي «الصحيحين» {خ(٣٦٦٨)، م(؟)} أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنُحِ. . .[٦٨٨] فذكرت الحديث إلىٰ أن قالت: واجتمع الأنصار إلىٰ سعد بن عبادة، في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: منا أمير، ومنكم أمير! فذهب إليهم أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجرَّاح {٤٠ق هـ ـ ١٨هـ}، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردتُ بذلك إلّا أني هيأت في نفسي كلاماً قد أعجبني، خشيت ألّا يبلغه أبو بكر! ثم تكلم أبو بكر، فتكلم أبلغَ الناس، فقال في كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حُباب بن المنذر {ـ ح٢٠هـ}: لا، والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء؛ هم أوسط العرب، وأعزُّهم أحساباً، فبايِعوا عُمر، أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك، فأنت سيدنا، وخيرنا، وأحبُّنا إلىٰ رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده، فبايعه، وبايعه الناس، فقال قائل: قتلتم سعداً، فقال عمر: قتله الله[٦٨٩] والسُّنح: العالية، وهي حديقة بالمدينة معروفة بها.

٩٤/٢ ـ قوله: (ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه).

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه، [لعمر رضي الله عنه]. وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه. وفضائله رضي الله عنه أشهرُ من أن تُنكر، وأكثر من أن تُذكر. فقد روي عن محمد ابن الحنفية {٢١ ـ ٨١هـ} أنه قال: قلت لأبي: يا أبتِ! من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بني! أوَما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم مَنْ؟ قال: عمر، وخشيْت أن يقول: ثم عثمان! فقلت: ثم أنت؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين {خ(٣٦٧١)}[٦٩٠] * وتقدم {=٣٦٣}

---

(٦٨٧) **البخاري** عن أبي الدرداء، **ولم أره عند مسلم**، ولم يعزه إليه في «الذخائر»، ولا في «الجامع الكبير» ورواه ابن أبي عاصم (١٢٢٣) مقتصراً علىٰ المرفوع منه.

(٦٨٨) «السنح»، بضم السين المهملة وسكون النون ـ ويجوز ضمها ـ وآخره حاء مهملة: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبي ﷺ ميل، وكان بها منزل أبي بكر.

(٦٨٩) صحيح، **أخرجه البخاري دون مسلم** خلافاً للمصنف رحمه الله، وروىٰ طرفه الأخير ابن أبي عاصم (١١٦٦). ثم روىٰ قصة قول الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير» من حديث ابن مسعود (١١٥٩) وكذلك رواه أحمد {٣٩٦/١} وغيره، وهو مخرج في «الظلال».

(٦٩٠) صحيح، وتصدير المؤلف إياه بـ (رُوي) المشعر اصطلاحاً بالتضعيف ليس بجيد، فقد=

قوله ﷺ: «**اقتدوا باللذَيْن من بعدي: أبي بكر وعمر**» {ت(٣٩٢٤)}[٦٩١] * وفي «**صحيح مسلم**» {(٢٣٨٩)، خ(٣٦٧٧)} عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وُضع عمرُ علىٰ سريره، فتكنَّفه الناس يدْعون ويُثنون ويُصلون عليه، قبل أن يُرفع، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجل قد أخذ بمَنْكِبي من ورائي، فالتفتُّ إليه، فإذا هو علي، فترحم علىٰ عمر، وقال: ما خلَّفتَ أحداً أحبّ إليّ أن ألقىٰ الله بمثل عمله منك، وايمُ الله، إنْ كنتُ [لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت] كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: «**جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر**» فإن كنت لأرجو، أو لأظنُّ أن يجعلك الله معهما[٦٩٢] * وتقدم {=٣٦٤} حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في رؤيا رسول الله ﷺ، ونزعه من القليب، ثم نزع أبي بكر، ثم استحالت الدلو غَرْباً، فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقريّاً من الناس يَنزِعُ نَزْعَ عمر، حتىٰ ضرب الناسُ بعَطَن {خ(٣٦٦٤)، م(٢٣٩٢)}[٦٩٣] * وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٢٩٤)، م(٢٣٩٦)} من حديث سعد بن أبي وقاص {٢٣ ق هـ ـ ٥٥هـ}، قال: استأذن عمر بن الخطاب علىٰ رسول الله ﷺ، وعنده نساء من قريش، يُكلمنه، عالية أصواتهن... الحديث، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «**إيهـ{اً}** يا ابن الخطاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكاً فجّاً إلّا سلك فجاً غيرَ فجك»[٦٩٤] * وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٤٦٩)، م(٢٣٩٨)} أيضاً، عن النبي ﷺ؛ أنه كان يقول: «**قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أُمتي منهم أحدٌ، فإن عمر بن الخطاب منهم**»[٦٩٥]. قال ابن وهب {١٢٥ ـ ١٩٧هـ}: تفسير «مُحدَّثون»: ملهمون.

٣/٩٤ ـ قوله: (ثم لعثمان رضي الله عنه).

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما، وقد ساق **البخاري** رحمه الله قصة قتل عمر رضي الله عنه، وأمْرَ الشورىٰ والمبايعة لعثمان، في «صحيحه» {٣٧٠٠} فأحببتُ أن أسرُدَها، كما رواها بسنده: عن عمرو بن ميمون {ـ ٧٤هـ}، قال:

=أخرجه **البخاري** وغيره من طرق عن ابن الحنفية، وهو مخرج في «الظلال» (١٢٠٤ و١٢٠٦ و١٢٠٧).

(٦٩١) **صحيح**، وقد مضىٰ الحديث برقم (٦٧٥).

(٦٩٢) صحيح، ورواه ابن أبي عاصم (١٢١٠).

(٦٩٣) **صحيح**، وقد مضىٰ الحديث برقم (٦٧٨).

(٦٩٤) متفق عليه، ورواه ابن أبي عاصم (١٢٥٤ و١٢٦٠).

(٦٩٥) متفق عليه، ورواه ابن أبي عاصم (١٢٦١ و١٢٦٢).

(رأيت عمر ﷺ قبل أن يصاب بالمدينة بأيام، وقف علىٰ حذيفة بن اليمان {ـ ٣٦هـ} وعثمان بن حُنيف {ـ بعد ٤١هـ}، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافانِ أن تكونا قد حمَّلتما الأرض ما لا تُطيق؟ قالا: حمّلناها أمراً هي له مُطيقة، ما فيها كثير فضل، قال: انظرا أن تكونا حمّلتما الأرض ما لا تُطيق؟ قالا: لا، فقال عمر: إن سلمني الله لأَدَعنّ أرامل أهل العراق لا يَحتجْنَ إلىٰ رجل بعدي أبداً، قال، فما أتت عليه أربعةٌ حتىٰ أُصيب، قال،

إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبدُ الله بن عباس غداة أُصيب، وكان إذا مرَّ بين الصفين قال: استوُوا، حتىٰ إذا لم ير فيهنّ خللاً تقدم [فكبّر، وربما قرأ سورة يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعة الأولىٰ، حتىٰ يجتمع الناس، فما هو إلا أن كبَّر]، فسمعته يقول: قتلني، أو أكلني الكلبُ، حين طعنه، فطار العِلجُ بسكين ذات طرفين، لا يمر علىٰ أحد يميناً وشمالاً إلا طعنه، حتىٰ طعن ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم سبعةٌ، فلما رأىٰ ذلك رجل من المسلمين، طرح عليه بُرْنساً، فلما ظن أنه مأخوذ، نحر نفسه، وتناول عمر يد عبد الرحمٰن بن عوف، فقدّمه، فمن يلي عمر، فقد يرىٰ الذي أرىٰ، وأما نواحي المسجد، فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوت عمر، وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلىٰ بهم عبد الرحمٰن صلاةً خفيفة، فلما انصرفوا، قال: يا ابن عباس! انظرْ من قتلني؟ فجال ساعةً، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصَّنَعُ[٦٩٦]؟ قال: نعم، قال: قاتله الله! فلقد أمرت به معروفاً! الحمد لله الذي لم يجعل منيَّتي علىٰ يد رجل يدّعي الإسلام، قد كنتَ أنت وأبوك تحبان أن تكثُر العلوج بالمدينة، وكان العباس {٥١ق هـ ـ ٣٢هـ} أكثرهم رقيقاً، فقال: إن شئتَ فعلتُ؟ أي: إن شئت قتلنا؟ فقال: كذبت! بعد ما تكلموا بلسانكم، وصلَّوْا قِبلتكم، وحجُّوا حجكم؟ فاحتُمل إلىٰ بيته، فانطلقنا معه، وكأن الناس لم تُصبهم مصيبةٌ قبل يومئذٍ، فقائل يقول: لا بأس عليه، وقائل يقول: أخاف عليه، فأُتي بنبيذ فشربه، فخرج من جوفه، ثم أُتي بلبن فشربه، فخرج من جوفه، فعرفوا أنه ميت، فدخلنا عليه، وجاء الناس يُثنون عليه، وجاء رجل شابٌّ، فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرىٰ الله لك، من صحبة رسول الله ﷺ، وقَـدَمٍ[٦٩٧] في الإسلام ما قد عَلِمتَ، ثم وَلِيتَ فعدلتَ، ثم شهادةٌ، قال: وَدِدتُ

(٦٩٦) يقال: رجل صنع وامرأة صناع، إذا كان لهما صنعة يعملانها بأيديهما ويكسبان بها. «نهاية».
(٦٩٧) بفتح القاف وكسرها، فالأول بمعنىٰ الفضل، والآخر بمعنىٰ السبق.

أن ذلك كان كَفَافاً، لا عليّ ولا لي، فلما أدبر إذا رداؤه [إزاره] يمَسُّ الأرض، قال: رُدّوا عليَّ الغلام، قال: يا ابن أخي! «**ارفع ثوبك، فإنه أنقىٰ لثوبك، وأتقىٰ لربك**»[٦٩٨]، يا عبد الله بن عمر! انظر ما عليّ من الدين؟ فَحَسَبوه، فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه، قال: [إنْ] وفَىٰ له مال آل عمر، [فأدّه من أموالهم]، وإلا فسلْ في بني عدي بن كعب، فإن لم تفِ أموالهم، فسلْ في قريش، ولا تعْدُهم إلىٰ غيرهم، فأدِّ عني هذا المال، انطلق إلىٰ عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل: أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً، وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يُدفن مع صاحبيه، فسلَّمَ واستأذنَ، ثم دخل عليها، فوجدها قاعدةً تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر السلام، ويستأذن أن يُدفن مع صاحبيه، قالت: كنت أُريده لنفسي، ولأوثِرَنّ به اليوم علىٰ نفسي، فلما أقبل، قيل: هذا عبد الله قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه، قال: ما لديك؟ قال: الذي تحبُّ يا أمير المؤمنين، أذِنَتْ، قال: الحمد لله، ما كان شيء أحب إليَّ من ذلك، فإذا أنا قضيت فاحملوني، ثم سلِّم، فقل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذِنَتْ لي فأدخلوني، وإن ردتني فردوني إلىٰ مقابر المسلمين، وجاءت أم المؤمنين حفصة {١٨ق هـ ـ ٤٥هـ} والنساء يَسِرْن معها[٦٩٩]، فلما رأيناها قمنا، فولَجَت عليه، فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال، فولَجَت داخلاً لهم، فسمعنا بكاءها من الداخل، فقالوا: أوْص يا أمير المؤمنين، استخلف؟ قال: ما أجد[٧٠٠] أحقّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط، الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسمىٰ عليّاً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمٰن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمارة سعداً فذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أُمِّر، فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة، وقال: أُوْصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأُوْصيه بالأنصار خيراً ﴿ٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أن يَقْبَل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم، وأُوْصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنهم

---

(٦٩٨) ما بين الهلالين المزدوجين حديث مرفوع أخرجه الترمذي في «الشمائل» (رقم ٩٧ ـ مختصره) وهو تحت الطبع، وبعضه في «الصحيحة» (١٤٤١).

(٦٩٩) كذا الأصل، وفي البخاري: «تسير معها».

(٧٠٠) في الأصل: (ما أحد).

رِدء الإسلام، وجباة الأموال، وغيظ العدو، وألّا يأخذ منهم إلا فضلهم، عن رضاهم، وأُوْصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يأخذ من حواشي أموالهم، وأن تردّ علىٰ فقرائهم، وأُوْصيه بذمة الله وذمة رسوله، أن يُوفَىٰ لهم بعهدهم، وأن يُقاتَل مِن ورائهم، ولا يُكلَّفوا [إلا طاقتهم]، فلما قُبض خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فسلم عبد الله بن عمر، قال: يستأذن عمر بن الخطاب؟ قالت: أدخلوه، فأُدخِل، فوُضع هنالك مع صاحبيه، فلما فُرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمٰن [بن عوف]: اجعلوا أمركم إلىٰ ثلاثة منكم، قال الزبير: [قد جعلتُ أمري إلىٰ علي، قال طلحة]: قد جعلت أمري إلىٰ عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلىٰ عبد الرحمٰن، فقال عبد الرحمٰن: أيكم تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ والله عليه والإسلام لينظرنَّ أفضلهم في نفسه، فأسكِتَ الشيخان، فقال عبد الرحمٰن: أفتجعلونه إليّ؟ والله عليَّ ألّا آلوَ عن أفضلكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابةٌ من رسول الله ﷺ والقِدَمُ في الإسلام ما قد علمت، فبالله عليك، لئن أمَّرتك لتعدلنّ؟ ولئن أمرتُ عليك لتسمعنّ ولتُطيعنّ؟ ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، وبايع له عليٌّ، وَوَلَجَ أهل الدار، فبايعوه)[٧٠١]

وعن حميد بن عبد الرحمٰن {ـ ١٠٥هـ}: أن المِسْوَر بن مَخْرمة {٢ ـ ٦٤هـ} أخبره:

(أن الذين ولاهم عمر اجتمعوا وتشاوروا، قال لهم عبد الرحمٰن: لست الذي أُنافسكم عن هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترتُ لكم منكم؟ فجعلوا ذلك إلىٰ عبد الرحمٰن، فلما ولَّوا عبدَ الرحمٰن أمْرهم، مال الناس علىٰ عبد الرحمٰن، حتىٰ ما أرىٰ أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس إلىٰ عبد الرحمٰن يشاورونه تلك الليالي، حتىٰ إذا كانت تلك الليلة [التي] أصبحنا فيها فبايعنا عثمان، قال المسور بن مخرمة: طرقني عبد الرحمٰن بعد هَجْعٍ من الليل، فضرب الباب حتىٰ استيقظتُ، فقال: أراك نائماً؟! فوالله ما اكتحلتُ هذه الثلاثَ بكبير[٧٠٢] نوم، انطلق، فادع لي الزبير وسعداً، فدعوتهما [له]، فشاورهما ثم دعاني، فقال: ادع لي عليّاً، فدعوته، فناجاه حتىٰ ابهارَّ[٧٠٣] الليل، ثم قام عليّ

(٧٠١) «صحيح البخاري» (٣٧٠٠ ـ فتح ـ السلفية).

(٧٠٢) في البخاري: «بكثير» {بالمثلثة وبالموحدة أيضاً. فتح}.

(٧٠٣) أي: انتصف.

من عنده وهو علىٰ طمع[(٧٠٤)]، وقد كان عبد الرحمٰن يخشىٰ من عليّ شيئاً[(٧٠٥)]، ثم قال: ادع لي عثمان، فناجاه حتىٰ فرق بينهما المؤذن بالصبح، فلما صلىٰ الناس الصبحَ، واجتمع أولئك الرهط عند المنبر؛ أرسل إلىٰ من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار، وإلىٰ أمراء الأجناد، وكانوا وافَوا تلك الحَجة مع عمر، فلما اجتمعوا تشهَّد عبد الرحمٰن، ثم قال: أما بعد، يا عليّ، إني قد نظرت في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلنَّ علىٰ نفسك سبيلاً، فقال لعثمان: أُبايعك علىٰ سنة [الله وسنة] رسوله ﷺ والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمٰن، وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون) {خ(٧٢٠٧)}[(٧٠٦)].

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصة: كونُه خَتَنَ رسول الله ﷺ علىٰ ابنتيه. وفي «صحيح مسلم» {٢٤٠٢} عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعاً [في بيته]، كاشفاً عن فخِذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو علىٰ تلك الحالة، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو علىٰ تلك الحالة، فتحدّث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ وسوَّىٰ ثيابه، فدخل فتحدّث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تَهَشَّ له ولم تُباله، [ثم دخل عمر فلم تَهَشَّ له ولم تباله]، ثم دخل عثمان فجلست وسوّيت ثيابك؟ فقال: «**ألا أستحيي من رجل تستحيي منه الملائكة**»[(٧٠٧)] * وفي «الصحيح» {خ(٣٦٩٨)}: لما كان يوم بيعة الرضوان، وأن عثمان رضي الله عنه كان قد بعثه النبي ﷺ إلىٰ مكة، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلىٰ مكة، فقال رسول الله ﷺ [بيده] اليمنىٰ: «**هذه يد عثمان**»، فضرب بها علىٰ يده، فقال: «**هذه لعثمان**»[(٧٠٨)].

٩٤/ ٤ ـ قوله: (ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه).

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما. لما قُتل عثمان وبايع الناس عليّاً، صار إماماً حقّاً واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل

---

(٧٠٤) أي: أن يوليه.

(٧٠٥) أي: خاف عبد الرحمٰن «إن بايع لغير علي ألّا يطاوعه». كذا استظهره الحافظ.

(٧٠٦) «**صحيح البخاري**» (٧٢٠٧).

(٧٠٧) صحيح، وهو مخرج في «الإرواء» تحت الحديث (٢٦٩) من طرق عن عائشة رضي الله عنها، وفي بعضها «كاشفاً عن فخذيه» بدون شك. وله شاهدان خرجتهما هناك. أحدهما عن حفصة، وقد أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٨٤ و١٢٨٥) من طريقين عنها.

(٧٠٨) صحيح، رواه **البخاري** من حديث ابن عمر.

عليه حديث سفينة المقدَّم ذكره {=٣٦٥}، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يُؤتي الله ملكه من يشاء**» {د(٤٦٤٦)}(٧٠٩)

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفاً، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ستة أشهر. وأول ملوك المسلمين معاوية رضي الله عنه، وهو خير ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إماماً حقاً لما فوّض إليه الحسن بن علي {٣ ـ ٥٠هـ} رضي الله عنهما الخلافة، فإن الحسن رضي الله عنه بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوَّض الأمر إلىٰ معاوية {٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ}، فظهر صدق قول النبي ﷺ: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» {خ(٢٧٠٤)، م(؟)}(٧١٠)، والقصة معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه بمبايعة الصحابة، سوىٰ معاوية مع أهل الشام.

والحقُّ مع علي رضي الله عنه، فإن عثمان رضي الله عنه لما قُتل، كثر الكذب والافتراء علىٰ عثمان، وعلىٰ من كان بالمدينة من أكابر الصحابة كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بَعُدت داره من أهل الشام، ويحمي الله عثمان، أن يظنّ بالأكابر ظنون سوء، ويبلغه عنهم أخبار(٧١١)، منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرَّف، ومنها ما لم يُعرف وجهه، وانضم إلىٰ ذلك أهواء قَوْم يُحبون العلوَّ في الأرض، وكان في عسكر علي رضي الله عنه ـ من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان ـ من لم يُعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأىٰ طلحة والزبير أنه إن لم يُنتصر للشهيد المظلوم، ويُقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه. فجرت فتنة الجمل {٣٦هـ} علىٰ غير اختيار من علي، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين. ثم جرت فتنة صِفِّين {٣٧هـ} لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم، وهم كافّون، حتىٰ يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغَوا علىٰ الشهيد المظلوم،

---

(٧٠٩) **حسن**، وقد تقدم الحديث برقم (٦٨٣).

(٧١٠) **متفق عليه** من حديث أبي بكرة.

(٧١١) في الأصل: (وبلغ عنهم أخباراً).

وعلي رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهديّ الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، فاعتقد أن الطاعة والجماعة ~~الواجبين~~ {الواجبتين} عليهم تحصل بقتالهم، بطلب الواجب عليهم، بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلَّفة قلوبهم علىٰ عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده ~~بما~~ {ممّا} يسوغ، فحمله ما رآه، من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم: علىٰ القتال، وقعد عن القتال أكثر الأكابر، لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود [في الفتنة]، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها علىٰ مصلحتها.
والقول في الجميع بالحسنىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر]. والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنّه وكرمه.

ومن فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما في «**الصحيحين**» {خ(٣٧٠٦)، م(٢٤٠٤)} عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون [من موسىٰ]، إلا أنه لا نبي بعدي**»(٧١٢) * وقال ﷺ يوم خيبر: «**لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبُّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»، قال، فتطاولنا لها، فقال: «**ادعوا لي عليّاً**» فأُتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه {خ(٣٠٠٩)، م(٢٤٠٦)}(٧١٣) * ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٦٠] **دعا** رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «**اللهم هؤلاء أهلي**» {م(٢٤٠٤)(٣٢)}(٧١٤).

٩٤/ ٥ ـ قوله: (وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون).

ش: تقدم الحديث {=٢٨٣} الثابت في «السنن» {د(٤٦٠٧)} وصححه الترمذي {٢٨٢٨} عن العِرباض بن سارية {ـ ٧٥هـ}، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرَفَتْ منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله! كأن هذه

---

(٧١٢) صحيح، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٨٨)، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» من طرق (١٣٣١ ـ ١٣٤٥) عن سعد، وعن غيره (١٣٤٦ ـ ١٣٥١).

(٧١٣) **متفق عليه** من حديث سهل بن سعد، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» عن جمع آخر من الصحابة (١٣٥١ و١٣٧٦ ـ ١٣٧٩ و١٣٨٥ و١٣٨٦).

(٧١٤) **مسلم** في «صحيحه» (٧/ ١٢٠ ـ ١٢١) من حديث سعد بن أبي وقاص، والترمذي {(٣٩٩٠)} وصححه. وله شاهد عند ابن أبي عاصم (١٣٥١).

موعظة مودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «**أُوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرىٰ اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدَثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»[(٧١٥)] * وترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة. ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**» {ت(٣٩٢٤)}[(٧١٦)]، وفرقٌ بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين. وقد روي عن أبي حنيفة تقديم علي علىٰ عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان. وعلىٰ هذا عامة أهل السنة * [وقد] تقدم[(٧١٧)] قول عبد الرحمـٰن بن عوف لعلي رضي الله عنهما: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان {خ(٧٢٠٧)} * وقال أيوب السَّخْتياني {٦٦ ـ ١٣١} من لم يقدِّم عثمان علىٰ علي فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار * وفي «الصحيحين» {؟} عن ابن عمر، قال: كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل أمة النبي ﷺ بعده: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان[(٧١٨)].

٩٥ ـ قوله: (وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، علىٰ ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمـٰن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين).

ش: تقدم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة * ومن فضائل الستة الباقين من العشرة رضي الله عنهم أجمعين: ما رواه **مسلم** {(٢٤١٠)، خ(٢٨٨٥)} عن عائشة رضي الله عنها: أرِق رسول الله ﷺ ذات ليلة، فقال: «**ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة**»، قالت، وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي ﷺ: «**من هذا؟**» فقال سعد بن

---

(٧١٥) **صحيح**، وتقدم {برقم (٥٠١)}.

(٧١٦) **صحيح**، وتقدم الحديث برقم (٦٧٥).

(٧١٧) (ص٣٧٢) في قصة البيعة لعثمان.

(٧١٨) **صحيح**، أخرجه أبو داود {(٤٦٢٧)} بسند صحيح عنه، وهو عند البخاري {(٣٦٩٧)} بنحوه، **ولم يخرجه مسلم**. وأخرجه ابن أبي عاصم ~~من طرق~~ (١١٩٠ ـ ١١٩٩) من طرق عن ابن عمر، أحدها عن أبي هريرة، وهي مخرجة في «ظلال الجنة» (١١٩٧).

أبي وقاص: يا رسول الله! جئت أحرسك ـ وفي لفظ آخر: وقع في نفسي خوف علىٰ رسول الله ﷺ فجئت أحرسه ـ فدعا له رسول الله ﷺ ثم نام[719] * وفي «**الصحيحين**»: أن رسول الله ﷺ جمع لسعد بن أبي وقاص أبويه يوم أُحد، فقال: «**ارم، فداك أبي وأُمي**»[720] * وفي «صحيح مسلم» {(؟)، خ(٣٧٢٤)}، عن قيس بن أبي حازم {ح١٥ق هـ ـ ٩٠هـ}، قال: رأيت يد طلحة التي وقىٰ بها النبي ﷺ يوم أُحُد قد شَلَّت[721] * وفيه {خ(٣٧٢٢)، م(٢٤١٤)} أيضاً عن **أبي عثمان النهدي** {٣٥ق هـ ـ ٩٥هـ}، قال: لم يبق مع رسول الله ﷺ في بعض تلك الأيام التي قاتل فيها النبي ﷺ غير طلحة وسعد[722] * وفي «**الصحيحين**» ـ واللفظ لمسلم {(٢٤١٥)، خ(٢٨٤٦)} ـ عن جابر بن عبد الله قال: ندب رسول الله ﷺ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم، فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: «**لكل نبيّ حواريٌّ، وحواريَّ الزبير**»[723] **وفيهما** {خ(٣٧٢٠)، م(٢٤١٦)} أيضاً عن الزبير رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**من يأتي بني قريظةَ، فيأتيني بخبرهم؟**» فانطلقت، فلما رجعت جمع لي رسول الله ﷺ أبويه، فقال: «**فداك أبي وأُمي**»[724] * وفي «**صحيح مسلم**» {(٢٤١٩)، خ(٣٧٤٤)} عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأُمة: أبو عبيدة بن الجراح**»[725] * وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٧٤٥)، م(٢٤٢٠)} عن حذيفة بن اليمان {ـ ٣٦هـ}، قال: جاء أهل نجران إلىٰ النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! ابعث إلينا أميناً، فقال: «**لأبعثنّ إليكم رجلاً أميناً حقَّ [أمين]**»، فاستشرف لها الناس، قال، فبعث أبا عبيدة بن الجراح[726] * وعن سعيد بن زيد {٢٢ق هـ ـ ٥١هـ} رضي الله عنه، قال: أشهد علىٰ رسول الله ﷺ أني سمعته يقول: «**عشرة في الجنة: النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة** {٢٨ق هـ ـ ٣٦هـ} **في الجنة، والزبير** {٢٨ق هـ ـ ٣٦هـ} **في الجنة، وسعد بن مالك** {٢٣ق هـ ـ ٥٥هـ} **في**

---

(٧١٩) أخرجه مسلم عنه، وكذا ابن أبي عاصم (١٤١٢).

(٧٢٠) صحيح، ورواه ابن أبي عاصم (١٤٠٦ ـ ١٤٠٨) {خ(٢٩٠٥)، م(٢٤١١)ـ علي. خ(٤٠٥٦)ـ سعد}.

(٧٢١) **صحيح**، وإنما أخرجه **البخاري دون مسلم**.

(٧٢٢) صحيح، **وأخرجه البخاري** أيضاً.

(٧٢٣) صحيح، متفق عليه، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٨٧ ـ ١٣٩٢) عن جمع آخر من الصحابة.

(٧٢٤) صحيح، متفق عليه، ورواه ابن أبي عاصم (١٣٩٠).

(٧٢٥) صحيح، **وأخرجه البخاري** أيضاً.

(٧٢٦) صحيح، متفق عليه.

الجنة، وعبد الرحمـٰن بن عوف {٤٤ق‌هـ ـ ٣٢هـ} في الجنة»، ولو شئت لسمَّيت العاشر، قال، فقالوا: من هو؟ قال: «**سعيد بن زيد**»، قال، لمشهد رجل منهم مع رسول الله ﷺ، يَغبَرُّ منه وجهه، خيرٌ من عمل أحدكم، ولو عُمِّرَ عُمُرَ نوح(٧٢٧) رواه أبو داود {٤٦٤٩} وابن ماجه {١٣٤} والترمذي {٤٠١٤} وصححه. ورواه الترمذي {٤٠١٢} عن عبد الرحمـٰن بن عوف * وعن عبد الرحمـٰن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبد الرحمـٰن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح** {٤٠ق هـ ـ ١٨هـ} **في الجنة**»(٧٢٨) رواه الإمام أحمد في «مسنده» {١٦٧٤} ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة {١٨٥ ـ ٢٧٩هـ}، وقدَّم فيه عثمان علىٰ علي رضي الله عنهما * وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ علىٰ حِرَاء، [هو] وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: «**اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صِدِّيق أو شهيد**»(٧٢٩) رواه **مسلم** {٢٤١٧} والترمذي {٣٩٦٣} وغيرهما، ورُوي من طرق.

وقد اتفق أهل السنة علىٰ تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم، ومَن أجهلُ ممن يكره "التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة!(٧٣٠) لكونهم يُبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم علياً رضي الله عنه!" {منهاج ١/ ٣٨} "فمِنَ العجب: أنهم يوالون لفظ التسعة! وهم يُبغضون التسعة من العشرة!" {منهاج ١/ ٤١} ويُبغضون سائر المهاجرين والأنصار، من السابقين الأولين، الذين بايعوا رسول الله تحت الشجرة، وكانوا ألفاً وأربعمئة، وقد رضي الله عنهم. كما قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وثبت في «صحيح **مسلم**» {٢٤٩٦} عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة**»(٧٣١)

---

(٧٢٧) **صحيح**، وهو مخرج في «الروض النضير» (٤٢٥)، ورواه ابن أبي عاصم (١٤٣٥).

(٧٢٨) **صحيح**.

(٧٢٩) صحيح، وأخرجه أحمد أيضاً (٢/ ٤١٩)، وابن أبي عاصم (١٤٢٥ ـ ١٤٢٧ و١٤٣٩ ـ ١٤٤٣ و١٤٤٥ ـ ١٤٤٧).

(٧٣٠) قال الشيخ عفيفي: انظر خطبة «منهاج السنة» (١/ ٢٤) جديد، و(ص٩ ـ ١٠) ط. بولاق.

(٧٣١) صحيح، ورواه ابن أبي عاصم (٨٦٠ و٨٦١) أيضاً، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢١٦٠).

وفي «صحيح **مسلم**» {٢٤٩٥} أيضاً، عن جابر: أن غلام حاطب بن أبي بلتعة {٣٥ق هـ ـ ٣٠هـ} قال: يا رسول الله! ليدخلنَّ حاطبٌ النار، فقال رسول الله ﷺ: «**كذبت، [لا يدخلها]، فإنه شهد بدراً والحديبية**»(٧٣٢) والرافضة يتبرؤون من جمهور هؤلاء، بل يتبرؤون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ، إلا من نفر قليل، نحو بضعة عشر رجلاً! ومعلوم أنه لو فُرض في العالم عشرة من أكفر الناس، لم يُهجر هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النمل] لم يجب هجر اسم التسعة مطلقاً، بل اسم العشرة قد مدح الله مسمّاه في مواضع من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٥] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف:١٤٢] ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾ [الفجر].

("وكان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان(٧٣٣) * وقال في ليلة القدر: «**التمسوها في العشر الأواخر من رمضان**»(٧٣٤) * وقال: «**ما من أيام العملُ الصالح فيهنّ أحب إلىٰ الله من أيام العشر**» {خ(٩٦٩)}(٧٣٥) يعني عشرَ ذي الحجة"{منهاج ١/ ٤٠}.)

والرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة، اثني عشر إماماً، أولهم: علي بن أبي طالب {٢٣ق هـ ـ ٤٠هـ} رضي الله عنه، ويدّعون أنه وصي النبي ﷺ، دعوىٰ مجردةً عن الدليل، ثم الحسن {٣ ـ ٥٠هـ} رضي الله عنه، ثم الحسين {٤ ـ ٦١هـ} رضي الله عنه، ثم علي بن الحسين زين العابدين {٣٨ ـ ٩٤هـ}، ثم محمد بن علي الباقر {٥٧ ـ ١١٤هـ}، ثم جعفر بن محمد الصادق {٨٠ ـ ١٤٨هـ}، ثم موسىٰ بن جعفر الكاظم {١٢٨ ـ ١٨٣هـ}، ثم علي بن موسىٰ الرضا {١٥٣ ـ ٢٠٣هـ}، ثم محمد بن علي الجواد {١٩٥ ـ ٢٢٠هـ}، ثم علي بن محمد الهادي {٢١٤ ـ ٢٥٤هـ}، ثم الحسن بن علي العسكري {٢٣٢ ـ ٢٦٠هـ}، ثم محمد بن الحسن، ويغالون في محبتهم، ويتجاوزون الحد! ولم يأت ذكر الأئمة الاثني عشر، إلا علىٰ صفة تردّ قولهم وتبطله، وهو ما خرجاه في «**الصحيحين**» {خ(٧٢٢٢)، م(١٨٢١)}، عن جابر بن سمرة {ـ ٧٤هـ}، قال: دخلت مع أبي علىٰ النبي ﷺ، فسمعته

---

(٧٣٢) صحيح.

(٧٣٣) **متفق عليه** من حديث ابن عمر {خ(٢٠٢٥)، م(١١٧١) ـ ابن عمر. خ(٢٠٢٦)، م(١١٧٢) ـ عائشة. خ(٢٠٤٤) ـ أبو هريرة}.

(٧٣٤) **متفق عليه** من حديث ابن عمر نحوه، والبخاري {٢٠٢١} وغيره من حديث ابن عباس بلفظه المذكور أعلاه، ومسلم {١١٦٧} وغيره من حديث أبي سعيد، وهي مخرجة في «الصحيحة» (١٤٧١)، و«صحيح أبي داود» (١٢٥٠ و١٢٥٢) {خ(٢٠١٧)، م(١١٦٩) ـ عائشة. م(١١٦٦) ـ أبو هريرة}.

(٧٣٥) **البخاري** من حديث ابن عباس، وصححه الترمذي {٧٦١}.

يقول: «**لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً**»، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: «**كلهم من قريش**»[(٧٣٦)] وفي لفظ: «**لا يزال الإسلام عزيزاً إلىٰ اثني عشر خليفة**»[(٧٣٧)] وفي لفظ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلىٰ اثني عشر خليفة**». وكان الأمر كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية {٢٠ق هـ ـ ٦٠هـ}، وابنه يزيد {٢٥ ـ ٦٤هـ}، وعبد الملك بن مروان {٢٦ ـ ٨٦هـ}، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز {٦١ ـ ١٠١هـ}، ثم أخذ الأمر في الانحلال. وعند الرافضة أن أمر الأُمة لم يزل في أيام هؤلاء ''فاسداً منغّصاً، يتولىٰ عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود!''{منهاج ٨/ ٢٥٣} وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزاً في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر.

٩٦ ـ قوله: (ومن أحسنَ القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذريَّاته المقدسين من كل رِجْس، فقد برئ من النفاق).

ش: تقدم {=٣٥٩} بعض ما ورد في الكتاب والسنة من فضائل الصحابة رضي الله عنهم. وفي «**صحيح مسلم**» {٢٤٠٨} عن زيد بن أرقم {ـ ٦٨هـ} قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً، بماء يُدعىٰ: خُمّاً، بين مكة والمدينة، فقال: «**أما بعد، أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتيَني رسول ربي، فأُجيب ربي، وأني تارك فيكم ثَقَلَين: أولهما كتاب الله، فيه الهدىٰ والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**»، فحث علىٰ كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي**» ثلاثاً[(٧٣٨)] * وخرّج **البخاري** {٣٧١٣} عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: ارقُبوا محمداً في أهل بيته[(٧٣٩)].

وإنما قال الشيخ رحمه الله: (فقد برئ من النفاق)؛ لأن ''أصل الرِّفض إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء، فإن عبد الله بن سبإ لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولس {٥؟ ـ ٦٧؟م} بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف

---

(٧٣٦) **صحيح**، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٧٦ و٩٦٤)، ورواه ابن أبي عاصم أيضاً (١١٢٢ و١١٢٣).

(٧٣٧) صحيح، أخرجه **مسلم** أيضاً.

(٧٣٨) صحيح، ورواه ابن أبي عاصم أيضاً في «السنة» (١٥٥٦ و١٥٥٧ و١٥٦٠).

(٧٣٩) «صحيح البخاري» (٣٧١٣، ٣٧٥١).

والنهي عن المنكر، حتىٰ سعىٰ في فتنة عثمان وقتلِه، ثم لما قدم علي الكوفة أظهر الغلوّ في عليّ والنصر عليه، ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك علياً، فطلب قتله، فهرب منه إلىٰ قرقيسيا، وخبره معروف" {منهاج ٨/ ٤٧٨'} في التاريخ. وتقدم أن من فضّله علىٰ أبي بكر وعمر جلده جلد المفتري {السنة (١٢١٩ و٩٩٣)}. وبقيت في نفوس المبطلين خمائر بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرِّفض باب الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطيب {٣٣٨ـ٤٠٣هـ}[٧٤٠] عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإسلام، قال: "فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلماً أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعليّ وقتلهم الحسين، والتبرّي من تيْم وعدي، وبني أُمية وبني العباس، وأن علياً يعلم الغيب! يفوَّض إليه خَلْق العالم! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة وجهلهم، فإذا آنَسْتَ[٧٤١] من بعض الشيعة عند الدعوة إجابةً ورشداً، أوقفته علىٰ مثالب عليّ وولده ﷺ" {منهاج ٨/ ٤٨٠}. انتهىٰ. ولا شك أنه يتطرق من سب الصحابة إلىٰ سب أهل البيت، ثم إلىٰ سب الرسول ﷺ، إذْ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء [عند][٧٤٢] الفاعلين الضالين.

٩٧ ـ قوله: (وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر ـ لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو علىٰ غير السبيل).

ش: قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء]. "فيجب علىٰ [كل] مسلم[٧٤٣] بعد موالاة الله ورسوله: موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدىٰ[٧٤٤] بهم ﴿فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ﴾ [الأنعام:٩٨]. وقد أجمع المسلمون علىٰ هدايتهم ودرايتهم، إذْ كل أُمة قبل[٧٤٥] مبعث

---

(٧٤٠) هو أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب.

(٧٤١) في الأصل: (أيست).

(٧٤٢) لم تكن الأصول واضحة في هذا النص، ولعل العبارة استقامت بهذه الإضافة «وما نقله عن الباقلاني فهو عند غيره» انظر: «القرامطة» (ص٥٢) تحقيق محمد الصباغ.

(٧٤٣) قال الشيخ عفيفي: انظر (ص٢٣١ ـ ٢٣٢) أول «رفع الملام» من «مجموع الفتاوىٰ» ج٢٠ {وهو في طبعتنا من «رفع الملام» ص١١'}.

(٧٤٤) في الأصل: (يهدىٰ).

(٧٤٥) في الأصل: (بعد).

محمد ﷺ علماؤها شرارها، إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارُهم، فإنهم خلفاء الرسول من أُمته، والمُحْيُون لما مات من سنته، فَبِهِم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقيناً علىٰ وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه: فلا بدّ له في تركه من عذر. وجماع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول.

) **والثالث**: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ"{رفع الملام ١١'}. فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وتبليغ ما أُرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفىٰ علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر].

٩٨ ـ قوله: (ولا نفضل أحداً من الأولياء علىٰ أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء).

(**ش**: يشير الشيخ رحمه الله إلىٰ الرد علىٰ الاتحادية وجهلة المتصوفة، وإلا "فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع. فقد أوجب الله علىٰ الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالىٰ: ﴿﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ. . .﴾ إلىٰ أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران]. قال أبو عثمان النيسابوري {٣٧٣ ـ ٤٧٩هـ}: من أمَّر السنة علىٰ نفسه قولاً وفعلاً، نطق بالحكمة، ومن أمَّر الهوىٰ علىٰ نفسه نطق بالبدعة. وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئاً من السنة إلا لكبر في نفسه. والأمر كما قال، فإنه إذا لم يكن متبعاً للأمر الذي جاء به الرسول، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعاً لـ﴿هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [القصص: ٥٠] من الله، وهذا غش النفس، وهو من الكِبر، فإنه شبيه بقول الذين ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفية نفسه، إلىٰ ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم! ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء! ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء! ويدّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء! ويكون

ذلك [العلم هو] حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبتاً للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق، كابن عربي {٥٦٠ ـ ٦٣٨هـ} وأمثاله!"{منهاج ٥/ ٣٣١'})

وهو لما "رأىٰ أن الشرع الظاهر لا سبيل إلىٰ تغييره؛ قال: النبوة خُتمت، لكن الولاية لم تُختم! وادعىٰ من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها! كما قال {ابن عربي، من المتقارب}:

(مقام النبوة في برزخٍ فُويق الرسول ودون الولي")
{منهاج ٥/ ٣٣٥'}

وهذا قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس]. والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخصُّ من النبوة، كما تقدم التنبيه علىٰ ذلك {=٨٢}. وقال ابن عربي أيضاً في «فصوصه» {٦٣}:

("(ولما مثّل النبيُّ ﷺ النبوةَ بالحائط من اللَّبِن، فرآها قد كمُلت إلا موضع لبِنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، [غير أنه ﷺ لا يراها، كما قال: لبنة واحدة]، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرىٰ ما مثَّله النبي ﷺ، ويرىٰ نفسه في الحائط في موضع لبنتين! ويرىٰ نفسه تنطبع في موضع اللبنتين، فَتُكْمِل الحائط! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنةٌ من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو أخذ عن الله في الشرع[٧٤٦] ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه، لأنه يرىٰ الأمر علىٰ ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه المَلك الذي يوحىٰ إليه إلىٰ الرسول ﷺ، قال، فإن فهمت ما أشرنا إليه، فقد حصل لك العلم النافع!)[٧٤٧] "{منهاج ٥/ ٣٣٧'}) فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسول المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلىٰ وأفضل من الرسول؟! تلك أمانيهم: ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر:٥٦]. وكيف يخفىٰ كفر من هذا كلامه؟! وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفىٰ منه

---

(٧٤٦) في الأصل: (السر).

(٧٤٧) «فصوص الحكم» (١/ ٦٣) تعليق أبو العلاء عفيفي، والزيادة منه.

الكفر، ومنه ما يظهر، فلهذا يحتاج إلىٰ نقد جيد، ليظهر زَيفه، فإن من الزَّغَل ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير(٧٤٨). وكُفْر ابن عربي وأمثاله فوق كُفْر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١٢٥]. ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادية ﴿فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء:١٤٤]، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين، لإظهارهم الإسلام، كما كان يظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويبطنون الكفر، وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم. فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر، لأجرىٰ عليه حكم المرتد، ولكن في قَبول توبته خلاف، والصحيح عدم قَبولها، وهي رواية مُعَلَّىٰ {ـ ٢١١هـ} عن أبي حنيفة رضي الله عنه. والله المستعان.

٩٩ ـ قوله: (ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم).

ش: فالمعجزة في اللغة تعم "كل خارق للعادة، و[كذلك الكرامة] في عرف أئمة أهل العلم المتقدمين. ولكن كثيراً من المتأخرين يفرقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي، والكرامة للولي. وجماعها: الأمر الخارق للعادة. فصفات الكمال ترجع إلىٰ ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنىٰ. وهذه الثلاثة لا تصلح علىٰ الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق] ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٢٠﴾﴾ [المائدة. هود:٤. الروم:٤٩. الشورى:٧. الحديد:٢. التغابن:١. الملك:١] وهو ﴿غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران] ولهذا أمر النبي ﷺ أن يتبرأ من دعوىٰ هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنعام:٥١]. وكذلك قال نوح عليه السلام، فهذا أول أُولي العزم و«أول رسول بعثه الله إلىٰ أهل الأرض» {خ(٤٤٧٦)، م(١٩٣). ر: ١٩٨}، وهذا خاتم الرسل وخاتم أولي العزم، وكلاهما تبرأ من ذلك، وهذا لأنهم يطالبونهم تارةً بعلم الغيب، كقوله تعالىٰ: ﴿﴿١٨٧﴾ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف * النازعات:٤١]، وتارةً بالتأثير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ ...﴾ الآيات [الإسراء]، وتارةً يعيبون عليهم الحاجة البشرية، كقوله تعالىٰ: ﴿﴿٦﴾ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ...﴾ الآية [الفرقان]. فأمر الرسول أن

(٧٤٨) قال الشيخ عفيفي: انظر الرد علىٰ ابن عربي فيما نقل هنا عنه في (ص٢٠٤) وما بعدها ج٢ من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علّمه الله [إياه]، ويقدُر على ما أُقدِر عليه ويستغني عما أغناه عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة أغلب الناس"{مجموع ١١/٣١١"}. فجميع) المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع.

ثم "الخارق(٧٤٩): إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين، كان من الأعمال (الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح، كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكراً، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سبباً للعذاب أو البغض، كالذي أُوتي الآيات ﴿فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]؛ بلعام بن باعورا، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة "{مجموع ١١/٣١٩}.)

فالخارق "ثلاثة أنواع: محمود في الدين، ومذموم، ومباح. فإن كان المباح فيه (منفعة كان نعمةً، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها. قال أبو علي الجوزجاني: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

قال الشيخ السُّهْرَوَرْديّ {٥٣٩ ـ ٦٣٢هـ} في «عوارفه» {٥٤}: وهذا أصل كبير في الباب، فإن كثيراً من المجتهدين المتعبدين سمعوا سَلَفَ(٧٥٠) الصالحين المتقدمين، وما مُنِحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يُرزقوا شيئاً منه، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهماً لنفسه في صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً، والحكمة فيه أن يزداد ـ بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة ـ يقيناً، فيقوى عزمه على الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوى، فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهي كل الكرامة"{مجموع ١١/٣٢٠'}.)

ولا ريب أن للقلوب "من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحةً كان (تأثيرها صالحاً، وإن كانت فاسدةً كان تأثيرها فاسداً. فالأحوال يكون تأثيرها محبوباً لله تعالى تارةً، ومكروهاً لله أُخرى.

---

(٧٤٩) قال الشيخ عفيفي: انظر (١١/٣١٩) من «مجموع الفتاوى» لابن تيمية.

(٧٥٠) في {طبعة شاكر: (بالسلف)}.

وقد تكلم الفقهاء في وجوب القَوَد علىٰ من يقتل غيره في الباطن. وهؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأمر الكوني، ويعدّون مجرد خرق العادة لأحدهم أنه كرامةٌ من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله تعالىٰ لم يُكرم عبداً بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه. وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس].

وأما ما يبتلي الله به عبده، من السراء بخرق العادة أو بغيرها أو بالضرّاء: فليس ذلك لأجل كرامة العبد علىٰ ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذا أطاعوه، وشقي بها قوم إذا عصوه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر]. ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة.

وقسم يتعرضون بها لعذاب الله.

وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات"{مجموع ٢٩/١٠'}، كما تقدم {=٣٨٤}.

وتنوّعُ الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله. و"كلمات الله نوعان: كونية، ودينية:

فكلماته الكونية هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بَر ولا فاجر**» {مر٤١٩/٣(١٥٤٤٠)}[٧٥١] قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يسٓ] وقال تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكون كله داخل تحت هذه الكلمات، وسائر الخوارق.

والنوع الثاني: الكلمات الدينية، وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله، وهي أمره ونهيه وخبره، وحظّ العبد منها العلم بها، والعمل، والأمر بما أمر الله به، كما أن حظ العباد عموماً وخصوصاً العلم بالكونيات والتأثير فيها، أي بموجبها. فالأولىٰ: تدبيرية كونية، والثانية: شرعية دينية، فكشف الأولىٰ: العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية: العلم بالمأمورات الشرعية. وقدرة الأولىٰ: التأثير في الكونيات، إما في نفسه كمشيه علىٰ الماء، وطيرانه في الهواء، وجلوسه

---

(٧٥١) **صحيح**، وتقدم غير مرة {= (١٤٨)}.

في النار، وإما في غيره، بإصحاح وإهلاك، وإغناء وإفقار. وقدرة الثانية: التأثير في الشرعيات، إما في نفسه بطاعة الله ورسوله، والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطناً وظاهراً، وإما في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله، فيطاع في ذلك طاعةً شرعيةً.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقُدرةً لا تضرّ المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيّبات، ولم يُسخر له شيء من الكونيات، لا ينقص ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له"{مجموع ١١/ ٣٢٢}، فإنه إن اقترن "به الدين وإلا هَلَكَ صاحبه في الدنيا والآخرة"{مجموع ١١/ ٣٣٠}، فإن الخارق قد يكون "مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه"{مجموع ١١/ ٣٣٢}. فالخوارق "النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال [النافع] بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر. فمن جعلها هي المقصودة، وجعل الدين تابعاً لها، ووسيلةً إليها، لا لأجل الدين في الأصل: فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تديَّن خوف العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك مأمور به، وهو علىٰ سبيل نجاة، وشريعة صحيحة. والعجب أن كثيراً ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أن يكون خوفاً من النار أو طلباً للجنة، يجعل همه بدينه أدنىٰ خارق من خوارق الدنيا!"{مجموع ١١/ ٣٣٤}.

ثم إن الدين إذا صح علماً وعملاً، "فلا بد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلىٰ ذلك صاحبه. قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢] وقال تعالىٰ: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:٢٩] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٥﴾ وَإِذًا لَّـَٔاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٦﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٧﴾﴾ [النساء] وقال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [يونس]. وقال رسول الله ﷺ: «**اتقوا فِراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله** ثم قرأ قوله تعالى ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الحجر]»(٧٥٢) رواه الترمذي {٣٣٤٦} من رواية أبي سعيد الخدري. وقال تعالىٰ، فيما يرويه عنه رسول الله ﷺ: «**من عادىٰ لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرَّب إليّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل، حتىٰ أحبه،**

---

(٧٥٢) **ضعيف**، فيه عند الترمذي، وغيره عطية العوفي وهو ضعيف مدلس، وهو مخرج في «الأحاديث الضعيفة» (١٨٢١).

فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يَبطُش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأُعيذنَّه، وما تردّدْت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه»[٧٥٣] "{مجموع ١١/ ٣٣١'} .

فظهر أن الاستقامة حظّ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس. وبالله التوفيق.

وقول المعتزلة في إنكار الكرامة؛ ظاهر البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: لو صحتْ لأشبهت المعجزة، فيؤدي إلىٰ التباس النبي ﷺ بالولي، وذلك لا يجوز! وهذه الدعوىٰ إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعىٰ النبوة لم يكن وليّاً، بل كان متنبئاً كذّاباً، وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبئ {=٧٥}، عند قول الشيخ: (وإن محمداً عبده المجتبىٰ ونبيه المصطفىٰ)[٧٥٤]

ومما ينبغي التنبيه عليه هٰهنا: أن "الفِراسة ثلاثة أنواع[٧٥٥]:

إيمانية: وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجُم[٧٥٦] علىٰ القلب، يثب عليه كوثوب الأسد علىٰ الفريسة، ومنها اشتقاقها[٧٥٧]، وهذه الفِراسة علىٰ حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوىٰ إيماناً فهو أحدُّ فراسة، قال أبو سليمان الداراني {ح١٤٠ ـ ٢١٥هـ} رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الفِراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان"{مدارج ٢/ ٤٨٣'}. انتهىٰ.

و"**فِراسة رياضية**: وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق، صار لها من الفِراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فِراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل علىٰ إيمان، ولا علىٰ ولاية، ولا تكشف عن حقّ نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فِراسة الولاة وأصحاب عبارة ~~الرؤساء~~{الرؤيا} والأظناء[٧٥٨] ونحوهم.

---

(٧٥٣) صحيح، أخرجه **البخاري**، وقد مضىٰ بيان ما فيه (الحديث رقم ٤٥٨).

(٧٥٤) (ص٩٥ ـ ١٠٤).

(٧٥٥) قال الشيخ عفيفي: انظر **أنواع الفراسة في** (٢/ ٤٨٢ ـ ٤٩٥) من «مدارج السالكين».

(٧٥٦) في الأصل: (يهجر)، ويبدو أن الصحيح: يهجم {كما في «المدارج»}.

(٧٥٧) في الأصل: (اشتغالها)! ولا معنىٰ لها، ولعل ما أثبتنا هو الصواب {وهو فحوىٰ «المدارج»}.

(٧٥٨) في الأصل {و«المدارج»}: (والأطباء).

وفِراسة خَلقية: وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخَلْق علىٰ الخُلُق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضته حكمة الله، كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة علىٰ صغر العقل، وبكبره علىٰ كبره، وسَعَة الصدر علىٰ سَعَة الخُلق، وبضيقه علىٰ ضيقه، وبجمود العينين وكلال نظرهما علىٰ بلادة صاحبهما وضعف حرارة قلبه"{مدارج ٢/٤٨٦'}، ونحو ذلك.)

١٠٠ ـ قوله: (ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسىٰ ابن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها).

ش: عن عوف بن مالك الأشجعي {ـ٧٣هـ} قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة [تبوك]، وهو في قبةٍ أَدَمٍ، فقال: «**اعدد ستّاً بين يديِ الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتانٌ يأخذ فيكم كقُعاص الغنم، ثم استفاضة المال حتىٰ يُعطىٰ الرجل مئة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقىٰ بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدِرُون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً**»(٧٥٩) وروي «**راية**»، بالراء والغين، وهما بمعنىٰ؛ رواه **البخاري** {٣١٧٦} وأبو داود {(٤٢٩٣؛ مختصراً)} وابن ماجه {٤٠٤٢} والطبراني {(١٨/٧٠)} * وعن حُذيفة بن أَسِيد {ـ٤٢هـ} قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة، فقال: «**ما تذكرون؟**» قالوا: نذكر الساعة، فقال: «**إنها لن تقوم حتىٰ تَرَوْا عشر آيات: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسىٰ ابن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلىٰ محشرهم**»(٧٦٠) رواه **مسلم** {٢٩٠١} * وفي «**الصحيحين**» ـ واللفظ للبخاري {(٣٤٣٩)، م(١٦٩)} ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: ذُكر الدجال عند النبي ﷺ، فقال: «**إن الله لا يخفىٰ عليكم، إن الله ليس بأعور**» وأشار بيده إلىٰ عينيه {عينه} «**وإن المسيح الدجال أعورُ عين اليمنىٰ**(٧٦١)، **كأن عينه عنبةٌ**

---

(٧٥٩) صحيح، وهو مخرج في «فضائل الشام» (ص٢٣) و(ص٦٤ ـ الطبعة الرابعة، طبع المكتب الإسلامي).

(٧٦٠) «صحيح مسلم» (٨/١٧٩)، وأحمد أيضاً (٤/٦ ـ ٧).

(٧٦١) قلت: في بعض الأحاديث: أنه أعور العين اليسرىٰ. لكن حديث ابن عمر هذا أرجح لاتفاق الشيخين عليه كما قال الحافظ ابن حجر، وأشار إليه ابن عبد البر، علىٰ أن بعضهم حاول الجمع بما تراه مبسوطاً في «الفتح» (١٣/٩٧)، فليراجعه من شاء.

طافية»(٧٦٢) * وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من نبي إلا وأنذر قومه الأعور الدجال، ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه ك ف ر**»(٧٦٣) فسره في رواية: «**أي: كافر**» {خ(٧١٣١)، م(٢٩٣٣)} * وروىٰ **البخاري** وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، ليوشِكنّ أن ينزل فيكم ابنُ مريم حكماً عدلاً، فيكسِر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويَفيض المال حتىٰ لا يقبله أحد، حتىٰ تكون السجدة خيراً من الدنيا وما فيها**»(٧٦٤) ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء] {خ(٢٢٢٢)، م(١٥٥)}. وأحاديث الدجال، وعيسىٰ ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم؛ يضيق هذا المختصر عن بسطها.

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب، فقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل]. و"قال تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام]. وروىٰ **البخاري** {(٤٦٣٥)، م(١٥٧)} عند تفسير الآية، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تطلع**

(٧٦٢) صحيح. و(طافية) أي بارزة.

(٧٦٣) صحيح، رواه الترمذي (٢/ ٣٩ {(٢٣٦٠)}) وقال: «حديث حسن صحيح». قلت: وهو علىٰ شرط الشيخين. **ثم رأيته في «البخاري»** (٧١٣١)، و«**مسلم**» (٨/ ١٩٥).

(٧٦٤) صحيح، **ورواه مسلم** أيضاً (١/ ٩٣ ـ ٩٤)، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٢٤٥٧{٢١٨٢ و٢٧٣٣}).

واعلم أن أحاديث الدجال ونزول عيسىٰ عليه السلام متواترة يجب الإيمان بها، ولا تغتر بمن يدعي فيها أنها أحاديث آحاد، فإنهم جهال بهذا العلم، وليس فيهم من تتبع طرقها، ولو فعل لوجدها متواترة كما شهد بذلك أئمة هذا العلم كالحافظ ابن حجر وغيره، ومن المؤسف حقاً أن يتجرأ البعض علىٰ الكلام فيما ليس من اختصاصهم، لا سيما والأمر دين وعقيدة!

وإن من هؤلاء أخيراً المدعو عز الدين بليق في كتابه «موازين القرآن والسنة» الذي زعم فيه تقليداً لغيره ممن لا معرفة عنده بهذا العلم، «أن روايات نزول عيسىٰ بعد الدجال إنما هي من رواية وهب بن منبه وكعب الأحبار» وهذا اختلاق محض، فلا وجود لهما في شيء منها مطلقاً، وقد كنت قديماً خرجت نحو أربعين حديثاً ليس لهما فيها ذكر!

الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن [مَنْ] عليها، فذلك حين ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾»(٧٦٥) ❞{نهاية ١/ ١٩٥'}. وروىٰ **مسلم** {٢٩٤١} ❝عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظت من رسول الله ﷺ حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة علىٰ الناس ضُحىً، فأيتها ما كانت قبل صاحبتها فالأُخرىٰ علىٰ إثرها قريباً**»(٧٦٦) أي أول الآيات التي ليست مألوفة، وإن كان الدجال ونزول عيسىٰ ﷺ من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة، لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، وأما خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر، فأمر خارجٌ عن مجاري العادات. وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، علىٰ خلاف عادتها المألوفة: أول الآيات السماوية❞{نهاية ١/ ١٩٥}، وقد أفرد الناس [في] أحاديث أشراط الساعة مصنفات مشهورةً، يضيق عن بسطها هذا المختصر.

١٠١ ـ قوله: (ولا نصدق كاهناً ولا عرّافاً، ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة).

ش: روىٰ **مسلم** {٢٢٣٠} والإمام أحمد {١٦٦٢٠} عن صفية بنت أبي عُبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «**من أتىٰ عرّافاً فسأله عن شيء، لم يقبل له صلاة أربعين ليلة**»(٧٦٧) وروىٰ الإمام أحمد في «مسنده» {(٩٥١٥)، د(٣٩٠٤)} عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**من أتىٰ عرّافاً أو كاهناً، فصدَّقه بما يقول، فقد كفَر بما أنزِل علىٰ محمد**»(٧٦٨). ❝والمنجِّم يدخل في اسم (العراف) عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه. فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟! ❞{مجموع ٣٥/ ١٩٣}. وفي «**الصحيحين**» {خ(٣٢١٠)، م(٢٢٢٨)} و«مسند

---

(٧٦٥) صحيح، **ورواه مسلم** أيضاً (١/ ٩٥) بلفظ: «فإذا طلعت من مغربها آمن الناس كلهم أجمعون، فيومئذ لا ينفع..» وهو رواية للبخاري بنحوه. وله عندهما شاهد من حديث أبي ذر {خ(؟)، م(١٥٩)}.

(٧٦٦) «صحيح مسلم» (٨/ ٢٠٢).

(٧٦٧) صحيح، وهو مخرج في «غاية المرام» (٢٨٤).

(٧٦٨) **صحيح**، وهو مخرج في «آداب الزفاف» (ص٣٣؛ طبعة المكتب الإسلامي)، و«غاية المرام» (٢٨٥).

الإمام أحمد» {٢٤٥٦١} عن عائشة، قالت: سُئل رسول الله ﷺ عن الكهان؟ فقال: «**ليسوا بشيء**»، فقالوا: يارسول الله! إنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون حقّاً؟ فقال رسول الله ﷺ: «**تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيُقَرْقِرُها في أُذُن وليّه، فيخلطون معها [أكثر من] مئة كَذبة**»(٧٦٩) * ’’وفي «الصحيح» {؟} عنه ﷺ، أنه قال: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحُلوان الكاهن خبيث**»(٧٧٠) وحُلوانه: ~~التي~~ {الذي} تسميه العامة حلاوته، ويدخل في هذا المعنىٰ ما تعاطاه المنجِّم وصاحب الأزلام التي يُستقسم بها، مثل: الخشبة المكتوب عليها (ا ب ج د) والضارب بالحصىٰ، والذي يخطّ في الرمل. وما تعاطاه هؤلاء حرام. وقد حكىٰ الإجماع علىٰ تحريمه غير واحد من العلماء، كالبغوي {ـ٥١٦هـ} والقاضي عياض {٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ} وغيرهما.

وفي «**الصحيحين**» {خ(٨٤٦)، م(٧١)} عن زيد بن خالد {ـ٧٨هـ}، قال: خطبنا رسول الله ﷺ بالحديبية، علىٰ إثر سماء كانت من الليل، فقال: «**أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**[قال]: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر، فمن قال: مُطِرْنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، [ومن قال: مطرنا بنَوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب]**»(٧٧١) * وفي «صحيح **مسلم**» {٩٣٤} و«مسند الإمام أحمد» {٢٢٨٩٨} عن أبي مالك الأشعري {ـ١٨هـ}، أن النبي ﷺ قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالأنواء، والنياحة**»(٧٧٢) والنَّصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهي عن ذلك: أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها‘‘{مجموع ٣٥/ ١٩٤’}. ’’وصناعة التنجيم، التي مضمونها الإحكام والتأثير، وهو الاستدلال علىٰ الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القُوىٰ الفلكية والغوائل الأرضية: صناعةٌ محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة علىٰ لسان جميع المرسلين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ۝٦٨﴾ [طه] وقال تعالىٰ: ﴿۝٤٩ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ﴾ [النساء]. قال عمر بن

(٧٦٩) صحيح، وهو في «المسند» (٦/ ٨٧).

(٧٧٠) **صحيح**، أخرجه مسلم {(١٥٦٨) (٤١)} من حديث رافع بن خَدِيج دون الجملة ~~الرابعة~~ {الثالثة}، وهي في «الصحيحين» {خ(٢٢٣٧)، م(١٥٦٧)} من حديث أبي مسعود البدري مرفوعاً بلفظ: «نهىٰ عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن».

(٧٧١) صحيح.

(٧٧٢) صحيح، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٢٧)، و«الأحاديث الصحيحة» (٧٣٤).

الخطاب رضي الله عنه وغيره: الجِبْت: السحر[(٧٧٣)] ""{مجموع ٣٥/ ١٩٢}. وفي «صحيح **البخاري**»)
{٣٨٤٣} عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان لأبي بكر غلام يأكل من خَراجه، فجاء يوماً بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدري ممّ هذا؟ قال: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أُحسِن الكِهانة، إلا أني خدعته، ولقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده، فقاء كل شيء في بطنه[(٧٧٤)]

والواجب ''علىٰ ولي الأمر وكل قادر: أن يسعىٰ في إزالة هؤلاء المنجمين (والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصىٰ والقرع والفالات[(٧٧٥)]، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت والطرقات، أو يدخلوا علىٰ الناس في منازلهم لذلك. ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسعىٰ في إزالته، مع قُدرته علىٰ ذلك؛ قوله تعـالـىٰ: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٨١﴾﴾ [المائدة]. وهؤلاء الملاعين يقولون الإثم ويأكلون السحت، بإجماع المسلمين. وثبت في «السنن» {د(٤٣٣٨)} عن النبي ﷺ برواية الصديق رضي الله عنه، أنه قال: «**إن الناس إذا رَأَوُا المنكر فلم يغيروه أوْشك أن يعمهم الله بعقاب منه**»[(٧٧٦)] ""{مجموع ٣٥/ ١٩٥}.)

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة، أنواع:

١ ـ **نوع** منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يُظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل المِحَالِ، من المشايخ النصابين، والفقراء الكاذِبين، والطُّرقية المكارين، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عنْ الكذب والتلبيس. وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيء من الشريعة، ونحو ذلك.

٢ ـ **ونوع** يتكلم في هذه الأمور علىٰ سبيل الجد والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وابنه وعثمان وغيرهم. ثم اختلف هؤلاء: هل يُستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يُقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقال طائفة: إنْ قتل بالسحر يقتل، وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم يكن

---

(٧٧٣) في الأصل: (السحرة)، وكلاهما مستقيم.
(٧٧٤) **صحيح**، وهو في «مناقب الأنصار» (٣٨٤٢) مع شيء من الاختصار.
(٧٧٥) في {المطبوع: (القالات) بالقاف}.
(٧٧٦) **صحيح**، وهو مخرج في «المشكاة» (٥١٤٢).

في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قول في مذهب أحمد.

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه؛ والأكثرون يقولون: إنه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل. واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبَخُور ونحو ذلك؛ فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سدّه. وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام، ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات] وقال تعالى: ﴿﴿٧٦﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا . . .﴾ الآيات، إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام]. واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رُقية وتعزيم، أو قسَم فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يُتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يُعرف. ولهذا قال النبي ﷺ: «**لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً**» {م(٢٢٠٠)}(٧٧٧) ولا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾﴾ [الجن]. قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فيبيت في أمن وجوار حتى يصبح ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾﴾، يعني: الإنس للجن، باستعاذتهم بهم ﴿رَهَقًا﴾، أي: إثماً وطغياناً وجراءة وشرّاً، وذلك أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنّ، والإنس! فالجنُّ تَعاظم في أنفسها وتزداد كفراً إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة. وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ]، فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزّل عليهم: ضالون، وإنما ﴿تَنَزَّلُ﴾ عليهم ﴿الشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾﴾ [الشعراء] وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا الَّذِيٓ أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأنعام]. فاستمتاع الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره

---

(٧٧٧) **مسلم** من حديث عوف بن مالك الأشجعي.

بشيء من المغيبات، ونحو ذلك. واستمتاع الجنّ بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثتُه وخضوعه له.

٣ ـ ونوع منهم بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبته رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله! وكان من هؤلاء من يعِين المشركين علىٰ المسلمين! ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين، لكون المسلمين قد عصَوا! وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين. والناس من أهل العلم فيهم [علىٰ] ثلاثة أحزاب: حزب يكذبون بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم [الناس]، [وثبت عمن عاينهم] أو حدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم. وحزب عرفوهم، ورجعوا إلىٰ القدر، واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقاً إلىٰ الله غير طريقة الأنبياء! وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا وليّاً خارجاً عن دائرة الرسول، فقالوا: يكون الرسول هو ممدّاً للطائفتين. فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه، والحق: أن هؤلاء [من] أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، ويسمون رجالاً، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن]. وإلا فالإنس يؤنَسون، أي يشهدون ويرون، وإنما يحتجب الإنسي أحياناً، لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس، ومن ظن أنهم من (الإنس) فمن غلطه وجهله. وسبب الضلال فيهم، وافتراق هذه الأحزاب الثلاثة: عدم الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمٰن. ويقول بعض الناس: الفقراء يسلَّم إليهم حالهم! وهذا كلام باطل، بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم علىٰ الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبل! وما خالفها رُدّ، كما قال النبي ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو ردّ**» {م(١٧١٨)}(٧٧٨) وفي رواية: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد**» {م(١٧١٨)، خ(٢٦٩٧)}. ''فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد [من الخلق بعده] إلىٰ الله وإلىٰ رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً. ومن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما أمر، في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي علىٰ الأبدان؛ لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون وليّاً لله تعالىٰ، ولو طار في الهواء، ومشىٰ علىٰ الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج

---

(٧٧٨) صحيح، **متفق عليه** من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو مخرج في «الإرواء» (٨٨)، و«غاية المرام» (٥)، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٢ و٥٣).

الذهب من الجيب[٧٧٩]، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسىٰ أن يحصل! فإنه لا يكون، ـ مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور ـ إلا من أهل الأحوال الشيطانية، المبعدة لصاحبها عن الله تعالىٰ، المقربة إلىٰ سخطه وعذابه، لكن مَنْ ليس يكلَّف من الأطفال والمجانين، قد رُفع عنهم القلم، فلا يعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله والإقرار باطناً وظاهراً ما يكون{ون} به من أولياء الله المقربين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين. لكن يدخلون في الإسلام تبعاً لآبائهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ۝١٩﴾ [الطور].

فمن اعتقد في بعض البُلْه أو المولعين[٧٨٠]، مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله: أنه من أولياء الله{مجموع ١٠/٤٣٠}، ويفضله علىٰ متبعي طريقة الرسول ﷺ؛ فهو ضالّ مبتدع، مخطئ في اعتقاده. فإن ذاك الأبله، إمّا أن يكون شيطاناً زنديقاً، أو زوكارِيّاً[٧٨١] متحيلاً، أو مجنوناً معذوراً! فكيف يفضَّل علىٰ من هو من أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يُساوىٰ به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً. قال يونس[٧٨٢] بن عبد الأعلىٰ الصَّدَفي {١٧٠ ـ ٢٦٤هـ}: قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث {٩٤ ـ ١٧٥هـ} كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي علىٰ الماء فلا تغتروا[٧٨٣] به حتىٰ تعرضوا أمره علىٰ الكتاب والسنة؟ فقال الشافعي: قصَّر الليث رحمه الله، بل إذا رأيتم الرجل يمشي علىٰ الماء، ويطير في الهواء، فلا تغتروا[٧٨٣] به حتىٰ تعرضوا أمره علىٰ الكتاب {والسنّة}.

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اطّلعت علىٰ أهل الجنة فرأيت أكثر أهلها البُلْه**»[٧٨٤] فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغي نسبته

---

(٧٧٩) في {المطبوع: (الخشب)}. (٧٨٠) في الأصل: (المولفين).

(٧٨١) قال الشيخ أحمد شاكر: هذه لفظة مولدة. وفي «شرح القاموس» (٣/ ٢٤٠): الزواكرة: «من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد». نقله المقري في «نفح الطيب».

(٧٨٢) في الأصل: (ويس)، وفي المطبوعة: (موسىٰ)، والصواب ما أثبتناه كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٧٨).

(٧٨٣) في الأصل: (تعتبروا)، وما أثبتناه أصح وأقوم وموافق لما في «ابن كثير».

(٧٨٤) **ضعيف**، رواه أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق٢٧٥/ ١)، وابن عساكر (١٢/ ٣٤٥/ ٢)، وقال: «قال ابن شاهين تفرد به مصعب بن ماهان» قلت: وهو صدوق كثير الخطإ، كما في «التقريب» قلت: لكن في الطريق إليه أحمد بن عيسىٰ الخشاب، قال ابن عدي: =

إليه، فإن الجنة إنما خلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلىٰ الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البَلَهَ، الذي هو ضعف العقل، وإنما قال النبي ﷺ: «**اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء**»(٧٨٥) ولم يقل: البُلْه!

والطائفة الملاميَّة ـ وهم الذين يفعلون ما يُلامون عليه، ويقولون: نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء المُرائين! ـ ردوا باطلهم بباطل آخر! والصراط المستقيم بين ذلك * وكذلك الذين يُصعقون عند سماع الأنغام الحسنة، مبتدعون ضالون! وليس للإنسان أن يستدعيَ ما يكون سبب زوال عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سماع القرآن، بل كانوا كما وصفهم الله تعالىٰ: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال] وكما قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ

=له مناكير، ثم ساق له هذا الحديث وقال: فهذا باطل بهذا السند، ثم رواه ابن عدي (ق١٦٦/ ٢) وغيره من حديث أنس بن مالك مرفوعاً: «أكثر أهل الجنة البله» وقال: «منكر بهذا الإسناد، لم يروه غير سلامة بن روح». قلت: وهو ضعيف لسوء حفظه. وتابعه سفيان بن عيينة عند أبي موسىٰ المديني في «اللطائف» (ق٧٥/ ١) ولكنه قال: «حديث غريب جداً من حديث ابن عيينة عن الزهري، وإنما يعرف هذا من رواية سلامة بن روح».

وروي مرسلاً من وجهين: الأول عن محمد بن المنكدر، فقال المعافىٰ بن عمران في «الزهد» (ق٢٤٩/ ١): حدثنا محمد بن أبي حميد المدني عن محمد بن المنكدر مرفوعاً به. والمدني هذا ضعيف كما في «التقريب». والآخر عن عمر بن عبد العزيز مرسلاً مرفوعاً به وزاد: «وأعلىٰ عليين لأولي الألباب». رواه عبد الوهاب الكلابي في «حديثه» (ق١٧٦/ ٢) بسنده عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه. وعبد العزيز صدوق يخطئ كما في «التقريب» وفيه من لم أجد من ترجمه. وفي هذه الرواية رد علىٰ من قال: إن هذه الزيادة لم يوجد لها أصل وأنها مدرجة من كلام أحمد بن أبي الحواري، فإن أحمد هذا ليس له ذكر في هذه الرواية.

وإنما أطلت الكلام علىٰ هذا الحديث لأني رأيت الشيخ أحمد شاكر رحمه الله علق عليه بقوله: «ومجموع ما قيل فيه: إنه لا أصل له»! ولا أعلم أحداً من العلماء أطلق هذا القول علىٰ الحديث، وإنما قال ذلك بعضهم في الزيادة المذكورة كما تقدم وإذا كان مردوداً فيها، فرده عن أصل الحديث أولىٰ وأحرىٰ، ولا يجوز في اصطلاح المحدثين أن يقال في حديث له سند واحد أو أكثر ولو كان ضعيفاً: لا أصل له. فليعلم ذلك.

(٧٨٥) أخرجه **مسلم** {٢٧٣٧} من حديث ابن عباس، **والبخاري** {٣٢٤١} عن عمران، وهما مخرجان في «الضعيفة» (٢٨٠٠) تحت حديث آخر وقع فيه زيادة منكرة.

ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر].

(وأما الذين ذكرهم العلماء بخير ''من عقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء، أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصَّحو،) تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان. ويهذون بذلك في حال زوال عقلهم''{مجموع ١٠/٤٤٢'}. بخلاف من كان قبل جنونه كافراً أو فاسقاً؛ لم يكن حدوث جنونه مزيلاً لما ثبت من كفره أو فسقه. وكذلك من جُنَّ من المؤمنين المتقين، يكون محشوراً مع المؤمنين المتقين. وزوال العقل بجنون أو غيره، [سواء] سمي صاحبه مولعاً أو متولهاً لا يوجب مزيد حال، [بل] حال صاحبه من الإيمان والتقوىٰ يبقىٰ علىٰ ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يَحْرِمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته علىٰ الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

(''وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة، من الهذيان، والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه! فذلك شيطان يتكلم علىٰ لسانه، كما يتكلم)(علىٰ لسان المصروع''{مجموع ١٠/٤٤٣'}، وذلك كله من الأحوال الشيطانية! ''وكيف يكون زوال العقل سبباً أو شرطاً أو تقرباً إلىٰ ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال؟! حتىٰ قال قائلهم {من الكامل}:

هم معشر حلُّوا النظام وخرقوا السـ ـسياج فلا فرضٌ لديهمْ ولا نفلُ
مجانين، إلا أن سِرّ جنونهم عزيزٌ علىٰ أبوابه يسجد العقلُ

وهذا كلام ضال، بل كافر، يظن أن للجنون سرّاً يسجد العقل علىٰ بابه؛ لِما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصرف عجيب خارق للعادة، ويكون ذلك سبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهان! فيظن هذا الضالّ أن كل من خُبل أو خَرَقَ عادةً (٧٨٦) كان وليّاً لله! ومن اعتقد هذا فهو كافر، فقد قال تعالىٰ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾ [الشعراء]. فكل من تنزل عليه الشياطين لا بد أن يكون عنده كذب وفجور.

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات، فهم ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿٩٩﴾﴾ [الكهف] قد طبع الله علىٰ قلوبهم، كما قد ثبت في «الصحيح» {مز(١٨٥٧)، د(١٠٥٢)} عن النبي ﷺ، أنه قال: **«من**

---

(٧٨٦) في الأصل: (كاشف أو خرق العادة).

ترك ثلاث جمع تهاوناً من غير عذر، طبع الله علىٰ قلبه»(٧٨٧) ‹‹{مجموع ١٠/٤٤٤}›› . وكل) من عدل عن اتباع [سنة] الرسول، إن كان عالماً بها فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال. ‹‹ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، (صراط الذين أنعم ﴿عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء] ››{مجموع ١٠/٤٥٣}، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة].)

وأما من يتعلق بقصة **موسىٰ** مع **الخَضِر** عليه السلام(٧٨٨) ‹‹في تجويز الاستغناء عن (الوحي بالعلم اللدُنيِّ، الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق: فهو ملحد زنديق. فإن موسىٰ عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلىٰ الخَضِر، ولم يكن الخَضِر مأموراً بمتابعته. ولهذا قال له: أنت **«موسىٰ بني إسرائيل؟ قال: نعم»** {خ(٣٤٠١)}(٧٨٩). ومحمد ﷺ مبعوث إلىٰ جميع الثقلين، و**«لو كان موسىٰ وعيسىٰ حيَّين»**(٧٩٠) لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسىٰ عليه السلام إلىٰ الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد، فمن ادعىٰ أنه مع محمد ﷺ كالخَضِر مع موسىٰ، أو جوّز ذلك لأحد من الأمة: فليجددْ إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان. وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، وحرِّكْ تَرَ ››{مدارج ٢/٤٧٦}. وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث) كانوا! فهلا خرجت الكعبة إلىٰ الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أُحصِر عنها، وهو يَوَدُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبه بالذين وصفهم الله تعالىٰ حيث يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٕٖ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفٗا مُّنَشَّرَةٗ ﴿٥٢﴾ . . .﴾ إلىٰ آخر السورة [المدثر].

١٠٢ ـ [قوله]: (ونرىٰ الجماعة حقاً وصواباً، والفُرقة زيغاً وعذاباً).

ش: قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران]

---

(٧٨٧) **صحيح لكنه لم يروه أحد من أهل «الصحيح»** والمراد به البخاري أو مسلم، خلافاً لما أفاده الشارح؛ وإنما رواه أبو داود والنسائي وأحمد وغيرهم، وصححه الحاكم علىٰ شرط مسلم، فوهم! وسنده حسن، وله شواهد في «الترغيب» وغيره.

(٧٨٨) قال الشيخ عفيفي: انظر (٣/ ٤٢٢) من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

(٧٨٩) هو قطعة من حديث الخضر مع موسىٰ عليه السلام، رواه **البخاري** في مواضع من «صحيحه» منها «الأنبياء».

(٧٩٠) كذا الأصل، وكأنه يشير إلىٰ الحديث الذي ذكره شيخه ابن كثير في تفسير سورة {آل عمران: ٨٠/و} (الكهف) بلفظ: «لو كان موسىٰ وعيسىٰ حيين لما وسعهما إلا اتباعي». وهو حديث محفوظ، دون ذكر عيسىٰ فيه، **فإنه منكر** عندي لم أره في شيء من طرقه، وهي مخرجة في «الإرواء» (١٥٨٩) {نقول: الشارح نقله من «المدارج» كما أثبتناه في صُلب الكتاب، لكن يبقىٰ الحكم فيه كما قال الشيخ ناصر}.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود] فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف. وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿١٧٥﴾﴾ [البقرة]. وقد تقدم {=١٧٥} قوله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم علىٰ ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين ملة**» يعني الأهواء «**كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**» {د(٤٥٩٧)}(٧٩١) وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، فبيّن أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة * وروىٰ الإمام أحمد {٢٢٠٢٤} عن معاذ بن جبل {٢٠ق هـ ـ ١٨هـ}، أن النبي ﷺ قال: «**إن [الشيطان] ذئب الإنسان، كذئب الغنم، يأخذ الشاة القاصية، فإياكم والشِّعاب، وعليكم بالجماعة، والعامة، والمسجد**»(٧٩٢) * "وفي «الصحيحين» {خ(٤٦٢٨)، م(؟)} عن النبي ﷺ: أنه قال لما نزل قوله تعالىٰ: ﴿﴿٦٥﴾ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «**أعوذ بوجهك**» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام] قال: «**هاتان أهون**»(٧٩٣) فدل علىٰ أنه لا بد أن يَلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهلية؛ ولهذا قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا علىٰ أن كل دم أو مال أو فرج أُصيب بتأويل القرآن؛ فهو هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية * وقد روىٰ مالك {؟}(٧٩٤) بإسناده الثابت عن عائشة ﵂، أنها كانت تقول: ترك الناس العمل بهذه الآية، يعني قوله تعالىٰ: ﴿﴿٨﴾ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا

---

(٧٩١) **صحيح**، رواه أبو داود وغيره، وقد مضىٰ برقم (٥٠٢)، وأما الرواية التي بعدها ففيها **ضعف** كما تقدم هناك.

(٧٩٢) صحيح الإسناد، وأقول الآن: كلا، ولا أدري كيف وقع هذا، فـ **السند ضعيف** كما هو مبين في «تخريج المشكاة» (١٨٤)، ثم في «الأحاديث الضعيفة» (٣٠١٦)، و«ضعيف الجامع الصغير» (١٤٧٧).

(٧٩٣) **صحيح**، وعزوه لـ«الصحيحين» وهم، فإنه **من أفراد البخاري** كما يدل علىٰ ذلك تخريج ابن كثير إياه في «التفسير»، والحافظ المزي في «التحفة» (٢/ ٢٥١).

(٧٩٤) **لم أجده في «الموطإ»**.

﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات] فإن المسلمين لما اقتتلوا كان الواجب الإصلاح بينهم كما أمر الله تعالىٰ، فلما لم يُعمل بذلك صارت فتنةً وجاهلية.

وهكذا مسائل النزاع التي تنازع فيها الأُمة، في الأصول والفروع: إذا لم تُردّ إلىٰ الله والرسول؛ لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون علىٰ غير بيِّنة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقرَّ بعضهم بعضاً ولم يبغ بعضهم على بعض ـ كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضاً ولا يَعتدي ولا يُعتدىٰ عليه ـ وإن لم يُرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغىٰ بعضهم علىٰ بعض، إما بالقول، مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل، مثل حبسه وضربه وقتله. والذين امتحنوا الناس بخَلْق القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفَّروا من خالفهم فيها، واستحلوا منعَ حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء، ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي علىٰ غيره. وأكثرهم إنما يَظلِمون مع علمهم بأنهم يَظلِمون، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩]. وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقرّ بعضهم بعضاً، كالمقلدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذا غاية ما قَدَرْنا عليه، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدعيَ أن قول مقلَّده هو الصحيح بلا حجة يبديها، ويذُم من خالفه، مع أنه معذور"{مجموع ١٧/ ٣١٠"}.

ثم إن "أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع علىٰ وجوه:

منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقّاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ﷺ، حتىٰ زجرهم النبي ﷺ، وقال: «**كلاكما محسن**» {خ(٢٤١٠)}(٧٩٥)، ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح،

---

(٧٩٥) **البخاري** من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه {ر: (٣٦٠)}.

ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شُرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجحَ أو أفضلَ، ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم علىٰ شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عين المحرم. وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه من الهوىٰ لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه: ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

ومنه ما يكون كل من القولين هو في المعنىٰ: القولُ الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك، ثم الجهل أو الظلم يحمل علىٰ حمد إحدىٰ المقالتين وذمّ الأخرىٰ والاعتداء علىٰ قائلها! ونحو ذلك.

وأما **اختلاف التضادّ**، فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإمّا في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد. والخطبُ في هذا أشد، لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حقّ ما، أو معه دليل يقتضي حقّاً ما، فيردّ الحق مع الباطل، حتىٰ يبقىٰ هذا مبطلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصل، وهذا يجري كثيراً لأهل السنة.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر. ومن جعل الله له هدايةً ونوراً، رأىٰ من هذا ما تبين له منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا، لكن نورٌ علىٰ نور.

والاختلاف الأول، الذي هو اختلاف التنوع، الذمُّ فيه واقع علىٰ من بغىٰ علىٰ الآخر فيه. وقد دلَّ القرآن علىٰ حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ (٥) [الحشر] وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون. وكما في قوله تعالىٰ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ (٧٨) فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء] فخص سليمان بالفهم، وأثنىٰ عليهما بالحكم والعلم. وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قُريظة لمن صلىٰ العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلىٰ أن وصل إلىٰ بني قُريظة {خ(٩٤٦)، م(١٧٧٠)}(٧٩٦) وكما في قوله ﷺ: «**إذا اجتهد**

(٧٩٦) **البخاري ومسلم** عن ابن عمر.

الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»(٧٩٧) [و{نظائر} ذلك].

والاختلاف الثاني، هو ما حُمد فيه إحدىٰ الطائفتين، وذُمَّت الأخرىٰ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥١] وقوله تعالىٰ: ﴿۝١٨ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ . . .﴾ الآيات [الحج].

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلىٰ الأهواء بين الأمة: من القسم الأول، وكذلك إلىٰ سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء. لأن إحدىٰ الطائفتين لا تعترف للأخرىٰ بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد علىٰ ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرىٰ كذلك، ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [البقرة:٢١١] لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن {رَ؛ آل عمران:١٩.الشورىٰ:١٤.الجاثية:١٧} ليكون عبرةً لهذه الأمة. وقريب من هذا الباب ما خرّجاه في «**الصحيحين**» {خ(٧٢٨٨)، م(١٣٣٧)(٣١) بعد (٢٣٥٧)}، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**ذروني ما تركتكم، فإنما هَلَكَ من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم علىٰ أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء، فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم**»(٧٩٨) فأمرهم بالإمساك عما لم يُؤمروا به، معللاً بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف علىٰ الرسل بالمعصية.

ثم الاختلاف في الكتاب، من الذين يُقِرُّون به؛ علىٰ نوعين: أحدهما: اختلاف في تنزيله، والثاني: اختلاف في تأويله، وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض:

فالأول: كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته لكنه مخلوق في غيره لم يقم به، وطائفة قالت: بل هو صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته. وكل من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، فآمنت ببعض الحق، وكذّبت بما

---

(٧٩٧) **البخاري ومسلم** وأحمد وغيرهم من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص {خ(٧٣٥٣)، م(١٧١٦) ـ عمرو. خ(٧٣٥٢)، م(١٧١٦) ـ أبو هريرة}.

(٧٩٨) صحيح، وهو مخرج في «الأحاديث الصحيحة» (٨٥٠) برواية الترمذي {٢٨٣٢} وتصحيحه، وفي «الإرواء» (١٥٥ و٣١٤) برواية الشيخين وغيرهما، وقد ذكرت له فيه سبع طرق أخرىٰ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تقوله الأُخرىٰ من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك {=٩١}.

وأما **الاختلاف في تأويله**، الذي يتضمن الإيمان ببعضه دون بعض، فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب {ـ١١٨هـ}، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ علىٰ أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فُقئ في وجهه حبُّ الرمان، فقال: «**أبهذا أُمِرتم؟! أم بهذا وُكلتم؟! أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟! انظروا ما أُمرتم به فاتَّبعوه، وما نُهيتم عنه فانتهوا**» {اللالكائي (١١١٩)}[٧٩٩] وفي رواية: «**يا قوم! بهذا ضلت الأمم قبلكم، باختلافهم علىٰ أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض، وإن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضاً، ما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به**» {الطبقات ٤/ ١٩٢} وفي رواية: «**فإن الأمم قبلكم لم يُلعنوا حتىٰ اختلفوا، وإن المراء في القرآن كفر**» {ش ٥٢٨/١٠}[٨٠٠] وهو حديث مشهور، مخرج في «المسانيد» {مر(٦٦٦٥)} و«السنن» {هـ(٨٥)}{* اقتضاء ٣٧ ـ ٤٢}. وقد روىٰ أصل الحديث **مسلم** في «صحيحه» {٢٦٦٦} من حديث عبد الله بن رباح الأنصاري، أن عبد الله بن عمر{و} قال: هجَّرْتُ إلىٰ النبي ﷺ يوماً، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال: «**إنما هَلَكَ من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**»[٨٠١]

وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعضه دون بعض، يُقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأولوه تأويلاً ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ فيه ﴿ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٥. المائدة: ١٤]، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله الله من معانيه! وهو في معنىٰ الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معنىً هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالىٰ: ﴿(٤) مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة] وقال تعالىٰ: ﴿(٧٦) وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة]، أي: إلا تلاوةً من غير فهم معناه، وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن فعمل به، واشتبه عليه بعضه فوكل علمه إلىٰ الله، كما أمره النبي ﷺ بقوله: «**فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلىٰ عالِمِهِ**» {مر(٦٦٩٩)}[٨٠٢] فامتثل ما أمر به ﷺ.

---

(٧٩٩) **صحيح**، وقد مضىٰ (٢٦١). (٨٠٠) **صحيح** {ز: (١٧٤)}.

(٨٠١) صحيح لإخراج مسلم إياه.

(٨٠٢) **صحيح**، وهو رواية عند أحمد (٢/ ١٨١) في الحديث (٤٦٢ {(١٧٤)}).

١٠٣، ١٠٤ ـ قوله: (ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالىٰ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران]. **وقال تعالىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾** [المائدة:٤]. **وهو بين [الغلو و]التقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس).**

ش: ثبت في «الصحيح» {؟} عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد**»[٨٠٣]. وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران]، عامّ في كل زمان، ولكن الشرائع تتنوع، كما قال تعالىٰ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٥٠]. فدين الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده علىٰ ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه موروثة عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كل مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد: أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك، من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب علىٰ الله، أو ارتياب في قول الله تعالىٰ، أو ردّ لما أنزل، أو شكّ فيما نفىٰ الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه. فقد دلّ الكتاب والسنة علىٰ ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يولي في وقته. واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم، فإن كان بعيد الوطن ـ كضِمَام بن ثعلبة {غ(٦٣)، م(١٢)} والنجدي {غ(٤٦)، م(١)} ووفد عبد القيس {غ(٥٣)، م(١٧)} ـ علَّمهم ما لم يسعهم جهله مع علمه أن دينه سينتشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت بحيث يتعلم علىٰ التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عَرَف ما لا بد منه: أجابه بحسب حاله، وحاجته، علىٰ ما تدل قرينة حال السائل، كقوله: «**قل: آمنت بالله ثم استقم**» {م(٣٨)}. وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطلِ باطلٌ، كما أن لازمَ الحقِّ حقٌّ.

وقوله: (**بين الغلو والتقصير**) قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة] وقال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۝ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا

---

(٨٠٣) **متفق عليه** {خ(٣٤٤٣)، م(٢٣٦٥) (١٤٥)} بنحوه، وتجد لفظه في «صحيح الجامع الصغير» (١٤٥٢).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ ۝٩٠﴾ [المائدة]. وفي «الصحيحين» {؟} عن عائشة رضي الله عنها: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «**ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»(٨٠٤) وفي غير «الصحيحين»: سألوا عن عبادته في السر، فكأنهم تقالُّوها(٨٠٥) وذكر في سبب نزول هذه الآية الكريمة: عن ابن جريج {٨٠ ـ ١٥٠هـ}، عن عكرمة {٢٥ ـ ١٠٥هـ} أن عثمان بن مظعون {ـ ٢هـ}، وعلي بن أبي طالب {٢٣ق هـ ـ ٤٠هـ}، وابن مسعود {ـ ٣٢هـ}، والمقداد بن الأسود {٣٧ق هـ ـ ٣٣هـ}، وسالماً مولى أبي حذيفة {ـ ١٢هـ} ـ رضي الله عنهم في أصحابه ـ تبتَّلوا، فجلسوا في البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرّموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويَلْبَسُ أهل السياحة من بني إسرائيل، وهموا بالاختصاء، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۝٨٩﴾ [المائدة]، يقول: لا تسيروا بغير سنة المسلمين، يريد ما حرموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا به من الاختصاء، فنزلت فيهم، فبعث النبي ﷺ إليهم، فقال: «**إن لأنفسكم عليكم حقّاً، وإن لأعينكم حقّاً، صوموا وأفطروا، وصلوا وناموا، فليس منا من ترك سنتنا**» فقالوا: اللهم سلَّمْنا واتبعنا ما أنزلت(٨٠٦)

وقوله: **(وبين التشبيه والتعطيل)** تقدم أن الله تعالى يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يقال: سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحوه. ومن غير تعطيل، فلا يُنْفىٰ عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس(٨٠٧) به: رسوله ﷺ، فإن ذلك تعطيل، وقد تقدم {=٣٥٦} الكلام في

---

(٨٠٤) **صحيح ولكنه عندهما من حديث أنس**، وليس من حديث عائشة، والسياق لمسلم {١٤٠١} مع اختصار، وتجد لفظه ولفظ البخاري {٥٠٦٣} في «الإرواء» (١٧٨٢)، وإنما لهما عندهما {خ(٦٦٠١)، م(٢٣٥٦)} حديث آخر بغير هذا السياق، وفيه قوله ﷺ: «ما بال أقوام يرغبون عما رُخص لي فيه، فوالله لأنا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية» وليس فيه «فمن رغب..».

(٨٠٥) قلت: **بل هو عند البخاري** في أول «النكاح» في القصة التي قبلها، **دون قوله: «في السر»**. وهذا عند أحمد (٣/ ٢٥٩) {و: صحـ/٧/ ٧٧}.

(٨٠٦) **ضعيف بهذا السياق**، وهو مرسل. (٨٠٧) في الأصل: (الخلق).

هذا المعنىٰ. ونظير هذا القول قوله {=١٣٤}: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يُصب التنزيه). وهذا المعنىٰ مستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٩﴾﴾ [الشورىٰ]. فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ رد علىٰ المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد علىٰ المعطلة.

وقوله: (**وبين الجبر والقدر**) تقدم {=٣٣٨}الكلام أيضاً علىٰ هذا المعنىٰ، وأن العبد غير مجبور علىٰ أفعاله وأقواله، وأنها [ليست] بمنزلة حركات المرتعش وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعبد، بل هي فعل العبد وكسبه وخلقُ الله تعالىٰ.

وقوله: (**وبين الأمن والإياس**) تقدم الكلام أيضاً علىٰ هذا المعنىٰ {=٢٣٦}، وأنه يجب أن يكون العبد خائفاً من عذاب ربه، راجياً رحمته، وأن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد، في سيره إلىٰ الله تعالىٰ والدار الآخرة.

١٠٥ ـ قوله: (فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن بُرَاءٌ إلىٰ الله تعالىٰ من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالىٰ أن يثبتنا علىٰ الإيمان، ويَخْتِمَ لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الرديّة، مثل: المشبهة، والمعتزلة، والجَهْمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم، من الذين خالفوا السنة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم بُرَاءٌ، وهم عندنا ضُلّال وأردياء. وبالله العصمة والتوفيق).

ش: الإشارة بقوله: (**فهذا**) إلى كل ما تقدم من أول الكتاب إلىٰ هنا.

والمشبهة: هم الذين شبهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته، وقولهم عكس قول النصارىٰ، شبهوا المخلوق ـ وهو عيسىٰ عليه السلام ـ بالخالق وجعلوه إلـٰهاً، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

والمعتزلة: هم: عمرو بن عبيد {٨٠ ـ ١٤٤هـ} وواصل بن عطاء الغَزَّال {٨٠ ـ ١٣١هـ} وأصحابهما، سُمُّوا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري {٢١ ـ ١١٠هـ} رحمه الله، في أوائل المئة الثانية، وكانوا "يجلسون معتزلين، فيقول قتادة {٦١ ـ ١١٨هـ} وغيره: أولئك المعتزلة"{مجموع ٨/٢٢٨}، وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد {١٤٩ ـ ١٩٣هـ} صنف لهم أبو الهذيل {١٣٥ ـ ٢٣٥هـ} كتابين، وبيَّن مذهبهم، وبنىٰ مذهبهم علىٰ الأصول الخمسة، التي سمَّوها: العدل،

والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولَبَسوا فيها الحق بالباطل، إذْ شأن البدع: هذا؛ اشتمالها علىٰ حق وباطل. وهم مشبهة الأفعال، لأنهم قاسوا أفعال الله تعالىٰ علىٰ أفعال عباده، وجعلوا ما يحسُن من العباد يحسُن منه، وما يقبُح من العباد يقبُح منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضىٰ ذلك القياس الفاسد! فإن السيد من بني آدم لو رأىٰ عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لعُدّ إمّا مستحسناً للقبيح، وإمّا عاجزاً، فكيف يصح قياس أفعاله ﷻ علىٰ أفعال عباده؟! والكلام علىٰ هذا المعنىٰ مبسوط في موضعه. فأما **العدل**، فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جَوراً! والله تعالىٰ عادل لا يجور. ويلزم علىٰ هذا الأصل الفاسد أن الله تعالىٰ يكون في مُلكه ما لا يريده، فيريد الشيء ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجز! تعالىٰ الله عن ذلك. وأما **التوحيد**، فستروا تحته القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدّد القدماء! ويلزمهم علىٰ هذا القول الفاسد أن عِلْمه وقُدرته وسائر صفاته مخلوقةٌ، أو التناقض! وأما **الوعيد**، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيداً لا يجوز ألّا يعذبهم ويُخلف وعيده، لأنه ﴿لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ۝٩﴾ [آل عمران. الرعد:٣٢] ، لا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم! وأما **المنزلة بين المنزلتين**، فعندهم أن من ارتكب كبيرةً يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر! وأما **الأمر بالمعروف**، وهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نُلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج علىٰ الأئمة بالقتال إذا جاروا!

وقد تقدم جواب هذا الشُّبَهِ الخمس في مواضعها {=٢٠٩}. وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يُعلم صحة السمع إلّا بعدها، وإذا استدلوا علىٰ ذلك بأدلة سمعية، إنما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا نثبت هذه بالسمع، بل العلم بها متقدم علىٰ العلم بصحة النقل! فمنهم من لا يذكرها في الأصول، إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها ليبيِّن موافقة السمع للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين علىٰ النصاب! والمَدَدِ اللاحقِ بعسكر مستغن عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه! كما قال عمر بن عبد العزيز {٦١ـ ١٠١هـ}: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذاً أنت

لا تثاب علىٰ ما وافقته من الحق، وتعاقب علىٰ ما تركته منه، لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين. وكما أن «**الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**» {خ(١)، م(١٩٠٧)}، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته: فالاعتقاد القوي يتبع أيضاً علم ذلك وتصديقه، فإذا كان ذلك تابعاً للإيمان كان من الإيمان، كما أن العمل الصالح إذا كان عن نية صالحة كان صالحاً، وإلا فلا، فقول أهل الإيمان التابع لغير الإيمان، كعمل أهل الصلاح التابع لغير قصد أهل الصلاح. وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿٩٩﴾﴾ [الكهف].

والجَهْميَّة: هم المنتسبون إلىٰ جهم بن صفوان الترمذي {ـ ١٢٨هـ}، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم {ـ ح١١٨هـ}، الذي ضحىٰ به خالد بن عبد الله القَسْري {٦٦ ـ ١٢٦هـ} بواسط، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحىٰ، وقال: أيها الناس! ضحوا، تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ ﴿إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٤﴾﴾ [النساء] ولم يكلم ﴿مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء]، تعالىٰ الله عما يقول الجعد ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء]! ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصالح رحمهم الله تعالىٰ. وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناس، بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكّاً في ربه! وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين، يقال لهم: **السُّمَنية**، [من] فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوىٰ الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذي تعبده، هل يُرىٰ أو يُشم أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم! فبقي أربعين يوماً لا يعبد شيئاً، ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه، نقش الشيطان اعتقاداً نَحَتَه فِكرُه، فقال: إنه الوجود المطلق! ونفىٰ جميع الصفات، واتصل بالجعد. وقد قيل: إن جعداً كان [قد] اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حَرّان، وأنه أيضاً أخذ شيئاً عن بعض اليهود المحرفين لدينهم، المتصلين بلبيد بن الأعصم، الساحر الذي سحر النبي ﷺ. فقُتل جهم بخراسان، قتله سَلْم بن أحْوز ولكن كانت قد فشت مقالته في الناس، وتقلدها بعده المعتزلة. ولكن كان جهم أدخل في التعطيل منهم، لأنه ينكر الأسماء حقيقة، وهم لا يُنكرون الأسماء بل الصفات. وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان: وممن قال: إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقةً؛ عبدُ الله بن المبارك {١١٨ ـ ١٨١هـ}، ويوسف بن أسباط. وإنما اشتهرت

مقالة الجَهْمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون {١٧٠ ـ ٢١٨هـ} قوُوا وكثُروا، فإنه قد أقام بخراسان مدةً واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طَرَسوس[٨٠٨] سنة ثمان عشرة ومئتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلىٰ الحبس ببغداد إلىٰ سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم {١٧٩ ـ ٢٢٧هـ} ومناظرته لهم بالكلام، فلما ردَّ عليهم ما احتجوا به عليه، وبيَّن أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك ـ وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم: جهل وظلم ـ وأراد المعتصم إطلاقه = أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، لئلا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة! فلما ضربوه، قامت الشناعة في العامة، وخافوا، فأطلقوه. وقصته مذكورة في كتب التاريخ.

ومما انفرد به جهم: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما ينسب إليهم أفعالهم علىٰ سبيل المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس! ولقد أحسن القائل {لابن المبارك، من الطويل}:

عجبتُ لشيطان دعا الناس جهرةً ... إلىٰ النار واشتُقَّ اسمهُ من جهنم

وقد نُقل أن أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما سئل عن الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن الله عمرو بن عبيد، هو فتح علىٰ الناس الكلام في هذا.

والجبرية: أصل قولهم من جهم بن صفوان، كما تقدم {=٤٠٩}، وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه! وهم عكس القَدَرية نفاة القدر، فإن القدرية إنما نُسبوا إلىٰ القدر لنفيهم إياه، كما سميت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أحد مرجأ ﴿لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وقد تُسمىٰ الجبريةُ **(قدريةً)** لأنهم غَلَوْا في إثبات القدر، وكما يسمىٰ الذين لا يجزِمون بشيء من الوعد والوعيد، بل يغلون في إرجاء كل أمر حتىٰ الأنواع، فلا يجزِمون بثواب من تاب، كما لا يجزمون بعقوبة من لم يتب، وكما لا يُجزم لمعين، وكانت المرجئة الأولىٰ يرجئون عثمان وعلياً، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر!

وقد ورد في ذم القدرية أحاديث في «السنن»: منها ما روىٰ أبو داود في

(٨٠٨) في الأصل: (طر فلعوس)، وفي مطبوعة دار المعارف: (طرطوس). وكلاهما خطأ لأن المأمون قبر في طرسوس. انظر «معجم البلدان».

«سننه» {٤٦٩١}، من حديث عبد العزيز بن أبي حازم {١٠٧ ـ ١٨٤هـ}، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»(٨٠٩) وروي في ذم القدرية أحاديثُ أُخرُ كثيرةٌ، تكلم أهل الحديث في صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة، بخلاف الأحاديث الواردة في ذم الخوارج، فإن فيهم في «الصحيح» وحده عشرة أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها. ولكن مشابهتهم للمجوس ظاهرة، بل قولهم أردأ من قول المجوس، فإن المجوس اعتقدوا وجود خالقَينِ، والقدرية اعتقدوا خالِقِينَ{=٣٣٢}!!

وهذه البدع المتقابلة حدثت من الفتن المفرِّقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في «صحيحه» {بعد(٤٠٢٤)} عن سعيد بن المسيب {١٣ ـ ٩٤هـ} قال: وقعت الفتنة الأولىٰ ـ يعني: مقتل عثمان ـ، فلم تُبق من أصحاب بدر أحداً، ثم وقعت الفتنة الثانية {يعني: الحرة}، فلم تبق من أصحاب الحديبية أحداً. ثم وقعت الثالثة، فلم ترتفع وللناس طَبَاخ، أي: عقل وقوة. فالخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولىٰ، والقدرية والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة. فصار هؤلاء ﴿ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام:١٦٠]؛ يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غَلَوْا في عليّ، وأولئك كفّروه! وأولئك غَلَوْا في الوعيد، حتىٰ خلّدوا بعض المؤمنين، وأولئك غَلَوْا في الوعْد حتىٰ نَفَوْا بعض الوعيد أعني المرجئة! وأولئك غَلَوْا في التنزيه حتىٰ نَفَوُا الصفاتِ، وهؤلاء غَلَوْا في الإثبات، حتىٰ وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان علىٰ ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارىٰ والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم، فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيّروه في اللفظ تارةً، وفي المعنىٰ أُخرىٰ! فَلَبَسُوا الحق بالباطل، وكتموا حقّاً جاء به نبيهم، فتفرقوا واختلفوا وتكلموا حينئذٍ في الجسم والعرض والتجسيم، نفياً وإثباتاً.

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالىٰ: ﴿﴿١٥٣﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام] وقال تعالىٰ: ﴿﴿١٠٨﴾ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف] فوحَّد لفظ (صراطه) و(سبيله)، وجمع (السبل)

(٨٠٩) **حسن**، وقد تقدم {برقم (٢٨٤)}.

المخالفة له. وقال ابن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله ﷺ خطّاً، وقال: «**هذا سبيل الله**»، ثم خطّ خطوطاً عن يمينه وعن يساره، وقال: «**هذه سبل، علىٰ كل سبيل شيطانٌ يدعو إليه**» ثم قرأ: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام]» {مـ(٤١٤٣)}(٨١٠)

ومن هٰهنا يُعلم أن اضطرار العبد إلىٰ سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كل ضرورة، ولهذا شرع الله تعالىٰ في الصلاة قراءة أُمِّ القرآن في كل ركعة، إمّا فرضاً أو إيجاباً، علىٰ حسب اختلاف العلماء في ذلك، لاحتياج العبد إلىٰ هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل علىٰ أشرف المطالب وأجلِّها. فقد أمرنا الله تعالىٰ أن نقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٦﴾ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة]. وقد ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال: «**اليهود مغضوب عليهم، والنصارىٰ ضالون**»(٨١١) * وثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لتتبعُنَّ سَنَنَ من كان قبلكم حَذْو القُذَّة بالقُذَّة، حتىٰ لو دخلوا جُحْر ضب لدخلتموه**»، قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارىٰ؟ قال: «**فمن؟!**» {خ(٣٤٥٦)، م(٢٦٦٩) * خ(٧٣١٩)}(٨١٢)

قال طائفةٌ من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العُباد ففيه شبه من النصارىٰ. فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم: فيه شبه من اليهود، حتىٰ إن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلىٰ اليهود ويرجحونهم علىٰ النصارىٰ. وأكثر المنحرفين من العُبَّاد، من المتصوفة ونحوهم:

---

(٨١٠) **صحيح**، رواه الحاكم {٣١٨/٢} وغيره. «تخريج السنة» رقم (١٧).

(٨١١) **صحيح**، رواه الترمذي وغيره، وصححه ابن حبان (١٧١٥، ٢٢٧٩).

(٨١٢) **متفق عليه** من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهو مخرج فيما علقته علىٰ «إصلاح المساجد» للشيخ القاسمي رقم (٣١)، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٤و ٧٥) مع شواهد له (٧٢و ٧٣)، وله شاهد آخر مخرج في «الصحيحة» (٣٣١٢).

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إلٰه إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

دمشق ١١/١٢/١٣٨١ محمد ناصر الدين الألباني

ثم أعدت النظر فيه، واستدركت ما كان فاتني من التخريج، مع إضافات كثيرة مفيدة علىٰ التخريجات السابقة، وتصحيح بعض الأخطاء المطبعية غير المصححة في فهرس الخطإ والصواب. والله تعالىٰ هو الموفق.

عمان ١/١١/١٤٠٣ محمد ناصر الدين الألباني

فيهم شبه من النصارىٰ، ولهذا يميلون إلىٰ نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخ هؤلاء يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك يعيبون طريقة هؤلاء، ويصنفون في ذمِّ السماع والوَجْد وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء.

ولفرق الضُّلّال في الوحي "طريقتان[٨١٣]: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل. أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه! لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك، لأن مصلحة الجمهور في ذلك، وإن كان كذباً؛ فهو كذب لمصلحة الجمهور! وقد وضع ابن سينا {٣٧٠ـ ٤٢٨هـ} وأمثاله قانونهم علىٰ هذا الأصل"{درء ١/٨}.

"**وأما أهل التحريف والتأويل،** فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصِدوا بهذه الأقوال ما هو الحقُّ في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما عَلِمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلىٰ ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات!! ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ"{درء ١/١٢}.

"**وأما أهل التجهيل والتضليل،** الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف [به] نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء!"{درء ١/١٥}، ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل "لا يعلمه إلّا الله، لا يعلمه جبريل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: وهو لا يعرف معانيَ هذه الآيات! بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالىٰ! ويظنون أن هذه طريقة السلف!

---

(٨١٣) قال الشيخ عفيفي: انظر «العقل والنقل» لابن تيمية (١/٣ ـ ٦) الطبعة المفردة، و«تفسير ابن كثير» لآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران].

ثم منهم من يقول: إن المراد بهذا خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد، كما لا يُعلم وقت الساعة! ومنهم من يقول: بل تُجرىٰ علىٰ ظاهرها وتحمل علىٰ ظاهرها! ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرَها، وقالوا مع هذا: إنها تحمل علىٰ ظاهرها، وهؤلاء مشتركون(٨١٤) في القول بأن الرسول لم يبيِّن المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلةً أو متشابهةً، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً! ثم منهم من يقول: لم يَعلم معانيَها أيضاً! ومنهم من يقول: علمها ولم يبيِّنها، بل أحال في بيانها علىٰ الأدلة العقلية، وعلىٰ من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص! فهم مشتركون في أن الرسول لم يَعلَم أو لم يُعلِّم"{درء ١/ ١٤ ـ ١٧}، بل "نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الرسول علىٰ ما يوافق معقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات! ولا يفهمون السمعيات!"{درء ١/ ١٩} وكل ذلك ضلال وتضليل ﴿عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ۝٦٢﴾ [المائدة: و٧٩].

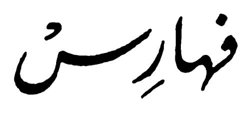
نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلىٰ الهاوية.

﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات].

وجد في نهاية الأصل المخطوط ما يلي:

قد تمّ تحريرها علىٰ يد الفقير خادم العلماء الأعلام
والمحرري الكتب في جامع مدرسة مرجان عليه الرحمة
والرضوان عبد المحيي بن عبد الحميد ابن الحاج
محمد مكي الشيخلي البغدادي يوم الاثنين التاسع
من شهر رجب الأصم من شهور سنة اثنتين
وعشرين وثلاثمئة بعد الألف.

❦ ❦ ❦



شرح عقيدة الطحاوي

وضع

رجب قمرية

(١)

فهرس الأحاديث والآثار وبعض الأقوال والمعاني العامة

(١) يشير العدد الموضوع بين قوسين ( ) إلى رقم الصفحة.

«ب»

(كان) الشمائل الشريفة

«ل»

«ي»

(٢)

فهرس الأعلام

(ب)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(٣)
فهرس الأجناس والأقوام والقبائل والملل

(٤)
فهرس الأماكن

(٥)

فهرس الشعر

(٦)
فهرس الكتب
ويُنظر أيضاً فهرس الأعلام في أسماء مؤلّفيها

(٧)

فهرس الموضوعات على ترتيب حديث جبريل[١]

---

(١) ١" ـ اعتمدنا في هذا الفهرس على ترتيب الشيخ عبد الآخر الغنيمي في «المنحة الإلـٰهية» مع بعض الحذف والتغيير. والأعداد المذكورة هي أعداد متن «عقيدة الطحاوي» المفرد ـ وكذا مع شرحيه لابن العز والألباني وثلاثتها مطبوعة في المكتب الإسلامي ـ إلا ما قيّد بذكر الصفحة فالإحالة على شرح ابن العز في هذه الطبعة الجديدة.

(٨)
فهرس المحتويات